المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

شرح التَّسْهيل

لأحمد بن محمد بن عَطَاءِ اللّٰه التَّنَّسي

(٧٤٠ – ٨٠١هـ)

تحقيق ودراسة إلى باب الفَاعِل

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد
فريدة حسن محمد معاجيني

إشراف
الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري

الجزء الأول

١٤١٤هـ – ١٩٩٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : شرح التسهيل لأحمد بن محمد بن عطاء اللّـه التّنّسي

– تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل –

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

اسم الطالبـة : فريدة حسن معاجيني .

ملخص الرسالة

يعتبر كتاب « التسهيل » لابن مالك من أهم كتبه ، بل من أعظمها ، فهو يمثل مرحلة النضج الفكري عند هذا الإمام الجليل ، فشغل العلماء بما حواه من مادة علمية غزيرة ، ومن العلماء الذين عكفوا على دراسته وشرحه العلامة أحمد بن محمد بن عطاء الله التّنّسي المتوفى سنة ٨٠١ هـ .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وقسمين رئيسيين:

تناولت في المقدمة ترجمة عن ابن مالك ، وأسباب اختيار هذا الشرح .

أما القسم الأول : فهو للدراسة وتناولتُ فيه العصر الذي عاش فيه الشارح ، والحديث عن الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية ، ثم التعريف بالشارح اسمه ، ونسبه ، ومكانته العلمية ، شيوخه ، تلاميذه ، ومؤلفاته ، وصف المخطوطة ، واسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه وموقف الشارح من النحاة وفي مقدمتهم ابن مالك وسيبويه وابن عصفور ، ومصادر التّنّسي ، وترجيحاته واجتهاداته ومنهجه في الشرح . ثم عقدتُ مقارنة بين الجزء الأول من الشرح وشرحين آخرين من شروح التسهيل هما شرح المرابط الدلائي وشرح البدر الدماميني .

القسم الثاني : وجعلته للنصّ المحقق والتعليقات ، والفهارس المتنوعة .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

عميد كلية اللغة العربية	المشرف	الطالبة
د. سعد حمدان الغامدي	د.محسن سالم العميري	فريدة حسن معاجيني

بطاقة الشكر والتقدير

إنَّ من خلائقِ المسلم الطيبة وشمائلهِ الرفيعة ؛ أنَّه يكافئ على المعروفِ فلا يجحده ، ويشكر عليه ولا ينساه ، عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "مَنْ صُنِعَ إليه معروفٌ فليكافئْهُ" .

وقوله صلى الله عليه وسلم : مَنْ استعاذ بالله فأعيذوه ، ومن أتى إليكم معروفاً فكافئُوه" .

فالشكر على المعروف في خليقة المسلم دينٌ حضَّ عليه الهَديُ النبوي الكريم ، وليس مجاملة اجتماعية ، تتحكم فيها الأمزجةُ اوالأهواءُ ، وتدفع إليها المنافعُ والمصالح ، وتتذبذبُ بمدى تحقق تلك المنافع والمصالح .

فصاحبُ المعروفِ يستحق الشكرَ ، ولقد بلغ من حرصِ الإسلام على تأصيل هذه الخليقة في نفس المسلم ، أنَّه قرن شكر الناسِ على المعروفِ بشكرهم لله ، وجعلَ أشكر عبادِ اللّهِ له أكثرهم شكراً للناس .

"إنَّ أشكرَ الناسِ لِلّهِ تبارك وتعالى أشكرُهُم للناس" بل إنّه جعلَ شكر اللّهِ لا يتم ، ولا يتحققُ على وجهه الأكمل إلاَّ بشكرِ النّاسِ على ماقدَّموهُ من معروفٍ وما أسدتْهُ أيديهم من خير ، فالذي لم يألف شكرَ النَّاس على معروفِهم ، لا يتقبل اللّهُ منه شكراً ، والذّي لا تندُ منه عبارةٌ تَثلجُ صدورَ صانعي المعروفِ ، وتهزُّ فيهم المروءةَ وتحرك الأريْحيَّة ، لا يُقّدم لِلّهِ شكراً مهما لهج لسانُه بشكرِ الله على نِعَمه ، لأنَّه جحدَ المعروفَ ، ولم يشكرْ عليه ، وعمل على تجفيف ينابيع الخير في النُّفوس وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يشكُرُ اللّهَ مَنْ لا يشكر الناسَ" .

ذلك أنَّ في شكرِ من أسدى إليك معروفاً إشاعةً لفعل الخير وتشجيعاً عليه ، وترغيباً فيه ، وفيه أيضاً تعويدٌ للإنسان على حفظ اليد ، وتقدير المعروف ، والإعتراف بالجميل وبهذا او ذاك تتوطدُ أواصر المودةِ بين أفراد المجتمع ، وتنفتح القلوبُ على الحب ، وتنشطُ النّفوسُ لفعلِ الخير ، وهذا ما يهدف الإسلام إلى ترسيخه في المجتمع الإسلامي .

وأنا في هذا الموقف وفي هذه اللحظة أعترف بالشكر والتقدير لكل من وقف معي وساندني ومدَّليّ يدَ العونِ خلال مسيرتي العلمية هذه ، وفي مقدمتهم استاذي الجليل الدكتور عبدالله الحسيني البركاتي الذي لم يأل جهداً في

الوقوف إلى جانبي منذ أن كان مشرفاً عليّ خلال السنتين **الأوليين من دراستي** وحتى وهو على فراش المرض ومن داخل المستشفيات . فله الفضل في كونه اختار موضوع الدراسة وأمرني بالسفر وإحضار الشرح من سوريا ، كما أنه حثني للسفر لعدة دول عربية وغير عربية وذلك لارتياد مكتبات الجامعات فيها والبحث عن المخطوطات وتصوير ما يمكن تصويره منها ، كما يعود إليه الفضل في اقتنائي لأكبرِ عددٍ من كتب التّراث العربي وتكوين مكتبة ذاتية خاصة بي وفرت عليّ الجهد والوقت في البحثِ عن الكتبِ لكونها في متناول يدي وفي حوزتي ، فقد كان يقوم بكتابة قوائم بأسماء الكتب ويأمرني بشراء أكبر عدد منها .

ثم اتقدم بالشكر لاستاذي الفاضل الدكتور محسن العميري الذي أكمل معي المشوار وأيضاً له فضل لا ينسى فقد كان نعم المشرف والمرشد فبفضل توجيهاته وارشاداته استطعت تقويم عبارات الشرح ، وتوضيح غامضه ، وحل غموضهِ وكان لا يبخل عليّ بالنصيحة التي تقودني في النهاية إلى الفوز والنجاح بإذن الله .

وإنني اعتبر نفسي من الطالبات المحظوظات حيث إنني استفدت من تجارب ودراسة وارشاد علمين من علماء فن التحقيق في جامعة أم القرى سائلة المولى القدير أن يحفظهما ذخراً للعلم وأن ينفع بعلمهما طلبته .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لزوجي العزيز ووالد ابنائي محمد الذي كان خير سند ومعين ليس في هذه المرحلة فقط بل في جميع مراحل التعليم الأخرى بدءاً بمرحلة البكالوريوس وانتهاءً بمرحلة الدكتوراه ، فقد كان لي نعم الزوج والصديق والرفيق ، فهو لم يأل جهداً في تقديم كل ما يمكن تقديمه لدفع مسيرتي العلمية سواءً بالجهد أو الوقت أو المال ، وقدم تضحيات لا تحصى ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأيضاً فإنني أشكر والديّ فبفضل دعائهما كان من أسباب نجاح حياتي العلمية والإجتماعية ، كما أشكر جميع القائمين والمسؤولين بجامعتي الملك عبدالعزيز وأم القرى الذين أتاحوا لي هذه الفرصة الجليلة للحصول على هذه الشهادة العلمية الرفيعة .

ولكل من **شارك** معي وقدم لي فضلاً بالقول والعمل ، فشكراً للجميع ، وجزاهم الله عني خيرَ الجزاء .

القسم الأوَّل

ويشمل :

١ – مقدمة.

٢ – ابن مالك وكتابه التسهيل .

٣ – أسباب اختيار هذا الشرح .

٤ – قسم الدراسة .

مقدمة المحققة

الحمدُ لله رب العالمين ، والصلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المرسلين ، أشرف من نطقَ بالضادِ ، سيدنا المبعوث الأمين ، الذي أُنزل عليه أعظمُ كتابٍ عربي مبين ، محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آلهِ وصحبهِ والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين . وبعد :

فإن مجالَ العلمِ والمعرفةِ ، وميدانَ التحقيقِ والتدقيقِ والبحث والاستنتاج والتصنيف ، هو من أنبلِ مجالاتِ الحياة التي يجب أن تُبذلُ فيه الجهودَ ، وتُصرفُ من أجله الأوقاتُ ، وتجند له كافة الإمكاناتِ ، خاصةً في عصرنا الحاضر لكي نسير على خطى أسلافنا الذين بذلوا الجهدَ ، وكابدوا ، ودرسوا وبحثوا وسهروا واستنتجوا حتى أخرجوا لنا من المؤلفاتِ الضخمة والكنوزِ الثمينة في كافة المجالات ، ما يخلبُ الألباب ، ويشد العقول ، لا سيما مجال النحو والصرف ، الذي نشأ لخدمة كتاب الله ، وضبط لغته ، وحفظه من اللحن والخطأ . فقد نبغ في هذا المجال أعلامٌ حتى أصبح لهذا المجال مدارس وبيئات . فكم من كتبٍ ومخطوطات صنَّفها أولئك العلماء ، وبذلوا فيها عصارةَ عقولِهم ، دونَ أنْ يتخيلوا أنَّه سوف يأتي يومٌ تكون فيه هذه الكنوزُ والمفاخرُ العلميةِ في طيِّ النّسيان ، محفوظةً في الخزائن في أماكن مختلفة من العالمِ ، وقد عَلاها الترابُ ونسجَ عليها العنكبوتُ خيوطه ، وقد درست الرطوبة آثارها .

ولقد مرت عصورٌ على الأمةِ الإسلامية ، أظْلمت فيها العقولُ ، وضَعُفَ إهتمامُ أبنائِها بالعلم ، فجهلوا معظم هذه المؤلفاتِ ، وقلَّ اهتمامهم بدراستِها وشرحها . وكم حفظتْ وحظيتْ زوايا المكتبات المنتشرة في أرجاءِ العالم بمؤلفاتٍ وموسوعات ضخمة لعلماء أفاضلَ أجلاَّء أكابر ، لم يدرْ بخلدهم أنْ تصل عصارة أفكارهم ، وخلاصةُ مجهوداتِهم لما وصلتْ إليه من الإهمالِ والتكاسل عن دراستِه والبحث فيها ، بيدَ أنَّ الجامعات العربية على وجهِ العموم ، والإسلامية على وجه الخصوص قد تَنَبَّهتْ إلى ذلك ، وعرفتْ مدى الخطر الذي يحدّق بلغتنا العربية ، والدّمار الذي يتربّص بها ليواريها الثرى ، وهي مازالت في أوج مجدها وعزّها ، خاصة بعد الاتجاه السريع لدراسة اللغات الأخرى ، التي لا تمت إلى العربية بصلة ، كذلك انتشار الدراسات العلمية الأخرى ، وانجذاب طلابِ العلم إليها ، فقامتْ تلك الجامعاتُ بانشاءِ أقسامٍ خاصة بإحياءِ التراث العربي ،

والإسلامي في كافة المجالات ، كما فتحتْ المجالَ للراغبين في الحصول على درجةٍ علمية كالماجستير والدكتوراه ، بتحقيقِ كتبِ التراث ، والبحث والتنقيب عنها في جميع دول العالم للحصول على نسخ كل كتاب يود دراسته محاولةً منهم لإخراجِ الكنوزِ العربية والإسلامية من زوايا النسيان ، ولمّ شملِ التراث الإسلامي ، والعربي ، والاستفادة منه في قيام دراسات أخرى ، وشحذ العقول بدراساتٍ عربيةٍ صرفة ، وصقلِها ، وتقويم اللسان ، ونشرِ الدراسات ، الإسلامية ، وخلق الروح العلمية القيمة ، والتبحّر في ميادين العلوم العربية الإسلامية ، والوصول إلى درجةِ التأليف والتصنيف ، والاستنتاج والاجتهاد .

من هذه الجامعات التي بذلتْ مجهوداً ضخماً في سلكِ هذا الطريق الصعب الشائك ، متحملة كافةَ الأعباءِ دونَ كللٍ أو مللٍ ، جامعة أم القرى .

فقد تم إنشاء مركزِ البحث العلمي وإحياءِ التراث بها على أيدي رجالِها الأكفاء ، وذلك لإحياء التراث الإسلامي والعربي في كافةِ المجالات بالتعاون مع مراكز إحياءَ التراث بالجامعات الأخرى في جميع البلادِ العربيةِ ، فجزاهُم اللّهُ عنّا وعن المسلمين خيرَ الجزاء ، ووفّقهم لما فيه خير ديننا ولغتنا ، والله ولي التوفيق .

ابن مالك وكتابه التَّسْهِيل

لا يخفى على طلاب العربية ، أن من العلماء الذين أولو هذا العلم صادق إخلاصهم ، وبذلوا في سبيله جلَّ اهتمامهم ، وقدموا له عصارةَ عقولِهم الإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ) الذي ألّف في هذا المجال العديد من الكتب ، لا يختلف على أهميتها وفائدتها اثنان ، مثل "الكافية الشافية" و"التسهيل" ، وغيرهما . وابن مالك يعدّ من علماء العربية الذين باركَ اللّهُ في جهودهم وطاقاتِهم . فقد ترك لأبناء العربية ، ثروة ضخمة من المؤلفات المفيدة القيمة ، عرفَ العلماء والمتعلمون قيمتها ، فأقبلوا عليها دارسين ثم شارحين ؛ ليسهل فهمها وتناولها من الجميع .

ومن أهم مؤلفاتِه يرحمه الله كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" الذي وضعَ فيه خلاصة علمهِ ودراساتهِ وخبراته في هذا الفن ، ولا غرابةَ ، فهو إمامُ زمانهِ في العربية ، ووحيدُ دهرهِ في هذا المجال .

وكتابه "التسهيل" من أعظم كتبهِ ، بل من أعظمِ كتبِ النّحو جميعاً بعد كتاب سيبويه ، وذلك لأنّه ؛ كتابٌ جامعٌ لأبواب النّحو والصّرف ، واشتماله على اجتهاداتٍ كثيرةٍ في هذا العلم ، وقد دللّ ابن مالك على ذلك ، بقوله في مقدمة التسهيل :

"هذا كتابٌ في النّحو جعلته بعونِ اللّه مستوفياً لأصولهِ ، مستولياً على أبوابهِ ، وفصولهِ ؛ فسمّيتُه لذلك : "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" فهو جديرٌ بأن يلبِّي دعوتَه الألبّاءُ ، ويجتنبَ منابَذتَه النّجباءُ ، ويعترفَ العارفونَ برشد المُغْرَى بتحصيلهِ ، وتأتلفَ قلوبُهم على تقديمهِ وتفضيله . فليثق متأمِّلُه ببلوغ أمَلِه ، وليتَلقّ بالقبول ، ما يَردِ من قبَلِه . وها أنا ذا شارعٌ فيما انتدبتُ إليه ، مستعيناً بالله عليه ، ختم الله لي ولقارئيه بالحسنى ، وخَتَمَ لي ولهم الحظَّ الأوفَى في المَقَرِّ الأسنى ، بمنّه وكرمه"[1] فلا غرابة - إذن في أن يحظى هذا المُؤَلّف بعنايةِ العلماءِ ، واهتمامِ الدارسين ، فتناولوهُ بالدراسة ، والتعليقِ والشّرح . فاستولى على اهتمامِهم عبرَ القرون السّبعة الماضية حتى اليوم ، على ما يتضح من سجّل شروحهِ التي بلغتْ حوالي ستة وستين شرحاً ، قام بإحصائِها عددٌ من

---

(١) ينظر التسهيل/١-٢ .

الباحثين المعاصرين ، لا أرى معها ضرورةَ التكرارِ لما قالوا[1] . ومن الذين أولوا كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" اهتماماً بالغاً ، وقام بدراستهِ دراسةً مستفيضةً ، وشرحَهُ شرحاً مستوفياً ، العلاّمةُ إمامُ العربية "أحمد بن محمد عطاء الله التَنَّسي" قاضي الديار المصرية (٧٤٠-٨٠١هـ) وهو الشّرح الذي سأقومُ بتحقيقِ الجزء الأولِ منه ؛ لنيلِ درجةِ الدكتوراه في النحو ، مستعينةً بالله على انجازِ هذا العملِ الضّخم ، آملة أنْ أُضيفَ باتمامِ هذا العمل ما يفيد العلماء والدارسين .

وقد وقع اختياري على هذا المخطوط بعد أن أرشدني إليه استاذي الفاضل الدكتور/عبدالله الحسيني ، وزودني بكافةِ المعلومات الخّاصة بالمخطوط ، فسافرتُ إلى دمشق ، وقمتُ بتصويرهِ من المكتبةِ الأسدية التي نُقل إليها تواً ، بعد أن قبُعَ سنينَ عديدة في المكتبة الأحمدية بحلب . وهو مكون من جزئين ، يقع الجزء الأول في اثنتين ومائتي لوحة ، أي في (٤٠٤) صفحة ، وهو الجزء الذي اخترته موضوعاً للحصول على درجة الدكتوراه .

وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة دون سواها أسبابٌ ومميزات منها :

١ - أنها من نوادر المخطوطات التي يجهلها كثيرٌ من المتخصصين في عالم المخطوطات والمؤلفات ، إذ لم أرها مذكورة في أي فهرس من فهارس المخطوطات ، وما أكثرها . فتحقيقها ونشرها يعد كسباً علمياً يضاف إلى المكتبة العلمية والعربية .

٢ - أنها بخط جميل واضح .

٣ - أنه تختص بشرح كتاب "التسهيل" لابن مالك ، ذلك الكتاب الذي يمثل مرحلة النضج الفكري عند هذا الإمام ، فشغل الناس بما حواه من مادة علمية غزيرة ، فعنوا به أيما عناية ، وعكفوا على دراسته وشرحه ، وعمل المنظومات ، والتعليقات ، والحواشي عليه حتى أنَّ هناك من قام بشرحه أكثر من مرة كالبدر العيني ، وابن عقيل وغيرهم . وقد تنوعت طرق تناول شراح "التسهيل" فمنهم من شرحه بإسهاب حتى بلغ شرحه ما يقارب تسعة مجلدات ، ومنهم من تناوله بالإيجاز الشديد مع الاستيفاء . ومنهم من جعله وسطاً بين الإسهاب والإيجاز . أما ابن عطاء فنجده في شرحه قد سلك أسلوباً مغايراً عن هؤلاء ، فنجده يسهب في بعض الأماكن اسهاباً لا أراه عند

---

(١) ينظر شفاء العليل١/٤١ إلى ٥٣ .

غيره ، وذلك عندما يرى أن المسألة تحتاج إلى بحث ومناقشة وشرح ، أما عندما يجد أن المسألة لا تحتاج لذلك ، فإنه يقوم بشرحها شرحاً يناسب الموقف . لذا فإن شرحه جاء مطولاً ولكن في غير ملل يبعث في النفس السأم والضجر . فهو يشبع المسألة شرحاً وتعليقاً ، ولكن في أسلوب ممتع مشوق ومستفيض ، وهذه احدى مميزاته عن بقية الشروح الأخرى .

٤ - أن مؤلفها ابن عطاء الله التنسي ، أحد العلماء والقضاة والنحاة ، البارزين في القرن الثامن الهجري ، بما كان له من مهارة في النحو ، ومكانة في التدريس وولاية القضاء والافتاء ، وإن قصَّر في حقه المترجمون ، هذا إلى جانب المميزات الأخرى التي تمتاز بها هذه الشخصية ، كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله .

٥ - أنها من الشروح التي تتسم في كونها بين الطول والتوسط بين شروح التسهيل الأخرى من حيث التناول مع الاستيفاء الكامل لكل المسائل والقضايا النحوية التي تناولها ابن مالك في التسهيل ، والدليل على ذلك : أن الجزء الأول من هذا الشرح يقع في (٤٠٤) ورقة و لم يصل فيه إلى الفاعل ، بينما نجد أن هناك شروحاً قد بلغت نفس العدد من الورقات ، ولكنها شملت كتاب التسهيل كله . وهذا يدل على أن الشارح حاول جاهداً ألاَّ يترك أي مسألة إلاَّ ويتناولها بالشرح والبحث قدر الإمكان .

٦ - شخصيته العلمية . فقد ظهرت شخصية الشارح واضحة جلية في جميع القضايا والآراء . فهو وإن كان يوافق ابن مالك في معظم آرائه ، إلاَّ أنه كان يخالفه إذا وجد أنَّ هناك رأياً آخر أجود ، أو بتوضيح عبارة للمصنف ، قد تلتبس على الغير ، أو بنقده وتخطئته ، أو باستدراك عليه ، وهذا كله سيتضح عند الحديث عن موقفه من ابن مالك وكتابه .

٧ - وأنه كان يقف موقف الحكم العدل من النحاة وآرائهم ، وكذلك المذاهب المختلفة ، دونَ تحيز لرأي دونَ آخر ، أو مذهب دون آخر ، إنما كان يدلو بدلوه بما يراه الصواب سواءً بالموافقة أو المخالفة . وسيتضح ذلك أيضاً عند الكلام على موقفه من النحاة .

٨ - أن من أكثر النحاة وروداً في الشرح ، إمام النحاة سيبويه ثم ابن عصفور ، حتى ليُظن أنه ربط بين شرحه لكتاب التسهيل والكتاب لسيبويه ، وشرح الجمل لابن عصفور ؛ فلا تكاد تجد صفحة من صفحات الشرح إلاَّ ولسيبويه أو ابن عصفور ذكر فيها .

٩ - لقد حظي الشرح باسماء العديد والعديد من النحاة ، ومن الذين وردت أسماؤهم على سبيل العد لا الحصر ، خلافاً لمن تقدم: الخليل والكسائي ، وأبو علي الفارسي ، والمازني ، والأخفش ، وثعلب ، وابن كيسان ، وابن الانباري ، والفراء ، والجزولي ، والزجاجي ، والزجاج ، والمبرد ، وابن جنى ، والسيرافي ، وابن سيده ، والجرمي ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم .

١٠- كثرة المصادر التي استفاد منها الشارح في شرحه ، وتنوعها ، ويتضح ذلك من خلال الشواهد المختلفة كالنحو والأدب واللغة والقراءات والتفسير والحديث والبلاغة ، لأن الشارح من نحاة القرن الثامن ، وهذا يعني أن الكثير من الكتب التي دونها القدماء بمختلف أنواعها وعلومها قد تيسرت له ، وانتفع بها خير انتفاع وبعد : فإن إخراج مثل هذا الكتاب إلى حيز الوجود مما يزيد في الثروة النحوية واللغوية ، في وقت نحن في أمس الحاجة إلى هذه الثروة ، لهذا كله عقدتُ العزم على تحقيق هذا الشرح النادر ، سائلة من المولى القدير أن يوفقني لإتمامه وإخراجه .

قسم الدراسة

(أ)

العصر الذي عاش فيه الشارح

- الحالة السياسية .
- الحالة الاجتماعية .
- الحالة الثقافية .

الحالة السياسة :

عاش ابن عطاء الله التنسي معظم حياته في ظل حكم أبناء وأحفاد الناصر محمد بن قلاوون المتوفى سنة (٧٤١هـ) بعد وفاة الناصر الذي كانت وفاته إيذاناً بانتهاء فترة الاستقرار والرخاء اللذين تمتعت بهما مصر في عهد ذلك السلطان .

ويعود تمكن أبناء الناصر وأحفاده من البقاء في الحكم خلال هذه الحقبة ، إلى هيبة بيت قلاوون نفسه في قلوب المعاصرين ، وهي الهيبة التي وضع أساسها المنصور قلاوون . وازدادت نمواً في عهد ولده السلطان الناصر محمد . وبعبارة أخرى ، فإنَّ أبناء الناصر محمد وأحفاده عاشوا على السمعة الطيبة والمكانة الراسخة . ففي العشرين السنة الأولى التي أعقبت وفاة الناصر محمد ٧٤١-٧٦٢هـ ، تولى منصب السلطة ثمانية من أولاده . وفي العشرين السنة التالية ٧٦٢-٧٨٤هـ تولى المنصب أربعة من أحفاده ، وهذا يدل على مدى معاناة الدولة بعد وفاة الناصر محمد من اضطراب وعدم استقرار وفوضى تركت أثرها واضحاً في جميع نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية[1] .

فالأمراء كانوا يستغلون صغر سن السلاطين ، فينتج عنه منازعات فيما بينهم من ناحية ، وتحكم واستبداد بشؤون الدولة من ناحية أخرى[2] . حيث إن كل سلطان من بني قلاوون ، كان يقف خلفه أمير ، أو أكثر من كبراء أمراء المماليك ، فلما طغت شخصية أولئك الأمراء على السلاطين ، أصبحت اسماء الأمراء دون السلاطين هي مدار الأحداث المعاصرة ، وموضع اهتمام المؤرخين ، وبذلك تمكن بعض هؤلاء الأمراء من انتزاع السلطة سنة ٧٨٤هـ[3] .

وخلاصة ما يقال : إنَّ ابن عطاء عاش الأربعين سنة الأولى من حياته في عصر كان مضطرباً سياسياً ، ثم أكمل ما تبقى له من العمر في ظل قيام الدولة "الشركسية" إلى أن مات في عهد "برقوق" الذي توفي هو الآخر سنة ٨٠١هـ .

ولقد قاست البلاد كثيراً في عهد المماليك الجراكسة من جراء المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك ، وما كان ينجم عن تلك المنازعات من حوادث مما أوجد جواً من القلق وعدم الاستقرار في القاهرة بوجه خاص .

---

(١) انظر سمط النجوم العوالي٤/٢٣ وما بعدها ، النجوم الزاهرة١٠/١١ . مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك/٢٣٥-٢٣٦ ، بتصرف .

(٢) انظر العصر المماليكي في مصر والشام/١٢١ .

(٣) انظر مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك/٢٣٧ .

الناحية الإجتماعية :

كانت الحياة الإجتماعية في مصر في عهد سلاطين المماليك صاخبة نشطة ، مليئة بالحركة والحياة ، فالمماليك أنفسهم عاشوا عيشةً ارستقراطية . فهم يحكمون البلاد ، ويتمتعون بالجزء الأكبر من خيراتها دون إلتفات لأهلها .

وكان السبب في عيشة الترف والبذخ والنعيم التي عاش في ظلها أمراء المماليك ، سعة ثرائهم وثرواتهم ، أما عامة الناس فقد استطاع بعض أصحاب الحرف أن يحتفظوا بمكانة طيبة في المجتمع ، ومستوى لائق من المعيشة ، في حين ظل غالب أهل البلد من العوام يعيشون حياة أقرب إلى البؤس والحرمان[١] .

ولقد اهتم سلاطين المماليك بنظافة وتجميل المدن الكبرى ، مما جعلها تفيض بالنشاط ، وتمتاز بأسواقها العديدة المليئة بأنواع البضائع .

كما قاموا بإنشاء الكثير من المنشآت الإجتماعية المتنوعة .

وعاش أهالي القاهرة عيشةً مرحة ، بالرغم مما كان يتعرض له الأهالي من جراء عدم الاستقرار السياسي ، وأقبلوا على وسائل التسلية ، ومشاهدة الحدائق العامة ، وغيرها من وسائل المرح[٢] .

كما تمتعت المرأة بقدرٍ كافٍ من الاحترام والمشاركة في الحياة العامة وطلب العلم[٣] .

كما امتازت الحياة الاجتماعية في عصر سلاطين المماليك في مصر بكثرة الأعياد الدينية والقومية[٤].

الناحية الثقافية

ازدهرت الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك ازدهاراً واسعاً ، فغدت البلاد محوراً لنشاط علمي متعدد الأطراف ، حيث وجد علماء المشرق والمغرب في مصر بلداً عربياً آمناً ، تطيب لهم الحياة فيه ، فصارت محل سكن العلماء ومحط رحال الفضلاء[٥] .

وكان للمماليك أثر واضح في ازدهار النشاط العلمي في مصر على الرغم من أنهم من أصول غير عربية ، فولع عدد منهم بعقد المجالس العلمية والدينية

---

(١) انظر المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك/٣٧-٤٨ ، مصر والشام/٢٨٨ وما بعدها .
(٢) انظر السلوك٢/٥٧٤ ، مصر والشام/٢٨٩ .
(٣) انظر المجتمع المصري/١٢٧-١٤٠ ، مصر والشام/٢٨٩ .
(٤) انظر السلوك١/١٣٨ .
(٥) انظر حسن المحاضرة٢/٨٦ .

ثانياً : قسم ذكر نسبه متوسطاً فيذكر بعضاً من اسمه وجده منهم :

١ - شمس الدين السخاوي[١] فيقول : أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عواض بن نجا بن حمود بن نهار ، ناصر الدين أبو العباس بن الجمال بن الشمس بن الرشيدي الزبيري السكندري المالكي سبط ابن التونسي .

ثالثاً : قسم أطال في ذكر نسبه ومنهم :

١ - ابن تغري بردي[٢] فيقول : أحمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن عطاء الله عواض ابن نجا بن برد الثنا حمود ابن نهار بن مؤنس بن حاتم بن بتلى بن جابر بن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، قاضي القضاة ناصر الدين التنسي السكندري المالكي .

٢ - ابن حجر العسقلاني[٣] فيقول : أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عواض بن نجا بن حمود بن نهار بن يونس بن حاتم بن ببلى بن جابر المالكي الإسكندراني الزبيري القاضي ناصر الدين ابن جمال الدين بن شمس الدين ابن رشيد الدين سبط ابن التنسي .

٣ - ابن تغري بردي[٤] فيقول : قاضي القضاة ، ناصر الدين أحمد ابن محمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله ، بن عواض بن نجا ابن أبي الثناء محمود بن نهار بن مؤنس بن حاتم بن نيلي ابن جابر ابن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام -رضي الله عنه- المعروف بابن التنسي السكندري المالكي .

الاضطراب في نسبه :

اضطربت المصادر في سلسلة نسبه على أقوال متعددة فقيل :

١ - "عَوض" و"عَواض" بدون[٥] ألف وبالألف[٦] .

---

(١) انظر الضوء اللامع٢/١٩٢ وما بعدها .

(٢) انظر المنهل الصافي٢/١٥٢ .

(٣) انظر انباء الغمر٤/٤٦ .

(٤) انظر النجوم الزاهرة١٣/١٠ .

(٥) انظر نيل الابتهاج/٧٤ ، شذرات الذهب٧/٥ ، هدية العارفين٥/١١٧، بغية الوعاة١/٣٨٢ ، معجم المؤلفين١/١٥٣ .

(٦) انظر الضوء اللامع٢/١٩٢ ، المنهل الصافي٢/١٥٢ ، النجوم الزاهرة١٣/١٠ ، أنباء الغمر٤/٤٦ .

٢ - وقيل : "السكندري"[١] و"الإسكندراني"[٢] و"الإسكندري"[٣] وربما كان الأصح أنه "الإسكندراني" نسبة إلى الإسكندرية .

٣ - وقيل : "مؤنس"[٤] و"يونس"[٥] .

٤ - وقيل : "بتلى"[٦] و"نيلى"[٧] و"ببلى"[٨] .

وربما كان الصواب "بُبْلى" لما أورده ابن حجر العسقلاني[٩] بقوله : و"بُبْلى" بضم الموحدة وسكون مثلها ثم لام : اسم بربري .

٥ - أشارت المصادر إلى أن نسبه يعود إلى الزبير ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأوردت كلمة "الزبيري" في نسبه عن طريق "ابن جابر بن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام" .

إلاَّ أنَّ ابن حجر العسقلاني[١٠] خالفهم في ذلك فقال : "وكانوا يزعمون أنَّ جابراً المذكور في نسبة ولد هشام بن عروة ابن الزبير" وفي ذلك نظرٌ لا يخفى ؛ فليس في ولد هشام المذكور عند أهل الأنساب مَنْ اسمه جابر .

كنيته :

اشتهر الشارح بابن "التَّنَسي ، فاختلف المترجمون في سبب تلك الكنية على أقوال :

١ - نسبة لجده لأمه[١١] .

٢ - نسبة إلى كونه "سبط ابن التَونسي ، بفتح المثناة الفوقانية والنون بعدها مهملة[١٢] .

---

(١) انظر المنهل الصافي٢/١٥٢ ، الضوء اللامع٢/١٩٢ ، النجوم الزاهرة١٣/١٠ .

(٢) انظر شذرات الذهب٧/٥ ، بغية الوعاة١/٣٨٢ ، حسن المحاضرة١/٤٦١ ، أنباء الغمر٤/٤٦ ، معجم المؤلفين٢/١٥٣ .

(٣) انظر هدية العارفين٥/١١٧ ، كشف الظنون١/٤٠٧ ، نيل الابتهاج/٧٤ .

(٤) انظر النجوم الزاهرة١٣/١٠ ، المنهل الصافي٢/١٥٢ .

(٥) انظر أنباء الغمر٤/٤٦ .

(٦) انظر المنهل الصافي٢/١٥٢ .

(٧) انظر النجوم الزاهرة١٣/١٠ .

(٨) انظر أنباء الغمر٤/٤٦ .

(٩) انظر أنباء الغمر٤/٤٦ .

(١٠) انظر أنباء الغمر٤/٤٦ .

(١١) انظر نيل الابتهاج/٧٤ .

(١٢) انظر الضوء اللامع٢/١٩٢ .

وحضورها ، والمشاركة في المسائل العلمية ، ووجد منهم من اشتغل بالتاريخ والفقة واللغة العربية ، بل تصدى بعضهم لإقراء الطلبة والتدريس لهم[١] .

ومما يدل على ازدهار الحياة العلمية في عصر المماليك : الثروة العلمية العظيمة التي وصلتنا من ذلك العصر ، وكثرة المخطوطات ، والتي تناولت معظم ألوان المعرفة . ولو اطلعنا أو أحصينا المطبوع والمفقود من هذا التراث ؛ لأدركنا أنّ مصر شهدت نشاطاً علمياً فائقاً لم تشهد مثله في أي عصر آخر .

كما عرف عن سلاطين المماليك حبهم للأدب ومجالس العلم ، وتقربهم من الأدباء والعلماء مثل ابن نباته المتوفى سنة ٧٦١هـ ، والدماميني السكندري المتوفى سنة ٨٢٧هـ . وقد كان علم التاريخ من أبرز العلوم في عصر سلاطين المماليك ، وكذلك علوم الجغرافيا والسياسة والإدارة والعلوم الاسلامية والعلوم التطبيقية والطبيعية[٢] .

وامتازت الحياة الفكرية كذلك بانتشار ظاهرة الإقبال على التأليف والعناية بانشاء المؤسسات التعليمية من مدارس ومكاتب وغيرها مثل المدرسة التي بناها السلطان بالرميلة بمصر ، وقد وصفها المؤرخون وصفاً عجيباً[٣] . كذلك المدرسة القاهرية ، والمدرسة الناصرية التي أنشأها الناصر محمد بن قلاوون ، وعينوا لتلك المدارس المدرسين والمعيدين والموظفين ، ووقفوا عليها الأوقاف الفنية ؛ لتضمن للطلاب والمدرسين قدراً من الحياة الهادئة تجعلهم ينصرفون إلى العلم والاشتغال به آمنين .

وربما كانت هذه المؤسسات المختلفة في النواحي الثقافية والإجتماعة والدينية ستاراً ، حاول بعض هؤلاء السلاطين التكفير عن ذنوبهم وتغطية ما قاموا به من أعمال ضد خصومهم[٤] .

وخلاصة القول أنّ ابن عطاء شق طريقه وسط هذه الحياة المضطربة وغير المستقرة ، ووسط هذا الحشد المهول من العلماء ، فكانت له تلك المكانة الرفيعة كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

---

(١) انظر المجتمع المصري/١٤٢ .

(٢) انظر حسن المحاضرة١/٢٠٧ ، ٣٢٠ ، الضوء اللامع١٠/٢٠٤ ، جرجي زيدان تاريخ آداب اللغة العربية٣/٢٤٤-٢٥٠ .

(٣) انظر سمط النجوم العوالي/٢٦ .

(٤) انظر المجتمع المصري/١٤١-١٥٩ .

(ب)

التعريف بالشارح

١ - اسمه
٢ - نسبه
٣ - كنيته
٤ - أسرته
٥ - نشأته
٦ - التدريس والافتاء
٧ - مناصبه
٨ - مكانته العلمية
٩ - شيوخه
١٠- تلاميذه
١١- أخلاقه
١٢- وفاته
١٣- آثاره العلمية

التعريف بالشارح :

اسمه :

هو أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله التَّنَّسي .

مولده :

أجمعت مصادر ترجمته -فيما أعلم- على أنَّ ولادته كانت سنة ٧٤٠هـ ، وقد ولد بثغر الإسكندرية .

نسبه :

انقسمت المصادر التي ترجمت له :

أولاً : قسم يذكر نسبه مختصراً : منهم :

١ - السيوطي[1] : فيقول : ناصر الدين أحمد بن محمد بن محمد ابن محمد بن عطاء الله الزبيري الإسكندراني .

٢ - التنبكتي[2] : حيث يقول : أحمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض الزبيري الإسكندري .

٣ - العماد الحنبلي[3] فيقول : ناصر الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن شمس الدين محمد بن رشيد الدين محمد بن عوض الإسكندراني الزبيري المالكي .

٤ - حاجي خليفة[4] بقوله : أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض الزبيري ناصر الدين الإسكندري المالكي .

٥ - الزركلي[5] فيقول : أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الزبيري الاسكندراني المالكي ناصر الدين ابن التنسي .

٦ - عمر رضا الكحالة[6] : فيقول : أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض الزبيري الإسكندراني المالكي .

(١) انظر حسن المحاضرة١/٤٦١ ، ٢/١٨٩ ، وانظر بغية الوعاة١/٣٨٢ .
(٢) انظر نيل الابتهاج/٧٤ .
(٣) انظر شذرات الذهب٧/٥ .
(٤) هدية العارفين٥/١١٧ ، كشف الظنون١/٤٠٧ .
(٥) انظر الأعلام١/٢٢٥ .
(٦) معجم المؤلفين٢/١٥٣ .

وجاء في أنباء الغمر[١] : سبط ابن التَّنسي بفتح المثناة ، والنون بعدها مهملة .

٣ - وجاء في التاج[٢] : و"تونس" بالضم وكسر النون قاعدة بلاد افريقية عمرت من أنقاض قرطاجنة نسب إليها خلق كثير من أهل العلم ، منهم جمال الدين محمد بن محمد التنسي محركة ، ويقال : سبط التنسي كما حققه الحافظ محدّث اسكندري ولم يبين نسبته إلى أي شيئ ، له نسل منهم جماعة فضلاء آخرهم قاضي المالكية بمصر ناصر الدين أحمد بن التنسي .

و"تَنَس"[٣] : بفتحتين والتخفيف ، والسين مهملة ؛ وهي آخر إفريقية مما يلي المغرب ، بينها وبين وهران ثماني مراحل .

٤ - ورد في الأعلام[٤] : نسبة إلى تَنَّس من أعمال تلمسان .

٥ - ورد في معجم البلدان[٥] أن "تِنِّيْس" بكسرتين وتشديد النون ، وياء ساكنة ، والسين مهملة : جزيرة في بحر مصر قريبة من البَّر ما بين الفَرمَا ودمياط .

ولعل الصواب في كنيته يعود والله أعلم ، لكونه سبط ابن التَّنَسي .

أسرته :

عاش ابن عطاء الله في بيت حكمة ووجاهة . فأبوه قاضي القضاة : جمال الدين ، وجده قاضي القضاة شمس الدين التَّنَسي من قضاة الإسكندرية . وله أسرة تحول بها إلى المالكية عند توليه قضاءها .

وله أولاد كما أشارت المصادر . فمن أولاده :

البدر محمد التَّنَسي الذي ولي القضاء[٦] بعده في رمضان سنة إحدى وأربعين وثمانمائة ، فكان بين موته وولاية ولده أربعون سنة سواء" .

وذكر شمس الدين السخاوي[٧] ترجمة لولديه "محمد" و"البدر" .

---

(١) انظر ٤٦/٤ وورد في هامشه : "كذا في الأصول الأربعة .

(٢) مادة "تنس" .

(٣) انظر معجم البلدان مادة "تَنَس" .

(٤) انظر ٢٢٥/١ .

(٥) انظر مادة (تَنَس) ، وكذا انظر التاج (تنيس) .

(٦) انظر الضوء اللامع ١٩٢/٢ ، المنهل الصافي ١٥٣/٢ ، النجوم الزاهرة ١٠/١٣ ، أنباء الغمر ٤٧/٤ ، حسن المحاضرة ١٨٩/٢-١٩٠ .

(٧) انظر الضوء اللامع ٩٠/٧ ، ولد الأول سنة ٧٧٧هـ . وولد الثاني بعد سنة ثمانين وسبعمائة .

يتضح من هذا أن لابن عطاء أسرة كبيرة وأبناء ، جميعهم ذوو مناصب عالية ومرموقة ، ومكانة رفيعة ، وذلك لعلمهم وتفقههم .

نشأته[١] :

نشأ ابن عطاء الله في الإسكندرية حيث مسقط رأسه ، فقد درس وطلب العلم بها ، وقرأ على علمائها آنذاك . ثم اشتغل بالتجارة ، فأصبحت له متاجر كثيرة ، وثراءٌ واسعٌ ، ثم تولى القضاء بها . وكان يتردد إلى القاهرة مراراً طالباً وشيخاً ، وعني بالعربية أيما عناية .

التدريس والإفتاء :

تفقه ابن عطاء في بلده واشتغل كثيراً ، ومهر في فنونٍ ، وأفتى ودرَّس بالثغر .

مناصبه :

تولى قضاء الإسكندرية سنة ٧٨١هـ ، ثم تناوب هو وابن الربعي[٢] .

قدم القاهرة ، فظهرت فضائله ، فولاه الملك برقوق قضاء المالكية في يوم الأربعاء ، رابع عشرين ذي القعدة سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، ومكث في منصبه إلى أن توفي .

مكانته العلمية :

كان ابن عطاء فقيهاً ، عالماً ، عارفاً بالأحكام ، برع في الفقه والأصول ، والعربية واللغة والمنطق .

قال ابن مرزوق الحفيد[٣] : "كان شيخنا علاَّمة محققاً فاضلاً . دخلت عليه يوماً منزله بالإسكندرية ، فوجدته ينفض كتبه من الغبار ، فأخذت سِفْراً منها ، فإذا هو تفسيرابن المنير ، ووافق تفسير آية الكرسي ، وفيه قال شيخنا : إنَّما

---

(١) انظر المنهل الصافي٢/١٥٢ ، الضوء اللامع٢/١٩٢ ، أبناء الغمر٤/٤٦ .

(٢) انظر أنباء الغمر٤/٤٧ ، المنهل الصافي٢/١٥٢ وابن الربعي هو قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن عمر بن هلال الربعي نسبة إلى ربيعة بن نزار : له شرح ابن الحاجب الفرعي ، وشرحان على مختصره ، وتفسير آية الكرسي/وشرح كافية ابن الحاجب ، توفي سنة ٧٩٥هـ . انظر ترجمته في شجرة النور الزكية/٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) انظر نيل الابتهاج/٧٥ بتصرف .

كانت هذه الآية أعظم آية لاشتمالها على سبعة عشر اسماً من أسمائه تعالى ما بين ظاهر ومضمر . وكان يمتحن باستخراجها ، فأكثرهم يعدُّ ستة عشر ولا يتمها إلاَّ الحذّاق ، فذكرت ذلك لناصر الدين فعدَّها كلها بديهة . فقلت : أنت من الحذّاق بشهادة هؤلاء ففرح . والسابع عشر الذي يخفى على الكثير فاعل المصدر من "حفظهما" . وقال البدر الدماميني[1]: حضرتُ يوماً درس شيخنا قاضي القضاة الناصر التَّنَسي فقرر مباحث حسنة . فأنشدته بديهة قولي فيه :

أبديتَ يا قاضي القُضَاة مباحثاً
عَنْها تَقْصُرُ سَائِرَ الأفْهَام
وَنَشَرْتَ منهَا في الدروسِ جَوَاهِرا
أمستْ تُحَيِّرُ فكرةَ النُظَّام
وأجَادَ فِكرُكَ في بِحَارِ عُلُومِهِ
غَوْصاً لأنَّك من بني العَوَّام

ورَّي بذلك ؛ لكونه من ذرية الزبير بن العوام .

شيوخه :

لم تذكر مصادر الترجمة شيوخ ابن عطاء ، ولا على من تلقّى ودرس ، ولكن الناظر في المخطوط ، يجد أنَّ كلمة "شيخنا" مذكورة غير مرة ، من ذلك ما جاء في اللوحة٦٧/ب قال : "وحكى الشيخ أبو عبدالله بن النحاس الحلبي فيما نقل "شيخنا" عنه أنَّ بعضهم ... ... " .

وأيضاً ما جاء في اللوحة٦٩/أ قوله : "ونقل أبو عبدالله بن هشام الخضراوي في شرح الإيضاح على ما نقله شيخنا عنه أن المازني يذهب ... ... " .

وأيضاً جاء في اللوحة ٥٩/ب قوله : "قال شيخنا أثير الدين" والمقصود به أبو حيان ، ولكن البحث أثبت أن أثير الدين أبا حيان توفي وعمر ابن عطاء خمسة أعوام فقط ، إذ كانت وفاة أبي حيان سنة (٧٤٥هـ) ، وولادة ابن عطاء كانت سنة (٧٤٠هـ) .

تلاميذه :

كان من تلاميذ ابن عطاء :

---

(١) انظر نيل الابتهاج/٧٥ .

١ - البدر الدماميني[1] صاحب شرح "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" قال البدر الدماميني : حضرتُ يوماً درس شيخنا قاضي القضاة الناصر التَنَسي .

٢ - ابن مرزوق الحفيد[2] : قال الإمام ابن مرزوق الحفيد : كان شيخنا ناصر الدين[3] .

٣ - أبو مهدي الوانوغي[4] : قال[5]: "وممن أخذ عنه الإمام أبو مهدي الوانوغي صاحب "حاشية المدونة" .

أصحابه :

وردت كلمة أصحابنا كثيراً من ذلك ما جاء في اللوحة٥٨/أ قوله : "وادعى أبو الحسن بن الضائع من أصحابنا" وورد في اللوحة٤٩/أ قوله : "والقول باتصال خبر "كان" هو مذهب الرماني وأبي الحسين الطراوة من أصحابنا" .

وأيضاً ورد في اللوحة٤٤/ب قوله : "وإنْ كان فعل تعجب فالكوفيون وابن عصفور من أصحابنا" . وذلك عند الكلام على لحاق نون الوقاية فعل التعجب كما وردت كلمة "أصحابنا" غير مرة ، ولا يعلم هل يقصد بها من سبق ذكرهم أم غيرهم . من ذلك ما جاء في اللوحة١١/أ قوله : "من شروط المثنى الحقيقي الإفراد ، وبعضهم أدخل تحته المركب مزج أو اسناد . قال بعض أصحابنا : ظاهر كلام النحويين جواز تثنية المركب" .

وورد في اللوحة١٥/أ في الكلام على إعراب المثنى والمجموع بالألف والواو والياء قال : "ذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ هذه الحروف لها جهتا اعتبار" ، وورد في اللوحة٤٤/ب عند الكلام على "فلينني" قوله : "حذفت الثانية وفاقاً لسيبويه ، وادعى بعض اصحابنا عكس هذا القول" .

---

(١) هو : بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني القرشي الإسكندري ، أخذ عن أعلام منهم الناصر التنسي . انظر ترجمته في شجرة النور الزكية/٢٤٠ ، وانظر نيل الابتهاج/٧٥ وأبناء الغمر٤/٧٤ .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن مرزوق الإمام ، أخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم ناصر الدين ابن التنسي . توفي سنة ٨٤٢هـ . انظر ترجمته في الشجرة الزكية/٢٥٢-٢٥٣ .

(٣) انظر نيل الابتهاج/٧٥ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن عثمان الوانوغي التونسي ، نزيل الحرمين الشريفين وكان يعاب عليه إطلاق لسانه في العلماء ، له تعليق على المدونة ، أخذ عن أحمد بن عطاء الله التنسي ، توفي سنة ٨١٩هـ . انظر ترجمته في الضوء اللامع٧/٣. شجرة النور الزكية/٢٤٣ .

(٥) انظر نيل الابتهاج/٧٥ .

أخلاقه :

أجمعت المصادر[١] على أن ابن عطاء كان حميد السيرة ،إذا أخلاق عالية عفيفاً كريماً . وحمدت سيرته ، وعَفَّ وكفَّ عمّا يُرمى به قضاة السوء فإنه كان غنياً ملياً ديناً ، يعيش من متجره ، وباشر القضاء بعفة ونزاهة . كان عاقلاً متودداً ، سليم الصدر ، طاهر الذيل ، قليل الكلام ، موسعاً عليه في المال ، لم يؤذ أحداً بقولٍ ولا فعل ، وعاشر النَّاسَ بجميل فأحبوه .

من الأقوال التي قيلت فيه :

١ - قال الجمال البشبيشي[٢]: "أقام دهراً طاهر اللسان ، لم ينل أحداً بمكروه ، وكانت أيامه كالعافية ، والرعيَّة في أمانٍ على أنفسهم وأموالهم ، لا ينظر إلى ما بأيديهم ، ولم يعرف الناس قدره حتى فقد ، ولم يدخل عليه طول ولايته خلل ، ولا أدخل عليه أحدٌ شيئاً من ذلك ، وفي الجملة كان من محاسن الوجود .

٢ - قال ابن خطيب الناصرية[٣] : "فإنه حسنة من إحسان الدهور ، وزينة لأهل عصره ، له ثراءٌ موسع ، ومالٌ جزيلٌ ، ومتاجر كثيرة" .

وفاته :

أجمعت المصادر على أنَّ وفاة ابن عطاء الله التَّنَّسي ، كانت بالقاهرة ليلة الخميس ، الأول من رمضان سنة (٨٠١هـ) من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام .

آثاره العلمية[٤] :

١ - شرح التسهيل ، وهو شرح لكتاب " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك يقع في جزئين ، وصل فيهما الشارح إلى التصريف ، وهو[٥] موضوع دراستي للدكتوراه .

---

(١) انظر المنهل الصافي١٥٣/٢ ، النجوم الزاهرة١٠/١٣ ، أنباء الغمر٤٧/٤ ، بغية الوعاة٣٨٢/١ .

(٢) انظر الضوء اللامع١٩٢/٢ .

(٣) انظر الضوء اللامع١٩٢/٢ ، نيل الابتهاج/٧٤-٧٥ .

(٤) انظر نيل الابتهاج/٧٥ ، المنهل الصافي١٥٣/٢ ، أنباء الغمر٤٧/٤ ، الضوء اللامع١٩٢/٢ ، هدية العارفين١١٧/٥ ، كشف الظنون٤٠٧/١ ، بغية الوعاة٣٨٣/١ ، شذرات الذهب٥/٧ ، معجم المؤلفين١٥٣/٢ .

(٥) والجزء الأوَّل .

٢ - شرح "الكافية" في النحو لابن الحاجب[١] . ولا أعرف عنه شيئاً .

٣ - شرح منتهى السؤال والأمل في علم الأصول والجدل .

وقيل : "شرح منتهي السول والأول في علمي الأصول والجدل" ولا أعرف -أيضاً- عنه شيئاً .

٤ - شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي . ولا أعرف عنه شيئاً .

٥ - تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي . ولا أعرف عنه شيئاً .

وكلها -للأسف- مجهولة ما عدا "شرح التسهيل" الآنف الذكر .

---

(١) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني ، ولد سنة ٥٧١هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ ، انظر بغية الوعاة/٢/١٣٤-١٣٥ .

" ج "

١ – وصف المخطوطة من الناحية الشكلية .

٢ – وصف المخطوطة من الناحية الموضوعية .

٣ – اسم الكتاب .

٤ – توثيق نسبة الكتاب .

٥ – موقفه من ابن مالك .

٦ – موقفه من سيبويه .

٧ – موقفه من ابن عصفور .

٨ – موقفه من النحاة .

٩ – مصادر ابن عطاء : مباشرة . غير مباشرة .

١٠– ترجيحات ابن عطاء واجتهاداته .

١١– منهج ابن عطاء في شرحه .

١٢– مقارنة بين شرح ابن عطاء ، وشرح الدماميني، وشرح المرابط الدلائي .

١٣– منهج المحقق في الشرح .

" وصف المخطوطة "

أولاً : الناحية الشكلية :

يقع الجزء الأول من هذه المخطوطة في «٢٠٣» لوحة ، أي أربع وأربعمائة صفحة ، في كل صفحة سبعة عشر سطراً ، وأحياناً اثنان وعشرون سطراً ، كل سطر يضم حوالي اثنتي عشرة كلمة ، عناوينها مكتوبة بالأحمر ، وكذا المتن . أما الشرح فبالمداد الأسود ، والخط عادي واضح في مجمله ، على الرغم من أن معظم الكلمات من غير تنقيط وإعجام ، وكتابته الكلمات المهموزة مخففة نحو قوله في "قائمة : "قايمة" ، وفي قوله "زائد" : "زايدة" ، وكثرة الخرجات الموجودة على جوانب المخطوطة ؛ للإستدراك . وهي بخط الناسخ محمد أبي الخير المجاور[1] في المدرسة الأحمدية .

والمخطوطة بالمكتبة الأحمدية بحلب ، ثم نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق بسوريا تحت رقم ١٤١٨٦ ، وهي مبتورة من الأول ، أي من باب "الكلمة والكلام وما يتعلق به" ، وجزء كبير من باب "المعتل الصحيح" وتبدأ المخطوطة قبل نهاية الباب الثاني بقليل من عند قوله : "وبالمضارع نحو ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الحِسَابُ ﴾[2] وبالصفحة نفسها ختم كتب عليه (وقف مدرسة الأحمدية بمدينة حلب المحميَّة) .

وهناك مقدمة كتب عليها الجزء الأول من شرح التسهيل للتنسي ٨٩٤[3] وبها ترجمة عن ابن عطاء التنسي منقولة عن العلامة أحمد بن بابا التنبكتي في "نيل الإبتهاج بتطريز الديباج"[4] ولكنها لم تكتمل .

أما الصفحة الأخيرة ، فقد وصل فيها إلى "الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل" إلى قوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[5] وقوله تعالى : ولم تكتمل الآية" .

ويكون بذلك قد وصل إلى آخر باب "الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر" وهو المبحث السابع عشر من مباحث كتاب "تسهيل الفوائد" لابن مالك ، وذلك قبل باب "الفاعل" .

---

(١) لم أعثر على ترجمته أو سنة وفاته .
(٢) آية ٤١ من إبراهيم .
(٣) لم أعرف المقصود بهذا الرقم .
(٤) انظر/٧٤-٧٥ .
(٥) آية ٧ من سبأ .

الناحية الموضوعية :

ذكر المترجمون أن ابن عطاء لم يكمل شرح التسهيل، وإنما وصل فيه إلى باب التصريف . والجزء الأول من هذا الشرح يشتمل على :

أ - جميع الأبواب التي يشتمل عليها "تسهيل الفوائد لابن مالك ، ماعدا الباب الأول وهو "شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به" ، ومعظم باب "إعراب الصحيح الآخر" . أما ما عدا ذلك فهو يتابع بانتظام جميع الأبواب إلى الباب السابع عشر من أبواب تسهيل الفوائد ، وهذه الأبواب هي :

٢ - الجزء الأخير من باب إعراب الصحيح الآخر .

٣ - باب إعراب المعتل الآخر .

٤ - باب إعراب المثنى والمجموع على حده .

٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح .

٦ - باب المعرفة والنكرة .

٧ - باب المضمر .

٨ - باب العلم .

٩ - باب الموصول .

١٠- باب اسم الإشارة .

١١- باب المعرف بالأداة .

١٢- باب المبتدأ .

١٣- باب الأفعال الرافعة الإسم الناصبة الخبر

١٤- باب أفعال المقاربة .

١٥- باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر . .

١٦- باب لا العاملة عمل إنَّ .

١٧- باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

وبنهايته ينتهي الجزء الأول من مخطوطة شرح التسهيل لابن عطاء التنسي .

ب - أما بالنسبة للفصول فإنَّ ابن عطاء إلى جانب ذكره ومتابعته لجميع الفصول في "تسهيل الفوائد" لابن مالك ، التي يبلغ عددها «٢٤» فصلاً ، قد زاد عليها فصولاً ، فبلغ عدد فصول الجزء الأول عنده «٣٧» فصلاً ، أي بزيادة «١٣» فصلاً عما في المتن .

وبالمقارنة بالمتن نجد أنّ الفصول الزائدة عند ابن عطاء قد وردت كما يلي :

١ - في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح زاد ثلاثة فصول هي :

أ - فصل : "لم يثن "كل" و"بَعْض" لأنهما يفهمان من الكليِّة والبَعْضيِّة ما يفهمان قبلها .

ب- فصل : "أصل التثنية العطف ، وفائدتها التكثير ، وعدل عن العطف إيجازاً واختصاراً .

جـ - فصل : "أصل الجمع العطف ، وفائدته التكثير ، وعدل عن العطف ايجازاً واختصاراً .

٢ - في باب المضمر . ورد فصلان عند ابن مالك ، وزاد ابن عطاء عليهما فصلين هما :

أ - فصل : جعله "ملخص للضمير المنفصل المنصوب" .

ب- فصل : جعله "لأحكام خاصة بالضمائر لم يذكرها المصنف ، وجد أنّ الكلام عليها هنا أنسب" .

٣ - في باب المبتدأ . جاء عدد الفصول عند ابن مالك فصلان ، وعند ابن عطاء ثلاثة فصول ، أي بزيادة فصل واحدٍ هو :

"فصل" : إذا اجتمع في هذا الباب اسمان ، فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة ، والآخر نكرة" .

٤ - في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" ورد عدد الفصول عند ابن مالك فصلان ، وعند ابن عطاء ستة فصول بزيادة أربعة فصول هي :

أ - فصل : "يتعلق بهذه الأفعال من جهة لفظها ومعناها مباحث" .

ب- فصل : "اعلم أنّ "ما" لفظ مشترك بين الحرفية والاسمية .

جـ- فصل : " "لا" لفظ مشترك يستعمل لمعانٍ" .

د - فصل : "إنّ" لفظ مشترك بين النافية والزائدة والشرطية ، والمخففة من الثقيلة .

٥ - في باب "الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر" زاد ابن عطاء فصلين عن ابن مالك هما :

أ - فصل : "من أحكام هذا الباب لحاق نون الوقاية هذه الأحرف" .

ب- فصل : "إنْ المفتوحة المخففة" .

٦ - في باب " لا العاملة عمل "إنّ" زاد ابن عطاء فصلاً عن ابن مالك هو : فصل : "تقول : لا غلامين ولا جاريتين لك" .

بذلك يكون ابن عطاء قد زاد «١٣» فصلاً عن ابن مالك .

ومع أن "شرح التسهيل" لابن عطاء لا يوضع مع الشروحات المطولة تطويلاً مملاً ، ولا المختصرة اختصاراً مخلاً ، نجد أنه أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم من معظم السور القرآنية ، وبالقراءات المتعددة المتواترة وغيرها . إلى جانب الأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، والأمثال وأقوال العرب ، وأساليب النحاة . كما كثرت استشهاداته الشعرية حتى بلغت ما يقرب الثمانمائة شاهدٍ في هذا الجزء فقط ؛ كما احتوى هذا الجزء على آراء النحاة من بصريين وكوفيين ، ولغات القبائل ، وذكر آراء الأوائل من النحاة والمتأخرين منهم ، وما تفرد به كل فريق .

ومما امتاز به هذا الشرح رجوع شارحه إلى آراء وأقوال الفقهاء والأصوليين والفلاسفة والمناطقة ، وعلماء البلاغة بحيث يكون له الفضل في هذا السبق الذي لم أره عند غيره من شراح التسهيل .

كما اعتمد ابن عطاء في شرحه على عدد من الكتب المهمة ، مثل الكتاب لسيبويه ، وشرحه لابن السيرافي ، وشرح الجمل لابن عصفور ، والهمع للسيوطي ، الإرتشاف لأبي حيان ، إلى جانب كتب أوائل النحاة الأخرى مثل كتب أبي على الفارسي ، الزمخشري ، وكتب أخرى لم أرها في شروح التسهيل الآخرى .

ومن الكتب التي رجع إليها الشارح أيضاً المعاجم اللغوية ، وكتب صحاح الحديث ، وكتب البلاغة والنقد والأدب ، مما سوف يراه القارئ في ثنايا الشرح .

اسم الكتاب :

اسم الكتاب هو "شرح التسهيل" اعتماداً على ما جاء في صفحة العنوان التي جاء عليها ما يلي " شرح التسهيل لابن عطاء الله التَّنَسي" وهذه العبارة كتبت بخط حديث مغاير للخط الذي كتبت به المخطوطة من الداخل ،

وربما أراد الشارح أن يطلق على شرحه اسماً آخر ، ثم أرجأ ذلك لحين الانتهاء من كتابته ، ولسبب ما لم يتمكن من تسمية الكتاب ، أو ربما سقط الاسم مع الخرم الحاصل .

كما أن المصادر التي ترجمت لابن عطاء ، لم تشر إلى أنَّه سماه "شرح التسهيل" بل أورد بعضهم[1] عبارات مثل "له شرح على التسهيل" أو "شرع في شرح التسهيل" أو شرح التسهيل إلى باب التصريف" أو "كتب على تسهيل ابن مالك شرحاً لم يكمله" .

ولم تشر هذه المصادر ، ولا المصادر الخاصة بالمخطوطات من قام بشرح التسهيل وصل فيه للصرف ولم يكمله غير ابن عطاء الله .

فيتضح من هذا أنَّ الشارح ربما أراد لشرحه اسماً آخر غير "شرح التسهيل" ، وربما اكتفى "بشرح التسهيل" .

وقد يكون اسم الشرح قد سقط مع الخرم الحاصل في أول المخطوط ، ولكنه احتمال ضعيف للأسباب التي ذكرتها .

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

١ - ذكر المترجمون أنَّ لابن عطاء شرحاً على التسهيل ، وهذا الذي بين أيدينا شرح للتسهيل .

٢ - لم يذكر المترجمون من قام بشرح التسهيل وصل فيه للصرف ولم يكمله غير ابن عطاء .

٣ - ورد على صفحة العنوان "شرح التسهيل" للتَّنَّسي .

٤ - لم أره منسوباً إلى غيره ، أو شك أحد في نسبته إليه .

لعل هذه الأمور مجتمعة تجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة هذا الشرح إلى شارحه ابن عطاء الله التَّنَسي .

---

(١) انظر نيل الابتهاج/٧٥ ، الضوء اللامع٢/١٩٢ ، المنهل الصافي٢/١٥٣ ، كشف الظنون١/٤٠٧ ، الأعلام١/٢٢٥ ، معجم المؤلفين٢/١٥٣ .

" موقف ابن عطاء الله من ابن مالك "

اعتمد ابن عطاء الله في شرحه على "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك نفسه اعتماداً كبيراً ، وأكثر من النقل عنه ، وفي معظم هذه النقول نجد أنَّ ابن عطاء الله لا يصرح بالنقل عنه ، ولكن المتتبع لشرحه يجد أنَّ جلَّ اعتماده كان على شرح ابن مالك ، ورغم ذلك نجد أنه وقف منه موقف العالم المتبحر ، الملم ، المدقق ، المؤيد تارةً والمعترض والمناقش تارة أخرى . كما نجده المدافع والمتعذر عنه ، والمنبه على ما أغفله من أحكام ومسائل وأمور ، أو المتبني لرأيه في الرد على النحاة ، ولنبحث موقف ابن عطاء من ابن مالك بالتفصيل التالي .

تأييده وموافقته له :

وهذه الظاهرة متفشية في الشرح منها :

ما جاء في اللوحة ٢٢/ب عند قول ابن مالك : "فإذا ثنى غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة ، لحقت العلامة دون تغيير" قال ابن عطاء : "والحكم في الجميع ما ذكره المصنف ، وهو إلحاق العلامة من غير تغيير" .

وقال في لوحة ٢٤/أ بعد أن ذكر أن المهموز غير الممدود فيه تفصيل وهو أنْ يقال : لا يخلو أن يكون ما قبل الهمزة ساكناً أو متحركاً" نجده يقول : "فإن كان متحركاً فالأمر على ما قال المصنف" .

وقوله في باب "المعرفة والنكرة" لوحة٣٣/أ :

"فإذا تقرر كونُ الأسماء باعتبار مسمياتها ولفظها تستعمل هذا الاستعمال الذي ذكرناه ، فلا سبيل إذاً لاقتناص المعرفة والنكرة بطريقة التعريف ؛ لعسر ذلك فيما هو مستعمل كما ذكرناه ، بل السبيل إليه بطريق التقسيم وهو أنْ نقول كما قال المصنف ... ..." .

وأحياناً نجده يوافق المصنف ضمناً دون تصريح من ذلك ما جاء في اللوحة ٧٥/أ عند قول المصنف : "ويوصف بـ"ما" على رأي" قوله : "وعلى الوصف حملت في قولهم : "لأمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ" إلاَّ أن الحكم بحرفيتها وزيادتها عوضاً من وصف لائق بالمحل أولى" .

اعتراضه على ابن مالك :

قال ابن عطاء في لوحة ١١/ب عند قول الحجاج : "سبحان الله محمد ومحمد في يوم واحدٍ" : "واعلم أنَّ امتناع تثنية هذين في قول الحجاج إنما كان لكونه أبقاهما علمين ، ولم ينكرهما لا لما ذكره المصنف من الفصل المقدر" .

وجاء في اللوحة ٤١/أ قوله : "أن الضمير البارز المتصل ينقسم ثلاثة أقسام ... ... الخ والذي ذكره المصنف في الفصل المفروغ من بيانه هو القسمان الأولان ، إلاَّ أنه تكلم على صور القسم الأول بالنسبة إلى رافعها ، وكان الأولى في بيانها سردها" .

وجاء ي اللوحة ٧٦/ب قول ابن مالك : "وقد تقع" الذي "مصدرية وموصولة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق "أل" " .

وقد مثَّل المصنف للواقعة موصوفة بمعرفة بقوله : "مررتُ بالذي أخيك" ومثَّل للواقعة موصوفة بنكرة شبيهة بالمعرفة في امتناع لحاق "أل" بقوله : "مررتُ بالذي خيرٍ منك" . قال ابن عطاء الله : "مثل بهما المصنف في شرحه ، والاستدلال بهما لا يتم إلاَّ بعد صحة كونهما من كلام العرب" .

مآخذه على ابن مالك :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٦٤/ب في باب "الموصول" قوله : "واعلم أن تعريف المصنف للموصول الحرفي جارٍ على طريقة التعريف وهو تقديم القائم مقام الجنس على القائم مقام الفصل ، بخلاف تعريفه للموصول الاسمي ، فإن القائم مقام الفصل مقدم فيه على القائم مقام الجنس وهو الافتقار إلى جملةً . وكان ينبغي له أن لا يتعرض لتعريف الموصول اسماً أو حرفاً ؛ لأن ذلك ألفاظٌ يضبطها العدد ، وإنما يتعرض لتعريف الماهيات التي لا يضبطها العدد" .

وجاء في اللوحة ١٣١/ب عند قول المصنف في زيادة "كان" : "ويجوز زيادتها وسطاً باتفاق ، وآخر على رأي ، وربما زيدت " أصبح" و"أمسى" ومضارع "كان" و"كان" مسندة إلى ضمير ما ذكر ، أو بين جارٍ ومجرور" قال ابن عطاء : "وقد كان أولى بالمصنف أنْ يذكر زيادتها بين الجار والمجرور مع ما تقدم ، وأن لا يعترض بين ذلك بكلام لا يناسب ، فإنَّ ذلك تعليم رديً" .

وانظر اللوحات : ١٨/أ ، ٤٨/أ ، ٦٩/أ وغيرها .

استدراكاته على المصنف :

جاء في اللوحة ١٥/أ في باب "إعراب المثنى والمجموع على حده" قول ابن عطاء : "وفي نون التثنية والجمع أقوالٌ ثلاثة لم يذكرها المصنف" . وجاء في اللوحة ٩١/أ عند الكلام على المبتدأ قوله : "وها هنا أقوالٌ في الرافع للمبتدأ خلاف ما ذكر" .

وانظر اللوحات ٧٧/أ ، ٥٦/ب ، ٩٦/أ ، ٧٢/أ ، ١١٣/ب ، وغيرها

إحالته على كلام المصنف :

من ذلك قوله في اللوحة ١١/ب في الكلام على أن أصل التثنية العطف : "كذا إذا اجتمع المذكر والمؤنث ، غلبت المذكر كما يأتي في كلام المصنف" .

وجاء في اللوحة ١٤/أ قوله : "ولجمع السلامة شروط أُخر تأتي في كلام المصنف" .

وجاء في اللوحة ٤١/ب عند الكلام على الضمير البارز المتصل قوله : "القسم الثالث مشترك بين النصبُ والجر ، وسيأتي في كلام المصنف بعد هذا" .

وجاء في اللوحة ٩٣/ب عند الكلام على امتناع جواب "لولا" قوله : "إن امتناع جواب "لولا" إما أن يعلق على نفس المبتدأ أو على نسبة الخبر للمبتدأ... ... ...الخ وإلى هذين القسمين أشار المصنف بالغلبة في أول الفصل" .

تلخيصه كلام المصنف :

قال في اللوحة ٤٩/أ في باب "المضمر" :

" وملخص كلام المصنف : أن الضمير بالنسبة للاتصال والانفصال ينقسم إلى أربعة أقسام .

عرضه لآراء المصنف فقط

قال في اللوحة ٧/أ في "باب إعراب المثنى والمجموع على حده" :

"وفي المتفقي اللفظ المختلفي المعنى خلاف نحو "عينين" في ناظرة وجارية فأكثر المتأخرين على منع تثنيته وجمعه ، واختار المصنف جواز ذلك" .

وجاء في اللوحة ١٤٨/أ في الكلام على "عسى" قوله :

"هذا مذهب المصنف وجماعة : أعني أنَّ "عسى" وما ذكر معها حال إسنادها لـ"أنْ يفعل" ناقصة وسدَّ "أنْ يفعل" مسد الجزئين" .

"موقفه من سيبويه"

يعتبر سيبويه وكتابه المرجع الثاني الذي اعتمد عليه ابن عطاء الله ، فهو من أكثر النحاة وروداً في الشرح ، حتى نظن أنه ربط بين شرحه وبين الكتاب لسيبويه ، لأنه من الواضح أنَّ الشارح معتد به ومعتمد عليه ، فلا تكاد تجد صفحة من صفحات الشرح إلاَّ ولسيبويه ذكر فيها كما أنَّه يقف منه موقفه من ابن مالك وذلك إما :

مؤيداً لرأيه :

قال في اللوحة ٩٠/ب في باب "المبتدأ" عند قول المصنف : "هو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر" .

قال : "هذا مذهب سيبويه رحمه الله. ... ... وهذا هو الصحيح" .

وانظر اللوحة ١٦/ب وغيرها .

أو ناقلاً لرأيه فقط :

قال في اللوحة ٩/أ : "وكذا عبر سيبويه رحمه الله قال : "وإذا ثنيت الاسم لحقته زيادتان ، الأولى منها حرف المد واللين وهي حرف الإعراب غير متحرك ولا منون إلى آخر ما ذكره في الكتاب" .

وانظر الوحات ٤٨/أ ، ٤٣/أ ، ٦٢/أ ، ٩٦/ب ، ١٦٨/ب ، ١٦٤/ب ، ٩٠/ب ، ١٧٠/أ وغيرها .

أو مخالفاً له :

قال في اللوحة ٤٣/ب عند قول المصنف على نون الوقاية : "وحذفها مع "لدن" وأخوات "ليت" جائزٌ" : "و زعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ"لدن" إنَّما يجيئ ذلك ضرورة ، وليس كذلك بل هو جائزٌ في الكلام الفصيح" .

وانظر اللوحة ١٦/ب وغيرها .

أو موضحاً لعباراته :

قال في اللوحة ١٥/ب : "واعلم أن سيبويه -رحمه الله- له في الكتاب ما

يوهم أنَّ حروف التثنية والجمع إعراب ، وهو قوله : في التثنية يكون في الرفع ألفاً ... ... وله فيه ما يوهم أنها ليست بإعراب ... ...!" .

وانظر اللوحات : ٥٨/أ ، ٦٠/أ ، ٤٧/أ ، ١٠٠/أ وغيرها .

بيان أن كلام سيبويه يوافق ما ذكره :

قوله في اللوحة ٩٧/ب عند الكلام على المبتدأ المحذوف وجوباً : "قال سيبويه -رحمه الله- : وسمعت من يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحتَ؟ فقال : حمدُ اللّهِ وثناءٌ عليه ... ... " "انتهى كلامه وهو معنى ما ذكرته" .

ذكره للوجوه المحتملة في عبارة سيبويه :

قوله في اللوحة ١١٨/ب في الكلام على تعدد الخبر : "وفي كلام سيبويه رحمه الله احتمال لمنع ذلك وجوازه" .

وانظر اللوحة ١٠٨/أ-ب .

الاعتذار عنه :

قوله في اللوحة ١١٦/ب في "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" : "فهذه أفعال هذا الباب التي جرت عادة النحاة بالتبويب عليها ، ولم يذكر سيبويه منها إلاَّ أفعالاً يسيرة ، لكن أعطى في ذلك قانوناً يضبط جميعها فقال بعد أنْ ذكر منها ما ذكر : "وما كان نحوهن" فاقتضى هذا أنَّ كل فعلٍ رفع اسماً وافتقر إلى ثانٍ منصوب افتقار المبتدأ والخبر من أفعال هذا الباب وأن ما ليس ذلك فليس من أفعال هذا الباب" .

"موقفه من ابن عصفور"

ابن عصفور وكتابه "شرح جمل الزجاجي" هو المرجع الثالث الذي اعتمد عليه ابن عطاء الله في شرحه بعد كتاب سيبويه ، وأيضاً كان موقفه منه كموقفه من ابن مالك وسيبويه متمثلاً في :

توضيح كلام له مع موقفه منه :

قال في اللوحة ٧٥/أ عند الكلام على "مَنْ" و"مَا" ومراعاة اللفظ فيهما أو المعنى : "وظاهر كلام ابن عصفور أنَّ الحمل على اللفظ جائزٌ إذا كانت الصفة قد فُصل فيها بين المذكر والمؤنث بالتاء ، فيجوز على هذا "مَنْ كانَ قائماً أمتُك" و"ومَنْ كانتْ قائماً أمتُك" وذكر في أسباب منع الحمل على اللفظ ، كون ذلك مؤدياً إلى مخالفة مخبر عنه لخبره الفعل ، أو إلى إيقاع وصف خاص بالمؤنث على المذكر .

فأما الأول : فصحيحٌ فلا يجوز "من كانت يقوم أخواك" ولا "مَنْ كان يقومان أخواك" .

وأما الثاني : وهو إيقاع لفظ خاص بالمؤنث على المذكر على جهة الحمل على اللفظ فغير متصور ، والظاهر أنه سهو ... ... "

اعتراضه عليه

وذلك قوله في اللوحة ٤٤/أ عند الكلام على نون الوقاية : "وذهب ابن عصفور إلى أنَّ نون "مُسْلِمُنِي" تنوين لا نون وقاية وهو محجوج "بِمُعِينَيِي" ونحوه" .

وقوله في اللوحة ٨٤/أ في "باب الإشارة" عند قول المصنف : "وقد يراد بـ"هُنَاك" و"هُنَالِكَ" و"هَنَّا" الزمان" ثم استشهد بقول الشاعر :

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ

قال : "هَنَّا" إشارة إلى وقت وهو منصوب على الظرفية مخبر به عن "حَنَّتْ" مؤولاً بمصدر ، وليس اسماً لـ"لاتَ" كما ذهب إليه الحسن بن عصفور" .

وانظر اللوحة ١٧٧/أ .

نقل نص له :

وذلك قوله في اللوحة ٣٣/أ في "باب المعرفة والنكرة" : "قال أبو الحسن بن عصفور" : "النكرة كل ما عُلِّقَ في أوّل أحواله على الشياع ، والمعرفة كل ما عُلِّقَ في أوّل أحواله على أن يخص مسماه" .

وانظر اللوحات ١٥٦/أ ، ٢٣/أ وغيرها .

ذكر رأيه فقط :

من ذلك قوله في اللوحة ١٦٤/أ عند الكلام على ترادف "إنّ" لـ"نَعَم" : "وأنكر بعضهم ورود "إنّ" بمعنى "نَعَم" وممن أنكر ذلك أبو الحسن بن عصفور" .

وقوله في اللوحة ٦٧/أ : "ونسب ابن عصفور استعمال "ذات" مرادفاً "للتي" و"ذوات" مرادفاً "للاتي" لطيئ" .

وانظر اللوحة ٧٢/أ وغيرها .

ذكر مواضع له لم يذكرها ابن مالك :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٩٩/ب في "المبتدأ والخبر" قوله : "إلى هنا آخر ما ذكره المصنف في الأسباب المسوغة للابتداء بالنكرة ، وذكر أبو الحسن بن عصفور في الأسباب المسوغة لذلك : كون النكرة مقاربة للمعرفة ... ..." .

وانظر اللوحة ٩٦/ب وغيرها .

ذكره اضطرابه في رأيه :

من ذلك ما جاء في اللوحة ١٣٤/أ في "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" عند قول المصنف : "ولا يلي عند البصريين "كان" وأخواتها غيرُ ظرف وشبهه من معمول خبرها ، واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قدّر فيه البصريون ضمير الشأن" .

قال ابن عطاء : "أقول اضطرب ابن عصفور في هذا ، فذكر في المقرب ما ذكرناه عنه من جواز تقديم المعمول وحده على الفعل ... ... الخ .

وأطلق القول بمنع ذلك في شرح الجمل سواءً كان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما" .

"موقفه من البصريين والكوفيين عموماً"

قد حظيت آراء البصريين والكوفيين باهتمام ابن عطاء الله ، فاكتظ شرحه باصطلاح البصريين والكوفيين وآرائهم ، ويتضح موقفه منهم على النحو الآتي :

المخالفة

أ : مخالفته للكوفيين في "باب إعراب المثنى والمجموع على حده" .

جاء في اللوحة ١٠/أ قوله : "وزعم الكوفيون أنَّ "كلا" و"كلتا" من المثنى الحقيقي ؛ لورود مفرد "كلتا" في قوله : "في كلت" الشاهد . قال : "ولا حجة فيه ؛ لأن الحذف فيه إنما هو ضرورة" .

وانظر اللوحات ١٠/أ ، ١٨/أ ، ٩٥/ب وغيرها .

ب: مخالفته البصريين في الباب نفسه . جاء في اللوحة ١٤/ب عند قول المصنف : "ولا النون عوض من حركة التنوين ، ولا من تنوينه ، ولا منهما" قال : "أقوالٌ ثلاثة للبصريين لا تصحّ" .

وانظر اللوحات ٥٤/ب ، ٩٦/أ وغيرها .

الموافقه :

أ : موافقته الكوفيين في "باب إعراب المثنى والمجموع على حده" عند قول المصنف في اللوحة ١٥/أ : "ولا من تنوينين فصاعداً خلافاً لزاعمي ذلك ، بل الأحرف الثلاثة إعراب" قال : "وهو مذهب الكوفيين لأنَّا لا نعني بالإعراب إلا ما كان حادثاً عن عاملٍ وهذه الأحرف كذلك" .

وانظر اللوحة ٨/ب وغيرها .

ب: موافقته للبصريين في "باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح" جاء في اللوحة ٢٣/ب قال : "وأما الزائد على الرباعي فالبصريون يقلبونها ياءً كما يقتضيه كلام المصنف ، والكوفيون يحذفونها وعلى مذهب البصريين ورد السماع" .

وقال في اللوحة ٢٤/ب : "وتقلب واواً همزة الممدود من ألف التأنيث" قال : "فتقول في "حمراء" و"صحراء" ونحوهما : "حَمْرَوان" و"صَحْرَوان" ؛ لأنَّ

إبقاءها في التثنية شبيه بتوالي ثلاث ألفات ، لأن الهمزة بدل من ألف التأنيث على رأي البصريين ، لا موضوعة للتأنيث ابتداءً كما يذهب إليه الكوفيون" .

قد يتفق الفريقان ، فيوافقهما الشارح :

جاء في اللوحة ٥٢/ب في "باب المضمر" قوله : "وأجاز البصريون والكوفيون "ما هو بذاهبينَ الزيدونَ" فـ"الزيدونَ" مبتدأ ، وبـ"ذاهبين" خبر مقدم ، والجملة خبر ضمير الأمر والشأن" .

أيضاً ورد في اللوحة ٢٣/ب قوله : "واعلم أنَّ الكوفيين موافقون للبصريين في أنَّ الألف في الرباعي تقلب ياءً" .

وقوله : "وأما المقصور الثلاثي ، فالكوفيون أيضاً موافقون للبصريين في التفصيل الذي ذكرناه" .

الدفاع عن الكوفيين :

جاء في اللوحة ١٠٢/أ في باب "المبتدأ والخبر" عند قول المصنف : "ويجوز نحو "في داره زيدٌ" إجماعاً" . قال : "وإطلاق القول بأن الكوفيين يمنعون تقديم الخبر كما أطلقه بعضهم فاسدٌ ؛ فإن الكوفيين يجيزون هذا التركيب ونحوه" .

ذكر رأي الكوفيين وابن عصفور :

جاء في اللوحة ٤٤/ب عند الكلام على لحاق نون الوقاية للفعل قال : "وإن كانَ فعل تعجب ، فالكوفيون وابن عصفور من أصحابنا يجيزون الحذف فيقال على هذا : "ما أَحْسَنِي" و"ما أَجْملي" وأدعوا أنه مسموع" .

ذكر رأي البصريين :

يقول في اللوحة ٤٥/ب : "فالضمير عند البصريين هو لفظ "أنْ" والتاء حرف خطاب" .

ينقل مذهب البصريين والكوفيين معاً دون ترجيح :

يقول في اللوحة ٤٥/ب : "ومذهب البصريين أن لفظ "هو أعني الهاء والواو ، ولفظ "هي" أعني الهاء والياء هما الضميران .

وقال الكوفيون : الضمير فيهما الهاء فقط ، والواو والياء زائدان للتكثير ... ... " .

وانظر اللوحات ٥٢/ب ، ٩٨/ب وغيرهما .

ذكره شروطاً للبصريين لم يذكرها المصنف :

جاء في اللوحة ١٠٧/ب في "باب المضمر" قوله : "واعلم أن البصريين أكثرهم اشترطوا في حذف الضمير إذا كان منصوباً شرطين لم يتعرض المصنف لهما" .

ذكره أموراً للكوفيين ورأي البصريين فيها :

جاء في اللوحة ١١٦/ب قوله : "وأدخل الكوفيون في هذا الباب "هذا" و"هذه" إذا كان الاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود نحو "هذه الشمسُ طالعةً" و"هذا الخليفةُ قادماً" وكذا أدخلوا في الباب الاسم المعبر به عن جنسه أو المفتقر إلى أن يشار إليه نحو "ها أنا ذا" ... ...

وكذا أدخلوا في هذا الباب أيضاً أفعالاً منها "مررت" إذا لم تكن لانتقال الخُطَى ، نحو "مررت بهذا الأمر صحيحاً" فـ"صحيحاً" خبر "مررتُ" .

ومنها الفعل المكرر نحو "لئن ضربتَه لتضربنَّهُ الكريمَ" فالكريم عندهم خبر "لتضربنه" .

ثم قال : "وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال إلا الواقع بعد الفعل المكرر فإنه بدل" .

هذا في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" .

"موقفه من النحاة منفردين بذكر اسماء"

ولآراء النحاة منفردةً نصيب الأسد في هذا الشرح ، ولقد كان موقفه منهم موقف الحكم العدل من آرائهم ومذاهبهم المختلفة ، دون تحيز لرأي دون آخر ، أو مذهب دون مذهب ، إنما يدلي بدلوه بما يراه الصواب سواءً بالموافقة أو المخالفة أو عرض للرأي فقط أو موقف بعضهم من بعض وبيان ذلك :

أ : المخالفة :

اعتراضه ومخالفته لابن الأنباري :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٧/ب في "باب إعراب المثنى والمجموع على حده" قال ابن عطاء : "وما يقال هنا ، من أنّ اختصار التثنية كاختصار الخبر -فكما لا يقال : "زيدٌ ضاربٌ وعمرو" تريد "وعمرو ضاربٌ" إذا كان المعنى بـ"ضارب" المخبر به عن "عمرو" ، وغير معنى "ضارب" المخبر به عن "زيد" ، لا يقال : "جاءَ الضاربان" عند اختلاف المعنى- لا يتم لوجود الفرق بينهما من جهة أن الحذف في الخبر ، حذفٌ بلا عوض ، بخلاف التثنية فإن الحذف فيها حذف بعوض ، وهو علامة التثنية وممن أجاز ذلك ابن الانباري ... ... قال : "وليس بالقوي" .

مخالفته للمبرد :

قال في اللوحة ٨/ب عند قول المصنف : "ولزوم الألف لغة حارثية" وبعد الاستشهاد بقول الشاعر :

ومِنْخَرينِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

قال : قال السيرافي في شرح الكتاب : أراد ظبيين ، وليس المراد ظبيان اسم رجل ، وإنما كثرت الشواهد على هذا الاستعمال ؛ لأن بعضهم أنكر هذه اللغة ، وممن أنكر أبو العباس المبرد ، ولا التفات إليه ؛ لأنّ نقل أكابر هذه الصناعة كأبي الخطاب البصري ، وأبي زيد ، وأبي عبيد ، والفرآء يدفع قوله" .

مخالفته للأخفش والمازني والزيادي :

جاء في اللوحة١٤/ب عند قول المصنف في باب "المثنى والمجموع على حده" :

"ولا مقدراً في الثلاثة ، ولا مدلولاً عليه ، مقدراً في متلوها : "قال : "أي الأحرف الثلاثة وهو الحرف الذي قبلها كالدال من "الزيدون" كما يذهب إليه الأخفش والمازني والزيادي والمبرد . لفساده ... ... الخ" .

مخالفته ثعلب :

جاء في اللوحة ١٤/ب عند قول المصنف : "ولا من تنوينين فصاعداً" قال : "في الجمع حكاه ثعلب ، وضعفه واضح" .

مخالفته الزجاج :

جاء في اللوحة ٤٦/أ-ب عند قول المصنف : "ومن المضمرات "إيَّا" خلافاً للزجاج" قال : "فإنَّه زعم أنه ظاهرٌ ، وليس بصحيح ، بل الصحيح أنه ضمير" .

مخالفته الفراء وابن كيسان وأبي منصور الجواليقي :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٩٥/ب عند قول المصنف في "باب المبتدأ" : "وليس التالي "لولا" مرفوعاً بها ولا بفعل مضمرٍ خلافاً للكوفيين" .

قال : "والأول مروي عن الفراء منهم ، وهو قول ابن كيسان ، وأبي منصور الجواليقي والثاني مروي عن غيره ، وكلاها فاسدٌ" .

مخالفته الفارسي والزمخشري :

جاء في اللوحة ١٤١/ب ، عند قول المصنف في "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر : "وبعد "لا" التبرئة و"هل" و"ما" المكفوفة بـ"أنْ التميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري" . قال : "ومنع الفارسي دخول الباء بعد التميمية ، ووافقه الزمخشري ، وهما محجوجان بما أنشدناه" .

مخالفته لابن درستويه :

جاء في اللوحة ١١٨/ب عند قول المصنف في الكلام عن الخبر : "ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه" .

قوله : "فإنه منع تعدده لكون هذا الباب شبيهاً بالفعل المتعدي إلى واحد ... ... وفيه نظر" .

وانظر مخالفته لابن خروف في الوحة ٩٥/ب .

وانظر مخالفته للفراء في اللوحة ١٥٤/ب .

وانظر أيضاً اللوحات : ٥٤/أ ، ٧٥/ب ، ٨٣/أ ، ٩١/أ-ب وغيرها .

ب : الموافقــه :

موافقته ابن جنيٍّ :

قال في اللوحة ٥٢/أ في باب "الضمير" : "وقد يتقدم الضمير قليلاً إن كان المعمول مقدماً أي مقدم الرتبة . ولا يستباح هذا إلاَّ إن شاركه صاحب الضمير في عامله ، وكثرت الشواهد على ذلك ؛ لاشتهار المنع فيه عند النحاة ، وقد أجازه أبو الفتح ابن جني وجوازه هو الصحيح" .

موافقته للخليل :

جاء في اللوحة ٨٥/أ في المعرف بالأداة عند قول المصنف : "وليست الهمزة من "أل" زائدة خلافاً لسيبويه" قال : "فإنَّ الهمزة عنده زائدة ، واستدل للخليل رحمه الله . بأن القول بزيادتها يستلزم عدم النظير من وجوه ، ومذهب الخليل أظهر والله أعلم" .

موافقته للفارسي ومخالفته للأخفش :

جاء في اللوحة ٣٥/ب قوله : "واختلفوا في المعرِّف للموصول فقال الفارسي : "تعرف بالعهد الذي في الصلة ، إذ لا يصح نسبة ذلك للألف واللام ، إذ من الموصولات ما لا يدخلان عليه كـ"مَنْ" و"ما" وقال الأخفش : تعرف بالألف واللاَّم ... ... والصحيح الأول" .

جـ : نقل لآرائهم دون ترجح :

رأي السيرافي والمازني :

جاء في اللوحة ٢٢/أ قوله في باب "كيفية التثنية وجمعي التصحيح" "هذا مذهب الجمهور ، وقال السيرافي : ألفه في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر ، لام الكلمة ، وقال المازني : ألفه في الأحوال الثلاث بدل من التنوين" .

رأي سيبويه والخليل والجرمي :

جاء في اللوحة ٧٦/ب عند الكلام على "أي" قوله : "ولا شك أن حذف الموصوف منافٍ لذلك . وللاحظة هذا منع الخليل وسيبويه « أتوني إلاَّ أيَّما رجلٍ » .

وأجازه الجرمي ، وكذا منع الخليل وسيبويه بسبب ذلك "جاءني عشرون أيَّما رجلٍ" وأجازه غيرهما" .

رأي ابن جني وابن برهان والجرجاني :

قال في اللوحة ١١٨/ب عند قول المصنف في "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" : "وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث" قال : "كمذهب ابن جني وابن برهان والجرجاني وجماعة غيرهم" .

رأي المبرد وابن عصفور وابن جني :

انظر اللوحة ٢٨/أ .

رأي المازني والكسائي وابن هشام :

انظر اللوحة ٦٤/أ .

رأي ابن السراج :

انظر اللوحة ٩٠/ب .

وانظر اللوحات ١٦٢/ب ، ١٦٤/ب ، ٩٢/ب وغيرها كثير .

د : رفع توهم لأحدهم :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٦٩/أ عند الكلام على "أل" هل هي اسم أم حرف قال : "ونقل أبو عبدالله بن هشام الخضراوي في شرح الإيضاح على ما نقله شيخنا عنه أن المازني يذهب إلى أنها اسم . فإذا ضم هذا النقل خرج للمازني فيها ثلاثة أقوالٍ . قولٌ أنها حرف تعريف ، وقولٌ أنها حرف موصول ، وقول أنها اسم موصول ، والإضطراب في هذا النقل إنما نشأ والله اعلم من عبارة المازني ، فإن بعضهم نقل ان عبارته في ذلك ما نصه ... ... " قال : "فهذه العبارة يمكن أن يفهم منها هذه الأقوال" .

ارتباك الفارسي وتخبطه في الرأي :

جاء في اللوحة ١٥٩/أ في باب "الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر" قوله : "ولا يخفى أنَّ الفارسي ارتبك في هذا الموضع وتخبط فيه ، ومن حاول الاعتذار عنه والانتصار له ، تخبط معه" .

موقفه من النحاة دون ذكر أسماء

وعلى سبيل الإيجاز لا التفصيل انظر اللوحات التالية :

أ - رده عليهم : لوحة ٨/ب ، ١٩/ب ، ٦٤/ب ، ٥٨/ب ، ٦٥/ب ، ٦٦/أ .

ب - مآخذه عليهم : ١٢/ب وغيرها .

جـ - اختلافهم : لوحة ٣٥/أ وغيرها .

د - نقل لرأيهم فقط : ٣٣/أ ، ١١٩/أ وغيرها .

هـ - إجماعهم : ١٦٣/ب وغيرها .

"مصادر ابن عطاء"

حفل شرح ابن عطاء بالعديد من المصادر سواءً ما كان منها مباشراً أو غير ذلك ، وعلى سبيل المثال :

مصادر مباشرة :

١ - القرآن الكريم

٢ - الكتاب لسيبويه

٣ - المحكم لابن سيده

٤ - شرح الكتاب للسيرافي

٥ - شرح الجمل لابن عصفور

٦ - المقرب لابن عصفور

٧ - المفصل للزمخشري

٨ - معاني القرآن للفراء

٩ - مطالع الأنوار لابن قرقول

١٠- سنن ابن ماجه

١١- معاني القرآن للأخفش

١٢- المهذب لابن كيسان

١٣- التذكرة لأبي علي الفارسي

١٤- الكراسة لأبي موسى الجزولي

١٥- المسائل الصغرى للأخفش

١٦- الكشاف للزمخشري

١٧- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ابن سلام

وغيرها كثير لا يحصى

مصادر غير مباشرة :

النوادر لأبي زيد

صحيح البخاري

الجيم لأبي عمرو الشيباني

المذكر والمؤنث لابن الأنباري

معاني القرآن للزجاج

الإنصاف لابن الانباري

أسرار العربية لابن الانباري

مجالس العلماء للزجاج

ارتشاف الضرب لأبي حيان

التذييل لأبي حيان

المقتضب للمبرد

المحتسب لابن جني

الأصول لابن السراج

نتائج الفكر للسهيلي

شرح الإيضاح للجلولي

شرح الجمل لابن خروف

صحيح مسلم

الجمل للزجاج

شرح اللمع لابن برهان

النكت للأعلم الشنتمري

المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني
أمالي ابن الشجري
البسيط لابن أبي الربيع
الإيضاح العضدي للفارسي
الصحاح للجوهري
سنن الترمذي
التوطئة لأبي علي الشلوبيين
كتاب الأفعال لابن القطاع
تهذيب اللغة للأزهري
شروح التلخيص للتفتازاني
أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني
الصناعتين لأبي هلال العسكري
أساس البلاغة للزمخشري

وغير ذلك من كتب الأدب والدواوين التي لا يسع لحصرها المقام .

"ترجيحات ابن عطاء واجتهاداته"

إن شخصية الشارح واضحة في الشرح ، فهو يناقش ويحاور النحاة ويرجح ما يراه صحيحاً من ذلك :

١ - جاء في اللوحة ٨/ب عند قوله تعالى ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1] قال : "لا يجوز أن تكون "إنّ" في الآية بمعنى "نَعَمْ" فيكون "هذان" مبتدأ ؛ لما يلزم عنه من دخول اللام في خبر المبتدأ ، وهو مخصوص بالضرورة . فالصواب حمل الآية على هذا اللغة ، وهي إلزام المثنى الألف في كل حال" .

٢ - جاء في اللوحة ١٠/ب عند الكلام على "تثنية اسم الجمع" قوله : "والصحيح جواز تثنية اسم الجمع ؛ لوروده في السعة في أفصح الكلام" .

٣ - وجاء في اللوحة ١٩/أ قوله : "وما قيل من أن "عالمين" جمع "عالم" مراداً به من يعقل ... ... ليس بشيئ ؛ إذ لو جاز هذا ، لجاز في غيره من اسماء الأجناس الواقعة على من يعقل وما لا يعقل ... ... " .
وانظر اللوحة ١٩/ب .

٤ - جاء في اللوحة ٢٠/ب ، ٢١/أ عند القول في جمع "لغة" و"ثبة" بالفتحة وأنه ليس بجمع قال : "وليس هذا بصحيح" .

٥ - جاء في اللوحة ٢٧/ب قوله : "وغلبَ "فَعَلات" في "رَبْعَة" وأكثر الناس يحكمون على ذلك بالشذوذ ظناً منهم أنهما جمعان لـ"فَعْلَة" ... ... وليسا كذلك ، وإنما جمعا على ذلك لقول بعضهم : "لَجَبَة" و"رَبَعَة" بفتح العين" .

٦ - جاء في اللوحة ٣٦/أ قوله : "والنكرة ما سوى المعرفة ، وتمييزها بهذا أجود من تمييزها بدخول "رب" والألف واللاّم" .

٧ - جاء في اللوحة ٣٧/ب قوله : "واعلم أن اطلاقه المرفوع والمنصوب والمجرور على الضمير ليس محرراً ، فإنّ الضمير مبنى فلا يصح نسبة ذلك إليه ، والصواب أن يقال : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره" .

٨ - وجاء في اللوحة ٣٨/ب قوله : "وليس الأربع أعني الألف والواو والياء والنون علامات دالة على أحوال الفاعل ، والفاعل مستكن كاستكنانه في "زيدٌ فَعَل" وهندٌ فَعَلت" بل هي ضمائر ولا فاعل هناك" .

---

(١) آية ٦٣ من طه .

٩ - جاء في اللوحة ٤٥/أ قوله : "والذي يظهر أنَّ الضمير هو "أنا" بالألف وصلاً ووقفاً" .

١٠- في اللوحة ٤٥/ب جاء قوله : "وتسكين هاء "هُوْ" و"هِيْ" جائزٌ بل التسكين بهما أولى" .

١١- جاء في اللوحة ٤٦/أ-ب قوله رداً على الزجاج عند قوله : "أنَّ "إيَّا" اسم ظاهر قال ابن عطاء : "وليس بصحيح ، بل الصحيح إنَّه ضمير" .

١٢- جاء في اللوحة ٥٢/أ عند الكلام على "تقديم مفسر الضمير "بقوله : "وكثرت الشواهد على ذلك ؛ لاشتهار المنع فيه عند النحاة وقد أجازه أبو الفتح ابن جني ، وجوازه هو الصحيح" .

١٣ - جاء في اللوحة ٥٤/أ عند الكلام على "من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً والكوفيين عماداً" بقوله : "وما أجازه الكسائي من نحو "كان زيدٌ هي القائمة جاريته" على أن يكون "هي" فصلاً ، لا يصح" .

١٤- جاء في اللوحة ٥٤/ب عند الكلام على "وقوع الفصل بين الحال وصاحبها" قال : "وقد أطلق الكوفيون القول بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ، وادَّعى بعضهم أن العرب تقول : "أكثر أكلي التفاحة هو نضيجةً" وإذا كان هذا التركيب جائزاً مع أن الحال فيه لا تقارب المعرفة فحرٍ أن يحكم بالجواز في الآية ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[1] إذ الحال فيه مقاربة للمعرفة ... ..." .

١٥- جاء في اللوحة ٥٦/أ أنَّ بعضهم أجاز "كنتَ أنتَ أنتَ القائمَ" و"كنتُ أنا أنا القائمَ" فرد عليه قائلاً : "وهذان التركيبان ونحوهما لم يسمع منهما شيئ في اللسان" .

١٦- جاء في اللوحة ٥٨/ب قوله : "فالاسم النكرة على هذا نكرة لفظاً ومعني ، والعلم الجنسي علم لفظاً ومعنىً ، وقد سلك بعض المتأخرين هذا أيضاً ، وهو حسنٌ لو عضده نقل عن أئمة اللغة" .

١٧- قال في اللوحة ٦٤/ب : "وقيد بعض النحاة الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، والصحيح أنَّ ذلك غير لازم" .

١٨- قال في اللوحة ٦٥/ب عند الكلام على "الذي" و"التي" حال التثنية : "إلاَّ أنَّ الذي يغلب على الظن أنهما جاءا على طريقة التثنية" .

١٩- قال في اللوحة ٦٦/ب في باب "الموصول" : "وبالجملة فإطلاق لفظ الجمع على

---

(١) آية ٧٨ من هود .

هذه الأسماء إنما سوغه ملاحظة المعنى ، لأن الاسم لا يثنى ولا يجمع إلاَّ إذ نكِّر ، وهذا لا يتصور في الموصول ... ..." .

٢٠- قال في اللوحة ٦٨/ب عند الكلام على "الألف واللاّم" : "أنها لو كانت للتعريف لكان تلبس اسم الفاعل بها مخلاً بإعماله حال كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وفيه نظر ... ... ، والذي يقوي في نفسي أنها حرف ، إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، إذ كل اسم لا بد وأن يكون له موضع من الإعراب ، وهذه قاعدة لا يقاومها شيئ مما ذكروا والله أعلم" .

٢١- جاء في اللوحة ٧٥/ب عند الكلام على "ما" وهل هي للعاقل أو لغير العاقل قال : "فاستعمالها لغير العاقل وحده شائعٌ ، ووقوعها على العاقل وحده مذهب المصنف وبعض الناس ، والنحويون أكثرهم يمنعون وقوعها على العاقل وحده ، ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بالمصدرية . قال : وفي بعض ذلك تكلف وخروج عن الظاهر" .

٢٢- قال في اللوحة ٨٢/ب رداً على من قال بتشديد نون "ذانِّك" و"تانِّك" للبعد ، وبتخفيفها للقرب : "غير صحيح" لما ذكرنا من أن تشديد النون إنما قصد به العوض من المحذوف منه" .

٢٣- في اللوحة ٨٠/ب جاء قوله : "فإذا كان السماع قد ورد بحذف الموصول الحرفي مع ضعف دلالة صلته عليه فحرٍ أن يجوز حذف الموصول الإسمي ؛ لقوة دلالتها عليه" .

٢٤- جاء في اللوحة ٧٩/أ قوله رداً على الزمخشري لقوله : "أن "أنْ" تستعمل للتوقيت كـ"ما" بقوله : "وليس بجيد ، لأن استعمال "أنْ" للتعليل مشهورٌ ، وهو الظاهر هنا ، فلا يُعدل عنه ، وحملها على التوقيت يلزم عنه الاشتراك ، وهو خلاف الأصل" .

وانظر أيضاً اللوحات ١٤٦/ب ، ١٥٨/ب ، ١٤٩/أ-ب ، ١٥٠/أ-ب ، ١٣٦/ب ، ١٣٧/أ-ب ، ١٦٧/ب وغيرها كثير .

وهذا ديدنة في الشرح من أول ورقة حتى آخر ورقة ، فلا تكاد تمر صفحة إلاَّ وله فيها رأي أو أكثر ، وهذه الظاهرة من أهم مميزات هذا الشرح العظيم" .

"منهج ابن عطاء في شرحه"

قام ابن عطاء الله بشرح التسهيل وهو على معرفة تامة بمؤلفه ابن مالك ، عالم العربية ، وبحرها المتلاطم ، كما أنه يعلم علماً تاماً عند شرحه للتسهيل : أن كثيراً من العلماء سبقه إلى شرح التسهيل فأراد أن يقدم لقارئه ودارسه من المعرفة ، والمعلومات ما يغنيه عن كثير من الكتب النحوية والصرفية ، والشروحات ؛ لذا نجد أنه كان يبحث ويعمل فكره ويستقصي . فيبحث الموضوع من جميع جوانبه ، مطلعاً على آراء النحاة في المسألة أو القضية الواحدة ، ومعرفة الإختلافات ، ووجهات النظر الواردة فيها ، ثم بعد ذلك يظهر موقفه منهم ، إما بالاعتراض ، أو التأييد ، أو بالعرض فقط ؛ أو بتفضيل رأي على آخر ؛ لذا نجد أن روح المؤلف قد ظهرت واضحة جلية ، فلا نجده يوافق أو يعارض إلا بعد المناقشة ، وإيراد الأدلة ، فكان يقف من الرأي موقف العالم المتفهم المتمرس ، المحقق ، وهكذا كان أسلوبه وموقفه كما رأيته في الشرح ، فجاء الشرح كبيراً حافلاً بالمعلومات ، مستوفياً جميع المسائل التي تناولها ابن مالك في التسهيل ، وبالاختصار جاء منهج ابن عطاء في شرحه على النحو التالي :

١ - كان لا يذكر عبارة "قال المصنف" أو "قال المصنف في شرحه" إلاَّ حينما يريد أن يشير إلى رأي ابن مالك .

٢ - كان ينقل من شرح التسهيل لابن مالك دون أن يشير إلى ذلك .

٣ - استخدامه الطريقة الحديثة ، وهي اتباع أسلوب التقسيمات والتنظيمات . فكثيراً ما يلجأ إلى ذلك ؛ لضبط المسائل والقضايا النحوية ، وفهمها ، وتقسيم الكلام ، ووضع ضوابط وحدود من شأنها ضبط القواعد ، وتسهيل فهمها وحفظها ، كما أنها تجذب انتباه القارئ ، فنجده يلجأ إلى هذه الطريقة فيقول :

"هذه أنواع ، أو شروط ، أو وجوه ، أو هذه مسائل ، أو أمور ، أو مباحث ، أو تنبيهات ، أو أقسام" . فمن ذلك ما جاء في اللوحة ١١/أ بقوله : "ثم المثنى بعد رعي ما ذكرناه ينقسم إلى حقيقي ، وغير حقيقي . فالحقيقي ما اجتمع فيه سبعة شروط" .

وجاء في اللوحة ٢١/أ قوله : "ويتعلق بالمقصور مباحثٌ" .

وجاء في اللوحة ٢١/أ قوله : "وأما الثالث . وهو الاستغناء عن المفسر بمصاحب فأنواع" .

وجاء في اللوحة ٥٣/ب عند الكلام على ضمير الشأن والقصة قوله : "وينبغي أن تعلم أن هذا الضمير يقع الفرق بينه وبين سائر الضمائر من وجوه ... ... الخ " .

وانظر اللوحات ٥٦/أ ، ٦٧/ب ، ٧١/ب ، ٨٦/ب وغيرها .

٤ - يعمد إلى تقسيم المسألة الواحدة إلى أجزاء ، وأقسام ثم يشرح ذلك .

جاء في اللوحة ٩٧/ب في "باب المبتدأ" قوله : "ويجب إثبات المبتدأ في مواضع" .

وجاء في نفس اللوحة قوله : "قسم يجب فيه الحذف في خمسة مواضع" .

وجاء في اللوحة ٩٨/أ قوله في باب "المبتدأ": "ويجب إثباته في ثلاثة وهي المذكورة آنفاً" .

وانظر اللوحات : ١٠٣/ب ، ١٠٤/أ ، ١٢٠/أ وغيرها .

٥ - تلخيصه لما ذكر مفصلاً ليثبت في ذهن القارئ مستخدماً العبارات الآتية : "تلخيص ، خلاصة ، تخلص من هذا ، والحاصل ، وبالجملة ، وقد ظهر مما تقدم ، فهذه جملة ... ... الخ" .

من ذلك ما جاء في اللوحة ١٢٧/أ في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" قوله : "وتلخص من هذا أنَّ أفعال هذا الباب بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها أقسام ... ..." .

وانظر اللوحة ١٢٧/ب من نفس الباب .

وجاء في اللوحة ١٦٣/ب في الكلام على "لام الابتداء" وبعد أن ذكر أحكامها بقوله : "والحاصل أن النحاة أجمعوا على أن هذه اللام لا تدخل مع "لَعَلَّ" و"ليت" و"كان" ... ..." .

وجاء في اللوحة ١٨٠/أ عند الكلام على انفصال مصحوب "لا" قوله : "ونلخص من هذا الفصل ... ..." .

وانظر اللوحات ٤١/أ ، ١٥٣/ب ، ٦٣/أ ، ٦٩/ب ، ٧١/ب ، ٨٦/أ وغيرها .

٦ - كان ينسب الرأي إلى صاحبه ، فيقول :

"قال الكسائي ، وقال ابن عصفور ، وقال الأنباري ، ونقل ابن الانباري" ثم نجده أحياناً يشير إلى صاحب الرأي بإضافته إلى كتاب اشتهر به ، وأحياناً أخرى نجده يشير إلى الكتاب فقط دون ذكر صاحبه وبالعكس .

من ذلك ما جاء في اللوحة ٨/ب في باب "إعراب المثنى والمجموع على حده عند قول الشاعر :

أَعْرِفُ مِنْها الأنفَ والعينانا

ومِنْخَرَينِ أَشْبَـهَا ظَبْيَانا

قال : "قال السيرافي في شرح الكتاب "وانظر اللوحة ٦٩/أ .

وجاء في اللوحة ٩/أ في نفس الباب عند الكلام على "المثنى" بقوله : "وكذا عبر سيبويه رحمه الله قال: "وإذا ثنيت الاسم لحقته زيادتان ... ... قال : "إلى آخر ما ذكره في الكتاب" .

وجاء في اللوحة ١٤/أ عند الكلام عن المثنى بقوله : "قال أبو الفتح ... ... الخ" .

وجاء في اللوحة ١٨/ب قوله : "وهذا كله إنما هو على المعروف وإلا فقد نقل ابن الانباري ... ..." .

وانظر اللوحة : ٢١/أ ، ٩/أ ، ١٠/ب ، ٨٢/ب ، ٤٥/ب ، ٨٩/ب ، ٩١/أ وغيرها .

وانظر اللوحة ٦٩/أ ، واللوحة ٩٤/أ وغيرها حيث ذكر الكتاب فقط دون ذكر اسم مؤلفه أو صاحبه .

٧ - يهتم بذكر اللغات المتعددة مع نسبتها إلى أصحابها .

من ذلك ما جاء في اللوحة ٤١/ب في باب "الضمير" قال : "وإن وليت أي "الهاء" ياء ساكنة أو كسرة نحو "فيه" و"به" كسرها غير الحجازيين . أما الحجازيون فيضمونها مطلقاً ، وهو الأصل فيقولون : "ضربتُهُ" و"مررتُ بهُ" و"نظرتُ إليهُ" .

وجاء في اللوحة ٤٢/ب عند ذكره للغات الهاء للغائب المذكر فأورد إحدى هذه اللغات بقوله : "الرابعة كسر الهاء للاتباع ، وحذف الياء نحو "عَلَيْهِ" . وإن وقع قبلها كسرة فلك فيها لغتان : ضم الهاء على الأصل ، وكسرها للإتباع ، ويجوز فيها على لغة بني عقيل وبني كلاب ، الإختلاس والسكون" .

وانظر اللوحات : ٤٣/أ ، ٦٦/ب ، ٧٨/ب ، ٦/ب ، ٩/ب ، ٢٤/ب ، ٢٨/ب وغيرها كثير .

٨ - اهتم بذكر القراءات ونسبتها لأصحابها ؛ ليدلل على صحة ما يذهب إليه من آراء وقضايا .

من ذلك ما جاء في اللوحة ١١٣/ب ، ١١٤/أ عند الكلام على دخول الفاء على

خبر المبتدأ ودخولها جوازاً بعد مبتدأ أو واقع موقع "مَنْ" الشرطية ، أو "ما" موصولاً بفعل صالحٍ للشرطية كقوله تعالى : ‹ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ›[1] قال : وقراءة نافع بالحذف للفاء ... ... " .

وجاء في اللوحة ٣٨/أ عند الكلام على ميم الجمع إنْ لم يلها ضمير متصل وبعد قول المصنف : "وإنْ وليها" فيقول : "كقوله تعالى : ‹ فقد رأيتموه ›[2] " لم يجز التسكين" خلافاً ليونس فإنه يجيز "رَأَيْتُمْهُ" بالتسكين" .

وانظر اللوحات ٢٢/أ ، ٤١/ب وغيرها .

٩ - أحياناً يكتفي بذكر الحكم دون النص على قائله مع بيان رأيه : من ذلك ما جاء في اللوحة ٥٨/ب قوله : "وفي ادعاء كون المعرف بالغلبة من قبيل الأعلام نظرٌ ، ولو قيل : إنه جارٍ مجرى العلم لكان أدخل في طريق التحقيق ... ... " .

وجاء في اللوحة ٦٤/ب قوله : "وقيد بعض النحاة الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، والصحيح أن ذلك غير لازم ، إذ الموصول قد يراد به معهود ، فيكون صلته معهودة ، وقد يراد به الجنس فتكون صلته كذلك" .

١٠- قد يصف أحياناً بعض الآراء ، والاصطلاحات التي ذهب إليها بعض العلماء بالغرابة أو الشذوذ أو الاضطرار ، أو السماع . من ذلك ما جاء في اللوحة ٢٨/ب قوله : "واتفق على فتح "عيرات" شذوذاً .

وأيضاً جاء في اللوحة ٣٢/أ قوله : "وما سوى ذلك جمعه بالألف والتاء مقصوراً على السماع ، فيدخل في ذلك "شمس" و"نفس" ... ... فإن سُمِع من ذلك شيئ مجموعاً بالألف والتاء عُدَّ من الشواذ" .

وانظر اللوحات : ٣/ب ، ١٤٦/أ-ب ، ١٦/ب وغيرها .

وجاء في اللوحة ١٤٦/ب قوله : "ونقل بعضهم : أن العرب استعملت المضارع من "جَعَلَ" وهذا في غاية الغرابة" .

وانظر اللوحة ١١/ب .

وجاء في اللوحة ٦٠/أ في باب "العلم" عند قول المصنف : "وربَّما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً" قال : "لا إنْ كان مضمراً نحو "برقتْ" فتقول على هذا : "جَاءَ بَرْقُ نحرِهِ" وهذا غريب جداً ... ..." .

وانظر اللوحة ٨١/ب ، ٩٤/ب وغيرها .

---

(١) آية ٣٠ من الشورى .

(٢) آية ١٤٣ من آل عمران .

ونجده أحياناً يقسم الشاذ ، وسبب مخالفته للقياس .

انظر اللوحة ٢٨/ب .

١١- نادراً ما يشير إلى أن المسألة فيها خلاف بين النحاة دون إشارة إلى اسماء وبيان رأيه .

من ذلك ما جاء في اللوحة ٣٥/ب قوله : "اختلفوا في المعرف للمنادى فقال قوم : تعريفه بحرفٍ حُذِفَ لفظاً وبقي معنىً ، وقال قوم : المعرف بالمواجهة والإشارة إليه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة ، فحرٍ أن تكون معرفة ومعها مواجهة" .

وانظر اللوحات : ٣٣/أ-ب ، ٣٤/أ-ب ، ١٤١/إ-ب ، ١٦٠/أ-ب ، ١٥٨/ب ، ١٥٩/أ-ب ، ١٦٠/أ-ب .

١٢- يقوم بشرح بعض الكلمات اللغوية التي يشعر بأنها في حاجة إلى شرح حتى يخفف عن القارئ عناء البحث عنها" .

من ذلك ما جاء في اللوحة ٣٢/أ من قوله : "لأن الجمع بالألف والتاء مسموعٌ في "خيفاء" وهي الناقة التي اتسع جلدُ ضرعها ، وفي "دَكاءَ" وهي الأكمة المنبسطة" .

وأيضاً جاء في اللوحة ٥٩/ب قوله : "ومن هذا "صَيْقَل" اسم امرأة" وجاء في اللوحة ٩٨/ب في قول بعض العرب : "ضعيفٌ عاذ بقرملة" . قال : "والقرملة : "شجرة ضعيفة" .

وانظر اللوحة ٨٥/ب ، ١٤٤/ب ، ١٤٥/ب ، ١٤٧/ب ، ١٦٩/ب وغيرها .

١٣- كان إذا ذكر خلافاً أو قضية نحوية أو رأي قبل موضعه أو في غير بابه ، أجلَّ بيانه إلى الموضع الخاص به .

جاء في اللوحة ٢١/ب قوله : "الثاني : في تقسيم المقصور فيقسم إلى مقيس ، ومسموع ، ولبيان ذلك موضع أنسب من هذا" .

وجاء في اللوحة ٣٥/أ قوله : "والصحيح إضافة ذلك كله غير محضة على ما نبين في موضعه إن شاء الله" .

وانظر اللوحة ٧٨/أ ، ٧٢/أ ، ٧٤/أ ، ٧٩/ب ، ١٢٠/أ ، ٢٣/أ وغيرها .

- وكان يمسك عن إعادة ما سبق ذكره إذا ما عرضت له بعد ذلك في مناسبة أخرى محيلاً القارئ على ما سبق ، وبذلك ترتبط موضوعات الكتاب ، ويأخذ بعضها برقاب بعض : -

جاء في اللوحة ٤٥/ب قوله في باب "المضمر" ولميم الجمع في الانفصال

من الهيئات حال التلفظ بها ما لها في الاتصال ، وقد ذكر ذلك في الضمير البارز المتصل ، فليراجع من هناك" .

وجاء في اللوحة ٨١/أ في باب "الموصول" قوله : "ولا يحذف موصول حرفي إلاّ "أنْ" ، وقد تقدم ذكر بعض ما ورد من ذلك" .

وجاء في اللوحة ٨٧/ب قوله : "وبالجملة ، فالأسباب الحاملة على سلوك التعريف بالألف واللاّم هي التي ذكرها النحاة مقسمة للألف واللاّم ، وقد ذكرنا ذلك في موضعه من الكتاب" .

وانظر اللوحات ٦٣/ب ، ٧٦/أ ، ١٣٤/أ ، ١٥٢/ب وغيرها .

- كان يشير أحياناً إلى ما سبق وإلى ما سيأتي :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٢٥/ب ، ٢٦/أ قوله : "فقد ظهر أن حكم المقصور والمنقوص بالنسبة إلى جمع التذكير بخلافه بالنسبة إلى التثنية ؛ لأن المقصور في التثنية تقلب ألفه على حسبما فصل في التثنية - والمنقوص يرد محذوفه في التثنية على حسبما يفصل بعد" .

- يشير أحياناً إلى عدم مناسبة الكلام أو الموضوع لما هو فيه :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٣٣/ب قال : "وخلاف المعتزلة مع أرباب صناعة الكلام في أن المعدوم شيئ أو ليس بشيئ ، لم يقع في الإطلاق وإنما الخلاف بينهم في "المعدوم" هل هو ذاتٌ وموصوف ونحو ذلك ، أو ليس شيئاً من ذلك ، فالمعتزلة تذهب إلى أنه ذاتٌ ، وغيرهم ينكر ذاك ، والكلام في هذا لا يناسب ما نحن فيه ... ..." .

وجاء في اللوحة ٨٦/أ قوله : "عن الألف واللاّم" : "أما الموصولة فهي على رأي من يذهب إلى أنها حرف تعريف . وأما على رأي من يذهب إلى أنها اسم ، فليست مما نحن فيه ؛ لأن التي في التقسم حرف" .

وانظر اللوحة ٨٨/ب ، ١٣٥/أ وغيرها .

١٤- يشير إلى أن الموضوع يحتاج إلى تفصيل من ذلك :

ما جاء في اللوحة ١٢٨/أ قوله : "واعلم أن النكرة إذا أخبر عنها بالمعرفة ، لم يكن لها مسوغ للإخبار عنها ، فإن ذلك محمول عند غير المصنف على الضرورة أو القلب ، وفي هذا الموضوع تفصيل" .

١٥- الإشارة إلى نهاية الفصل أو الباب أو الموضوع بقوله :

إلى هنا آخر المباحث .

من ذلك ما جاء في اللوحة ٢١/أ قوله : "إلى هنا آخر المباحث المتعلقة بالجمع" .

وأيضاً ما جاء في اللوحة ٦٣/أ بقوله : "إلى هنا آخر المباحث المتعلقة في العلم ، وأصنافه ، وعوارضه" .

وانظر اللوحات ٣٦/أ ، ١٥٨/أ-ب ، وغيرها .

١٦- كان كثيراً ما يقدم مادته العلمية في صورة تنبيهات أو مباحث أو أمور ، وذلك ليلفت انتباه القارئ وينبهه ، ليشحذ ذهنه ويجعله مستعداً لما سيلقى عليه :

من ذلك ما جاء في اللوحة ٥٩/ب قوله : "تنبيه : إذا نقل الاسم إلى العلمية حدث فيه ستة أشياء ... ..." .

وجاء في اللوحة ٦٢/أ قوله : "واعلم أنهم إنما وضعوا الأعلام في المعاني ، والوحوش للأنواع ، ولم يضعوا لأشخاصها أعلاماً" .

وانظر اللوحة : ٦٢/أ ، ٧٢/أ ، ٩٠/ب ، ١٠٣/أ وغيرها .

١٧- كان يستعمل كلمة "قاعدة" أو "قانون" أو "ضابط" أو "اصطلاح" وذلك ليبرهن على أن كلامه يسير وفق مصطلحات أهل الصناعة. من ذلك ما جاء في اللوحة ٩/ب قوله : "وهذا القانون الذي ذكره المصنف فيما يحكم عليه بكونه ملحقاً بالمثنى ، يقتضي أن القمرين من أصناف الملحق بالمثنى كما ذكرنا" .

وجاء في اللوحة ٣٤/أ قوله : "لأنه أراد هذا القائل بالجوهر : الجوهر الفرد على اصطلاح المتكلم فليس بصحيح ، وإن أراد به غيره فهو الجسم ، نعم يصح هذا الكلام ، وإن أخذ الجوهر على ما هو في اصطلاح الفيلسوف ... ... إلاَّ أن آخذه بهذا الاصطلاح فيما نحن لو كان صحيحاً تخليط للصنائع بعضها ببعض" .

وانظر اللوحات : ٣٣/ب ، ٤٨/ب ، ٦٠/ب ، ١٦٠/ب ، ١٦١/أ وغيرها .

١٨- اهتمامه بالقياس والسماع :

الشرح زاخرٌ بالأدلة القياسية والسماعية ، من ذلك ما جاء في اللوحة ١٥/ب قال : "القياس يقتضي أن يكون الرفع بالضمة ... ..." .

وجاء في اللوحة ٢٤/ب قوله : "وكذا الملحقة قد تقلب أيضاً ياءً فيقال : "علبايان"وذلك في لغة بعض بني فزارة ، ولا يقاس على ذلك لقلته ، ومخالفته للقياس" .

و من السماع ما جاء في اللوحة ١٨/أ قوله : "والآخر وهو قبول الصفة لتاء

التأنيث عند قصد معنى التأنيث ، فأجازوا أن يقال في "أحمر" : "أحمرون" وتبعهم على الأول ابن كيسان ، إلاَّ أنَّه التزم فتح اللام والسماع يدفع قولهم" .

وانظر اللوحة ٣٢/أ ، ٥٦/أ وغيرها .

١٩– أو يحكم على آراء النحاة بالحسن أو القبح ، أو أنها خلاف الأصل ، أو خارجة عن المعروف ، أو يصفها بالتكلف والخروج عن الظاهر .

انظر اللوحات : ١٢٧/أ ، ٧٥/ب ، ٧٦/أ ، ١٩/أ ، ٣٤/ب ، ٣٥/أ ، ٣٩/أ ، ٤٤/أ ، ٤٨/ب ، ٧٩/أ ، ١٣١/أ ، ١٦١/أ .

وبعد فهذه بعض النقاط التي نهجها ابن عطاء الله التنسي في شرحه للتسهيل ، أردت أن يكون القارئ الكريم على بينة منها ، قبل الشروع في قراءة الشرح ، فإن وفقت فيما أردت فذلك من فضل الله وتوفيقه ، وإلاَّ فما قصرتُ في الاجتهاد والطاقة .

مقارنة بين شرح ابن عطاء وشرحين من شروح التسهيل

سبق أن أشرت أن ابن عطاء الله اعتمد في شرحه على شرح التسهيل لابن مالك نفسه ، وعلى شرح التذييل لأبي حيان أحياناً وذلك عندما يريد شرح قضية أو رأي ، يجد أنَّه لابد من الرجوع إليها .

من ذلك ما جاء في اللوحة ١٤٦/ب قوله : "قال شيخنا أثير الدين : "ألفيتُ في بعض أشعار العرب ، اقتران خبر "جَعَلَ" بـ"أنْ" وذهلت عن الديوان الذي ألفيتُ ذلك فيه" .

أيضاً ما جاء في اللوحة ١٣٨/أ عند الكلام على "العطف بـ"بَلْ" و"لكنْ" وهل الاسم الواقع بعدهما مرفوع أومنصوب قوله : "قال شيخنا أثير الدين : وقد سُمِعَ ذلك مع "ليس" في قول الشاعر :

ولَسْتُ الشَّاعرَ السَّفْسَافَ فيهمُ

ولكنْ مِدْ رَهُ الحربُ العوانِ

قال : ومقتضى القياس على هذا يصحح "مازيدٌ قائماً لكن قاعدٌ" .

وبالرغم من ذلك وجدتُ أنه من الضروري إجراء مقارنة بين شرحين من شروح التسهيل ، وشرح ابن عطاء :

الشرح الأول هو :

"تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"

لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣-٨٢٧هـ) .

أشرت من قبل إلى أن البدر الدماميني هو تلميذ ابن عطاء ، فقد ولد الدماميني سنة ٧٦٣هـ ؛ أي بعد ولادة ابن عطاء بثلاث وعشرين سنة . وتوفي سنة ٨٢٧هـ ؛ أي بعد وفاة ابن عطاء بحوالي ست وعشرين سنة ، بمعنى أن الدماميني عاصر ابن عطاء لثماني وثلاثين سنة ، كان جلَّ همه فيها السعي في طلب العلم ، ثم شرع بعد ذلك في شرح التسهيل سنة ٨٢٠هـ أي بعد وفاة ابن عطاء بـ١٩ سنة ، ولكن الملاحظ واللافت للنظر : أن الدماميني لم يذكر شيخه ابن عطاء في شرحه حسب علمي مع أنه من المؤكد أنه مطلع عليه .

أما شرحه "تعليق الفرائد" فمن الشروح المختصرة والتعليقات الموجزة بحيث كان جُلُّ اهتمامه شرح عبارات التسهيل، دون إستعراض للقضايا النحوية، بل وضعها في صورة أشد ما تكون مختصرة، دون التدخل في متاهات الإطالة في عرض الآراء ومناقشتها، ومحاورة النحاة، ومقارنة آرائهم، ثم الحكم بما يراه، إلاَّ في مواطن قليلة تتسم بالإيجاز، ومما يتيمز به الدماميني في شرحه، موقفه من ابن قاسم.(١)

الشرح الثاني هو:
"نتائج التَّحْصِيل في شَرحِ كتاب التَّسْهيل"

لمحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد المرابط الدلائي. ولد سنة ١٠٢١هـ، وتوفي سنة ١٠٨٩هـ.

ومن مسماه ندرك أنه خلاصة لمجموعة من الكتب في ميدان اللغة العربية، ومجال القواعد النحوية والصرفية، وأيضاً خلاصة ونتيجة لما تحصل عليه الشارح من شروح التسهيل التي سبقته مثل شرح المصنف، وشرح أبي حيان، وشرح ابن قاسم، وشرح الدماميني، الذي وقف منه المرابط الدلائي موقف المدافع عن ابن مالك. فقد أخذ الدلائي على عاتقه من أول شرحه إلى آخره، التصدي للدماميني، والوقوف أمام نقداته لابن مالك، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة إلاَّ واعترض عليه فيها، ولا يخلو شرح المرابط من الرجوع إلى الكتب الأخرى سواءً كانت من شروح التسهيل، أم من الكتب الأخرى، فينقل عنها إما باللفظ والمعنى، أو بالمعنى فقط، أو يتصرف في النقل بتغيير بعض الألفاظ.

أما ابن عطاء فقد اعتمد في شرحه على مابحوزته من علم واسع، ومعلومات غزيرة، إلى جانب الرجوع إلى آراء العلماء الذين سبقوه وعاصروه في هذا المضمار، ومحاولة الاستفادة منها، ومناقشتها مناقشة العالم الفاهم المتبحر المتبصر في هذا الميدان مما جعله يخرج عن المسلك الذي نهجه بعض شراح التسهيل من التصدي وانتقاد لبعضهم بعضاً، أو التحيز والتعاطف فيما بينهم، أو ردهم على بعضهم. فابن عطاء بعيد كل البعد عن هذا المعترك الذي خاضه شراح التسهيل. مما جعل لهذا الشرح ميزة تفرد بها ألا وهي الجمع لكل القواعد النحوية والصرفية، وتقديمها في إطار من الوضوح والسهولة. كما أنه نموذج حي للمناهج العلمية الحديثة التي تعتمد على التجربة، ودراسة دقائق الأمور، والدراسة المستفيضة، المبنية على الدقة والإحاطة والشمول، والإمعان بتفاصيل

---

(١) هو أحد شُرَّاح التَّسْهيل كما سيأتي ص ٦٠.

فن النحو والصرف ، وخصائصه ودقائقه . كما أنه يتسم بسمة الأخذ والعطاء ، والوقوف أمام كثير من المسائل وقفة المتحري المدقق الباحث عن أقرب الوجوه إلى الصواب . فنراه تارة يرجح ويفاضل ، ويرد ويأخذ ، وتارة يعلل ويدلل ، إما موافقاً أو معارضاً ، أو محايداً أو مصوباً وهذا ديدنه في جميع شرحه ، مع أسلوب مشوق مثير لافت للانتباه غير ممل ولا مبتذل .

أما ما أجده ضرورياً فهو مقارنة بعض المسائل والقضايا النحوية بين شرح الدماميني ، والمرابط الدلائي ، وشرح ابن عطاء .

من ذلك ما جاء في باب "إعراب المعتل الآخر" عند قول المصنف : "وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلاَّ في الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها" أورد الشراح الثلاثة الأبيات الآتية :

هجوتَ زبَّانَ ثم جئتَ معتذراً
من هجو زبَّان لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقوله :

ألم يأتِيْكَ والأنباءُ تنمي
بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

وقوله :

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطلِّق
ولا تَرضّاها ولا تَملّق

فقال الدماميني في شرحه[1]:

"ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجاً بأنَّ الواو والياء يتحركان نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب عند الضرورة ، فإذا دخل الجازم ، أسقط تلك الضمة ، وسلم الحرف المعتل من الحذف ، ولا يتأتى ذلك في الألف ؛ لأنها تتحرك ، وسبب الخلاف : اختلافهم فيما حذفه الجازم ، فقيل : الضمة المقدرة ، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها ، وقيل الضمة الظاهرة ، فعلى هذا لا يجوز في الألف .

وقال المرابط في شرحه[2]:

"ومنع ذلك بعضٌ في الألف ، معتلاً بتحريك أختيها نصباً في النثر ورفعاً في الشعر قياساً للرفع على النصب . فإذا ادخل الجازم أسقط تلك الضمة ، وسلم

---

(١) انظر تعليق الفرائد١/١٧٧ .
(٢) انظر نتائج التحصيل١/٣٣٦-٣٣٧ .

الحرف المعتل ، ولا يتأتى ذلك في الألف ، ضرورة عدم تحركها . ونصره ابن عصفور وأوَّل "ولا ترضاها" على أن الجملة حالية ومثار الخلاف ، اختلافهم فيما حذفه الجازم ، فقيل : الضمة المقدرة وعليه فيجوز في الألف كغيرها . وقيل : الظاهرة ، إذ قد تظهر في الضرورات كما سيأتي وعليه فيمتنع في الألف . ونقل بعضٌ : أن لغة لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في السعة .

وزعم بعض : أن ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ، ثم اشبعت الحركات ، فنشأت عنها الحروف الموجودة . وقال بعض : إنما الفعل مرفوع والجملة استئنافية" .

أما ابن عطاء[1] فقد قال :

"واعلم أن حروف العلة من الفعل المعتل لم يحذفه الجازم ، ويدل على ذلك وجهان :

أحدهما : أن علامة الإعراب أمرٌ زائد على ماهية المعرب ، ولا شك أن الواو في "يدعو" و"الياء في "يرمي" ، والألف في "يخشى" لا يمكن أن يُدَّعي فيها ذلك ؛ إذ هي من نفس الكلمة .

ثانيهما : أنَّ الجازم إنَّما يحذف ما كان ثبوته علامة للرفع كالضمة في "يضرب" والنون في الأمثلة الخمسة ، ومعلوم أنَّ هذه الحروف ليست علامة للرفع ، وإذا ظهر بطلان كون الأحرف المذكورة ، علامة للرفع ، وجب أنْ يفحص عن علامة رفعها وجزمها ، لكن رفعها إنما هو بضمة مقدرة في الأحرف المذكورة فجزمها إذاً إنما هو بحذف تلك الضمة المقدرة كالحال في الصحيح ، ولما كان الاقتصار على حذف الضمة فقط ، يلزم عنه اللبس ، إذ المجزوم إذ ذاك ، والمرفوع صورتهما واحدة ، حذفوا هذه الأحرف حالة الجزم ، ليحصل الفرق بين المرفوع والمجزوم ، وهذا هو الذي ينبغي أن يعتقد في جزمها ، وما يُلفي في كلام النحاة من أن حذفها علامة للجزم ليس بمحقق ، ثم حرف العلة إنما يحذف للجزم إذا لم يكن بدلاً من همزة كما تقدم ، فأما إذا كان بدلاً من همزة نحو "يَقْرا" و"يُقْري" و"يوضُوا" فإنَّ حذفه وإثباته حال الجزم جائزان فتقول : "لم يقرا" و"لم يُقري" و"لم يوضو" رعياً

---

(١) انظر لوحة٥/أ-ب من المخطوط .

للحال ، وكما استبيح للضرورة جزم الأحرف الثلاثة ، يستباح بسببها أحكام أخر على ما يُبَيَّن في مواضع ذلك" .

وبهذا يتضح لنا أن شرح ابن عطاء أوسع وأشمل من شارحيه ؛ إذ فرق في الحكم بين حرف العلة الأصلي والمبدل من الهمزة . فالأول يحذفه الجازم . أما الثاني فأنت فيه بالخيار .

وجاء في باب "كيفية التثنية وجمعي التصحيح" عند قول المصنف في أول الباب : "الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة مقصور" .

قال الدماميني[1] :

"قال ابن قاسم[2] : "الاسم" أخرج الفعل نحو "يرضى" ، و"الذي حرف إعرابه" أخرج المبنى نحو "إذا" و"متى" ، و"ألف" أخرج المنقوص و"لازمة" أخرج المثنى المرفوع على اللغة المشهورة ، والأسماء الستة حالة النصب . قلت : لم يدخل الفعل في شيئ حتى يخرج ، نعم لو قال : المعرب الذي هو اسم ، لتأتي ذلك ، وقوله : لازمة أخرج المثنى رفعاً ، والاسماء الستة نصباً ، منظور فيه ؛ وذلك لأنَّ حرف الإعراب يطلق بالاشتراك في العرف على الحرف الذي يكون نفسه إعراباً كألف "الزيدان" رفعاً عند من يقول بأنه معرب بالحرف ، وعلى الحرف الذي يكون نفسه متعقباً لأنواع الإعراب لفظاً كالدال من "زيد" أو تقديراً كالألف من "العصا" ، فإن أراد الأول فخطأ ؛ ضرورة أنه لا شيئ مما يعرب بالحروف تكون ألفه لازمة ، حين هو معرب بالحروف . وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن نحو المثنى المرفوع ضرورة أنه لم يدخل أولاً حتى يخرج ثانياً ، وأقرب ما يقال فيه عندي أن المصنف لم يذكر قوله : "لازمة" للاحتراز ، وإنمَّا نصبه قرينة ؛ لكونه أراد بحرف الإعراب الوجه الثاني ، وهو ما يكون متعقباً لأنواع الإعراب" .

فالدماميني كما نرى يتعقب ابن قاسم ، ويرد عليه فهمه ، لمقصد المصنف ، ولكن كما تدين تدان ، فها هو ذا المرابط الدلائي يرد عليه ، بل يتهمه بالقصور والتورط والجهل حينما قال :

"فالاسم قال المصنف : إخراج للمضارع الذي حرف إعرابه ألف لـ"يرضى" وتبعه أثير الدين : بأن الجنس ناظم للمحدود وغيره ، فلا يؤتى به احترازاً . قلت : وقد مرت منازعته في ذلك . ثم قال المصنف : والذي حرف إعرابه ، إخراج

---

(١) انظر تعليق الفرائد١/٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) المعروف بابن أمّ قاسم : الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي النحوي اللغويّ الفقيه البارع بدر الدين ، توفي ٧٤٩ هـ . انظر البغية ١/٥١٧

للمبنى كـ"إذا" و"هنا" ، لأن حرف إعراب الاسم على ما مرَّ تقريره في آخر المعرب ، و"ألف" إخراج للمنقوص كالقاضي ، و"لازمة" إخراج للمثنى على اللغة المشهورة ، والأسماء الستة حالة النصب .

قلت : وقد أورد كل ذلك الدماميني عن ابن قاسم قصوراً وتوهماً اختصاصه به ، فاعترضه بأن حرف الإعراب مطلق بالاشتراك العرفي على الحرف الذي هو نفس الإعراب كألف "الزيدان" رفعاً عند من يرى إعرابه بالحرف ، وعلى ما تعتوره ضروب الإعراب لفظاً كدال "زيد" أو تقديراً كألف "عصى" .

قلت : وهو مدفوع : بأن العرف إطباق أهل كل صناعة على أمر من الأمور ، ولم يطلقوه على المعنى الأول ، فاندفع بهذا قوله : "فإن أراد الأول فخطأ ، ضرورة أنه لا شيئ مما يعرب بالحروف ألفه لازمه حين إعرابه بها" ؛ لعدم إرادة المصنف وابن قاسم وغيرهما كأثير الدين وغيره ذلك ضرورة تصريحهم ، بخلافه دروجاً على ما هو العرف ، لا على ما ادعاه هو عرفاً وليس به ، ثم قال : وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحتراز عن المثنى المرفوع ضرورة عدم اندراجه أولاً حتى يخرج آخراً" .

قلت : وهذا عجيب إذ لا انفكاك عن دخوله ، لاشتماله على ألف آخره هي حرف إعرابه ، فأنى يتوهم دفعه وعدم اندراجه؟

ثم قال : وأقرب ما يقال عندي أن المصنف لم يورد قوله "لازمة" احترازاً ، وإنما نصبه قرينه على إرادة الوحه الثاني ، وهو ما تعتوره ضروب الإعراب .

قلت : إنما أورده احترازاً ، كما ألقيت عليك لفظه مصرحاً بذلك فهو أبعد ما يقال فيه لا أقربه ، وإنما ورط الدماميني جهالته بما عند المصنف في شرحه ، ثم جميع هذا أخذٌ وانتحال من أثير الدين من المسألة بعد ، غير أن الأثير قد طبق المفصل ، عارفاً كيف تؤكل الكتف . فنازع المصنف بارتكابه مذهباً لا يراه كما ستعرفه ، ولم يدع كما صنع الدماميني اشتراكاً عرفياً في الإطلاق ، بل أورد كلام المصنف على بصيرة محترزاً بما احترز به عما احترزعنه ، منازعاً إياه في بعض ذلك"[1] .

قال ابن عطاء :[2]

نحو "موسى" خرج عنه الفعل نحو "يخشى" وكل ما أخره ألف من المبنى نحو "هذا" ؛ إذ ليس له حرف إعراب ، وخرج عنه بقيد اللزوم ، المثنى حالة

---

(١) انظر نتائج التحصيل٢/٤٤٧ وما بعدها .

(٢) انظر اللوحة٢١/أ-ب ، ٢٢/أ .

الرفع ، والأسماء الستة حالة النصب ، ويتعلق بالمقصور مباحثُ :

الأول : المقصور اسم مفعول من قصرتُ الشيءَ أي : حبسته ، ومنه قوله تعالى ‹ حورٌ مقصوراتٌ في الخيام ›[1] وامرأة قصيرة وقصورة أي : محبوسة في خدرها . قال كثير :

وأنتِ التي حببتِ كلَّ قصيرة

إليَّ وما تدري بذاك القصائرُ

عنيتُ قصيراتِ الحجالِ ولم أُردْ

قِصارَ الخُطَا شَرُّ النساءِ البَحاترُ

فالمقصورة : هو المحبوس عن ظهور الإعراب في لفظه ، وقيل : سُميَّ بذلك لقصره عن المد ، وقيل : لقصر الإعراب ، أي حبسه فيه . فأصل الكلام على هذا القول : مقصورٌ فيه الإعراب .

الثاني : في تقسيم المقصور منقسم إلى مقيس ، ومسموع . ولبيان ذلك موضع أنسب من هذا حيث تعرض المصنف .

الثالث : في حكمه وهو سكون ألفه مطلقاً ، أي رفعاً ونصباً وجراً ، وتقدير الضمة عليها حالة الرفع ، والفتحة حالة النصب ، والكسرة حالة الجر ، وإنما لم يظهر فيها الحركات ؛ لأنها حرف هوائي يجري مع النَّفسِ لا اعتماد له في الضم ، والحركة مانعة الحرف من الجري ، وقاطعة له عن استطالته ؛ ولذا تصير همزة إذا حركت .

الرابع : المقصور المنصرف إذا كان غير مضاف ، أو متلبس بألف ولام ، فإن ألفه تحذف في الوصل ؛ لسكونها ، وسكون التنوين إذ لا يجوز حذفهما معاً ؛ لأنَّ ذلك إخلالٌ بالكلمة ، ولا تحريك الألف ، لأنها تنقلب همزة ، ولا تحريك التنوين ؛ لأن التحريك يثقله ، فتعين حذف أحدهما ، وكان حذف الألف أولى لوجوه :

أحدهما : أنَّ الألف حرف علة ، والتنوين حرف صحيح .

الثاني : أن الألف على حذفها دليلٌ ، بخلاف حذف التنوين .

الثالث : أنَّ التنوين لمعنى في الكلمة ، فحذفه مخلٌ بذلك ، بخلاف الألف .

---

(١) آية ٧٢ من الرحمن .

وأمـا الوقـف : فـالمقـصـور لا يـخلـو مـن أن يكون مـرفـوعـاً أو مـجـروراً أو منصـوبـاً . فـإن كـان مـجـروراً أو مـرفـوعـاً ، حـذف تنـوينـه ، وردت الألـف المحذوفـة فـي الـوصل فـتـقـول : "هـذه عَصًا" و"مررتُ بـعصًا" .

وإن كـان منصـوبـاً ، قـلـب الـتـنـويـن ألـفـاً ، ووقـف عليـهـا فـتـقـول : كسرتُ عصًا" على وزن "فَعًا" . وإنما ادُّعِي هذا ؛ لأنَّ المعتل فـرع الصـحـيـح ، وهـو لا يـحـذف تنـوينـه فـي الـنـصـب ، بـل يـقلب ألـفـاً ، هـذا مـذهـب الجـمـهـور ، فـقـال الـسـيـرافـي : ألـفـه فـي الأحـوال الـثـلاث ، الرفـع والـنصـب والجـر ، لام الكلمـة ، وقـال المازنـي : ألفه فـي الأحوال الـثلاث بـدل مـن التـنـويـن" .

من خلال استـعراضنـا لهذه الـشروح الـثلاثـة لإعراب الاسـم المقصـور : يـظهر لنـا طـول نـفس ابـن عطاء فـي الشـرح والتـحليل والمناقـشـة مـع ضـرب الأمـثلـة ، وإيـراد الشـواهـد . وبـهذا يـتفـوق علـى الـشـرحين الـسابـقين دونمـا تـعرض للـشراح الآخريـن .

وجاء عند قول المصنف في باب "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" "ولا يلي عند البصريين "كان" وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها ، واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال العامل" . ثم قال : "وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن" قال الدماميني[1] كقوله :

قَنَافِذَ هَدَّاجُونَ حولَ بُيُوتِهم
بما كانَ إيَّاهم عطيّةُ عَوَّدَا

وقوله :

فَأَصْبَحُوا والنّوى عالي معرسهم
وليس كلَّ النَّوى تلقى المساكين

قال : مستتراً -قصد الضمير- في الفعل ، فلا يكون معمول خبر "كان" قد وليها في البيت الأول . ولا معمول خبر "ليس" قد وليها في البيت الثاني ، نعم يكون المقدم معمولاً لخبر المبتدأ ، وفي المسألة خلاف" .

وقال المرابط الدلائي[2]:

"مما احتج به الكوفية ... ... ثم ذكر البيتين السابقين ، ثم قال :

---

(١) انظر تعليق الفرائد٣/٢٣٧-٢٣٨ وما بعدها .
(٢) انظر نتائج التحصيل٣/١٢٣٣ ومابعدها .

"فإياهم نصب عندهم بـ"عودا" وهو خبر "كان" ، و"عطية" اسمها ، و"كلُّ النوى" نصب بتلقى .

وقال عند قول المصنف : "قدر فيه البصريون ضمير الشأن" : " مستكناً في الفعل وحينئذٍ فلم يل معمول الخبر "كان" في البيت الأول ، ولا "ليس" في الثاني ، بل يكون المقدم معمولاً بخبر الابتداء ، وقد منع بعضُ التخريج في الأول فقال : لأدائه إلى ممنوع ، لمنعهم تقدم معمول خبر المبتدأ الفعلي على المبتدأ ، وهي مسألة منعها سيبويه والكسائي ، وأجازها هشام بن معاوية الضرير .

وأجاز المصنف[1] فيه زيادة "كان" وأن تكون "ما" موصولاً اسمياً عائداً على مستكنها ضمير ، و"عطية" مبتدأ ، و"عودا" خبره متعدياً إلى اثنين :

أحدهما : إياهم .

والثاني : هاء عائدة على "ما" محذوفة ، وزعم أن لا سبيل إلى إضمار في الرافع ، لظهور نصب الخبر ، فسلم الدليل ، ولم يوجد للمخالفة سبيل" .

وقال ابن عطاء[2] بعد قول المصنف : "قدر فيه البصريون ضمير الشأن" : "ليكون اسماً لـ"كان" فيرتفع المحذور .

ومن الوارد موهماً ذلك قوله : ثم أنشد البيتين السابقين ، ثم قال : "يتخرج الأول : على جعل اسم كان ضمير الأمر والشأن ، أو الحكم بزيادة "كان" أو جعل "ما" موصولة بمعنى "الذي" ، وضمير "ما" اسم "كان" و"عطية" مبتدأ ، و"عودا" خبره ، و"إيَّاهم" مفعولاً مقدماً ، والعائد محذوفاً والتقدير : "بما كان عطية عودهموه" .

ومنع ابن عصفور في شرح الجمل هذا التخريج قال : "لأن معمول الخبر حين يكون الخبر فعلاً لا يجوز تقديمه على المبتدأ . وحمل بعضهم ذلك على زيادة "كان" ، وبعضهم على الضرورة .

وحمله على أنَّ في "كان" ضمير أمرٍ وشأنٍ ، أو زيادة "كانَ" لا يتم إلاَّ إذا أمكن انعقاد جملة من الخبر والاسم ، وذلك إنَّما يكون إذا كان الخبر فعلاً ، فلا يتم ذلك في نحو : "كانَ طَعَامك زيدٌ آكلاً" ولم يرد ما أجازه الكوفيون من ذلك ، إلا إذا تصور الفعل . وقد أخرجه البصريون عن يدهم بالتأويل .

---

(١) انظر شرح التسهيل له ١/٣٦٨ .

(٢) انظر لوحة ١٣٣/ب ، ١٣٤/أ من المخطوط .

ويتخرج الثاني : على جعل اسم "ليس" ضمير الأمر والشأن . و"كل" منصوب بـ"يُلْقى" و"المساكين" فاعل "يُلقى" والجملة خبر "ليس" . ولا يجوز جعل "المساكين" اسم "ليس" لأنه لو كان كذلك لقيل : "يُلْقون" أو "تُلْقى" بتاء مثناه من فوق ، لأنه إذ ذاك مسند لضمير "المساكين" .

ويجوز تقديم معمول الخبر أيضاً على الخبر ، فيجوز "كان زيدٌ طَعَامَك أكلاً" اللّهم إلاّ أن يكون في الخبر مانع من الموانع التي تمنع تقديم المفعول على الفعل ، فإنه يمتنع التقديم إذ ذاك ، فيجوز "كانَ زيدٌ الآكل طَعَامَك" . ولا يجوز "كانَ زيدٌ طَعَامَك الأكلُ" لكونه من صلة الألف واللام ، والصلة لا تتقدم على الموصول .

ويجوز تقديمه على الفعل نحو "طَعَامَك كان زيدٌ أكلاً" قال الشاعر :

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ

على السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يزيدُ

أقول : اضطرب ابن عصفور في هذا . فذكر في المقرب ما ذكرناه عنه من جواز تقديم المعمول وحده على الفعل ، وهو موافق لنقل ابن السراج عن البصريين ، وأطلق القول بمنع ذلك في شرح الجمل سواءً كان المعمول ظرفاً أو مجروراً ، أو غيرهما ، هذا إذا كان التقديم للمعمول وحده .

فإن قدمته مع الخبر : فإما أن تقدم ذلك على الاسم أو على الفعل .

فإن قدمته على الاسم ، فلا يخلو المعمول من أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك . فإن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً ، جاز ذلك سواءً تقدم المعمول على الخبر أو تأخر عنه فتقول : "كان مقيماً عندك زيدٌ" و"كانَ جالساً في الدّار عمرو" .

وإن كان المعمول غير ظرف ولا مجرور . فإن تأخر المعمول عن الخبر ، جاز ، وإلاّ لم يجز فتقول : "كان آكلاً طَعَامَك زيدٌ" . ولا يجوز "كان طَعَامَك أكلاً زيدٌ" وقد ذكرنا ما في ذلك من الخلاف .

وإن قدمتهما على الفعل ، جاز إن كان مما يجوز فيه تقديم الخبر وحده ، وإلاّ لم يجز ، فيجوز "طَعَامَك آكلاً كان زيدٌ" لأنه يجوز "أكلاً كانَ زيدٌ طَعَامَك" ، ولا يجوز "طَعَامَك أكلاً ما يزال زيدٌ" لأنه لا يجوز "أكلاً ما يزال زيدٌ" .

واعلم أن معمول الخبر وحده بالنسبة إلى تقديمه على الفعل منقسم إلى :

واجب : وهو ما إذا كان مستحقاً لتصدير نحو "أي شيئ كانَ زيدٌ آكلاً"

وممتنع : وهو ما إذا كان محصوراً نحو "لم يكن زيدٌ إلاّ آكلاً طَعَامَك"

أو كان الفعل لا يتقدم خبره عليه نحو : "ما يزال زيدٌ آكلاً طَعَامَك" .

وجائزٌ : وهو ما عدا ذلك .

وبالنسبة إلى تقديمه على الخبر منقسم إلى :

جائزٌ : نحو "كان زيدٌ طَعَامَك آكلاً" .

وممتنع : وهو ما إذا كان محصوراً نحو "لم يكن زيدٌ إلا آكلاً طَعَامَك" أو وقع الخبر صلة الموصول ، فلا يجوز في "كان زيدٌ" الأكلُ طَعَامك" : "كانَ زيدٌ طَعَامَك الأكلُ" .

وبالنسبة إلى تقديمه على الاسم منقسم إلى :

جائزٌ : وهو ما إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

وممتنع : وهو عند البصريين ، جائزٌ عند الكوفيين : وهو ما إذا كان غير ظرف ولا مجروراً . فلا يجوز عند البصريين : "كان طَعَامَك زيدٌ آكلاً" ، ويجوز عند الكوفيين .

هذا إذا قدمت معمول الخبر وحده .

فإن قدمته مع الخبر انقسم بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى :

جائزٌ : نحو "طَعَامَك أكلاً كان زيدٌ" .

وممتنع : وهو ما إذا كان الفعل لا يتقدم خبره عليه ، فلا يجوز تقديمهما في نحو "ما يزال زيدٌ أكلاً طَعَامك" ، أو كان هناك حصر ، فلا يجوز التقديم في نحو "لم يكن زيدٌ إلاَّ آكلاً طَعَامك" .

وبالنسبة إلى تقديمهما على الاسم منقسم إلى :

جائزٌ : باتفاق : وهو ما إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً .

وإلى :

ممتنع : على رأي جمهور البصريين ، وجائزٌ على رأي الكوفيين وبعض البصريين : وهو ما إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور وتأخر المعمول عن الخبر .

وإلى :

ممتنع : على رأي البصريين ، جائزٌ على رأي الكوفيين : وهو ما إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور ، وتأخر الخبر عن المعمول .

والكلام في تقديم معمول الخبر لا خصوصية لهذا الباب به ، بل هو من

الأحكام العامة ، فلا يلي عامل من العوامل معمولاً رفعه غيره"[١] .

وبهذا التناول والشرح المستفيض من قبل ابن عطاء : يتضح لنا جلياً تفوق شرحه على شرح الدماميني ، والمرابط الدلائي ، سعةً واستيعاباً لآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين .

---

(١) انظر لوحة ١٣٣/ب ، ١٣٤/أ من المخطوط .

"منهج المحقق في الشراح"

لقد آليتُ على نفسي منذ بداية عملي في الشرح ، أن أحاول جاهدة اتقانه بكل ما أوتيت من قوة وصبر ، وبذل ما استطيع من جهد ؛ لإخراج هذا الكتاب في صورة مرضية إن شاء الله .

ولقد اتبعت في تحقيقي لهذا الشرح ما يأتي :

١ - محاولة إخراج النص إخراجاً سليماً أقرب ما يكون إلى الصورة التي آرادها المؤلف ؛ وذلك عن طريق تقويم النص ، وتحقيقه كلمة وجملة .

٢ - تخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، والحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب ، وأساليب النحاة من مظانها .

٣ - تخريج القراءات ، وذلك بتحديد قارئيها ، ونسبتها إلى القراءات السبعة المعروفة ، أو العشرة ، أو الشاذة .

٤ - تخريج المسائل النحوية من أمهات الكتب النحوية ، مع الإشارة إلى مواضعها ومواطنها في المراجع الأساسية .

٥ - توضيح العبارات المبهمة في النص .

٦ - ضبط كل ما يحتاج إليه النص .

٧ - تحقيق النصوص التي اقتبسها المؤلف ممن سبقه .

٨ - ترجمة الأعلام الواردة في الأصل .

٩ - وضع الفهارس الفنية بألوانها المتعددة لكل ما ورد في البحث .

١٠- مصادر البحث ومراجعه .

الجمهورية العربية السورية

مكتبة الأسد الوطنية

اسم المخطوطة: شرح التسهيل

اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن عطاء الله التنسي

رقم المخطوطة: ١٤١٨٦

رقم المصغر الفيلمي: ٦٠٦٩

صفحة العنوان

الصفحة الأولى من المخطوط

الرابع

وبالمضارع نحو يوم يقوم الحساب وإسمية نحو هذا يوم ينفع أو إن أخبر أمير
وشبه الشرط [illegible] يسمى حرفا [illegible]
[illegible] الأمر [illegible] يوم [illegible] صادق [illegible]
[illegible] لا [illegible] على لغة أهل الحجاز [illegible]
[illegible] الأعرف [illegible]
[illegible] نحو [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] أصل البناء
السكون [illegible] مبني على حركة فلأحد أسباب خمسة أحدها أن
تكون الكلمة على حرف واحد كتاء [illegible] والباء [illegible]
ذلك مما هو على حرف واحد الثاني أن يكون ساكن [illegible]
الثالث أن يكون الكلمة [illegible] الإعراب [illegible]
[illegible] عليها [illegible] فبني على حركة
نحو يا حكم في النداء ونحو قبل وبعد وأول [illegible] الرابع
الوقوع [illegible] الفعل الماضي فإنه بني على حركة [illegible]
[illegible] المضارع الخامس [illegible]
[illegible] منون [illegible] الأسماء
[illegible] المعرفة [illegible] إذا كان مبنيا على السكون

لآخر قبله؟
وقف مدرسة [illegible]

انما تعدى الى ثلاثة بالحمل على اعلم وتضمنها معناه وقال بعض من تعرض لبيان التراجم
التي اوردناها من كلام سيبويه ان منع الاقتصار على الاول في باب اعلمت انما كان
بالحمل على علمت لان الاول في باب اعلمت كالفاعل في باب علمت والفاعل في
باب علمت لا يجوز الاقتصار عليه عند سيبويه لخلو الكلام اذ ذاك من الفائدة
اذ الانسان لا يخلو من العلم الضروري فلو قال القائل علمت كان ذلك
عريا عن الفائدة وفي تنزيل كلام سيبويه على هذا المفهوم نظر لان قوله
لان المفعول هنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى يحتمل عندي
ان يفسر بانه تعليل للتعدي الى ثلاثة وان يفسر تعليلا لمنع الاقتصار ومراده
ان الفاعل في هذا الباب صار مفعولا بسبب النقل وكان الفعل قبل النقل
متعديا الى اثنين فصار بالنقل متعديا الى ثلاثة هذا هو الظاهر من كلامه
وليس هذا الموضع مناسبا لبيان تراجم هذا الكتاب بيد انا نشير الى ان مفاعيل
اعلم واخواتها بعد النقل من الاحكام ما لها قبل النقل فحالها في جواز والتعليق م
الالغاء وفي عدم استغناء احدهما عن الاخر وجواز ذلك لدليل عند ان صار
الاول ثانيا والثاني ثالثا كحالها حين كانا اولا وثانيا سواء غير ان عرف
قال صاحب التلخيص لا نعلم في الالغاء خلافا واما التعليق فالنحاة الترمو
على المنع واجازه بعضهم وكلاهما جائز عند المصنف مع سائر الاحكام
كما ذكرنا خلافا لمن منع الالغاء وانه انما يبقى على المنع نزل بعضهم كلام الجزولي
في الكراسة ويستدل لجواز الالغاء بقول الشاعر وكيف ابالي بالعدى ووعيدهم
واخشى ملمات الخطوب الصوائب وانت اراني الله امنع عاصم
وارأف مستكفى واسمح واهب الغيار امتوسطا ومن كلام من يوثق
بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر ويستدل لجواز التعليق بقوله تعالى
هل ادلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد وقوله

تعالى

[illegible] الفاعل احدهما [illegible] انه [illegible]

[illegible] الحكم بالعمدة عدم [illegible] [illegible] الفعل [illegible]

[illegible] سابع [illegible] الاخبار كقوله تعالى [illegible] وتبل [illegible]

[illegible] وثانيها الوزن كقول الشاعر

[illegible] اذ لو صرح بالفاعل [illegible] وقوله

[illegible] عرضا [illegible] وخلق [illegible] الرجال وقوله

[illegible] [illegible] وثالثها تواطؤ [illegible]

[illegible] عمرو [illegible] الاهلون الا [illegible] ولا بد يوما ان [illegible]

[illegible] بالفاعل [illegible] ان [illegible] فلاعب [illegible]

[illegible] علم الاقوام ان [illegible] ولا [illegible] المصلوم [illegible] ورابعها

[illegible] [illegible] سيرته [illegible] سيرته وغوث [illegible]

[illegible] المطراذ لو صرح بالفاعل [illegible] الفقرة الثانية

[illegible] الفقرة الاولى وجاز ترك الفاعل لهذه الاسباب المقتضية [illegible]

[illegible] لعرض لفظي [illegible] وذلك [illegible]

[illegible] [illegible] وصلوا الان [illegible]

[illegible] وفي [illegible] الاسلام [illegible]

[illegible] [illegible] زيد او [illegible]

[illegible] الحرف [illegible] الحرف على [illegible] ضرب

زيدا [illegible] للفعل [illegible] [illegible] التعظيم

[illegible] المفعول [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

تعالى فقتل الخراصون وخامسها التحقير كقولك [illegible] اذا كان [illegible] له

حقيرا ومن [illegible] لطعن عمر بن الخطاب وقتل علي بن ابي

طالب رضي الله عنهما وسابعها [illegible] اذا كان [illegible] ان لا

تذكره وثامنها عدم تعلق غرض بتعيينه كقوله تعالى [illegible] فما استيسر

من الهدي وقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها واذا قيل لكم تفسحوا

في المجالس وقول [illegible] عمرو ان [illegible] الابيات [illegible] لم اكن [illegible]

وتاسعها الابهام على السامع نحو ضرب [illegible] فهذه

هذه الاسباب الحاملة على حذفه والحذف اما ان يكون [illegible] لضعف

المقتضي للحذف [illegible] لقوة الحامل على الحذف [illegible] وتوافق [illegible]

ولا بد بعد حذفه من نائب عنه [illegible] من الاحكام

وهي الرفع ووجوب التاخر عن الرافع والتنزل منزلة الجزء وعدم الا

ستغناء عنه وامتناع تقديمه على العامل وجواز الاضمار [illegible] نحو

[illegible] زيدا وجاز [illegible] نحو غير المغضوب [illegible] اذ الفاعل قد يكون جارا

ومجرورا نحو كفى بالله شهيدا [illegible] مجيوف [illegible]

[illegible] نحو ضرب [illegible] [illegible] نحو [illegible]

[illegible] شديد فلو كان للمصدر [illegible] التوحيد نحو ضرب

نحو ضربته ضربا او مدلولا عليه بالعامل لم يقم مقام الفاعل اذ لا فائدة في

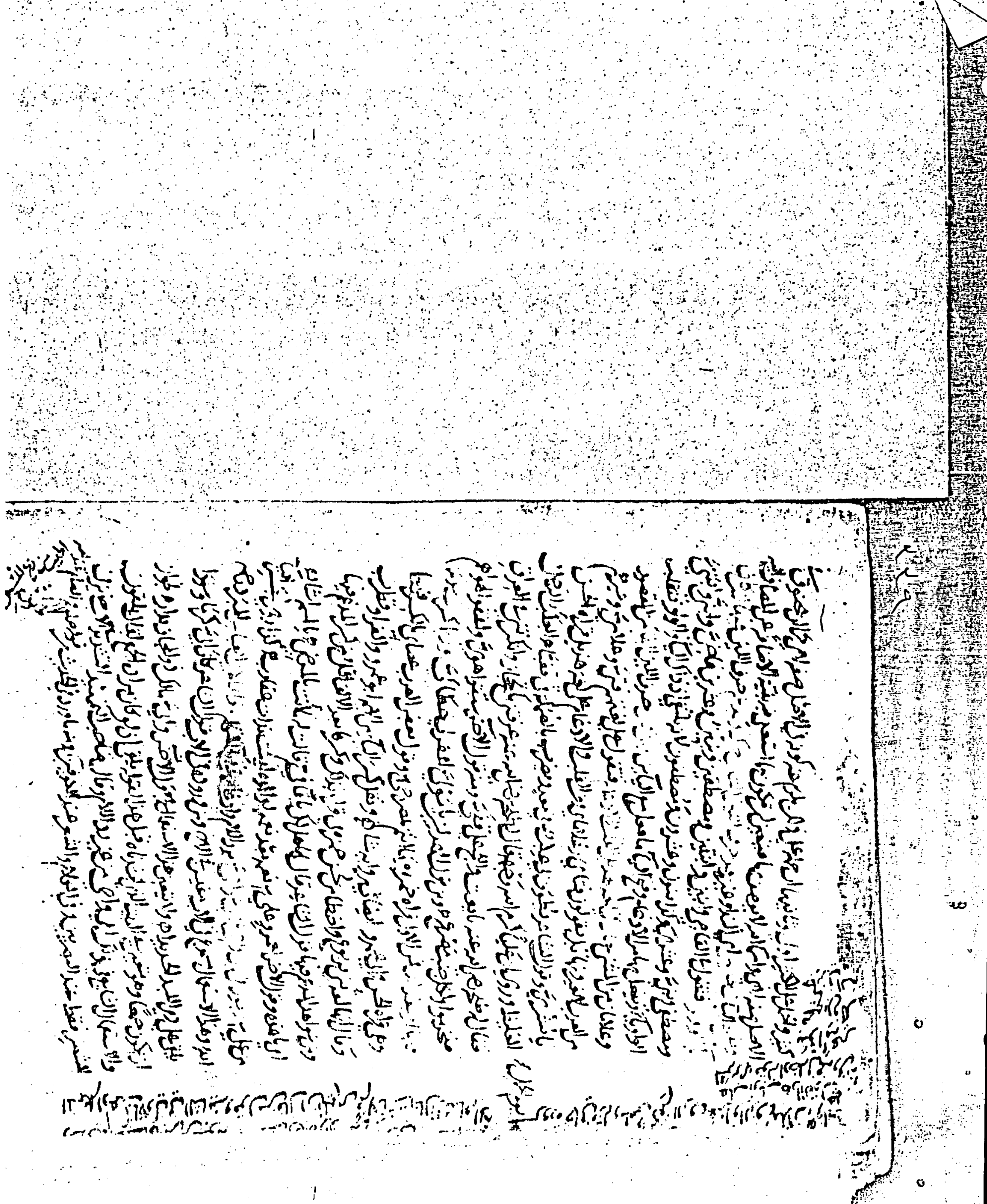
ذلك [illegible] وكذا المدلول عليه بالعامل [illegible]

الفاعل ان [illegible] ذلك [illegible] [illegible] جواز ذلك

لسيبويه غلطا ووهم لان سيبويه انما اجاز ذلك في المختصر كقولك [illegible]

المفعول والسفر [illegible] [illegible] المقعود [illegible] السفر [illegible]

وهذا ليس [illegible] لانه مختص [illegible] المدلول عليه بالعامل فانه لا [illegible]



الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني

قسم التحقيق

ويشمل الجزء الأول منه :

١ - باب إعراب الصحيح الآخر .
٢ - باب إعراب المعتل الآخر .
٣ - باب إعراب المثنى والمجموع على حده .
٤ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح .
٥ - باب المعرفة .
٦ - باب المضمر .
٧ - باب العلم .
٨ - باب الموصول .
٩ - باب اسم الإشارة .
١٠- باب المعرف بالأداة .
١١- باب المبتدأ .
١٢- باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر .

[باب إعراب الصحيح الآخرِ]

/وبالمضارع [١] نحو ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ [٢]. /٢ب

واسميَّة نحو : " قدمتُ أوانَ الحجاجُ أميرٌ " ، ومنع البصريون هذا [٣].

الخامس - شبه المبني نحو : " فَعَالِ [٤] " للبعد ، وأجري غير صيغة الأمر كـ "حَذَامِ " [٥].

السادس -شبه التمكن نحو " صَادَ " فيمن قرأه[٦] بالفتح.وهذه كلها عوارض لا يلزم منها البناء، إلاَّ " فَعَالِ " على لغة أهل الحجاز[٧] .

والمركب مع الصوت على الأعرف ، وقد يعرب .

ص [٨]: ومن أشباه البناء : الخروج عن النظير ، وكهذا البناء : " أيٌّ " : لخروجها عن نظائرها من الموصولات ، في جواز حذف صدر صلتها من غير شرط [٩] إلاَّ أن بناءَها وإعرابها حسنان ، بخلاف المضاف إلى المبني[١٠] فإعرابُه أحسنُ من بنائه .

الرابع :أصلُ البناء : السكون [١١]، فمتى وجدت مبنياً على حركة فلأحدِ أسبابِ خمسة :

---

(١) من هنا يبدأ المخطوط والشارح يتحدث هنا عن الأسماء التي تضاف إلى الجملة جوازاً، وأنه يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ، أو جملة فعلية صدرت بمضارع ، أو جملة اسمية ومثل هنا للجملة التي صدرت بفعل مضارع، والتي صدرت بجملة اسمية، والمختار هو البناء في الجملة التي صدرت بماضٍ وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف. أما ما وقع قبل فعلٍ معربٍ، أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء .

(٢) آية ٤١ من إبراهيم .

(٣) أي منعوا البناء فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرتْ بمضارع ، أو إلى جملة إسمية ، وأنه لايجوز إلاَّ الإعراب .

(٤) اسم فعل أمركـ « نَزَالِ » مبني أولاً لوقوعه موقع المبني وهو الأمر بمعنى انزلْ ، وثانياً : لتضمنه معنى الحرف وهو اللأم في معنى لِتَنْزِلْ .

(٥) على وزن فَعَالِ اسم معدول علم عن فاعلة نحو حَذَامِ حَازِمة .

(٦) هي قراءة عيسى بن عمر بفتح الدال على معنى أتلُ صَادَ ، أو على التخلص من التقاء الساكنين .

انظر مختصر شواذ القرآن/١٢٩، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٤٦ ، إملاء مامن به الرحمن ٢/٢٠٨ .

(٧) فهم يبنون مالم يكن في آخره راء فتميم يبنونه ، لأن مذهبهم الإمالة ، والرَّاءُ المكسورةِ توجبُ الإمالةَ .

(٨) يقصد ابن عصفور انظر شرح الجمل ١/١٠٦ ومابعدها ٢/٣٢٩ ، الكتاب ٢/٤٠٠ ومابعدها ، الأشباه والنظائر ٢/٥٥.

(٩) لكونها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر لم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ نحو « جَآءني أيُّهم قائمٌ » والتقدير « أيُّهم هو قائمٌ » .

(١٠) لعل التعريفات السابقة عليها في الخرم الحاصل في المخطوط .

(١١) لكونه ضد الإعراب ، فالإعراب بالحركات ، والبناء بالسكون .

أحدها : أنْ تكونَ الكلمة على حرفٍ واحدٍ كواو العطف،وفائه، والسين، وغير ذلك مما هو على حرف واحدٍ .

الثاني : أنْ يكونَ الآخرقبلهُ ساكنٌ نحو " أيْنَ " و " كيْفَ " [١] .

الثالث : أنْ تكونَ الكلمة بوضعها تقتضي الإعراب، وجرتْ في الكلام على ذلك ، ثم يطرأ عليـها البناءُ في بعض المواضع، فتبنى على حركة نحو « ياحكمُ »[٢] في النداء، ونحو " قبلُ "[٣] و" بعدُ "و" أولُ " ونحو ذلك .

الرابع : الوقوع موقع المعرب ، كالفعل الماضي ، فإنّه يبنىَ على حركة ؛ لوقوعه موقع المضارع .

الخامس[٤]: شبه المعرب نحو " منْ علُ " [٥] يكون معرفة غير منون، ويكون نكرة منوناً ، فاشبه مالا ينصرف من الأسماء في المعرفة وينصرف في النكرة .

الخامس : المبني إذا كان مبنياً على السكون/ وكان حرفاً أو فعلاً فلا سؤال /١٣أ عنه؛ لمجيئه على الأصل . وإن كان اسماً سُئِل عن سبب بنائه . ويجاب عنه بما تقدم في البحث الثاني والثالث[٦] .

وإذا كان مبنياً على حركة ، وكان فعلاً أو حرفاً ، سُئِل عن سبب بنائه على حركة ، وعن سبب الاختصاص بتلك الحركة . وإن كان اسماً ورَدَ هذا السؤالان وسؤالٌ ثالث ، وهو سبب بنائه ؟ ويجاب عن سبب البناء على حركة بما تقدم في البحث الرابع [٧]ويجاب عن سبب الاختصاص بالحركة المعنية؛ بأنَّ الحركة إذا كانت ضمة فالحاملُ على البناء عليها إمَّا :

- الإتباع ، نحو " مُنذُ " و : شُدُّ " [٨].
- وإما لأنها حركة الأصل في الحرف ، نحو " مذُ اليومُ " [٩] .

---

(١) طلباً للتخفيف .

(٢) مفرد علم منادي بني لوقوعِهِ موقعَ ضميرِ الخطابِ فبنى مثله .

(٣) لكونهما في حالِ الإضافة منصوبين أو مجرورين نحو « قَبلَكَ – و: من قبلِكَ " مبنية " حالَ الإفرادِ وذلك لشبهها في افتقارها لما بعدها ، لأنَّها قطعتْ عن إضافة .

(٤) تابع للمبحث الرابع انظر لوحة ٢ .

(٥) انظر ابن يعيش ٨٨/٤ في الكلام على "من علُ" ومافيها من لغات. وانظر شرح الجمل٢/٣٣٢.

(٦) غير موجودان. لعل هذه الأبحاث موجودة في الخرم الحاصل في المخطوط والذي سبق الإشارة إليه ،

(٧) انظر لوحة ٢ .

(٨) هنا أتبعتْ حركةُ لام الكلمة حركة فاء الكلمة في البناء على الضم . انظر شرح الشافية ٢/٢٤٣، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٢ .

(٩) انظر ابن يعيش ٩٣/٤، المغني ٣٧٢/ ومابعدها ، و" مذُ " مخفف من " منذ " ومابعدها إذا جاء مرفوعاً فهي اسم ، وحرف جرٍ إذا جاء مابعدها مجروراً .

- وإما لأنها في الكلمة كالواو في نظيرها ، نحو " نَحْنُ" [١]؛ فإنه ضمير جماعة كالواو في ‹ اشتَرَوا الضلالَة › [٢].
- وإما للتشبيه بما هي فيه كذلك نحو ‹ لَوْ استقامُوا ›[٣] فإنَّ الواو في "لو " ليست ضميراً ، لكن هي شبيهة بالواو في ‹ اشتَرَوا الضلالَة › .
- وإما لأنها حركة لاتكون للكلمة في حال إعرابها نحو " قبلُ " و"بعدُ".
- وإما لكونها لاتشتبه بغيرها نحو ياحَكَمُ " .

وإن كانت الحركة فتحةً : فالحامل على البناء عليها :

- إمَّا طلبُ الخفة نحو " أينَ ".
- وإما الإتباع نحو " يازيدَ بنَ عمروٍ " .
- وإمَّا كونها حركةَ أقربِ المتحركات نحو " انطلق"
- وإما مجاورة محلها للألف نحو " ‹ لاتُضَآر ›[٤].
- وإما شبه محلها بما في كنفِ هاءِ التأنيث نحو : خَمْسةَ عَشَرَ ".
- وإما الفرق بين معنى أداةٍ واحدة نحو " يا لَزيدٍ لِعمروٍ " .
- وإما كونها حركةَ الأصلِ نحو " يامحارَ " [٥] مرخماً .
- وإن كانت/ الحركة كسرةً . فالحامل على البناء عليها إما : ‏/٣ب
- التقاء الساكنين .
- أو الحملُ على المقابل نحو " لمْ يَضْرِبِ الرَّجلُ "؛ فإنَّه حملَ فيه الجزم على مقابله وهو الجر .
- أو مقابل المقابل نحو " اضرب الرَّجلّ" ؛ فإن السكون فيه محمولٌ على مقابل مقابله . وهو الجرُّ، ومقابل السكون هو الجزم .
- وإما الإشعار بالتأنيث نحو " أنتِ " .
- وإما الاتباع نحو :" فرِّ " [٦] .
- وإما الفرق بين أداتين نحو لام الجرِّ ، ولام الابتداء نحو " لِموسَى غلامٌ " وَ " لَموسَى غلامٌ ".
- وإما كونها حركة الأصل نحو :" يامُحارِ " اسم فاعل مرخماً . وما خرج عن هذا محمول على الشذوذ ، نحو " فرُّ " .

السادس : إنما كان أصل البناء السكون ؛ لأنَّ البناء مستثقلٌ ؛ لزومه هيئةً واحدة ، والسكون أخفُ، فناسبَ البناءَ؛ وإنما كانت حركة

---

(١) لأنَّ الضمةَ في " نحنُ " مناسبة المعنى من الواو ، والواو ضميرُ جماعةٍ .
(٢) آية ١٦، ١٧٥ من سورة البقرة .
(٣) آية ١٦ من سورة الجن .
(٤) آية ٢٣٣ من سورة البقرة وهي منسوبة لعمرو عبد الله . انظر مختصر شواذ القرآن/٢١.
(٥) اسم مفعول مرخم من حارب يحاربُ فهو مُحَارَب/وذاك مُحَارِب، انظر الترخيم في ابن يعيش ١/١٢٧، ٢/١٩-٢٢ .
(٦) اتبعت حركة الراء (لام الكلمة) لحركة الفاء (فاء الكلمة) في الكسر ، لانه أمر مضاعف لم يُفكُ فيه الإدغام .

التقاء الساكنين في الأصل : الكسر ؛ لأنها لا توهمُ الإعرابَ ؛ إذ لا يكون إعراباً إلاَّ مع التنوين ، أو ما يقومُ مقامَه من الألف واللام ، والإضافة .

السابع : البناء شبيه بالإعراب من حيث إنَّ الإعراب يكون بحركة وحرفٍ وسكونٍ وحذفٍ ، والبناءُ -أيضاً- يكون على حركةٍ ، وعلى حرفٍ نحو "لا رَجُلَين" و"لا زَيْدَين" و"يا زَيْدَان" أو "يا زَيدُون" ، وعلى حذفٍ نحو "ارْمِ" و"اغْزُ" و"اخْشَ" ، واضْرِبَا" و"اضْرِبُوا"(١) ، و"اضْرِبي" ، وعلى سكُونٍ ، فيحتاجُ للفرق بينهما ، ويفرق بينهما بوجوهٍ :

أحدها : أنَّ حركاتِ الإعراب وسكونَه حادثٌ عن عاملٍ ، وحركات المبني وسكونه بغير عاملٍ .

الثاني : أنَّ حركاتِ المعرب وسكونَه / تَدُلُّ على معنىً ، وحركاتِ المبني وسكونَه بخلاف ذلك . ١٤/أ

الثالث : أنَّ حركاتِ المعرب وسكونَه تنتقل ، وحركات المبني وسكونه لازمة .

الثامن : قد تقدَّم أنَّ الفعلَ الماضي يبنَى على الفتح ، وأنَّ الأمرَ يبنى على السكون والحذف ؛ ثم قد يُعرض لكل واحدٍ منهما ما يقتضي تغيير اللفظ ، فالماضي إذا كانَ قبل آخرِه فتحة ، والآخِر ياء أو واو ، انقلبتا ألفاً نحو "رَمَى" و"غَزَا" .

فإن لحقه ضميرُ رفعٍ ، ليس ألفَ تثنيةٍ ، ولا وَاوَ جمعٍ ، سكَّنَ فيه ما كان مفتوحاً أو في نية الفتحة نحو "ضَرَبْت" و"رمَيْت" .

وإن لحقه ضميرُ التثنية بقي على فتحه . .

وما اعتل فيه بالقلب ألفاً صحَّ وفُتِحَ نحو "رَمَيا" و"غزَوا" .

وإن لحقه واوُ جمعٍ ضُمَّ الآخرُ إن كان صحيحاً نحو "ضَرَبُوا" .

فإن كان معتلاً ، وكانَ ألفاً حُذِفتْ الألف وتُرِك ما قبلها مفتوحاً نحو : "دعَوا" .

وإنْ كانَ الآخرُ ياءً ، حَذَفْتَهَا وضَمَمْتَ ما قبلها فتقول : "الزَّيْدُون رَضُوا بكذا" .

وإنْ كانَ آخِره واواً نحو "سَرُوَ" جَرى مجرى ما آخره ياء فتقول : "الزيدون

---

(١) حذفت النون حملاً للأمر على مضارعه المجزوم .

سرُوا" كما قلت : "رَضُوا" .

وأما الأمر فإن لحقه ضميرُ رفعٍ ، ليس نونَ جماعةِ النسْوة ، حُرِّكَ بما يُجَانسُ الضمير فتقول : "اضْرِبَا" و"اضْرِبُوا" و"اضْرِبِي" .

وإنْ لحقه نونُ جماعةِ النّسوةِ سكُنَ نحو "اضْرِبْن" ؛ لأنَّ هذه النونَ لا يكونُ قَبْلَها إلاَّ ساكِنٌ .

"باب إعراب المعتلِّ الآخرِ"

"يظهرُ الإعرابُ بالحركة والسكون"[١] في الاسم والفعل الصحيحي الآخر .

أما الاسم فتظهر فيه الحركةُ سواءً كان مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو جمعاً بالألف[٢] والتاء ، منصرفاً أو غيره نحو "زيدٍ" و"أحمدَ" و"رجالٍ" و"مساجدَ" و"هنداتٍ" .

وكذا /تظهر -أيضا- في المشبه بالمعتل ؛ وهو الذي آخرهُ ياء أو واو ساكنٌ ما قبلَهما مشددتَان أو مخففتان نحو "ظَبْيٌ" و"غَزْوٌ" و"وليّ" و"عَدُوّ" ، كل ذلك تظهر فيه الحركةُ في حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ . /٤٤ب

وتظهر في المنقوص من المعتل ؛ وهو ما آخره ياء قبلها كسرة نحو : "القَاضِيَ" في حالة النصب .

وأما الفعل -فتظهرُ فيه الحركة في حالة الرفعِ والنصب ، وفي المعتل فيما آخره ياء أو واو في حالِ النصب ، ويظهرُ فيه السكونُ في حالة الجزم نحو "يَقُومُ زيدٌ" و"لنْ يَقُومَ" و"لَمْ يَقُمْ" ، و"لَنْ يَرْمِيَ" و"لَنْ يَغْزُوَ" ؛ إذ المعرب هو الذي قام به الإعراب ، فلابُدَّ من أنْ يظهرَ فيه .

"أو يقدرُ في حرفِهِ وهو آخرُ المُعْرَبِ"[٣] إنْ لم يمكن ظهوره استثقالاً كما في الواو والياء ، أو تعذراً كما في الألف . وإنما ادعي أنَّ حرف الإعراب من المعرب هو آخره ؛ لأنَّ الإعرابَ كالوصف ، والوصفُ لا يكون إلاَّ آخراً ؛ و لأنَّه لمعنىً طارئٍ على الكلمة بعد تمامها ، فكانَ بعدَ استيفاءِ الصيغة ؛ ولأنه لا يمكن جعلُه أولَ الكلمة ولا وسطها :

أما الأول : فلأنَّ من أنواع الإعراب السكون ، والابتداءُ بالساكن ممتنعٌ .

وأما الثاني : فلأنَّه يلزمُ عنه اختلاطُ الأبنيةِ ، فتعيَّن جعلُ حرفِ الإعراب آخرَ المعربِ .

ثم حرفُ الإعراب "إنْ كانَ ألفاً قدِّرَ فيه غيرُ الجزم" وهو الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ من أنواع الإعراب إنْ كانَ اسماً نحو "جَاءَ موسَى" و"رأيتُ موسَى" و"مررتُ بموسى" .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١١ .
(٢) الألف واللام زيادة يقتضيها السياق وهي في الأصل [بالف] .
(٣) تسهيل الفوائد/١١ .

والرفعُ والنصبُ إنْ كانَ فعلاً نحو "يخشى زيدٌ" و"لنْ يخشى زيدٌ" .

"وإن كان / ياءً أو واواً يشبهانه"[١] أي يشبهان الألف ، وذلك إذا كانت حركة ما /١٥أ قبلَهما من جنسهما **"قدّر فيهما الرفعُ ، وفي الياءِ الجرّ"** نحو "القاضِي يقضِي ويغزو "ومررتُ بالقاضِي" .

وذكر تقديرِ الرفع في الياء والواو ، ولم يذكر تقدير الجرِّ في الواو ؛ لأنَّ الواو الخفيفة المضموم ما قبلَها لا تقعُ حرفَ إعرابٍ في حالة الرفعِ إلاَّ في الفعل ، وفي الأسماء الستةِ حال رفعها ، ولا تقعُ حرفَ إعرابٍ في حالة الجرِّ .

"وينوبُ حذفُ الثلاثةِ" أعني : الألف والواو والياء **"عنْ السكون"** ؛ وذلك في الفعل نحو "لَمْ يَخْشَ" و"لم يَغْزُ" و"لم يَرْمِ" .

والجزم بحذفِ هذه الأحرفِ الثلاثةِ نيابةً عن السكون مطّردٌ شائعٌ ، لا يُعدلُ عنه **"إلاّ في الضرورة"** ؛ فإنَّها لا تحذف حينئذٍ ، بل يُرجعُ إلى التقدير ، **"فيقدّرُ لأجلها جزمُها"**[٢] . ومن ورود ذلك قوله :

- إذَا العجوزُ غضِبتْ فطَلِّقِ
ولا تَرضَّاها ولا تَملَّقِ[٣]

وقوله :

- أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمي
بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ[٤]

وقوله :

- هجوتَ زَبَّانَ ثُمّ جِئتَ مُعْتَذِراً
مِنْ هَجوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ[٥]

واعلم أنَّ حرفَ العلة من الفعل المعتل لم يحذفه الجازم ، ويدل على ذلك وجهان :

---

(١) تسهل الفوائد/١١ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١١ .

(٣) هو لرؤبة بن العجاج انظر الديوان/١٧٩ ضمن الأبيات المنسوبة إليه ، وانظر الحجة للفارسي١/٢٤٣ ، المسائل العسكرية/٢٦٤ ، المنصف٢/١١٥ ، شرح التسهيل ط١/٥٦ ، شفاء العليل١/١٢٨ .

(٤) البيت لقيس بن زهير العبسي انظر أمثال العرب للضبي/٩٠ ، نوادر أبي زيد/٥٢٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي٣/١٤٨١ ، معاني القرآن للفراء١/١٦١ ، شرح التسهيل ط١/٥٦ ، المساعد١/٣٥ ، تعليق الفرائد١/١٧٦ .

(٥) البيت لأبي عمرو بن العلاء انظر معجم الأدباء١١/١٨٥ ، إعراب القرآن للنحاس٣/٥١ ، تهذيب اللغة١٥/٦٧٠ ، أمالي ابن الشجري١/٨٥ ، شرح التسهيل ط١/٥٦ ، شفاء العليل١/١٢٨ .

أحدهما : أنَّ علامة الإعراب أمرٌ زائدٌ على ماهية المعربِ ، ولاشك أنَّ الواو في "يَدْعُو" ، والياء في "يَرْمِي" ، والألف في "يَخْشَى" لا يمكن أنْ يُدَّعى فيها ذلك ؛ إذ هي من نفس الكلمة .

وثانيهما : أنَّ الجازمَ إنَّما يَحذفُ ما كان ثبوتُه علامةً للرفع ، كالضمة في "يضربُ" ، والنون في الأمثلة الخمسة ، ومعلومٌ أنَّ هذه الحروفَ ليست /علامة للرفع . وإذا ظهرَ بطلانُ كونِ الأحرفِ المذكورةِ /٥ب علامةً للرفع ، وجب أنْ يُفْحَص عن علامةِ رَفْعِها وجَزْمِها ، لكنَّ رفعُها إنما هو بضَمةٍ مقدرة في الأحرف المذكورة . فَجَزْمَها إذاً إنما هو بحذفِ تلك الضمَّة المقدَّرة ، كالحال في الصحيح .

ولما كانَ الاقتصارُ على حذفِ الضَّمةِ فَقَط يلزمُ عنهُ اللَّبس ؛ إذْ المجزوم إذ ذاكَ والمرفوع صورتهما واحدة ، حذفوا هذه الأحرفَ حالةَ الجزمِ ؛ ليحصل الفرق بين المرفوع والمجزوم . وهذا هو الذي ينبغي أنْ يُعْتَقَدَ في جزمِها . وما يُلفَى في كلامِ النحاةِ من أنَّ حذفها علامةٌ للجزم ، ليس بمحقق . ثم حرفُ العلة إنما يحذف للجزم إذا لم يكنْ بدلاً من همزةٍ كما تقدم .

فأما إذا كانَ بدلاً من همزة نحو "يَقْرا" و"يُقْرِى" و"يوضُو" ؛ فإنَّ حذفَه وإثباتَه حالَ الجزمِ جائزان فتقول : "لم يَقْرا" ، و"لم يُقْرِي" و"لم يوضو" ؛ رعياً لأصله ، وهو الهمزة ، و"لم يَقْرَ" و"لم يَقرِ" و"لم يوضُ" ؛ رعياً للحال .

وكما أُسْتُبِيحَ للضرورة جزمُ الأحرفِ الثلاثةِ[1]، يستباحُ بسببها أحكامٌ أُخَر على ما يُبَيَّن في مواضع ذلك .

"**ويظهرُ لأجلها**" ؛ أي لأجل الضرورةِ "**جرُّ الياء ورفعُها ، ورفعُ الواو**"[2] ومن ظهور الجرِّ في الياء قول أبي طالبٍ :

---

(١) كما سبق في الأبيات الثلاثة السابقة .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١١ .

- كَذَبْتُم وبيتِ اللهِ نُبْزِي محمداً

ولم تَخْتَضِبْ سُمْرُ العَوَالي بالدَّمِ(١)

وقول الآخر :

- فَيوماً يُوافِين الهوى غَير مَاضيٍ

______________(٢)

ومن ظهورِ الرفع في الياء قول جرير :

- وعِرْقُ الفَرَزْدَقِ شَرُّ العُرُوقِ

خَبِيثُ الثَّرى كَابِـيَ الأَزْنُدِ(٣)

ومن ظهور الرفع في الواو قوله :

- إذا قلتُ علَّ القلبَ يسلُوُ قُيِّضَتْ

هواجس لا تَنْفَكُّ تُغرِيه بالوَجدِ(٤)

"**ويقدر لأجلها كثيراً**" ؛ أي لأجلِ الضـرورة "**وفي السَّعة قليلاً نصبُهما**"(٥) أي نصبُ الواو والياء .

"ورفعُ الحرفِ الصحيح وجرُّه"(٥) . فمن ورود تقدير النصب ضرورة في الياء قول الشاعر :

- كأنَّ أيديهنَّ بالقَاعِ القَرِقِ

أيدي جوارٍ يتَعاطَيْنَ الورِقْ(٦)

---

(١) انظر ديوانه/١٥٣ ، وهو مكون من بيتين هما .

كذبتُم وبيتُ اللـهِ نُبـزي محمداً ولمـّا نُطاعـنْ دُونَـهُ ونُنَـاضِـلُ

يَرْجُـونَ أنْ نَسْخى بقتـلِ محمدٍ ولم تخضب سُمر العوالي من الدم

والأول جاء في نشوة الطرب/٣٣٨/١ ، اللسان [بزا] وبرواية المتن ورد في شرح التسهيل ط٥٦/١ ، شفاء العليل/١٢٩/١ ، الهمع/١٨٤/١ .

ويبزي : يقهر ويغلب . نبزي : نقهره ونبطش به .

(٢) صدر بيت لجرير في شرح ديوانه/٤٥٥ ، وانظر الكتاب/٣١٤/٣ ، المقتضب ١٤٤/١ ، الخصائص/١٥٩/٣ ، شرح التسهيل ط/٦٥/١ شفاء العليل/١٢٩/١ ورواية الديوان :

فَيَوماً يجارينَ الهوى غيرَ ماصِباً ويَوماً تَرى منهُنَّ نُحولاً تَغُولُ

(٣) انظر شرح ديوانه/١٢٩ ، وانظر المقاصد النحوية/٢٢٤/١ ، الهمع/١٨٣/١ ، شرح التسهيل ط٥٧/١ ، المساعد/٣٦/١ ، شفاء العليل/١٣٠/١ ، تعليق الفرائد/١٧٩/١ .

(٤) نسب لرجل من طيئ انظر توضيح المقاصد والمسالك/١٢٢/١ ، شرح التسهيل ط٥٧/١ ، المساعد/٣٦/١ ، شفاء العليل/١٣٠/١ ، تعليق الفرائد/١٧٩/١ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/١١ .

(٦) نسب لرؤبة وهو في ملحقات الديوان/١٧٩ ، وانظر أمالي المرتضي/٥٦١/١ ، أمالي ابن الشجري/١٠٥/١ ، الخزانة/٥٢٩/٣ ، شرح التسهيل ط٥٧/١ ، شفاء العليل/١٣٠/١ .

وقول الشاعر :

- ومن يعص أطرافَ الزُّجاجِ فإنَّـه
يُطيعُ العَوالِي رُكِبَتْ كلَّ لهذَمِ[١]

ومن وروده في الواو قوله :

- أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهـا
وما إخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنويلُ[٢]

ومن ورودِ ذلك في غيرِ الشّعرِ في الياء قراءة جعفر بن محمد[٣] : ‹ مِن أوسَطِ ما تطعِمونَ أهاليكمْ ›[٤] بسكون الياء . ومن هذا الضَّربِ ما أعربَ إعراب المتضايفين من المركب تركيبَ مزجٍ ، وآخر الأول منهما ياء نحو " مَعْدي كربَ " .

ومن وروده في الواو قراءة من قرأ ‹ أو يَعفوْ الذي بيدِهِ عقدَةُ النكاحِ › [٥] بسكون الواو .

ومن تقدير الرفع في الحرف الصحيح قراءةُ مَسلَمة بن مُحَارب [٦] ‹ وبعولَتهنْ أحق بردّهن › [٧] بسكون التاء .

وحكى أبو زيدٍ الأنصاري [٨] : ‹ ورسلنا لَديهِم يكتبونَ › [٩] بسكون اللام .

وعن أبي عمروٍ[١٠]: أنَّ لغة بني تميم تسكين المرفوع نحو ‹ يُعلِّمهُمْ › [١١] ونحوه .

---

(١) لزهير في ديوانه/٣١، وانظر شرح التسهيل ط ٥٧/١ .

(٢) البيت لكعب بن زهير ، انظر الأضداد للسجستاني /٨٠، الجمهرة ٢٩٠/٢، الخزانة ٢٩٠/٩ . الخزانة ٤٣/٩، شرح التسهيل ط ٥٧/١ ، المساعد ٣٦/١ شفاء العليل ١٣٠/١ .

(٣) هو جعفر بن محمد ابن الهيثم البغدادي ، كان ثقة محققاً ضابطاً متقناً توفي ٢٤٠هـ انظر لطائف الإشارات للقسطلاني ١٠٧/١ .

(٤) آية ٨٩ من المائدة . قال الزمخشري " قرأ جعفر بن محمد ‹ أهاليكم › بسكون الياء " انظر الكشاف ٦٤٠/١ .

(٥) آية ٢٣٧ من البقرة ، والقراءة منسوبة للحسن انظر شواذ القراءات /٢٢، الكشاف ٣٧٤/١، البحر ٢٣٦/٢ .

(٦) هو مَسْلَمة بن عبد الله بن محارب أبو عبد الله الفهري البصري النحوي ، له اختيار في القراءة. وكان يقرأ بالإدغام الكبير كأبي عمرو ، وروي حروفاً لم يدغمها أبو عمرو . انظر غاية النهاية ٢٩٨/٢ .

(٧) آية ٢٢٨ من البقرة وانظر الكشاف ٣٦٦/١ ، البحر ١٨٨/٢ .

(٨) انظر المحتسب ١٠٩/١ ، النشر ٢١٤/٢ ، البحر المحيط ١٨٨/٢ .

(٩) آية ٨٠ من الزخرف وانظر الإتحاف /١٣٦ ، البحر ١٨٨/٢ .

(١٠) " يُشمُّ الميم من يُعَلِّمهم الضمَّ من غير إشباعٍ " انظر السبعة لابن مجاهد /١٥٥، الحجة لابن خالويه /٧٧ .

(١١) آية ١٢٩ من البقرة ، ١٦٤ من آل عمران ، ٢ من الجمعة .

ومن تقدير الجرّ ﴿فتوبُوا إلى بارِئكم﴾(1) . وقراءةُ حمزةَ(2) ﴿ومكرَ السيّئ﴾ (3) بسكون الهمزة فيهما .

" وربما قدّر جزمُ الياءِ في السعة"(4) ومنه قراءة قنبل(5) ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ (6) وقوله صلى الله عليه وسلم : مُروا أبَا بكْرٍ فليُصلّي بالنّاس " (7).

وقد جاء ذلك في الألف، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم/:"مَنْ أكَلَ مِنْ /٦ب هَذه الشّجرة فلا يغشانا "(8) أخرجهما البخاري .

---

(1) آية ٥٤ من البقرة وهي لغة أسد وتميم انظر الإتحاف /١٣٦، البحر ٢٠٦/١. وهي لأبي عمرو .

(2) انظر السبعة لابن مجاهد /٥٣٥ ، الحجة لابن خالويه /٢٩٧. الكشف ٢١٢/٢.

(3) آية ٤٣ من فاطر وانظر الإتحاف /٣٦٢. قرأ الجمهور (ومكرَ السيّئِ) بكسر الهمزة والأعمشي وحمزة بإسكانها انظر البحر ٣١٩/٧.

(4) انظر تسهيل الفوائد /١١.

(5) هو أبو عمر محمد الملقب بقنبل ابن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي ، شيخ الإقراء بالحجاز توفي سنة ٣٩١ هـ انظر لطائف الإشارات ١٠١/١ ،سراج القارئ /١٠.

(6) آية ٩٠ من يوسف وانظر القراءة في الحجة لابن خالوية /١٩٨، حجة القراءات /٣٦٤. النشر ٢٩٧/٢.

(7) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الآذان ، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، فتح الباري ١٦٤/٢.

(8) الحديث في صحيح البخاري ، كاب الآذان ، باب ما جاء في الثوم النيئ والبصل والكرات ، فتح الباري ٣٣٩/٢.

"باب إعراب المثنى والمجموع على حده"

أي : على حد المثنى : وهوالذي تلحقه الزيادة من آخره ، إحترازاً من جمع التكسير .

"التثنية : جعلُ الاسم القابل دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي ؛ بزيادة ألفٍ في آخره رفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها جراً ونصباً ، تليهما نونٌ مكسورةٌ وفتحها لغة"[١] .

والمراد بالجعل : تصرُّفُ الناطقِ بالاسم على الكيفية المخصوصة ، لا وضع الواضع له كذلك ، فيخرج "زَكاً"[٢] ونحوه من الموضوع لاثنين .

والتعبير بالاسم أولى من التعبير بالواحدِ ؛ لأنَّ المجعولَ دليل اثنين يكونُ واحداً كـ"رجلٍ" و"رجلين" ، ويكون جمعاً كـ"جِمَالٍ" و"جِمالَين" ، واسم جمع كـ"غَنَمٍ" و"غَنَمين"[٣].

والتقييد بـ"القابل" ، مخرجٌ لما لا يَقْبلُ التثنية ، كالمثنى والمجموع على حده ، و"كلٍّ" ، و"بعضٍ" ، والأسماء المختصة بالنفي كـ"أحَدٍ" و"عَرِيب"[٤] و"كَتِيع" ونحوه ، والأسماء المتوغلة في البناء كـ"مَنْ" و"ما" ونحوهما من المتوغل في البناء ، و"أفْعَلُ مِنْ" ، والمفرد في الوجود ، واسم الجنس باقياً على جنسيته كـ"ذَهَبٍ" ونحوه من أسماء الأجناس ، والمركبِ نحو "مَعْدي كَرِبَ" ، والمحكيِّ نحو "تأبطَ شراً" و"أجْمَعُ" و"أكْتَعُ" و"أبْصَعُ" و"أبْتَع" ، و"جَمْعَاء" و"كُتْعَاء" و"بَصْعَاء" و"بَتْعَاء" وجميعها من ألفاظ التوكيد ، والأعلامِ باقيةً على العلمية كـ"زَيْد" و"زَيْد" علمين ، والأسماءِ المشتركة "كالعَين" ، وأسماء العدد إلاَّ مائةً وألْفاً ، واسمِ الفاعل ، واسم المفعول /والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل /١٧أ حالَ رفع جميع ذلك الظَّاهرَ ، فلا يقال : "زيدٌ قائمان أبواهُ" ولا "مضروبان أبواهُ" ولا "ضَرَّابَان أبواهُ" ولا "حَسَنَانِ غلامَاهُ" إلاَّ على لغة من ألحق الفعلَ علامةً تُدلُ على تثنية الفاعل وجمعه ، وهم الذين يَقُولونَ : "أكَلُوني البَرَاغيثُ"[٥] .وخَرجَ بقيدِ الاتفاق في اللَّفظ ، المختلفانِ لفظاً كـ"ليثٌ" و"أسَد" ، فإنَّه لا يُثَنِّي إلاَّ على طريق

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٢) الزكا : مقصور . الشفع من العدد يقال : زكا أو خسا . والعرب تقول للفرد خسا وللزوجين زكا . انظر اللسان [زكا] .

(٣) غَنَمين : المشهور أنه اسم جنس ، أما اسم الجمع فهو نحو "ركبٌ وَرَكْبَين ، وَرَهْطٌ وَرَهْطَين" .

(٤) يقال : ما بالدَّار عَرِيب أي ما بها أحد انظر الصحاح [عرب] .

(٥) انظر الكتاب٢٠٩/٣ .

التغليب "كالقمرين" في الشمس والقمر ، وهو مع هذا مسموعٌ .

وفي المُتَّفقِي اللفظ المُختلفِي المعنى خلافٌ نحو: "عينين" في "نَاظِرَة" و"جَارِيَة" ، فأكثر المتأخرينَ على منع تثنيته وجمعه ، واختار المصنف[1] جواز ذلك ، ويُستدلُ لهُ بأنَّ التثنية والجمع أصلُهما ؛ وهو أعْني العطفَ جائزٌ في المتفقين في المعنى والمختلفين فيه . وقد اتفقوا على الجواز في المتفقين في المعنى . فينبغي أنْ تجوزَ تثنية القسم الآخر إجراءً لَهُما مجرى واحداً .

وأيضاً فإن التثنية قد وردتْ في المختلفين في اللفظ "كالقَمَرين" ولا بدَّ في ذلك من اختلاف في المعنى . فإذا كانت قد سُمِعتْ في المختلفين لفظاً ومعنىً ، فحرٍ أنْ تجوزَ في المتفقين لفظاً ؛ لأنَّ ذلك أقربُ إلى الجوازِ .

وما يقالُ هنا : من أنَّ اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما لا يقال : "زيدٌ ضاربٌ وعمرو" تريد و"عمرو / ضاربٌ" إذا كان المعنى بضاربٍ المخبر به عن /٧ب عمرو ، غيرَ معنى ضارب المخبر به عن زيدٍ ، لا يقال : "جَاءَ الضَّارِبَان" عند اختلاف المعنى ، لا يتم ؛ لوجود الفرق بينهما من جهة أنَّ الحذفَ في الخبر حذفٌ بلا عوضٍ ، بخلاف التَّثنية ، فإنَّ الحذفَ فيها حذفٌ بعوضٍ ؛ وهو علامة التثنية . وممنْ أجَازَ ذلك ابن الأنباري[2]، واحتج بقوله عليه السلام : "الأيْدي ثلاثةٌ ، فيدُ اللّهِ العُليَا ، ويَدُ المُعْطي ، ويَدْ المتناولِ السُّفْلى إلى يومِ القيامةِ"[3] .

ويُؤَيدُهُ قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ ﴾[4] وقولهم : "القَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَينِ ، والخَالُ أَحَدُ الأَبَوَيْنِ"[5] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[6] لأنَّ الضمير عائدٌ إلى المعطوف والمعطوف عليه لا إلى المعطوفِ وحده ؛ لأنَّه استدلالٌ بالثاني على الأول ، وليس بالقوي ؛ ولأنَّه يمنع منه اختلافُ المستدل عليه في المعنى[7] .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٥٩ .

(٢) هو أبو بكر بن الأنباري انظر شرح الكافية الشافية٤/١٧٩٣ .

(٣) المشهور هو : "اليد العليا خير من اليد السفلى" وانظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الوصايا ، باب تأويل آية ، فتح الباري٥/٣٧٧ ، وورد برواية المتن في سنن أبي داودَ كتاب الزكاة باب في الاستعفاف٢/١٢٣ ، مسند أحمد٢/٢٩٨ .

(٤) آية ١٣٣ من البقرة .

(٥) انظر أمالي القالي٢/٥٦ ، شرح التسهيل ط١/٦٠ ، شرح الكافية الشافية٤/١٧٩٣ ، التذييل١/٦٨ب ، المساعد١/٣٩ .

(٦) آية ٥٦ من الأحزاب .

(٧) في شرح التسهيل ط ١/٦١ : « وتخالف المستدل به والمستدل عليه في المعنى » .

وقول الشاعر :

- عَينَانِ إحْدَاهُما عَارتْ وثَانيةٌ
غَارتْ فَدَمْعِي على العينينِ مَسْكُوب[١]

عارتْ : أي عَوِرَتْ ، وقول الشاعر :

- كَمْ لَيثٍ اعتنَّ لي ذَا أشْبُلٍ غَرِثَتْ
فَكَأنَنِي أعْظَمُ اللَّيْثَينِ إقْدَاما[٢]

سمّى نفسه ليثاً ثم قال : "الليثين" في نفسه والأسد . ويمكن أن يكون من هذا قول الشاعر :

- يَدَاك كَفَتْ إحْدَاهُما كُلَّ بائسٍ
وأُخْرَاهُما كَفَّتْ أذَى كُلِّ مُعْتَدِ[٣]

وهذا كلُّه فيه نظرٌ ؛ لأنَّهم إنما منعوا تثنيةَ اللَّفظ المشترك ، لما يلزم عنه من الوقوع في اللَّبس ، وعلامةُ التثنيةِ لا ترفعُ هذا المحذور ، وكلُّ ما ورَدَ /مما يُوهم ، /١٨أ يُجابُ عنه : بأنَّ المسوغَ لتثنيته ، رَعْيُ قدرٍ مشتركٍ بينهما ؛ أو عدمُ اللبس ، واللّهُ أعلم .

رجعنَا إلى بيانِ تمامِ التعريف ، والتقييد بالزيادةِ مُخرجٌ للمصدرِ الموصوف به اثنان ، والمخبر به عنهما نحو : "مررتُ برجلين رِضىً" و"هذان رِضىً"[٤].

ومن فتح نونِ المثنى قولُ الشاعر :

- عَلَى أحْوَذِيَّيْنَ استقلَّتْ عَشيَّةً
فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحةٌ وتَغيبُ[٥]

وقيد أبو الحسن ابن عصفور[٦] جواز فتح نون المثنى بكون ذلك مع الياء كما أنشدناه في البيت . قال : "ولم يصح فتحها مع الألف"[٦] .

---

(١) انظر نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٣٥٩/١ جاء فيه أن ابن مالك أنشده .
وفيه يريد أن الناظرة عارت ، والثانية غار ماؤها . وعارت العين : لغة في عورت .

(٢) نسب لبعض الطائيين انظر شرح التسهيل ط٦١/١ ، التذييل ٦٦/١ ، شفاء العليل ١٩٧/١ ، نتائج التحصيل ٣٥٨/١ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٦١/١ ، نتائج التحصيل ٣٥٨/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط٥٩/١ .

(٥) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر ديوانه/٥٥ ، معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢ ، ليس في كلام العرب/٣٣٥ ، سر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، شرح التسهيل ط٦٢/١ ، تعليق الفرائد ١٩٥/١ ، نتائج التحصيل ٣٦١/١ .

(٦) انظر شرح الجمل ١٥٠/١ ، ضرائر الشعر/٢١٨ ، المقرب ٤٧/٢ .

فأمَّا قولُه :

- أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ والعَيْنَانَا

ومِنْخَرينِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا[١]

فمصنوعٌ[٢] قلت : قد انشد السيرافيُّ هذا في شرح [٣] الكتاب على استعمال المثنى بالألف ، وردَّ على مَنْ أخذه على غير هذا المعنى وبالغ في ذلك ، ولم يتعرض لما قاله أبو الحسن [٤]، واللّهُ أعلم .

" **وقد تضَم** " ومنه ماحكي أبو علي عن أبي عمرو الشيباني [٥]: " هُمَا خَلِيلانُ " [٦] " **وتسقطُ للإضافة أو للضرورة** " [٧]وقد اجتمعا في قول الشاعر :

- لَهَا مَتْنتانِ خَظَاتَا كما

أكَبَّ على سَاعِدَيْه النَّمِرْ[٨]

أراد : خظاتان ، أي : تكتنز باللحم .

ومن حذفها ضرورة قول الشاعر :

- هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ

وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ [٩]

على رواية من رواه برفع " إسارٌ ومنةٌ " ومن رواه بجرهما ، فيكون من الحذف للإضافة " **أو لتقصيرِ صلة** " كقوله :

- خَلِيليَّ ما إنْ أنْتُما الصَّادِقَا هَوىً

إذَا خِفْتُما فيهِ عَذُولاً وَوَاشِيا[١١]

---

(١) نسب لرؤية وهو في ملحقات ديوانه.١٨٧، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٦٦/٤، شرح السيرافي على الكتاب ٢٣٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١. الخزانة ٤٥٢/٧. تعليق الفرائد ١٩٦/١ نتائج التحصيل ١, ٣٦٢ .

(٢) انظر المقرب لابن عصفور ٧/٢.

(٣) انظر ٢٣٤/١، نتائج التحصيل ٣٦٢/١ .

(٤) قصد أبا الحسن بن عصفور .

(٥) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربلي المعروف بابن الأثير توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر البغية ٢٧٤/٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط٦٢/١، المساعد ٤٠/١، شفاء العليل ١٣٦/١، تعليق الفرائد ١٩٧/١، نتائج التحصيل ٣٦٣/١.

(٧) انظر تسهيل الفوائد /١٢ /

(٨) البيت لامرىء القيس في ديوانه/١١٢، مجالس العلماء/١٠٩، نتائج التحصيل ١, ٣٦٥ .

(٩) البيت لتأبط شراً انظر ديوانه/٨٩، الخصائص٤٠٥/٢، شرح التسهيل ط ٦٢/١، شفاء العليل ١٣٧/١ نتائج التحصيل ٣٦٤/١.

(١٠) انظر تسهيل الفوائد /١٢ .

(١١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٦٢/١ ، الهمع١٦٧/١ المساعد ٤٠/١، شفاء العليل ١٣٧/١، تعليق الفرائد٢٠١/١ ، نتائج التحصيل ٣٦٧/١ .

وقوله :

– أَبَني كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللّذا
قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكا الأغْلاَلاَ(١)

"ولزومُ الألفِ لغةٌ حارثية"(٢)، وبهذه اللغة قرأ نافع(٣)وابن عامر ، والكوفيون إلا/٨/ب حفصا(٤)، قوله تعالى : ‹ إِنْ هَـٰذَانِ لساحرانِ ›(٥) .

ولا يجوز أن تكون "إنّ" في الآية بمعنى "نَعَم" فيكونُ "هَذَان" مبتدأ لما يلزم عنه من دخول اللاّم في خبر المبتدأ ، وهو مخصوص بالضرورة .

فالصواب إذاً حمل الآية على هذه اللغة ، ومنها أيضاً قول هوبر الحارثي :

– تَزوّدَ منّي بَيْنَ أُذنَاهُ ضَرْبَةً
دَعَتْه إلى هَابِي التُّرابِ عَقِيمٍ(٦)

الهابي : تراب القبر . وقوله :

– وأَطْرَقَ إِطراقَ الشُّجاعِ ولَو رأى
مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما(٧)

وقوله :

– تَفَرَّقُوا ثُمّ أَعَاضَ الرَّحمنُ
ابنانِ كالغُصْنَانِ أيُّ غُصْنَانِ(٨)

وقوله :

---

(١) البيت للأخطل في ديوانه/١٠٨ ، وانظر الكتاب/١٨٦/١ ، المقتضب/٤/١٤٦ ، شرح التسهيل/١/٦٢ ، نتائج التحصيل/١/٣٦٧ .

(٢) نسبة لبني الحارث بن كعب .

(٣) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم أبو رويم ويقال أبو الحسن أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة صالحٌ . وتوفي سنة ١٦٩هـ وقيل سبعين وقيل خمسين . انظر غاية النهاية/٢/٣٣٠ ومابعدها .

(٤) هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي توفي سنة ١٨٠هـ . انظر غاية النهاية/١/٢٥٥ .

(٥) آية ٦٣ من طه وانظر القراءة في السبعة لابن مجاهد/٤١٩ ، معاني القرآن للأخفش/١/١١٣ ، الحجة لابن خالويه/٢٤٢ ، الكشف/٢/٩٩ .

(٦) انظر الصاحبي/٢٩ ، ومقاييس اللغة/٤/٧٦ ، الكشف/٢/١٠٠، شرح شذور الذهب/٤٧ ، شرح التسهيل ط/١/٦٣ ، شفاء العليل/١/١٣٨ ، نتائج التحصيل/١/٣٧٠ .

(٧) قائله المتلمس جرير بن عبدالمسيح في ديوانه/٣٤ ، الحيوان/٤/٢٦٣ ، الأصمعيات/٢٤٦ ، الشعر والشعراء/١/١٨٦ ، شرح التسهيل ط/١/٦٣ ، نتائج التحصيل/١/٣٧٠ .

(٨) لم أعثر على قائله .

– إنَّ لسلمى عندنا ديوانا

أَخْزَى فُلاناً وابنَه فُلانا[1]

كانت عجوزاً عُمِّرتْ زمانا

فهي تَرىَ سَيِّئَهَا إحْسَانا

أعرف منها الأنفَ والعينَانا

ومنخرينِ أشْبَها ظَبْيَانا

قال السيرافي في شرح الكتاب[2] : أرَادَ ظبيين . وليس المراد ظبيان اسم رجلٍ ، وإنما كثرتْ الشواهد على هذا الاستعمال ؛ لأنَّ بعضهم أنْكَر هذه اللغة ، وممن أنكرها أبو العبَّاس المبرد[3]، ولا التفات إليه ؛ لأنَّ نقلَ أكابرِ هذه الصناعة إيَّاها كأبي الخطاب البصري[4]، وأبي زيد ، وأبي عبيد ، والفرَّاء يدفع قوله وقد نسبَها بعضُهم لبني الهَجِيم ، وبني العَنْبَر[5] .

ص[6]: التَّثنيةُ : ضمُّ اسمٍ نكرةٍ إلى مثلهِ لفظاً ومعنىً أو معنىً موجباً للتَّسمية ، خرجَ عنه الأفعالُ ، والحروفُ ، والأعلام ، والألفاظُ المشتركة نحو /"جَوْن" للأسودِ والأبيضِ . /٩أ

ودخل فيه المتفقان في المعني الموجب للتَّسمية نحو "مَبْدَآن" في مَبْدَأ الحَائطِ ؛ وهو أساسه ، ومبدأ الخطِّ ؛ وهو النقطة[7]. وكذا "أَحْمَران" في اللَّحم[8] والزعفران ونحو ذلك من الأسماءِ التي بينَها قدرٌ مشتركٌ .

واعلم أنَّا في التثنية ، لم نَضُم اسماً إلى مثلهِ كما يقتضيه هذا التَّعريف ، وإنما ألحقنا الاسمَ زيادتين ، تدلأن على ما قصدنَاهُ من التثنية ، كما يقتضيهِ كلامُ المصنف . وكذا عبَّر عنها سيبويه رحمهُ اللّه قال : "وإذا ثنيت الاسم ، لحقته

---

(١) سبق الاستشهاد به قريباً .
(٢) انظر١/٢٣٤ وما بعدها .
(٣) انظر المقتضب١/٦ ، ٢/٣٦٤ . وانظر نتائج التحصيل١/٣٧١ .
(٤) هو عبدالحميد بن عبدالحميد أبو الخطاب ، الأخفش الكبير النحوي . كان من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأخذ عنه يونس ، وهو من أئمة اللغة والنحو ، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب ، وهو أكبر الأخفاش المشهورين ، لم تذكر المصادر سنة وفاته. انظر النزهة/٤٣ ، الأنباه٢/٥٧ ، البغية٢/٧٤ .
وانظر شرح جمل الزجاجي له١/١٥١ .
(٥) ومنها أيضاً زَبيد وخثعم ، وهمدان ، وبكر بن وائل ، وكنانة وبطون من ربيعة ، وبني عدوة انظر التذييل١/١٧٣أ ، الإرتشاف١/٢٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٥١ ، نتائج التحصيل١/٣٧٠ .
(٦) انظر المقرب٢/٤٠ ، شرح الجمل١/١٣٥ .
(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٥ .
(٨) في شرح الجمل ١/١٣٦ « اللحم والخمر » .

زيادتان ، الأولى منهما حرفُ المد واللين ؛ وهو حرفُ الإعراب غيرُ متحركٍ ، ولا منوَّن" إلى آخر ما ذكره في الكتاب[١] .

"وما أعرب إعراب المثنى ؛ مخالفاً لمعناه"[٢] إمَّا أن يكونَ

١ - معناه أكثر من اثنين كقوله تعالى : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾[٣]

أي : كرَّاتٍ . وقولهم : "سُبْحَانَ اللهِ وحَنَانَيه"[٤]

وقول الراجز :

- ومَهْمَهَين قَدْفَين مَرتَين[٥]

قال الفراء[٦]: أرادومَهْمه بعد مهمهٍ .

٢ - وإما أنْ يكونَ معناهُ مفرداً كقوله :

- على جرداءَ يَقْطَعُ أَبْهَرَاها
حزَامُ السَّرجِ في خيلٍ سِراعِ[٧]

الأَبْهَر : عرق ، وثنَّاهُ مجازاً .

وقوله :

- تربَّع وعْسَ الأخْرَمين وأربلت
لَهُ بَعْدَ ما ضَاقَتْ جِواءُ المكامنِ[٨]

أراد: الأَخْرَم وهو موضع فَثَنَّاهُ مجازاً . وأنشد ابن سيده في المحكم[٩]

- فَجَعلْنَ مَدْفَع عَاقِلَين أيَامناً
وجَعْلَنَ أَمْعَزَ رامَتين شِمالا[١٠]

أرادَ : عَاقِلاً : وهو جبلٌ . وأجَاز الفَراء في قوله تعالى :

---

(١) انظر الكتاب١/١٧ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٣) آية ٤ من الملك : أى مزدجراً وهو كليل ، ولا يقع ازدجار أو كلال بكرتين فحسب ، بل بكرات .

(٤) انظر اللسان [حنن] شرح التسهيل ط١/٦٤ ، شفاء العليل١/١٣٨ ، نتائج التحصيل١/٣٧٢ .

(٥) البيت لخطام المجاشعي ، انظر الكتاب١/١٤١ ، الأمالي الشجرية١/١٢ ، المفصل/١٨٨ ، المقاصد النحوية ٤/٨٩ ، شرح التسهيل ط١/٦٤ ، شفاء العليل١/١٦٣ ، نتائج التحصيل١/٣٧٢ . ويليه [ظَهْرَاهما مثْلُ ظُهُورِ التُرسَين] .

(٦) انظر معاني القرآن٣/١١٨ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر الهمع١/١٣٧ ، شرح التسهيل ط١/٦٦ .

(٨) لم أعثر على قائله انظر شرح التسيهل ط١/٦٦ .

(٩) انظر١/١٢١ (عقل) عاقل : جبل ، ثَناه الشاعر للضرورة .

(١٠) البيت لجرير في ديوانه/٤٤٩ ، المحكم (عقل) ، شرح التسهيل ط١/٦٦ ، اللسان (عقل) .
عاقل : اسم جبل ثناه الشاعر للضرورة . ورامة : موضع . والأمعز : المكان الصلب الكثير الحصى .

﴿ولِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[1] أنْ يكـونَ مما جاءَ على هذا /٩ب الأسلوب[2] .

"أو غيرَ صالحٍ للتجريد ، وعَطْفِ مثلِه عليه ؛ فَمُلحَقٌ به"[3] .

أي : بالمثنى ، وليس بمثنى حقيقةً ، سواءٌ كان الغيرُ صالحٍ للتجريدِ عن التثنية اسم جنسٍ "ككلبتي الحدَّاد" ، أو علماً "كالبَحْرَين" .[4]

وكذا لو صَلُحَ للتجريد ، ولم يُعْطَفُ مثلُهُ عليه بعد التجريد "كالقَمَرينِ" فإنَّك لو جَرَدتَه عن التثنية ، لم يُعْطَفُ مثله عليه ؛ وإنَّما تقول : "قمرٌ وشَمْسٌ" .

وهذا القانون الذي ذَكرهُ المصنِّف[5] فيما يُحكَم عليه بكونهِ ملحقاً بالمثنى ، يقتضي أنَّ "القَمَرين" من أصنافِ الملحق بالمثنى كما ذكرنا .

والتقييد بالاتفاق في اللَّفظ يكونُ ذلك على جهة الغَلَبةِ ، كما وقع له ذلك في تعريفِ التَّثنيةِ ، يخرج منه ، أنَّه من أصنافِ المثنى .

ومن المعربِ إعرابَ المثنى ، وليس بمثنى "اثنان واثْنَتَان" و"جلستُ بين ظَهْرَاني القوم ، وهُم حَوَالينا" .

"وكذا "كِلا" و"كِلتَا" مضافين إلى مُضمَرٍ ومطلقاً ، على لغة كِنانة"[6] .

أي : مضافة إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ ، ملحقان بالمثنى أيضاً وليسا بمُثْنَيينِ حقيقة ؛ فهما مفردان من حيث اللَّفظُ ، ومُثْنَيانِ من حيثُ المعنى ؛ ولذا جَازَ في خَبَرِهما ، وضميرِهما ، مراعاةُ اللَّفظِ ، ومراعاةُ المعنى ، إلاَّ أنَّ مراعاةَ اللَّفظِ أكثرُ من مراعاةِ المعنى . قال تعالى : ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[7] ولو رَاعَى المعني لقال : "أتَتَا" . وقد جَاءَ الاعتباران معاً في قول الشاعر :

كِلاَهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما
قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفِيهِما رَابِي[8]

ولَمَّا كانَ مفرداً من وَجْه ، ومثنى من وَجْه ؛ أُعْرِبَ بإعرابَ المفردِ تارةً ،

---

(١) آية ٤٦ من الرحمن . وانظر معاني القرآن ١١٨/٣ .
(٢) انظر شرح التسهيل ط٦٦/١ .
(٣) انظر تسيهل الفوائد/١٢ .   (٤) انظر معجم البلدان ٣٤٦/١ .
(٥) انظر شرح التسهيل ط٦٧/١ .
(٦) انظر تسهيل الفوائد/١٢ ، وانظر الإنصاف٤٤٧/٢ .
(٧) آية ٣٣ من الكهف .
(٨) نسب للفرزدق وليس في ديوانه المطبوع ، انظر النوادر/١٦٢ المقتصد في شرح الإيضاح١٠٥/١ ، ابن يعيش٥٤/١ ، الانصاف٤٤٧/٢ ، الخزانة٤٨٠/١ ، الهمع١٣٧/١ ، شرح التسهيل ط٦٦/١ ، هداية السبيل٢١٩/١ وفيه انه موجود في ديوان الفرزدق طبعة الصاوي/٣٤ ، وانظر نتائج التحصيل٣٧٨/١.

وبإعرابِ المثنى أخرى . فأعربُوهُ بإعرابَ المفردِ حَالَ إضافتهِ إلى الظَّاهرِ ، وأعربُوهُ إعرابَ المثنى حَالَ إضافَتهِ إلى المُضْمرِ؛ لأنَّ /الظَّاهرَ أصلٌ للمضمر ، ١٠/أ فالإضافةُ إليه أصلٌ ، والمضمرُ فرعٌ ، فالإضافةُ إليه فرعٌ . والإعرابُ بالحركاتِ أصلٌ وبالحروفِ فرعٌ ، فأعْرَبوا الأصلَ بالأصلِ ، والفرعَ بالفرعِ . هذا هو الاستعمالُ المشهور لـ"كِلا" و"كِلْتَا" في اللُّغة . وحكى الفرَّاء[1] أنَّ كِنَانة تجريهُما مَعَ الظَّاهر إجْرَاءَهُما مع المضمرِ فتقولُ : "جَاءَني كِلاَ أخَويك" و"رأيتُ كِلَي أخَويك" و"مررتُ بِكِلي أخَويك" ، كما تقول : "أخَواك جَاءَني كِلاَهُما" ، و"رأيتُ كِلَيْهِما" و"مررتُ بِكِلَيْهما" . وفيهما لغةٌ ثالثةٌ وهي : استَعْمَالُهما مقصورين في الأحوال كُلِّها سواءً أضيفَا إلى ظَاهرٍ أو مُضْمرٍ .

وزَعَم الكوفيون[2] أنَّ "كِلاَ" و"كِلْتَا" من المثنى الحقيقي ؛ لورود مفرد "كِلْتَا" في قوله :

- [في][3] كِلْتِ رِجْلَيْها سُلاَمَى وَاحدَةْ
إحْدَاهُما قَدْ قُرِنَتْ بزائدَةْ[4]

ولا حجةَ فيه ؛ لأنَّ الحذفَ فيه إنَّما هو ضرورة .

---

(١) انظر الإرتشاف١/٢٥٧ ، الهمع١/١٣٦ ، شرح التسهيل ط١/٦٧ نتائج التحصيل١/٣٧٥ .

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف٢/٤٣٩ ، ابن يعيش١/٥٤ ، شرح الكافية١/٢٩ ، الإرتشاف١/٢٥٧ ، الهمع١/١٣٧ .

(٣) ساقطة في الأصل .

(٤) من الرجز ولم أعثر على القائل انظر معاني القرآن٢/١٤٢ ، الإنصاف٢/٤٣٩ ، الإقتضاب/٢٨٤ ، شرح الكافية١/٢٩ ، اللسان [كلا] ، الهمع١/١٣٧ ، شفاء العليل١/١٣٩ .

" فَصْــلٌ "

لم يُثَنَّ "كُلٌّ" و"بعضٌ" ؛ لأنهما يُفْهِمَانِ مِنَ الكلّيةِ والبَعْضيّةِ بعد التثنية ما يُفْهِمَانِ قَبْلَها ، ولا "أَجْمَعُ" و"جَمْعَاءُ" وتابعهما ؛ للاستغناء عن تثنيتهما بـ"كِلا" و"كلتا" . ولا "أفعلُ مِنْ" ؛ لتَضمّنه معنى المصدر ، ولا الأسماء المحكيّة ؛ لأنَّ تثنيتها تبطل الحكاية ، ولا أسماءُ العددِ ؛ لأنَّ بعضَ أسماءِ العددِ مُغْنٍ عنها ، فثلاثتان تغني عنه ستةٌ ، وكذا سَائِرها . ولا الأسماء المتوغلة في البناءِ ؛ لشبهها بالحروف ، ولا الأسماءُ المختصّةِ بالنفْي ؛ لأنَّ تَثْنِيَتها يُخرجُها عن العموم الّذِي فيها ، فلو قيل : "ما جاءَني أحَدان" بَطَلَ العمومُ المفهومُ من /المفردِ ، ولا اللّفظ المشترك ؛ /١٠ب للبس . ولم يثن المثنى والمجموعُ على حده ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى جمعِ علامتي إعْرَابٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، ولا اسم الجنس ؛ لأنَّ مَعْقُولَه شيئٌ واحدٌ ، فيستحيل تثنيتُهُ حال بقائِه على الجنسية .

وأما جمع التكسير ، واسم الجمع ، فمن الناس من منع تثنيتهما ؛ لأنهما يُفْهِمَانِ بعد التثنية ما يُفْهِمَان قبلها ، وما ورد منهما مثنىً محمول عنده على الضرورة ، وإلى هذا ذهب أبو الحسن ابن عصفور[1] ، ومنهم من أجاز ذلك ، وإليه ذهب المصنف رحمهُ اللّه[2] إلاّ أنْ يكونَ الجمع على منتهى التكسير .

ومَنَ الواردِ منهما مثنىً قول الشاعر :

- وَكُلٌّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُمَا
تَعَاطَى القَنَا قومَاهُمَا أَخَوانِ[3]

وقوله :

- تَبَقّلتْ في زَمَنِ التَّبقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالكٍ وَنَهْشَلِ[4]

---

(١) انظر شرح الجمل١/١٣٩ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٥٩ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه٢/٣٢٩ ، انظر المغني/٢١٥ ، شرح أبياته٤/٢٠٨ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٨ ، نتائج التحصيل١/٣٥٠ .

(٤) من الرجز لأبي النجم العجلي ، انظر الطرائف الأدبية/٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٨ ، ابن يعيش٤/١٥٣ ، اللسان [بقل] ، الخزانة١/٤٠١ ، شفاء العليل١/١٣٤ ، نتائج التحصيل١/٣٤٩ .

والصحيحُ : جوازُ تثنية اسم الجمع ؛ لوروده في السعة في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ﴾[١].

وجاء في صفة المنافق من قوله عليه السلام : "كالشَّاةِ العَائِرةِ بين الغَنْمَين"[٢].

---

(١) آية ١٣ من آل عمران .

(٢) انظر صحيح مسلم٨/١٢٥ في كتاب صفات المنافقين ، الفائق في الحديث٢/٢٤ ، وانظر ص ٥٨ .

" فَصْــلٌ "

أصلُ التَّثْنيــةِ العطفُ ، وفــائدتُهــا التكثــيــر ، وعُدِلَ عن العطف إيجــازاً واختِصَاراً ، ولا يكونُ العدولُ عنْ العطفِ إلاَّ عِنـدَ دخــولِ العوامـــلِ ، فلاَ وجــودَ للتثنية إذاً عنـد التركيبِ مَعَ العوامـلِ / . ثــم المثنَّى بَعْــد رَعْي مــا ذكرنَــاهُ /١١أ ينقسم إلى : حقيقيّ ، وغير حقيقيٍّ .

فالحقيقي : ما اجتَمعَ فيه سبعةُ شروطٍ :

الأوَّل : الاتفاقُ في اللَّفظ .

الثاني : الاتفاقُ في المعنى الموجبِ للتَّسمية .

الثالث : الإفرادُ ، وهذا الشرطُ جَعَلَ بَعْضُهم مقابلَهُ : المركَّبَ ، أيَّ مُركبٍ كان ، سواءٌ كانَ تركيبَ مزجٍ ، أو تركيبَ إسنادٍ .
وبعضُهم جَعَلَ مقابلَهُ : المركبَ تركيبَ إسنادٍ ، فيجوز على هذا تثنيةُ المركبِ تركيبُ مزجٍ . قالَ بعضُ أصحابنا : ظاهرُ كلامِ النَّحويين ، جواز تثنيته" .

الرابع : الإعرابُ ، فأمَّا "هذان" و"اللَّذانِ" ونحوهما فمما جَاءَ على طريقِ التَّثنية ، وليسَا بمثنيين حقيقةً .

الخامس : صلاحيتُه للتجريد عنْ علامتي التثنية .

السادس : صلاحيتُه لعَطفِ مثلِهِ عليه بَعْدَ التجريد .

السابع : أنْ يكونَ مَعْنَاه غيرَ زائدٍ على اثنين ، ولا ناقص عنهما .

وغير الحقيقي : ينقسم إلى ما هو : مثنىً لفظاً لا معنىً كقوله تعالى : ‹ ثمَّ ارجعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ›[1] والبحرين علماً .

وإلى ما هو مثنى معنىً لا لفظاً نحو : "قَطَعْتُ رُؤوسَ الكَبْشَيْنِ"[2] .

ومتى أُريدَ تثنيةُ اسمٍ ، واجتمع فيه الشروطُ الخمسةُ الأُوَلُ ، مع التنكير ، فالتَّثنيةُ ليس إلاَّ .

"ولا يُغْني العطفُ عن التثنيةِ دونَ شذوذٍ أو اضطرار"[3] كما في قوله :

---

(١) آية ٤ من الملك .

(٢) انظر المساعد ٤٣/١ ، الهمع ١٧١/١ ، شفاء العليل ١٦٢/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

- كأنَّ بَينَ فَكِّها والفَكِّ

فَأْرَةَ مِسكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ[١]

"إلا عند قصدِ التكثير"[٢] كقوله :

- لَو عُدَّ قَبرٌ وقَبرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُم

مَيتاً وأَبْعَدَهُم عَنْ مَنْزِلِ الذَّامِ[٣] //١١ب

وقوله :

- تخْدي بِنَا نُجُبٌ أَفْنَى عَرَائِكَها

خِمسٌ وخِمْسٌ وتأْوِيبٌ وتأْوِيبُ[٤]

"أو فصلٍ ظاهرٍ"[٥] نحو "مررتُ برجلٍ فاضلٍ ورجلٍ" "أو مقدَّر"[٥] كقول الحجّاجِ وقد نُعِي إليه في يومٍ واحدٍ محمدٌ أخوه ومحمدٌ ابنه : "سُبْحَانَ اللّه محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ واحدٍ"[٦]. وإيَّاهُما عَنِي الفرزدق بقوله :

- إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُها

فِقْدَانُ مثلِ محمدٍ ومحمدٍ[٧]

واعلم أنَّ امتناعَ تثنيةِ هذَينِ في قولِ الحجاجِ ؛ إنَّما كانَ لكونِهِ أَبْقَاهُما عَلَمين ، ولم يُنَكِّرهُما ، لا لما ذكرهُ المصنف من الفصلِ المُقدَّر .

ومن أسبابِ العدول عن التَّثنية ، وقوعُ المخالفةِ بين نعتي الاسمين لفظاً نحو "مررتُ برجلٍ قائمٍ ورجلٍ قاعدٍ" ، أو تقديراً نحو "عندي منَ العَبيدِ ألفٌ وألفٌ" ؛ أي "ألفٌ من الرِّجالِ ، وألفٌ من النساءِ" وإنَّما امتنَعَ ، أعني العطفَ عن التثنيةِ عندَ اجتماعِ الشروط المذكورة ؛ لأنَّ التثنية تخفيفٌ للفظِ ، واختصارٌ له، فهي شبيهه بالإعلال الملتزم ، فكما لا يُرَاجعُ التصحيحُ في "استَعَانَ" ونحوه إلاَّ

---

(١) القائل رؤبة ينظر ديوانه/١٩١ ، وهو في الجمهرة١/٩٥ لأبي نخيلة . ونسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي [ذبح - زكك] وانظر إصلاح المنطق/٧ ، المخصص١١/٢٠٠ ؛ شرح التسهيل ط١/٦٨ ، شفاء العليل١/١٣٩ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٣) نسب لعصام بن عبيد الله الزِّمَّاني ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي٢/١١٢٢ ، شرح التسهيل ر١/٧٠ ، شفاء العليل١/١٤٠ ، نتائج التحصيل١/٣٨٢ .

(٤) البيت لجرير في ديوانه/٣٦ ، شرح التسهيل ط١/٦٤ ، الهمع١/١٣٤ ، تعليق الفرائد١/٢١٠ ، نتائج التحصيل١/٣٨٢ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٦٩ ، الهمع١/١٤٥ ، شفاء العليل١/١٤٠ ، نتائج التحصيل١/٣٨٤ .

(٧) انظر ديوانه١/١٦١ ، انظر الكامل للمبرد١/٣٠٣ ، المقرب٢/٤٢ ، شرح التسهيل ط١/٦٩ ، شفاء العليل١/١٤١ ، الهمع٥/٢٢٦ .

على جهة الشذوذ ، أو الاضطرار ، لا يراجع العطفُ فيما نحن فيه ، ولا تأثير لاختلافها مؤنثة ومذكرة . كذا إذا اجتمعَ المذكّر والمؤنث غَلَبْتَ المذكر ، كما يأتي في كلام المصنف .

وإذا عَرَفْتَ التَّثنية وشُرُوطَها ، عرفتَ المثنى ، فيجيئ على تعريف المصنّف[1] للتثنية "الاسمُ المجعولُ دليلَ اثنين" إلى آخر تعريفه للتثنية .

وعلى رأي ابن عصفور[2]: "كل اسم نكرةٍ ضُمَّ إلى مثلِه" إلى آخر تعريفه .

"والجمعُ جعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوقَ اثنين كما سبَق"[3] في تعريفِ التثنية من//١٢أ القيودِ المأخوذة فيه من غير فرق ، وذلك إما : **"بتغيير ظاهر"** بسبب زيادةٍ كـ"صِنْو وصِنْوان"[4] ، أو نقصٍ كـ"تُخَمة وتُخَم"[5]، أو تَبدُّل شكلٍ : كأسَدٍ وأُسْدٍ" ، أو زيادةٍ وتبدُّل شكلٍ "كرَجُلٍ ورِجَال" ، أو نقصٍ وتَبَدُّل شكلٍ "كقَضِيْبٍ وقُضُب" ، أو زيادةٍ ونقصٍ وتَبَدُّل شكلٍ "كغلامٍ وغِلْمَان" . **"أو"** تغيير **"مقدرٍ"** "كفُلْكٍ" ونحوه من الألفاظ التي تقعُ على الواحدِ وعلى الجميع . فإذا كانَ واحداً ، فهو "كقُفْل" . وإذا كانَ جمعاً فهو "كبُدْن"[6]. ويقدر إذ ذاك زوالُ ضمةِ الواحدِ ، وتبدلها بضمةٍ مشعرةٍ بالجمع . والحاملُ على هذا التكلّفِ ، أنّهم ثَنّوه فقالوا : "فُلْكانِ" ، فَعُلِمَ أنّهم لم يقصدوا به ما اشتركَ فيهِ مع الواحدِ غيره "كجُنُب" . هذا مذهبُ سيبويه[7] -رحمه الله- فالفارق بين ما يُقَدَّر تغييره ، وبين ما لا يُقَدَّر تغييره ، وجدانُ التثنية ، وعدم وِجْدَانها . **"و"** هذا الجمعُ المسلوكُ به على هذا الأسلوب **"هو التكسير . أو بزيادةٍ في الآخرِ مقدرٍ انفصالُها لغيرِ تعويضٍ ، وهو التصحيح"**[8] خرجَ عنه بلفظِ الجَعْل : أسماءُ الجموعِ ؛ إذ المراد بالجعلِ تجديدُ النّاطقِ للاسم حالةً لم يوضع عليها ابتداءً .

وبقيدِ القَابلِ ما لا يُجمعُ من الأسماءِ . وبقيدِ كونُ مدلوله فوقَ اثنين : التثنية ، واقتضى هذا أنّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ ، فإنْ استعملَ لفظُ الجمعِ في أقلّ من

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٢) انظر شرح الجمل١/١٣٥ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/١٢ .

(٤) الصِّنْو = بكسر الصاد المهملة وسكون النون قيل : إذا خرج نخلتان وثلاث من أصلٍ واحدٍ ، فكل واحدة منهن "صِنْو" والإثنتان "صِنْوان" والجمع "صِنْوانٌ" برفع النون .

(٥) التُّخَمة : بضم المثناة الفوقية ، وفتح الخاء المعجمة . والجمع تُخَم وتُخْمات من الوخامة فقلبت الواو تخفيفاً .

(٦) البُدْن = جمع بَادنٌ وهو السمين الجسيم ، والأنثى بادنٌ وبَادِنة .

(٧) انظر الكتاب١/٥٧٧ حيث قال سيبويه : "وقد كُسِّر حرف منه على "فُعْل" كما كسر عليه "فَعَلٌ" وذلك قولك للواحد ، هو الفُلْكُ فتذكّر ، وللجميع : هي الفُلْك كقولك : أَسَدٌ وهذا قول الخليل" .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/١٣ .

ثلاثةٍ ، فليسَ جمعاً ، وإنما هو مثنىً أو مفردٌ أُسْتُعِيرَ له لفظُ الجمعِ نحو قوله تعالى : ‹ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ›(١) و ‹ نَحْنُ الْوَارِثُونَ ›(٢).

وخرجَ عنه أيضاً نحو "مُصْطَفَيْنَ" و"مُصْطَفَيات"/ونحوهما؛ فإنَّ تغييرهما/١٢ب لم يُفْهِم الجمعية ؛ وإنَّما أَفْهَمها الزيادة اللاَّحِقَة لهما ؛ إذ لو قُدِّر انْفرادُهما، ولا حذفٌ ولا قلبٌ ، لم تُجْهلْ الجمعية . ولو قُدِّر العكس ، لَجُهِلَتْ الجمعية . وهذا بخلاف تغيير "رَجُلٍ" حين قيلَ فيه "رجالٌ" ؛ فإن الجمعية المفهومة منه لم تُدْرَك إلاَّ بالتغيير .

وخرجَ عنه بقيدِ كون الزيادة مقدرةَ الانفصَالِ "صِنْوانٍ" ونحوه ؛ فإنَّ زيادتَه كزيادةِ "زَيْدَين" ، لكنّ زيادةَ "زَيْدَين" مقدرةُ الانفصالِ ؛ لأنَّها تسقطُ للإضافة . ولو سُمِّيَ به ثم نُسِبَ إليه ، لحُذِفَتْ المدَّة والنون ، و"صِنْوان" ونحوه بخلاف ذلك .

وخرجَ عنه بقيد كونِ الزيادةِ لغيرِ عوضٍ نحو "سِنِينَ" ؛ فإنَّه ليس جمعَ تصحيحٍ ، بل هو جمعُ تكسيرٍ ، جَرَى في الإعرابِ مَجْرى جمعِ التصحيح ، ومعنى التعويض فيه ؛ هو أنَّ واحده لمَّا كانَ منقوصاً ، استحقّ الجبرَ بالتكسير ، كما جَبَروا "يَدَاً" و"دَمَاً" من المحذوف منه ، حيث قالوا فيهما : "يُدَيّ" و"دُمَيّ" ، فَزَادُوا آخره زيادتي جَمْعِ التصحيح عوضاً من الجبرِ الفائتِ له حال التكسير ، وغيَّروا مع هذا فَاءَه ، فقالوا فيه : "سِنُونَ" وقد رُوِيَ ضَمُّها .

"ص "(٣). الجمع : ضَمُّ اسمٍ نكرةٍ إلى أكثر منه شرطَ اتفاقِ الألفاظِ والمعاني ، أو المعنى الموجبُ للتَّسمية" ، خرجَ عنه التثنية ، والأسماءُ المختلفةُ الألفاظِ ، والأسماءُ المتفقةُ الألفاظِ المختلفةُ في المعنى الموجب للتسمية نحو "عَيْن وعَيْن وعَيْن" تريدُ : العُضْو ، والذَّهَبَ ، والماءَ وخرجَ عنه أيضاً الأعلام ؛ وعليه من المؤاخَذَة في قوله : ضَمُّ اسم نكرةٍ ، ما نَبَّهنا عليه في تعريفهِ للتثْنية(٤)/ فإذا /١٣أ تقرر هذا ، فالأسماءُ التي يقصدُ جمعها إمَّا أنْ تتفق ألفاظُها أو تختلف . فإنْ اختلفتْ ، فالعطفُ . ولا يجوز الجمعُ إلاَّ على طَريقِ التَّغْليب "كالمَهَالِبَة" في المُهلَّب وبَنِيه ، و"الخُبَيبُونَ" في "خُبَيب" وأَصْحَابِه ، وهو مع هذا موقوفٌ على السَّماع . وإنْ اتَّفقتْ فإمَّا : أنْ تتفق المعاني ، أو تختلف . فإنْ اختلفتْ وإنْ اتفقتْ ، فإمَّا أنْ تكونَ أعلاماً باقيةً على علميتِها أولا . فإنْ كانتْ كذلك ، فالعطف . وإنْ لم تكنْ ، فالجمعُ . ولا يجوز العطفُ إلاَّ في الضرورة نحو قوله :

---

(١) آية ٤ من التحريم .
(٢) آية ٢٣ من الحجر .
(٣) انظر المقرب٢/٤٩ ، شرح الجمل١/١٤٥ .
(٤) انظر المقرب٢/٤٠ ، شرح الجمل١/١٣٥ ، وانظر ص ١٧ .

– أَقَمْنا بهَا يوماً ويوماً وثَالثاً
وَيَوماً لَهُ يومَ التّرحلِ خامسُ[١]

واعلمْ أنَّ جمعَ التَّصحيحِ إمَّا أنْ يكونَ لمذكرٍ أو مؤنثٍ "**فإنْ كانَ لمذكرٍ فالمزيدُ في الرّفعِ واوٌ بعدَ ضمةٍ ، وفي الجرّ والنّصبِ ، ياءٌ بعد كسرةٍ ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ**"[٢]. نحو "جَاءَ الزيدون" و"رأيتُ الزّيْدين" و"مررتُ بالزّيدين" . وجمعُ المقصورِ داخلٌ في ذلك نحو ‹ **وأنتم الأعلونَ** ›[٣] و‹ **وإنهم عندنا لمِنَ المُصطَفينَ** ›[٤] ؛ لأنَّ قبلَ الواوِ والياءِ فيهما ضمةٌ وكسرةٌ مقدرتانِ في الألفِ المحذوفَةِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنين كتقديرها في نحو : "جَاءَ موسَى" و"مررتُ بموسَى" . والنُّون اللاَّحِقَة لهذا الجمعِ ، كانَ السّكُونُ أحقَّ بها ؛ لأنها بمنزلةِ التنوين من حيثُ كونُها مسبوقةً بالإعرابِ ؛ إلاَّ أنَّها حُرِّكتْ لالتقاءِ السَّاكنين ، وبالفتح طلباً للتخفيف . و"**تكسَرُ ضرورةً**" كقوله :

– عُرِينٌ من عُرِينَه ليس منَّا
بَرئتُ إلى عَرِينَةَ من عَرِينِ[٥]
عَرَفْنَا جَعْفَراً وبَنِي أبيهِ
وَأَنْكرنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

"عُرينٌ" بطنٌ من تميم ، و"عُرَينة" بطنٌ من بَجِيْلة ، والزَّعانفُ "الفِرقُ كزعانِفَ الأديمِ / وهي أطْرَافُه . وقال الشاعر : /١٣ب

– أكلَّ الدَّهرِ حلٌّ وارتِحَالٌ
أما يُبقى عَلَيَّ ولا يَقِيني[٦]
[ ][٧]
ومَاذَا يَدَّري الشعراءُ منيِّ
وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعينِ[٨]

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه/٣٧ ، أمالي ابن الشجري١/١١ ، المقرب٢/٤٩ ، ضرائر الشعر/٢٥٨ ، الخزانة٧/٤٦٢ ، الهمع٤/٢٢٧ .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٣ .
(٣) آية ١٣٩ من آل عمران وغيرها .
(٤) آية ٤٧ من "ص" .
(٥) البيتان لجرير انظر ديوانه/٥٧٧ ، وانظر تهذيب اللغة٢/٣٤٠ ، الموشح/٢١٠ ، نقدا الشعر/١٨٦ ، شرح اللمع٢/٤٩٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٢ ، شفاء العليل١/١٤٢ ، تعليق الفرائد١/٢١٧ .
(٦) البيت لمثقب العبدي في ديوانه/١٩٨ ، وانظر المفضليات/٢٩٢ ، الإقتضاب/٤٢٦ ، وانظر ابن عقيل١/٦٨ .
(٧) بياض في الأصل بقدر كلمتين أو أكثر يمكن أن يكون فيها [وكقول الشاعر] أو [وكقول الآخر] .
(٨) البيت لسحيم الرياحي في الأصمعيات/١٩ ، وانظر مجالس ثعلب١/١٧٦ ، إصلاح المنطق/١٥٦ ، المفصل/١٨٩ ، أوضح المسالك١/٦٨ .

"**وتسقط للإضافة**"(١) وذلك كثير . ومنه قوله تعالى : ‹ **غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ** ›(٢) "**أو للضرورة**" كقول الشاعر :

– لو كُنْتُم مُنْجِدِي حِينَ استَغثتُكُم
لم تَعدَمُوا سَاعِداً مِنِّي ولا عَضُدا(٣)

"أو لتقصير صلة" كقول الشاعر :

– الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لا
يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَاءِنا نَطَفُ(٤)

"النطف"(٥) بفتح النون والطاء : التلطخ بالعيب .

وقوله :

– وإنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم
هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خَالِدِ(٦)

"فلج" : موضع في ناحية البصرة(٧) . ومن هذا على أحد الأقوال قوله تعالى ‹ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ›(٨) أي : كالذين .

"**وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً**"(٩) ومن ذلك قوله تعالى : ‹ **وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غيرُ مُعْجِزِي اللهَ** ›(١٠) بالنصب(١١) ، ذكرها أبو زيد(١٢) .

وقوله تعالى : ‹ **إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيمِ** ›(١٣) بالنصب(١٤) . حكاهُ ابن جني(١٥) ،

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٣ .

(٢) آية ١ من المائدة .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ر/١/٨١ ، التذييل١/١٨٤أ ، شفاء العليل١/١٤٣ ، الهمع١/١٩٦ .

(٤) نسب لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه/١٧٢ ، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي كما في الجمهرة/٦٦١ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي/١٦٩ الخزانة٤/٢٧٦ ، شرح التسهيل ط١/٧٣ شفاء العليل١/١٤٣ .

(٥) انظر اللسان [نَطَفَ] .

(٦) البيت لأشهب بن رميلة ، وهو مشهور بهذه الرواية انظر معاني القرآن للأخفش١/٨٥ ، الحجة للفارسي١/١١٢ ، مجاز القرآن٢/١٩٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٣ .

(٧) انظر معجم البلدان [فلج] .

(٨) آية ٦٩ من التوبة .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/١٣ .

(١٠) آية ٢ من التوبة وانظر مختصر الشواذ/١٢٧ .

(١١) هي قراءة أبي السمال انظر إعراب القرآن للنحاس٢/٢٠٢ ، المحتسب٢/٨٠ ، سر صناعة الإعراب٢/٥٣٨ ، شرح التسهيل ط١/٧٣ . وقراءة الجمهور بجر لفظ الجلالة .

(١٢) لم أجده في النوادر .

(١٣) آية ٣٨ من الصافات .

(١٤) هي قراءة أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم انظر معاني القرآن للأخفش١/٨٧ ، مختصر الشواذ/١٢٧ ، التبيان للعكبري٢/١٠٨٩ . وقراءة الجمهور بجرّ العذاب .

(١٥) انظر المحتسب٢/٨١ .

وحكى[١] أيضاً : ‹ وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ ›[٢]. ومِنْ هَذَا تَحرَّز بِقَيدِ الغَلبةِ[٣]؛ لأنَّ النُّون سَقَطَتْ منْه ، وليس ذلك قبل لامٍ سَاكنةٍ كما في المثالين قبله .

---

(١) قصد ابن جني .

(٢) أية ١٠٢ من البقرة والقراءة في المحتسب١/١٠٣ ، البحر المحيط١/٣٣٢ وقراءة الجمهور ‹ وماهُمْ بضارينَ به من أحدٍ › . وهي قراءة الأعمش كما في البحر .

(٣) قصد المصنف انظر شرح التسهيل ط١/٧٣ .

" فَصْلٌ "

أصْلُ الجَمعِ : العطف ، وفائِدَتُه التكثير ، وعُدِل عن العطفِ إيجازاً واختصاراً ، ولا فرقَ في هذابينَ جمعِ التّكسير ، وجَمعِ السّلامة ، لكنَّ العدولَ عن العطفِ في جَمعِ التّكسيرِ كانَ قبلَ العَوامِلِ . وأمَّا في جمعِ السّلامة فلم يُعْدلَ عنه إلاَّ مع العَوامِلِ كالتّثنية ؛ فإنْ جَاءَتْ التّثنية والجمع المسّلم مَعَ غيرِ العَوامِلِ ؛ فَهَو اتساعٌ ، وتكونُ الألفُ والواو إذْ ذَاك بمنزلتهما / في "قَامَا الزيدانِ" و"قَامُوا الزيدونَ" . ‎/١٤أ

ويشترط في الجمعِ مُطْلقاً شروط خَمْسةٌ :

الأوّلُ : اتفاقُ الألفاظِ .

الثاني : اتفاقُ المعنَى الموجبِ للتّسمية .

الثالث : الإفراد .

الرابع : الإعراب .

الخامس : التنكير .

وهذه الشروط مشروطة في جمعِ التكسير ، وجمع السلامة . ولجمعِ السّلامةِ شروط أُخَر تأتي في كلام المصنف .

"**وليس الإعراب**" في المثنى والمجموع "**انقلابَ الألفِ والواو ياء**"[١] في النصب والجرِّ. وبتركِ العلامةِ في الرّفعِ كما يذهب إليه الجرمي[٢] ، ويختارُه أبو الحسن ابن عصفور[٣] ، ونُسِبَ أيضاً لسيبويه . قال أَبو الفتح[٤]: "هو قَولُ أبي إسحاق[٥] ، وابن كيسان[٦]، وابن السرّاج[٧]، وهو قول سيبويه[٨] ؛ لفساده من وجوه :

أحدُها : أنَّ تَرْكَ العلامةِ لو صَحَّ جَعْلُه علامةَ إعرابٍ ، لكانَ النَّصبُ به

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٣ ، وانظر الإنصاف مسألة (٣) .

(٢) انظر المقتضب٢/١٥٣ ، الإرتشاف١/٢٦٤ .

(٣) انظر شرح الجمل١/١٢٤ ، المقرب١/٤٨ .

(٤) انظر سر الصناعة ٦٩٥ ، ٧١٧ .

(٥) الزجاج انظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/٥٤ .

(٦) انظر أسرار العربية/٥٤ ، وابن كيسان النحوي/٢٧٢ ؛ الإرتشاف١/٢٦٤ ومابعدها .
وابن كيسان هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن توفي سنة٣٢٠هـ . انظر البغية١/١٨ .

(٧) انظر الأصول١/٤٦ ومابعدها .

(٨) انظر الكتاب٣/٣٨٥ .

أولى ؛ لبَقَائه بلا عَلامــة ، إذ الرَّفعُ له الضَّمـة ومُجَانسُها وهو الواو ، والجرُّ لهُ الكسرة ومُجَانِسُها وهو اليَّاء ، والنصبُ له الفتحـة ، لكنَّ مُجَانِسَها ، وهو الألف ، غيرُ مستعملٍ في النَّصبِ ، وكانَ جَعْلُ تَرْكِ العلامة علامةً للنَّصب أولى .

الثاني : أنَّ ذلك يَلزَم عنه ما لا نَظيرَ له ؛ إذْ ليس في المعربات ما علامتُه ترك العلامة غير المثنى والمجموع على هذا التقدير .

الثالث : أنَّ الحاملَ على ادعاءِ هذا ؛ إنَّما كانَ وجودَ الألف والواو من غير تركيبٍ مع العواملِ نحو : "اثنانِ" ، و"عِشرونَ" . وهذا لا ينبغي أنْ يكونَ حامـلاً على ذلك ؛ لإمكان تقدير مغايرة الألفِ والواوِ حالَ التركيب للألفِ والواوِ قبلَ التركيب فيكونان إعرابين في حالٍ ، غيرَ إعرابين في حالٍ أُخرى كما في نحو "نِعْمَ الزَّيدانِ أنتما يا زيدانِ" و"نِعْمَ الزَّيدونَ أنْتُم يا زيدون" ، و"مررتُ برجُلَينِ لا رَجُلَينِ قَبْلَهُما" .

وكضمةِ "يضربُ" فإنَّها مُغايرة لضمةِ "يَضْرِبُونَ" ، وكسرة "قمتُ / أمسِ" مغايرة لكسرةِ "قمتُ بالأمسِ" . وياء "بُخَاتِيّ" /١٤ب مُسَمىً بهِ ، مغايرة ليائهِ منسوباً إليه ؛ ولذا صُرِفَ في هذا الأخير .

وبالجملة : فبابُ التقدير بابٌ واسعٌ ، فإذَا أمكَنَ تقديرُ الإعرابِ ، لم يُعدل عنه . **"ولا"** الإعرابُ أيضاً فيهما **"مقدرٌ في"** الأحرفِ **"الثلاثة"** الواو والياء ، والألف. ونسبوه للخليلِ وسيبويه[1] ، لما يلزمُ عنه من ظهورِ الفتحةِ في نحو : "رَأيتُ بَنيِّكَ" ؛ لأنَّ ياءَهُ كياء "جَوَارِيكَ" . **"ولا"** الأحرفُ الثَّلاثةِ **"مدلولاً بها عليه"**[2]؛ أي على الإعرابِ **"مقدراً في متلوّها"**[3] ؛ أي متلوِّ الأحرفِ الثَّلاثةِ ؛ وهو الحرف الذي قبلها كالدَّالِ من "الزَّيدينِ" ، كما يذهبُ إليه الأخفش[3]والمازنيّ ، والزِّياديّ[4]، والمبرِّد[5]

---

(١) انظر الكتاب١/١٨ حيث قال سيبويه : "وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ، حال الأولى في التثنية ، إلاَّ أنَّها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة .

(٢) انظر التسهيل/١٣ .

(٣) انظر المقتضب٢/١٥٣ وما بعدها ، الإرتشاف١/٢٦٤ ، التذييل١/٨٧ب .

(٤) انظر الإرتشاف١/٢٦٤ .

(٥) انظر المقتضب٢/١٥٤ .

لفسادِه من جهة أنَّ الحروف المُفْهِمةَ للتثنيةِ والجمعِ مُكمِّلة للاسمِ باعتبارِ ما قَصِدَ من تثنيتِه وجمعِه، كتكميلِ الاسم بألفِ التأنيثِ، وتائِه أ وياء النِّسب فكما لم يَكنُ ما قبلَ هذهِ حرفَ إعرابٍ، لم يكنْ ما قبلَ حرفِ التَّثنيةِ والجمعِ حرف إعراب؛ ولأنَّه لو كانَ الإعرابُ مقدراً فيما قَبْلَها، لم يحتج إلى تغيير، كما لمْ يُحْتج إلى تغييرِ بعدَ الإعرابِ المقدَّرِ قبلَ ياءِ المتكلم. **"ولا النونُ عوضٌ من حركةِ الواحدِ ولا من تنوينهِ ولا منهما"**[1] أقوالٌ ثلاثةٌ للبصريين[2] لا تصح؛ لأنَّ الحروفَ نائبةٌ عن الحركاتِ، وقائمةٌ مَقامَها، فلا حاجة إلى التَّعويضِ، ولثبوتها فيمَا لا تنوين في واحده نحو: "يَازَيْدَانِ". وإذا لم يصحّ كونُها عوضاً من أَحَدِهما، لم تكنْ عوضاً منهُما. **"ولا"** هيَ أيضاً عوضٌ **"من تنوينين"** في المثنَّى، ومن تنوينينِ **"فصاعداً"** في الجمعِ، حَكَاهُ ثعلبٌ[3]. وضعفُه واضحٌ **"خلافاً/ لزاعمي ذلك، بلِ الأحرفُ الثلاثة"** الألفُ والواو، /١٥أ والياء. "إعرابٌ" وهو مَذْهَبُ الكوفيين، وقطرب[4] من البصريين[4]، ونُسِبَ أيضاً للزَّجاج والزَّجاجي[4]؛ لأنَّا لا نَعني بالإعرابِ إلاَّ ما كانَ حادثاً عن عاملٍ، وهذه الأحرفُ كذلك.

"والنونُ لرفعِ توهمِ الإضافةِ" إذْ لولاَ النُّونُ في المثنى والمجموع، لتُوهِّم كونُهما مضافين. **"أو"** لرفعِ توهّم **"الإفرادِ"** في تثنيةِ اسم الإشارة، وبعضِ المقصور، وجمعِ المنقوصِ حالةِ الجرِّ نحو "هذانِ الخوزلانِ"[5] و"مررتُ بالمُهْتَدِينَ". فلولا النُّون لَتُوهِّمَ الإفرادُ في ذلك. وذهَبَ بعضُ أصحابنا إلى أنَّ هذهِ الحروف لها جهتا اعتبارٍ منها. كونُ الحروفِ حروفَ علةٍ بإطلاقٍ، وكونُ ذلك واواً في حالٍ، وألفاً في حالٍ، وياءً في حالٍ. فلملاحظةِ كون ذلك حروفَ علةٍ، يحكمُ عليها بكونِها حروفَ إعرابٍ. ولملاحظة كلِّ واحدٍ منها يحكمُ عليه بكونِهِ دليلَ إعرابٍ. وفي نُونِ التَّثنيةِ والجمعِ أقوالٌ ثلاثةٌ لم يذكرْها المصنِّف:

أَحَدُها: أنَّ النونَ عوضٌ من الحركةِ معَ الألفِ واللاَّمِ، وعوضٌ من التنَّوين مع الإضَافَة.

وثانيها: أنَّ نُونَ التَّثنيةِ إنَّما جِيءَ بها للفرقِ بينَ رفعِ الإثنين، ونصبِ الواحدِ في حَالَ الوقفِ إذْ لولاَ النُّونُ لالتُبِسَ نحو "رأيتُ زيداً" -حَالَ الوقفِ عليه- بالمثنَّى.

---

(١) انظر التسهيل/١٣.
(٢) انظر الإنصاف مسألة ٣.
(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٧٥، نتائج التحصيل١/٤٥٠، هداية التسبيل١/٢٥٥.
(٤) انظر هذا المذهب في كل من الأنصاف مسألة (٣)، التبيين عن مذاهب النحويين/٢٠٤، شرح الكافية١/٣٠، الإرتشاف١/٢٦٤، الهمع١/١٦١، نتائج التحصيل١/٤٠٦.
(٥) الخوزلان: تثنية الخَوْزَلى: مشية فيها تفكك وتبختر. انظر اللسان [خزل] والصحاح [خزل].

وثالثها : أنّها إنّما جِيءَ بها آخرَ الكلمة ، ليَظْهَر فيها حُكْمُ الحركةِ تارةً ، وحكمُ التّنوين أُخرى . وهَذَا هو الذّي يَظْهَرُ من عبارةِ سيبويه .

واعلم أنّ سيبويه رحمهُ اللّه / له في الكتاب ما يُوهم أنّ حروف التّثنية ١٥/ب والجمع إعرابٌ ، وهو قوله في التثنية : "يكونُ في الرّفع ألفاً"[١] إذ الرّفع إعرابٌ ، وله فيه ما يُوهم أنّها ليست بإعرابٍ ، وهو قوله في النّونِ : "كأنّها عوضٌ من الحركةِ والتنّوين"[٢]؛ إذ لو كانتْ الألفُ عنْدهُ إعراباً ، لمْ يقلْ : إنّ النّون عوضٌ من الحركةِ لكنّ أكثرَ النّاسِ حَمَلوا كلامهُ على أنّها عنده حروفُ إعرابٍ "كالدال "من" زيد" وهو الظّاهرُ ؛ لأنّها أسماءٌ معربةٌ ، فينبغي أنْ يكونَ لها حرفُ إعرابٍ كسائرِ الأسماءِ المعربة . وقال رحمهالله في النّونِ : "كأنّها عوضٌ من الحركةِ والتّنوين"[٣] ولم يَقُل : إنّها عوضٌ من الحركةِ فقط ، ولا من التّنوينِ فقط ؛ لأنّ المفردَ لمّا كانَ آخرُه محركاً منوناً ، وامْتَنَعا منه عند لحاقِ علامتي التّثنيةِ والجمعِ ، ضَعُفَ ، فَقُوِيَ بالنّونِ ، فصارتْ النُّونُ كأنّها عوضٌ من الحركةِ والتنّوينِ. والحركةُ تثبتُ مع الألفِ واللاّم ، ومَعَ الإضافةِ ، والتنوين يسقطُ مَعْهُما ، فلَو أسقطوا هذه النّون معهما ؛ لغَلّبوا حُكمَ التنّوينِ ، ولو أثْبَتُوها معهما ؛ لَغَلّبوا حُكمَ الحركةِ ، فأسقطوها معَ الإضافةِ ، وأثبتوها مع الألفِ واللاّم عدلاً بينهما ، وإشعاراً بالأمرين ، واللّهُ أعلم .

واعلم أنّهم حَكَوا عن الزّجاج أنّ المثنّى والمجموع مبنيّان[٤] ؛ لتضمنِ كلٍّ واحدٍ منهما حرفَ العطفِ ، وليس بشيءٍ ؛ لأنّ تضمين معنى الحرف المؤثّر البِنَاء لابدّ أنْ يبقى مَعَه اللّفظُ من غيرِ تغيير ، كلفظ "أيْنَ" و"خَمْسَةَ عَشَرَ" بخلاف المثنّى والمجموع ، فإنّ اللّفظ فيهما غير لفظِ المفردِ . / ١٦/أ

تنبيه : القياسُ يَقتضي أنْ يكونَ الرّفعُ بالضّمةِ، فإنْ تعذّر فبمجانسها، وهو الواو. وأنْ يكونَ النّصبُ بالفتحةِ ، فإنْ تعذّر فبمجانسها ، وهو الألف .

---

(١) انظر الكتاب١/١٧ .
(٢) انظر الكتاب١/١٨ .
(٣) انظر الإنصاف مسألة/٣ .
(٤) انظر الإنصاف مسألة/٣ .

فَيَنْبَغي أنْ يُسَأل لم رُفِعَ المثنّى بالألف؟ ولم نُصِبَ هو والمجموع بالياء؟ وجوابُه : أنّه كانَ ينبغي أنْ يُقال في تثنيةِ المرفوع : "قامَ الزَّيدون" ، وفي جمعه "قامَ الزَّيدون" ، وفي تثنية المنصوب : "رأيتُ الزَّيدان" ، وفي جمعه "رأيتُ الزَّيدان" ، فيقع الفرقُ بين تثنيةِ المرفوعِ وجمعهِ بأمرين في الرَّفع ، حركةُ ما قبلَ الواو ؛ وهي فتحةٌ في المثنَّى ، ضمةٌ في المجموع . وحركةُ النّون ؛ وهي كسرةٌ في المثنى ، فتحةٌ في المجموع .

ولا يقعُ في النَّصب الفرق بينهما إلاّ بأمرٍ واحدٍ ؛ وهو حركةُ النّون ؛ لأنَّ الألف لا يكونُ ما قَبْلَها إلاّ مفتوحاً ، فإذا وَقَفْتَ ، أو أَضَفْتَ ، وقع اللَّبس بين المثنى والمجموع ، فَطُرِحَتْ الألف التي من أجْلِها طرأ اللَّبس ، وحملوا منصوبَ المثنى ، ومنصوبَ المجموعِ على مجرورهما ؛ لاشتراكِ النَّصبِ والجرِّ في الافتقارِ إلى العاملِ اللَّفظي ، وكما استعلموا الضَّمة ومُجَانِسَها وهو الواو ، والكسرة ومجانسها وهو الياء ، والفتحة دونَ مجانسها وهو الألف ، أرادُوا أنْ يُوفوها حَقَّها من الاستعمال ، فوضعوا الألفَ موضعَ الواو المفتوحِ ما قَبْلَها في الرَّفع ؛ لأنَّ هذه الواو قد تُقْلبُ ألفاً ، دَليلُهُ "يَاجَلُ" في "يَوْجَلُ"[1]، وهذا التَّعليل بعد ورودِ السَّماع بذلك ، واللّهُ أعلم .

"**وإن كانَ التَّصحيحُ لمؤنثٍ**"[2] علماً "كعَمْـرَةَ" و"زَيْنَبَ" و"حَمْزَةَ" ، أو اسمُ جنسٍ "كنَعْجَة" و"حُبْلَى" و"صَحْرَاء" . "**أو محمولٍ عليه**" / كصفةِ مذكرٍ ما لا يَعْقِلُ ، ١٦/ب ومُصغَّره . "**فالمزيدُ الفٌ وتاءٌ**" كعَمْرَاتٍ" و"زَيْنَبَاتٍ" و"حَمْزَاتٍ" و"نَعْجَاتٍ" و"حُبْلَيَاتٍ" و"صَحْرَواتٍ" و﴿ **أيامٍ معدودات** ﴾[3] و"دُرَيْهِمَات" .

"**وتصحيحُ المذكَّرِ مشروطٌ**" بالشّروطِ المذكورةِ في جمعِ التكسير ، و"**بالخلوِّ من تاءِ التأنيثِ المغايرةِ لما في نحو "عِدَة" و"ثُبَة" علمين**" ونحوهما من المعوَّضِ من لامِه أو فائِه هاءُ التأنيثِ ؛ فإنّه يجوزُ جمعُه بالواوِ والنُّونِ ، وبالألف والتاء ، ولا عبرةَ بهاءِ التأنيث في ذلك ، اللَّهم إلاّ أنْ يُكسَّر قَبْلَ العلمية "كشَفَةٍ" ، أو يعتلَّ ثانيه "كشِيَه"؛ فإنّه يلزمُ جَمْعُه بالألف والتاء .

والمعنيُّ بالمذكر : ما كانَ مذكراً من جهةِ مُسمّاهُ ، لا من جهةِ الاسم ، نعم

---

(١) الوَجَل : الفزع والخوف . ووَجِلتَ تَوْجَلُ وفي لغة تَيْجَلُ ويقال : تاجَلُ . قال سيبويه : وَجِلَ يَاجَلُ ويِيجَلُ . الجوهري : في المستقبل منه أربع لغات يَوْجَلُ ويَاجَلُ ويَيْجَلُ ويِيْجَلُ . انظر اللسان [وَجَل] .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٣ .

(٣) آية ٢٠٣ من البقرة .

يشترطُ الخلوُّ من تاءِ التَّأنيث ، فلو سُمِّي رجلٌ "بزَيْنَب" أو "أَسْمَاء" ؛ لجازَ أنْ يُقَالَ فيه "زَيْنَبُونَ" و"أسْمَاوُونَ" .

واعلم أنَّ سيبويه[1] ذكرَ جوازَ جمعِ "عِدَة" بالواو والنُّونِ حالَ التَّسميةِ به ، وتعقَّبهُ الجرميُّ والمبرِّدُ ؛ لأنَّه لم يُسمَع من العربِ ولم يَرِدْ فيما حُذِفَتْ فاوُهُ إلاَّ في "لِدَة"[2] و"رِقَة"[3] و"حَشَة"[4] -وهو شاذٌ لا يقاسُ عليه- فلو كانَ الاسم مُتَلبِّساً بهاءِ التأنيث ، وليستْ كهي في "عِدَةٍ" و"ثُبَةٍ" ، أو كانتْ كهي فيهما ولم يكن علماً ، لم يُجمع هذا الجمع . وكذا يشترط في تصحيحِ المذكر -أيضا- الخلو مما ذكر **"ومِنْ إعرابٍ بحرفين"** نصَّ عليه سيبويه رحمه اللّه في باب ما لا يجوز فيه التَّثنيةُ والجمعُ بالواو والنُّون[5]، وقال : "لو سَمَّيت رجلاً بـ"مسلمين" قلتَ : "هذا مُسْلمونَ" ولو سَمَّيتَه "برجُلَين" قلتَ : "هذا رَجُلَانَ" ولم تُثَنه أبداً ، ولم تَجْمَعه من /قِبَلِ /١٧أ أنَّه لا يكونَ في اسم واحدٍ رفعان ولا نصبانِ ولا جَرَّان ؛ ولكنَّك تقولُ : "كُلُّهم مُسلمونَ" و"كُلُّهم رَجُلاَنَ" .

"ومِنْ تركيبِ إسنادٍ" نحو "بَرَقَ نَحْرُهُ" **"أو مزجٍ"** نحو "بَعْلَبَك" ؛ فإنَّه لا يجوز جمعهما هذا الجمع . فلو قُصِدَ الجمعُ فيهما قيلَ : "جَاءَ ذَوُو بَرَقَ نَحْرُه" و"ذَوُو بَعْلَبَك" .

ومنَ النَّاس مَنْ لم يَعُد عدم تركيب المزج في شروط هذا الجمع ، إلاَّ إذا كانَ غير مختوم "بَوَيْه" ، وأجازَ جمعَ المختومِ "بَوَيْه" هذا الجمع **"و"** هو مشروطٌ أيضاً **"بكونِهِ لمن يعقلُ أو مشبهٍ به"**[6] فلا يُقَال في "لاَحِقٍ" اسم الفرس : "لاَحِقُونَ" ، ولا في "سابقٍ" في صفةٍ له : "سَابِقُونَ" . ولا حاجة إلى العدولِ عن التَّعبير بلفظِ العَقْل إلى التَّعبير بلفظِ العلم ؛ لأنَّ الحَاملَ على هذا : قَصدُ دُخولِ أسماءِ اللّٰهِ تعالى فيما يجمعُ هذا الجمع ، وهو سبحانَه يوصَفُ بالعلمِ ، ولا يُوصفُ بالعَقْل ؛ إذْ أسماءُ اللّهِ

---

(١) انظر الكتاب ٤٠١/٣ .

(٢) لِدَة : الرَّجلُ تِرْبُه . والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله لأنه من الولادة ، وهما لِدَان . انظر اللسان [ولد] .

(٣) رِقَة : الدراهم المضروبة كالوَرِق . والهاء عوض من الواو . وربما سُميتْ الفضة وَرقاً يقال : أعطاه ألف درهم رِقَة لا يخالطها شيئ من المال غيرها . انظر اللسان [ورق] .

(٤) حِشَة : جمعها حِشُون : البلاد القفرة الخالية . وهو من الأسماء الناقصة وأصلها وحْشَة فنقص منها الواو كما نقصوها من زِنَةٍ وصِلَةٍ وعِدَة ، ثم جمعوها على حِشِينَ كما قالوا : عِزِينَ وعِضِينَ من الأسماء الناقصة .

(٥) انظر الكتاب ٣٩٢/٣ وما بعدها .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/١٣-١٤ .

تعالى تَوْقِيْفِيَّة ، فليس لغير اللهِ تعالى أنْ يجمعَ اسماً من أسمائه ؛ إذْ لا يُثْنَى عليه سبحانه إلاَّ بما اختارهُ لنفسهِ في كتابهِ ، أو على لسانِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم .

والمرادُ بالمشَبَّه بمنْ يَعقِل : المنسوبُ إليه ما يُنسب لمنْ يَعْقِل كقوله تعالى : ‹ **والشمسَ والقمرَ رأيتُهمْ لي ساجدين** ›[1]؛ إذْ المرادُ به ما لا يعقلُ إلاَّ أنَّه بنسبةِ السّجُودِ إليه ، أشْبَهَ منْ يعقلُ .

ومن المشَبَّه بمنْ يَعقِل أيضاً "الدَّواهي" و"العَجَائِبْ" ، والأشياء المستعظمة قالوا : "أصَابَهُم الأمَرُّونَ"[2]، و"الفُتَكْرُونَ"[3] مثلث الفاء ، و"البِرَحَونَ"[4] مثلث الباء للدواهي . وقالوا : "عَمِل بِهم العِمْلينَ"[5] أي : الأعمالُ /العجيبة التي كأنَّها / ١٧ب غايةُ ما أُريد منها . وقالوا للمطر الذي يَعْظُم شأنُه ويَعُمُّ نَفْعُهُ : "وَابِلونَ" قال الشاعر :

- فَأَصْبَحتِ المذَاهِبُ قد أَذَاعَتْ
بِهَا الإعْصَارُ بعدَ الوَابِلِينا[6]

وقال أبو صخر الهذلي :

- تُلاعِبُ الرِّيحُ بالعَصْرَينِ قَسْطَلَهُ
والوَابِلُونَ وتَهْتَانُ التَّجاوِيدِ[7]

العَصْرَان : الغَدَاة ، والعشِيّ ، والقَسْطَل : الغُبَار ، والتَّهتان : مَطَرُ ساعةٍ ثم يَفْتُرُ ثم يعودُ .

وهذه الشُّروط -أعني الخُلو من التَّاء ، ومن إعرابٍ بحرفين ، ومن التركيب، وكونِه لمنْ يَعْقِلُ أو شبيهٍ بهِ- مشترطةٌ في المجموع هذا الجمعِ سواءً كان اسماً ، أو صفة . ثم إنْ كانَ اسماً زِيْدَ على ذلك أنْ يكونَ "**علماً ، أو مصغراً**" نحو : "زَيْدٌ"

---

(١) آية ٤ من يوسف .

(٢) الأمرون : بفتح الهمزة والميم وتشديد الراء هي الدواهي وقيل : الفقر والهم ، وقيل : الشر والأمر العظيم . انظر الصحاح [أمر] .

(٣) قال الجوهري : هي الداهية أو الأمر العظيم العجيب انظر اللسان [فتكر] .

(٤) البرحون : بكسر الباء وضمها أي الشدائد والدواهي انظر اللسان [برح] .

(٥) انظر الأمثال لأبي عبيد/٣٤٩ ، المذكر والمؤنث للأنباري/٦٤١ ، نشوة الطرب٢/٧٦٣ ، اللسان [برح - عمل] .

(٦) لم أعثر على قائله انظر معاني القرآن للفراء٣/٢٤٧ ، التذييل١/١٩٢ ، اللسان [وَبَلَ] شرح التسهيل ط١/٧٨ .

(٧) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين٢/٩٢٥ ، شرح التسهيل ط١/٧٩ ، والمقاصد النحوية١/١٦٢ . ونسب لصخر الغَيّ في اللسان [جود] .

و"رُجَيْلٌ" "**أو صفة**" زِيْدَ كونُها "**تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه**"[١] "كَقائِم" ونحوه ، فَخَرَجَ بذلك من الصفات ما كانَ على "أَفْعَل" ومؤنثه "فعلاء" أو على "فَعْلَان" ومؤنثه "فَعْلَى" كـ"سَكْرَان" و"سَكْرَى" ، والصفات الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ كـ"صَبُور" و"مِعْطَار" و"مِنْطِيق" و"قَتِيل" ؛ فإنَّ هذه الصفات لا تقبل تاء التأنيث عند قصده ، فلا يُجمعُ بالواو والنُّون . وكلُّ هذه الشُّروطِ لابُدَّ منها في صحة هذا الجمع ، "**خلافاً للكوفيين في الأول**"[٢]؛ وهو الخُلو من تاءِ التأنيث ، فإنَّهم لم يشترطوه، فأجازوا أنْ يُقالَ في "طَلْحَة" : "طَلْحُون" / "**والآخر**" ؛ وهو قَبُول الصفةِ لتاءِ التَّأنيث عندَ قَصْدِ معنى التأنيث ، فأجازوا أنْ يقال في "أَحْمَر" : "أَحْمَرُون" ، وتَبِعَهُم على الأوَّل ابن كيسان إلاَّ أنَّه التزمَ فتحَ اللاَّم[٣] ، والسَّماعُ يدفعُ قَوْلَهَم ؛ إذْ لم يَرِدْ إلاَّ بجمعهِ بالألف والتَّاء ، ولا حُجَّةَ لهم في قولهم في قولِ العربِ في "عَلاَنِية" : "عَلاَنُون" ، وفي "رَبْعَةٍ" : "رَبْعُون"[٤] ولا في قوله :

١٨/أ

- مِنَّا الذِّي هُو ما أنْ طَرَّ شَارِبُهُ
وَالعَانِسُونَ ومنَّا المُرْدُ والشِّيبُ[٥]

"عَانِسٌ" من الصِّفات التي لا تقبلْ تاء التأنيث عِنْدَ قَصْدِه[٦]، ولا في قوله :

- فَمَا وَجَدَتْ نِساءُ بَنِي نِزَارٍ
حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَ[٧]

ولا في قوله :

- وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهرِ الأَصَمِّ[٨]

لأنَّ ذلك إمَّا : نادرٌ ، أو ضرورة .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٤ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٤ وانظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة (٤) ، التبيين عن مذاهب النحويين/٢١٩ ، شرح جمل الزجاجي/١٤٧/١ ، ابن يعيش/٤٧/١ ، شرح التسهيل ط/٧٩/١ .

(٣) فيقول في جمع "طَلْحَة" "طَلَحون" بفتح اللام خلافاً للكوفيين .

(٤) انظر شرح التسهيل ط/٧٩/١ .

(٥) نسب لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري ، أنظر إصلاح المنطق/٣٤١ أمالي القالي/٢/٦٧ ، المذكر والمؤنث للأنباري/١٤٠ ، سمط اللآلي/١/٥٦ و شرح التسهيل ر/١/٩٣ ، المساعد/١/٥٠ ، تعليق الفرائد/١/٢٣٨ .

(٦) لأن "عانس" صفة خاصة بالمؤنث انظر اللسان [عنس] . وقد يطلق على المذكر وهو من بلغ حد الزواج ولم يتزوج .

(٧) نسب للكميت في ديوانه/١١٦ ، وشرح هاشميات الكميت لأبي رياش القيسي/٢٦٤ ، ونسب لحكيم بن عياش الكلبي في الخزانة/١/١٧٨ ، وانظر التبصرة/٢/٦٧٢ ، المقرب/٢/٥٠ ، وشرح التسهيل ط/١/٧٩ ، تعليق الفرائد/٢٦٤ .

(٨) لم أعثر على قائله انظر شرح الجمل لابن عصفور/١/١٤٨ ، الإنصاف مسألة (٤) ، الخزانة/٨/١٠-١٢ .
والشهر الأصم : هو شهر رجب ، سمي بذلك لأنه من الأشهر الحرم فلا يُسْمَعُ فيه صوت قتال ولا قعقعة سلاح .

"وكونُ العَقلِ لبعضِ مثنى أو مجموعٍ كافٍ"(١) فتقول في "رجلٍ سابقٍ" و"فرسٍ سابقٍ" : سَابِقَان" ، وفي "فَرَسٍ سَابِقٍ" ورَجُلَينِ سَابِقَيْنِ : سَابِقُون ، فَتُغَلِّبُ العاقل على غيره .

واعلم أنَّ كلام المصنِّف يشعُر بكونِ العقلِ مُشْتَرَطاً في جواز التثنية ، ولا نَعْلَمُ قائلاً به(٢) ، نعم هو شرطٌ في الجمع كا تقدم . **"وكذا التذكيرُ مع اتحادِ المادة"** كافٍ أيضاً فتقول في "امرئٍ و"امرأةٍ" : "امرآن" ، و"مُسْلِمَةٍ" و"مُسْلِمَيْنِ" : "مَسْلِمُونَ" . هذا بشرط اتحادِ المادَة في المذكَّر والمؤنث . فلو اختلفتْ المادة فيهما كـ"ثورٍ" و"بقرةٍ" لم يجز ذلك . **"وشذَّ "ضَبُعَان" في "ضَبُع" و"ضبعان"** ؛ لما تقرر من أنَّ المذكر والمؤنث إذا اجتمعا / فالأصلُ تغليبُ المذكر على المؤنث ، وغُلِّبَ في هذا المثال /١٨ب لفظ المؤنثِ وهو "ضَبْعٌ" على المذكر وهو "ضِبْعَان" لخفة لفظ المؤنث . وقد جاء "ضِبْعَانَان" على الأصل ؛ وهذا كلُّه إنما هو على المعروف وإلا فقد نقل ابن الأنباري(٣) : "أن ضَبُعاً" يطلقُ على المذكر والمؤنث" . وإذا كانَ الأمرُ كما قال ، لم يكن في قولهم : "ضَبُعان" تغليبٌ أصلاً . **"وما أعربَ مثلَ هذا الجمع"** أعني المعرب بالواو والنُّون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً **"غير مستوفٍ للشروط"** المُشْتَرطَة في هذا الجمعِ **"فمسموعٌ كـ ‹ نَحْنُ الْوَارِثُونَ ›**(٤) إذ أسماءُ اللّهِ تعالى معنى الجَمْعيَّةِ فيها ممتنع ، وما ورَدَ منها بلفظ الجمعِ فعلى جهة التَّعظيم ، ومع هذا فلا يطلقُ منه إلاَّ ما وردَ في القرآن الكريم ، أو على لسان صاحب الشَّرعِ صلوات اللّهِ عليه وسلامُه **""وأولو"**(٢) **و"عِلِّيُّون""**(٥) إذ "أُوْلوا" لا واحد له من لفظه و"عِلِّيُّونَ" اسم لأعلى الجنَّة ، كأنه في الأصل "عِلِّي" فِعِّيل" من "العلو" فجمع جمعَ ما يعقل ، وسُمِّي به أعلى الجنَّة . و**"عالمُون"**(٥) إذ هو اسم جمعٍ مخصوص بمن يعقل ، وليس بجمعِ "عَالِمٍ" ؛ لأنَّ "العَالَم" عام و"العَالِمِينَ" خاص ، وطريقة الجمع بخلاف ذلك ، ولهذا لم يحكم سيبويه(٦) "بكون "أَعْرَاب" جمع "عَرَب" لأنَّ "العَرَب" شاملٌ للحَاضِرِينَ والبَادِينَ ، و"الأعْرَاب" خاصٌ بالبَادِين .

وما قيل هنا : من أنَّ "عالَمينَ" / جمعُ عَالَم مراداً به من يَعْقِل ، وقامت /١٩أ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٤ . (٢) وممن رده : السلسيلي في شرحه ١٤٧/١ .

(٣) انظر المذكر والمؤنث/١٤٠ .

(٤) آية ٢٣ من الحجر .

(٥) هكذا وردت في النسخة والأولى "وأولي ، وعلِّيِّين ، وعَالَمين" بالجر ، لعطفه على المجرور ؛ ولذا عاد إلى الجر في قوله : "وأهْلِينَ ، وأرَضِينَ" .

(٦) انظر الكتاب٣/٣٧٩ .

جمعيته بالواو والنون مقام وصفه بما يَدلُّ على عقله ، ليس بشيءٍ ؛ إذ لو جازَ هذا ، لجازَ في غيره من أسماءِ الأجناس الواقعةِ على من يعقلِ وما لا يعقل بناءً على صحة ذلك ، فكان يجوز في "شخصٍ" و"شيءٍ" : "شَخْصُونَ" و"شَيْئُونَ" ، وذلك فاسدٌ لا يُقَال . **"و"أهلين""** في قوله صلى الله عليه وسلم "إنَّ للّه أهْلِينَ منْ النَّاس"(١)؛ إذْ ليس عَلَماً ولا صفة ، لكنَّ لمَّا استُعمِلَ استعمال مستحقٍ في قولهم : "هَذَا أَهْلٌ لِذَا" و"أهلٌ له" أُجْرِي مجراهُ في الجمعِ **"و"أرَضِين""** ؛ إذْ هو عارٍ من شروطِ هذا الجمعِ ؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ جامدٍ مؤنثٍ لِمَا لا يَعْقِل ، لكنَّ لمَّا كانَ جمعُه دليلاً على ما يُسْتَعْظَمُ ويتعجَّبُ منه ، أُجْرِي مُجْرَى ذي العَقْلِ ؛ لأنَّ أعْجَبَ الأشياءِ ذو العقلِ ، وبهذا عَلَّل الفَرَّاء "عِلِّيِّينَ"(٢) ، وقول العرب : "أَطْعَمَنَا مَرَقَةً مَرَقِينَ"(٣) ومن استعمالهِ في مقامِ التَّعجبِ والاستِعْظَام قوله :

وأيَّةُ بَلْـــدةٍ إلاَّ أتَينـا — مِنَ الأَرَضِينَ تَعْلَمُهُ نِزَارُ(٤)

وقيلَ : إنَّما أُسْتُعمِلَ هذا الاستعمال على جهةِ التَّعويضِ ،كما فُعِل"بسَنَة" ونحوها ؛ لأنَّ الأرضَ مِثْلُها في التأنيث المجازي ، وعدَّة الأصول ، ونُقْصَان ما أصلُه ألاَّ يَنْقُص ؛ لأنَّ حقَّه أنْ يكونَ بتاءِ التأنيث ؛ إذْ هو ثلاثي مؤنث فَسُلِك به مَسْلَكَ "سَنَة" جبراً له . وقيلَ : إنما فُعِلَ به ذلك نيابة عن "أَرَضَات" لمَّا لم يجمعوهُ بالألف والتاء ؛ خوفَ التباسهِ بجمعِ "أَرَضَة" **"وعشرون"** **إلى "تسعين""**(٥) ؛ لانتفاءِ معنى الجمعيَّه وشروطها منه ، وكذا هي مُنْتَفية أيضاً في أخواته وإنْ كانَ فيها مَعْنَى الجمعيَّة . وما قيل / من أنَّها جموعٌ ، وسُلِكَ بها ذلك على سبيل التعْويض من ١٩/ب التعَّويض من تاء التأنيث السَّاقطة من مفردِها، وعُوملِتْ "عَشْرُون" بذلك ، وإنْ لم يكنْ فيها معنَى الجمعيَّة ؛ لكونِ المثنى قد يُعْرَبُ إعرابَ الجمعِ -ليس بشيءٍ- ؛ إذْ الجمعُ لا يختصُّ بمقدارٍ سواءً كانَ قياسياً أو شاذاً . **"وشاعَ هذا الاستعمال"** -أي الرَّفع بالواو والنُّون ، والنَّصب والجرِّ باليَّاءِ والنون **"فيما لم يكسَّرْ من المعوضِ من لامه هاءُ التأنيث بسلامةِ فاءِ المكسورِها"** أي : المكسور الفاء كـ"عِضِين" **"وبكسر المفتوحِها"** كـ"سِنِينَ" **"وبالوجهين"** الضمِّ والكسرُ **"في المضمومِها"** أي المضموم الفاء نحو "ثُبِين" بالضَّم والكسر . فلو كُسِّر ذلك ، لاستغنى بالتكسير . ولم يستعمل

---

(١) الحديث في سنن ابن ماجة مقدمة ١٦ ، مسند أحمد٣/١٢٧-١٢٨-٢٤٢ .

(٢) آية ١٨ من المطففين ، وانظر معاني القرآن للفراء٣/٢٤٧ ، شرح التسهيل ط١/٨٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٨٢ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر الهمع١/١٥٧ ، شرح التسهيل ط١/٨٢ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/١٤ .

هذا الاستعمال كـ"شَفَةٍ" و"شِفَاهٍ" .

"وربّما نالَ هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ" كما في "ظُبَةٍ" فإنّهم كَسَّروه على "ظُبى" وقالوا فيها : "ظُبُون" قال الشاعر :

– يَرى الرَّاءُونَ في الشَّفَرات منها
وَقُودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبينـا[1]

ونحو **"رِقَة"** من المحذوفِ الفَاء ؛ إذْ هذا النَّوع من الاستعمال إنما يُطردُ في المحذوفِ اللاّمِ ، والمحفوظ منه ""رِقَة" للفضة ، و"لِدَة" للمساوي في السِّن و"حِشَة" للأرض التي لا إنْسَ فيها ، قالوا فيها : "رِقُونَ" و"لِدُونَ" و"حِشُونَ" .

"و"أضاةٍ" و"إوزّة""[2]، فإنّهما استُعْمِلا هذا الاستعمال . قال الشّاعر :

– خَلَتْ إلاّ أَيَاصِرَ أو نُؤُيًا
محافِرُها كَأَسْرِيَةِ الأضِينِ[3]

وقال الشاعر :

– تَلْقَى الإوَزُّونَ في أَكْنافِ دَارَتِها
تَمْشي وبَيْنَ يَدَيْهَا البُرُّ مَنْثُورُ[4]

وقال الجرميُّ : "وربّما جَمَعُوا بالواو والنُّون المؤنّثَ بالهاء مع كونه /لم /٢٠أ يحذف منه شيءٌ ومن ذلك ما أنشده خلفُ الأحمر[5]في مجلسِ يُونسَ[6]بن حبيب من قول الشّاعر :

---

(١) البيت للكميت انظر ديوانه٢/١٦٢ ، وانظر التكملة للفارسي/١٦٣ ، الصاحبي/٤١٩ ، تهذيب اللغة١١/٤ ، شرح التسهيل ط٨٤/١ ، شفاء العليل١/١٤٨ .

(٢) في تسهيل الفوائد/١٤ [وحَرَّة وأضاة وإوزّة] .

(٣) البيت للطرماح في ديوانه/٥٢١ برواية

عَفَتْ إلاّ أيَاصِرَ أوْ نُئِيًا ... مَحَافِرُها كَأَسْرِيَةِ الإضِينِ

انظر اللسان [أضا] ، شرح التسهيل ط٨٤/١ ، المساعد١/٥٤ .

الأيَاصِر : جمع أيْصَر وهو حبلٌ صغير قصير يُشَدُّ به أسفل الخباء إلى وتد .

النئي تصغير نُؤْي وهو حَفِيرة تحفر حول الخيمة لتمنع ماء المطر وتدفع السيل .

الأسرية : جدول الماء ، واحدها سَرِيّ .

الإضون : جمع أضاة وهي الغدير . وكسر النون من الإضين لضرورة القافية ، وإلا فهي مفتوحة لأن الكلمة ملحقة بجمع المذكر السالم .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه/٢٠٥ ، انظر تهذيب اللغة١٤/١٥٤ ، اللسان [دور-عزز] ، رصف المباني/٤٣٣ ، شرح التسهيل ط٨٤/١ ، شفاء العليل١/١٤٩ .

(٥) خلف الأحمر البصري مولى بلال بن أبي بردة . كان راويةً ثقة علامة وهو والأصمعي فتقا المعاني ، وأوضحا المذاهب . وكان الأخفش يقول : لم يدرك أحداً أعلم بالشعر من خَلَف الأحمر والأصمعي . توفي سنة ١٨٠هـ . انظر البغية١/٥٥٤ .

(٦) هو يونس بن حبيب الضبّي الولاء البصري أبو عبدالرحمن . قال السيرافي بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروي عن سيبويه سمع منه الكسائي والفراء توفي سنة ١٨٢هـ . انظر البغية١/٣٦٥ وأخبار النحويين البصريين/٣٢ وما بعدها .

— فإنَّكَ لَوْ رَأَيتَ ولنْ تَراهُ
أكُفُّ القومِ تحرقُ بالقنينا[١]

هو جمعُ قناة "**وقدْ يُجعلُ إعرابُ المعتلِّ اللامِ في النُّون ، منوّنة غالباً ، ولا تسقطُها الإضافة ، وتلزمه الياء**" فيجيءُ كـ"غِسْلينٍ" نحو "إنَّ سِنيناً يُطاعُ إليهِ فيها لِسنينٌ من خير السنين"[٢] بتنوينٍ ودونه ؛ لأنَّ اجتماعَ التنوين مع النُّونِ كاجتماعِ نُونين[٣]، وإنَّما عاملُوه هذه المُعاملَة ؛ لأنَّ الأوْلى به إنَّما هو إعرابُ جمعِ التكسِّير ، لِخُلُوهِ من شُروطِ جمعِ التصحيح ، فاستعملوه هذا الاستعمال ؛ تنبيهاً على الأحَقِّ به ، وعلى هذا الاستعمال جَاءَ قول الشَّاعر :

— وكَانَ لَنَا أبو حَسَنٍ عَلِيٌّ
أباً بَرّاً ونَحْنُ له بَنِينٍ[٤]

لأنَّه أشبه "سِنين" في حذفِ لامه ، وتغيير نظم مفرده . ويمكن أنْ يكونَ من هذا الاستعمال كسر النُّون من "أربعين" في قول الشاعر :

ومَاذَا يَدَّرِي الشُّعُرَاءُ مِنِّي
وَقَدْ جَاوزْتُ سِنَّ الأرْبَعِينِ[٥]

فَتَكُونُ الكسرةُ في النُّونِ ، كسرةَ إعرابٍ .

وبالجُملةِ : فإذَا كانُوا قد راعوا الشَّبهَ اللَّفْظيَّ ، فَخَرجُوا بسببه من أصلٍ ؛ وهو الإعرابُ بالحركَاتِ ، إلى فرعٍ ، وهو الإعرابُ بالحروفِ في "يَاسَمِين" و"سَرْجِين" و"شَيَاطِين" فقالوا فيها : "يَاسَمُون" و"سَرْجُون" و"شَيَاطُون" رعياً لشبه آخرها بآخرِ الجمعِ ، وإنْ كانتْ النون فيها أصلاً ، وفي الجمعِ زائدة ، فالخروج من فرع إلى أصلٍ أولى ، وإنَّما ألزموهُ الياءَ حالَ الإعرابِ بالحركات ؛ لخفتها ، ولأنَّ باب "غِسْلِينٍ" / أوسعُ من باب "عَرَبُونٍ"[٦]. وهذا إنَّما هو على الأعرف ، وإلاَّ فقد أجازَ المبرِّدُ[٧] في الجمعِ المُسمَّى به استعمالَه بالواو في الأحوالِ كلِّها ، فتقول ٢٠/ب

---

(١) لم أعثر على قائله انظر نتائج التحصيل١/٤٣٢ حيث ورد أن خلف الأحمر أنشده .

(٢) انظر شرح التسهيل ر١/١٠٣ ، وفي شرح التسهيل ط١/٨٥ .

(٣) جاء في شرح التسهيل ط١/٨٥ "كوجود تنوينين في حرف واحد" وكذا جاء في شرح التسهيل ر١/١٠٣ .

(٤) نسب لسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٧٦/٨ ، ونسب لأحد أبناء علي بن أبي طالب١/١٥٦ ، وانظر ضرائر الشعر/٢١٩ ، شرح الكافية الشافية١/١٩٥ ، شرح التسهيل ط١/٨٥ .

(٥) تقدم تخريجه . انظر ص ٢٧.

(٦) العَرَبُون : بفتحتين أو بضم فسكون : ما عقد به بعد المبايعة من الثمن .

(٧) انظر المقتضب٣/٣٣٢ هامش رقم (٤) . وانظر٣/٣٣٣ وما بعدها .
وقد نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل١/٨٦ .

في المسمَّى "بَزيْدِين" : "هَذَا زيدونٌ" و"رأيتُ زَيدوناً" و"مررتُ بَزيْدونٍ" ويَعضدهُ قولهم : "المَاطِرُون"(١) و"سَيْلَحُون"(٢)، إلاَّ أنَّ الأجودَ إجراؤها مُجرى الجمع ، ثم إلزامُهَا اليَّاءَ حَالَ الإعراب بالحركات . وأمَّا استعمالها بالواو حَالَ الإعراب بالحركات فضعيفٌ ؛ وبسَبَبُ ضعفه جَعْلَ أبو علي(٣) "حَمْدُون" ونَحوُه أعجمياً فمنعُه الصَّرفَ ؛ بناءً على أنَّ زيادةَ نُونٍ وواوٍ بعده ضمَّه في آخرِ اسمٍ ، ليس من وضعِ العربِ كقول سيبويه(٤) رحمه الله في "حَم" مُسمَّى به ، أنَّه لا ينصرف ؛ للعَلَميَّة والعُجْمَة ؛ لأنَّ "فَاعِيل"(٥)ليس من الأوزانِ العربية . **"وينصبُ "كائناً" بالألف والتاءِ بالفتحةِ على لغة"**(٦) ومنه قولهم : "سَمِعْتُ لُغَاتَهُم"(٧)، ولا يُعامل بهذه المعاملةِ إلاَّ نحو "لُغَة" و"ثُبَة" من المعتل اللاَّم المعوَّض منها هاء التأنيث ، وكلُّ ذلك **"ما لم يَرِدْ إليه المحذوف"** فإن رُدَّ كـ"سَنَواتٍ" و"عَضَواتٍ" نُصبَ بالكسْرة ولم يُنْصَب بالفتحةِ ؛ لأنَّ نَصْبَه بالفتحة إنَّما كانَ لشبهه ببابِ "قُضَاةٍ" من جهة كونه جمعاً آخره تاء مزيدة [بعد](٨) ألفٍ في موضعِ لامٍ معتلَّة . وقد انتفى ذلك بالرِّد إليه . **"وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللاَّم ، خلافاً لأبي علي"**(٩) فإنَّه زَعَمَ(١٠) أنَّ الواردَ من ذلك منصوباً بالفتحة ليس جمعاً ، وإنَّما هو مفردٌ رُدَّتْ لامُه وقُلبتْ ألفاً ، وليس هَذَا بصحيح ؛ لأنَّ حملَ "لُغَاتِهمْ" / في قولهم : "سَمِعْتُ لُغَاتَهم" ، على أنَّه مفردٌ مردودُ اللاَّم يلزَم عنه /٢١أ الاشتراك بين إفرادٍ وجمعٍ ؛ لأنَّ "لُغَاتَهم" مستعملٌ جمعاً باتفاقٍ في غير محلِّ النزاعِ ، والأصلُ عدم الاشتراكِ ، وأيضاً يلزم عنه الجمعُ بين المُعوَّض والمعوَّضِ منه ؛ إذْ التاء في هذا النَّوع عوضٌ من اللاَّم ، فلو رُدَّت ، لَزِمَ ما ذكرناه .

إلى هنا آخر المباحثِ المتعلِّقة بالجمعِ ، وإذا عَرَفْتَ الجمع ، عرفتَ المجموع ؛ فهو على رأي المصنِّف(١١): "الاسمُ القابلُ المجعولُ دليلَ ما فوقَ اثنين" إلى آخرِ

---

(١) مطر : ومطار موضع بين الدهناء والصمان ، والماطرون موضع آخر انظر اللسان [مطر] .

(٢) السيلحون : موضع منهم من يجعل الإعراب في النون ومنهم من يجريها مجري مسلمين . والعامة تقول : سَالِحُون . سَيْلَحِين موضع يقال : هذه سَيْلَحُون وهذه سَيْلَحِينُ . وانظر اللسان [سلح] .

(٣) نص عليه بن مالك في شرح التسهيل ط٨٧/١ .

(٤) انظر الكتاب٣/٣٥٧ .

(٥) كـ : هَابِيلَ وقَابِيلَ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/١٥ .

(٧) بفتح التاء حكاه الكسائي . وهذا هو مذهب الكوفيين ، انظر الرضي على الكافية٢/١٨٩ ، شرح الكافية الشافية١/٢٠٦ ، شرح التسهيل ط١/٨٧ ، المساعد١/٥٦ ، شفاء العليل١/١٥٠ ، الهمع١/٦٧/ وهو رأي الفراء انظر معاني القرآن٢/٩٣ .

(٨) في الأصل [قبل] والصواب ما أثبتناه من شرح التسهيل ط٨٧/١ ، وكذا شرح التسهيل ر١٠٧/١ .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/١٥ .

(١٠) انظر الرضي على الكافية٢/١٨٩ ، شرح التسهيل ط٨٨/١ .

(١١) انظر شرح التسهيل ط٦٩/١ .

القيودِ المأخوذة في تعريف الجمعِ .

ويجيءُ على تعريف ابن عصفور[1] الاسم النكرة المضموم إلى أكثر منه إلى آخر ما أخذهُ من القيودِ في تعريفِ الجمعِ .

---

(١) انظر شرح الجمل١/١٤٥ .

« بابُ كيفيَّةِ التَّثْنيةِ وَجَمْعَي التصَّحيح "

أي : الجمعُ بالواو والنُّون أو بالياءِ والنُّون ، والجمعُ (بالألف) [١]والتاء :

"الاسمُ الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة مقصورٌ "[٢] نحو " مُوسَى" خرجَ عنه الفعلُ نحو " يَخشَى" وكلُّ ما آخره ألفٌ من المبني نحو " هَذَا"؛ إذْ ليس له حرفُ إعرابٍ ، وخَرجَ عنه بقيد اللُّزومِ : المثنى حالةَ الرَّفع، والأسماءُ السِّتة حالةَ النَّصب. ويتعلق بالمقصورِ مباحثُ :

الأول : المقصور اسمُ مفعولٍ من قَصَرْتُ الشئ : أي حَبَسْتُه، ومنه قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَقصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ ﴾[٣] وامرأةٌ قصيرةٌ وقَصُورة: أي محبوسةٌ في خِدْرِها[٤]، قالَ كثيرٌ :

- وأنْتِ التي حَبَّبتِ كلَّ قصيِرَة
إليَّ وما تَدْري بذاكَ القَصَائِرِ[٥]

- عَنَيتُ قصيراتِ الحِجَالِ ولم أُرِدْ
قِصارَ الخُطَا شَرُّ النِّساءِ البَحَاترُ

البَحَاتِر : جمعُ بُحْتُر: وهو القَصيرُ. فالمقصور/على هذا هو:/٢١ب المحبوسُ عن ظهورِ الإعرابِ في لفظهِ. وقيلَ: سُمِّي بذلك؛ لِقِصَرِه عن المدِّ ، وقيلَ : " لِقصَرِ الإعرابِ " أي : حبسه فيه، فأصلُ الكلام - على هذا القول - مقصورٌ فيه الإعراب .

الثاني : في تقسيمه المقصور مُنْقَسمٌ إلى : مقيس ، ومسموع ، ولبيان ذلك موضعٌ أنسبُ من هذا حيث تعرضُ المصنِّف له [٦].

الثالث : في حكمه ؛ وهو سكونُ ألفه مطلقاً أي : رفعاً ونصباً وجراً . وتقديرُ الضَّمة عليها حالةَ الرَّفعِ ، والفتحةِ حالةَ النَّصب ، والكسرةِ حالةَ الجرِّ . وإنما لم يَظهرْ فيها الحركات ؛ لأنَّها حرفٌ هوائي يجري مع النَّفَسِ لا اعتمادَ له في الفمِّ ، والحركةُ مانعةٌ للحرفِ من الجري وقاطعةٌ له عن استطالته ، ولذا تصير همزةً إذا حُرِّكتْ .

---

(١) وردت في الأصل (بالألف) .
(٢) انظر تسهيل الفوائد /١٦.
(٣) آية ٧٢ من الرحمن .
(٤) انظر اللسان في [قصر] .
(٥) انظر ديوانه/٣٦٩ جمع الدكتور إحسان عباس وانظر اللسان [قصر].
(٦) وانظر شرح الجمل ٢/ ٣٦٠ .

الرَّابع : المقصورُ المنصرفُ إذا كانَ غيرَ مضافٍ ولا متلبس بألفٍ ولامٍ ، فإنَّ ألفه تحذفُ في الوصلِ ؛ لسكونها ؛ وسكونِ التنْوين ؛ إذ لا يجوزُ حذفُهُما معاً ؛ لأنَّ ذلك إخلالٌ بالكلمة ، ولا تحريكُ الألفِ ؛ لأنَّها تنقلبُ همزةً ، ولا تحريكُ التنْوين ؛ لأنَّ التحريك يثقلُه فَتعيَّن حذفُ أحدِهما ، وكانَ حذفُ الألفِ أولى ؛ لوجوه :

أحَدُها : أنَّ الألفَ حرفُ علةٍ ، والتنوين حرفٌ صحيحٌ .

الثَّاني : أنَّ الألفَ على حَذْفِها دليلٌ ، بخلافِ حذفِ التَّنْوين .

الثَّالثُ : أنَّ التنوينَ لمعنىً في الكلمة ، فحذفُه مخلٌ بذلك ، بخلاف الألف .

وأمَّا في الوقفِ فالمقصور لا يخلو من أنْ يكونَ مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً . فإنْ كانَ مجروراً أو مرفوعاً ، حُذِفَ تَنْوينُه ، وَرَدَّتْ الألف المحذوفة في الوصلِ فتقول/ "هذه عَصًا" و"مررتُ بِعَصًا" . وإنْ كانَ منصوباً ، قُلِبَ التنوين/١٢٢أ ألفاً ، ووُقِفَ عليها فتقول : "كسرتُ عَصًا" على وزن "فَعَا" وإنَّما ادعَى هذا ؛ لأنَّ المعتلَّ فرعٌ الصَّحيح ، وهو لا يحذفُ تنوينُه في النَّصب بل يُقْلَبُ ألفاً . هذا مذهبُ الجمهور . قال السِّيرافي[1]: "ألفُه في الأحوالِ الثَّلاث ، الرَّفع ، والنَّصب ، والجرِّ ، لامُ الكلمةِ" . وقال المازني[2]: "ألفُه في الأحوالِ الثلاث بدلٌ من التَّنْوين" .

إلى هنا آخرُ المباحث المتعلِّقة بالاسم إذَا كانَ آخرُه ألفاً .

"فإنْ كانَ ياءً لازمة تلي كسرة فمنقوص" نحو "القَاضي" و"المُعْطِي" . خرجَ عنه الفعل نحو "يَرَى" . وما آخره ياء قبلها كسرة من المبني نحو "الذِّي" و"التِّي" ؛ إذْ ليس له حرفُ إعرابٍ ونحو : "مُسْلِمين" نصباً وجراً ، والأسماء الستة حالَ جَرِّها ؛ فإنَّ الياء في ذلك ليستْ لاَزمة ، ونحو "جَدْي" و"ظَبْي" ؛ إذْ ليس قبل الياء فيهما كسرة ، ونحو "لِحْيٌ" ؛ لأنَّ الكسرة فيه لم تلِ الياء . وهذا التَّعريف للمنقوص هو من حيثُ الاصطلاحُ . وأمَّا من حيثُ اللُّغةُ فهو : يُطْلَق على كلِّ ما حُذِفَ منه شيءٌ . وحكمُ المنقوصِ أنْ ينصبَ بفتحةٍ ظاهرةٍ ، ويرفعَ بضمةٍ مقدرة ، ويجرَّ بكسرةٍ مقدرةٍ . ولكونِ الضَّمة والكسرة لا تظهرانِ فيه ، سُمِّيَ منقوصاً ؛ إذ المنقوص "اسم مفعولٍ من نَقصتُ الشيءَ فهو منقوصٌ ، وهذا كلُّه إنما هو على الأعرف ، وإلا فقد جَاءَ فيه ظهورُ الضَّمةِ والكسرة ، وتقديرُ الفتحة . وقد ذكرنا ذلك في إعرابِ

---

(١) انظر شرح السيرافي١/٢١٩-٢٢٠-٢٢٢ .

(٢) انظر الايضاح٢/٢٦ .

المعتل الآخر . "**فإنْ كانَ همزة تلي ألفاً زائدة فممدودٌ**"(١) نحو "حَمْرَاء" - خَرجَ / عنه نحو /٢٢ب نحو "ماءٍ" و"داءٍ" ؛ فإنَّ الألفَ فيهما ليستْ زائدة ، لما يلزم عن الحكمِ بزيادتها من النُّقصان عن أقلِّ الأصولِ ؛ وإنَّما هي فيهما بدلٌ من أصلٍ . وإنَّما أخَذَ الاسم في تعريف الممدود ؛ ليُعْلَم ابتداءً ؛ أنَّ الممدودَ ليس من أصنافِ غير الاسم ، لا لأنَّ يخرج به الفعل كما خرجَ به في رسم المقصور والمنقوص ؛ إذْ لا وجودَ لفعلٍ آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، وإنَّما توجدُ الهمزةُ فيه بعد ألفٍ منقلبة كـ"يَشَاء" .

وإنَّما ذكر المصنِّفُ هذه المقدمة صدر هذا البابِ ؛ لكونه يُعَيِّن لِكلِّ واحدٍ منها حكماً من جهةِ كيفيَّة تثنيتهِ وجمعهِ ، فلا بُدَّ من ذكرها والإحالة عليها ، فَذَكَرهَا لتُتَصَوَّر فتقعُ الإحالةُ على معروفٍ . فإذا تقرَّر هذا ، فلنشرع في بيانِ ما ذكرهُ المصنِّفُ في كيفيةِ التثنيةِ في أصنافِ الاسم ، إذْ قَالَ : "**فإذا ثنّى غيرَ المقصورِ والممدودِ الذي همزته بدلٌ من أصلٍ أو زائدة لحقتَ العلامةَ دونَ تغيير**"(٢) فغيرُ المقصورِ والممدودِ الذي ليستْ همزتُه بدلاً من أصلٍ أو زائدة يشملُ الصَّحيح الآخرِ كـ"رَجُلٍ" و"امرأةٍ" ، والمعتلَّ الآخرِ الجَاري مَجْرَى الصَّحيحِ كـ"مَرْمِيٍّ" و"رَمْيٍ" و"مَغْزُوٍّ" و"غَزْوٍ" ، والمنقوصَ كـ"شَجٍ"(٣) ، والممدودَ الذي همزتُه أصلٌ كـ"قُرَّاءٍ" للكثيرِ القراءةِ والمهموزَ الذي ليس بممدودٍ كـ"مَاءٍ" و"نَبِيءٍ" و"مَكْلُوءٍ"(٤) .

والحكمُ في الجميعِ ما ذكرهُ المُصنِّفِ ؛ وهو إلحاقُ العلامةِ من غيرِ تغييرٍ فتقولُ : "رَجُلَانِ" و"امرأَتَانِ" و"مَرْمِيَّانِ" و"رَمْيَانِ" إلى آخرها دونَ تغيير لشيءٍ من ذلك "**مالم / تنبْ عن تثنيته تثنيةُ غيره**" فَيُتَوَهَمُ إذْ ذاك أنَّ التَّثنية للمنوبِ عنه/٢٣أ وقد عدم ، وليس كذلك ، بل التثنيةُ إنَّما هي للنَّائبِ نحو قولهم : "سِيَّان" و"خُصْيانِ" و"أَلْيانِ" . وليس "سِيَّان" تثنيةُ "سواء" ولا "خُصْيانِ" و"أَلْيانِ" تثنيةُ "خُصْيَة" و"أَلْيَة" ، إنَّما ذلك تثنية "سِيٍّ" و"خُصْيٌ" و"أَلْيٌ" . وقد جاءَ أيضاً "سَوَاءَان" حكاهُ أبو زيدٍ(٥) . وقالوا : "أَلْيَتانِ" و"خُصْيَتَانِ"(٦) . قَالَ الشاعرُ :

متَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا(٧)

---

(١) انظر ص ٨ - ١١ فيما تقدم .
(٢) تسهيل الفوائد/١٦ .
(٣) الشَّجَّة : واحدة شِجَاجِ الرَّأسِ ، ولا يكون الشّج إلا في الرأس . انظر اللسان [شجج] .
(٤) مَكْلُوءٌ : يقال كَلأَكَ اللَّهُ كَلاءَةً أي حفظك وحرسك والمفعول منه مَكْلُوءٌ . انظر اللسان [كلأ] .
(٥) انظر النوادر/٢٨٣ .
(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٩٠ ، الإرتشاف١/٢٥٧ .
(٧) البيت لعنترة في ديوانه/٤٣ ، وانظر الخزانة٧/٥٠٧ ، شرح التسهيل ط١/٩٠ .

وقال الشاعر :

- وإنَّ الفَحْلَ تُنْزَعُ خُصْيَتَاهُ

________________ (١)

ومن الوارد موهماً للتغيير قوله :

- تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ[٢]

وقوله :

- كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[٣]

وكلام أبي الحسن بن عصفور[٤] نصٌّ في أنَّ "أَلْيانِ" و"خُصْيانِ" تثنيةُ "أَلْيَة" و"خُصْيَة" ، وأنَّ ذلك مما غيِّر ، شاذاً .

فإنْ ثبت أنَّهم قالوا : "أَلْي" و"خَصْيٌ" جُعِلَ "أَلْيَانِ" و"خُصْيانِ" تثنيةً لهما ؛ هرباً من الشذوذ ، وصوناً للقواعدِ من عدمِ الاطرادِ . ومما يحتاجُ إلى بيان كيفية تثنيته في المقصور ، وأصناف من الأسماء غيره .

"فإذا ثنّي المقصورُ قلبت ألفه : "واواً إن كانت ثالثةً بدلاً منها"[٥] أي من الواو كـ"عَصَا" .

"أو أصلاً" كـ"ألاَ" الاستفتاحية .

"أو مجهولةً ولم تُمَل" نحو "لَقاً" بمعنى مُلْقىً لا يُعْبَأُ به فتقول في ذلك : "عَصَوَان" و"أَلَوَان" و"لَقَوَان" . **"و"تُقْلَبُ "ياءً إنْ كانت بخلافِ ذلك"** ، وذلك إمَّا بأنْ تكونَ في زائد على ثلاثة ، سواءً كانتْ فيه بدلاً من واوٍ كـ"مُعْطىً" أومن ياءٍ كـ"مَرْمىً" ، أو ثالثةً بدلاً من ياء كـ"هُدىً" أو مجهولة وأميلتْ كـ"متى" فتقول : "مُعْطَيان" و"مَرْمَيان" و"هُدَيان" و"مَتَيان" . وقلبُها ياءً إنَّما يستباحُ في هذه الأقسام فقط .

"لا إنْ كانتْ / ثالثةً واويٍّ مكسورِ الأول" كـ"رِضًى" . /٢٣ب

"أو مضمومةً" كـ"عُلاً" **"خلافاً للكسائي"**[٦] فإنَّه قلبَ الألفَ فيهما ياءً ، وغيرُهُ على

____

(١) نسب لطفيل الغنوي وليس في ديوانه ، ونسب ليزيد ابن الصعق في اللسان انظر [خصى] ، شرح التسهيل ط١/٩٠ وعجزه :

[فَيُصْبِحُ جَافِراً قَرِحَ العِجانِ] .

(٢) هذا هو الشطر الثالث من ثلاثة أشطار لم يعرف قائلها وردت في نوادر أبي زيد/٣٩٣ ، والخزانة٧/٥٠٨ .

وقبله : كأنَّما عَطِيَّةُ بْنُ كَعْبِ ظَعِينَةٌ واقفةٌ في رَكْبِ

والوَطْب : سقاء اللبن .

(٣) نسب لخطام المجاشعي ، انظر الكتاب٣/٥٦٩-٦٣٤ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٤٠ ، الخزانة٧/٥٠٨ .

(٤) انظر شرح الجمل١/١٤٠ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/١٦ .

(٦) ينظر شرح الكافية٢/١٦٣ ، شرح التسهيل ط١/٩٢ ، شفاء العليل١/١٥٢ .

القاعدة . "**و**"قَلْبُها إلى "**الياءِ في رأي**" بعضِ النحاة "**أولى بالأصلِ ، والمجهُولة مطلقاً**"[١] ؛ أي سواءً أُميلتْ أو لم تُملْ فتقول في "ألاَ" و"لَقَى" : ألَيان" و"لَقَيان" بالقلْب إلى الياءِ . واختارَ بعضُهم[٢]أيضاً قَلْبَها إلى اليَّاءِ إنْ كانتْ تُؤَوَّلُ إلى اليأء في حالٍ ما، فيَقْلِبها إلى اليَّاء في "عَلَى" و"إلىَ" و"لَدَى" ؛ لأنَّها تقلبُ ياءً مع الضَّمير نحو "إلَيْه" و"عَلَيْه" و"لَدَيْه" . وإنَّما جُلُّهم على قلبِ ألفِ المقصورِ ، ولم يَحذِفُوها ؛ لأنَّهم لو حذفوها ، التبس المفردُ بالمثنّى المرفوعِ حَالَ الإضافةِ .

واعلم أنَّ الكوفيين موافقون للبصريين في أنَّ الألفَ في الرُّباعي تقلبُ ياءً[٣]. وأمَّا الزائد على الرباعي ، فالبصريون يَقلبونَها ياءً كما يقتضيه كلامُ المصنِّفِ . والكوفيون يَحْذفونَها ، وعلى مذهبِ البصريين وردَ السَّماع . قال الشاعر :

٨ـ –

أصبَّح زيدُ خفشَ العينين[٤]
فعلْتُه ما تنقضي شَهْـرَين
شَهْرَي رَبيـــع وجمَادَيين

وأمَّا المقصور الثلاثي ، فالكوفيونَ أيضاً موافقونَ للبصريين في التَّفْصِيل الذَّي فَصَّلناهُ ، إنْ كانَ الاسمُ على "فَعَلَ" . فإنْ كانَ على "فِعلَ" أو "فُعَل" ، قَلَبُوها واواً مُطْلَقاً إلاَّ لفظتين ثُنِّيتا بالواو واليَّاء وهما : "حِمىً" و"رباً" . هكذا نَقَل ابن عصفور مذهبَ الكوفيين[٥]، وهو بخلاف ما ذكرهُ المصنِّفُ[٦]عن الكسائي[٧].

وأمَّا المهموز الذَّي ليس بممدودٍ ففيه تفصيلٌ ، وهو أنْ يُقَال : "لا يخلو أنْ يكونَ ما قَبْلَ الهَمْزَة ساكناً أومتحركاً / فإنْ كانَ متحركاً ، فالأمرُ على ما قالَ المُصنِّفُ ؛ وهو إلحاقُ العلامةِ من غير تغييرٍ نحو "نَبَآن" في "نَبأ" . وإنَّ كانَ ساكناً ، فالسَّاكنُ لا يخلو أنْ يكونَ صحيحاً أو معتلاً ، فإنْ كانَ صحيحاً جَازَ فيه وَجْهَان : "إلحاقُ العلامتين من غيرِ تغييرٍ ، وجَازَ نقلُ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكنِ ١٢٤/أ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٦ .
(٢) هو ابن عصفور انظر شرح الجمل١/١٤١ .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/١٤٢ .
(٤) نسبت هذه الأبيات إلى امرأة من فقعس ، وتروى بفتح النون وهاء السكت . وهي في شرح الجمل لابن عصفور١/١٤٢ . وهي عدا البيت الأول في سر صناعة الإعراب٢/٤٨٩ ، الإنصاف١/٧٥٥ ، المقرب٢/٤٥ ، ضرائر الشعر/٢١٧ ، الخزانة٧/٤٥٦ .
(٥) انظر شرح الجمل١/١٤١ .
(٦) انظر شرح التسهيل١/٩٢ .
(٧) انظر ابن يعيش٤/١٤٨ ، الرضي على الكافية٢/١٧٤ ، الهمع١/١٤٨ .

قَبْلَها ، وحذفُها فتقول في "عِبْءٍ" و"دِفْءٍ" : "عِبْئَانِ" و"دِفْئانِ" و"عِبَان" و"دِفَان" إنْ شئت وإنْ كانَ السَّاكن حرفَ علةٍ "ياءً" أو واواً" ،فإمَّا أنْ يكونَا أصلَين أو زائدين ، فإنْ كانَا أصْلَين ، فالحكم ما ذكرهُ المُصنِّف ؛ وهو إلحاقُ العلامةِ من غير تغيير فتقولُ في "شَيْءٍ" و"ضَوْءٍ" : "شَيْئَان" و"ضَوْءَان" ، وإنْ كانَا زائدين ، جَازَ في ذلك وَجْهَان : إلحاقُ العلامةِ من غيرِ تغييرٍ ، وقَلْبُ الهمزةِ مع اليَّاءِ ياءً ، ومع الواو واواً فتقولُ في "نَبِيءٍ" و"وُضُوْءٍ" : "نَبِيئَانِ" ووَضُوْءَانِ" و"نَبِيَّانِ" و"وُضُوَّانِ" إنْ شئتَ .

وحكمُ المصنِّفِ بإلحاقِ العلامةِ من غيرِ تغييرٍ ، لا ينافي ما ذكرناه ؛ لأنَّ إلحاقَ العلامةِ من غير تغييرٍ شاملٍ للجميع ، إلاَّ أنَّه في بعضِها على جهةِ الجواز ، وفي بعضِها على جهةِ الوجوب .

"وتقلبُ واواً همزةَ الممدودِ المبدلةَ من ألفِ التأنيث"[1] فتقولُ في "حَمْراء" و"صَحْراء" ونحوهما : "حَمْرَاوَانِ" ، و"صَحْراوان" ؛ لأنَّ إبقاءَها في التثنيةِ شبيهٌ بتوالي ثلاثِ ألفاتٍ ، لأنَّ الهمزةَ بدلٌ من ألفِ التَّأنيثِ على رأي البصريين[2]، لا موضوعة للتأنيث ابتداءً كما يذهبُ إليه الكوفيون[2] ؛ لأنَّ الألفَ حرفُ تأنيثٍ في غيرِ هذا الموضعِ بإجماعٍ ، وكونَ الهمزةِ للتأنيثِ في غيرِ هذهِ الأمثلة منتفٍ بإجماعٍ ، وإبدالُ الهمزةِ من حرفِ لينٍ متطرفٍ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ثابتٌ بإجماعٍ .

فالحكم على الهمزةِ بكونِها مبدلةً من ألفِ التأنيث حتى مع الإجماع بخلافِ الحكمِ عليها بأنَّها موضوعةٌ للتأنيث ابتداءً ، والحكم بقلبِ همزةِ التَّأنيث واواً حالَ تثنيةِ ما هي فيه ، أطْلَقَه النُّحاةُ أكثرهُم ، وقيَّد السِّيرافي[3] ذلك بما ليسَ لامُه واواً كـ"حَمْراء" ونحوِه ، وجعلَ حكمَ ما لامُهُ وَاوٌ إقرارَ الهمزةِ فقط دونَ القلبِ ، فيُقَالُ على هذا في "عَشْواءَ" و"حَوَّاءَ" : "عَشْواءَان" و"حَوَّاءَان" . وسببُ مخالفةِ الأصلِ فيما لامُه واو ما يلزم عن قلبِ الهمزةِ فيه واواً من الاستثقال الحادثِ عن قلبِ الهمزةِ واواً ؛ لأنَّه على هذا التَّقدير يجتمعُ في الاسم وَاوَانِ ، ولاَ عبرةَ بالفَاصلِ بينهما ؛ لأنَّه ألفٌ ، وهو حاجزٌ غيرُ حصين . **"وربَّما صُحِّحت أو قُلبت ياءً"**[4] فَيُقَال : "حَمْراءَان" و"صَحْراءَان" و"حَمْرايَان" و"صَحْرايَان" ؛ لمخالفةِ اللَّفظِ فيهما للفظِ الألفِ .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٧ .

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف٢/٧٥٤ ، ابن يعيش٤/١٥٠ ، الرضي على الكافية٢/١٧٤ ، شرح التسهيل ط١/٩٢ ، الهمع١/١٤٨ .

(٣) نص عليه أبي حيان في الإرتشاف١/٢٥٩ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/١٧ .

"وربما قلبت الأصلية واوا" كقول بعضهم في "قُرَّاء" : "قُرَّاوَانِ" ، وفعلُ ذلك بالملحقةِ أولى من تصحيحِها ؛ أي : القلبُ واواً في الهمزةِ التي للإلحاقِ أولى من تصحيحها فـ"عِلْبَاوَان" أولى من "عِلْبَاءين" .

"والمبدلة من أصلٍ بالعكس" تصحيحُها أولى من قلبِها ، فـ"كِسَاءَانِ" أولى من "كِسَاوَيْنِ" . **"وقد تقلب"** المبدلةُ من أصلٍ **"ياءً"** فيقالُ : "كِسَايَانِ" ، وكذا الملحقةُ قد تقلبُ -أيضاً- ياءً ، فيقال : "عِلْبَايَان" وذلك في لغةِ بعضِ بني فَزَارةَ . **"ولا يقاس على ذلك"**[1]؛ لقلّتهِ ، ومخالفتهِ القِيَاسَ **"خلافاً للكسائي"**[2] فإنّه يجيزُ القياسَ عليه .

فالحاصلُ : أنَّ المقيسَ عليه من هذا / البَّابِ هو : قلبُ المبدلةِ من ألفِ التأنيث واواً ، وسلامةُ الأصليةِ ، وإجازةُ الوجهين في المبدلةِ من أصلٍ ، مع ترجيحِ السّلامةِ ، وإجازةُ الوجهين في الملحقة مع ترجيح القلبِ ، وما سوى ذلك يُحفظ ، وإنّما ترجّحتْ السلامة في المبدلةِ من أصلٍ ، وترجحُ القلبُ في الملحقةِ ؛ لأنَّ الانقلابَ في هذا البَابِ كلِّه ، إنّما هو للشبه بـ"حَمْرَاء" ، وشَبَهُ "كِسَاءٍ" ونحوه بـ"حَمْرَاء" هو من جهةٍ واحدةٍ ؛ وهو الانقلابُ فقط ، وشَبَهُ "عِلْبَاء" بها من جهتين : ١٢٥/أ

أحدهما - الانقلابُ .

الثانــي - الانقلابُ عن زائدٍ .

فلهذا لمّا قويَ الشبه في الملحقةِ ، ترجحَ فيها القلبُ ، ولمّا ضَعُفَ في المبدلةِ من أصلٍ ، ترجَّحتْ فيها السلامة ، واللهُ أعلمُ .

"وصحّحوا "مذرَوَيْنِ""[3] وهو : طَرَفَا الأليَةِ ، قال عنترة :

أَحَوْلي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا — لِتَقْتُلَني فَهَأنذا عُمَارَا[4]

"و" كذا صَحَّحوا أيضاً **"ثنايَيْنِ"** وهو: طَرَفَا العِقَالِ[5] لَمَّا لمْ يُنطقْ لهما بمفردٍ ، فَشَبَّهوا "مِذْرَوَيْنِ" بمفردٍ حَشْوُهُ واوٌ مصحَّحةٌ ، وشبَّهوا "ثِنَايَيْنِ" بمفردٍ حَشْوُه ياءٌ مصحَّحةٌ ، فصحَّحُوهُما **"تصحيح "شقاوةٍ" و"سقايةٍ" للزوم علمي التثنية"** في "مِذْرَوَيْنِ" و"ثِنَايَيْنِ" **"والتأنيث"** في "شَقَاوة" و"سِقَايَة" ؛ إذْ لو أُفْرِدَ "مِذْرَوَان" ، لَوَجَبَ أنْ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٧ وفيه (ولا يقاس عليه) .

(٢) انظر المقصور والممدود للفراء/٥٦ .

(٣) المِذْرَوان : بكسر الميم وسكون الذال المعجمة : طرفا الإلية وطرفا القوس وجانبا الرأس . انظر اللسان [ذرا] انظر الايضاح٣٩/٢ . قال ابن قتيبة : طَرَفَا كُلِّ شيئ . انظر أدب الكاتب/٦٠٢ .

(٤) انظر ديوانه/٤٣ ، وانظر شرح التسهيل ط٩٤/١ ، شفاء العليل١٥٤/١ .

(٥) الثُّنايان : طَرَفَا حَبْلٍ يُعقَل به البعير . انظر الصحاح [ثنى] وانظر أدب الكاتب/٢٧٦ ، كتاب الشعر١١٩/١ .

تصيرَ الواوفي آخره ألفاً ، فيقالُ في تثنيته إذ ذاك : "مِذْرَيَان" كما يُقالُ في تثنية "مَلْهَى" : "مَلْهَيَان" ، ولو أُفْرِدَ "ثِنَايَان" لقيلَ فيه : "ثِنَاء" فكانَ يجبُ أنْ يقالُ في تثنيته : "ثِنَاوَن" أو "ثِنَاءَان" ، **"وحكمُ ما ألحِقَ به علامةُ جمعِ التصحيح القياسية ، حكم ما ألحِقَ به علامة التثنية"**[1] فَما صَحَّحتَهُ في الملحقِ به علامةُ التَّثنيــة ، صَحَّحتَهُ في الملحق به علامةُ / الجمعِ وما غَيَّرتَهُ هُناكَ ، غَيَّرتَهُ هنا . /٢٥ب

والحاصلُ : أنَّ الصَّحيحَ الآخرِ غير المؤَّنثِ بالتَّاء ، والمعتَلَّ الجاري مَجْرى الصَّحيح ، والممدودَ الذَّي همزتُه أصلٌ تلحقه العلامة دونَ تغييرٍ ، والممدودُ الذَّي همزتُه غير أصلٍ ، ينالُ همزتَه من التغَّيير في الملحقِ به علامة جمعِ التصَّحيح مانَالَها في الملحقِ به علامةُ التَّثنية فتقولُ في "زَيْدٍ" و"هِنْدٍ" و"عَلِيٍّ" و"أمرٌ مَقْضِيٌّ" و"مَرْجُوٌّ" و"أمرٌ مُرْجَاً" و"زكريَّا" و"صَحْرَاء" و"عَطَاء" و"سَمَاء" و"عِلْبَاء" : "زَيْدون" و"هِنْدات" و"عِلِيُّون" و"أمورٌ مَقْضِيَّات" و"أمورٌ مرجُوَّات" و"مَرْجُوُّون" و"مُرْجَيَات" و"زَكَرياوون" و"صَحْرَاوَات" و"عَطَاءُون" و"سَمَاوات" و"عِلْبَاءُون" كما قيلَ في التثنيةِ سواءً من غير فَرقٍ **"إلا أن آخرَ المقصورِ والمنقوص يحذفُ في جمع التذكير ، وتلي علامتاه"** أي علامتا جمعُ التذكير **"فتحة المقصور مطلقاً"**[2] أي سواءً كانت ألف المقصورِ منقلبةً عن أصلٍ كـ"أعْلَى" أو زائدة كـ"حُبْلَى" اسم رجُلٍ ، فإنَّ الحكمَ أنْ تُولي علامتي جمع التذكير فتحةَ المقصورِ فتقولُ : "جَاءَ الأعْلَوْن" و"الحُبلَوْن" و"ومررتُ بالأعْلَيْنَ" و"الحبْلَيْنَ" من غيرِ فرق بين كون الألفِ منقلبةً عن أصلٍ ، أو زائدة .

"خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألفِ الزائدةِ بالمنقوصِ"[3] فَيضمُّون[3] بعد حذفِ الألف الزائدة ما قبلَ الواو ، ويكسرون ما قبل الياءِ نحو "جَاءَ الحُبلُونَ" و"مررتُ بالحِبْلِينَ"[4]. فإنْ كانَ المقصورُ أعجمياً ، أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها[5]، فقد ظَهَرَ أنَّ حكم المقصورِ والمنقوصِ بالنسبة إلى جمعِ التذكير بخلافهِ بالنسبة إلى التَّثنية ؛ لأنَّ المقصورَ في التثنية تُقْلَب ألفُهُ على حسبِ ما فُصِّلَ في التثنية . / والمنقوص يُرَدّ محذوفُه في التثنية على حسبما يفصَّل بعدُ ، /١٢٦أ وتَقيدُ علامةِ جمعِ التصحيح بالقياسية ، مخرجٌ لما لحقتْهُ علامةُ جمعِ التَّصحيحِ على غير قياسٍ كقولهم في "ابْنٍ" و"عَلاَنِيةٍ" و"رَبْعَةٍ" : "بَنَينَ" و"عَلاَنِينَ" و"رَبْعِينَ" ؛

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٧ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/١٧ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناظم/٣٠٠ ، شرح التسهيل ط١/٩٥ ، التذييل١/١٠٨أ .

(٤) انظر الانصاف١/٤٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٩٥ .

إذْ مقتضى القياس أن يُقَال فيها : "ابنُون" و"علانيات" و"رَبْعَات" .

وحكمُ المقصور والمنقوص بالنِّسبة إلى الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ ، كحكمِهما بالنسبة إلى التَّثنية فتقول في "حُبْلَى" و"أمْرٍ بَادٍ" : "حُبْليات" و"أمورٌ بَاديات" بالقلبِ في المقصور ، والردِّ في المنقوص .

"وربّما حُذِفَت" أي الألفُ **"خامسةً فصاعدًا في التثنيةِ والجمعِ بالألفِ والتاء"** حكى الفرَّاء[1] في تثنية "الخَوزَلَى"[2] و"خُنْفُسَاء"[3] و"بَاقِلاَّء"[4] و"عَاشُورَاء" "خَوْزَلانِ" و"خُنْفُسَانِ" و"بَاقِلاَّنِ" و"عَاشُورَانِ" . وحكى غَيرُهُ في تثنية "قَهْقَرَي"[5] و"ضَبَغْطَري"[6] و"هِنْدبَاء"[7] ، و(في جمع)"قَبَعْثَري"[8] : "قَهْقَرانِ" و"ضَبَغْطَرانِ" و"هِنْدبَانِ" و"قَبَعْثَرانِ" بحذفِ الألفِ في ذلك كلِّه. والكوفيون[9] يقيسونَ على ذلك ، وهو عند البَصْريين[1] يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه .

وتحذفُ تاءَ التأنيثِ عندَ تصحيحِ ما هي فيه" . وتُولي ألفَ الجمعِ ما كانَ قبلَ التاءِ دونَ تغييرٍ إنْ لم يكنْ ألفاً ، ولا همزةً ممدودٍ مبدلة فتقول في : "مُسْلِمة" و"جَارِيَة" و"عَرقُوة" و"قَارِئَةٍ" و"قِرَاءَةٍ" : "مُسْلِمات" و"جَارِيات" و"عَرقُوات" و"قَارِئَات" و"قِرَاءَات" من غير تغيير . وتقول في "فَتَاةٍ" و"قَنَاةٍ" و"سِقَاءة" و"بَاقِلاَّءة" : "فَتَيات" و"قَنَوات" و"سِقَاوات" و"بَاقِلاوَات" ، بالتَّغيير على حسبه في التثنيةِ .

"فيعامل" الاسم بعدَ تجريدِه عن التَّاءِ **"معاملةَ مؤنثٍ عارٍ منها"** أي من التاء .

"لو صُحِّح" فإنْ كانَ فيه إذْ ذاك مقتضٍ/للتغيير غُيِّر ، وإلاَّ أُلحقتَ علامتي الجمعِ /٢٦ب من غير تغيير . **"ويُقالُ في المرادِ به من يعقِل من "ابنٍ" و"أبٍ" و"أخٍ" و"هنٍ" و"ذي" : "بَنُون""**[10] وقياسُهُ "ابنون" ، كما قالوا في التثنية : "ابْنَان" . **"و"أبُون" و"أخُون" و"هنُون""** بحذف اللاَّم منها ، والأصلُ فيها "أبُوُون" و"أَخُوُون" و"هَنُوُون" بالأتباعِ ،

---

(١) انظر الايضاح٤٢/٢ وشرح التسهيل ط٩٦/١ ، الانصاف٧٥٤/٢ شفاء العليل١٥٥/١ .

(٢) الخوزلي : والخيزري والخيزلي : مشية في تبختر وتثاقل . انظر اللسان [خزل] .

(٣) الخنفساء : بضم الخاء والفاء وسكون النون : دُوَيْبَة سوداء .

(٤) الباقلاء : إذا شَدَدْتَ اللاَّم قصرتَ ، وإذا خَفَفْتَ مددتَ الواحدة "بَاقِلاَةٌ" وهي الفول ، الواحد والجميع بهاء. انظر الصحاح [بقل] .

(٥) القهقري : الرجوع إلى الخلف انظر اللسان [قهر] .

(٦) الضبغطري : الأحمق الشديد الحمق .

(٧) الهندباء : نبت انظر الصحاح [هدب] .

(٨) قَبَعْثَري : بفتح القاف والباء الموحدة وسكون العين ، وهو الجمل الضخم والألف فيه ليست للتأنيث ولا للإلحاق .

(٩) انظر الانصاف٧٥٤/٢ ، الرضي على الكافية١٧٤/٢ ، شرح التسهيل ط٩٦/١ . الإرتشاف٢٥٩/١٠ شفاء العليل١٥٥/١ .

(١٠) انظر تسهيل الفوائد/١٨ .

ثم حُذِفَتْ ضَمَّةُ الواو تخفيفاً ، فالتقى ساكنان ، فَحُذِف سَابِقُهما وبقيتْ ضمةُ العين مباشرةً في اللَّفظ لواو الجمع . ويُقَالُ في غير الرَّفع "أبِين" ، والأصلُ : "أبوِينَ" ثم عرضَ السكون والقلب والحذفُ ومن شواهدِ "أبِينَ" قراءةُ بعضِ السَّلف ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[1] وأنشدَ الفرَّاء على استعمال "الأخِ" على هذا الأسلوب قَولُ الشاعرِ :

– فَقُلنا أَسْلِموا إنَّـا أَخُـوكُـم
وقَدْ بَرِئَتْ من الإِحَنِ الصُّدورُ[2]

وأنشدَ غيرُه :

– ولكنْ أخُـو المرءِ الذِّيـنَ إذا دَعَـا
أَجَابُوا بِمَا يُرْضِيهِ في السِّلْمِ والحَرْبِ[3]

ومن ورودِ "هَنِين" قوله :

– أُرِيدُ هَنَاتٍ من هَنِيْنَ وتَلْتَوي
عَلَيَّ وإنِّي من هَنِينَ هَنَاتِ[4]

«ونَوو» بتصحيح العين بعد فتحة[5] دونَ اتباع ؛ لما يلزمُ عنه من حذفِ عينه بعدَ حذفِ لامه ، فَرُدَّتْ فاؤه إلى حركتها ، ليسلمَ من ذلك .

"و" يقال "في "بِنْتٍ" و"ابنَةٍ" و"أختٍ و"هنْتٍ" و"ذاتٍ" : "بَنَاتٍ وأخواتٍ""[6] وقياسهما "بِنْتَات" و"أُخْتَات" ؛ لشبهِ التاء فيهما بتاءِ "ملكوت" من جهةِ سكونِ ما قَبْلَها ، لكن حُذِفتْ لَمَّا كان لفظُها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث . واستغنوا عن "ابنـات" بـ"بنـات" ، كمـا استغنـوا بـ"بَنِين" عن "ابْنِين"[7] /"وهنَاتٍ" كـ"سِنَاتٍ" /١٢٧أ "وهنَوَاتٍ" كـ"سَنَواتٍ [و"ذات"] و"ذوات"" كـ"قَنَاةٍ" و"قَنَواتٍ" ؛ لأنَّ "تـا" "ذات" وجب لها من الحذف ما وجبَ لتاءِ "قَنَاةٍ"، فباشرتْ الألف المنقلبة عن العين ألفُ الجمع ، فَرُدَّتْ إلى الأصل فقيل : "ذَوَاتٌ" . ولو رُدَّتْ اللاَّمُ لقيلَ : "ذَوَيات" أو "ذَايات"[8] .

---

(١) آية ١٣٣ من البقرة والقراءة ليحيى بن يعمر انظر شواذ القراءات/٩ ، والمحتسب ١١٢/١ ، التبيان في إعراب القرآن١١٩/١ .

(٢) البيت للعباس بن مرداس، انظر المقتضب١٧٤/٢ ، الخصائص٤٢٢/٢ ، مجالس العلماء/٣٣٠ ، أمالي ابن الشجري٣٨/٢ ، شرح التسهيل ط٩٧/١ ، ولم أجده في معاني الفراء ، وفي ديوان العباس /٥٢ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٩٨/١ ، التذييل١١٠/١أ .

(٤) أنشده الأسود الغندجاني ، في فرحة الأديب/١٨٣ ، وانظر مجالس ثعلب٥٥٩/٢ ، شرح اللمع٥٦٨/٢ ، درة الغواص/١٠٤ ، شرح التسهيل ط٩٨/١ ، شفاء العليل١٥٦/١ .

(٥) في شرح التسهيل ط٩٨/١ : "ولم يُفْعَل به من الإتباع ما فُعِل بإخوته .. "

(٦) انظر تسهيل الفوائد/١٨ .

(٧) في النسخة "بـ" ثنتين عن "اثنتين" تصحيف والصواب ما أثبتناه . انظر شرح التسهيل ط٩٨/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط٩٨/١ .

"و"**أمهات" في الآدم من الناس أكثر من "أمات"** وقد جاء الاستعمالان في قول الشاعر :

- إذَا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ
فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا[1]

وكانَ قياسُه ألاَّ يجمعَ بالألف والتَّاء ؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ عارٍ من علامة تأنيثٍ ، لكن جمعوهُ بها ، فلحقَ بمَا بابُه السَّماعُ في الجمعِ بالألف والتاء .

وزادوا الهاءَ في الأَنَاسي دُونَ غيرهم ، للفرق **"وقد يأتي بالعكس"**[2] **"والمؤنثُ بهاءٍ"** نحو "تَمْرة" و"غُرْفَة" و"سِدْرَة" **أو مجرداً** منها نحو "هِنْد" و"دَعْد" و"جُمْل" **"ثلاثيا صحيحَ العينِ ساكنة ، غيرَ مُضعفٍ ولا صفة"** كالأمثلة المذكورة ؛ فإنَّ هذه القيود كلَّها مجتمعةٌ فيها . وخرجَ بقيدِ الصَّحيح المعتلُّ نحو "جَوْزَة" و"دِيمَة" و"دُولَة" ، وبسكونِ العين المتحركة كـ"شَجَرَة" و"نَبِقَة" و"سَمُرَة" ، وبنفي التضْعيفِ نحو "حَجَّة" و"حِجَّة" و"حُجَّة" ، وبنفي الوصفية نحو "ضَخْمَة" و"جِلْفَة" و"حُلْوة" .

والحكمُ ، فيما اجتمعتْ فيه القيودُ المُنَبهُ عليها ، أنْ **"تتبعَ عينُه فاءه في الحركةِ مطلقا"** سواءً كانت الفاء مفتوحةً ، أو مضمومةً ، أو مكسورةً ، وسواءً كانَ الاسمُ متلبساً بالهاء ، أو مجرداً منها ، لا فَرْقَ بين شيءٍ من ذلك عند اجتماعِ القيودِ المذكورة ، فتقولُ : "تَمرات" و"غُرُفَات" و"سِدِرَات" و"دَعَدَات" و"جُمُلات" و"هِنِدَات" /باتباع العينِ حركةَ الفاءِ **"وتفتح"** العينُ **"وتسكنُ بَعدَ الضمة والكسرة"** /٢٧ب فيجوز في المضمومِ الفاءِ والمكسورها ثلاثةُ أوجهٍ : الاتباعُ ، والفتحُ ، والتسكين . وليس في المفتوحِ الفاءِ عند اجتماع القيود إلاَّ الاتباعُ . **"وتمتنعُ الضمةَ قبلَ الياءِ والكسرةَ قبلَ الواو باتفاقٍ"** فلا يجوزُ في "مُنْيَة" و"ذِرْوَة" إلاَّ التَّسكينُ والفتحُ ؛ لأنَّ الضمَّة قبلَ الياء ، والكسرةَ قبلَ الواو مستثقلتان ، **"و"** تمنعُ الكسرةُ **"قبلَ الياءِ"** نحو "لِحْيَة" **"بخلفٍ"** ، فمن البصريين من مَنَعَهُ ؛ لاستثقالِ الياءِ بعد كسرتين ، ومنهم من أجازه ، **"و"** يمنعُ ذلك **"مطلقاً عند الفرّاء**[3] **فيما لم يُسمَع"** ، فلا يجيزُ "فِعِلات" إلاَّ حيث سُمِع ؛ لتضمنه "فِعِلاً" وهو بناءٌ مهملٌ إلاَّ ما نَدَرَ كـ"إِبِل" و"بِلِز" . وإذا كان المفردُ مهملاً ، فالمتضمن له حَرٍ بالإهمال . وأُجيبُ بأنَّ المفردَ قد يستثقلُ فيه مالا يستثقلُ في الجمعِ ؛ إذْ المفردُ معرضٌ للتصاريف كالتثنية والجمعِ والنَّسب بخلافِ الجمعِ .

---

(١) لمروان بن الحكم وهو في شرح شواهد الشافية/٣٠٨ ، شرح الملوكي لابن يعيش/٢٠٢ ، وتهذيب اللغة١٥/٦٣٠ ، رصف المباني/٤٠١ شرح التسهيل ط١/٩٩ ، شفاء العليل١/١٥٧ ، تعليق الفرائد١/٢٧٢.

(٢) عبارة التسهيل/١٨ "وغيرها بالعكس" .

(٣) انظر شرح الكافية٢/١٧٦ ، ٢/١٩٠ .

"وشذّ "جِروات"" بكسر الرّاء في جمع "جِرْوة" حكاهُ يونُس[1] **"والتزم "فَعَلات""** بفتح الفاءِ والعين **"في"** جمع **"لَجَبَة"** بسكونِ الجيم ، وهي : الشاةُ القليلة اللبن[2] ، **"وغلّب"** "فَعَلات" **"في "رَبْعَة""** ؛ وهو المعتدلُ القامةِ ، وأكثرُ النّاسِ يحكمونَ على ذلك بالشُّذوذ ؛ لأنَّ "فَعْلَةً" صفةٌ لا يُجمعُ على "فَعَلاتٍ" ظناً منهم أنّهما جمعان لـ"فَعْلَة" -بسكون العين- وليسا كذلك ، وإنّما جُمِعَا على ذلك لقولِ بعضِهم :**"لَجَبَة"** و**"رَبَعَة"** بفتح العين فيهما هكذا قالَ المصنّفُ رحمهُ اللّهُ في شرحه[3] . وحكم /ابن /١٢٨أ ابن عصفور[4] بأنَّ : "لَجَبَات" -بفتحِ العين- جمعُ "لَجَبَةٌ" للشّاةِ الغزيرة اللّبن[5] ، و"رَبَعاتٍ" جمعُ "رَبْعَةٌ" شاذٌ ، **"ولا يقاسُ على ما ندَرَ من "كهلات""** جُمِعَ بفتح العين ، جمعُ "كَهْلَة ، **"خلافاً لقطرب"** فإنّه أجاز[6] القِّياسَ على "كَهَلات"، وعلى ما ليس صفة .

"ويَسوغُ في "لَجْبَة" القياس"" ، وهو الجمعُ على "فَعَلَات" على قياسِ جمعِ الصفة **"وفاقاً لأبي العبّاس"** المبرد[7] ، وقد نقل ابن عصفور أنَّ "لَجْبَات" بالسكون مسموعٌ ، فلا حاجةً للقياسِ في ذلك .

"ولا يقالُ "فَعلات" اختياراً فيما استحق "فَعَلَاتٌ" إلا لاعتلال اللام"[8] كـ"ظَبْيات" و"شَرْيات" حكاهُ أبو الفتح ابن[9] جنيٍّ .

"أو شبهِ الصفة" نحو "أَهْل" و"أهْلات" ، وقد سُمِعَ فيه "أَهَلاتٌ" أنشد سيبويه رحمهُ اللّه :

– وَهُم أَهَلاتٌ حَوْلَ قيسِ بن عاصمٍ
إذَا أدْلَجُوا باللَّيلِ يَدعُونَ كوثرا[10]

وقد حكى الفرّاء[11] "أهْلَة" فالأولى أنْ يُجعلَ "أهْلات" جمعاً له ، لا لـ"أَهْل" . وقد تُسكّن عين "فَعَلات" جمعُ "فَعْلَة" إذَا كانَ مصدراً كـ"حَسْرات" تشبيهاً بجمع

---

(١) نص علي في شرح التسهيل ط١٠٢/١ ، ووجه الشذوذ فيه أنه يؤدي إلى قلب الواو ياء .
(٢) انظر اللسان في [لَجَبَ] .
(٣) انظر شرح التسهيل١٠٢/١ .
(٤) انظر شرح الجمل١٥٢/١ .
(٥) انظر اللسان [لجب] .
(٦) انظر شرح الكافية١٧٦/٢ ، ١٨٩/٢ ، شرح التسهيل ١٠٢/١ .
(٧) انظر المقتضب١٩١/٢ وما بعدها ، وانظر شرح التسهيل ط١٠٢/١ .
(٨) انظر تسهيل الفوائد/١٨-١٩ .
(٩) انظر المحتسب٥٦/١ ، شرح التسهيل ١٠٠/١، شفاء العليل ١٥٩/١ .
(١٠) للمخبّل السّعدي في ديوانه/١٢٥ ، وانظر الكتاب٦٠٠/٣ ، المذكر والمؤنث للأنباري/٤٤٣ ، شرح التسهيل ط١٠١/١ .
(١١) نص عليه المصنف في شرحه ط١٠١/١ . والأهْل : أهْلُ الرّجُلِ وأهْلُ الدّارِ . انظر الصحاح [أهَل] وانظر هداية السبيل٣٣٥/١ .

"فَعْلة" صفة ؛ لأنَّ المصدرَ قد يوصفُ به . قال أبو الفتح(١) : "ظَبْيَات" أسهلُ من "رَفْضَات"(٢) و"رَفْضَات" أسهلُ من "تَمْرات" ؛ لأنَّ المصدرَ يُشبه الصفة . فلو قيلَ : "امرأةٌ كَلْبَةٌ" جَازَ في جمع "كَلْبَة"(٣) الفتحُ ؛ رعياً للأصلِ ، والتسكين ؛ لعارضِ الوصفِ .

ولا يُعْدَلُ عن "فَعَلات" إلى "فَعْلات" فيما عدا ما ذُكر إلاَّ في الضرورة ؛ إذْ العينُ المفتوحةُ قد يستباحُ تسكينُها ؛ وإنْ لم تكن في جمعٍ ، ولا ساكنةٍ في الأصلِ ، فحرٍ أنْ يجوزَ تسكينُها إذا كانت في جمعٍ وساكنة /في الأصل . ومن شواهدِ /٢٨ب ورود العين ساكنة مع كونها في غير جمع ، وغير ساكنة في الأصل قولُ الشاعر :

- وعُرْبَةُ أَرْضٌ لا يُحِلُّ حَرامَها
من النَّاسِ إلاَّ اللَّوْذَعِيُّ الحُلاحِلُ(٤)

أراد : عَرَبَة ، وهي : أرَضُ مكة ، وقال الشاعر :

- الموتُ يأْتِي لمِيْقَاتٍ خَوَاطِفُه
وليس يُعْجِزُهُ هَلْكٌ ولا لُوحُ(٥)

[أرادَ هَالِكاً و](٦) الهَلَكُ : ما بين كلِّ أرضٍ وأرضٍ إلى الأرض السابعة . واللُّوح : ما بين السَّماءِ والأرض(٧) ، قال الشاعر :

- ومَا كلُّ مُبْتَاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ
يراجِعِ ما قَدْ فَاتَه بِرَدَادِ(٨)

أراد : ولو سَلَفَ .

"وتفتحُ هذيلٌ عين "جَوَزَات" و"بَيَضَات" ونحوهما"(٩) من المعتل العين ، فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه ، فقالوا : "جَوَزات" و"بَيَضات" ، كما قال جميعُ العرب(١٠) : "تَمَرات" و"جَفَنات" . ومن ورود الفتح في المعتل قول الشاعر :

---

(١) انظر المحتسب١/٥٦ وما بعدها .
(٢) لاعتلال اللأم انظر شرح التسهيل ط١/١٠١ .
(٣) الكلب معروفٌ وربما يوصف به فيقال : امرأة كَلْبَ[.انظر الصحاح [كَلَبَ] .
(٤) قاله علي بن أبي طالب في ديوانه/١٣٤ ، وانظر معجم البلدان٤/٩٧ اللسان [عرب] ، تاج العروس [حلل] شرح التسهيل ط١/١٠١ .
(٥) لم أعثر على قائله انظر اللسان [هلك] وشرح التسهيل ط١/١٠١ .
(٦) زيادة يتقضيها السياق وهي في شرح التسهيل ط١/١٠١ .
(٧) انظر المنتخب١/٢٨٥ .
(٨) للأخطل التغلبي ينظر ديوانه/١٧٤ ، المنصف١/٢١ ، شرح التسهيل ط١/١٠٢ .
(٩) انظر تسهيل الفوائد/١٩ ، وانظر شرح التسهيل ط١/١٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٥٢ .
(١٠) انظر شرح التسهيل ط١/١٠٣ .

— أَخُو بَيَضاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ
رَفيقٌ بِمَسْحِ المنكبينِ سَبُوحُ[1]

"واتفقَ على فتح "عيَرات"[2] شذوذاً" لمَّا لم يكن في تحريك يائه بفتحةٍ بعد الكسرة ما في "بَيَضـات" ؛ لأنَّ تحريكَ الياءِ في "بَيَضات" بفتحةٍ تعريضٌ لها للإبدال ؛ لأنَّ تحريك الياء بعد فتحةٍ يوجبُ إبدالَها إلفاً ، لكن لعروضه لم تكترث له هذيل من العرب . وينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ الشَّاذَّ يقعُ في كلامِ النُّحاة ، وهو عندهم أصنافٌ : شاذٌ عن القياسِ ، وشاذٌ عن الاستعمال ، وشاذٌ عنهما . والأَوَّلاَنِ مَقْبُولاَنِ ، وأما الثَّالثُ فمردودٌ . ومن مثلِ الأول ، تصحيحُ عين "اسْتَحْوَذَ" "وفتحُ الياء في "عِيَرات" ومن الثاني قوله : / /١٢٩أ

— وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[3]

ومن الثالث قولهُم : الثلاثةُ الأثوابِ" ومخالفته للاستعمال بَيِّنةٌ . وأمَّا وجْه مخالفته للقياس ؛ فلأنَّ الألفَ واللاَّم تُعَرِّفُ مصحوبهَا بالعَهْد ، والإضافةُ تُعَرِّفُ المضافَ بالتَّخصصِ ، فيحصُلُ إذ ذاك تعريفان ، فالتعريفان إمَّا أنْ يَتماثلا أو يختلفا ، فإنْ تَمَاثلا لَزِم من الجمعِ بينهما إبطالُ حقيقة المتماثلين ؛ لأنَّ عدم الاجتماع لازمٌ من لوازمِ المتماثلين ، فإنْ اختلفا لَزِم اتِّحادُ المختلفين ، وكلاهما محذورٌ ، ولمَّا كانت الإضَافَةُ اللَّفظية لا تُعرِّفُ ، انتفى هذا المحذور ، فَجازَ الجمعُ فيها بين الألفِ واللاَّمِ والإضافةِ .

---

(١) نسب لشاعر من هذيل ، وليس في شرح أشعار الهذليين . وانظر المنصف١/٣٤٣ ، المحتسب١/٥٨ ، التبصرة٢/٤٦٩ ، أسرار العربية/٣٥٥ ، شرح التسهيل ط١/١٠٤ ، شفاء العليل١/١٦٠ .

(٢) العير : الإبل التي تحمل المِيرَةَ ، سميت بذلك ؛ لأنها تَعِيرُ ، أي تذهب وتجيئ .

(٣) لرؤبة انظر الكتاب٢/٣٨٤ ، ملحقات ديوانه /٧٤ .

" فصـــلٌ "

"**يتمّ في التثنية من المحذوف اللام ما يتمّ في الإضافة لا غير**"[1] سواءً كانَ المحذوف اللاّم منقوصاً عُرْفياً ، أو أحدَ الأسماءِ الستة ، أو "اسماً" و"استاً" و""ابناً" و"يداً" و"دماً" و"فمـاً" و"حِراً" و"غداً" و"سَنَة" ونحـوها ، لكنَّ الذي يُتمُّ منها في الإضافةِ هو المنقوصُ العرفيُّ ، و"أبٌ و"أخٌ" و"حَمٌ" في أكثر الكلامِ ، و"هَنٌ" في لغةِ بعض العرب "**وربّما قيلَ : "أبانِ" و"أخانِ"**" التزاماً للنَّقص في التثنية على لغةِ من التزمه في الإفرادِ ، ومنه قولُ الشّاعر :

٨ - إذَا كُنْتَ تَهْوى الحَمْدَ والمجدَ مولعاً
بأَفْعَالِ ذي غَيٍّ فَلَسْتَ بِرَاشدِ[2]
ولستَ وإنْ أعْيَا أَبَاكَ مَجَادةً
إذَا لم تَرُمْ مَا أسلفاهُ بماجدِ

كَمَا قِيلَ في "يَد" و"دَم" و"فَم" : ""**يديَان" و"دميَان" و"دموَانِ" و"فميَان" و"فموَان**""، وذلك مستعملٌ على لغةٍ من قَصَرُه في الإفراد . "**وقالوا في**" تثنيـة "**ذات**"/"**ذاتا**" /٢٩ب **على اللفظ**" بالنقص ، وعلى هذا الاستعمال قوله :

٧٨ - يا دارَ سَلْمى بَيْنَ ذاتَا العُوْجِ[3]

"و" قالوا في تثنيته أيضاً ""**ذواتا" على الأصل . ويثنّي اسمُ الجمع والمكسّر بغير زنة منتهاه**"[4] . ومن ورود اسم الجمع مثنىً قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾[5] وقوله صلى اللّهُ عليه وسلم : "مَثَلُ المنَافقِ كمـثلِ الشَّاهِ العَائِرةِ بينَ الغَنَمَين"[6] ، ومن ورود الجمعِ المكسَّر مثنىً قولُ الشاعر :

تَبقَّلتْ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالكٍ ونَهْشَلِ[7]

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .

(٢) نسب البيتان إلى رجلٍ من طيئ ، انظر شرح التسهيل ط١/١٠٤ التذييل١/١١٦ب ، شفاء العليل١/١٦١ .

(٣) نسب لرجل من السعديين انظر شرح التسهيل١/١٠٥ ، المساعد١/٧٠ برواية [بين ذاتي عوج] وانظر اللسان [عوجَ] وانظر الإبدال لابن السكيت/١١٨ ، وسمط اللالي٢/٧٧١ ، شرح شواهد الإيضاح لابن بري/٢٣٣ حيث ورد برواية مغايرة .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .

(٥) آية ١٦٦ من آل عمران ، وآية ٤١ من الأنفال .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب صفات المنافقين١٧/١٢٨ ، الفائق في غريب الحديث والأثر٢/٢٤ ، وانظر ص ٢٢ .

(٧) سبق الاستشهاد به ، وانظر شفاء العليل١/١٣٤ .

وإنَّما لم يُثن ما كانَ على زنَةِ منتهى التكسير ، لعدمِ شبهِه بالمفرد ؛ ولهذا لم يُثَن المثَّنى والجمع الذّي على حدِّه ؛ لأنَّ تثنيتَه تخرج إلى صيغةٍ مخالفةٍ للمفردات ، وثُنِّي ما لم تؤدِ تثنيتُه إلى ذلك ، وقد كانَ القياسُ أنْ لا يثنَّى ما دَلَّ على جمعٍ ؛ لأنَّ الجمعَ متضمنٌ للتثنية ، لكن لمَّا كانتْ الحاجةُ قد تدعو إلى عطفِ جمعٍ على جمعٍ كما في المفردات ، استُبْيِحَتْ تثنيتُه عِند اتفاقِ اللّفظين ، ما لم يُمنعُ من ذلك عدمُ شبهِ المفرد .

"ويُختارُ في المضافينِ لفظاً أو معنىً إلى متضمّنيهما لفظَ الإفرادِ على لفظِ التثنية ، ولفظَ الجمعِ على لفظِ الإفراد"[(١)] ومثاله في المضافين لفظاً : "قطعتُ رؤوسَ الكَبْشَين"[(٢)] و"رأسَ الكَبْشَين"[(٢)] و"رأسَيْ الكَبْشَين"[(٢)] . لفظُ الجمعِ أولى من الإفرادِ ؛ ولذلك ورد به القرآن ، قال تعالى : ‹ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ›[(٣)] وقال تعالى : ‹ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ›[(٤)] . و في قراءة ابن مسعودٍ[(٥)] ‹ **فاقطعوا أيمانهما** › . وفي الحديث "أُزْرَةُ المؤمن إلى أنصافِ سَاقَيه"[(٦)]. والإفرادُ أولى من التثنية لاستثقال / تثنيتين في شيئين هُما ٣٠/أ كشيئٍ واحدٍ لفظاً ومعنىً ؛ ولأنَّه أخفُّ من التثنية ، والمقصودُ به حاصلٌ ، ولكونه أولى من التَّثنية وردَ في الكلام ، فمنه ما جَاءَ في وصفِ وُضُوءِ النبيِّ صلى الله عليه [وسلم] "ومَسحَ أُذُنَيهِ ظَاهِرَهُما وبَاطِنَهُما"[(٧)]. ولم يردْ لفظُ التثنية إلاَّ في الشعر في قوله :

- فتَخالسَا نَفْسَيهما بِنَوافذٍ
كنَوافِدِ العُبْطِ الّتي لم تُرْقَعِ[(٨)]

ومثال ذلك في المضافين معنى قولُ الشاعر :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .

(٢) انظر شفاء العليل/١٦٢/١ ، هداية السبيل/٣٤٨/١ .

(٣) آية ٤ من التحريم .

(٤) آية ٣٨ من المائدة .

(٥) انظر كتاب الشواذ لابن خالويه/٣٢ ، شرح اللمع لابن برهان/٥٦٢/٢ ، البحر المحيط/٤٧٦/٣ ، شرح التسهيل ط/١٠٦/١ .

(٦) الحديث في صحيح مسلم كتاب اللباس ، باب تحريم جَرِّ الثوب خيلاء ٦٣/١٤ ، مسند أحمد/٣٩٠/٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح/٦١ .

(٧) الحديث في صحيح الترمذي كتاب الطهارة ، باب ما جاء في مسح الأذنين/٥٤/١ ، سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم/٣١/١ ، المستدرك/١٤٧/١ .

(٨) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين/٤٠/١ ، المفضليات/٤٢٩ جمهرة أشعار العرب/٢٤٨ ، الأفعال للمعافري/٤٨٥ ، كتاب الثلاثة لابن فارس/٤١ ، شرح التسهيل ط/١٠٧/١ ، شفاء العليل/١٦٣/١ .

- رأيتُ ابني البَكْرِيِّ في حَوْمَةِ الوَغى
كفَاغِري الأفْواهِ عِنْدَ عَرينِ[1]

الأفْواه : غير مضافةٍ لفظاً ، وهي مُضَافةٌ معنىً ، والتقدير : كَفَاغِري أفْواهَهُما[2] ويجوز في "الأفواهِ" الأوجهُ الثلاثةُ " الجمعُ والافرادُ والتثنية .

وهذا ما لم يُفْرقُ مُتَضَمَّنَاهُما كما في المثالين . **"فإنْ فُرِّقَ متضمناهُما اختيرَ الإفرادُ"**[3] ومنه قوله تعالى : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾[4] وفي حديث زيدِ بن ثابت : "حَتَّى شَرَحَ اللّهُ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ له صدرَ أبي بكرٍ وعمر رضي اللّهُ عَنْهُما"[5]، ولو جِيئَ في مثلِ هذا بلفظِ الجمعِ أو لفظِ التَّثنيةِ، لم يُمتنع ذلك . **"وربما جُمِعَ المتفصلان"** وهم اللذان ليسا جزأين للمضاف إليه **"إن أُمِنَ اللبس"** ومنه قول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : "إذَا أوَيْتُما إلى مَضَاجِعِكُمَا فَسَبِّحا اللّهَ ثلاثاً وثَلاثينَ"[6] . الحديث .

وفي حديث آخر : "هَذه فُلاَنَةٌ وفُلاَنَة تَسْألاَنِكَ عن إنْفَاقِهِما على أزْواجِهِما ألَهُما فيه أجرٌ"[7].

وفي حديثِ عليٍّ وحمزةَ رضي الله عنهما : "فَضَرَبَاهُ بأسْيَافِهِما"[8] .

"ويُقاسُ عليه" ؛ أي على جمعِ المُنفصلَين **"وفاقاً للفراء"**[9]؛ لكثرةِ ما ورد منه وهو /عند غيره مسموعٌ . فلو أُلْبِسَ ، لم يُعْدَل عن لفظِ التثنية فتقول : /٣٠ب "قَبَضْتُ دِرْهَمَيكُما" بالتثنية ليسَ إلاَّ ؛ لأنَّ العدولَ عن لفظِ التَّثنيةِ إلى لفظِ الجمعِ في نحو "هذا مُوقِعٌ في اللَّبس" . **"ومُطَابَقَةُ ما لهذا الجمعِ لِمعناهُ أو لفظه جائزة"**[10] فمن مُطَابقةِ المعنى قولُ الشاعر :

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٠٦ ، التذييل١/١١٨أ ، الهمع١/١٧٣ ، الدرر١/١٥٤ .
(٢) في شرح التسهيل١/١٠٦ [كفاغرين أفواههما] .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .
(٤) آية ٧٨ من المائدة .
(٥) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن فتح الباري٩/١١ ، مسند أحمد٥/١٨٩ .
(٦) الحديث في صحيح البخاري كتاب فرض الخمس ، فتح الباري٦/٢١٥ ، وكتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب علي بن أبي طالب ، فتح الباري٧/٧١ ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر ، باب التسبيح أول النهار وعند النوم١٧/٤٥ .
(٧) الحديث في مسند أحمد٦/٣١٠ .
(٨) الحديث في صحيح مسلم كتاب الجهاد ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل١٢/٦٢ ، وفيه [بسيفيهما].
(٩) انظر معاني القرآن١/٣٠٦ وما بعدها .
(١٠) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .

– قُلُوبُكُما يَغْشَاهُما الأمنُ عادةً
إذَا مِنْكُما الأبْطَالُ يَغْشَاهُمَا الذُّعْرُ[١]

وقال الشَّاعر :

– وسَاقَانِ كَعْباهُما أُصْمَعَانِ
أعَالِيهِما لكُثَّـــا بالزِّيَـــمِ[٢]

وقالَ الشَّاعر :

– رأَوا جَبَلاً هَدَّ الجِبَالَ إذَا التَقَتْ
رُؤُوس كَبِيرِيهِنَّ يَنْتَطِحَـــانِ[٣]

وعلى هذا حَمَلَ أبو العبَّاس[٤] المبرِّد قولُ الشَّاعر :

– أَقَامَتْ على رَبْعَيهِما جَارَنا صَفاً
كُمَيْتَا الأعَالي جَوْنَتاً مُصْطلاهُما[٥]

فأعادَ الضمير المضاف إليه "المصطلى" على "الأعالي" ؛ لأنَّها مثناةٌ معنىً.

هذا كلُّه من مطابقة المعنى ، ومن مطابقةِ اللَّفظ قول الشاعر :

– خَليليَّ لا تَهْلِكْ نُفُوسُكُما أسَىً
فإنَّ لَهَا فيما بِهِ دُهِيتَ أسَىً[٦]

ولو جاءَ على مطابقةِ المعنى لقال : "دهيتا" .

"ويعاقِبُ الإفرادُ التثنية في كلِّ اثنين لا يُغني أحدُهما عن الآخر"[٧] كالعَيْنَينِ والأذنين والجَفْنَين ونحو ذلك فيُقَالُ : "عَيْنَاه حَسَنَتَان" و"عَيْنَاه حَسَنَة" و"عَيْنُه حَسَنَتَان"

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٠٨ ، المساعد١/٧٢ ، شفاء العليل١/١٦٤ ، تعليق الفرائد١/٢٩٣ ، التصريح٢/١٢٢ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٠٨ ، جنى الجنتين/٩ ، شفاء العليل١/١٦٤ ، اللسان [صمع] .

(٣) للفرزدق في ديوانه٢/٣٣٢ ، البغداديات/١٣٩ ، الخصائص٢/٤٢١ ، شرح التسهيل ط١/١٠٨ ، التذييل١/١٢٠ب .

(٤) نُصَّ عليه في شرح التسهيل ط١/١٠٨ .

(٥) البيت للشماخ في ديوانه/٣٠٨ ، وانظر الكتاب١/١٩٩ ، شرح التسهيل ط١/١٠٨ .
الربـــع : المنزل .
جارنا صفا : الأثفيتان اللتان توضعان بجوار الجبل .
الكميـت : بين الحمرة والسواد .
جونتـــا : مسودتان .
مصطلاهما : موضع الصلا وهو النار .

(٦) لم أعثر على قائله انظرشرح التسهيل ط١/١٠٨ ، التذييل١/١٢١ ، المساعد١/٧٢ ، شفاء العليل١/١٦٤ ، تعليق الفرائد١/٢٩٣ ، التصريح١/١٢٢ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/١٩ .

و"عَينُه حَسَنَة" ، والاستعمال الأول هو الكثير لأنَّه الأصل ومنه قولُ الشاعر :

- وعينَانِ قَالَ اللّهُ كُونَا فَكَانَتَا
فَعُولَانِ بالألْبَابِ ما يَفْعَلُ الخَمْرُ(١)

وقالَ امرؤ القيس :

- لهُ أُذْنَانِ تَعرفُ العِتْقَ فيهما
كَسَامِعَتَي مَذْعُورَةٍ وَسْطَ رَبْرَبِ(٢)

ومن الاستعمال الثاني قول الشاعر :

- لِمَــنْ زُحْلُوقَــةُ زُلُّ
بِهَا العَيْنَــانِ تَنْهَـلُ(٣) / ٣١/أ

وقال الشاعر :

- وَكَأَنَّ في العَيْنَينِ حَبَّ قُرُنْفُلٍ
أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ(٤)

وقول الشاعر :

- سَأُجزِيكَ خُذْلَاناً بِتَقْطِيعِي الصُّوى
إليكَ وخُفًّا زَاحِفٍ تَقْطُرُ الدِّمَا(٥)

ومن الاستعمال الثالث قول الشاعر :

- إذَا ذَكَرَتْ عَينِي الزَّمانَ الذَّي مَضَى
بِصَحْرَاءَ فَلْجٍ ظَلَّتَا تَكِفَانِ(٦)

ومن الاستعمال الرابع قول الشاعر :

---

(١) لذي الرمة في ديوانه/٢٩٧ ، ونسب للفرزدق في مجالس العلماء/٦٦ ، الإقتراح/٦٩ ، شرح التسهيل ط١/١٠٩ ، المساعد١/٧٣ ، شفاء العليل١/١٦٥ .

(٢) انظر ديوانه/٤٨ ، وانظر شرح التسهيل ط١/١٠٩ ورواية الديوان[له حَرّتان] . ونسب لعلقمة الفحل انظر ديوانه/٨٩ .
كسامعتي مذعورة : أي بقرة ذعرت فنصبت أذنيها وحددتهما .
الربرب : القطيع من البقر .

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه/٤٧٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٠ ، التذييل١/١٢١ب ، المساعد١/٧٣ ، الخزانة٥/١٩٧ ، الهمع١/١٧١ .

(٤) قائله سلمى بن ربيعة كما في نوادر أبي زيد/٣٧٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي٢/٥٤٧ ، وقد نسبه الأصمعي في الأصمعيات/١٨ لعلباء بن الأرقم . وهو في الصاحبي/٤٢٤ ، سمط اللآلئ١/١٧٣ .

(٥) نسب البيت في اللسان [دمي] للعين المنقري ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٠، والخزانة ٣/٣٧٦ .

(٦) البيت ورد بدون نسبة في الصاحبي/٤٢٤ ، أمالي ابن الشجري١/١٢٢ شرح التسهيل لابن مالك١/١٤١، شفاء العليل١/١٦٥ ، الهمع١/١٧١ .

- إلاَ إنَّ عيناً لم تَجِدْ يومَ وَاسِط
  عَليكَ بَجَاري دَمْعِها لَجمُودُ[1]

وقال الشاعر :

- أَظُنُّ انهمالَ الدَّمعِ ليسَ بمُنْتَهٍ
  عن العينِ حتَّى يَضْمَحِلَّ سَوَادُها[2]

"وربما تعاقبا مطلقا"[3] أي : وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[5] وقول الشاعر :

- إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأسـ
  وَدَ ما لَمْ يُعاصَ كانَ جُنُونا[6]

"وقد يقع "أفعلا" موقع "أفعل" ونحوه"[7] قصد التوكيد ، وإشعاراً بإرادة التكرار ، ومنه قولُ الحجَّاج : "يَا حَرَسيَّ اضْرِبَا عُنُقَه"[8] .

وقول الشاعر :

- فإنْ تَزْجُرَاني يا ابن عَفَّانَ انْزَجَر
  وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[9]

وقول الشاعر :

- فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحْبِسَانا
  بِنَزْعِ أُصُولِهِ واْجتَزَّ شيحا[10]

---

(١) البيت لأبي العطاء السندي ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي٢/٧٩٩ ، الشعر والشعراء٢/٧٧٣ ، الاقتضاب٣/١٨ ، معاهد التنصيص١/٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/١١١.

(٢) البيت لجرير في ديوانه/١١٥ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك١/١٤١ .

(٣) تسهيل الفوائد/١٩ .

(٤) آية ١٦ من الشعراء .

(٥) آية ١٧ من ق .

(٦) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه/٢٣٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك١/١١١، التذييل١/١٢٣أ ، المساعد١/٧٤ ، تعليق الفرائد١/٢٩٦ .

(٧) تسهيل الفوائد/١٩ .

(٨) انظر الكامل٢/٤٩٦ ، الرضي على الكافية٢/٤٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٢ .

(٩) البيت لسويد بن كراع ، انظر شرح القصائد السبع الطوال/١٩ ، سمط اللآلئ٢/٩٤٣ ، شرح شواهد الشافية/٤٨٣ ، تأويل مشكل القرآن/٢٩١ التبصرة والتذكرة١/٤٩٩ ، الصحاح (جزز) ، شرح التسهيل لابن مالك١/١١١.

(١٠) هو مضرس بن ربعي الفقعسي ، انظر المقرب٢/١٦٥ ، ابن يعيش١٠/٤٩ اللسان [جزز] ، شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٣ ونسب ليزيد بن الطثرية في اللسان .

وعلى هذا أخذ بعض المفسرين قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾[1] .

"وقد تقدَّرُ تسميةُ جزءٍ باسم كلٍّ، فيقعُ الجمعُ موقعَ واحدِه أو مثنَّاه"[2] فمن وقوع الجمع موقعَ المفرد بعد تقديرِ تسميةِ الجزءِ باسم الكُلِّ قول الشاعر :

٠٠ - قَالَ / العَوَاذِلُ ما لِجَهْلِكَ بَعْدَمَا ٣١/ب
شَابَ المَفَارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرا[3]

ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الشاعر :

٠٠ - والعَيْنُ بَعْدَهُمُ كَأَنَّ حِدَاقَهَا
سُمِلَتْ بَشَوْكٍ فَهْيَ عُوْرٌ تَدْمَعُ[4]

أراد بالحداق : الحدقتين .

ومنه قول الشاعر :

٠٠ - أَشْكُو إلى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي
تَرْبِطُ بالحَبْلِ أُكَيرِعَاتِي[5]

ومنه قول العرب : "رجلٌ عَظيمُ المَناكِبِ" ، و"غَليظُ الحَوَاجِبِ" و"شَدِيدُ المرافِقِ"[6] .

---

(١) آية ٢٤ من ق .

(٢) تسهيل الفوائد/١٩ .

(٣) البيت لجرير انظر ديوانه/٢٨٩ ، الكتاب٣/٤٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٣ .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين١/٩ ، والمفضليات٤٢٢ ، جمهرة أشعار العرب/٢٤٢ ، شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٢ .

(٥) لم اعثر على قائله . انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٤٤ ، شفاء العليل١/١٦٧ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك١/١٤٤ ، هداية السبيل٢/٣٦٥ .

" فصــــلٌ "

"يجمعُ بالألفِ والتاء قياساً ، ذو تاء التأنيثِ مطلقاً"[1] علمـاً كـان كـ"فَاطمـة" أو اسم جنسٍ كـ"فتاة" ، مؤنثاً كانَ مسماهُ كما مُثِّل ، أو مذكراً كقول الشاعر :

١٢ — رَحِمَ اللّهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]

وسـواءً كانت التّاء التي تبدل هاءً في الوقف كمـا مثـل ، أو السـالمة من ذلك كـ"بِنْت" و"أُخْت" و"ذَيْتَ" و"كَيْتَ" .

"وعلمَ المؤنثِ مطلقاً" سواءً كان بعلامةِ تأنيثٍ كـ"سَلْمة" و"سُعدى" و"عَفْرَاء" ، أو بغير علامة تأنيث كـ"زَيْنَب" .

"وصفةُ المذكَّرِ الّذي لا يَعقل" نحـو "جبـالُ شَامِخَاتٌ" ، وقـد ور ‹ رَاسِياتٌ ›[3]

"ومصغره" أي مُصَغَّر ما لا يعقل نحو "دُرَيْهِمات" . **"واسم الجنس المؤنث بالألف"**[4] نحـو "حُبْلـى" و"صَحْرَاء" و"قَاصِعَاء" . هــذا **"إن لم يكن فعلى فعلان"** كـ"سَكْرَى" مقـابل "سَكْرَان" . **"أو فعلاء أفعل"** كـ"حَمْرَاء" مقـابل "أَحْمَر" ، فـإنْ اسم الجنس إنْ كـان أحدُهما ، لم يجمعْ بالألف والتـاء . ولا يلزم هذا المنع فيمـا كان على "فَعْلاَء" ولا مذكر لها على "أَفْعَل" نحو "امرأةٌ عَجْزَاء" و"دِيمةٌ هَطْلاَء" ؛ لأنَّ منعَ جمعِ "حَمْرَاء" بالألف/ والتـاء تابعٌ لمنع جمعِ "أَحْمَـر" بالـواو والنـون ، وذلك مفقـود فـي /١٣٢أ "عَجْزَاء" و"هَطْلاَء" ونحوهما ؛ إذ لا مقابل لهما .

هذا مقتضى القياس ، والسماع عاضدٌ له ؛ لأنَّ الجمعَ بالألف والتاء مسموعٌ في"خَيْفَاء" وهي : الناقـةُ التي اتّسعَ جلدُ ضَرْعِهـا . وفي "دَكَّاء" وهي : الأَكَمَةُ المُنْبَسِطة ، وكلاهما مما نحن فيه ؛ إذ لا مقابل لهما .

وكذا أيضاً لا يلزم منعُ جمعِ "فَعْلَى" و"فَعْلاَء" اللّذين لهما مُقَابل بالألف والتاء إلاَّ إذا كانا **"غير منقولَيْنِ إلى الاسمية حقيقة"**[5] كما لو سُمِّي بـ"سَكْرَى" و"حَمْرَى" فإنّه يجوز جمعهما إذ ذاك بالألف والتاء ، إن سمي بهما مؤنثٌ أو **"أو حكما"** كـ"بَطْحَاء"

---

(١) تسهيل الفوائد/٢٠ .

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه/٢٠ برواية [نَضَّرَ اللّهُ] ، وانظر الخزانة٨/١٠ ، اللسان [نضر] ، وانظر معجم البلدان٣/٤٣ .

(٣) آية ١٠٣ من سبأ .

(٤) تسهيل الفوائد/٢٠ .

(٥) تسهيل الفوائد/٢٠ .

فإنَّها في الأصل صفةٌ مقابلة لـ"أبْطح" ، إلاَّ أنَّه غَلَبَ استعمالها مستغنية عن موصوفٍ ، فأشبهتْ الأسماء ، فجازَ أنْ تعامل في الجمع معاملة "صحراء" .

"وما سوى ذلك" جمعه بالألف والتاء **"مقصورٌ على السماع"** فيدخل في ذلك "شَمْسٌ" و"نَفْسٌ" و"أتَان" و"عَنَاق" و"امرأةٌ صَبُور" و"كفٌ خَضِيبٌ" و"جَارِيةٌ حَائِض" و"مِعْطَار" . فإنَّ ذلك كله لا يجمع منه شيءٌ بالألف والتاء ؛ إذ ليس مما ذكرنا .

فإنْ سُمِعَ من ذلك شيءٌ مجموعاً بالألف والتاء عُدَّ من الشواذ ومن الوارد من ذلك شاذاً "سَمَاء" و"سَمَوات" و"أرْض" و"أرَضَات" و"شَمَال" و"شَمَالات" و"حُسَام" و"حُسَامَات" و"حَمَّام" و"حمامَات" .

واعلم أن أبا الحسن بن عصفور[1] ذكر فيما يجمعُ بالألف والتاء قياساً ، كل اسم غير علمٍ لا علامة فيه للتأنيث لمذكرٍ أو لمؤنثٍ بقيد أن لا تكسِّرَهُ العَربُ فيجيءُ جمعُ "حَمَّامٍ" و"حُسَامٍ" ونحوُهُما بالألف والتاء من المقيس . فإنْ كسَّرتْه العرب لم / يجزْ جمعه بالألف والتاء ، فلا يُقال في "خِنْصِر" و"جُوَالِق" : ٣٢/ب "خِنصِرات" ولا "جُوَالِقَات" ؛ لأنَّهم قالوا : "خَنَاصِر" و"جَوالِق" . فإنْ سُمع شيءٌ من هذا مجموعاً بالألف والتاء وقد كُسِّر عُدَّ شاذاً ، ومنه : "عُرْسٌ و"عُرُسَات" . وقد قالوا فيه : "أعْرَاس" ، ولهذا لُحِّنَ المتنبي في قوله :

إذَا كانَ بعضُ النَّاسِ سَيفاً لِدَوْلَةٍ
فَفي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وطُبُولُ[2]

لكونه جمع "بُوقاً" بالألف والتاء ، وقد كسَّروه على "أبْوَاق" .

---

(١) شرح جمل الزجاجي١/١٤٩ .

(٢) انظر ديوانه٣/٢٢٩ ، المحتسب١/٢٩٥ ، درة الغواص/٢٥٨ ، المقرب٢/٥١ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه/٤٤٣ ، شفاء العليل١/١٦٩ .

باب المعرفة والنكرة

قيل في تعريف النكرة إنّها الاسمُ القَابلُ " ألْ " أو الواقعُ موقع مايقبلها ، مؤثرةً فيه ، وهو تعريفٌ فَاسِدٌ ؛ لأنّه يَدُلُ عليه نحو "الحَرث" من الأعْلام التي الألف واللأم فيه للمح الصِّفَةِ ، و " مَنْ " و " مَا " شرْطيتين واستفْهامتين أمّا الأول : فلأنّ الألفَ واللأم أثرتْ فيه للمح الصفة ، مع أنّه ليس بنكِرَة . وأمّا الثاني : فلأنّهما نكرتَانِ ولا يَقْبَلانِ " ألْ " ، ولا لَهُما اسمٌ بِمعْنَاهُما يَقْبَلها .

واعلم أنّ الأسماءَ بالنِّسبة إلى مَدْلُولها ولَفْظها تنقسمُ إلى ما هو : معرفة معنىً نكرةٌ لفظاً نحو : " كَانَ ذَلِكَ عَاماً أوّلَ "[١] ، وإلى ماهو نكرةٌ معنىً مَعْرفةٌ لَفْظاً "كأُسَامَة" للأسد ، فإنّه من حيثُ اللفْظِ جار مجْرى "حَمْزَة" في مَنْعِ الصّرفِ ، والاستِغْنَاءِ عن الإضَافةِ والألفِ واللأمِ ، وفي وَصْفِهِ بالمَعْرفَة دُوْنَ النُكْرةِ ، وجَوازُ مجيئه مبتدأً وصاحبَ حالٍ ، وهو من حيثُ مَعْنَاه "كأسَدٍ" في الشّياع . وإلى مَاهُو ذُو وَجْهَين كـ "واحدِ أمِّه ، وعَبْدِ بَطْنِه" فإنّ بَعْضَ العربِ يَحْكمُ لهما بالتّعريف بمقتضى الإضافة[٢] وبَعْضَهم يحكمُ لهما بالتّنْكير ، ويُدْخِلُ عليهما " رُبَّ " ذَكَر ذلك أبو علي[٣] ومُثْلهما في كَوْنه أُعْطِى حكمَ التّعريف تارةً وحُكْمَ التَنكِير أُخْرى /ذُو/ ١٣٣أ الألفِ واللأمِ الجنسيتّين[٤] ، فإنّه من حيثُ اللّفظِ معرفةٌ ، ومن حيثُ المعنى نكرةٌ ؛ ولِذَا جَازَ وصفُه بالمعرفة رَعْياً للفظه ، وأنْ يوصَف بالنكرة رَعْياً لمعناهُ . فإذَا تَقَرَّرَ كونُ الأسماءِ باعتبارِ مُسمّياتِها ولَفْظِها تُسْتَعْمل هذا الاستعمال الذّي ذَكَرْنَاهُ ، فلا سَبِيْلَ إذاً لاقْتِناصِ المَعْرِفَة والنُكرة بِطَرِيقِ التّعريف ، لعُسْرِ ذلك فيما هو مُسْتَعْمَلٌ كما ذكرناهُ ، بل السّبيل إليه بطريقِ التّقْسِيم ، وهو أنْ نَقُولَ كما قال المُصنِّف : **"الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ . فالمعرفة : مُضْمَرٌ ، وعَلَمٌ ، ومُشارٌ به ، ومنادَى ، وموصولٌ ، ومضافٌ ، وذو أداةٍ"**[٥] . وقال أبو الحسن بن عصفور[٦] : "النكِرة كُلُ ما عُلِّقَ في أوّل أحْوَالِه على الشّياع ، والمعرفةُ كُلُ ما عَلِّقَ في أول أحْوَالِه على أنْ يُخَصّ مُسَمَّاه" .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط ١١٥/١ .
(٢) انظر المرجع السابق .
(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٠/١ ، المقتصد٢/٩٢٠ شرح التسهيل ط ١١٥/١ .
(٤) انظر شرح التسهيل ط ١١٦/١ .
(٥) انظر تسهيل الفوائد /٢١ .
(٦) انظر شرح جمل الزجاجي ١٣٤/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٦٠/١ .

واعْلم أنَّ عَدَّ الموصولِ من أقْسَامِ المَعَارِفِ إنَّما يجيءُ على مَذْهبِ الفارِسِّي [1] فإنَّه يَذْهبُ إلى أنَّه تَعَرَّفُ بالعَهْد الذي في الصِّلة ، فَعَلى هَذَا يكونُ قسماً برَأسِه . والنحاة[2] أكثرُهُم على أنَّه تَعَّرفُ بالألفِ واللاَّم ، ومَا لَيْسَتْ فيه الألفُ واللاَّم نحو : "مَنْ" و "مَا" ، فهو على نيَّةِ الألفِ واللاَّم ، وما كانَ مُضَافاً تَعَرَّفَ بالإضافةِ وعلى هذا يكونُ المَوصُولُ دَاخِلاً في أقسامِ المعَارف . ويَتَعلَّقُ بالنَّكِرة والمَعْرفة مباحثٌ :

الأوَّلُ : النَّكِرة مَصْدرُ نَكِرْتُ الشَّيءَ نِكَرة[3] ونَكْراً إذَا جَهلْتُهُ ، ثُم نُقِلَ فَجُعِلَ وَصْفاً للاسم الذي لايُخَصُّ مُسَمَّاهُ .

الثَّاني : النَّكِرة أصلٌ للمعرفةِ وسَابِقةٌ عليها لاندراج كل مُعرفةٍ تحت نكرةٍ من غيرِ عكسٍ .

الثَّالث : النكرةُ تُعْرَفُ بِصَلاحيةِ دُخُولِ "رُبَّ" عليها وبقَبولِها الألف واللاَّم مؤثرةً فيها أو/ وقُوعِها موقع مايقبلها مؤثرةً نحو/٣٣ب قولك في رَجُل : "رُبَّ رَجلٍ والرَّجل" ، ونحو : "مَنْ" و"مَا" إذا كانتا نَكِرَتين مَوْصُوفتين ؛ فإنَّهما لا يَقْبَلانِ الألفَ واللاَّم لكنهما واقعان موقعَ مايَقْبَلُهما .

الرَّابع : كُلُّ نكرةٍ يَدْخُلُ غَيرُها تحتها ولاتَدْخلُ هي تَحتَ غيرِها فهي أنْكَرُ النَّكرات[4] كالجنْس العالي ، فإنْ دخلتْ تحت غَيرِها ودَخَل غَيرُها تحتها ، فهي بالإضافةِ إلى الدَّاخلِ تحتها أعَم ، وبالإضافةِ إلى ما دَخَلَتْ تَحْتَه أخَصُّ ، وهَذَا شَأنُ الجنْس المتوسط والسَّافل . فَعَلى هذا القانون يكونُ للنَّكرةِ ثلاثُ مراتبَ ، ماهو في غايةِ التَّنْكير، وماهو في غايةِ الاختصاصِ ، ومتوسطٌ بينهما ، فكلَّما كَثُرَتْ مُسَّمياتُ الشَّيءِ واخْتَلَفَتْ كانَ أشيع ، وكلما قَلَّت كانَ أخص ، فأنكرُ الأسماءِ على هذا ؛ معلومٌ ، ومذكورٌ ، وشيءٌ . وهو يُطْلَقُ على الموجودِ والمَعْدُومِ لغةً وتسميةً . وخلافُ

---

(١) انظر الإيضاح١/٢٩٠ ، المقتصد٢/٩٢٠ ، الإرتشاف١/٤٦٠ .
(٢) منهم الأخفش ، انظر ارتشاف الضرب ١/٤٦٠ .
(٣) انظر اللسان (نكر)
(٤) انظر المقتضب ٤/٢٨٠ . وشرح الجمل ١/١٣٥ .

المُعْتَزلة(١) مع أرْبَابِ صِنَاعَةِ الكَلام(٢) في أنَّ المَعْدُوم شيئٌ أو ليس بشيئٍ، لم يَقَع في الإطلاق ، وإنَّما الخلافُ بينهم في المعدومِ هل هو ذاتٌ وموصوفٌ ونحو ذلك ، أوليس شيئاً من ذلك ؟ فالمُعْتَزلة تذهبُ إلى أنَّه ذاتٌ ، وغيرُهُم يُنْكِرُ ذاك ، والكَلَامُ في هذا لا يُنَاسِبُ ما نَحنُ فيه، فإذَا عَرَفْتَ هذا فنقولُ : "معلومٌ أنكرُ من مَوْجُودٍ" و "مَوْجُودٌ أنكرُ من جَوْهَرٍ" و "وجَوْهرٌ أنْكرُ من جسمٍ" و "جسمٌ أنكرُ من نامٍ" و "نامٍ أنكرُ من حيوان" و "حيوان أنكرُ من إنسان" و "إنسان أنكرُ من رجلٍ" و "رجلٌ أنكرُ من رجل كاتب" و "رجلٌ كاتبٌ أنكرُ من رجلٍ كاتبِ ابن بزاز" وهكذا/إلى أنْ تكثُرَ صفاتُ النّكرة ، فَيُوضَعُ للمجموع حينئذٍ ؛ ١٣٤/أ أعني النّكرةَ وصِفَاتِهَا اسمٌ خاصٌ يَنُوبُ عن ذكرِ جميعِ الصفّات ، وهو العَلَمُ أو يُشَارُ إليه ، والآخِرُ من تلك الصفات أقربُ شيئٍ إلى المعرفةِ ، والأوّل أبْعَدُ شيئٍ منها ، ومابينَ ذلك متوسطَاتٌ . والضّابط أنَّ كل ما دَخَلَ فيه شيئٌ ، فالداخلُ فيه أعمُّ من الدّاخل ، فالانسانُ بالنِّسبة إلى الحيوان أخصُّ منه ؛ لأنّك تقول: "كلُّ أنسانٍ حيوانٌ ولا عكس"(٣). وقال بعضهم "أنكر النّكراتِ شيئٌ ، ثم جَوْهَرٌ ، ثم جسمٌ ، ثم حيوانٌ ، ثم إنسانٌ ، ثم رجلٌ(٤) . قال بَعْضُهم(٥) فيه نظرٌ ؛ لأنّه إنْ أرَادَ هذا القائل بالجوْهَرِ ، الجوهرَ الفردَ على اصطلاح المتكلم فليس بصحيحٍ ؛ لأن الجسم والجَوْهَر لايدخُل أحَدُهُما تحت الأخَرِ، وإنْ أرَادَ به غيرَهُ فهو الجِسْمُ.نَعَم يَصِحُّ هذا الكلام إنْ أخَذ الجَوْهَر

---

(١) هم أصحاب واصل بن عطاء الغزالي ، اعتزل عن مجلس الحسن البصري . انظر التعريفات للجرجاني/٢٣٣.

(٢) الصناعة : ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الإختيارية من غير رَوِّية . وقيل : العلم المتعلق بكيفية العمل .

الكلام : علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأقوال الممكنات من المبدأ أو المعاد على قانون الإسلام والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة . وفي اصطلاح النحويين : هو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام . انظر التعريفات للجرجاني /١٤٦-١٩٩ .

(٣) انظر المقتضب ١٨٦/٣ ، ٢٨٠/٤ .

(٤) انظر المقتضب ٢٨٠/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام /٢٦١ . حيث ذهب الزجاجي في جمله إلى هذا .

(٥) ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٤/١ .

على ماهو في اصطلاح الفيلسوف[١] ؛ لأنَّ الجوهَر عنده منقسمٌ إلى حالٍ وهو الصورة ، وإلى محلٍ وهو الهيولي[٢] ، وإلى مركب منهما وهو الجسمُ فيصحُّ حينئذٍ أن يُقَالَ : "كلُّ جسمٍ جوهرٌ ، وليس كلّ جوهرٍ جسماً" فيستقيم إلاّ إنَّ أخذَه بهذا الاصطلاح فيما نحن فيه لو كانَ صحيحاً تخليطٌ للصنائع بعضها ببعضٍ ، وكيف وهو فاسدٌ على مابَيَّن فَسادَهُ مَنْ عُني بذلك ، وأيضاً فإنَّ هذا الترتيب ليس بصحيح ؛ لأنَّ الحيوان لايلي الجسمَ ؛ إذْ يجوزُ تقسيم الجسم إلى نامٍ وغيرِ نامٍ ، ثم النامي ينقسم إلى حيوانٍ وإلى نباتٍ ، وكذا الانسانُ أيضاً لايلي الحيوان ؛ إذ يجوزُ تقسيم الحيوان إي ماشٍ وسابحٍ ، ثم الماشي إلى ذي رجلين / وغيرُه ، ثم تقسيمُ ذي الرِّجلين إلى عاقلٍ وغيرهِ ، وهذا النظر ليس بمستقيمٍ : /٣٤ب

أما أولاً : فلأنَّ من يَعْتَقِدُ أنَّ الجسمَ مركبٌ من الجَوَاهِرِ الأفرادِ يكونُ الجسمُ على رأيه أخَصَّ من الجَوْهَرِ .

وأما ثانياً : فلأنَّ الملاحظَ في التَّقسيم إنَّما هو الحَصْرُ لا كون الأقسامِ يلي بعضُها بَعْضاً .

وأما ثالثاً : فلأنَّ تقسيمَ ذلك بالمَّاشي ليس تقسيماً حقيقياً ؛ لأنَّه تقسيمٌ بأمرٍ عرضي .

الخامس : المعرفةُ في الأصلِ مصدرٌ كالعرفانِ ، ثم نقِل فجُعِلَ وصفاً للاسم الدَّال على الشيئ المخصوص ؛ لأنَّه يُعْرَفُ به ويَدَلُّ عليه .

السادس : المعارفُ ليستْ في رُتْبَةٍ واحدةٍ في التَّعريفِ كما ذَهَبَ إليه بَعْضُهم ، بَلْ تَتَفاوتُ فيه ، **"وأعرَفها ضميرُ المتكلّم"**[٤] ؛ لدَلالتِهِ على المراد به بنفسِهِ ، ولعدمِ صَلاحيته لغَيْرِهِ ، **"ثم المخاطب"** ؛ لدلالتِهِ

---

(١) الفلسفة : التشبة بالإله بحسب الطاقة البشرية ؛ لتحصيل السعادة الأبدية كما أمر الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله : « تخلقوا بأخلاق الله » أي تشبهوا به في الإحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسمانيات .
وهي "ماتعين من الحقيقة الجوهرية وصار موجوداً" .
انظر التعريفات للجرجاني/١٨٤ . ٢٠٠ .

(٢) الهيولي : لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة . وفي الإصطلاح : هي جوهرٌ في الجسم ، قابلٌ لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال فحل للصورتين الجسمية والنوعية .
انظر التعريفات للجرجاني/٢٥٩ . (٣) يقصد ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٥/١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد /٢١ .

أيضاً على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله . **"ثم العلم"** ؛ لدلالته على المراد به حاضراً أو غائباً . **"ثم ضميرُ الغائبِ السالمُ عن إبهام"** نحو : " زَيْدٌ أكْرَمْتُه" فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو : "قَامَ زَيْدٌ وعمروٌ كَلَّمتُه" لَتَطَرَّقَ إليه الإبهامُ وَنَقص تَمكّنه في التَّعريف[1]. "ثُمَّ المشارُ به والمنادَى" ، وهما متقاربان . **"ثم الموصولُ وذو الأداة"** . وتعريفُ الموصولِ بحسبِ صلته فيكملُ تعريفُه بكمالِ وضُوُحِها ، ويَنْقُصُ بِنُقْصَانِها[2] **"والمضاف بحسب المضاف إليه"** . هذا رأي المُصَنِّف[3] ، ومذهبُ سيبويه[4] (رحمه الله : "أنَّ المضافَ في قوةِ المضاف إليه ، إلاَّ المضاف إلى المُضْمَر فهو عِنْدَهُ في قوةِ العَلَم . وذَهَبَ أبو العبَّاس[5] المبَرِّد إلى أنَّ كلَّ مضافٍ إلى معرفةٍ أقلُّ تعريفاً مما أُضيفَ إليه قياساً على المضاف إلى المضمرِ ، وهو فاسدٌ ؛ لأنهم يصفون المضاف إلى ذي الألف واللام بذي الألف واللام كقوله :

– كخُذْروفِ الوَليدِ المُثَقَّبِ[6]

والقاعدة : أنَّ النَّعتَ لابُدَّ أنْ يكونَ / مُسَاوياً للمنعوتِ في التَّعريفِ أو أقلَّ تَعْريفاً منه ، فلو كانَ الأمرُ كما ذَهَبَ إليه أبو العبَّاس لم يَصِح قوله "كخُذْرُوفِ الوَليدِ المُثَقَّبِ" على النعت ؛ لأن المنعوتَ إذْ ذاكَ أقلُّ تَعْريفاً من النَّعت . وإنَّما كانَ المضافُ إلى المضمرِ في قوةِ العَلَم لمُبَايَنةِ المضافِ للمضافِ إليه ، إذْ المضاف ظاهرٌ والمضافُ اليه مضمرٌ . ٣٥/أ

واعْلَم أنَّ الإضافة التي تُعرّفُ هي المَحْضةُ ، وكلُّ إضافةٍ محضة إلاَّ من أماكنَ محصورةٍ وهي : إضافةُ اسم الفَاعِلِ ، واسم المَفْعُول ، بمعنى الحَال والاستقبال ، والصِّفة المُشَبِّهة باسم الفَاعِلِ ، والأمثلةُ التي تَعْملُ عَمَلَ اسم الفاعلِ ، وإضافةُ غيرُك،

---

(١) انظر شرح التسهيل ط ١/١١٦ .
(٢) انظر المرجع السابق ١/١١٧ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد /٢١ .
(٤) انظر الكتاب ١/٣٧٧ ، ٢/٧ .
(٥) انظر المقتضب ٤/٢٧٧ -٢٨٢ .
(٦) البيت لإمرئ القيس في ديوانه /٦٩ وهو بتمامه [فأدْرَكَ لم يَجْتَهِدْ ولم يثنِ شأوَه – يمر كخذروف ....]

ومـثلك ، وشبـهك ، وخِدْنك ، وتربك ، وكَفاءك، مُثَلَّثُ الكاف ، وكَفائك ، وشَرْعُك ، وحَسْبُك ، وناهيك من رجل ،"وعبرُ الهَوَاجِرِ" "وقَيدُ الأوابدِ" . هذا كلُّه لا خلافَ في أنَّ إضافَتَهُ غيـرُ مَحْضَةٍ ، وفي إضافةِ أفْعَل التفْضيل المضاف لذي الألف واللاّم، والصِّفة المضافةِ للموصوفِ كقراءةِ من قَرَأ . ﴿ وأنه تعالى جُدُ رَبِّنا ﴾[1] بضم الجيم أي العظيم ، والموصوف إلى الصفَّة نحو : "صلاةُ الأولى" ، والمصدرِ المضَافِ إلى مرفرعِهِ أو مَنْصُوبِهِ خِلافٌ ، والصَّحيحُ أنَّ إضافةَ ذلك كُلِّه غيرُ محضةٍ على ما نُبيِّن في موضعهِ إنْ شَاءَ الله تعالى .

وأعْرَفُ الأعْلام أسمـاءُ الأمَاكِنِ ، والبـلاد ، كـ "مكَّة وعُمَان" ثم أسمـاءُ الأنَاسيّ كزَيْدٍ وعَمْرو" ، ثم أسماءُ الأجْناسِ "كأُسَامَةَ للأسدِ". و"ثُعَالة /للثَّعلبِ". وأعْرفُ المُشَار به ما كان للقَريب ،/٣٥ب ثم للوَسَط ، ثم ما كانَ للبعيدِ . وأعْرفُ المُعرَّف بالألفِ واللاّم ما كانتْ الألفُ واللاَّمُ فيه للحُضُور ، ثم مَا كانتْ فيه للعَهْد في شخصٍ ، ثم للعَهْد في جنسٍ . وأسمـاءُ الأجناسِ لايُعْلَم تَعْريفُها من تَنْكيرِها إلاَّ بالاستعمال ، أو وُجُودِ لوازمِ التَّعريف من حيث استعمالها فَيُحْكَم بكونها معارفَ أو بِكَونها غيرَ معارفَ إنْ لم يُوجَدُ ذلك ، وإنَّما كانَ أمرُها كذلك ؛ لأنَّ مَدْلُولَها الجنسُ برَأْسِهِ فلا يقعُ فيها لبسٌ حُكِمَ بتعريفها أو تنكيرها . لكنْ متى وُجِدَتْ غيرُ قَابِلةٍ للألفِ واللاَّمِ أو ذَاحالٍ مُتَأخِّرة حُكِمَ بتعريفها . ومتى وُصِفَ بها النَّكرة أو قَبِلَتْ الألف اللام حُكِمَ بتنكيرها ، "فـ أُسَامَةَ وثُعَالة" مَعْرِفَتَان بدليلِ مَنْعِ صَرْفِهما ، و"ابنُ لَبُون وابنُ مَخَاضٍ" نكرتان ؛ لقبولهما الألف واللام في قول الشَّاعِرِ :

– وابنُ اللَّبُونِ إذَا مَا لُزَّ في قَرَنٍ
لَم يَسْتطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ[2]

---

(١) آية ٣ من الجن وهي قراءة حميد بن قيس ، وقراءة الجمهور بفتح الجيم وقراءة عكرمة بفتح الجيم والدال منوناً . انظر البحر المحيط ٣٤٧/٨ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه /٣٢٣ ، وانظر الكتاب ٩٧/٢ ، ابن يعيش ٣٥/١ ، اللسان (لبن) .

وفي قوله :

- وَجَدْنَـا نَهْشَـلاً فَضلَتْ فُقَيْـماً
كفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصيْلِ [١]

السَّابع : اختلفوا في المُعرِّفِ للموصول فَقَال الفارسي[٢] : "يُعَرَّفُ بالعَهْدِ الذِّي في الصِّلَةِ ؛ إذْ لايَصِحُّ نسبةُ ذلك للألفِ واللاَّم إذْ من الموصولات مَالاَ يدخلانِ عليه كـ "مَنْ" و"مَا" .

وَقَالَ الأخفش[٣] : " تُعَرَّفُ بالألفِ واللاَّم ؛ إذْ ليس لنا أداةٌ معرفةٌ إلاَّ الألف واللام" . وهو مَذْهبُ ابن عصفور[٤] .والصَّحيح الأوَّل ؛ لأنَّ التَّعريفَ لا يَعْني به إلاَّ رفعَ الإبهامِ واللَّبسِ عن مَدْلولِ الاسمِ وصَيْرورَتِه مُسْتَحضراً في الذِّهن ، وهَذا يَحْصُل بالألفِ واللاَّم وبالعهدِ الذِي في الصِّلة .

الثامن : اخْتَلفُوا في المُعَرِّفِ للمُنادَى فَقَال قومٌ : "تعْريفُه بحرفٍ حُذِفَ لَفْظاً وبَقِي معنىً"[٥] . وقَالَ قومٌ : "مُتَعَرِّف بالمواجَهَةِ والإشارةِ إليه ، وإذَا كانتْ الإشارةُ دُونَ مواجهةٍ مُعَرِّفَةً لاسم الإشارةِ فحرٍ أنْ تكونَ معرفةً ومعها مواجهةٌ" . ويَنْبَغِي أنْ تَعْلَم أنَّ الأقوالَ المَقُولَة في أيِّ المعَارفِ أعْرَفُ كثيرةٌ جداً ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من المُضْمرِ، والعَلَم ، واسمِ الإشارةِ ، والمعرَّفِ بَأَلْ . قِيلَ فيه إنَّه أعْرفُ من سَائرِ المَعَارفِ ، فمنها ماذكرتهُ /ومنها قول ابن/٣٦/ب السرَّاج[٦] : "وهو الحكم بتعريف المبهم ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم المعرف بالألف واللام ، ثم المضاف" .

ومنها قول السيرافي وجماعة[٧]: "وهو الحكم بتعريف العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم إلى آخرها . وعزا بعضهم هذا لسيبويه .

---

(١) وهو للفرزدق انظر ديوانه/٦٥٢ ، الكتاب ٩٨/٢ ، ابن يعيش ٣٥/١ .

(٢) الايضاح ٢٨٩/١، ٢٩ ، التعليقة ٢٢٧/١ ، انظر ارتشاف الضرب ٤٦٠/١ .

(٣) نص على ذلك أبو حيان في الإرتشاف ٤٦٠/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ١٣٤/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/١١٦ .

(٦) نص على ذلك أيضاً ابن الانباري في الإنصاف مسألة /١٠١ وأبو حيان في الإرتشاف ٤٦٠/١ . وجاء في الأصول ٣١/٢-٣٢ ما نصه : "وأقسام الأسماء المعارف خمسة ، العلم الخاص والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللاّم ، والأسماء المبهمة ، والمضمور" .

(٧) انظر أبي حيان في الارتشاف ٤٦١/١ ، الإنصاف /٧٠٨ مسألة /١٠١ .

وقال بعضهم : " العَلَم والمضمَرُ عند سيبويه[1] سواء في الرتبة، ثم المبهم بعدهما في قول الكل إلا في قول الفراء[2]: فإنه مقدم عنده على العلم عنده على العلم . قال بعضهم : " وأجمعوا على تأخير المضاف "، فإن كان النقلُ صحيحاً كان القول بتقديم المضاف ساقطاً بصحة الإجماع ، على خلافه .

وأكثر الأحكام المذكورة في هذا الفصل إنما ذلك بناء على عدم رعي العوارض ، " **وقد يعرضُ للمفوق** " [3] والمرادُ به : ما هُو أقلُّ تَعْريفاً " **مايَجعلهُ مَساويا أو فائقاً** " كقَوْلِكَ لرَجُلَين [4] حَضَراك دُونَ ثالث :" لَك مَبَرَّةٌ ، بلْ لَك "[5]، فإن المقصود لايحصل بمجردِ هذا ، فلوْ قَالَ : " للكَبِيرِ مِنْكُمَا أو للذِّي سَبَقَ مِنْكُمَا " أو نَحو ذلك حَصَلَ المقصودُ فقَد عَرَضَ لذِي الأداةِ والموصولِ ماجَعَلَهُما فائقَيْنِ في الوضُوحِ لِضميرِ الحَاضِرَ. وكذا يَعْرِضُ للعَلَمِ ما يَجْعَلُه أعْرفَ من ضميرِ المُتكلِّم ، كقولِ مَنْ شُهِرَ باسمٍ لا شِرْكَة فيه وَقَدْ قِيلَ له : مَنْ أنْتَ ؟ : أنَا فُلاَنٌ . ومنه قوله تعالى : ﴿ **أنَا يُوسُفُ** ﴾ [6] فالبَيان لم يَسْتَفدْ بِلَفْظ " أنَا " بَلْ بالعَلَم بَعْدَهُ [7] . وقَدْ يَعْرِضُ للموصُولِ ما عَرَضَ للعَلَمِ كقَولِ من شُهِرَ بِفعْلٍ لا شِرْكَة فيه وقَدْ قِيلَ له : " مَنْ أنْتَ" ؟ : فقَالَ : " أنَا الذِّي فَعَلَ كَذَا وكَذَا" . ومن هذَا النَّوع : سَلَامُ الله عَلَى مَنْ أُنْزِلَ عليهِ القرآنُ ، وعَلَى مَنْ سَجَدَتْ له المَلاَئِكَةُ ، ومنه " وآمَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماه"[8] . إلى هنا آخرُ المبَاحثِ المُتَعلِّقة بالمعرفة وأسبابُ التَّعريف وتَفَاوته ، "**والنكرة ماسوى المعرِفة** "، وتَمْييزُها بهذَا أجودُ من تمييزِها بدخولِ " رُبَّ "، والألف واللاّم " ، إذْ من المعَارفِ ماتَدْخُلُ عليه " رُبَّ " ولا الألفُ واللاّمُ " كفضْلٍ ، وعَبَّاسٍ " ونحوهما ، ومن النَّكرات مالا تَدْخُلُ عليه " ربَّ " ولا الألف واللاّم كـ " أيْنَ " ، و " كيْفَ "، و " عَريبٍ " و " دَيَّار " [9].

"**وليسَ ذو الإشارَة قبلَ العلَم، خِلافاً للكوفيين**[10]" مُسْتَدلين عَلَى ذلك بأنَّ اسمَ الإشارةِ .

---

(١) انظر الكتاب ١/٦ .
(٢) انظر الارتشاف ١/٤٦٠، شرح الجمل ١/١٣٦ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد /٢١ .
(٤) في الأصل [رجلين] والصحيح ما أثبتناه .
(٥) انظر شرح التسهيل ط١/١١٧.
(٦) آية ٩٠ من يوسف .
(٧) انظر شرح التسهيل ط ١/١١٧.
(٨) انظر الكتاب ٢/٢٢٨، شرح التسهيل ط١/١١٧.
(٩) انظر شرح التسهيل ط١/١١٧ .
(١٠) انظر تسهيل الفوائد /٢١ .

مُلازِمٌ للتعْريفِ ، غيرُ قابلٍ للتنكِير ، والعَلَم بخلافِ ذلك . وبأنَّ تعريفَ اسمِ الإشارةِ حِسِّيٌ وعقْليٌّ ، وتعريفُ العَلَم عقْليٌّ فقط . وتَعْريفٌ من جهتين ، أقْوَى من تعريفٍ من جهةٍ واحدة[1].

وأُجِيْبَ /عن الأوَّل : بأنَّ لزومَ الشَّيئ معنىً ، لايُوجبُ له مَزِيَّةً علىَ /٣٦ب ماله ذلك المعنى دونَ لُزومٍ بَلْ قد ثبَتَت المزِيَّةُ لغيرِ ذي اللُّزومِ ، على ذي اللزوم ألاَ ترى أنَّ لفظَ "نَقِيْضٍ" يتعرَّفُ بالإضافةِ مع كونهِ غيرَ لازمٍ لها ، ولفظُ "غير" لايتعرَّفُ بها مع لزومهِ إيَّاهَا .

وأُجِيبَ عن الثَّاني : بأنَّ المعتَبر في كونِ المعرفةِ معرفةً إنَّما هو استحضارُ مَدْلُولِ الاسمِ على سبيلِ الاختصاصِ سواءٌ حصَلَ ذلك بجهة واحدةٍ ، أو بِجِهَتَينِ . ومعلومٌ أنَّ اسمَ الإشارةِ وإنْ عَيَّنَ المُشَارَ إليه ، فحقيقتُه غير مُسْتَحْضَرة به لغة على التَّمام " ولِذَا احتاجَ غالباً إلى صفةٍ تُكْمِلُ دلالَتَه ، بخلافِ العَلَم ، لاسيِّما الأعلامُ التي لم يَعرِضُ فيها اشتراك "كَإِسْرَافيلَ وطَالُوتَ ، ومــكَّةَ ، ويَثْرِبَ" [2] فـإنَّ مدلولَها يُسْتَحْضَرُ عند سَماعِها بأكملِ وضوحٍ .

"ولا ذو الأداةِ قبلَ الموصولِ ، ولا "مَن" و "ما" المُستَفهَم بِهِما مَعرفتين ، خلافاً لابن كيسان في المسألتَينِ" [3] استدلَّ على المسألةِ الأولى : بأنَّ ذَا الأداةِ يوصفُ بالموصولِ كقوله تعالى : ‹ **قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى** ›[4] والوصف إما مساوٍ وإمَّا دُوْنَ الموصوفِ في التَّعريفِ ، ولا قَائِلَ بالمساواةِ ، فهو دُونَه .

وأُجِيْبَ بمنعِ كونِ الذَّي في الأيَّةِ صفةً : لاحْتِمَالِ أنْ يكونَ يكونَ بدلاً أو مقطوعاً على إضمارِ فعلٍ ناصبٍ ، أو مبتدأ ، ولو سلم كونُ "الذي" صفةً ، مُنِعَ كونُ "الكتابِ" من قبيلِ المعَّرف بالأداةِ ؛ لأنَّ المَعْنيَّ بالخطاب بالأيةِ بَنُو إسرائيل ، وقد غَلَب استعمالُ "الكتابِ" عِنْدَهُم في التَّوريةِ فَهُو من قبيلِ العَلَم بالغَلَبةِ ، لا مِنْ قبيلِ المُعَّرف بالأداةِ ، فلايلزم من وصفه "بالذي" جواز وصف غيره به .

---

(١) انظر الإنصاف /٧٠٨ مسألة /١٠١، شرح التسهيل ١/١١٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط ١/١١٨ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد /٢١ ، وانظر رأي ابن كيسان في الارتشاف ١/٤٦٠ .

(٤) أية ٩١ من الأنعام .

واستدلَّ على المَسْألةِ الثَّانيـة وهي أنَّ : "مَنْ ومَا" مَعْرفتان ، بأنَّ جوابَهما يكونُ معرفةً ، والجوابُ مطابقٌ للسؤَّالِ ، فإذَا قيلَ : مَنْ عِنْدَك ؟ فجوابُه : "زيدٌ" ، وإذَا قيلَ : مَا دَعَاكَ إلى كَذَا ؟ فجوابُه : لِقَاؤُك أو نحوه من المعارفِ ، وتعريفُ الجوابِ دليلٌ على تعريفِ المُجَاب .

وأُجِيبَ : بأنَّ تعريفَ الجَّوابِ غيرُ لازمٍ ، إذْ لِمَنْ قيلَ له : مَنْ عِنْدَك ؟ أنْ يَقُولَ : "رجلٌ من بَني فلان" ، ولمنْ قيلَ له /مَا دَعَاك إلى كَذَا ؟ أنْ يَقُولَ : "أمْرٌ مُهِمٌّ"[١] . /١٣٧أ

وأيضاً فإنَّ "مَنْ ومَا" في السؤَّالين قَائِمان مَقَام "أيِّ إنسَانٍ" و "أيِّ شيئٍ" وهُما نَكِرَتان ، فوجَبَ الحكمُ بتَنْكيرِ ما قَامَ مَقامَهما[٢] . ويَنْبَغي أنْ تَعْلَم أنَّ أربَابَ المعْقُولِ يَذْهَبونَ إلى : أنَّ المضمَر والمُبْهَمَ من أسْماءِ الأجْنَاسِ ، وأنَّهما وُضِعَا كالأدواتِ ، لكنْ يَلْحَقُهما الاختصاصُ حالةَ الاستعمالِ ، لأنَّهما لمْ يُوضَعَا على شيئٍ مُعَيَّنٍ ، بخلافِ العَلَمِ فإنَّه وُضِعَ على شيئٍ بعَيْنِه .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٥ .
(٢) انظر شرح التسهيل ط ١/١١٩ .

بَابُ المُضْمَرِ

المضمر وهو : اسم مَفْعُولٍ من أَضْمَرتُ الشَّيئ ؛ أي أَخْفَيْتُه قَالَ الشَّاعر :

– سَيَبْقَى لَهَا في مُضْمَرِ القَلْبِ والحَشَا
سَرِيرَةُ وُدٍّ يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ [١]

وقَالَ الشَّاعر :

– تُرَانا إِذَا أَضْمَرَتْكَ البِلاَ
دُ ، نُجْفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ [٢]

والضَّميـر أيضاً بمعنى : المُضْمَر فَعِيل بمعنى : مُفْعَل ، **"وهو"** في الاصطلاح عبارةٌ عن : **"الموضوعُ لتعيينِ مُسَماهُ ، مُشعِراً بتكلمه أو خِطابه أو غَيْبَتِه"** .[٣]

خَرَج عنه بقيدِ الوَضْعِ : المُنَادى والمضافُ وذو الأداةِ ؛ إذْ لم يُوضَعْ لها ألفاظٌ خاصة . وبقيدِ "التَّعيين" : النَّكرة ؛ إذ لا تُعيِّن مُسمَّاها . "وبِقيدِ الإشْعَارِ بالتكلُّم والخِطَاب والغَيْبَة" والعَلَمُ واسمُ الإشارةِ والموصُولُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها لايختصُّ بحالِ تَكلمٍ ولا خِطَابٍ ولا غَيْبَة .

ص[٤] : هو ما عُلِّق في أوَّل أحْوَالِه على شيئٍ بِعَيْنِه في حالِ غَيْبَةٍ خاصةً كَـ "هُوَ" أو خطابٍ خاصةٍ كـ "أَنْتَ" ، أو تكلُّم خاصةً كـ "أَنَا" . خَرَج عنه بالتَّكلم والخِطاب والغَيْبة سَائرُ المعارفِ ، وبقيدِ التَّعيين النَّكرةُ .

وفائدةُ الضَّمير: الاختِصَارُ ورفعُ اللَّبس ، فإنَّك إذَا قُلتَ : "الدِّرهَمُ أَعْطيتُكَه" كانَ أَخصَرُ من قَولِك : "أَعْطَى زَيدٌ عَمَراً الدِّرهَمَ" . وكَذَا إذَا قُلْتَ : "جَاءَني زيدٌ فأكْرَمْتُهُ" أَفْهَمَ أنَّ الذِّي أُوْقِعَ به الإكْرَامُ هو زيدٌ المذكورُ أولاً . فَلو قُلْتَ : "جَاءَني زَيْدٌ فأَكْرَمتُ زَيْداً" احْتَمَل أنْ يكونَ الذِّي أُكْرِمَ غيرُ الذِّي جَاءَ . والضَّميرُ أَصْنَاف :

"فمنهُ واجبُ الخفَاءِ" والمرادُ به الذِّي لايَزَالُ مُسْتَكِّناً ، ولا يَخْلُفه ظاهرٌ ولا مضمرٌ بارزٌ **"وهو المرفوع بالمضارعِ ذي الهمزةِ"** نحو : "أَقُومُ" ، "أو النُّون" نحو : "نَقُومُ" ، **"وبفعلِ أمرِ المُخاطَبِ ومضارعهِ"** نحو : "قُمْ وتَقُومَ" ، **"واسم فعلِ الأمرِ مطلقاً"**[٥] ؛ أي

---

(١) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه /١٤٥ ، انظر اللسان (ضمر) .
(٢) البيت للأعشي الكبير انظر ديوانه /٢٠٠ ، اللسان (ضمر) .
(٣) انظر التسهيل /٢٢ .
(٤) انظر المقرب لابن عصفور ٢٢١/١ .
(٥) انظر التسهيل/٢٢ .

إفراداً وتثنيةً وجمعاً / وتأنيثاً وتذكيراً ، لايزال مستكنّاً معه في كل ذلك نحو:/٣٧ب "نَزَالِ يازيدُ ويازَيْدَانِ ويازَيْدُوَن" ، وياهندُ وياهِنْدَانِ وياهِنْدَاتُ" .

ووجوبُ الخَفَاءِ في غير اسم الفِعْل مخصوصٌ بالإفرادِ والتَذْكير.

وإذَا قُصِدَ توكيدُ الوَاجبِ الخَفَاءِ في المواضعِ المذكورةِ جِيئَ بالبَّارزِ المطابقِ له وهو : "أنَا" بعد "أفْعَلُ" ، و "نحنُ" بعد "نَفْعَلُ" ، و "أنْتَ" بعد البَّواقي .

وللملاحظة لزوم استكنان الضَّمير مع المضارعِ ذي الهمزةِ والنُّون وأمرِ المخاطب ومضارعِه ، ادَّعى أربابُ العقولِ تركيبَه ، ولمَّا كانَ المضارعُ ذو اليَّاء يُسندُ تارةً إلى الظَّاهرِ نحو : "يَقومُ زيدٌ" ، وإلى الضَّمير في نحو : "زَيدٌ يَقُومُ" اضطربوا في الحكم .

"ومنه جَائزُ الخَفَاءِ"(١) . والمَعْنيُّ به مايَخْلُفُه ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ ، **"وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ"** نحو : "زيدٌ حَسُنَ" و "هندٌ حَسُنَتْ" . و **"كذا لو كانَ رَافِعه" "مافي معناهُ من اسم فعل"** نحو : "هندٌ هَيْهاتَ" ، **"وصفه"** نحو : "زيدٌ حَسَنٌ" و"زيدٌ ضَاربٌ" و"الضاربُ" و "ضَاربُ الرَّجَل" و"زيدٌ مضروبٌ" . **"وظرف وشبهه"** : وهو المجرور نحو: "زيدٌ عِنْدَك" و"عمروٌ في الدَّارِ" . وكَذَا إذَا وَقَعَا صفتين ، أو صلتين ، أو حَالين ، أو في موضعٍ ثاني ؛ ظَنَنْتُ" ، أو ثالثِ "أعْلَمْتُ" ، أو في بابِ الإغراء ، فالضَّمير في هذهِ الأمْثلة جائزُ الخَفاء ؛ لأنَّه قد يَخْلُفه ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ فتقول : "زيدٌ حَسُنَ وَجْهُه"، و"هندٌ حَسُنَتْ صُورَتُها" ، و"زيدٌ ما حَسُنَ إلا هو"، و"هندٌ ما حَسُنَت إلاّ هي" ، و"زيدٌ حَسَنٌ وَجْهه ، وما أبوهُ حسنٌ إلاّ هو" ، و"زيدٌ ضاربٌ أبيه" ، و"الضَّاربُ أبيه" ، و"الضَّاربُ الرَّجلِ غَلامه" و "مضروبٌ أبوه" و"هندٌ هيهاتَ دَارُها" ، و"زيدٌ عِنْدَك غلامُه" ، و"ماعِنْدَك إلاّ هو" ، و"عمروٌ في الدارِ شَخْصُهُ" ، و"ما في الدَّار إلاّ هو" . وكلُّها يجوز أنْ يخلَفه ظاهرٌ ومضمرٌ بارزٌ إلاّ اسمَ الفعلِ ؛ فإنَّه لا يَخْلِفُه إلاّ ظاهرٌ .

واعْلَم أنَّ إطلاقَ المرفوعِ والمَنْصوبِ والمجرورِ على الضَّمير ليس مُحَرَراً ؛ فإنَّ الضَّمير مبنيٌ فلا يَصحُّ نسبةُ ذلك إليه ، والصوابُ أنْ يُقَالَ : "مرفوعُ الموضعِ ومنصوبه ومجرُوره" .

"ومنه بارزٌ متصل ، وهو إنْ عَنيَ به المعنيُّ بـ "نَفْعَلُ""(٢) : أي المتكلِّم العَظيم أو المَشارِك " **"نَا" في الإعراب كلّه"** : الرَّفع ، والنَّصب ، والجرِّ نحو: "أكْرَمْنَا زَيْداً" / /٣٨أ

---

(١) تسهيل الفوائد/٢٢ .

(٢) تسهيل الفوائد/٢٢ .

و"أكرَمنا" و"مرَّبنا" . فلفظُ "نَا" مشتركٌ بين الرَّفعِ والنَّصبِ والجرّ، ولفظُ "نَا" لايختصُّ بكونهِ يُسْتَعملُ في الرَّفعِ والنَّصبِ والجرّ، فإنَّ اليَّاءَ أيضاً كذلك نحو : "اضْرِبي" وإنِّي" و"غُلَامِي" .

والمرادُ بالبَارِزِ : ضدُّ المستكنّ ، وبالمتصلِ : مالاَ يَقَعُ أولاً ، ولايَسْتَغْنِي عن مُبَاشَرةِ العَاملِ لَفْظاً وخَطَّاً . "وإنْ رُفِعَ" : أي البارزِ المتصل" **بفعلٍ ماضٍ فـ"تاءٌ"** " أي صورتُه "تاءٌ" "**تُضَمُّ للمتكلم**" نحو : "**قُمتُ**" ، "**وتُفتَحُ للمخاطب ، وتُكسَرُ للمخاطبة**" فرقاً بينهما نحو : "قُمْتَ وقُمْتِ" ، ومن العرب من يلحق التاء المكسورة ياءً فيقول : "أنتي فَعَلْتي" قال الشاعر :

رَمَيْتِيهِ فَأَقْصَدْتِ — وَمَا أَخْطَأْتِ في الرَّمْيَةْ(١) .

"**وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطبَيْنِ والمخاطبَتَيْنِ**"(٢) نحو "قُمْتُما" ، "**وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ للمخاطبينَ**" نحو : "قُمْتُمُ" ، "**وبنونٍ مشددةٍ للمخاطبَاتِ**" نحو "قُمْتُنَّ" ، "**وتسكينُ ميمِ الجمعِ - إنْ لم يلِها ضميرٌ متصلٌ - أعرفُ**"(٣) من ضمِّها باختلاس أو إشباعٍ ، وضَمُّها هو الأصلُ ، و"**إنْ وليها**" كقوله تعالى : ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾(٤) " **لم يجزْ التسكين خلافاً ليُونس**" فإنه يُجيز "رَأَيْتُمْهُ" بالتسكين(٥) .

"**وإن رُفِعَ**" : أي الضَّميرُ البَّارزِ المتَّصل "**بفعلٍ غيره**" : أي غير الماضي "**فهو نونٌ**" : أي صورتُه نونٌ "**مفتوحةٌ للمخاطباتِ والغائباتِ**" نحو : "أفْعَلْنَ ويَفْعَلْنَ وتَفْعَلْنَ" "**و**" صورته "**ألفٌ لتثنيةِ غيرِ المتكلِّم**" نحو "افْعَلاَ ، وتَفْعَلاَنِ" ، و"الزَّيدانِ يَفْعَلاَنِ" و"الهِنْدَانِ تَفْعَلاَنِ" . "**و**" صورتُه "**واوٌ للمخاطبِيْنَ أو الغائبِيْنَ**" نحو : "افْعَلُوا ، وتَفْعَلُون ويُفْعَلُونَ" ، "**و**" صورتُه "**ياءٌ للمخاطَبَةِ**" نحو : "افْعَلِي ، وتَفْعَلِينَ" ، "**وللغائبِ**" من الصُّورِ "**مُطلقاً مع الماضي مالَهُ مع المضارعِ**" فتَقُولُ : "زيدٌ فَعَلَ" ، "وهندٌ فَعَلَتْ" "والزيَّدانِ فَعَلاَ" و "الهِنْدَانِ فَعَلَتَا" و "الزَّيدُونَ فَعَلُوا" و"الهِنْداتُ فَعَلْنَ" .

والحاصلُ : أنَّ الواوَ ، والياءَ، والألفَ تُستَعملُ للغائبِ المرفوعِ ، ولا يُسْتَعملُ لغائبٍ منصوبٍ /ولا مجرورٍ، ويُستعملُ أيضاً للمخاطب المأمور ولغير المأمور/٣٨ب المأمور بلفظ المضارعِ ، ولاتُسْتَعمَل لمتكلمٍ أصلاً . وأنَّ النون مع المضارع تستعملُ للمخاطباتِ والغائباتِ ، ومع الماضي للغائبات ، "**وربما استغني معه**" : أي مع

---

(١) لم أعثر على قائله . انظر الخزانة ٥/٢٦٨ .
(٢) تسهيل الفوائد /٢٢ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/٢٣ .
(٤) ١٤٣ من آل عمران .
(٥) انظر البحر المحيط٣/٦٧ ، شرح التسهيل ط١/١٢٢ ، الهمع١/٥٨ .

الماضي "**بالضم عن الواو**" ومنه قول الشاعر :

- ولَوْ أنَّ الأطبَّا كانُ حوْلي
وكَانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الشّفَاءُ (١)

وقال الشاعر:

- لو أنَّ قَومي حينَ أدْعُوهُمْ حَمَلْ
عَلى الجِبالِ الصمِّ لانَهدّ الجَبَلْ (٢)

وينبغي أن تعلم أن الواو والميم من ضمائر الجمع لاتصلح إلا للمذكر من ذوي العلم وهي خمسة للمخاطب: أنْتم ، إيَّاكم ، قُمتُم ، ضَرَبَكم ، ولكم . وخمسة للغائب: إيَّاهُم وهُمْ ، وقَامُوا ، وضَرَبَهم ، وبِهِمْ . وما وردَ مِنْ ذلكَ لغيرِ ذوي العلمِ مؤوَّلٌ كقول الشاعر :

- شَرِبتُ بها والدِّيكُ يَدعو صَبَاحَهُ
إذَا مابَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصوَّبُوا (٣)

وكقول الآخر :

- أوْرَدتَ خَيْلَك ثم لم تُصْدِرْهُمُ
ورداً لَهَا فِيها السهامُ المُنْقَعُ (٤)

"**وليس الأربع**" : أعْنِي الألفَ ، والواوَ ، والياءَ ، والنُّونَ ، "**علاماتٍ**" دالة على أحوالِ الفَاعلِ ، "**والفاعلُ مُستكن**" كاستِكْنَانه في "زيدٌ فَعَلَ" و"هندٌ فَعَلَتْ" بل هي ضمائرٌ ، ولا فَاعل هناك غيرها "**خِلافاً للمازني فيهن، وللأخفش في الياء**" فقط . وهو موافقٌ للجمهورِ في كونِ الوَاو ، والألف ، والنُّون ضمائر. والقولُ بكونِ الأحرفِ الأربعةِ أو بعضها علاماتٍ دَالَّةٍ على أحوَالِ الفَاعلِ وهو مُسْتكِّنٌ قولٌ فاسدٌ لوجْهَين(٥) :

أحَدُهما : أنَّها دَالَّة على مسمياتها كالألف والنون من "فَعَلْنا" ، والتَّاء من "فَعَلتُ" للمتكلم أو المخاطب ، والمراد بها مفهومٌ كما هو مفهومٌ مع التَّاء و"نا" ، فادعاءُ كونِ الفَاعل غيرها زيادةٌ ، والأصلُ عدمُ الزِّيادة .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر الخزانة ٢٢٩/٥ وفيه [مع الأطباءُ الأساة] وانظر معاني القرآن ٨٩/١ ، مجالس ثعلب ١٠٩/ ، الانصاف ٢٣٥/٢ ، الهمع ٥٨/١ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر ابن يعيش على المفصل ٨٠/٩ ، شرح التسهيل ط١٢٣/١ ، شفاء العليل ١٧٧/١ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه ٤/ ، والكتاب ٤٧/٢ ، ابن يعيش ١٠٥/٥ ، الخزانة ٨٢/٨ .

(٤) لم أعثر على قائله .

(٥) انظر شرح التسهيل ط ١٢٣/١-١٢٤ .

الثاني : أنَّها لو كانت علامات كالتَّاء من "فَعَلَتْ" لاستُبِيحَ حَذْفُها كما استبيحَ حذفُ التاء في قوله :

ـــــــــــــــ

فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِـهَا[١]

وفي قوله :

ـــــــــــــــ

ولا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَـالَهَا[٢]

بل كانتْ الأحرفُ أَحَقَّ بالحذْف من التَّاء ؛ لأنَّ ماجِيءَ بها علامةً له ، وهو التثْنية والجمعُ مَفْهُومانِ بِدُونِها . ولمَّا لمْ / يَستَبِيحُوا حَذفَها ، عُلِمَ أنَّها أسماءٌ ، والفعلُ مسندٌ إليها . ويزيدُ مذهبُ الأخفشِ[٣] فَسَاداً بأنَّ "الياءَ" لو كانتْ "كالتَّاء" من "فَعَلَتْ" لساوتْها في الاجتماع مع الألفِ فكانَ يُقَال : "افْعَلِيا" كما يُقَال : "فَعَلَتا" ، ولمَّا لمْ يجمعُوا بينهما دلَّ على أنَّ "الياءَ" مسندٌ إليها كالألفِ ؛ إذْ لو جَمَعُوا بينهما لكانَ ذلك جمعاً بين مَرْفُوعَين في فعلٍ واحدٍ ، وإذَا فَرَّعْنَا على أنَّ الياءَ في "تَفْعَلِينَ" علامةٌ ، وسُمِّي به أُعْرِبَ غيرَ متصرِّفٍ ، وإنْ فَرَّعْنَا على أنَّها ضميرٌ وسُمِّي به حُكِيَ كما تُحْكَى الجُملُ . ٣٩/أ

"ويُسكَّن آخرُ المُسنَدِ إلى التاءِ ، والنّونِ ، و"نَا""[٤] ، ولايكونُ المسندُ إلى التَّاء و"نا" إلاَّ فِعْلاً مَاضِياً نحو : "قُمتُ" و"قُمْنَا" بخلافِ المسندِ إلى النُّون فإنَّه قدْ يكونُ ماضياً ، ومُضَارِعاً ، وأمْراً نحو : "ضَرَبْنَ" و "يَضْرِبْنَ" و "اضرِبْنَ" والأخرُ المسكَّن من المسندِ قدْ يكونُ لاماً كالأمثلةِ ، وقد يكونُ زائداً نحو : "سَلْقَيْتُ" قالُوا : "وإنَّما سُكِّن آخرُ المسندِ إلى ذلك لئلَّا تَتَوالى أربع حركاتٍ في شيئين كشيئٍ واحدٍ ؛ إذِ الفاعلُ كالجزءِ من الفعلِ ، وفي هذا التعليل نظرٌ من وجوهٍ :

أَحَدُها : أنَّ الحكمَ عامٌ وعِلَّتَه قاصرةٌ ؛ إذْ اجتماعُ أربعِ متحرِّكاتٍ إنَّما يكونُ في الصَّحيح من "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ" من أبنيةِ الماضي ، ولاشكَّ أنَّ غيرَها من الأبنيةِ مجردةً ، ومزيدةً أكثرُ ، والمحافظةُ على الأكثرِ أَوْلَى .

ـــــــــــــــ

(١) البيت للأعشي انظر ديوانه /١٧١ وصدر البيت [فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لِمَّةٌ] وانظر الكتاب ٤٦/٢ ، المخصص ٨٢/١٦ ، شرح التسهيل ط ١٢٣/١ ، شفاء العليل ١٧٧/١ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي انظر الكتاب ٤٦/٢ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، شرح التسهيل ط ١٢٤/١ ، شفاء العليل ١٧٨/١ وصدر البيت [فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها] .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١٢٤/١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد /٢٣ .

الثَّاني : أنَّ اجتماعَ أربعِ متحركاتٍ لو أهملوه لم يتعرَّضوا لما يُؤدِّي إليه ، وهمْ قدْ قالوا في "عُلابِط" : "عُلَبِطٍ"[(١)] ، وفي "جَنَادِل" : "جَنَدِل"[(٢)] ، وفي "عَرَنْتَنٌ" : "عَرَتَنٌ"[(٣)] بحذفِ الألفِ من المِثالَين الأوَّلَين ، والنُّونِ من الثَّالثِ ، وذلك كلُّه من غيرِ ضرورةٍ داعيةٍ إليه .

الثَّالث : أنَّ "فَعَلَة" نحو : "بَرَكَة" ، و"فَعُلَة" نحو : "لَبُؤَة" و"فَعِلَة" نحو : "مَعِدَة" أبنيةٌ مشهورةٌ في اللسَّانِ العربي غيرُ مستقبحة ، ولا متنكبة ، وقد اجتَمع في كلٍّ منها أربعُ متحركات/فكيفَ / ٣٩ب يصحُّ دعوى الإهمال في اجتماع أربع متحركات حتى يُرَتَّبُ على ذلك تَسْكينُ آخر المُسْنَد . ومايُقَالُ هنا على هذا الوجه الأخيرِ من أنَّ "تَاءَ" التَّأنيث في تقدير الانفصال ، فلم يجتمع في ذلك أربع متحركاتٍ لاينهضُ " لأنَّ التَّاءَ في الأبنيةِ المذكورةِ جزءُ كلمةٍ ، وفي "قَمْتُ" ونحوه الذي هو محلُّ النِّزاعِ جزءُ كلامٍ ، وما هو جزءُ كلامٍ حرٍ بأنْ يُعدَّ مُنْفَصِلاً . وقيل : "إنما سكن ليحصل به الفرق بين الفاعل والمفعول في نحو : "أكْرَمْنا" و"أكْرَمَنا" ، وحَمَلُوا المتصل بالتَّاءِ والنُّون على ذلك ، وهذا أقربُ للاحتياجِ إلى الفرقِ بين الفَاعِلِ والمَفْعُول . وإذَا كانَ المسندُ إلى الأحرفِ المذكورةِ صحيحاً ، سُكِّن آخرهُ فقط كما ذكرنا ، وإنْ كانَ ماقبلَ آخرهِ معتلاً فالحكمُ أنْ يسكنَ الآخرُ أيضاً ويحذفَ ماقَبْلَه من معتلٍ لالتقاءِ الساكنين حرفُ العِلَّة وآخرُ المسندِ من غيرِ نقلٍ لحركةٍ في الأمر والمضارع نحو : "خَفْنَ" و "لاتَخَفْنَ" و"قُلْنَ" و"لاتَقُلْنَ" .

وتنقلُ حركتُه إلى "فاءِ" الماضي الثلاثي إنْ كانت ضمةً نحو : "جُدْتَ" ، أو كسرة نحو : "خِفْتَ" . **"وإنْ كانت فتحة أبْدِلتْ بمجانسةِ المحذوفِ ونقلت"** [(٤)] ، فإنْ كانَ المحذوفُ واواً أُبْدِلَ منها ضمةً نحو : "قُلْتُ" ، وإنْ كانَ ياءً أُبْدِلَ منها كسرة نحو : "بِعْتُ" .

---

(١) العلابط : اللبن الرائب ، والغلام العريض المنكبين انظر النكت ١١٧٣/٢ . العلبط : الضخم والقطيع من الغنم انظر النكت١١٦٩/٢ .

(٢) الجندل : الموضع تجمع فيه الحجارة .

(٣) العرتن : شجر يدبغ بعروقه ، وتسمى عروقه العرَنْه وفيه لغات يقال : عَرَنْتَنٌ وعَرَنْتُنٌ . انظر النكت ١١٧٥/٢ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد /٢٣ .

"**وربما نُقِلَ دونَ إسنادٍ إلى أحدِ الثلاثة**" : أي "التّاء والنّون ونا "في" زَالَ ، وكَادَ "أُخْتَي" "كَانَ" وعَسَى" ، لا في "زَالَ" التي بمعنى "ذَهَبَ" أو "تحوّلَ" ، ولا في "كاد" بمعنى "مَكَرَ" ، ومن وُرُودِ ذلك قولُ بعضِ العربِ : "مازِيلَ زيدٌ فاضلاً"[١] ، وقولُ الشّاعر :

– وَكِيدَتْ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثّتي
وَكِيدَ خِراشٌ عِنْدَ ذَاكَ يِيْتَمُ[٢]

"**وحركةَ ما قبلَ الواوِ والياءِ مُجانسة**" فتكون ضمةٌ قبلَ الواوِ نحو : "تَفْعَلُونَ" ، وكسرةٌ قبلَ اليّاء نحو : تَفْعَلِينَ" ، "**فإنْ ماثلتها**" : أي كانَ آخرُ المسندِ إلى الوّاوِ واواً، وآخرُ المسندِ إلى اليّاء ياءً ، أو كانَ الآخرُ ألفاً سواء كانَ المسندُ إليه واواً//.٤٤ أو ياءً ، حُذِفَ الآخرُ واواً كانَ أو ياءً أو ألفاً وَوَلِي المسندُ إليه ماقَبْلَه أي : ما قَبْلَ المحذوفِ بحالهِ دُونَ تبديلٍ لِحركتهِ نحو : "أَنْتُم تَدْعُونَ" ، و "أَنْتِ تَرْمِينَ" و"أَنْتُم تَخْشَوْنَ"، و"أَنْتِ تَخْشَينَ". والأوّل مثالٌ لما كانَ الآخرُ فيه واواً والمسند إليه واواً ، والثاني مثالٌ لما كانَ الآخر فيه ياءً والمسند إليه ياءً ، والثالث مثال لما كانَ الآخرُ فيه ألفاً والمسندُ إليه واواً ، والرّابعُ مثال لما كانَ الآخرُ فيه ألفاً والمسند إليه ياءً .

"**وإن كان الضميرُ واواً والآخرُ**" من المسندِ "**ياءً أو بالعكس**" : أي كانَ الضميرُ ياءً والأخرُ من المسند واواً "**حذف الآخرُ، وجُعلتَ الحركةُ المجانسةُ للضمير على ما قبلَه**"[٣]: أي على ماقَبلَ المحذوفِ نحو : "أَنْتُم تَرمُونَ" ، وأَنْتِ تَعْفِينَ" ، والأصل "تَرْمِيُونَ" ، و"تَعفُوِينَ" ، فاستثقلَ ضمُّ اليّاءِ ، المكسورِ ما قَبْلَها في المثالِ الأوّلِ ، وكَسرُ الواوِ المضمومِ ماقَبْلَها في المثالَ الثّاني ، فَخُفِّفَا بالتّسكِين ، ثم بالحذفِ وحُرِّكَ ماقَبلَ المحذوفِ في المثالين بما يُجَانِسُ المسندَ إليه . "**ويأتي ضميرُ الغائبينَ كضميرِ الغائبة كثيراً. لتأوِلِهم بجماعة**"[٤] نحو : ‹ **وإذا الرّسلُ أقتت** ›[٥] ، وكقول الشاعر :

– قَدْ عَلِمَتْ وَالِدَتِي مَا ضَمَّت
إِذَا الكُمَاةُ بِالكُمَاةِ الْتَفَّت[٦]

---

(١) انظر شرح التسهيل ط ١٢٦/١ ، هداية السبيل ٤١٨/٢ .
(٢) البيت لأبي خراش الهذلي- انظر شرح أشعار الهذليين/١٢٢٠ ، المنصف ٢٥٢/١ ، شرح التسهيل ط١٢٦/١ ، شفاء العليل ١٧٩/١ .
(٣) تسهيل الفوائد/٢٣ .
(٤) تسهيل الفوائد /٢٤ .
(٥) آية ١١ من المرسلات . هذه قراءة الجمهور ، وقراءة أبي عمرو [وُقّتت] انظر السبعة لابن مجاهد /٦٦٦ .
(٦) البيت للراجز جحدر بن ضبيعة ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٧/٢ ، ابن يعيش ٩٥/٤-٩٦ ، شرح التسهيل ط١٢٧/١ ، شفاء العليل ١٧٩/١ ، تعليق الفرائد ٣٧/٢ .

"و" يأتي "**كضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع**"[١] كقول الشاعر :

– وبالبَدْوِ منَّا أُسْرَةٌ يَحْفَظُونَنَا

سِرَاعٌ إلى الدَّاعِي عِظَامٌ كَرَاكِرُهُ[٢]

أَفْرَدَ ضميرَ الأسرةِ ؛ لأنَّه أوَّلَهُم بحصنٍ أو مَلْجأ ، فكأنَّه قالَ : "أسرةٌ هم يَحْفَظَهُمْ إيَّانَا مَلْجأٌ عظيمٌ كَراكِرُهُ .

"**أو لسدّ واحد مسدّهم**" كقولِ بعضِ العَرَبِ : "هُو أَحْسَنُ الفِتْيانِ وأَنْبَلُه"[٣] ، فأفردَ الضَّمير رَعْياً للمعنى ؛ إذْ المعنى "هُو أَحْسَنُ فَتىً" . ومن هَذَا النَّوع قولهُ تعالى : ‹ **وإنَّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه** ›[٤] ، وقول الراجز : / ٤٠/ب

– ____________________

وطَابَ أَلْبَانُ اللِّقَاحِ وبَرَدْ[٥]

لأنَّ النَّعَمَ واللَّبَنَ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الأنْعَامِ والألْبانِ .

"**ويُعَامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناثِ ، بعدَ أفعَل التفضيل كثيراً**"[٦] . ومن الوَارِدِ منه في ضميرِ الإثنين قولُ الشَّاعرِ :

– وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْداً

وسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالا[٧]

وقول الشاعر :

– شَرُّ يَوْمَيْهَا وأَغْوَاهُ لَهَا

رَكِبَتْ عَنْزُ بِحِدْجٍ جَمَلا[٨]

ومن الواردِ منه في ضميرِ الإناثِ : "خَيْرُ النِّساءِ صَوَالح قريش ؛ أحْنَاهُ على ولدٍ في صِغَرٍ[٩]

---

(١) تسهيل الفوائد /٢٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/١٢٨ ، هداية السبيل ٢/٤٢٣ حيث ورد بدون نسبة.

(٣) انظر الكتاب ١/٨٠ ، شرح التسهيل ط١/١٢٨ .

(٤) أية ٦٦ من النحل .

(٥) لم أعثر على قائله وقبله [بآل سهيلٌ في الفضيخ فَفَسَدْ] معاني القرآن ١/١٢٩ ، مجالس العلماء/١١٧ ، شرح التسهيل ط١/١٦٩ ، منال الطالب/٤١ ، الأزمنة والأمكنة١/١٩١ ، اللسان [فضخ] .

(٦) تسهيل الفوائد/٢٤ .

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه/٥٢٢ ، الكامل ٢/٩٥٠ ، الخزانة ٣/٣٩٣ ، الخصائص ٢/٤١٥ ، شرح التسهيل ط ١/١٢٩ ، المساعد ١/٨٩ ، شفاء العليل ١/١٨٠ ، الهمع ١/٥٩ .

(٨) البيت لإمرأة من طسم انظر مجمع الأمثال ١/٣٠٤ ، الصاحبي /٤٤٢ ، فصل المقال /١١٥ ، الخزانة ١/٣٢٠ ، شرح التسهيل ١/١٢٩ ، شفاء العليل ١/١٨٠ .

(٩) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب إلى من ينكح وأي النساء خير فتح الباري ٩/١٢٤ ، ٥١١ ، صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل نساء قريش ١٦/٨٠ ، النهاية ١/٤٥٤ .

"و" قَدْ يُعامَلُ بذلك "دُونَه" : أي دونَ أفْعَلِ التَّفضيل "قليلاً" ، ومنه قولُ الشّاعر :

- أَخُو الذِّئبِ يَعْوِي والغُرابِ ومَنْ يَكُنْ
شَرِيكَيْهِ يُطْمِعْ نَفْسَهُ شَرَّ مَطْمَعِ[١]

"ولجمعِ الغائبِ غيرِ العاقلِ ما للغائبة"[٢] نحو : ‹ وإذا النجومُ انكدرتْ ، وإذا الجبالُ سُيِّرتْ ›[٣]، " أو الغائبات" كقوله تعالى : ‹ فأبَيْنَ أن يحملْنَها وأشفقْنَ منها ›[٤] . "وفَعَلَتْ ونحوه" مما يُفْهِمُ الغائبة ، "أولى من فَعَلْنَ ونحوه" مما يُفْهِمُ الغائبات "بأكثر جَمْعِه" ؛ "فالجُذُوعُ انْكَسَرَتْ" أو كَسَرْتُها" أَوْلَى من "انْكَسَرْنَ" أو "كَسَرْتُهنَّ" "وأقلّه . والعاقلات مُطلقاً بالعكس" أي "فَعَلْنَ" ونحوه أولى به من "فَعَلَتْ" ونحوه "فالأجْذاعُ انْكَسَرْنَ" أو "كَسَرْتُهُنَّ" أولى من "انْكَسَرَتْ" أو "كَسَرْتُها" وعلى ماذكر المصنف : أنه أولى في جمع الكثرة والقلة لغير العاقل جاء قوله تعالى : ‹ إنّ عدةَ الشهورِ عندَ اللهِ إثنا عشرَ شهراً في كتابِ اللهِ يومَ خلقَ السمواتِ والأرضَ منها أربعةٌ حُرُمٌ ذلكَ الدينُ القيمُ فلا تظلموا فيهنَّ أنفسَكم ›[٥] فمنها"عائدٌ على "اثْنَا عَشَرَ" "وفيهنَّ" عائدٌ على "أَرْبَعة" . وكَذَا العاقلاتِ مُطْلقاً "فَعَلْنَ" ونحوه أوْلَى من "فَعَلَتْ" ونحوه كقوله تعالى : ‹ فإذا بلغنَ أجلهنَ فلا جُناحَ عليكم فيما فعلنَ في أنفسهنَ بالمعروفِ ›[٦]. وكقوله صلى الله عليه وسلم استوصُوا بالنِّساءِ خَيْراً فإنّهنَّ /عَوانٍ بَيْنَكُم"[٧] ، ولو قيلَ في الكلام موضع "فَعَلْنَ في أَنْفُسِهِنَّ": "فَعَلَت في/١٤١أ أَنْفُسِها" ، وموضع"فإنّهنَّ عَوانٍ" : "فإنّها عوانٌ" لجازَ ، وقَدْ جاءَ على هذا الأسلوبِ قولهتعالى : ‹ ولهم فيها أزواجٌ مطهرةٌ ›[٨] فهذا على "طُهِّرتْ" ، ولو جاءَ على "طُهِّرْنَ" لقال : "مُطَهَّرات"[٩] .

"وقد يُوقعُ "فعلنَ" موقعَ "فعلوا" طلبَ التشاكلِ"[١٠] ومنه ماوَرَدَ في بعضِ الأدْعيةِ المأثورةِ : "اللهُمَّ رَبَّ السَّمواتِ ومَا أَظْلَلْنَ ، ورَبَّ الأَرَضِينَ ومَا أَقْلَلْنَ ، ورَبَّ

---

(١) البيت لغضوب الحنظلية انظر نوادر أبي زيد /٣٧١ ، الخصائص ٤٢٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٠٩/١ ، المحتسب ١٨٠/٢ ، شرح التسهيل ط١٢٩/١ ، المساعد ٨٩/١ ، شفاء العليل ١٨١/١ .

(٢) تسهيل الفوائد /٢٤ .

(٣) آية ٢-٣ من التكوير .

(٤) آية ٧٢ من الأحزاب .

(٥) آية ٣٦ من التوبة .

(٦) آية ٢٣٤ من البقرة .

(٧) أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب النكاح ، باب حق المرأة على الزوج ٥٩٤/١ ، السيرة النبوية ٢٥١/٤ ، البخاري ١٤٥/٦ .

(٨) آية ٢٥ من البقرة .

(٩) انظر الهمع ٦٠/١ .

(١٠) انظر تسهيل الفوائد /٢٤ .

الشَّياطِيْنِ ومَنْ أَضْلَلْنَ"(١) أَرادَ "ومَنْ أَضلُّوا" لكنْ إرادة التَّشاكلِ سَوَّغَ إيقاع النونِ موقعِ الواو(٢) ، كَمَا قَدْ يُسَوَّغُ لكلماتٍ غيرَ مالَها من حُكْمٍ ، فَتُعْطَى حكمَ الإعلالِ وحُكمُها التَّصحِيحُ كقولهِ عليه السلام : "لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ"(٣) وحَقُّه "تَلَوْتَ" ، وتُعْطي حُكمَ الفَكِّ وحُكمُها الإدغامَ كقوله(٤) : "أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأدْبَبْ ، تَنْبحُها كَلابُ الحَوْأَبْ"(٥) وحَقُّه "الأدَبّ" . وكذَا قَدْ يُسوَّغُ لها أيضاً غيرَ مالَهَا من "وَزْنٍ" كقَولِ بعضِ العَرَبِ : "أَخَذَهُ ماقَدُمَ وما حَدُثَ"(٦) ، و"هَنَأَهُ" و"مَرَأَهُ" ولا يَقَالُ في الإفرادِ إلاّ : "حَدَثَ" و"أَمْرَأَ"(٧) .

إلى هنا آخرُ ماذكرهُ المصنِّفُ في هذا الفصلِ ، وقد تَلَخَّصَ منه ومِمَّا يأتي بَعْدَهُ : أنَّ الضَّميرَ البارز المتَّصل يَنْقسِمُ ثلاثةَ أقْسامٍ :

القسمُ الأول : مالا يُسْتَعْمَلُ إلاّ مرفوعاً : وهو أحد عشر .

القسم الثَّاني :مشتركٌ بين الرَّفْعِ النَّصبِ والجرِّ وهو لفظٌ واحدٌ "نَا" فقط .

القسم الثالث : مشتركٌ بين النَّصبِ والجرِّ ، وسيأتي في كلامِ المصنِّف بَعْدَ هذا .

والذي ذكر المصنِّف في الفصلِ المفروغِ من بَيَانِه هو القِسْمَان الأوّلان ، إلاّ أنَّه تكلَّم على صورِ القسمِ الأولِ بالنسبة إلى رَافِعِها وكانَ الأَوْلى في بيانِها سَرْدُها ، وهي كما ذكرنَا أحَد عَشَر :

الأوَّلُ : "تَاءُ الضَّمِيرِ" وحُرِكَتْ للفرق بينها وبين "تَاء التَّأنيثِ" ، وبالضَّمِ مع المتكلم للمنَاسَبة ؛ إذْ الضَّمة أقْوَى الحركات ، والمتكلِّم/أمْكَنُ من المخاطبِ ، وبالفتح مع المخاطبِ فَرْقاً بينه/٤١ب وبينَ المتكلم، وبالكَّسرِ مع المخاطبةِ ؛ لأنَّ الكسرةَ مناسبةٌ للياءِ ، والياءُ ضميرُ المخاطبِ المؤنثِ .

الثاني : التَّاءُ مع زيادةِ ميمٍ وألف بعدها للمثنَّى .

---

(١) الحديث في سنن الترمذي ، كتاب الدعاء ، باب من الدعاء ٤٩/١٣ والرواية فيه : [ما أظلت ، وما أقلت ، ومن أضلت] وعليه فلا شاهد فيه لأنَّ مجيئه يكون على القياس . وانظر شرح التسهيل ط١٣٠/١ وفيه [وما أضْلَلْنَ] .

(٢) انظر الهمع ٥٩/١ .

(٣) الحديث من صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب الميت يسمع قرع النعال ٢٠٥/٣ ، ٢٣٣ ، سنن أبي داود ، كتاب السنة ، باب في المسألة في القبر ٢٣٩/٤ ، الفائق ١٥٢/١ ، النهاية ١٩٥/١ .

(٤) صلى الله عليه وسلم .

(٥) الحديث في الفائق ٤٠٨/١ ، النهاية ٩٦/٢ ، مسند أحمد ٥٢/٦ ، ٩٧ وفيه "كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحَوْأَب" وكذا في تاريخ الطبري ٤٦٩/٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣١ .

(٦) انظر المستقصي في الأمثال ٩٧/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١، هداية السبيل ٤٣٩/٢ .

(٧) في شرح التسهيل و " أمرأه " . انظر ١٣١/١ .

الثالث : التَّاءُ مع ميم بَعْدَها دُونَ ألفٍ للجمعِ .

الرابع : التَّاء مع نونٍ مشددةٍ لجمعِ المؤنثِ .

الخامس : اليَّاء للمخاطبةِ نحو : "اضربِي" و"تَضْرِبِيْنَ" .

فهذهِ خمسُ صورٍ بالنِّسبةِ للمتكَّلمِ والمخاطبِ والمخاطبةِ .

السادس : الألف للمثنى نحو : ضَرَبَا" .

السابع : الواو للمجموع نحو : "ضَرَبُوا" .

الثامن : النُّون لجموع المؤنثِ نحو "ضَرَبْنَ" .

فهذهِ ثلاثُ صورٍ بالنسبة للغَائِبِ .

التاسع : الألف أيضاً نحو : "اضْرِبَا" .

العاشر : الواو نحو "اضْرِبُوا .

الحادي عشر :النون نحو "اضْرِبْنَ" .

فهذه ثلاثُ صورٍ بالنِّسبة إلى أمرِ المخاطبِ وسَرْدُها : قُمْتُ ، قُمْنَا ، قُمْتُم ، قُمْتُنَ ، قُوْمِي ، ضَرَبَا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبْنَ ، اضْرِبَا ، اضْرِبُوا ، اضْرِبْنَ . فهذه الصوَّرُ لا تُسْتَعملُ إلاَّ للمرفوعِ ، فإذَا ضُمَّ إليها لفظُ "نَا" المشتركِ بين الرَّفعِ والنصبِ والجرِّ ، صارتْ اثنا عشر للمرفوع البَّارزِ المتَّصل ، وإذَا أسْقَطْنَا المتُكرِّرَ منها وهو : الألفُ ، والوَّاو ، والنُّون ؛ لكونها تكررت في أمْرِ المُخَاطبِ بَقِيَتْ تسعةٌ .

فهذه صورُ الضَّميرِ البَّارزِ المتَّصل المُسْتَعْمَل مَرْفُوعاً فَقَط ، أو مُشْتَركاً بين الرِّفعِ ، والنَّصبِ ، والجِّر .

"**ومن البارز المتصل المستعمل مشتركاً في الجر والنصب**"[1] ، القسم الثالث من أقسام البارز المتصل ، وصُوَرُهُ : "ياءٌ للمتكلمِ" نحو ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[2] و "**كاف مفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة**" نحو ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[3] و"طلقْتُكِ" وهاءً للغائبة نحو ﴿وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[4] ، "**وهاء مضمومةً للغائِب**" نحو ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[5] " **وإنْ وليت**" : أي الهَاء "**ياءً ساكنةً ، أو كسرة**" نحو "فيْه" و"بِه" "**كسرَها غيرُ الحجازيين**" . وأمَّا الحجازيون فيضمُّونَها مُطْلقاً : وهو الأصلُ فيقولونَ : "ضَرَبْتُهُ" و"مررتُ بِهُ"

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٢٤ .

(٢) أية ١٥ من الفجر . وقد وردت هنا بقراءة البزّي عن ابن كثير بياء الوصل والقطع ، وأيضاً قراءة ورش عن نافع ياء في الوصل . انظر السبعة لابن مجاهد ٦٨/٤ وجاءت بقراءة الجمهور في شرح التسهيل ط١٣١/١ [ربي أكرمن] بغير ياء في وصل ولا وقف .

(٣) آية ٣ من الضحى .

(٤) آية ٨-٩ من الشمس .

(٥) آية ٣٤ من الكهف .

و"نَظَرتُ إليـهُ" ، وبلغـةِ غيـر الحجـازيين قـرأ القُـرَّاءُ إلاَّ حَفْصاً[١] ‹ وما أنسانيه إلاَّ الشيطانُ ›[٢] / و ‹ بما عاهدَ عليهُ اللهَ ›[٣] ، وحمـزة[٤] في ‹ لأهلِهُ امكثوا ›[٥] فإنَّهما قرَأ بالضمِّ /١٤٢أ على لغة الحجازيين .

"**وتشبعُ حركتها بعدَ متحرِّك**" وهـو الأصْلُ ، "**ويُختارُ الاختلاس**" : وهـو خطفُ الحركةِ "**بعد ساكنٍ مُطلقاً**" سواءً كانَ السَّاكِنُ حرفَ لينٍ نحو : "يَأْتِيهِ" و"يَرْجُوهُ" ، أو غير حرفِ لينٍ نحو : "مِنْهُ" "**وفاقاً لأبي العبّاس**"[٦] المبرِّد ، وإنَّما اخْتِيرَ الاختلاسُ بعد السَّاكنِ ؛ لأنَّ الاشباعَ بعدَ السَّاكنِ شبيـهُ بالجمعِ بين ساكنين . ورَجَّحَ سيبويه[٧] رحمهُ اللّه الاشباعَ إذا كان السَّاكنُ غيرَ حرفِ لينٍ نحو "مِنْهُ" ، "وقَدْ تُسكَّن أو تُخْتَلَس الحركة بعد متحرِّكٍ عندَ بَني عُقَيل[٨] وبني كلاَب[٩] اختياراً[١٠] وبهذه اللُّغة قَرَأ أبو جَعْفر[١١] "لَهُ" و"بِهِ" ونحوهما[١٢] . وقَالَ الكسائي[١٣] : "سمِعْتُ أعْرابَ بني

---

(١) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي ، الكوفي ولد سنة ٩٠هـ وتوفي سنة ٢٨٦هـ وقيل ١٨٠ ، انظر غاية النهاية ٢٥٤/١ ، النشر ١٥٦/١ .

(٢) آية ٦٣ من الكهف وقد وردت في الأصل بقراءة حفص حيث أنه قرأ بلغة الحجازيين الذين يضمون مطلقاً وهو الذي وردت به الآية في القرآن الكريم ، أما في شرح التسهيل ط١٣٢/١ فقد وردت بالكسر وهو قراءة من قرأ على لغة غير الحجازيين ، انظر السبعة "لابن مجاهد /٣٩٤ ، حجة القراءات /٤٢٢ ، الكشف ٦٦/٢ . وقد وردت في شرح التسهيل ط١٣٢/١ بالكسر على قراءة من قرأ بلغة غير الحجازيين .

(٣) آية ١٠ من الفتح وقد وردت بلغة الحجازيين ، وقراءة حفص بن عاصم بالضم ، انظر السبعة لابن مجاهد/٣٩٤ ، حجة القراءات /٦٧٢ ، الكشف ٦٦/٢-٢٨٠ ، وقد وردت في شرح التسهيل ط١٣٢/١ بالكسر على قراءة من قرأ بلغة غير الحجازيين .

(٤) هو حمزة بن حبيب الكوفي ولد سنة ٨٠هـ وتوفي سنة ١٥٦هـ انظر المحتسب٣٥/١ ، غاية النهاية٢٦١/١ .

(٥) آية ١٠ من طه وآية ٢٩ من القصص . وقد وردت في الأصل بالضمِّ على لغة الحجازيين ، انظر السبعة لابن مجاهد /٤١٧ ، حجة القراءات/٤٥٠ الكشف٦٥/٢ . وقد وردت في شرح التسهيل ط١٣٢/١ بقراءة الكسر على قراءة الجمهور ومن قرأ بلغة غير الحجازيين .

(٦) انظر المقتضب ٣٨/١ ، ٢٧٠/٤ ، **الهمع ٥٩/١ ، شرح التسهيل ١٣٢/١**.

(٧) انظرالكتاب ١٩٠/٤-١٩١ ، شرح التسهيل ط١٣٢/١ ، الهمع٥٩/١ .

(٨) بنو عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن مصور بن حفصة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم /٤٨٢ .

(٩) بنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . انظر الجمهرة لابن حزم /٤٨٢ .

(١٠) انظر تسهيل الفوائد /٢٤ .

(١١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القاري أحد القراء العشرة توفي سنة ١٣٠هـ أنظر غاية النهاية ٣٨٢/٢ وما بعدها ، النشر ١٧٨/١ .

(١٢) انظر النشر ٣٠٦/١ ، شرح التسهيل ط١٣٢/١ .

(١٣) هو الكسائي علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن وهو من أولاد الفرس من سواد العراق توفي سنة ١٨٩هـ ، انظر غاية النهاية ٥٣٥/١ ، النشر ١٧٢/١ .

عُقَيل وبني كِلابَ يَقْرَأُونَ ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾[1] بالجزْم وبالحركةِ بغيرِ تمام[2] ، "و" لايُوجدُ هذا الاستعمال "عند غيرهم" من العرب إلا "اضطرارا" ومنه قول الشاعر :

— وأشْرَبُ الماءَ مَابِي نَحْوهُ عَطَشٌ
إلاَّ لأنَّ عُيُونَـهْ سَيْـلُ وَادِيْهَا[3]

"وإن فصل المتحرك في الأصل ساكنٌ حذف جزمًا" نحو : ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[4] "أو وقفا" نحو "أرْضَهْ" "جازت الأوجه الثلاثة" في الهاء : التَّحريك مع الاشباع ؛ رعياً لصورةِ اللَّفظِ إذْ الهاءُ متَّصلة بحركةٍ ، والتَّحريك مع الاختلاسِ استصحاباً لحكمِ الهاءِ قَبْلَ حذفِ السَّاكنِ ؛ إذْ الحذفُ عارضٌ ، والتسكين لوقوع الهاءِ موقعَ المحذوفِ الذي كانَ حقُّه أنْ يُسكَّنَ .

"ويلي الكافَ والهاءَ في التثنية والجمع ما وَلِيَ التاء"[5] فيهما وهو ميمٌ وألفٌ في التثنيـة ، وميمٌ مضمومـةٌ في جمع المذكرِ ، ونونٌ مشدَّدةٌ في جمعِ المؤنثِ نحو : "إنَّكُما مَعَهُما" "وإنَّكُم مَعَهُم" و"إنَّكُنَّ مَعَهُنَّ" .

"وربما كسرت الكاف فيهما" : أي في التثنية والجمع ، "بعدَ ياءٍ ساكنة" نحو : فِيكِمَا، وفِيكِنَّ وفِيكِمْ . "أو كسرة" نحو "بِكِما" و"بِكِمْ" و"بِكِنَّ" . ومن الوَّاردِ من هذا قوله :

— وإنْ قَالَ مَوْلاَهُم على جُـلِّ حَادِثٍ
مِن الدَّهْرِ رُدُّوا بَعْضَ أَحْلاَمِكِم رُدُّوا[6]

هكذا رووه بكسر كاف أحلامكم وظاهرُ عبارة المصنف[7] : أنَّ الضَّميـر من "كُمَا" و"كُمُوا" و"هُمَا" وهُمُوا" إنَّما هو الكافُ والهاءُ فقط . وصرَّح /بعضهُم :بأنَّ /٤٢ب الضميرَ إنَّما هو المجموع ، وكذا ادُّعِي أيضاً في :هَا" من "ضَرَبُهَا" ، وفي "نَا" من "ضَرَبْنَا" ، وفي النونين المستعمل ذلك لجماعة النسوة أنَّ ذلك بجملتِه هو الضَّمير لا بَعْضُه ، وقَالَ بعضُهم : "إحدَى النونينِ للجمع ، والأُخْرَى ضميرٌ" .

"وكسرُ ميم الجمع بعد الهاءِ المكسورة باختلاس قبل ساكن" نحو ﴿ بِهِمُ

---

(١) آية ٦ من العاديات .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٢٦/٥ ، المحكم ٤٧١/٦ ، شرح التسهيل ط١٣٢/١ ، وشرح الجمل ٥٨٧/٢ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر المحتسب ٢٤٤/١ ، الخصائص ٣٧١/١ ، ١٨/٢ عن قطرب ، المقرب ٢٠٤/٢ ، الخزانة ٢٧٠/٥ ، شرح التسهيل ط١٣٢/١ ، المساعد ٩٢/١ .

(٤) آية ٧ من الزمر .

(٥) انظر تسهيل الفوائد /٢٥ .

(٦) قائله الحطيئة انظر ديوانه /١٤١ ، الكتاب ١٩٧/٤ ، المقتضب ٢٧٠/١ ، شرح التسهيل ط١٣٤/١ وفيه [على كل حادث] .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٢٥ .

الأسبابُ ›[1] "و" كسرها "باشباعٍ دونه" : أي دونَ السَّاكن نحـو ‹ عليهمِ أأنذرتهم › [2] "أقيس" من ضمِّها ؛ لإستثقالِ الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍ . "وضمّها قبلَ ساكنٍ ، واسكانها قبلَ متحركٍ أشهر" من الكسْرِ ، ولذلك قرأ به أكثرُ القُرَّاء نحو : ‹ عليهمُ الذلّة › [3] و ‹ عليهمْ أأنذرتهم › [2] "وربماكسرت" الميمُ "قبلَ ساكنٍ مُطْلقاً" ، وإنْ لم يكنْ قَبْلَها كسرةٌ ، ولا ياءٌ ساكنة ومنه قوله :

وَهُمِ القُضَــــاة ومِنْهُمِ الحُكَّام[4]

فهذه صورُ هذا القسم وجملتُها اثْنَا عَشَر: اثنان للمتكلم وهما : "الياءُ ونَا" ، وخمسة للمخاطبِ وهي: الكافُ وفروعها ، وخمسةٌ للغائب وهي: الهاء وفروعها . فهذه الإثنا عشر تستعملُ في النَّصب والجّر فتقولُ : "أكْرَمَني غُلَامي" ، وأكْرَمَنا غُلامُنا" وأكْرَمَكَ غُلَامُك" و"وأكْرَمَهُ غُلامُه" إلى آخرِ فروعِ ذلك .

وتلخيصُ لغات الهاء للغائبِ المذكَّر : أنَّه إنْ وقَعَ قَبْلَها "يَاءٌ" ساكنةٌ نحو "عليْه" فلك فيها أربعُ لغاتٍ :

الأولى : ضمُّ الهاء باشباعٍ وهو الأصلُ فتقولُ : "عليهو" .

الثانية : كسرَ الهاءِ للاتباع بإشباع فتقولُ "عَلَيْهي" .

الثَّالثة : ضَمُّ الهَّاءِ على الأصلِ وحذفُ الواوِ لالتقاءِ الساكنينِ نحو : "عَلَيْهُ" .

الرَّابعة : كسرُ الهاءِ للإتباعِ وحذفُ اليَّاءِ نحو "عَلَيْه" .

وإنْ وَقَع قَبْلَها كسرةٌ فلكَ فيها لغتَان :

ضمُّ الهاءِ على الأصلِ .

الثَّانية : كسرُها للإتباعِ .

ويجوزُ فيها على لغةِ بني عقيلٍ وبني كلابٍ : الاختلاسُ والسكون .

وإنْ وقَعَ قَبْلَهَا ساكنٌ غيرَ الياءِ نحو "منْه" و"خُذُوْه" فلكَ فيها لغتان :

أحداهما : حذفُ الواوِ لالتقاءِ الساكنينِ .

الثانية : إبقاؤُهَا على الأصلِ .

---

(١) آية ١٦٦ من البقرة .

(٢) آية ٦ من البقرة ، ١٠ من يسن وانظر الحجة لأبي علي ٤٦/١-٥٦-٥٧ ومابعدها .

(٣) آية ١١٢ من آل عمران وانظر الحجة لأبي علي ٤٦/١ وما بعدها .

(٤) لم أعثر على قائله انظر المحتسب ٤٥/١ الخصائص ١٣٢/٣ ، ابن يعيش ٢٣٢/٣ ، شرح التسهيل ط١٣٤/١ ، المساعد ٩٤/١ .

وصدره : « فَهُمُ بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وُزَرَؤُهم » .

وإنْ وقَعَ قَبْلَها متحركٌ بفتحةٍ، فليسَ لك فيها على لغة جمهورِ العَربِ إلاَّ الأصل : وهو الضمُّ باشباعٍ ويجوزُ فيها على لغةِ بني عقيل/وبني كلابٍ /٤٣أ الاختلاس والسُّكُون .

وأمَّا "بهم" و"عليهم" فلك فهي خمس لغات :

الأولى : ضمُّ الهاء والميم نحو : "عليهُمُ" و"بهُمُ" وهذا هو الأصل .

الثانية : كسر الهاء والميم فتقول : "عليهِمِ" و"بهِمِ" .

الثالثة : كسر الهاء وضم الميم فتقول : "عليهِمُو" وهي قراءة ابن كثير[1] .

الرابعة : ضم الهاء وسكون الميم فتقول : "عليهُمْ" وهي قراءة حمزة .

الخامسة : كسر الهاء وسكون الميم وهي قراءة الجماعة غير من ذكرنا ، وهذا إذا وقع بعد الميم متحرك .

فإن وقع بعدها ساكن نحو : ‹ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ›[2] و ‹ بِهِمُ الأَسْبَابُ ›[3] ، فحركة الميم بالضم أو الكسر لايكون إلا باختلاس ، فمن ضم الهاء والميم فعل الأصل ، ومن كسرهما أتبع الهاء والميم الكسرة أو الياء . ومن كسر الهاء وضم الميم أتبع الهاء الياء لشبهها بها في الخفاء ، ولم يتبع الميم ؛ لأنها غير شبيهة بها ، ومن سكن الميم فلكراهةِ توالي خمس متحركات في مثل ‹ رُسُلِهِمِ ›[4] وأُجْرِيَ سائرُ البابِ مجراه في التَّسكين . فإنْ وقَعَ قَبْلَ الهاءِ غيرُ ما ذُكِر نحو "منْهُم" فليس في الهاءِ إلاَّ الضُّم ، إلاَّ أنَّ قوماً من ربيعة[5] يقولون : "منْهِم" بكسر الهاء من غير التفات للساكن .

قال سيبويه[6] : "وهي لغة رديئة" .

ولك في: "فيْكُم" و"بِكُم" الضم باشباع وهو الأصل ، والسكون مع ضم الكاف ، والسكون مع كسر الكاف ، ولك في "لكمُ" الضم : وهو الأصل والسكون .

---

(١) هو عبدالله بن كثير بن المطلب ، ولد سنة ٤٥هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ بمكة انظر غاية النهاية ٤٤٣/١ ، وانظر النشر ١٢٠/١ .

(٢) آية ١١٢ من آل عمران،

(٣) آية ١٦٦ من البقرة .

(٤) آية ١٠١ من الأعراف وغيرها . وقد وردت [رسلهم] ١٢ مرة في القرآن .

(٥) هم بنو ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم /٤٨٣ .

(٦) انظر الكتاب ١٩٦/٤ .

وقَدْ يجوزُ كسرُ الكَافِ على لغةِ من كَسَر الكاف من "أحْكَامِكِمِ" ، وهم ناسٌ من بني بكر(١) بن وائلٍ . قَالَ سيبويه(٢) : "وهي رديئةٌ جداً" .

وأما "فيكُنَّ" فلك فيه ضم الكاف ، وكسره .

---

(١) هي بطون قبائل بني بكر بن وائل بن قاسط المشهورة ، وهم بطون يشكر بن بكر بن وائل . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم /٤٦٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤/١٩٧ .

" فصـــل "

"تلحقُ قبلَ ياءَ المتكلم إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ"(١) سواءً كانَ فِعْلاً ، أو حَرْفاً عاملاً عمله، أو اسمُ فـعلٍ ، **"أو جُرَّ "بِمن" أو "عَنْ" أو "قدْ" أو "قطْ" أو "بَجَلْ" أو "لدَنْ" نونٌ مكسورة للوقاية"**(١) للفعلِ من كسرٍ يكونُ في الأسماءِ ، ألاَ تَرَى أنَّك تقول : "غُلاَمِي" فلمَّا كانَ هذَا الكسرُ يَلحقُ الأسماءَ المعربة ، صَارَ لذلك شبيهاً بالجرِّ فَلَمْ يدخلْ الأفعالَ ، كما لم يَدْخُلها الجرُّ ، فصار الضَّميرُ المنصوبُ كأنه "ني" .

ولحقت "مَنْ" وماذُكر معها ؛ لبنائِها على السكون، فكرهوا أنْ يُدْخِلُوها كسراً هو شبيه بالجر / فلَم تَلْحقْ : "عَلَى" و"وإلى" و"لَدَى" وإنْ كانَ الآخرُ منها ساكناً ؛/٤٣ب لأنَّ المعربَ إذَا كـانَ آخرُه ألفـاً لا يُكْسَر نعم قَدْ تُقْلَب ألفه "يَاءً" والأكثر أنْ لا تقلبَ ، قَال اللّه تعالى : ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ﴾(٢) ، وقال الشاعر :

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ
وتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(٣)

ولم تَلْحق "مَعَ" وما جَرَى مَجْرَاها لمَّا كانَ آخرُها متحركاً قبلَ الإضافة ، فَصَار كالمعربِ فقالوا : "مَعِي" كما قَالوا : "يَدِي" . وهذا الذي ذكرتُه هو الذِّي اعتمده جمهورُ النحاةِ في تعليلِ لحاقِ نونِ الوقايةِ لما ذكرناه .

وقيل : إنَّما لحقتْ فِعْلَ الأمرِ ؛ لِرَفْعِ التباسِ "ياءِ" الْمتكلِمِ "بياءِ" الْمُخاطَبة ، والتباسِ أمرِ المذكر بأمرِ المؤنثة(٤) . هذا في الأمرِ . وأمَّا الماضي ، والمضارع ، واسم الفعل ، فَتَلْحَقهنَّ لتَدلَّ على نصبِ الياءِ ، وحَمْلاً على الأمرِ . ولَحِقَتْ "إنَّ" وأخواتُها ؛ للشبه بالأفعالِ ، ولم تَلْحَق الفعلَ لتقيه من الكسرِ كما قالوا ؛ إذ الفعلُ يكسرُ مع "ياءِ" المخاطبة كسراً هو أثبتُ له من الكسرِ مع "ياء" المتكلِّم ؛ لكونِ "ياءُ" المتكلم فَضْلَةً ، فهي في تقديرِ الانْفِصَالِ ، وياءُ المخاطبة عُمْدَةً(٤) ، وفي هذا نظرٌ ؛ لأنَّ الكسْرَ الذي أدَّعي أنَّ النونَ وقَتْهُ الفعلَ ، هو كسرٌ يكونُ مثلُه في الاسمِ ، لا كسرٌ يكونُ في الفعل ؛ إذ كَسْرُ الفعلِ مع ياءِ المخاطبةِ خاصٌ بالفعل، فلا يحتاج إلى صونه منه .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد /٢٥ .

(٢) آية ١٨ من طه .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وانظر شرح الأشموني شاهد رقم ٦٧٣ ، ابن عقيل شاهد /٢٤٢ ، قطر الندى ٧٨ .

(٤) ذكر هذا ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٥/١ .

"وحذفها مع "لدن" وأخوات "ليت" جائز"[1] ، وزعم سيبويه[2] "أنَّ عدمَ لحاقِها "لِلَدُنْ" إنَّما يجيئ ذلك ضرورةً" ، وليس كذلك بَلْ هو جائزٌ في الكلام الفصيح ، ومنه قراءةُ نافع[3] ﴿ مِن لَّدُنِي عُذْرًا ﴾[4] . ولا يجوزُ أنْ يُتَوَهمَ كونُ نونِ "لَدُني" نونَ وقايةٍ لَحقتْ "لَدُ" ؛ لأنَّ "لَدُ" متحركُ الآخرِ ونونُ الوقايةِ إنَّما جِيئَ بها في "لَدُنْ" ونحوِه ، لتَصُونَ أواخِرَها من زوالِ السكُونِ ، فهي لا تلحقُ ما آخره متحركٌ . وإنَّما يُقَالُ في "لُدُ" مضافاً إلى الياء "لَدِي"[5] .

ولما كانَ غيرُ "ليتَ" من أخواتِها مضعفاً ، حَسُنَ حَذْفُها وثُبوتُها ؛ للشَّبه المذكور "وهو" : أي الحذفُ "مع "بَجَل" و"لَعَلَّ" أعرفُ من الثبوت"[6] ، بسبب أنَّ "لَعَلَّ" تَجرُّ على لغةٍ ، فَضَعُفَ لحاقُ النُّونِ لها ، وكَثُرَ الحذفُ ، ومن الحذف ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾[7] و ﴿ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾[8] وقد قيل : "لَعَلَّنِي" ومنه قولُ الشَّاعر :

– فَقُلْتُ أَعِيرُونِي القَدُومَ لَعَلَّنِي
أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ ماجِدِ[9] / ١٤٤أ

وقَالُوا أيضاً : "بَجَلْنِي" و"بَجَلِي" ، إلاَّ أنَّ الحذفَ أعرفُ لشبهه بـ"حَسْبَ" ؛ إذْ هو بمعناهُ ، وثلاثي مثلُه ، ومساوٍ له في اشتقاقِ الفعلِ منه قالوا : "أَبْجَلَهُ وأَحْسَبَهُ" بمعنى : كَفَاهُ . "و"الحذفُ "مع ليس و"ليتَ" و"مِنْ" و"عَنْ" و"قطْ" و"قدْ" بالعكسِ" الثبوتُ أعرفُ من الحذفِ ، ومن ورودِ الحذفِ في ذلك مع نُدوره قول الشاعر :

– كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتي
أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي[10]

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧١/٢ .

(٣) انظر الكشف ٦٩/٢ . وهو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم ولد سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩هـ . انظر غاية النهاية ٣٣٠/١ ، النشر ١١٣/١ .

(٤) آية ٧٦ من الكهف وانظر اتحاف فضلاء البشر /٢٩٣ .

(٥) نص على ذلك سيبويه ٣٧١/٢ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد /٢٥ .

(٧) آية ٣٦ من غافر .

(٨) آية ٤٦ من يوسف .

(٩) البيت لمدرك بن حصن الأسدي في شرح التسهيل ط١٣٧/١ وانظر شرح الألفية لابن الناظم /٦٩ ، تخليص الشواهد /١٠٥ ، المقاصد النحوية ٣٥٠/١ .

(١٠) البيت لزيد الخيل انظر ديوانه /١٣٧ ، الكتاب ٣٧٠/٢ ، شرح أبيات المختصر للنحاس/٢٥٩ ، شرح التسهيل ط١٣٦/١ وفيه [أصادفه ويتلف بعض مالي] وانظر المقرب ١٠٨/١ .

وقَال الرّاجز :

\- ـــــــــــــــــــــــــــــ

إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيْسِي[١]

وقَالَ الشّاعر :

\- أيُّها السائلُ عَنْهم وعَنِي

لَسْتُ من قيسٍ ولا قَيْسُ مِنِي[٢]

وفي الحديث :"قَطِ قَطِ بعزَّتِكَ وكَرَمِكَ"[٣] . روي بسكونِ الطّاءِ وكَسْرِهامع "ياء" ودونَ "ياءٍ" ، وروي : "قَطْنِي قَطْنِي" بنون الوقاية ، وقَالَ الرّاجزُ

\- امتلأ الحوضُ وقَالَ قَطْنِي

مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلَأتَ بَطْنِي[٤]

وقال الشاعر :

\- قَدْنيَ مَنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[٥]

ـــــــــــــــــــــــــــــ

بنون الوقاية وعدمها .

"وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعلُ التفضيل"[٦] ، ومن الوارد منه في اسم الفاعل قوله :

\- وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ

أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِ[٧]

ـــــــــــــــــــ

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه/١٧٥ ، وصدره [عددتُ قومي كعديد الطيسي] وانظر المغني/٢٢٧ ، شرح أبيات المغني ٨٤/٤ ، شرح التسهيل ط١٣٦/١ . اللسان [طيس] .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح الألفية لابن الناظم/٧٠ ، الرضى على الكافية٢٣/٢ ، ضرائر الشعر/١١٣، شرح التسهيل ط١٣٨/١ .

(٣) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الحلف بعزة الله فتح الباري٥٤٥/١١ ، مسند أحمد١٣٤/٣ ، الفائق١٦٥/٣ .

(٤) لم أقف على قائله انظر اصلاح المنطق /٥٧ ، أمالي المرتضي ٣٠٩/٢ ، درة الغواص/١٧ ، شرح التسهيل ط١٣٧/١ .

(٥) تقدم ذكره في باب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وانظر شرح التسهيل ط١٣٧/١ . وعجزه [ليس أميري بالشّحيح الملحد]

(٦) تسهيل الفوائد/٢٥ .

(٧) البيت ليزيد الحارثي وهو في معاني القرآن٣٨٦/٢ ، المحتسب٢٢٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور٥٥٨/١ ، شرح التسهيل ط ١٣٨/١ .

وقال الشاعر :

- وليسَ بِمُعْيِيني وفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ
صديقٌ إذا أَعْيَا عَلَّي صَدِيقُ[١]

وقال الشاعر :

- وليسَ المُوافِيني لِيُرْفَدَ خَائِباً
فإِنَّ لهُ أَضْعَافَ ما كانَ أَمَّلا[٢]

وذَهَبَ ابنُ عصفورٍ[٣] إلى : "أنَّ نونَ "مُسْلِمُني" تنوين لا نونَ وقايةٍ" ، وهو محجوجٌ "بِمُعْيِيني" ونحوه ؛ لأنَّ "ياءَ" المنقوص المنُّون لا تُرَدُّ عند تحريكِ التنُّوينِ لملاقاةِ ساكنٍ نحو : "أغَادٍ ابنُكَ أمْ رَائحٌ ؟" ، وأيضاً فإنَّ عدمَ لحاقِ نونِ الوقايةِ أصلٌ متروك ؛ إذْ القياس يقتضي أنْ تَلحَقها لتقيها خَفَاء الإعرابِ ، فَنَبَّهوا على ذلك في بعضِ أسماءِ الفاعلين كما في الذّي أنشدناه من الأبياتِ شاهداً على ذلك ، ومنه أيضاً قراءةُ بعضِ القرَّاء ‹ هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونِ ›[٤] بتخفيف الطَّاء وكسرِ النُّونِ .

ومن الواردِ من ذلك في "أفْعَل التفْضيل" قوله صلى الله عليه وسلم : "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُم"[٥] ، والأصل فيه : "أَخْوَفُ مُخَوِّفاتي عَلَيْكم" فَحَذَفَ المضاف إلى اليَّاءِ وأُقيمَتْ هي مَقامُه / واتصل "أَخْوَف" بها مَعْمُودَةً بالنون ، و"أَخْوَف" بهذا المعنى مصوغٌ من فِعْل المفعول كقولهم : "أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ"[٦] ، ويجوز أنْ يكونَ من أَخَافَ ؛ لأنَّ صوغَ فعلِ التَّعجبِ وأفْعَل التَّفضيل من "أَفْعَل" مطَّردٌ عند سيبويه[٧] ، والمعنى على هذا : "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَشَدُّ لي إخَافَةً عَلَيْكُم من الدَّجَّال"[٨] . ويجوزُ أنْ يكونَ ذلك من وصفِ المعاني بما توصفُ به الأعيانُ مبالغةً على أسلوبِ قولهم : "شِعْرٌ شَاعِرٌ"[٩] و"عَجَبٌ عَاجِبٌ"[١٠] ، ثُمّ يُصَاغُ "أَفْعَل" بهذا الاعتبار فَيُقَال : ٤٤/ب

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط ١٣٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٩/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح /١١٨ ، شرح الآشموني ١٣٦/١ . وفي شرح التسهيل أنه أنشده ابن طاهر الإشبيلي المعروف بالخدب توفي سنة ٥٨٠هـ .

(٢) لم أقف على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١١٩ ، شرح الأشموني٢٦/١ ، شرح التسهيل ط١٣٨/١ ، شفاء العليل١٨٦/١ ، الهمع٦٥/١ .

(٣) انظر شرح الجمل٥٥٨/١-٥٥٩ ، وضرائر الشعر ٢٧ ، ١٣٩ ، المقرب ١٢٥/١ .

(٤) آية ٥٤ من الصافات ، الجعفي عن أبي عمروا وابن عباس وابن محيصن انظر الشواذ لابن خالويه/١٢٨ .

(٥) الحديث في صحيح مسلم كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال ٦٤/١٨ ، مسند أحمد١٨١/١٤ ، ١٤٥/٥ .

(٦) انظر كتاب الامثال لأبي عبيد /٣٧٤ ، الفاخر/٨٦ ، جمهرة الأمثال٥٦٤/١ ، المستقصي ١٩١/١ .

(٧) الكتاب ٩٩/٤-١٠٠ ، انظر شرح التسهيل ط١٣٩/١ .

(٨) في شرح التسهيل ط١٣٩/١ وفيه أنشد إلي وانظرهداية السبيل٤٦٧/٢ .

(٩) انظر شرح التسهيل ط١٣٩/١ ، هداية السبيل ٤٦٨/٢ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ط١٣٩/١ .

"شِعْرِي أَشْعَرُ مِنْ شِعْرِك"(١) و"خَوْفِي أَخْوَفُ من خَوفِكَ" ، والأصلُ على هذا "خوفُ غيرِ الدَّجَّال أخوفُ خَوْفِي عَلَيْكُم"(٢) ثُم حَذَفَ المضاف إلى "غَير" والمضاف إلى "اليَّاء" ، فاتصل "أَخْوَفُ" باليَّاءِ معمودة بالنونِ ، و"**هي الباقية في "فَلَيْنِي"** "(٣) من قول الشاعر :

تَراهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً
يَسوءُ الفَالِياتِ إذَا فَلَيْنِي(٤)

أراد : فَلَيْنَنِي ، فَحذَف الأولى وأَبْقَى الثَّانيـة ، "**لا**" أنَّ البَّاقيـة هي "**الأولى**" ، وحُذِفَتْ الثانية "**وِفاقاًلسيبويه**" . وادَّعى بعضُ أصحَابِنا عكس هذا القول .

واعْلم أنَّ الفعلَ بالنسبة للحاقِ نونِ الوقايةِ إيَّاهُ ، لا يَخْلُو إمَّا : انْ يكونَ مما رُفِعَ بالنُّونِ ، أو فعلَ تعجبٍ ، أو غيرَ ذلك . فإنْ كانَ غيرَهُما فاللُّحاق واجبٌ ، وإنْ كانَ مما رُفِع بالنُّون فثلاثةُ أوجهٍ :

أحَدُها : الجمعُ بينَ نونِ الوقايةِ وبينَ نونِ الرَّفع نحو : "يَضْرِبَانَنِي" .

وثانيها : الإدغامُ نحو "يَضْرِبَانِّي" .

وثَالثُها : حذفُ نونِ الرَّفعِ أو نونُ الوقايةِ على الخلافِ في ذلك .

وإن كانَ فعلَ تعجبٍ ، فالكوفيون وابن عصفور(٥) من أصْحابنا يُجيزُونَ الحذفَ فيقالُ على هذا : "ما أَحسَنِي" و"ما أَجْمَلِي" ، وادَّعَوا أنه مسموعٌ . وتوجيه هذا القول شُبِّهَ فِعْلُ التَّعجبِ بالاسم ، ومنَع ذلك غيرُهم . ووقعَ حَذْفُها أيضاً في كلام بعض الأدباء الفضلاءِ من أصحابنا في قوله : "يا حَسَنه" ؛ إذْ قَالَ : "ما أَحَسْنِي" و"يا لَذَاكَ اللَّفظُ ما أَعْذَبَهُ" .

---

(١) في شرح التسهيل ط١/١٣٩ [شِعْرُك أشعرُ من شِعرِه] وكذا في هداية السبيل ٢/٤٦٨ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٨ ، هداية السبيل ٢/٤٦٨ .

(٣) تسهيل الفوائد/٢٥ .

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه /١٧٣ ، الكتاب ٣/٥٢٠ ، الرضي على الكافية ٢/٢٢ ، المقاصد النحوية ١/٣٧٩ ، شرح التسهيل ط١/١٣٩ ، الثغام بالفتح : نبت يكون بالجبل يبيض إذا يبس يشبه به الشيب . فليني : من فليت رأسه من القمل .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٩٠ .

" فصل "

" **من المضمرِ منفصلٌ في الرَّفع** " [١] والمعني بالضَّمير المنفصل مايُمكن وقوعُه أوَّل الكلامِ ، وبعد إلاَّ نحو : " أنَا فَعَلْتُ " ، و " مَا فَعَل إلاَّ أنا " ، وإيَّاك رأيتُ" ، و"مَا رأيت إلاَّ إيَّاك" / . والمرفوع منه اثنا عشر ، " **منه للمتكلم " أنَا "** /١٤٥أ **محذوفُ الألفِ في وصل عند غير تَميمَ "** ، وبوصله بحذف ألفه أسْتُدلّ على أنَّ الضمير هو الألفُ والنُّون فقط . والذي يَظْهر أنَّ الضميرَ هو " أنا " بثبوتِ الألفِ وصلاً ووقفاً كما في لغة التميمين ، وبذلك قرأ نافعٌ [٢] قَبْلَ هَمْزَة القَطْعِ : ‹ **أنَا أحْيِي وأُمِيت** › [٣] و ‹ **إن تَرَنِ أنَا أقَلّ** › [٤] وابن عامر : ‹ **لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي** › [٥] . ويدلُ عليه فتحُ نونه في لغةِ من لفَظَ به دونَ ألفٍ، فإنَّه أبقى الفتحةَ دليلاً على الألفِ كما فَعَل من قَالَ في " أما الاستفتاحية : " أمَ واللَّه ، ، فلو كانَ الضَّميرُ الألفَ والنُّونَ فقط ؛ لكانتْ النُّونُ ساكنةً حالَ حذفِ الألفِ ؛ لأنَّ كلَّ مبني بناءً لازماً قَبْلَ آخرهِ متحركٌ ، فحَقُّ آخرهِ السكونُ نحو : " عَنْ " ، " لَنْ " ولو لم يقصدوا بتحريكهِ ذلك، لم يحتج إلى زيادة ألفٍ ، أو هاءِ سكتٍ في الوقفِ صَوْناً لحركتهِ . والقولُ بأنَّ "الضَّمير هو لفظُ " أنَا " بِكَمَالِه هو مذهبُ الكوفيين [٦]. " **وقد يُقَال هنا** " " وهو من إبْدَالُ الهمزةِ هاءً . " وآنَ " بالمد وهو من القلب كما قالوا في " رَأي " " رَاءَ " قال الشاعر :

- وكُلُّ خَليلٍ رَاَءني فَهو قَائِلٌ
من أجْلِكِ هذا هَامةُ اليَومَ أو غَدِ [٧]

" **و " أن** " بسكون النون شذوذاً كما قالوا في " لِمَ فَعَلْتَ " : " لِمْ فَعَلْتَ " بالسكونِ قال الشاعر :

- يَا أسَدِيًّا لِمْ أكَلْتَهُ لِمَهْ
________________(٨)

---

(١) تسهيل الفوائد /٢٥ .
(٢) انظر السبعة /١٨٨ ، حجة القراءات /١٤٢ ، الكشف ٣٠٦/١ .
(٣) آية ٢٥٨ من البقرة ، وانظر المراجع السابقة .
(٤) آية ٣٩ من الكهف ، انظر السبعة /٣٩١ ، الكشف ٣٠٦/١ .
(٥) آية ٣٨ من الكهف ، انظر الكشف ٦١/٢ ، قراءة ابن عامر في السبعة/٣٩١، حجة القراءات /٤١٧.
(٦) انظر المنصف ٩/١، ابن يعيش ٩٤/٣ ، البسيط ٣٠/١ ، ارتشاف الضرب ٤٧٣,١ .
(٧) البيت لكثير عزة في ديوانه /٤٣٥ ، وانظر الكتاب ٤٦٧/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٩/٢، شرح التسهيل ط١٤٣/١ .
(٨) البيت لسالم بن دارة وبعده [لو خَافَكَ اللهُ عليه حَرَّمَهْ] انظر شرح التسهيل ط١٤١/١ ؛ والانصاف مسألة /٤٠ ، واللسان [روح] .

" **ويتلوهُ في الخطابِ تاءٌ حَرْفيةٌ كالإسْميةِ لفظاً وتصرفاً** "(١) بحسب أحوالِ المخاطبِ إفراداً أو تثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً ، فكما يُقَالُ: قُمْتُ ، وقُمتُما ، وقُمْتُم ، وقُمْتُنَّ : يُقَالُ : أَنْتَ ، وأَنْتُما ، وأَنْتُمْ ، وأَنْتُنَّ .

ولمَّا اتَّصل به حرفُ الخطابِ ، التَزَمُوا حذفَ ألفهِ وتسكينَ نونِه ؛ إذْ الحاجةُ داعيةٌ إلى تخفيف المركَّب أشَدُّ منها إلى تخفيف المفرد . وحُرِّكَتْ التَّاءُ لسكونِ النونِ قَبْلَها، وبالفتحِ مع المذكرِ ؛ طلباً للتخفيفِ ، وبالكسرِ مع المؤنثِ للفرقِ بينهما . ولم يكنْ ضمةً ؛ لأنَّ الكسرةَ مُناسبةٌ لليَاءِ التي هي علامةُ التأنيثِ في " تَفْعَلِينَ " ثم إنْ كانَ المخاطبُ مثنى أو مجموعاً ، مذكراً زِيْدَ عليه الميمُ ، ويُفَرَّقُ بين المثنى والمجموع //٤٥ب بالألف لدلالتها عليه حرفاً واسماً نحو : " أخَواك فَعَلاَ " . وإن كان جمعَ تأنيثٍ زِيْدَ عليه نونٌ مشددةٌ ، فالضمير عند البصريين (٢) هو لفظ " أنَ " والتَّاء حرفُ خطَابٍ. وقالَ الفرَّاء (٣) : " التَّاءُ هي الاسمُ و" أنَ " عِمَاد".

"و" منه " **لفاعلِ نفعلُ نحن** " (٤) : وهو موضوعٌ للمخبرِ عن نَفْسهِ وغيره مذكراً أومؤنثاً ويستوي فيه التثنية والجمع ؛ لأن التثنية جمعٌ في المعنى ، وحُرِّكَ فراراً من التقاءِ الساكنين وبالضَّمِّ ؛ لأنَّ الصيغةَ للجمعِ . والواو دالةٌ عليه اسماً وحرفاً نحو: " الزَّيدون قَامُوا " . والضَّمة من جنس الواو ، وهو قولُ الزَّجاج . وقيل ضُمَّ تشبيهاً بـ" قَبْلُ " ، " بَعْدُ " ، ووجه الشَّبهِ بينهما ، صلاحيةُ كلٍ منهما لاثنين فَمَا فَوقَه وهو قولُ علي بن عيسى (٥). وقيل: ضمةُ النُّونِ منقولةٌ من الحَاءِ ، والأصلُ " نَحْن " وهو قولُ قطرب (٥) . وقيل : ضُمَّت تشبيهاً " بحيثُ" ، وهو قولُ ثَعْلبٌ . وقيل : لأنَّ الجمعَ أقوى من الواحد ، والضَّم أقوى الحركات (٦) .

" و" منه " **للغَيْبَة** "**هو**" للمفرد المذكر "**و**" **هي** "" للمفرد المؤنث ، و" هُما " للمثنى مذكراً أو مؤنثاً ،" **وهُم** " للمجموع المذكر ، "**و**" **هُنَّ**" لجمع المؤنث . " **والميم الجمع في الانفصال** " (٧) من الهيئاتِ حالَ التَّلفظِ بها ، " **مالَهَا في الاتصالِ** " (٧)، وقد ذُكِرَ ذلك في الضَّمير البارز المتَّصل ، فليُراجَعْ من هناك . (٨)

ومذهبُ البصريين (٩) أنَّ لفظَ " هُو "؛ أَعْني الهَاء والواو ، ولفظُ " هِي " ؛ أعني

---

(١) انظر التسهيل /٢٥.
(٢) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، الإنصاف مسألة /٩٨.
(٣) انظر الإرتشاف ٤٧٣/١ ،الإنصاف مسألة / ٩٨ ،الهمع ٦٠/١.
(٤) تسهيل الفوائد /٢٦ .
(٥) في الهمع ٦٠/١ منسوب لهشام ،وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣ منسوب للمبرد .
(٦) انظر هذه الأقوال في ابن يعيش على المفصل ٩٤/٣-٩٥ فقد أفاد منه الشارح في سرد هذه الآراء ، رحم الله الجميع .
(٧) انظر تسهيل الفوائد / ٢٦ .
(٨) انظر ص ٨٩ - ٩٠ .
(٩) انظر الكتاب ١٩١/٤، ابن يعيش ٩٦/٣ ،وانظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة/٩٦ ، الهمع ٣٠٩/١.

الهاءَ والياءَ هما الضميران . وقالَ الكوفيون(١) : الضميرُ فيهما الهاءُ فقط ، والواو والياء زائدان للتكثير ، ويُسْتَدلُّ للأوّل : بأنَّ الضّميرَ المنفصل من لوازمه القيامُ بنفسِهِ ، والحرفُ الواحدُ لايقومُ بنفسهِ ، فوَجَبَ الحكمُ بأصالةِ الواوِ والياء فيهما . ويُسْتَدلُّ للثاني : بالقياسِ على المتّصل نحو : " أكْرَمتُه " ، إذْ الضّمير فيه هو " الهاء " فقط وتَحْذفُها في حالِ التّثنية والجمعِ نحو : " هُما " ، "هُمْ" وفي قول الشّاعرِ :

– فَبَيْنَاهُ يشري رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ :

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيْبُ(٢)

وفي قوله :

– ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَـوَاكَا(٣)

وأُجِيْبُ بأنَّ الواوَ في المتصل ، إنّما حُذِفَتْ خَطاً ، وبَقِيتْ في النُّطقِ ساكنةً، وبأنَّ الحذفَ فيما ذُكِرَ على جهةِ التّخفيفِ .

"وتسكينُ هاءِ" هُوَ "و"هِيَ"بَعد الواو والفاء واللامِ وثم جائزٌ"(٤) بلْ التّسكينُ فيهما أوْلَى(٥) ؛ إذْ ليس في الكلماتِ ماهُوَ على حرفين متحرّكين / ثانيهما حرفُ لين ١٤٦/أ غيرهما ولم يُسَكِّنُوا الثاني منهما فراراً من التباس المتصل بالمنفصل، فَعَدلُوا إلى تسكينِ الأوّل من الحروفِ المذكورة فقالوا : : وَهْوَ" و " لَهْوَ" و " ثم هْوَ" وهي قراءة قالون(٦) والكسائي .

" وقد تسكن بعد همزةِ الاستفهام وكافِ الجرّ"(٧) ومن ورودِهِ بعدَ همزةِ الإستفهام قول الشاعر:

---

(١) وابن كيسان والزجاج ، انظر ابن يعيش ٩٦/٣، الرضي على الكافية٩/٢ -١٠، الارتشاف ٤٧٣/١ ،الإنصاف مسألة/٩٦، الهمع ٣٠٩/١ .

(٢) نسبة الأعلم الشنتمري في حاشية الكتاب ١٣/١-١٤ بولاق إلى العجير السلولي أنه مما أنشده وفي الخزانة ٢٥٧/٥ – ٢٦٤ عن صاحب العباب : البيت للعجير السلولي ويروى للمخلب الهلالي وهو موجود في أشعارهما والقطعة لامية . ووقع في سيبويه " نجيب " بدل " ذلول " .

(٣) لم أعثر على قائله انظر الكتاب ٣٧/١. وصدره : [هل تعرفُ الدّارَ على تبراكا] ، الهمع ٢١٠/١.

(٤) انظر التسهيل/٢٦.

(٥) انظر الكتاب ١٥١/٤ .

(٦) هو قالون بن عيسى بن ميناء المدني . انظر غاية النهاية ٦١٥/١، الإقناع ٤٩٢/١، السبعة /١٥١، حجة القراءات/٩٣ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد /٢٦.

- فَقُمْتُ للطَّيفِ مُرْتَاعاً وأرَّقَنِي

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حلُمُ[1]

ومن وُرُودِهِ بَعْد كاف الجرِّ قَولُ الشَّاعِرِ :

- وقَالُوا أسَلُ عَنْ سَلْمَى بِرُؤيَةِ شِبْهِهَا

من النَّيِّراتِ الزُّهْرِ والعينِ كالدُّمَا[2]

وقَدْ عَلِمُوا مَـا هُنَّ كَهْيَ فكيفَ لـي

سلُــوٌّ ولا أنْفَــكُّ صَـبّـاً مُتَيَّمَا

"وتحذف الواو والياء اضطراراً"[3] . ومن ورود حذف الواو قول الشاعر :

- بَيْنَاهُ في دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا

حِيْنـاً يُعَلِّلُنـا ومَـا نُعَلِّلُــهُ[4]

ومن ورود حذف الياء قولُ الشَّاعِرِ :

- سَالَمْتُ مِنْ أَجْلِ سَلْمَى قَوْمَها وَهُمُ

عِدَىً وَلَوْلاهِ كَانُوا في الفَلا رِمَمَا[5]

"وتسكنهما قيس[6] وأسد[7] . وتشددهما همدان"[8] ، ومن ورود تسكينِ الواو قولُ الشَّاعِرِ :

- وَرَكْضُكَ لَولاَ هُوْ لَقيتَ الذِّي لَقُوا

فَأَصْبَحتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْماً أَعَادِيَا[9]

ومن ورودِ تسكينِ اليَاء قَولُه :

- إنَّ سلمَى هِيْ المنَى التي لَو تَرَاءَتْ

حَبَّـذا هِيْ مِــنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِي[10]

---

(١) البيت منسوب لزياد بن جمل ، أو المرار العدوي ، انظر شرح الحماسة ، للمرزوقي٣/١٣٩٦ ، الخصائص ١/٣٠٥ ، شرح التسهيل ط١/١٤٣ ، شفاء العليل١/١٨٨ ، الهمع١/٢١٠ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٤٣ ، المساعد١/١٠٠ ، شفاء العليل١/١٨٨ ، الهمع١/٢١٠ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد /٢٦ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر الكتاب ١/٣١ ، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٤٢٣ ، الإنصاف ٢/٦٧٨ ، شرح التسهيل ط١/١٤٣ ، شفاء العليل١/١٨٩ ، الهمع١/٢١٠ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٤٣ ، المساعد١/١٠١ ، شفاء العليل١/١٨٩ .

(٦) هم بنو قيس عيلان بن مضر بن نزار انظر جمهرة أنساب العرب/٢٤٣ .

(٧) أسدهم بنو أسد بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان القارة من قبائل خلاف ، انظر الجمهرة لابن حزم/٤٧٩ .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/٢٦ . وهمدان هم بنو همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك زيد ابن كهلان بن سبا من قبائل قحطان . انظر الجمهرة لابن حزم/٤٨٤ .

(٩) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٤٤ ، شفاء العليل١/١٨٩ ، الهمع١/٢١٠ .

(١٠) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٤٤ ، المساعد١/١٠١ ، شفاء العليل١/١٨٩ ، اللسان[خلل] ، الهمع١/٢١٠ .

ومن وُرُودِ التَّشديدِ في الّواوِ قولُ الشّاعرِ :

وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا — وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ[1]

ومن ورود التشديد في الياء قول الشاعر :

والنَّفْسُ إنْ دُعِيَتْ بالعُنْفِ آبِيَةٌ — وهِيَّ إنْ أُمِرَتْ باللُّطفِ تَأْتَمِرُ[2]

وقد تَلَخَّصَ مما تقدَّم في هذَا الفصلِ أنَّ الضميرَ المرفوعَ المنفصل اثنا عشر : اِثنان للمتكَّلم وهما : "أَنَا" "نَحنُ" وخمسةٌ للمخاطبِ وهي : "أَنْتَ" "أَنْتِ" "أَنْتُما" "أَنْتُم" "أَنْتُنَّ" وخمسة للغائبِ وهي : "هُوَ" "هِيَ" "هُمَا" "هُمُ" "هُنَّ" .

واعلمْ أنَّ بَعْضَهم يَذْهَبُ إلى أنَّ الألفاظَ الدَّالةَ في هذا البابِ على التثْنية والجمعِ مثناةٌ حقيقةٌ ، والجمهورُ على أنَّها صيغٌ موضوعةٌ لِذَلك .

"ومن المضمراتِ" المُنْفَصلة **""إيّا" خِلافاً للزّجاجِ"**[3] فإنَّه زَعَمَ[4] أنَّه ظاهرٌ وليس //٤٦ب بصحيح بَلِ الصَّحيحُ أنَّه ضميرٌ .

"وهو في النّصبِ كـ"أنَا" في الرّفعِ" فهو يَخْلفُ الضَّميرَ المتَّصل حيث يَتعذَّرُ الاتصالُ للتَّقدمِ على العاملِ نحو: "إِيَّاكَ أكْرَمْتُ" ، أو لإِضْمَارِهِ نحو: "إِيَّاك والأسَدَ" ، أو لانفصالٍ بِحَصْرٍ أو نحوه نحو : "مَا أَكْرَمتُ إلاَّ إيَّاكَ" و"أَكْرَمتُهُ وإِيَّاك" . كما يخلفُ "أَنَا" الضَّميرَ المرفوعَ المتصل حيثُ يتَعذَّر الاتصالُ ؛ إذْ لو كانَ ظاهراً لرجحَ تأخُره عن العاملِ ، واتصالُه به كسائرِ المعمولاتِ الظاهرة ، وأمرهُ بخلاف ذلك . ولأنَّ كلَّ اسمٍ غيرِ واقعٍ في موضعِ رفعٍ إمَّا أنْ يكونَ : ضميراً ، أو مَصْدراً ، أو حَالاً ، أو ظَرفاً ، أو مُنادىً ، وانتفاءُ كونهِ غيرُ ضميرٍ واضحٌ ، فَظَهرَ أنَّه ضميرٌ .

"لكنْ يَليهِ دليلُ مايرادُ به من متكلمٍ"[5] نحو "إِيَّاي ، وإيَّانَا" **"أو غيره"** ، مخاطباً كـ "إيَّاك" وفروعه ، أو غائباً كـ "إيَّاهُ" وفروعه . **"اسماً مضافاً إليه"** ، دالاً على المتكلم

---

(١) قيل لرجل من همدان انظر الرضي على الكافية ١٠/٢ ، ابن يعيش ٩٦/٣ ، تخليص الشواهد ١٦٥ ، المقاصد النحوية٤٥١/١ ، الجنى الداني/٤٧٤ ، شرح التسهيل ط١٤٤/١ ، شفاء العليل١٩٠/١ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١٤٤/١ ، المساعد١٠١/١ ، شفاء العليل١٩٠/١ ، تخليص الشواهد/١٦٥ ، الخزانه٢٦٦/٥ ، الهمع٦١/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٢٦ .

(٤) انظر معاني القرآن ١٠/١-١١، سر صناعة الإعراب ٣١٤/١، شرح الجمل لابن عصفور٢١/٢ ، ابن يعيش١٠٠/٣ ، الإنصاف مسالة٩٨ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٢٦ .

والمخَاطَب والـغَائِبِ ، "**وفاقاً للخليل والأخفش والمازني**[١] . **لاحرفاً . خلافاً لسيبويه**[٢] **ومن وافقه**"[٣] ، فإنَّ المتصلَ به عنده حروف لا أسماء . ويستدلُ لمذهبِ الخَليل[٤] بما رُوِيَ من قولِ العربِ : "إذَا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتِّين فـإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ"[٥] روي بالشين والسين ، وهو بالشين مقتضٍ الحثَّ على الإعراضِ عن النِّساء ، مخافةَ الفتنةِ ، وهو بالسِّين مقتضٍ الحثَّ على تركِ القَبائح ، فإنَّ الأمرَ باجتنابها عامٌ ، إلاّ أنَّ الشيَّخَ أَحَقّ باجتنابها ، لأنَّ صُدُورَها منه أقبحُ . ووجهُ الاستدلالِ بذلك أنَّ الشوابَّ اسمٌ وقد حَلَّ محلَّ الحروفِ المتنازعِ في اسميتها ، فكذا يُحْكَم باسمية الحروفِ المذكورةِ ، ولاحجةَ في ذلك ؛ لأنَّه من الخارجِ عن القواعدِ شذوذاً[٦] ، وهو مُعَارضٌ بما تقرر ، واشتهر من كونِ الضمير لايضاف ، بل الصحيح أنها حروف مُبَيِّنة ما أنبهم كالكاف في : "رُوَيْدَكَ" و"رُوَيْدَكُما و"رُوَيْدَكُم" و"رُوَيْدَكُنَّ" ، وفي "أرايتُك" و"أرايتُكُما" و"أَرَايْتَكُم" و"أَرَيْتُكُنَّ" . الضمير في الأول مستترٌ ، وفي الثاني التاء والكاف فيهما لبيان ما انْبهم . وقيلَ : إنَّ الحروفَ المتصلة بـ"إيَّا" هي الضمَّائر وعُمِّدت بـ"إيَّا" وهو قول الفراء[٧].

وقيل[٧] : إنَّ "إيَّا" وما اتصل به هو الضَّمير لا "إيَّا" وحْدَه ، ولا المتصل به وحده . وقَالَ ابن درستويه[٨] : هو وسطٌ بين الظَّاهرِ والضَّمير ؛ لأنَّ فيه شبهاً من الظاهر من جهة إضافتهِ ، وشبهاً من الضمير من جهة/دلالته على التكلم/١٤٧أ والخطاب والغيبة .

وقَالَ المبِّرد[٩] : هو اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ إلى ما بَعْدَه كإضافةِ "كُلّ وبعْض" .

"**ويقال**[١٠] **:أيَّاكَ ، وإياكَ ، وهياكَ ، وهَيَاكَ**" لغات فيه .

---

(١) انظر ابن يعيش ٩٨/٣-١٠٠ ، الرضي على الكافيه ١٢/٢ ، الهمع ٢١٢/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ، الإرتشاف ٤٧٤/١ .

(٣) الأخفش في معاني القرآن ١٦/١ ، الفارسي في المسائل العضديات /٣٨ ، الرضي على الكافية ١٢/٢ ، الهمع ٢١٢/١ .

(٤) انظر الرضي على الكافية ١٢/٢ ، الإنصاف ٦٩٥/٢ ، الهمع ٢١٢/١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، الأصول ٢٥١/٢ ، اللسان [أيا] ، شرح التسهيل ط١٤٦/١

(٦) الإنصاف / ٦٩٧ .

(٧) انظر ارتشاف الضرب٤٧٤/١ ، الهمع٢١٠/١ وهو رأي الزجاج أيضاً ، ونسب للكوفيين في الإنصاف مسألة/٩٨ وفيه أنه رأي ابن كيسان أيضاً . وانظر الرضي على الكافية١٣/٢ ، ولم ينسب لأحد في ابن يعيش١٠٠/٣ ، شفاء العليل١٩٠/١ .

(٧) نسب للكوفين في الرضي على الكافية١٣/٢ ، الهمع٢١٠/١ ، ارتشاف الضرب٤٧٤/١ . الإنصاف مسألة/٩٨، شفاء العليل١٩٠/١ . ونسب لابن كيسان في ابن يعيش١٠٠/٣ .

(٨) انظر الهمع٢١٠/١ .

(٩) انظر المقتضب٢٧٩/٤ ، الإنصاف مسألة/٩٨ .

(١٠) معاني القرآن١٦/١ ، انظر المحتسب٣٩/١-٤٠ .

" فصـــل "

يُلخص من هذا الذي ذكرته : أنَّ الضّمير المنفصل المنصوب "اثْنَا عَشَر" إثنانِ للمتكلمِ : "إيَّايَ" "إيَّانَا" . وخمسةٌ للمخاطبِ وهي : "إيَّاكَ" "إيَّاكِ" "إيَّاكُما" "إيَّاكُم" و"إيَّاكُنَّ" . وخمسةٌ للغائبِ وهي : "إيَّاهُ" "إيَّاهَا" "إيَّاهُمَا" "إيَّاهُم" "إيَّاهُنَّ" . وجملتُها على رأيِ سيبويه أحد وستونَ(١) : أربعةٌ وعشرون للمنفصل مرفوعاً ومنصوباً . وأربعةٌ وعشرونَ للمتصل مرفوعاً ومنصوباً . واثنا عشر للمجرور ، ولايكونُ إلاَّ متصلاً . ولفظُ "نَا" المشتركِ بينَ الرَّفع والنَّصب والجرِّ ، الجميع أحد وستون ، وإذَا سَقَطَ المتكرر منها وهو : المجرورِ ، ولفظ "نَا" في النصب والجر بقيتْ سبعة وأربعين ، وهنا انتهى الكلام على صورِ الضمائر وعددها ، وما يتعلقُ بذلك . وما يذكرُ بَعْدُ هو مايتعلق بها من الأحكامِ من وجوهِ الانفصالِ والاتصالِ ، وجوازُ ذلك ، وغيرُ ذلك .

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٧/١ .

" فصـــل "

"يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما"(١) : كقول الشاعر :

- أنَا الفَارِسُ الحَامِي الذِّمارَ وإنَّما
يُقَاتِلُ عن أَحْسَابِهِ أنا أو مِثْلِي(٢)

وقول الشاعر :

- كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّما نَقْتُلُ إيانا(٣)

وليس "إيَّانَا" في هذا البيت وَاقِعاً مَوقعَ المتَّصل كما تَوهَّم الزَّمخشري(٤) ؛ لأنَّه يلزمُ عن تقديرِ ذلك الجمعُ بين فَاعِلٍ ومَفْعُولٍ متحدي المسمَّى ، وجَوَازُهُ مخصوصٌ بالأفعالِ القَلبِيَّة ، والذِّي حَمَلَ الزمخشري رحمهُ اللّهُ على الحكم بشذوذه : أنَّ سيبويه أنشدهُ في باب : "ما يَجُوز في الشعر" بعد أنْ أنشدَ هناك لحُميد الأرْقَط :

- إلَيكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَ(٥)

والانفصالُ في هذا لاشك أنَّه إنَّما أُسْتُبِيحَ للضرورةِ ، وأمَّا في البيت الأوَّل فَمُسَوِّغه ماقُصِدَ من الحصرِ بإنَّما ، وليس ذلك ضرورة ، وإنَّما أَوْرَدَهُ سيبويهِ مع بيتِ حميد ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الضميرين في البيتين واقعٌ موقعَ غيرهِ فهو في بيت حميد واقعٌ موقعَ المتصلِ ضرورة ، وفيما نَحنُ فيه واقعٌ موقع "أنفُسِنا" وليس /ذلك ضرورة ، وسيبويه رحمهُ اللّه يُنَظِّرُ بعضَ أحكامِ الكلمِ بأحكام/٤٧ب كلم أُخَر ؛ لاشتراكهما في أمرٍ ما ، فَمَنْ أَخَذ كلامَه مأخذاً واحداً ، وَقَعَ في الغَلط .

رجعنا إلى بيان كلام المصنِّفِ حيثُ يقول : **"أو رَفَعَ بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب"**(٦) ومن شواهده قولُ الشَّاعرِ :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٢٦ .

(٢) البيت للفرزدق/١٥٣ ، كتاب الشعر/١٩٩ ، دلائل الاعجاز/٣٢٨ ، شرح التسهيل ط١٤٨/١ ، شفاء العليل/١٩١/١ .

(٣) نسب البيت لذي الإصبع العدواني في أمالي ابن الشجري/٣٩/١ ، ابن يعيش/١٠١/٣ ، الخزانة/٢٨٠/٥ ، وانظر شرح التسهيل ط١٤٨/١ ، شفاء العليل/١٩١/١ وبليه [قَتَلْنا منهم كلَّ فتىً أبيضَ حُسَّانَا] .

(٤) انظر المفصل/١٢٨ ، شرح التسهيل/١٤٨/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ .

(٥) انظر الكتاب/٣٦٢/٢ في باب [مايجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام] وانظر الخصائص/٣٠٧/١ ، أمالي ابن الشجري/٤٠/١ ، ابن يعيش/١٠٢/٣ ، شرح التسهيل ط١٤٨/١ ، وقبله [أتتك عنسى تقطع الأراكا] .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .

- بِنْصرِكُم نحنُ كُنْتُمْ ظَافرِينَ وَقَدْ
أَغْرَى العِدى بِكُم استسْلامُكُم فَشَلاَ [١]

"أو بصفة جرت على غير صاحبها" كقولِ الشّاعر :

- غَيْلاَنُ مَيَّةَ مشغوفٌ بها هومُذْ
بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ بانَ أو كَرِبا [٢]

"أو أضمر العامل" كقولِ الشّاعِر :

- فإنْ أَنْتَ لَم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ
لَعَلَّكَ تَهْدِيْكَ القُــرونُ الأوائِــلُ [٣]

"أو أخّر" كقوله تعالى : ‹ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ › [٤] .

"أو كــان العامـل حـرف نفي" كـقـولـه تـعـالـى : ‹ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ › [٥]، وكـقـول الشّاعـر:

- إنْ هُوَ مُستَوْلِياً عَلَى أحَدٍ
إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ [٦]

"أو فصله" أي العـامل من الضـمـيـر "متبوع" كـقـولـه تـعـالـى : ‹ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ › [٧] ، وكقول الشاعر :

- مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ
فاللّهُ يَرْعى أَبَا حَرْبٍ وإِيَّانَا [٨]

"أو ولي واو المصاحبة" [٩] كقولِ الشاعر :

---

(١) لم أعثر على قائله ، انظر المقاصد النحوية١/٢٨٩ ، التصريح١/١٠٥ ، الهمع١/٢١٧ ، شرح التسهيل ط١/١٤٩ ، المساعد١/١٠٣ ، شفاء العليل١/١٩٣ .

(٢) ورد البيت في ملحق ديوان ذي الرمة/٧٤٣ ، شرح التسهيل ط١/١٤٩ ، شفاء العليل١/١٩٣ الهمع١/٢١٧ .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه/٢٥٥، انظر كتاب الشعر٢/٤٩٢ ، الخزانة٣/٣٤ ، شرح التسهيل ط١/١٤٩ ، شفاء العليل١/١٩٣ .

(٤) آية ٤ من الفاتحة .

(٥) آية ١٣٤ من الأنعام .

(٦) لم أعثر على قائله انظر الأزهية/٤٦ ، المقرب١/١٠٥ ، الجنى الداني/٢٠٩ ، شرح التسهيل ط١٥٠.. ، شفاء العليل١/١٩٣ ، تعليق الفرائد٢/٨٩ .

(٧) آية ٥٤ من الأنبياء .

(٨) لم أعثر على قائله انظر الكتاب٢/٣٥٦ ، ابن يعيش٣/٧٥ ، الهمع١/٢١٨ ، شرح التسهيل ط١/١٥٠ ، شفاء العليل١/١٩٤ .

(٩) انظر التسهيل ط/٢٦ .

- فآليتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً
تَكونُ وإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[١]

"أو "إلا" " كقوله تعالى : ﴿أمرَ ألاَّ تعبدوا إلا إياه﴾[٢] ، "أو "إمَّا" " كقول الشاعر :

- بِكَ أَوبِيَ استَعانَ فَلْيَلِ إِمَّا
أَنَا أَو أَنْتَ ما ابتَغَى المُسْتَعِينُ[٣]

"أو اللامَ الفارقة" بين "إنْ" المُخَفَّفة والنَّافية نحو : "إِنْ قَعَدَ لأنَا" "أو نَصَبَهُ عاملٌ في مضمرٍ قبلَه غيرَ مرفوعٍ إنْ اتفقا رُتبةً"[٤] بأنْ يَكُونَا لمتكلمٍ نحو : "عَلِمتُنِي إِيَّايَ" أو لمخاطبٍ نحو : "عَلِمْتُكَ إِيَّاكَ" أو لغائبٍ نحو : "زَيدٌ عَلِمْتُهُ إِيَّاهُ" و"مَالُ زيدٍ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ" .

وإنَّما وجب الانفصال في ذلك " لأن الاتصال فيه موهم للتكرار .

"وربَّما اتَّصلا غائبَيْنِ إنْ لَمْ يَشْتَبِها لفظاً"[٤] . بَل اختلفا في إفرادٍ ، أو تثنيةٍ ، أو جمعٍ أو تأنيثٍ أو تذكيرٍ ، ومن الوارد من ذلك ما حَكاهُ الكسَائي من قول العرب : "هُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوهاً وأَنْضَرُهُمُوها"[٥] ، ومنه مَا وَقَعَ في غريبِ أبي عُبيدٍ القاسمَ بن سلاَّم في حديثِ صلحِ الحُدَيْبِيَّة الطويل : "لايسألونِي خطة يُعَظِّمونَ بها حُرماتَ اللهِ إلاَّ أعطيتهموها"[٦] . ١٤٨/أ

ومن الوارد منه في النظم قول الشاعر :

١٠٥ - وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ
لِضَغْمِهِماها يَقْرعُ العَظْمَ نَابُهَا[٧]

الضغم : القطع ، وقوله :

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، حاشية الخضري ٦١/١ ، الخزانة ٥١٥/٨ ، شرح التسهيل ط ١٥٠/١ ، شفاء العليل ١٩٤/١ .

(٢) آية ٤٠ من يوسف ، وقد وردت في الأصل [أمرَ أن لا] والصواب ما أثبتناه .

(٣) لم أعثر على قائله انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤/١ شرح التسهيل ط ١٥٠/١ ، المساعد ١٠٥/١ ، شفاء العليل ١٩٤/١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٢٦-٢٧

(٥) جاء في الأصل (وانظر هموما) ، انظر شرح التسهيل ط ١٥١/١ ، الإرتشاف ٤٧٨/١ ، شفاء العليل ١٩٥/١ .

(٦) لم أجده . وانظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ، فتح الباري ٣٢٩/٥ .

(٧) نسب البيت لمغلس بن لقيط ، ونسب لغيره ، انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ، الإيضاح ٣٤/١ ، المفصل/١٣٠ ، شرح التسهيل ط ١٥١/١ ، شفاء العليل ١٩٥/١ ، تعليق الفرائد ٢/..

- لِوَجْهِكَ في الإحْسَانِ بَسْطٌ وبَهْجَةٌ
أنَا لِهُمَاهُ قَفْـوُ أكْرَمِ والِدِ[١]

قال سيبويه[٢] رحمه الله في نحو " أعْطَاهُوهَا" و" أعْطَاهَاهُ" : " عربي وليس بالكثير" ونص على أن الانفصال هو الكثير[٣] .

أمَّا لو اشْتَبَهـا لَفظاً فـالاخـتـيـارُ الانفـصـال نـحـو : " الدِّرهمَ أعْطَيتُهُ إيَّاهُ" ويجوز " أعْطَيْتُهوهُ " ، و"أعْطَيتكُمَا إيَّاكُما" ، و " أعْطَيتُكما كُمَا " .

وفي كلامِ بعض الكوفيين[٤] :" أعْطَيْتُهنَّ هُنَّ ، و " أعْطَيْتُكُنَّ كُنَّ " .

وعبارةُ المصنف تقتضي : "أنَّ الاتصالَ في هذا كلِّه غيرُ جائزٍ" ، وقَدْ أطْلَقَ الفَارسيُّ القولَ : " بأنَّه غيرُ مسموعٍ"[٥] وصرَّح الجميعُ : " بقبح [٦]الاتصال إذَا كانَا ضميري متكلم نحو : " مَنَحْتَنيني " فلو كانَ الضَّمير الأوَّل الذي عملَ فيه العَاملُ مرفوعاً فالاتصالُ ليس إلاَّ نحو : "أكْرَمْتُهُ" ولايجوزُ الانفصالُ إلاَّ ضرورة .

" **وإن اختلفا رُتبةً جَازَ الأمرانِ**" الاتصالُ والانفصالُ ، فتقولُ : "الدِّرهَمَ أعْطيْتُكَهُ" و" أعْطَيْتُكَ إيَّاهُ " إنْ شِئْتَ .

" **ووَجَبَ في غيرِ نُدُورٍ تقديمُ الأسبَقِ رُتبةً مع الاتصالِ ، خِلافاً للمبرِّد[٨] ولكثيرٍ من القدماءِ** "[٩] .

فنقول: " أعْطَيْتُكَهُ" بتقديم المخاطِب على الغائبِ ، ليس إلاَّ . هذا مذهبُ سيبويه قَالَ رحمهُ اللَّه : " فَإنْ بَدَأ بالمخَاطبِ قَبْلَ نَفْسه فقَال : "أعْطَاكَنِي "، أو بالغَائبِ قَبْلَ المخَاطبِ فقَال : " أعْطَاهُوكَ" فَهَذا قبيحٌ لاتَتَكَلَّمُ به العربُ ، ولكنَّ النحويِّينَ قَاسُوه[١٠] .

وأشار المصنف بقوله : " **في غيرِ نُدُورٍ** " إلى ما وقعَ في الغَريبِ لابن الأثير من قولِ عثمان رضي اللَّه عنه : "أرَاهُمُنِي البَاطِلُ شَيْطَاناً" [١١]بتقديمِ الغائبِ على

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٢٩، شرح الأشموني١/١٢١، انظر شرح التصريح ١/١٠٩.
(٢) انظر الكتاب٢/٣٦٥.
(٣) انظر المرجع السابق .
(٤) انظر الارتشاف ١/٤٧٩ .
(٥) وهو رأي الفراء أيضاً انظر ارتشاف الضرب ١/٤٧٧، الهمع ١/٢٢٠.
(٦) انظر الكتاب ٢/٣٦٤،شرح التسهيل ط١/١٥١.
(٧) انظر تسهيل الفوائد /٢٧.
(٨) انظر المقتضب ٣/١١٨، ابن يعيش ٣/١٠٥، ارتشاف الضرب١/٤٧٧، الرضي على الكافية٢/١٨. الهمع١/٢٢٠.
(٩) انظر تسهيل الفوائد /٢٧.
(١٠) انظر الكتاب ٢/٣٦٣ - ٣٦٤ وعبارته : " فإن بدأ بالمخاطب ـــ ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعْطَاهُوني فهو قبيح " ، انظر الرضي على الكافية ٢/١٨، شرح التسهيل ط١/١٥١.
(١١) انظر النهاية في غريب الحديث ٢/١٧٧-١٨٧، منال الطالب/٣٤٣.

المتكلّم . فلو انْفَصَلَ ، جَازَ تقديمُ غير الأقربِ عليه نحو : أعْطَيْتُه إيَّاكَ" . والمبرِّد[١] يجيزُ الاتصالُ قِيَاساً ، والانفصالُ عنده أحسن ، والفرَّاء[٢] يُفرِّق بين أنْ يكونَ الأوَّل ضميرُ مثنى، أو ضمير جماعةِ مذكرٍ أو لايكون ، فإنْ كانَ جازَ عنده الاتصالُ والانفصال، والانفصالُ عندَه أحسنُ ومذهبُ الكسائي[٣] كمذهبِ الفراء سواء إلاَّ إنَّه يجيزُ //٤٨ب الاتصال أيضاً إذا كان الأول ضمير جماعة مؤنث .

" **وشذ إلاك** "[٤] باتصال الضمير بعد " إلاَّ " ، والقاعدة انفصاله ، ووقع ذلك في قوله :

- وما أُبَالي إذَا مَا كُنْتِ جَارتَنَا
أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّـار[٥]

فلا يُقَاس عليه .

واعلم أنَّ من يذهبْ إلى أنَّ " إلاَّ " عاملةٌ ، لايَعدُّ هذا شاذاً ، وإنَّما ذلك مراجعةٌ لأصل متروك ، ويَعْتَذِرُ عن مثل : " قَامُوا إلاَّ إيَّاكَ " بأنَّ الأولى به الاتصال، إلاَّ أنَّ الاستعمال استمرَّ بالانفصالِ ، وعبارةُ صاحب الواضح[٦] تقتضي ظاهراً ، أنَّ اتصال الضمير بإلاَّ جائزٌ في الكلام وأن ذلك لايختصُ بالشعر .

" **ويُختارُ اتصال نحو "هاء" " أعطيتكه"** "[٧] وضَابِطُه ما كانَ من الضمائرِ ثاني منصوبين ، وناصبُه فعلٌ غير قلبي ، ويُختارُ " **انفصالُ الآخِرِ من نحو " فِرَاقِيها " و " مَنعكها " و " خِلتكهُ** ""[٨].

وضابطُ المثال الأوَّلِ : كُلُّ ضميرٍ انتصب بمصدرٍ مضافٍ إلى ضميرٍ قَبْلَه ذلك الضَّمير فاعلٌ .

وضابطُ الثاني : كُلُّ ضميرٍ انتصب بمصدرٍ مضافٍ إلى ضميرٍ قَبْلَه ذلك الضَّمير مفعولٌ .

وضابطُ الثَّالث: كُلُّ ضميرٍ كانَ ثاني منصوبين لفعلٍ قلبي. الانفصالُ مختارٌ في الأمثلة الثلاثة ونحوها .

---

(١) انظر المقتضب ١١٧/٣ ومابعدها ، ابن يعيش ١٠٥/٣ .
(٢) انظر الرضي على الكافية ١٨/٢، الارتشاف ٤٧٧/١، الهمع ٢٢٠/١.
(٣) انظر الارتشاف ٤٧٧/١، الهمع ٢٢٠/١ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد /٢٧ .
(٥) لم أعثر على قائله انظر ابن يعيش ١٠١/٣، الخصائص ٣٠٧/١، البهجة المرضية /١٤، شرح التسهيل ط ١٥٢/١، شفاء العليل ١٩٦/١ ، تعليق الفرائد ٦٩/٢.
(٦) يقصد أبا بكر الأنباري المتوفي ٣٢٨هـ، له الواضح في النحو ، ولا أعرف عنه شيئاً ، وهو منقول في التوضيح والمقاصد ١٢٣/١، وأنظر ترجمته في البغية ٢١٢/١ -٢١٤ .
(٧) انظر التسهيل /٢٧.
(٨) انظر التسهيل /٢٧ .

ومن ورودِ الأوّل متصلاً قول الشاعر :

– تَعزَّيْتُ عنها كارِهاً فتَرَكْتُها
وكانَ فِراقيها أمرَّ منَ الصَّبْرِ[١]

ومن ورود الثاني متصلاً قوله :

– فَلاَ تَطْمَعْ أبيتَ اللَّعنَ فيها
فَمَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطاعُ[٢]

وإلى هذين البيتين أشار بالمثالين الأولين ، ومن ورود الثالث متصلاً قول الشاعر :

– بُلِّغْتُ صُنْعَ امرئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ
إذْ لم تَزَلْ لاكتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا[٣]

وإنما اختير الانفصال في هذا الأخير ؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد فصل بينه وبين الفعل بمنصوب آخر .

"وكهاءِ "أعطيتُكَه""[٤] في كونِه يَخْتار الاتصال : **"هاءُ نحو "كُنْتُه"** ، وخَلَفُ ثاني مَفْعُولي نحو **"أعطيتُ زيداً درهماً" في باب الإخبار"**[٤] . فـإذا أخبرتَ عن الدِّرهم في هذا المثال ، فلكَ أنْ تأتي بالضَّمير الذي تَجْعَله خَلَفاً عنه متصلاً فتقول : "الذي أعْطيتُهُ زَيْداً دِرْهَمٌ" ، ولك أن تأتي به منفصلاً فتقول :"الذي أعْطَيتُ زَيداً إيَّاهُ دِرهَمٌ" . وإلى اختيارِ الاتصالِ فيه ذَهَبَ المازني[٥] ويُتَرجح من جهةِ أنَّ الاتصالَ هو الأصلُ ، فإذا أمْكَن لم يُعْدَلْ عنه ، فلو كانَ بَدَلُ الدِّرهم والمثال بعينه مفعولٌ لايُعْلَمُ كونُه ثانياً إلاّ بالرُّتبة ، وقَصدَ الإخبارُ عنه : تَعيَّنَ الانفصالُ ؛ لأنَّ اتصالَه بالعاملِ مُوهمٌ كونُه أولاً . فلو قيلَ : أخْبر عن "عمرو" من "أعْطَيتُ زيداً عمراً" قُلتَ : "الذي أعْطَيْتُ زيداً إيَّاهُ عَمْرو" بالانفصالِ ليس إلاَّ / وإنما اخْتِيرَ الاتصال /١٤٩أ في خبر كانَ للقياس والسماع ، أما السَّماع فمنه نثر ونظم . أما النثر فقوله صلى الله عليه وسلم لعمرَ في ابن صيَّادٍ حينَ أرادَ قَتْلَه يَظُنُّه الدَّجالَ : "إنْ يَكُنْهُ

---

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفي ، انظر معجم البلدان٣٢٧/٤ مادة [قرقرى] ، توضيح المقاصد والمسالك١٤٦/١ ، شرح التسهيل ط١٥٣/١ ، المساعد١٠٧/١ ، شفاء العليل١٩٦/١ .

(٢) قائله قحيف العجلي ، انظر الحماسة شرح المرزوقي٢١١/١ ، والحماسة البصرية٧٨/١ ، تخليص الشواهد/٨٩ ، شرح التسهيل ط١٥٣/١ ، شفاء العليل١٩٧/١ ، الخزانة ٢٩٧/٥ .

(٣) لم أقف على قائله . انظر اوضح المسالك٧٢/١ ، شرح الأشموني١٢٠/١ ، التصريح١٠٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٥/١ .

(٤) تسهيل الفوائد/٢٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٥/١ ، [illegible] ارتشاف الضرب٤٨٠/١ .

فَلَنْ تُسَلَّطَ عَليــهِ ، وإِنْ لايَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فـي قَتْلِه"[١] وحكي سيبويه عن من يوثق بعربيته : "عَلَيهِ رَجُلاً لَيْسَنِي"[٢] وأما النظم فقول أبي الأسود :

- دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فإِنَّني
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا[٣]

فـإِنْ لا يَكُنْــها أو تَكُنْــهُ فـإِنَّـه
أَخُوهـا غَذَتْــه أُمُّــه بِلِبَانِها

وأما القياس فإنَّ "كنتَه" كـ"فَعَلْتَه" في أنَّ "فَعلَ" اتصل به ضميران : مرفوعٌ ومنصوبٌ ، فإذَا لم يجبْ الاتصالُ كوُجُوبِه في المقيس عليه ، فلا أقلَّ من رُجْحَانه . وغيرَ المصنِّف يختارُ انفصالِه رَعْيَاً لكونِه خَبر مبتدأ في الأصل . والقولُ باتصالِ خبرِ كانَ هو مذهبُ الرُّماني[٤] ، وأبي الحسين بن الطراوة[٥] من أَصْحابِنا .

"ونحو "ضَمِنَت إيَاهم الأرض""[٦] من قول الشاعر :

- بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْواتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُم الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٧]

ونحو : **"يَزِيدُهُم حُبَاً إليّ هُم"** من قول الشاعر :

- وَمَا أُصَاحِبُ مِن قومٍ فَأَذْكُرُهُم
إلاَّ يَزِيدُهُــمُ حُبَّــاً إِلَــيَّ هُــمُ[٨]

بالانفصال فيهما .

"من الضرورات"[٩] إذ الأصل فيهما الاتصال ، فقياس الأول : "ضَمِنَتْهُمُ الأرضُ" وقياس الثاني : "ألا يزيدونَ أَنْفُسَهم حباً إليّ" .

ومن الوارد منفصلاً ضرورة ، وقياسه الاتصال قول الشاعر :

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب الجهاد فتح الباري٣/٢١٨- ١٧٢/٦ صحيح مسلم ، كتاب الفتن ، باب ابن صياد ٥٤/١٨ ، صحيح الترمذي١٠٥/٩ .

(٢) انظر الكتاب٣٥٩/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٦/١ ، المقتضب٩٨/٣ ، الانصاف ٨٢٣/٢ ، الخزانة٣٢٧/٥ . ابن يعيش١٠٧/٣ .

(٤) انظر ابن الطراوة/١٥٧-١٥٨ ، التصريح١٠٨/١ ، ارتشاف الضرب٤٨٠/١ .

(٥) انظر المراجع السابقة .

(٦) تسهيل الفوائد/٢٧ .

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه٢٦٤/١ ، أمالي ابن الشجري٤٠/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٦/١ ، شفاء العليل١٩٨/١ .

(٨) البيت لزياد بن حمل وقيل غيره ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٦/١ ، المساعد١٠٨/١ ، شفاء العليل١٩٨/١ ، تعليق الفرائد١٠٤/٢ ، الخزانة٢٠٥/٥ .

(٩) تسهيل الفوائد/٢٧ .

- إنّي لأرْجُو مُحْرِزاً أنْ يَنْفَعَا
إيَّاي لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا[1]

القَلِعِ : الذي لا يَثْبُتُ على السَّرجِ[1] . وكانَ قِياسُه (أنْ يَنْفَعَني) بالاتصال .

وملخص كلام المصنف : أنَّ الضَّميرَ بالنسبةِ للاتصالِ والانفصالِ ينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ :

قسمٌ يجبُ فيه الانفصالُ ، وقسمٌ يجبُ فيه الاتصالُ ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران ويُخْتَارُ الانفصالُ ، وقسمٌ يجوزُ فيه الأمران ويُخْتَارُ الاتصالُ .

أما القسم الأول : فهو كلُّ ضمير وُجِدَ فيه سببٌ من الأسبابِ التي ذَكَرها المصنفُ لوجودِ الانفصال وهي اثنا عشر، وقد تكلمْنا عليها واحداً واحداً إلى آخرها ، فلتراجع من هناك .

وأما القسم الثاني : فهو كلُّ ضمير اتصَّل بالعاملِ ، أو فَصَلَه منه ضميرُ رفعٍ /متصل نحو : "أكْرَمَه" و"أكْرَمتُهُ" بقيدِ أنْ يكونَ /٤٩ب الضَّميرُ فيهما غيرَ خبرٍ كما مثل ، وهذا القسم لا يستعملُ منفصلاً إلاّ في ضرورةٍ ، وقد ذكرنا ما وَرَدَ من ذلك ضرورةً .

وأما القسم الثالث : فثلاثةُ أضربٍ :

الضرب الأول : كلُّ ضميرٍ انتصبَ بمصدرٍ مضافٍ إلى ضميرٍ قَبْلَه ، ذلك الضَّمير "فَاعِل" نحو : "فِرَاقِيها" .

الضرب الثاني : كلُّ ضميرٍ انتصبَ بمصدرٍ مضافٍ إلى ضميرٍ قبْلَه ، ذلك الضَّمير "مَفْعُول" نحو "مَنْعُكَها" .

الضرب الثالث : كلُّ ضميرٍ انتصبَ بَعْدَ ضميرٍ منصوب بفعل قلبي نحو : "خِلْتُكَهُ" .

وأما القسم الرابع : فثلاثةُ أضربٍ أيضاً :

الضرب الأول : ما كانَ ثاني منصوبين بفعلٍ غيرِ قلبي نحو: "أعْطَيْتُكَهُ".

الضرب الثاني : خَبر كانَ وأخواتها .

الضرب الثالث : خَلَفُ ثاني المفعولين مِنْ نحو : "أعْطَيتُ زَيداً درهَماً" ؛ إذَا قَصِدَ الإخبارُ عنه .

---

(١) لم أقف على قائله . انظر اللسان ، والتاج (قلع) .

ولبعض النُّحاةِ في ضبطِ مواضعِ الاتصال والانفصالِ ، طريقةٌ أخرى وهي : أنْ يُقَال : "الضَّميرُ إمَّا أنْ يكونَ مرفوعَ الموضعِ ، أو منصوبَه ، أو مجرورَه .

فإنْ كانَ مجرور الموضع : فالاتصال ليس إلاَّ .

وإن كان مرفوع الموضع ، فالرَّافع له إمَّا أنْ يكونَ معنىً ، أو لفظاً ، فإن كانَ معنىً فالانفصال نحو : "أنَا القَائِمُ" .

وإن كان لفظاً : فإمَّا أنْ يكونَ مبتدأً ، أو غيرهُ ، فإنْ كانَ مبتدأً فالانفصال نحو : "القَائِمُ أنا" .

وإن كان العامل غير مبتدأ ، فإمَّا أن يكونَ فِعْلاً أو صِفَةً ، أو اسمَ فعلٍ ، أو مصدراً ، أو حرفاً .

فإنْ كانَ فعلاً ، فإمَّا أنْ يكونَ ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً . فإنْ كانَ ماضياً فالاتصالُ ، ثم إنْ كانَ لمفردٍ غائبٍ مذكراً أو مؤنثاً ، استُتِر نحو : "زَيدٌ قَامَ" و"هندٌ قَامتْ" ، وإلاَّ برز نحو "قمتُ" .

وإنْ كانَ مضارعاً : فإمَّا أنْ يكونَ لمتكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، أو غائبٍ . فإنْ كانَ لمتكلمٍ فالاتصالُ والاستِتَار سواءَ كانَ لمفردٍ نحو : "أَقُوم" ، أو لغيرِه نحو : "نَقُومُ" .

وإن كانَ لمخاطبٍ : فإمَّا أنْ يكونَ لمفردٍ مذكرٍ أو لغيرِهِ ، فإنْ كانَ لمفردٍ مذكرٍ فالاتصالُ والاستِتَار نحو : "أَنْتَ يازيدُ تَقُومُ" .

وإنْ كانَ لغيرِهِ فالاتصالُ والبُرُوز نحو : "أَنْتِ ياهندُ تَقُومِينَ" و"أَنْتُما يازَيْدَان تَقُومَان" و"أَنْتُم يازَيدُونَ تَقُومُونَ" و"أَنْتُنَّ ياهندات تَقُمْنَ" .

وإن كان لغائب : فإمَّا أنْ يكونَ لمفردٍ ، أو غيرهِ . فإنْ كانَ لمفردٍ /فالاتصالُ ١٥٠/أ والاستِتَارُ نحو : "زَيْدٌ يَقُومُ" و"هندٌ تَقُومُ" . وإنْ كانَ لغيره ، فالاتصالُ والبُرُوز نحو : "الزَّيدَان يَقُومَانِ" ، و"الزَّيدُون يَقُومُون" ، و"الهنداتُ يَقُمْنَ" وإنْ كانَ الرَّافعُ له صفة : فإمَّا أنْ تكونَ جاريةً على مَنْ هي لَهُ ، أو على غيرِ مَنْ هي لهُ . فإنْ كانَ الأوَّل : فالاتصالُ والاستِتَارُ نحو : "مَرَرتُ برجلٍ ضَارِبٍ" . وإنْ كانَ الثاني : فالانفصالُ نحو : "زَيدُ هند ضَارِبُها هُو" .

وإنْ كانَ الرَّافع له اسمَ فعلٍ : فالاتصالُ والاستِتَار مُطْلقاً نحو : "نَزَالِ يازَيدُ" و"يازَيْدان" و"يازَيدُون" و"ياهندُ" و"ياهِنْدَان" و"ياهِنْدَات" .

وإنْ كانَ الرَّافعُ له مصدراً نائباً عن الفعل : فالاستِتَار مطلقاً نحو : "ضَرْباً زيداً" . وإنْ كانَ الضَّميرُ منصوبَ الموضعِ : فالنَّاصب له إمَّا أنْ يكونَ فعلاً ، أو غيره . فإنْ كانَ فعلاً : فإمَّا أنْ يكونَ من بَابِ "كانَ" ، أو من بابِ "ظَنَّ" ، أو مِنْ "غيرِهما" فإنْ كانَ من باب "كانَ" جَازَ الأمران ، واخْتِيرَ الانفصالُ على رأي

سيبويه ، والاتصالُ على رأي المصنِّفِ ، وهذا مَالم يتقدَّم الضَّميرُ . فإنْ تقدمَ فالانفصالُ ليس إلاَّ ، فتقولُ : "إيَّاهُ كانَ زيدٌ" ، لايجوزُ غيره .

وإنْ كانَ من باب "ظَنَّ" فإمَّا أن يكونَ الضَّميرُ المفعول الأوَّل ، أو الثاني ، فإنْ كانَ الأوَّل : فإمَّا أنْ يتقدَّم ، أو يتأخَّر . فإنْ تقدَّم فالانفصالُ ، وإنْ تأخَّر فالاتصالُ فتقول : "إيَّاك ظَنَنْتُ زيداً" ، أو "ظَنَنْتُك زيداً" .

وإنْ كانَ الفعلُ النَّاصبُ له من غيرِ باب "كَانَ" و"ظَنَّ" : فإمَّا أنْ يكونَ متعدِّياً إلى واحدٍ ، أو إلى اثنين . فإنْ كانَ متعدِّياً إلى واحدٍ : فإمَّا أنْ يتقدَّم أو يتأخَّر ، فإنْ تَقدَّمَ فالانفصالُ ، وإنْ تَأخَّر : فإمَّا أنْ يَقْتَرِن بإلاَّ ، أو لايقترن بها .

فإنْ اقترنَ بها فالانفصالُ ، وإنْ لم يَقْتَرِن بها فالاتصالُ فتَقُولُ : "إيَّاهُ ضَرَبَ زيدٌ" ، و"ما ضَرَبَ زيدٌ إلا إيَّاه" و"ضَرَبَه زيدٌ" .

وإنْ كانَ متعدِّياً إلى اثنين: فإمَّا أنْ يكونَ الضَّمير المفعول الأوَّل، أو الثاني . فإنْ كانَ الضَّمير الأوَّل ، فالحكمُ فيه كالحكمُ في المتعدِّي إلى واحدٍ فتقول : "أعْطَيتُه دِرهَماً" ، و"إيَّاهُ أعطيتُ دِرْهَماً" و"ما أعْطَيتُ إلاَّ إيَّاهُ دِرْهَماً" / وإنْ كانَ /٥٠ب الضَّمير المفعول الثاني : فإمَّا أنْ تأتي به وَحدَهُ ، أو تأتي به مَعَ الأوَّلِ . فإنْ أتَيْتَ به وَحْدَهُ فحكمهُ كالمتعدِّي إلى واحدٍ فتَقَولُ : "الدِّرهَم أعْطَيتُه" و"إيَّاهُ أعْطَيتُ" و"ما أعْطَيتُ إلاَّ إيَّاهُ" .

فإنْ أتيتَ بهما معاً ، وكانَا ضميرين : فإمَّا أنْ يكونا في رتبةٍ واحدةٍ ، أو مختلفي الرتبة .

فإنْ كانَا في رتبةٍ واحدةٍ ، اتَّصل الأوَّل وجَازَ في الثاني الأمران ، والمختارُ الانفصالُ فتقول : "أعْطَيتُه إيَّاهُ" قال تعالى : ‹ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ›[1] ، ويجوزُ "أعْطَيْتُهُوهَا" بالاتصال فيهما ، وهو عربي وليس وجهُ الكلام .

وإنْ كانَا مختلفي الرُّتبة ، وتَقدَّم ماهو أخصُّ فالاتصالُ وإلاَّ فالانفصالُ فتقولُ : "أعْطَيتُكَهُ" بالاتصال ، و"أعْطَيتُه إيَّاكَ" بالانفصال .

وإنْ كانَ النَّاصبُ له اسمَ فاعلٍ من متعدٍّ إلى اثنين ، جَرَى مَجْرى الفعلِ فتقولُ : "عَجبتُ من المُعْطِيكَه" و"مِنْ المُعْطِيه إيَّاكَ" و"من الظَّانِّكَه" ويجوز "الظَّانِّك إيَّاهُ" على قِلَّة .

وإنْ كانَ من متعدٍّ إلى واحدٍ ، فالاتصالُ نحو : "هَذا الضَّارِبُك" .

---

(١) آية ١١٤ من التوبة .

وإنْ كانَ النَّاصبُ له مصدراً فالاتصالُ فمنْ يقولُ : "ضَرْباً زَيداً" ، يقولُ في الضَّمير : "ضَرَبُهُ" بالاتصال .

وإنْ كانَ النَّاصبُ له اسمَ فعلٍ فالاتصالُ فنقول : "عَلَيْكَهُ" و"رُوَيْدَه" .

وإنْ كانَ النَّاصبُ له حَرْفاً ، وكانَ من باب "إنَّ" فالاتصالُ نحو : "إنِّي" ، وإنْ كانَ "مَا" فالانفصالُ نحو : "القَائِمُ مازيدٌ إيَّاهُ" .

" فصــل "

"**الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر ضميرِ الغائبِ**"[1] ليكونَ ذلك خَلَفاً عمَّا فاتَه من المشاهدة المُفَسِّرة لضميرِ الحاضرِ ، "**ولايكونُ**" المُفسِّر لضميرِ الغائبِ "**غيرَالأقْرَبِ**" إليه "**إلاَّ بدليل**" ؛ إذْ المفسِّرُ موضحٌ للمُفسَّر، ومُبيِّنٌ له فحَقُّه أنْ يتصل به ؛ لكونه بهذا الاعتبار كالجزءِ منه ، فعلى هذا لو ذُكِرَ ضميرٌ واحدٌ بعد اثنين فصاعِداً حُكِمَ بكونه للأقْربِ للضَّمير ، ولا يُعْدَلُ عن ذلك إلاَّ لدليلٍ .

"**وهو**" : أي المُفسِّر "**إما مصرَّحٌ بلفظه**" نحو : "زَيدٌ لَقيتُهُ" ، "**أو مستغنىً عنه بحضورِ مدْلُوله حِسّاً**" كقوله تعالى : ﴿ **هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي** ﴾[2] . "أو" بحضورِ مَدْلُوله "عِلْماً" نحو : ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾[3] .

"**أو بذكرِ ما هُوله جزءٌ أو كلٌّ أو مُصاحِبٌ بوجهٍ / ما**"[4]. فمِنَ الأوَّل : وهو الاستغناءُ ٥١/أ عن المفسِّر بكونِ المذكور جزءاً له قول الشاعر :

وَلَو حَلَفَتْ بَيْنَ الصَّفَا أُمُّ عَامِرٍ —
وَمَرْوَتِها باللهِ بَرَّتْ يَمينُها[5]

الضميرِ عائدٌ على مكة ، وأغْنَي ذكرَ الصَّفا والمروةِ عنها ؛ إذْ هُما جُزْءَان لها .

ومنه واللّه أعلمُ قوله تعالى : ﴿ **كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ** ﴾[6]. الضَّمير عائدٌ على الدنيا ، وأغْنَي ما ذُكِرَ عنها ؛ لأنَّه جزؤها . وقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ** ﴾[7] ، الضَّمير عائدٌ على أصْنَافِ مايُكْنَزُ ، وأغْنَى الذَّهبُ والفِضَّةُ عنها ؛ لأنَّهما جزءآن لهما .

ومن الثاني قول الشاعر :

---

(١) تسهيل الفوائد/٢٧ .
(٢) آية ٢٦ من يوسف .
(٣) آية ١ من القدر .
(٤) تسهيل الفوائد/٢٧ .
(٥) قائله عبدالله بن جحش بن رئاب ، انظر سيرة ابن هشام١١٦/٢ ، الروض الآنف٢١٣/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٥٨/١ ، شفاء العليل٢٠٠/١ .
(٦) آية ٢٦ من الرحمن .
(٧) آية ٣٤ من التوبة .

- أَمَاوِيَّ مايُغْنِـي الثَّـرَاءُ عـنِ الفَتَى
إذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وضَاقَ بِهَا الصَّدر[١]

فَمُفَسِّرُ الضـمـيـرِ في "بهـا" هو "النَّفسُ" ، واستَغْنَى عنه بذكرِ الفـتى ؛ إذْ النَّفسُ جـزءٌ لـه . ومنـه قـولهم : "مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرّاً لَهُ"[٢] ؛ لأنَّ اسمَ كـانَ عـائدٌ على الكَذِبِ الذِّي يَتضمَّنُهُ "كَذَبَ" . وقـولـه تـعالى ‹ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ›[٣] ؛ إذْ الضمـيـر عائدٌ على العَدْلِ ، وهو جزءٌ من مفهومِ "اعْدِلُوا" . وقـول الشاعر :

- وإذَا سُئِلْتَ الخَيْرَ فاعلَمْ أنَّها
حُسْنَى تُخَصُّ بِهَا مِنَ الرَّحمن[٤]

الضَّمير عائدٌ على "المَسْأَلَة" ؛ وهي جزءٌ من مفهومِ : "سُئِلْتَ" .

وقول الشاعر :

- إذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ
وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خِلاَفِ[٥]

ضميرُ "إليه" عائدٌ على "السَّفَه" ، وهو جزءٌ مفهومِ "السَّفِيه" .

وأما الثالث : وهو الاستغناء عن المفسر بمصاحب له فأنواع :

أحدها : الاستغناء بالمَلْزُومِ عَنْ لاَزِمِهِ كقولهِ تَعالى: ‹ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ›[٦] مُفَسِّرُ ضمـيـرِ "تَوَارَتْ" هـو الشَّمس ، وأَغْنَى "العَشِيّ" عنـهـا ؛ إذْ يُطْلَقُ لغة من وقتِ زَوَالِ الشَّمس . وقوله تـعالى : ‹ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ › [٧] .

الضـمير من "إِلَيْه" عـائدٌ إلى "العَافِي" ، وأغْنَى عَنْه "عُفِيَ" ؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُهُ .

الثاني : الاستغناء عن المفسر بما يصاحبه في الذكر ، كقول الشاعر :

---

(١) البيت لحاتم الطائي في ديوانه/٢٣ ، انظر الشعر والشعراء١/٢٤٦ ، الأغاني١٧/٣٦٢ ، أمالي الزجاجي/٩٢ ، أساس البلاغة/١٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٥٧ ، ورواية الديوان : [إذا حَشْرَجَتْ نَفْسِي وَضَاقَ بِها الصَّدْرُ] وانظر شفاء العليل١/١٩٩ .

(٢) انظر الكتاب٢/٣٩١ ، الأصول١/٧٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٥٧ .

(٣) آية ٨ من المائدة .

(٤) البيت لكعب الغنوي ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٥٧ ، شفاء العليل١/٢٠٠ .

(٥) لم يعرف قائله وقد ورد في مجالس ثعلب١/٦٠ ، الخصائص٣/٤٩ ، الانصاف مسألة ١٥ ، الخزانة٢/٢٢٩، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٥٧ ، شفاء العليل١/٢٠٠ ونسب **لأبي قيس الأسلت** .

(٦) آية ٣٢ من ص .

(٧) آية ١٧٨ من البقرة .

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً
أُرِيْدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِيْنِي[١]

الضمير للخَيْرِ والشَّرِ ، وأغْنَى ذكرُ الخَيْرِ عن الشَّر ؛ لأنَّه يصَاحِبُه ذكراً .

الثالث : /الاستغناءُ عن المفسِّر بما يصاحبُه في الذِّهن كقوله تعالى :/٥١ب ‹ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ›[٢] المفسر للضمير هو غيرُ "المُعَمَّر" ، وأغْنَى ذِكرُ "المُعَمَّر" عنه ؛ لاستحضارِه بذكرِه في الذِّهن ، للتَّقابلِ الذي بينهما .

الرابع : الاستِغْنَاءُ عن المفسِّر بما يُصاحِبُهُ في أمرٍ حسِّي كقوله تعالى : ‹ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ›[٣] ، الضمير "للأَيْدِي" وأغْنَى عنها ذكرُ "الأعنَاقِ" ؛ لأنَّها تصاحبُها في الأغلالِ .

"يُقدَّمُ الضميرُ المكمِّلُ معمُولَ فعلٍ أو شبهِهِ على مُفسِّرٍ صَرِيحٍ ، كثيراً إنْ كان المعمول مؤخَّرَ الرتبة"[٤] نحو : "ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيدٌ" و"غُلَامَهُ ضَرَبَ زَيدٌ" و"ضَرَبَ غُلَامَ أَخيهِ زَيدٌ" و"غُلَامَ أَخِيهِ ضَرَبَ زَيدٌ" و"مَا أَرَادَ أَخَذَ زيدٌ" و"ضَرَبَ جَارِيَةً يُحِبُّهَا زيدٌ" . فالضمِّير في هذهِ الأمثلة ونحوِها يَصْدُقُ عليه أنَّه مكملُ مَعْمولِ فعلٍ ؛ إذْ المضافُ إليه مكملٌ للمضافِ كالتراكيب الأرْبَعةِ الأُوَل . ومعمولُ الصِّلة مكملٌ للموصولِ كالتركيبِ الخَامس ، ومعمولُ الصِّفة مكملٌ للموصوفِ كالتركيبِ السَّادس . ومن شواهدِ "ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ" قوله تعالى : ‹ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ›[٥] .

ومن شواهدِ "غُلَامَه ضَرَبَ زَيدٌ" قولُ العَرَبِ : "في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ"[٦] ، و"شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ"[٧] ؛ لأنَّ ضمير "في بَيْتِهِ" عائدٌ على "الحَكَم" ، "وشتَّى" حَالٌ من "الحَلَبة" ، وهو متحملُ ضميرهُم وقد تَقدَّما على مُفسِّرهما . والكوفيون[٨] يَمْنَعُون ذلك ، وهم محجوجون بما ذكرناه .

ومن شواهد : "غُلَامَ أَخِيه ضَرَبَ زيدٌ" قول الشاعر :

---

(١) البيت للمثقب العبدي في المفضليات/٢٩٢ والرواية فيه [إذا يممتُ أمراً] انظر الخزانة٦/٣٧-٨٠/١١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٥٩ .

(٢) آية ١١ من فاطر .

(٣) آية ٨ من يس.

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٢٨ وفيه [وقد يقدم الضمير ....] .

(٥) آية ٦٧ من طه .

(٦) مجمع الأمثال٢/٧٢ ، انظر المقتضب٤/١٠٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦٠ .

(٧) انظر مجمع الأمثال١/٣٥٨ ، اللسان (حلب) .

(٨) انظر ارتشاف الضرب١/٤٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦٠ .

- شَرَّ يومَيْها وأَغْوَاهُ لَهَا
رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا[١]

لأنَّ "شَرَّ يَومَيْها" ظَرفٌ "لرَكِبَتْ".

ومن شواهدِ "ما أرادَ أَخَذَ زَيدٌ" قولُ الشَّاعر :

- مَا شَاءَ أَنْشَأَ رَبِّي والذِّي هُو لَمْ
يَشأْ فَلَسْتَ تَرَاهُ نَاشِئاً أَبَدا[٢]

"و" قد يتَقدَّمُ الضَّميرُ "قليلاً إنْ كانَ" المعمولُ "مُقدمُها" : أي مُقَدَّمُ الرُّتبـة ، ولا يُسْتَباحُ هذا إلاَّ إنْ "شَارَكَهُ صاحبُ الضَّمير في عَامِله" . كما في قول الشاعر :

- فَلَو أنَّ مجداً أَخْلَدَ الدَّهرَ واحداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما[٣]

وكقول الشاعر :

- كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ[٤]

وكقول الشاعر :

- لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا
وَكادَ لَو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[٥]

وكقول الشاعر :

- أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَومُهُ
زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[٦] / ٥٢/أ

وكقول الشاعر :

---

(١) لقد تم الاستشهاد به من قبل انظر ص ٨٤ . .

(٢) لم أعثر على قائله وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦٠ ، شفاء العليل١/٤٣٨ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه/٢٣٩ والرواية فيه

[فلو كان مجدٌ يُخلِدُ اليومَ واحداً   من الناس أبقى مجدهُ اليومَ مُطْعِما]

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦١ ، شفاء العليل ١/٢٠٢ ، تعليق الفرائد ٢/١١٥ .

(٤) لم أعثر على قائله . انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦١ ، المساعد١/١١٢ ، شفاء العليل١/٤٢٣ ، الأشموني٢/٥٩ .

(٥) قائله أحد أصحاب مصعب بن زبير ، انظر شرح ابن عقيل١/٤١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦١، شفاء العليل١/٤٢٣ العيني ٢/٥٠١ .

(٦) قائله ابو جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين١/٣٥١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦١ ، شفاء العليل١/٤٢٣ ، الخزانة١/٢٩١ .

- جَزَى بَنُوهُ الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ
وَحُسْنِ ظَنٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ (١)

وكثُرتُ الشَّواهد على ذلك ؛ لاشتهارِ المنعَ فيه عنْد النَّحاةِ ، وقد أجَازَه أبو الفتح ابن جنّى (٢) وجوازُهُ هوالصحيح ، ويدلُّ عليه السمَّاع والقياس . أمَّا السَّماع ، فالشواهدُ المذكورة . وأمَّا القياسُ ؛ فلأنَّ الجميعَ أجازوا : " ضَرَبْتُه زيداً " على إبدالِ الظَّاهرِ من الضَّمير .

وأجَاز البصْريُون (٣) : " ضَرَبُوني " و" ضَرَبْتُ الزَّيدِينَ " ، وكلُّ واحد من التركيبين فيه ما في " ضَرَب غلامُهُ زيدٌ " من تقديم ضمير على مفسِّرٍ مؤخَّر الرتبة ؛ إذْ مفسِّرضمير التركيب الأول هو البدَل ، وهو تابعٌ ، والتَّابعُ حقيقٌ بالتأخير ومفسِّر ضمير التركيب الثاني هو معمولٌ معطوفٌ على عاملِ الضمَّير، والمعطوفِ وعَامله أمْكنُ في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفَاعِل لأنَّ تقديمَ الفَاعلِ محكومٌ بجوازهِ في مواضعَ، وبوجُوبِهِ في أُخر. فيلزمُ مَنْ أجَازَ هذين التركيبين ، أو أحدَهما أنْ يجيزَ التركيب المُتَنَازَعَ في جَوَازِه ، إلاَّ أنَّ جَوازَه لا يُسْتَباحُ إلا بالشَّرطِ الذي شَرَطه المصنفُ: وهو : إتحادُ العَاملِ في المتَّصل به الضمَّير ، وفي صَاحبِ الضمير ؛ لورود السَّماع على وفْقِهِ . فلو لم يتحْد العَاملِ فيهما نحو : " ضَرَبَ غُلاَمُها جارَ هندٍ لم يَجُزْ ، فلو كَانَ صاحبُ الضمَّيرِ متأخراً لفظاً متقدماً رتبة نحو " ضَرَبَ غُلاَمَه زيدٌ " جَازَ باتفاقٍ ؛ ولِذَا يُحْكَمُ بالجَّوازِ أيضاً إنْ كانَ صاحبُ الضمَّير متأخراً رتبةً ، متقدماً لفظاً ، أو مضافاً إليه المفعول نحو : " ضَرَبَ زيداً غُلاَمَه " و "ضَرَبَ غُلاَمَ هندٍ سَيِّدُها " .

" **ويَتقدَّمُ أيضاً غيرَ منويّ التأخير إن جُرَّ بـ رُبّ** ؛ (٤) كقول الشاعر :

- واهٍ رأبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه
وربَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ من عَطَبِهْ (٥)

" **أو رُفعَ بنِعمَ أو شبهها** " (٦) كقول الشاعر :

---

(١) البيت لسليط بن سعد في الأغاني ١٤٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ١١١/١، شرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٦١/١ .
(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤٨٣/١، شرح السهيل لابن مالك ط١٦١/١.
(٣) انظر الارتشاف ٤٨٤/١، شرح التسهيل ط١٦١/١.
(٤) تسهيل الفوائد/٢٨.
(٥) انظر التسهيل/٢٨ ، الإنصاف مسأله/٩٧/١١٤.
(٦) لم أعثر على قائله ، أنظر ابن عقيل ١٠/٢، شرح الكافية الشافية ٧٩٤/٢، شرح التسهيل ط١٦٢/١، شفاء العليل ٣٠٢/١.

- نِعْمَ امرأً هَـرِمٌ لـم تَعْرُ نَائِبَةٌ

إلاّ وكـانَ لِمُرْتَاعٍ بِهـاَوزراً (١)

" أو بأول المتنازعين " كقول الشاعر :

- جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخلاّءَ إنَّنِي

لِغَيرِ جَمْيلٍ مِنْ خليلي مُهملُ (٢)

" أو / أبدلَ منه المفسّرُ " نحو ضَرَبْتـهُ زَيداً " ٥٢/ب

" أو جُعِلَ خَبَرَه " نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا ماهيَ إلا حياتنا الدنيا ﴾ (٣)

وكقول الشاعر :

- هي الدّنيا تَضُرُّ ولا تَسُرُّ (٤)

" أو كانَ المسمّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين " (٥)، لملاحظةِ كونِه كِنايَة عن الجملَة، وكل جُملة فهي حديث وشأن .

" وضميرَ المجهولِ عند الكوفيين" (٥)، لملاحظةِ ما يلازمـه من الجهل حَالَ الذي به قَبْلَ التفسير نحو : ﴿ قلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ ﴾ (٦).

« ولا يُفسّرُ إلا بجُملةٍ مُصرَّحٍ بجزايها" (٧) كما مثل . ولا يجوزُ عند البصريين (٨) حَذْفُ بعضِ الجملةِ المفسِّرة له ؛ لأنَّ ذلك منافٍ لِما قَصِدَ بها من الدَّلالة على فَخَامةِ مضمونِها ، كما لا يجوزُ ترخيمُ المندوبِ ، وحَذْفُ حرفِ النِّداء منه. وكذا لا يجوزُ أن يكونَ لضميرِ الأمرِ والشَّأنِ احتمالُ غيرِ ماقُصِدَ به من ذلك ، "خلافاً للكوفيين" (٩) في جَواز كونِ الضَّمير في نحو : " ظننتهُ قائماً زيدٌ " ضميرَ أمرٍ وشأن ، والأصل عندهم "هو قائمٌ" "وزيدٌ" مرفوع بـ" قائم" وهو فاسدٌ، لأنه كناية عن الجملة ، فمفسره إنما يكون جملة مع ما ينضم إلى هذا من احتمال كون " زيد " مبتدأ [مؤخراً] " وظننت" ومفعوليها خبراً مقدماً، فيخرج إذ ذاك كونه ضميراً أمر وشأن.

---

(١) نسب لزهير وليس في ديوانه، انظر أوضح المسالك ٢٧٥/٣. شرح التصريح ٣٩٢/١ شرح التسهيل ط١٦٣/١،شفاء العليل ٢٠٢/١ .

(٢) لم أعثر عى قائله وقد ورد في شرح التصريح ٣٢١/١، أوضح المسالك ٢٠٠/٢ الأشموني ٦٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ط١٦٣/١، المساعد ١١٤/١. شفاء العليل ٢٠٣/١.

(٣) اية ٢٤ من الجاثية .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) تسهيل الفوائد/٢٨، وانظر هذه المسألة في ابن يعيش ١١٤/٣ وما بعدها ، والهمع ٢٣٢/١.

(٦) آية ١ من الإخلاص .

(٧) انظر تسهيل الفائد/٢٨.

(٨) انظر الكافية ٢٦/٢-٢٧ ومابعدها ، ابن يعيش ١١٤/٣ ومابعدها ، ارتشاف الضرب ٤٨٦/١.

(٩) انظر الرضي على الكافيـة ٢٦/٢-٢٧ ومابعدها ، ابن يعيش ١١٤/٣ ومابعدها إرتشاف الضرب ٤٨٦/١.

وخلافاً[١] لهم أيضاً في جواز **"إنه ضَرَبَ أو قامَ"** . بحذفِ بعضِ الجملة المفسِّرة لضميرِ الأمرِ والشأنِ ، وذلك لا يجوزُ عندَ البصريين[٢] ؛ لما تقدم .

وأجازَ البصريونَ والكوفيونَ "ماهُو بذاهِبَيْنِ الزَّيدونَ" ، فـ"الزَّيدونَ" مبتدأ، و"بذاهِبَيْنِ" خبرٌ مقدمٌ ، والجملةُ خبر ضمير الأمر والشأن .

وأجاز السِّيرافي[٣] "ماهو ذاهبٌ أخواك" على أنْ يكونَ "ذاهبٌ" مبتدأ و"أخواك" فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبرَ ، ثم أجازَ بعد هذا إدْخَالَ "البَّاء" على "ذَاهبٍ" ، وأنْ يُقَال : "ماهُو بذاهبٍ أخَوَاك" فيَجْعَلُ "ذَاهباً" في معنى الفعل ، والجملة في موضع خبر الضَّمير المجهول ، ودَخَلَتْ البَّاءُ ؛ لأجلِ النفي ، فوَرَدَ بقلةٍ ، على جهةِ الإلزامِ "ليس زيدٌ بأبيه قائم" على معنى: "ليس زيد أبوه قائم" ثم أُدْخِلَت البَّاء على "الأبِ" فانفَصَلَ عنه بالفرقِ بينه وبين ما أجَازَهُ من جهةِ أنَّ قائماً في صورةِ الإلزامِ ، يرتفعُ على أنه خبرُ /الأبِ ، وهو فيما أجازَهُ مرتفعٌ باسم الفَاعلِ ، فلم يَجزْ /١٥٣أ دُخولُ البَّاءِ عليه ؛ لأنَّ الباءَ لا تدخلُ على أوَّلِ الجملَةِ المصرَّح بجزأيها ، ودخَلَتْ فيما أجَازَهُ لأنَّ ذلك ليس جملةً ابتدائيةً مصرحاً بجزأيها ، فورَدَ عليه إلزاماً له : "بحسبك زيدٌ" ؛ لأنَّ زيداً مرفوع على الخبر ، وإنْ كانَ المبتدأ قد شُغِلَ بالباء ، فيلزمهُ أنْ يُحكمَ باطرادِ دُخولُ البَّاءِ في ذلك ، فانفصلَ عنه ؛ بأنَّ الحكمَ بالاطِّرادِ في ذلك لايصحُّ ؛ لأنَّ الباءَ لا تدخلُ إلاَّ في المنْفِي ، وذلك ليس بمَنْفِي ؛ إذْ معلومٌ أنَّه لايُقَالُ : "بأخيك زيدٌ" وردَّ الجمهورُ ذلك عليه ؛ لأنَّ ضميرَ الشأنِ لا يُفسَّر إلاَّ بجملةٍ، والبَّاءُ لا تَدخلُ في أوَّلِ الجملة .

"وإفرَادُهُ لازمٌ وكذا تذكيرُهُ"[٤] ؛ لأنَّه كنايةٌ عن الشأنِ وهو مفردٌ مذكرٌ ، وهذا **"ما لمْ يَلِهِ مؤنثٌ أو مذكرٌ شَبيهٌ به مؤنث ، أو فِعلٌ بعلامةِ تأنيثٍ فيَرجَحُ تأنيثه"**[٤] ، إذْ ذَاك **"باعتبَارِ القِصةِ على تذكيرهِ باعتبارِ الشأنِ"** نحو : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٥] وهو مثالٌ لِمَا وَلِيَهُ مؤنثٌ . و"إنَّها قَمَرٌ جَاريَتُكَ"[٦]، وهو مثالٌ لمَا وَلِيَهُ مذكرٌ شَبيهٌ به مؤنثٌ . و"إنَّها قَامتْ جَاريَتُكَ" ، وهو مثال لمَا وَليهُ فَعْلٌ بعلامةِ تأنيثٍ . وأجَازَ السِّيرافي[٧] إضمارُ القصة مع المذكر ، ولم يشترط وجود مؤنث في الكلام .

---

(١) انظر الرضي على الكافية٢/٢٨ ، **المساعد ١/١١٥** .

(٢) انظر ارتشاف الضرب١/٤٨٦-٤٨٧ ، **الرضي على الكافية ٢/٢٨** .

(٣) انظر الرضي على الكافية٢/٢٨ ، انظر ارتشاف الضرب١/٤٨٥ .

(٤) تسهيل الفوائد/٢٨ .

(٥) آية ٤٦ من الحج ، وانظر الكشاف ٣/١٧ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ط١/١٦٤ .

(٧) ارتشاف الضرب١/٤٨٥ .

"ويبرزُ مبتدأ" نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(١) . "واسم ما" كقوله :

- وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الكُلُومَ وتُتَّقى
به نَائِبَاتُ الدَّهرِ كالدَّائِمِ البُخْلِ(٢)

وبرز في هذين الموضعين مرفوعاً .

ويَبْرُزُ "منصوباً في بابي "إنّ" و"ظنّ"" نحو : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾(٣) ، وكقول الشاعر :

- عَلِمْتُهُ الحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى أحدٍ
فكُنْ مُحِقاً تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرِ(٤)

"ويَستكنُّ في بابي "كان" و"كاد""(٥) ، كقول الشاعر :

- إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذّي كُنْتُ أَصْنَعُ(٦)

وقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾(٧) في قراءة(٨) حَمزَة وحَفْصٍ .

والحَاصلُ : أنَّ هذا الضَّمير يُسْتَعمَلُ متصلاً ومنفصلاً ، وبَارزاً ومستتراً ، ومذكراً ومؤنثاً ، ومَرْفوعاً /ومنصوباً . نعم لايجوزُ أنْ يُسْتَعمَلُ مجروراً ؛ لأنَّه/٥٣ب كنايةٌ عن الجملةِ ، والجملةُ لا يَدخلُ عليها حرفُ الجَّر ، وقَدْ يحذفُ ومنه ما حكاهُ سيبويه من قولهم : "إنَّ بِكَ زَيداً مَأْخُوذٌ"(٩) ، وقولُ الشاعر :

- إنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بنتِ حَسَّا
نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ(١٠)

---

(١) آية ١ من الإخلاص ، وانظر الكشاف٤/٢٩٨ .

(٢) لم أعثر على قائله وقد ورد في شرح التسهيل ط١/١٦٦ ، المساعد١/١١٧ ، شفاء العليل١/٢٠٥ ، تعليق الفرائد٢/١٢٥ ، الهمع١/٢٣٤ .

(٣) آية ١٩ من الجن .

(٤) لم أقف على قائله وقد ورد في شرح التسهيل ط١/١٦٦ ، المساعد١/١١٧ ، شفاء العليل١/٢٠٥ ، تعليق الفرائد٢/١٢٥ ، الهمع١/٢٣٤ .

(٥) تسهيل الفوائد/٢٩ .

(٦) البيت للعجير السلولي وقد ورد في الكتاب١/٧١ ، نوادر أبي زيد/٤٤٢ ، شرح التسهيل ط١/١٦٦ ، المساعد١/١١٧ ، شفاء العليل١/٢٠٥ ، الخزانة٩/٧٢ .

(٧) آية ١١٧ من التوبة .

(٨) انظر النشر٢/٢٨١ ، الكشف١/٥١٠ ، السبعة/٣١٩ وقراءة حمزة وحفص بالياء التحتيّة ، وبقية القراء السبعة [تزيغ] بالتاء الفوقية وقرأ أبوبكر عن عاصم .

(٩) الكتاب٢/١٣٤ .

(١٠) البيت للأعشي الكبير في ديوانه/٢٧ والرواية فيه [من يَلُمْني على بَني ابنة] وانظر ابن يعيش٣/١١٥ ، الخزانة٥/٤٢٠ ، الإنصاف١/١٨٠ .

ويَنْبَغي أنْ تَعْلَمَ : أنَّ هذا الضَّمير يقعُ الفرقُ بينه وبينَ سائرِ الضَّمائرِ من وجوهٍ :

أحَدُها : أنَّه لا يُعْطفُ عليه ، ولا يُؤكَّدُ ، ولا يُبدَّلُ منه .

وثانيها : أنَّ مُفَسِّرَه لا يكونُ إلاَّ جملةً .

وثالثُها : أنَّه لا يجوزُ تَثْنيتُهُ ولا جَمْعُه .

ورابعُها : لا يستعملُ إلا في موضعٍ يكونُ فيه تخويفٌ ، وتحذيرٌ أو وعدٌ ووعيدٌ ، مقصودٌ بذلك التفخيم ، والتعظيم ، وإيقاعُ مضمونه في النَّفْسِ ؛ لأنَّ النَّفْسَ تَتَشوقُ إلى عِلْمِ مالم تَعْلم ؛ إذا لاَحَ لها طرفٌ منه .

"وَيُبْنَى المُضمرَ لشَبَهِهِ بالحرفِ وَضعاً وافتقاراً، وجُموداً" .

والمعنيُّ بالأوَّلِ : الكونُ على حرفٍ واحدٍ كـ "تَاءِ" الضَّميرِ ، أو على حَرْفَينِ كـ"نَا" ، وحَمَلُ سائرِ الباب عليهما .

وبالثاني : كونُ دلالته لا تَتَمُّ إلاَّ بأمرٍ آخر كمشاهدةٍ ، أو قائم مقَامَها .

وبالثالث : كونُه لا يُتَصَرَّفُ في لَفْظِهِ بوجهٍ من الوجُوه .

"أو للاستغناءِ باختلافِ صِيغَةٍ لاختلافِ المَعَاني"[1] ؛ لأنَّ المتكلِّمَ إذَا عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ فَلَهُ في الرَّفع "تاءٌ" مضمومةٌ ، وفي غيره "يَاءٌ" .

وإذَا عَبَّر عن الخاطبِ فَلَه في الرَّفع "تَاءٌ" مفتوحةٌ وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ، مكسورةٌ في التأنيثِ . فلمَّا كانَ أمْرُه كذلك لم يُحْتجْ إلى الإعرابِ .

"وأعلاَهَا اختِصاصاً ما للمتكلِّم"[1] ؛ لِحُصُولِ المقصودِ به من غيرِ احتياجٍ إلى أمرٍ من خارجٍ .

"وأدنَاهَا ما للغائبِ" ؛ لافتِقَارِهِ إلى مَا يُفَسِّرهُ . **"ويُغلِّبُ الأخصّ"** ، على غيرِ الأخَصِّ ، **"في الاجتماع"** ، فيُقَالُ : "أنَا وأنْتَ فَعَلْنَا" و"أنْتَ وَهُو فَعَلْتُما" . وتَلْخيصُ هذَا الفَصلِ :

أنَّ الضَّمير بالنسبةِ إلى تقديمِه على المفسِّر وتأخيرُه عنه ، ينقسمُ إلى قسمين :

القسم الأول : أنْ يتقدَّم عليه وهو قسمانٌ :

قسمٌ يَنْوي به التَّأخِيرَ : وهو كل ضميرٍ اتصل بـ"هاءٍ" مرتبتُه التَّأخير عن مفسره .

---

(١) تسهيل الفوائد/٢٩ .

وقسم لايَنْوي التّأخير ، وذلك في سبعةِ مواضعَ :

الأولُ : باب "رُبَّ" .

الثانـي : بابُ "نِعْمَ وبِئْسَ" .

الثالـث : بابُ "التّنـازُعِ" / ١٥٤أ

الرّابـعُ : باب "البَدَل" .

الخامس : "ضميرُ الأمرِ والشّأنِ" .

السّادسُ : الضّمير المجعولُ مفسرهُ خبراً له .

السابـع : كلُّ ضميرٍ اتصل بِمَا مرتبتُه التّقديم ، وكانَ العاملُ فيما اتّصل به الضّمير وفي مُفَسِّره واحداً .

القسم الثاني : أنْ يَتأَّخر عن مفسره ، وهو ما عدا ذلك .

" فـصـــل "

"**من المضمرات المسمّى عند البصريين فصلاً**"(١) ؛ لكونه يفصل بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، أو لانفصال السَّامعِ به عن تَوهُّم كونُ الخبرِ تابعاً . ويسمى "**عند الكوفيين عماداً**"(٢) ؛ لكونه يُعتمدُ عليه في كونِ ما بَعْدَه ليس بتابعٍ .

"**ويقعَ بلفظِ المرفوعِ المنفصلِ**" ، سواءٌ كانَ للمتكلمِ ، أو للمخاطبِ ، أو للغائبِ ، ويكونُ مع هذا "**مُطابِقاً لمعرفةٍ قبلُ**" في حضورٍ وغيبةٍ ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ ، وإفرادٍ وتثنيةٍ وجَمْعٍ ، وما أجَازَه الكسائي من نحو : "كَانَ زيدٌ هي القائمةُ جَاريَتُه" على أنْ يكونَ هِيَ" فَصْلاً لا يصحُّ ، وقد أنكرهُ ابن السَّراج والفرَّاءُ(٣) ؛ لعدمِ مُطابَقَتِه لما قَبْلَه .

وسواءٌ كانت المعرفةُ "**باقي الابتداءِ أو منسُوخه**" فلا يقعُ الفصلُ إلاَّ بَعْد معرفةٍ .

"**ذي خبرٍ بعدَ معرفةٍ أو كمعرفةٍ في امتناعِ دُخولِ الألفِ واللامِ عليه**" نحو "حَسِبْتُك أنْتَ مِثْلَه أو خيراً مِنْه" ، ولا يجوزُ وقوعُه قبلَ نكرةٍ تقبلُ الألفَ واللاَّم ، فلو تقدَّم الخبرُ لاستُغْنِي عن الفصلِ . ويَنْبَغي أنْ يُقيَّد اشتراط امتناع دخولِ الألفِ واللاَّم بأنْ لا يكونَ ذلكَ لا لِتلبسِ بهما ، ولاَ لإضافةٍ وإلاَّ وَرَدَ "عَبدُاللّه هو غُلامُ رجلٍ" فإنَّ وقوعَ الفصلِ هنا غيرُ سَائغٍ ، مَعَ أنَّه لا يَقْبلُ الألفَ واللاَّم ، ولابُدَّ مَعَ اعتبارِ هذا الشَّرطِ من تقييدِ كونِ الخبرِ غيرُ جملةٍ ؛ إذْ لا يجوزُ : "زَيدٌ هو أبُوه قَائِمٌ" ، فوقوعُ الفصلِ بينَه هنا لا يُسَوَّغُ مع أنَّ الجملَ نكراتٌ وبعضُ أصْنَافِها لا يقبلُ جزآها أو أحدُهما الألفُ واللاَّم ، لكنْ صَرحوا بجوازِ وُقوعِه قبلَ الفعل في نحو : "زَيدٌ هو يَقولُ" و"كَانَ زيدٌ [هو](٤) يقولُ" والحكمُ بالجوازِ هنا يَقْتضي جَوازَ ذلك في نحو : "زَيدٌ هو غلامُ رجلٍ" لأنَّهم عَلَّلوا جوازَ ذلك قَبْلَ الفعلِ ، بعدمِ القُبُولِ للألفِ واللاَّم ، والمقتضى موجودٌ في محلِ النِّزَاعِ ، فَـ ليُحكمَ فيه بالجُّوازِ .

"**وأجَازَ بعضُهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين**"(٥) نحو : "ما أظُنُّ أحداً هُو خَيْراً مِنْكَ" فإنَّ لفظَ / أحدٌ للعمومِ الذِّي فيه شبيهٌ بالمعرَّفِ بالألفِ واللاَّم الجنسية /٥٤ب

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٢٩ .

(٢) انظر الانصاف مسألة/١٠٠ ، شرح ابن يعيش٣/١٠٩-١١٠ ، الرضي على الكافية٢/٢٤ ، ارتشاف الضرب١/٤١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك١/١٦٧ .

(٣) انظر الأصول٢/١٢٥-١٢٦ ، الهمع١/٢٣٤ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٢٩ .

و"خيراً مِنْك" شبيهٌ بالمَعْرِفَة في عدمِ قَبولِ الألف واللاَّمِ . وحكَى سيبويه[١] أنَّ أهلَ المدينة يُجيزُونَ الفصلَ بين نكرتين كهاتين . وروي[٢] أنَّ أبا عمرو رآهُ لَحْناً[٣] .

"**وربَّما وقعَ بين حَالٍ وصَاحبِها**" حكَى ذلك الأخفش[٣] عن بعضِ العَرب فيقولُ على هذه اللُّغة : "ضربتُ زيداً هُوَ عِرْيَاناً" ، وعلى هذه اللغة قرَأ بَعْضُهم : ‹ **هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ** ›[٤] بنصب "أطْهَرَ"[٥] . قال بعضُهم : "هي قراءةُ محمدِ بن مروانِ أحدُ قراءِ المدينة وقراءةُ عيسى بن عمر ، وقرَأَ بها أيضاً سعيدُ بن جبير ، وكَانَ أبو عمرو بن العَلاء والخليل يُنْكِرَانها[٦] ، وكَانَ الخليلُ يقولُ : إنَّه لَيَعْظُمُ جَعْلَهم "هُنَّ" فَصلاً في غيرِ المعرفةِ" . وقولُ الخليل لايَدْفعُ قراءةَ ابن مروانَ ؛ فإنَّه ثقةٌ ثَبتٌ ، فَلم يَكنْ يَقرأ إلاَّ بما رُوِيَ . كيف وقد أَطْلَقَ الكوفيونَ القولَ بجوازِ وقوعِ الفصلِ بين الحالِ وصَاحبُها، وادعى بعضهم أنَّ العربَ تَقولُ : "أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ هُوَ نَضِيجَةً"[٧] ، وإذَا كانَ هذَا التركيبُ جائزاً مع أنَّ الحال فيه لا تقاربُ المعرفةِ ، فحرِ أنْ يحكمَ بالجوازِ في الآية ؛ إذْ الحالُ فيها مقاربةٌ للمعرفةِ مَع ما ينضم إلى هذَا من كونها عمدةً ؛ لكونها كالخبرِ لايتمُّ الكلامُ إلاَّ بها . وانْظُر هل يجوزُ وقوعُ الفصلِ بينَ خبري المبتدأ حَالَ الإخبارِ عنه بخبرينِ نحو : "هذَا عَبدُ اللّهِ هُوَ خَيرُ مِنْكَ" ، القياسُ يَقْتَضِي الحكمَ بالجوازِ ، ولا أذكرهُ مَسْمُوعاً .

"**وربَّما وقعَ بلفظِ الغَيْبَةِ بعدَ**" ضميرِ "**حاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضافٍ**" كقوله :

١ - وَكائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرانِي لَوْ أُصِبْتُ هُو المُصَابَا[٨]

أي : يَرَى مُصَابِي إنْ أُصِبْتُ هو المصَابَا ، فَحَذَفَ المضافَ ، وأقَامَ المضافَ إليه مُقامَه ، وطَابقَ الفصلُ المحذوفَ .

"**ولايتقدَّمُ معَ الخبرِ المقدَّم خلافاً للكسائي**"[٩] ؛ لأنَّ الفصلَ إنَّما جِيءَ به ليرفعَ توهم كون الخبرِ تابعاً ، فإذا تقدم الخبر ، ارتفع هذا المحذور ؛ لأنَّ التابع لايتقدم على المتبوع ، ولم يحتج حينئذ للفصل .

---

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٢) عن يونس انظر الكتاب٣٩٦/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٦٨/١ والأخفش في معاني القرآن ٣٥٦/٢ كالجمهور وقد نسب القراءة لعيسى.

(٣) انظر الهمع٦٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ط١٦٨/١ ، شفاء العليل٢٠٧/١ .

(٤) آية ٧٨ من هود .

(٥) انظر الكتاب٣٩٦/٢ ، المحتسب٣٢٥/١ ، الشواذ/٦٠ وقراءة الجمهور برفع أطهرُ ، معاني الأخفش ٣٥٦/٢ .

(٦) انظر الشواذ/٦٠ ، وانظر شرح التسهيل ط١٦٨/١ ، شفاء العليل٢٠٧/١ ، والكتاب ٣٩٧/٢ ، شرح الكافية ٢٧/٢.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية/٢٤٣ .

(٨) البيت لجرير في شرح ديوانه/١٧ ، الإيضاح/٢٢٥ ، المقرب١١٩/١ ، شرح التسهيل ط١٦٨/١ ، شفاء العليل٢٠٨/١ .

(٩) انظر الرضي على الكافية٢٤/٢-٢٦ ، الهمع٦٨/١ ، شرح التسهيل ط١٦٨/١-١٦٩ .

وهذا الضمير محكوم بحرفيته عند بعض النحاة[1] ، وباسميته عند بعضهم ويستدل/ للقول بالحرفية بوجهين : /١٥٥أ

أحدهما : أن القول باسميته يستلزم أن يكون له موضع من الإعراب لكن لا موضع له من الإعراب[2] ؛ لأن موضعه إما أن يكون رفعاً أو نصباً أو جراً ، والكل باطلٌ .

أما الأول : فـ لانتفاء الرافع اللفظي وكذا المعنوي ؛ لأن مابعده منصوب .

وكذا الثاني : لفقد الناصب .

وكذا الثالث : لفقد الجار أيضاً ؛ ولأنه ليس من صيغ الضمير المجرور .

والاستدلال على اسميته بالاستصحاب ، لايتم ؛ إذ لا استبعاد[3] في استعمال اللفظ الواحد حرفاً ، باعتبار ، واسماً باعتبار . وكيف يُستبعدُ مثل هذا ونظائره في اللسان كثيرة كـ "ما" و"عن" و"على" و"علامات التثنية والجمع" فيكون لفظ هذا الضمير مستعملاً بالاشتراك اللفظي بين الاسم والحرف ، وهذا اللفظ هو المعنيُّ عند أرباب المنطق بالرابطة . و"كان" الناقصة عندهم محكوم لها بحكمه ، فهي عندهم حال الربط بها حرف ، وكذا "يوجد" في قولك : "زيدٌ يوجدُ عالماً" و"زيدٌ كان عالماً" .

ويستدل للقول باسميته[4] : بأنَّ الحكم عليه بالحرفية يلزم عنه الاشتراك وهو خلاف الأصل ، ولأنه لو كان حرفاً لم تتغير صيغته بحسب حال من يجري عليه ؛ إذ الحرف يلزم طريقة واحدة .

وإذا فرغنا على أنه اسمٌ فالمختار عند المصنف أنه **"لا موضع له من الإعراب"** جرياً منه **"على الأصح"**[5] من القولين في ذلك ، وهو قول أكثر البصريين مستدلين على صحته بأنَّه إنَّما جِيءَ به للفصل فقط فلم يكن له موضع ، وهو مشكلٌ ؛ لأنَّ القول باسميته مع الحكم بكونه لا موضع له من الإعراب ، يأباه القياس ، وهو

---

(١) انظر هذه المسألة في الانصاف٢/٦٠٧ مسألة ١٠٠ ، شرح ابن يعيش٣/١١٣ ، الرضي على الكافية٢/٢٧ ، الهمع١/٢٣٦ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي٢/٦٥ ،

(٣) انظر شرح الكافية الشامية١/٢٤٥ .

(٤) القول باسميته هو قول الخليل وجماعة ، انظر الهمع١/٢٣٦ ، شفاء العليل١/٢٠٨ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٢٩ ، وانظر شرح الكافية الشافية١/٢٤٥ .

كالاعتراف بالملزوم مع إنكار اللازم ، وجعله قومٌ توكيداً لما قبله[١] . وذهبَ الكسائي[٢] إلى أنَّ موضعَه يُلاحظُ فيه الاسم الذي قبله ، إنْ رفعاً فرفعَ وإن نصباً فنصب ، وقَالَ الفَرَّاءُ : يُلاحَظُ به الاسمُ الذي بعده ، إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب[٣] .

فإذَا قُلنَا : "إنَّ زيداً هو الفاضلُ"[٤] فموضعُه نصب على رأي الكسائي ، ورفع على رأي الفرَّاء .

وإذا قلنا : "زيدٌ هو الفاضلُ" أو ظَنَنْتُ "زيداً هو الفاضلَ" اتفقا[٥] .

"وإنَّما تتعيَّنُ فصليتُه إذَا وَلِيَهُ مَنصوبٌ وقُرِنَ" الفصل **"باللامِ"** المُفرِّقةِ بين إنْ المخففة والنَّافية ، سواءٌ كانَ ماقَبْلَه ظاهراً أو مضمراً نحو : "إنْ كانَ زَيدٌ لهُوَ القائمَ" و"إنْ ظَنَنْتُك لأنْتَ القَائم" . **"أو وَلِيَ ظاهراً"** نحو : "ظَنَنْتُ زَيداً هُو القَائمَ" ، وإنَّما تَعيَّنت الفَصْلِّية مع كونه باللاَّم المفرِّقة ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ مع /دُخُولِ اللاَّم/٥٥ب عليه مبتدأ ، ولا تابعاً ؛ لأنَّ اللاَّمَ المُفرِّقة لا تَدخلُ على المبتدأ ، ولا على توابعه ، وإنَّما تدخلُ على الخبر فلمَّا لم يجزْ أنْ يكونَ مبتدأ ولا تابعاً ، تعيَّن كونُه فصلاً . وإنَّما تعيَّنت الفَصْلية إذَا وَلِيَ ظاهراً كما في المثالِ الثَّالثِ ؛ لأنَّ نصبَ مابعدَه يَنْفِي كونَه مبتدأً ، وكونُ ما قَبْلَه ظاهراً يُنْفِي كونُه تابعاً ؛ إذْ الظاهرُ لا يُؤكَدُ بالمضْمَرِ ، فَتعيَّن كُونُهُ فصلاً ، وتَعْيُّنُ كونه فصلاً إنَّما يكونُ في باب "ظَنَّ" و"أعْلَم" وبابُ "كَانَ" على حسبِ مابينَّاه[٦] . فأمَّا باب "المبتدأ" ، وباب "إنَّ" فلا سبيل لتعينِ الفصليةِ فيهما بوجهٍ .

وكذَا لا تَتَعيَّن الفَصْليةُ أيضاً إذَا وَلِيَ ضميراً ، ولم يقترنْ باللاَّم نحو : "ظَننتُك أنْتَ القائمَ" ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ "أنْتَ" في هذَا التَّركيبِ فَصْلاً ، وأنْ يكونَ توكيداً ، فيحصلُ من هذا : أنَّ الضَّمير الواقعَ بين خبرٍ ومخبرٍ عنه إنْ كانَ الخبرُ نكرةً لا تُشبهُ المعرفةِ ، امتنعتْ الفَصْلية . وإنْ كانَ معرفةً أو نكرةً شبيهةً بها ، وكانَ مرفوعاً ، احْتَملَ كونُ الضَّمير فَصْلاً ، وكونَه مبتدأ . وإنْ كانَ منصوباً :

---

(١) انظر الكتاب٢/ ٣٩٠ ، الإنصاف مسألة/ ١٠٠ / **شرح التسهيل ١/ ١٦٩.**

(٢) هنا أورد الشارح عكس المشهور عن رأيهما ، انظر معاني القرآن للفراء١/ ٤٠٩ ، والهمع١/ ٢٣٦ ، شفاء العليل١/ ٢٠٨ والصحيح عكسهما . وانظر الرضي على الكافية٢/ ٢٤ ، شرح الكافية الشافية١/ ٢٤٥ .

(٣) هنا أورد الشارح عكس المشهور عن رأيهما ، انظر معاني القرآن للفراء١/ ٤٠٩ ، والهمع١/ ٢٣٦ ، شفاء العليل١/ ٢٠٨ والصحيح عكسهما . وانظر الرضي على الكافية٢/ ٢٤ ، شرح الكافية الشافية١/ ٢٤٥ .

(٤) انظر الهمع١/ ٦٨ ، والصواب فموضعه رفع رأي الكسائي ونصب على رأي الفراء .

(٥) لأن ما قبله ومابعده في المثال الأول مرفوع ، كما أن ما قبله وما بعده في المثال الثاني منصوب ، انظر الهمع١/ ٦٨ ، شفاء العليل١/ ٢٠٨ .

(٦) انظر معاني القرآن للقرآن للفراء١/ ٤٠٩ .

فإمَّا أنْ يُقْرَنَ الضَّميرُ باللاَّمِ أولاً : فإنْ قُرِنَ باللاَّم : فإمَّا أنْ يكونَ ما قَبْلَه ظاهراً أو مضمراً . فإنْ كانَ ظاهراً تَعيَّنت الفَصْليةُ ، وإنْ كانَ مضمراً أَمْكَنت هي والتبعية .

"وَهُوَ" : أي الفَصْلُ **"مبتدأ مخبرٌ عنه بما بعدَه عندَ كثيرٍ من العَرَبِ"**[1] .

قَالَ سيبويه : "بَلَغنا أنَّ رؤبةَ كانَ يقولُ : "أظُنُّ زَيْداً هُو خَيرٌ مِنْكَ"[2] .

وحدَّثنا عيسى : "أنَّ نَاساً من العربِ يَقُولُونَ : ‹ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** ›[3] ، وأنشد :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها — وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ[4]

تنبيه[5] : ظَهَر أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المنفصل لا يكونُ فصلاً إلاَّ بشروطٍ أربعةٍ :

أحدها : أنْ يقعَ بين المبتدأ والخبر ،أوما أصْلُه ذلك .

الثاني : أنْ يكونَ المبتدأ ، أو ما هو مبتدأٌ في الأصلِ معرفةً أو نكرةً شبيهةً بها على رأي .

الثالث : أنْ يكونَ الخبرُ معرفةً أو نكرةً شبيهةً بها .

الرابع : أنْ يكونَ مُطابقاً للمبتدأ ، فلو / قُلْتَ : "كَانَ زَيدٌ أَنْتَ المكرمة" لم يكنْ إلاَّ مبتدأ ، و"المَكْرُمَةُ" خَبرُه ، والجملة خبرُ كانَ ، ولم يَجُزْ كونُه فصلاً لعدمِ مطابقتِه لما قَبْلَه ، ولايقعُ الفصلُ بصيغةِ غيرِ المرفوعِ المنفصلِ ، فلو قُلْتَ: "ظَنَنْتُه إيَّاكَ القَائمَ" كان بدلاً ، لا فصلاً . ٥٦/أ

واعْلم أنَّ الفصلَ لا يقعُ بعده ما هو تابعٌ للمبتدأ ، فلا يجوزُ : "ظننتُ زيداً هو نَفْسُه القَائِم" ، وإنَّما تقولُ : "ظننتُ زيداً نفسُهُ هو القَائِم" ؛ وكذَا لا يجوزُ "ظَنَنْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ القَائمَ" ، لا على أنْ يكونَ الأوَّل فصلاً ، والثاني توكيداً ، ولا على العكس ؛ لكونهما مُتَعاقِبَين إذا أُتي بأحدِهما لم يؤتَ بالآخرِ ؛ إذْ كلٌّ منهما

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٢٩ .

(٢) انظر الكتاب٢/٣٩٢ ، شرح التسهيل ط١/١٦٩ .

(٣) أية ٧٦ من الزخرف ، الشواذ/١٣٦ وفيه : قرأ بها أيضاً عبدالله وأبو زيد النَّحويان ، انظر شرح التسهيل ط١/١٦٩ ، التبصرة والتذكرة/٥١٤ ، البحر المحيط ٢٧/٨ .

(٤) البيت لقيس بن ذريح في ديوانه/٨٦ ، انظر الكتاب٢/٣٩٣ ، المقتضب ١٠٥/٤ شرح التسهيل ط١/١٦٩ شفاء العليل١/٢٠٩ ، اللسان [ملا] .

(٥) هذا التنبيه انفرد به المؤلف .

للتوكيد . وفي الفصلِ زيادةٌ على ذلك ، وهو الإعلامُ بأنَّ الذي بَعْدَه خبرٌ لا تابعٌ ؛ ولهذا بعْينِهِ لا يجوزُ : " ظَنَنْتُ زَيداً إيَّاهُ هو القَائمَ" ولا "ظَنَنْتُ زيداً هو إيَّاهُ القَائِمَ" . وحكَمَ بعضُهم بجوازِ : "كُنْتَ أَنْتَ أنت القَائمَ" و"كنتُ أنا أنا القَائمَ" على أنْ يكونَ "أَنْتَ" في التَّركيبِ الأوَّل ، و"أنا" في الثاني تأكيداً ، والثاني فيهما فصلاً . وأَجَازَ مع هذا الحكمِ عليهما بالابتداء بالقياسِ على قولِهِم في ‹ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ›[1]، فإنَّهم جوَّزوا في "أنَا" فيه أنْ يكونَ تأكيداً ، وأنْ يكونَ فصلاً ، وأنْ يكونَ مبتدأً خبرُه "أَقَلُّ" ، لو قُرِئَ بالرَّفعِ ، وهذانِ التركيبانِ ونحوهما لم يسمعْ منهما شيءٌ في اللِّسان .

وأطلقُوا القولَ بمنعِ تكريرِ "أَنْتَ" ثلاثَ مراتٍ ، على أنْ يكونَ :

الأوَّل : تأكيداً .

والثاني : فصلاً .

والثالث : مبتدأ نحو : "كنتَ أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ القائمَ"،ونحو من الآية .

ما وَرَدَ في الحديثِ من قوله صلى الله عليه وسلم : "كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ على الفِطْرَةِ"[2] الحديث ، فإنَّهم جوَّزُوا فيه وجوهاً :[3]

أحدها : أنْ يكونَ "أَبَواهُ" مبتدأ ، و"هما" ثانٍ ، و"اللذّان" خبرُه ، والجملة خبر "أَبَواهُ" ، و"أَبَواهُ" و"هُمَا" وما بَعْدَهُ موضعُ خبرِ كانَ ، واسمُ " كانَ"مضمرٌ فيها يعودُ على المولودِ ، على أُسْلوبِ قولِ الشَّاعرِ :

– إذَا مَا المرْءُ كانَ أبوه عَبْسٌ
فَحَسْبُكَ ما تُرِيدُ مِنَ الفَخَارِ[4]

وثانيها : أنْ يكونَ في "يكونَ" أيضاً ضميرُ/ "المَوْلُودِ" و"أَبَواهُ" مبتدأ ،/٥٦ب و"هُمَا" فصلاً ، وخبر "أَبَواهُ" اللَّذان" ، والجملة في موضعِ خبرِ "كانَ" .

وثالُثها : أنْ يكونَ في "كانَ" ضميرُ الشَّأنِ والقِصَّة ، والجملة خبرُها ، و"هُمَا" يَحْتَمِلُ الوجهينِ أيضاً .

رَابِعُها : أنْ يُنْصَبَ "اللَّذين" على خبرِ كانَ ، ويكونَ "هُمَا" فصلاً لا غير ،

---

(١) آية ٣٩ من الكهف .

(٢) الحديث في صحيح البخاري كتاب الجنائز٢/١٩٨-١٩٩ وتكملته "حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"

(٣) انظر الكتاب٢/٣٩٣-٣٩٤ ، التبصرة/٥١٤-٥١٥ ، الرضي على الكافية٢/٢٧ ، الإيضاح/١٣٩ ، الهمع٤/١١٣ .

(٤) لم أعثر على قائله وهو في الكتاب ٢/٣٩٤ برواية « إلى الكلام » ونسبه سيبويه إلى رجلٍ من بني عبس ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٠٧ ، الإيضاح ١/١٤٠ ، التبصرة والتذكرة /٥١٥ ، اللسان (ورد) .

واسمُ "كـان" "أبَواهُ" . فـإنْ ثَنّيْتَ على إضـمـارِ "المولودِ" الذّي في "كـانَ" قُلْتَ : "كلُّ مَوْلُودينِ يُولَدَانِ على الفِطْرَةِ حـتَّى يكونَا أبَواهُ"، وفي الجمعِ "حتَّى يكُونُوا" .

ومَـنْ جَعَـلَ اسمَ "كـانَ" "أبَـواهُ" أفْـردَ ، وكَذَا مَنْ جَعَل في "كـانَ" ضـمـيرَ الشَّأنِ والقِصَّةِ .

" فصـــل "(١)

اعلم أنَّ الضمائرَ لها أحكامٌ ، وقدْ ذكرَ المصنِّفُ رحمهُ الله مُعْظَمَها ، وبَقِيَ ما لمْ يذكرهُ ، وإنْ كانَ قد ذكرَ بعضَ ذلك في غيرِ هذا الموضعِ ، وذِكْرُهُ هنا أنسبُ ، والكلامُ على ذلك من وجوهٍ :

الأول : المرفوعُ المنفصلُ لا يستعملُ غيرَ مرفوعٍ إلاَّ نادراً نحو : "ما أنَا كـ أنت" ولا "أنْتَ كـ أنا" ، أو ضرورة كقوله :

– وَلاَ تَرى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ

كَهُو ولا كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلا(٢)

وكذا المنصوبُ : لا يقعُ غيرَ منصوبٍ إلاَّ قليلاً كقولِ الشاعرِ :

– فَأَحْسِنْ وأَجْمِلْ فِي أَسيرِكَ إنَّه

ضَعيفٌ ولَمْ يَأسِر كإيَّاكَ أسِرُ(٣)

الوجه الثاني : إذَا وقعَ ضميرُ ثاني ضمير مرفوعٍ منفصل بعد"إذَا"، استُعْمِلَ بصيغةِ المرفوعِ المنفصلِ فتقول على هذا : "كُنْتُ أظُنُّ العَقْرَبَ أشَدَّ لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ ، فَإذَا هُو هي"(٤) ؛ لأنَّ إذَا الفجائية يقعُ بَعْدَها المبتدأ والخبر ، وعلى هذا الأسلوبِ استُعْمِلَ الظَّاهرُ بَعدَها كقوله تعالى: ‹فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ›(٥) ، ‹فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ›(٦)، وقَالَ الكوفيونَ : "الوجهُ أنْ يجاءَ به بصيغةِ المُنْفَصلِ المَنْصوبِ فيقالُ في المثال المذكور : "فإذَا هو إيَّاهَا" ، واستدلُوا بأنَّ سيبويه(٧) والكسَّائي تَنَازعاً في ذلك ، وذَهبَ سيبويه إلى الأول ، والكسَّائي إلى الثاني ، فَسُئِلَ عن ذلك فُصَحاءُ العربِ ، فوافقوا

---

(١) هذا الفصل انفرد به المؤلف .

(٢) هما لرؤبة في ديوانه / ٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، التصريح٤/٢ ، الأشموني٢٠٩/٢ ، الخزانة ١٩٥/١٠ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر الهمع١٩٧/٤ ، الخزانة١٩٤/١٠ .

(٤) ينظر هذه المسألة في الإنصاف٧٠٢/٢ والمعروفة [بالمسألة الزُّنْبُوريَّة] ، ومغني اللبيب٨٨/٢-٩٢ ، حيث فصل المسألة تفصيلاً دقيقاً .

(٥) آية ١٠٧ من الأعراف .

(٦) آية ١٠٨ من الأعراف .

(٧) انظر الإنصاف في مسألة/٩٩

رأي الكسائي . قالوا : "ولأنَّ الكلامَ فيه معنى "وَجَدتُ" وذلك مقتضٍ أنْ يؤتى به بصيغةِ المنصوب . وأُجِيبَ بأنَّ ما حُكيَ في ذلك عن سيبويه والكسائي والعربِ لم يصحَّ/ بحيثُ يصحُّ /١٥٧أ الاستدلالُ به . وبعضُ شُيوخ البصريين قالوا: إنَّ العربَ لحنوا ، وبأنَّ الكلامَ ليس على معنى "وجدتُ" ، ولو كان كذلك لجيءَ بالضميرينِ معاً بصيغةِ المنصوبِ .

الوجهُ الثالثُ : الضمير المرفوع المتصل لا يعطفُ عليه إلاَّ بعد توكيده بضميرٍ منفصلٍ ، أو فَصْلٍ وبالتَّوكيد أكثر[1] . قال تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[2] وقد جاءَ العطفُ عليه بغيرِ هذينِ ، قال الشاعرُ :

- قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
________________[3]

الرابع : الأعرفُ أنَّ الضميرَ المخفوضِ ، لا يُعْطَفُ عليه إلاَّ بإعادةِ الخافض فلا يجوزُ "مررتُ بِكَ وزيدٍ" إلاَّ في الشِّعرِ ، وأجازَ ذلك في السَّعةِ يُونسُ والأخفشُ والكوفيون[4] . وسنبين ذلك في بابِ العطف إنْ شاءَ اللّه .

الخامس : الضَّميرُ يَردُّ الشئَ إلى أصلهِ في مواضعَ :

أحدها : لامُ الجرِّ فتحوها معَ الضَّمير فقالوا : "لَكَ" ، وهو الأصلُ فيها ؛ لأنَّها على حرف واحدٍ ؛ وإنَّما كُسِرتْ مَع الظَّاهرِ ؛ لفرقٍ بينَهما ، وبينَ لامِ الابتداءِ ، ولما أمنوا اللَّبس معَ حرفِ النِّداءِ فتحوهَا فقالوا : "يا لبَكْرٍ" .

الثاني : إذَا وقعَ بعدَ الضَّمير ظاهرٌ ، سَكَّنْتَ ميمَ الضمير فتقُول : "أَعْطَيتُكُمْ مسعوداً" فإذَا أضمرتَ قُلْتَ : "مَسْعوداً أعْطَيتُكُمُوهُ" فَيُردُّ الضَّميرُ ، ضميرُ

---

(١) انظر هذه المسألة في الانصاف مسالة رقم (٦٦) شرح الأشموني٩٩/٣ ، التصريح١٩٠/٢ .
(٢) آية ١٤٨ من الأنعام .
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعه المخزومي في ديوانه/٣٤٠ ، وعجزه : [كنِعَاجِ الملاَ تَعسَّفْنَ رَمْلاَ] وانظر الكتاب٢٧٩/٢ ، الخصائص٣٨٦/٢ ، الأشموني١١٤/٣ ، ابن يعيش٧٦/٣ .
(٤) انظر هذه المسألة في الانصاف مسالة رقم ٦٥ ، التصريح ١٩٠/٢ .

المخَاطَبِ إلى أصلهِ من الحركة .

الثالث : كافُ التَّشبيـهِ تَدْخُلُ على الظاهر نحو: "زيدٌ كعمرٍ" ولا يجوزُ "زَيدٌ كهُوَ" إلاَّ في الشِّعر ، وإنَّما يَقُولونَ : "زيدٌ مثْلُهُ" ؛ لأنَّ الأصلَ في التَّشبيه أنْ يكونَ بمثلٍ .

الرابع : لا يجوزُ دخولُ "مُنْذُ" و"مُذْ" على المُضمر فَلاَ يُقَالُ : "مُنْذُهُ" ولا "مُذْهُ" وإنَّما يَقُولونَ : "مُنْذُ ذَاك" و"مُذْ ذَاك"؛ لأنَّ الأصلَ في الغـاية "مِنْ" ولِذَا ، تدخلُ على الظَّاهرِ والمُضْمَرِ ، وإذَا كـانتْ "مِنْ" هِيَ الأصلُ في ذلك لم يتَّجه أنْ يُستَعملَ الفَرعُ . استعمالُ الأصلِ .

الخامس : تكلَّمُوا في مُسمَّى الضَّميرِ هلْ هُو جُزْئي أو كُلِّي ، واستُدِلَ للأوَّلِ بأنَّ الحُكمَ عليه بكونِهِ كُلِّياً يَسْتَلزِمُ إخراجَه عن المعارفِ ، ولأنَّه إذَا كانَ كُلِّياً ، كانَ مُسمَّاهُ على هذا التَّقدير أعمَّ من الشَّخصِ . والدَّالُ على الأعَمِّ غيرُ دالٍ على الأخَصِّ ، فَيَلْزَمُ أنْ لا يكونَ لهُ دلالةٌ على شخصٍ أصلاً .

ويُسْتَدَلُّ للثاني ، بأنَّ الحُكمَ عليه بكونِهِ جُزْئيِّاً يَستَلزمُ عدمَ صِدْقِهِ على شخصٍ ، آخرَ إلاَّ بوضعٍ آخرَ /كالأعلامِ ؛ لأنَّ مُسمَّاهُ إذَا كانَ جُزْئيِّاً /٥٧ب فخصوصيتُه من حيثُ هو ملاحظةُ شخصٍ ، وهي غيرُ موجودةٍ في غيره فيَلْزمُ أنْ لا يصدقَ على غيرهِ إلاَّ بوضعٍ ثانٍ . والظَّاهرُ أنَّه كُليٌّ ، ولا يَرِدُ ما ذكرهُ القائلونَ : بأنَّ مُسَمَّاهُ جُزْئيٌّ ؛ لأنَّ دَلالةَ اللفْظِ على الشَّخصِ المُعيَّنِ لها سَبَبان :

أَحدُهَما : وَضْعُ اللَّفظِ بإزاءِ خُصُوصِهِ كالعَلَمِ .

ثانيهما : دلالةُ الوَاقعِ على أنَّ مُسمَّى اللَّفظِ مَحْصورٌ في شخصٍ مُعيَّنٍ .

ومحلُّ النِّزاعِ من هَذا ، فإذَا قَالَ القَائلُ مثلاً : "إنَّا حكمنَا بأنَّ المفهومَ منه هو لا غيرهُ" ، وإنْ كانَ اللَّفظُ موضوعاً لأعَمَّ منهُ ؛ لأنَّ دلالةَ الواقعِ ، والسِّياقِ يَقتضي انْحِصَارَ المُسمَّى فيه ، وهذا كما تقول :

"رأيتُ قاضيَ المدينةِ" فَيُفْهَمُ حينئذٍ منه من لَهُ النَّظرُ في ذلك الوقتِ فَقَط ؛ لأنَّ دلالةَ الواقعِ تقتضي انحصارَ المُسمَّى فيه ، ويُفْهَمُ منه في غيرِ ذلك الوقت غيرهُ ؛ لانحصارِ المُسمَّى أيضاً فيه .

ولمَّا كانَ فهمُ الجُزْئيُّ منها لا يَنْفَكُّ عنه حَكمَ أربابُ صناعةِ العربيةِ بتعريفها ، فهي بالنَّظَرِ إلى الوضعِ مع قَطْعِ النَّظرِ إلى الوَاقعِ مُسمَّى كلٍّ واحدٍ منهما كُليٌّ ، ومُسمَّاهَا بالنَّظرِ إلى الواقعِ جُزْئيٌّ ، وللإلتفاتِ إلى هذا ، دَخَلتْ في أقسامِ المعَارِف .

السَّادسُ : لفظُ المُضْمرِ الغَائبِ ، ولفظُ الغَائِبِ مُتَبايِنَان ؛ لأنَّ لفظَ الغَائبِ موضوعٌ لمعلومٍ موصوفٍ بالغيبةِ ، ولفظُ المُضْمَرِ موضوعٌ لمعلومٍ موصوفٍ بالغيبةِ بقيدِ الاختصارِ والإيْجَازِ . ولا شَكَّ أنَّ الثاني أخَصُّ من الأوَّل ، فيكونَانِ متباينين ، لا مُتَرادِفَين . ويَشْهَدُ بتباينهما ، اختلافُ لوازمِهما ؛ إذْ لفظُ الغائبِ يجوزُ استعمالُه ابتداءً من غيرِ تَقدُّمِ شُعُورٍ بمُسمَّاه ، ولا يجوزُ ذلك في "المُضْمَرِ" إلاَّ مع تقدُّمِ شُعُورٍ بِمُسَمَّاهُ سواءً حَصَلَ ذلك بلفظٍ أو سياقٍ أو غيرِ ذلك ، ولأنَّ لَفظَ الغَائبِ يجوزُ نَعْتُه بخلافِ الضَّمير

"باب العلم"

"وهو المخصوصُ مُطلقاً غلبةً أو تعليقاً بمسمّى غير مقدرِ الشياع . أو الشائعُ الجاري مجراه"[1] خَرَجَ عنه اسمُ الجنسِ ، بكونهِ غيرَ مخصوصٍ ، والمضمراتُ ؛ لأنَّ كلَّ صيغةٍ منها مخصوصةٌ باعتبارِ المُعبَّر بها عنه في الحالِ ، وغيرُ مخصوصةٍ / باعتبار ١٥٨/أ صلاحيتها لكلِ متكلمٍ ومخاطبٍ ، وغائبٍ ، وكذاَ خَرجَ عنه أيضاً اسمُ الإشارة ؛ لكونهِ مخصوصاً باعتبار إشارةٍ لا مُطْلقاً كالعَلَم .

وخَرجَ عنه بقيدِ تقديرِ عَدمِ الشِّياعِ نحوُ الشَّمسِ والقَمَرِ " ، إذْ هُما مخصوصانِ بالفعلِ ، شائِعان بالقوةِ[2] ، وفي الاحتياجِ إلى هذا القَيدِ في تعريفِ العَلَم نظرٌ تَبعَ فيه آخذوهُ في تعريفِ العَلم أربابَ المنطقِ ؛ إذْ مُسمّى "الشّمس" عندهم كُليٌّ مقولٌ بحسب الخصوصيةِ المَحْضَة ، وهو بناء على وجودِ الكلِّي في الخارجِ ، وفيه نزاعٌ ، والحقُّ أنَّ الشمسَ معَ قطعِ النَّظرِ عمَّا في الخارجِ كُلّيٌّ ، وأمَّا الذي في الخارجِ فَمُشَخَّصٍ ليس بِكلِّي . وسببُ الغَلطِ هنا أنَّ الألفَ واللاّمَ تارةً يكونُ مصحوبُها جزئياً كالذِّي نحنُ فيه ، وتارةً يكونُ مصحوبُها كلياً كـ "الأسَد" ، كما أنَّ العلمَ تارةً يكونُ مدلولهُ جزئياً كـ "زَيد" وتارةً يكونُ مدلولُه كلياً . فَمَنْ لم يُفَرِّقْ بين ذلك عَرَضَ له الغَلَطُ . رجعنا إلى بيان التعريف .

ودَخَل بالشَّائعِ الجَارِي مجراهُ ، العَلَمُ الجنسي كـ "أُسَامَة" للأسدِ ، وثُعَالة : للثّعلب ، و"ذُؤَالة" للذّئب ؛ لأنّها أعلامٌ لفظاً لوجودِ أحكامِ العَلمِ فيها ؛ إذْ لاتضافُ ، ولا يَلْحقُها حرفُ التَّعريف ، ولايُصْرَفُ منها ذو سببٍ زائدٍ على العَلَميةِ[3] .

وهي باعتبارِ مُسمَّاها شائعةٌ إلاّ أنّها تُفيدُ ما يُفيدُه اسم الجنسِ المعرَّف بالألف واللاّمِ التي للعَهْد تارةً ، والتي للجنسِ أخرى . فإذَا قُلت : "رأيتُ أسَداً فَقَتَلتُ أُسَامةَ" كانَ في قوةِ "فَقَتَلتُ الأسَدَ" . وإذَا قُلتَ : "أُسَامةُ أشجعُ من الضَّبعِ" كان في قوةِ "الأسَد أشْجعُ من الضَّبُعِ" ؛ أي جنسُ الأسدِ أَشْجَعُ من جنسِ الضَّبعِ ، وبهذَا يقعُ الفرقُ بينَ اسمِ الجنسِ ، والعَلمِ الجنّسي .

وماذكرتُهُ من أنَّ العلمَ الجنسي معرفةٌ لفظاً نكرةٌ معنى هو مرادُ سيبويه رحمهُ اللّه بقوله : "هذَا بابٌ من المعرفةِ يكونُ فيه الاسمُ الخاصُ شائعاً في الأمةِ

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٠ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ط ١/١٧٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/١٧٠ .

ليس واحداً منها أَوْلى به من الآخر"[١].

وادَّعى أبوالحسن ابن الضائع[٢] من أصْحَابنا : أنَّ العلمَ الجنسي خاصٌ لفظاً ومعنىً ، قال : "لأنَّه إنَّما وُضِعَ للصُّورَة الذهْنيةِ ، وهي شيءٌ واحد ، لكنْ صَحَّ الإطلاقُ في الخارجِ على الأشخاصِ لوجودِ / المعنَى في كلٍ منها" . قَالَ : "وهذا /٥٨ب بخلافِ النكِّرةِ فإنَّها لم تُوضعْ للصورةِ الذِّهنية ، وإنَّما وضعتْ لواحدٍ لابعينهِ .

فالاسمُ النكرةُ على هذا نكرةٌ لفظاً ومعنىً ، والعلمُ الجنسي علمٌ لفظاً ومعنىً، وقد سَلَك بعضُ المتأخرينَ أيضاً هذا ، وهو حسنٌ لو عَضَّدهُ نقلٌ عن أئمةِ اللغَّة .

وذِكْرُ التَّعليقِ والغَّلبةِ في التعَّريفِ ، بيانٌ لصنْفِي العَلَمِ لا لإدخالِ شيئٍ ، ولا لإخراجِه . والمرادُ بالتَّعليقِ : تخصيصُ الشيئ بالاسمِ قصداً كتسميةِ المولودِ له ابنٌ "زيداً" .

والمرادُ بالغلبةِ : تخصيصُ أحدِ المشتركينَ أو المشتركاتِ بشائعٍ كتخصيصِ عبدِ اللَّه بـ "ابن عمر" وَمُصَنِّفِ كتاب سيبويه بـ "الكتَاب" .

وفي ادعاءِ كونِ المعرَّفِ بالغلَبَةِ من قبيلِ الأعلام نظرٌ . ولو قيلَ : إنَّه جارٍ مجرى العَلم لكانَ أدْخَلَ في طريقِ التَّحقيقِ ؛ لأنَّ هذا النَّوعَ لم يَتَعَرَّفْ بوضعِ اللفْظِ له ابتداء ، وإنَّما تُعَرَّفُ بالألف واللاَّم ، أو بالإضافة[٣] .

"ص "[٤] : العَلمُ ماعُلّقَ في أوَّلِ أحَوالِه على مسمىً بعينهِ في جميعِ الأحوالِ من غيبةٍ ، وتكلمٍ وخطابٍ واشارةٍ" .

وهذا التعَّريف إنَّما هو للعَلمِ الشَّخصي ، والجنسيُّ خارجٌ عنه ، ولايَتَناولُ من العَلمِ الشَّخصي إلاَّ الذي على جهةِ التَّعليقِ ، لا الذي على جهةِ الغَّلبةِ .

قِيلَ : والعلمُ مشتقٌ من العِلْمِ ؛ لأنَّ أكثَره لأُولي العِلمِ ، ولكونِه يُعْلَمُ به مُسمَّاهُ . ويَحتملُ أن يكونَ مشتقاً من العَلامةِ ؛ إذْ هو علامةٌ على مُسمَّاهُ . ثم العَلَمُ أصنافٌ **"وما استعمل" منه " قبلَ العلَمية لغيرها"**[٥] أي: لغيرِ العَلَميةِ فهو **"منقولٌ منه"** ، سواءً كانَ قبلَ صيرورتهِ على اسم فاعلٍ كـ "حَارِث" و "غَالِب" ، أو اسم مَفعولٍ كـ "مَسْعوُد" و "مَنْصوُر" أو مصدراً كـ "فَضْل" و "سَعْد" ، أو صِفة مشَبَّهةٍ كـ "حَسَن"

---

(١) انظر الكتاب٢/٩٣ .

(٢) هو علي بن محمد بن يوسف الكتامي الإشبيلي توفى في خمس وعشرين ربيع الآخر سنة ثمانيين وستمائة . انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢/١٣٦ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٠٣، المقرب ١/٢٢٢ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٣٠ .

و"سَعِيد"، أو فعلاً ماضياً كـ "شَمَّر"[١] و"كَعْسَبَ"[٢]، أو مضارعاً كـ "تَغْلِب" و"يَشْكُر"، أو جملةً من فعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ"[٣] أو مضمرٍ بارزٍ كـ "أَطْرِقَا"[٤] في قول الشاعر :

– عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَام
______________[٥]

أو مستكنٍ كقول الشاعر :

– نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنا لَهُم فَدِيدُ[٦]

وفي كونِ فعلِ الأمرِ الفَارِغِ من الضَّمِيْرِ من أقسامِ المنقولِ نظرٌ ؛ إذ لم يردْ منه إلاَّ / "إِصْمِتْ"[٧] اسماً للفلاةِ الخَالِيةِ في قول الشاعر : /١٥٩أ

– أَشْكُو سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وبَاتَ بِهَا
بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلاَبِها أَوَدُ[٨]

وإثباتُه بمثلِ هذا منازعٌ فيه ؛ لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ من "أَصْمَتَ" أو من "صَمَتَ". فإن كان من "أَصْمَتَ"، وجبَ أنْ يجيءَ مفتوحَ الهمزةِ، وإنْ كانَ من "صَمَتَ" وجبَ أنْ يَجيءَ مضمومَ الهمزةِ، وهو إنَّما جاءَ مكسورَ الهمزة. والقاعدةُ أن المنْقولَ يصانُ عن التَّغْييرِ اللهمَّ إلاَّ أنْ يقالَ : إنَّه من "صَمَتَ". وفي مضارعه لغتان : الكسْرُ، والضَّمُّ، وجاءتْ "إِصْمِتْ" على لغةِ الكسْرِ، إلاَّ أنَّ هذا مفتقرٌ إلى مُصَحِّحٍ، وهو النقْلُ عن أربابِ اللُّغَةِ.

أو يقالُ إنَّه غُيِّرَ شذوذاً حَالَ التسميةِ به. والاعتذارُ بهذا عن تغييرهِ لمن أرادَ إثباته في أقسامِ المنقولِ أولى، وكذا زِيدَ في أقسامِ المنقولِ، المنقولُ من صوت كـ"بَبَّةَ" لقبَ عبدالله بن الحارثِ ؛ لأنَّه كان يقوله في صِبَاهُ و قِيلَ : لأنَّ أمَّه كانتْ

---

(١) علم لفرس جميل بن عبدالله بن مَعْمَر الشاعر [بفتح الشين المعجمة وتشديد الميم].
(٢) علم لشخص (من كَعْسَبَ بفتح الكاف وسكون العين المهملة بعدها راء وفتح السين المهملة بعدها باء موحدة. إذا أسرع أو قارب الخطا
(٣) سُمي بها شخص نحره يبرق، فغلبت عليه.
(٤) اسم موضع بعينه.
(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٠/١، شرح جمل الزجاجي ٢٢٦/٢، ابن يعيش ٢٩/١، الخزانة ٣١٧/٢، شرح التسهيل ط ١٧١/١ وعجزه [إلاَّ الثُّمام وإلاَّ العِصِيّ].
(٦) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه/١٧٢، مجالس ثعلب١٧٦/١، المغني/٦٩٣، شرح التسهيل ط١٧١/١ تعليق الفرائد١٤٦/٢.
(٧) انظر اللسان [صمت] وانظر ابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التسهيل ط ١٧١/١.
(٨) البيت للراعي النميري في ديوانه/٦٩، بن يعيش ٢٩/١، الخزانة ٣٢٤/٧.

تُرقِصُهُ وتقولُ "لأُنْكِحَنَّ "بَبَّهْ" جَارِيةً "خِدَبَّهْ"[1].

وقيل[2] : هو منقول من قولهم للصبي السَّمين "بَبَّة" . فهُو على هذا منقولٌ من اسم جنسٍ ، وادعاءُ هذا أولى ؛ لأنَّ النقلَ من اسم الجنسِ شائعٌ بخلافهِ من الصوتِ . فهذه أقسامُ العلمُ المنقولِ .

"**وما سواهُ مُرتَجلٌ**"[3] وهو الذي لم يتقدم له استعمال في غير العلمية كـ"سُعَاد" في أسماء النساء ، و"أُدَدٍ"[4] في أسماء الرجال . "**وَهُوَ**" أي العَلَمَ "**إمَّا مقيس**" والمراد به ما سلك به سبيل نظيره في النكرات فجاء على ما يقتضيه القياس من تصحيحٍ أو إعلالٍ ، أو فكٍّ ، أو إدغامٍ . "**وإمَّا شاذٌ بفكِّ ما يُدْغَمُ**" كـ"مَحْبَب" فإنه "مَفْعَل" من الحُبِّ ، فالقياس يقتضي أنْ يَجِيءَ "مَحبًّا" بالإدغام ؛ لأن ذلك حكم "مَفْعَل" مما لامه وعينه متماثلان . "**أو كسر ما يفتح**"[5] كـ"مَعْدِي" من "مَعْدِي كَرِب"[6] ؛ إذ قياسه الفتح كنظائره المعتلة اللام نحو : "مَرْمَى" و"مَسْعَى" . "**أو فتح ما يكسر**"[6] كـ"مَوهَب"[7] بفتح الهاء ، إذ قياسه الكسر ؛ لأنه حكمُ كلِّ "مَفْعِل" مما فاؤه (واو ولامه صحيحة)[8]، ومن هذا "صَيْقَلُ"[9] اسم امرأة ؛ لأن قياسه الفتح كنظائره نحو : "هَيْثَمٍ" و"ضَيْغَمٍ" "**أو تصحيح ما يُعَلّ**" كـ"مَدْيَن"[10] و"مَكْوَزَة"[10] فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الياء والواو فيهما ألفاً كـ"مَثَابَة"/و"مَنَال" . "**أو إعلالُ ما يُصححُ**" كـ"دَارَانٍ"[11]و"مَاهَانٍ"[12] ؛/٥٩ب إذ قياسهما التصحيح ، وأن يقال فيهما : "دَوَرَان" و"مَوَهَان" بتصحيح الواو فيهما كنظائرهما نحو : "الجَوَلاَن" و"الطَوَفان"[13] .

تنبيه : إذا نقل الاسم إلى العلمية حدث فيه ستة أشياء :

أحدهما : إزالة معنى الصفة .

الثاني : صيرورته مقصوراً على واحد بعينه .

---

(١) انظر ابن يعيش ٣٢/١ ، الهمع ٧٢/١ وهو رجز لهند بنت أبي سفيان كما في التاج واللسان (ببب) والخبة الضخمة .
(٢) هو قول ابن مالك في شرحه ط ١٧٢/١ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٠ .
(٤) انظر الهمع ٧٢/١ .
(٥) في التسهيل/٣٠ جاءت العبارة [أو فتح مايكسر أو كسر مايفتح] .
(٦) علم على شخص . وقيل هو من عداه الكرْب إذا جاوزه وانصرف عنه .
(٧) وهب اسم رجل ، انظر الصحاح (وهب) .
(٨) في الأصل « ولامه صحيحان » والتصويب من ابن يعيش على المفصل ٣٣/١، شرح التسهيل ط ١٧٢/١ ، شفاء العليل ٢١٢/١ ، الهمع ٧٢/١ .
(٩) حكاه قطرب انظر شرح التسهيل ر ٢٣٦/١ ، التذييل ١٩٦/١ب .
(١٠) علم على قرية شعيب ، ومكوزة أيضاً علم على قرية .
(١١) علم على موضع ، اللسان [دور] .
(١٢) علم على موضع .
(١٣) انظر شرح التسهيل ط ١٧٢/١-١٧٣ ، الهمع ٢٥١/١ .

الثالث : منع تحمّل الضّمير .

الرابع : جواز إمالته كالعجَّاجِ .

الخامس : لزوم علامة التأنيث كـ"نَائِلة" .

السادس : منع صرفه مع انضمام سبب آخر إلى العلمية .

واعلم أن اثبات الاسم المرتجل منازعٌ فيه ؛ إذْ منَ النَّاسِ من أطلقَ القولَ : بأنَّه لا عَلَمَ إلاّ وهو منقولٌ ، علمنا الأصلَ الذي نُقِل منه أو جَهْلنَاه . قال شيخنا أثير[1] الدين :"وهو ظاهر كلام سيبويه[2]". والعلم **"ماعرِّي"** منه **"من إضافة"** كـ"عبدُاللّهِ" ، **"وإسنادٍ"** إلى ظاهر كـ"بَرَقَ نَحْرُه" ، أو ضمير بارز أو مستكن **"ومزْجٍ"** غير مختوم بويه كـ"بَعْلَبك" ، أو مختوم بها كـ"سِيبْوَيهِ" فهو **"مفرد"** كـ"زيد" **"ومالَمْ يَعْرَ مُرَكَّبٌ"**[3] وقد مثل **"وذو الإضافة"** من أقسام المركب **"كنيةٌ"** كـ"أبي عبدُاللّهِ" ، **"وغيرَ كُنيةٍ"** كـ عبدِالرحمن" . **"وذو المزْجِ إنْ خُتِمَ بغيرِ "وَيْهِ" أعْرِبَ غيرَ مُنْصَرِفٍ وقدْ يُضَافُ"**[4] صدره إلى عجزه فتقول : "مررتُ بحضرموتَ" و"بحضرموتٍ" ، ويجوز بناؤه تشبيهاً بخمسة عشر ، ذكره المصنف[5] في باب مالاينصرف . **"وإنْ خُتِمَ بـ"وَيْهِ" كُسِرَ، وقدْ يُعْرَبُ غيرَ مُنْصَرِفٍ"**[6] فتقول : "مررت بسيبويهِ" وبسيبويهَ" . وادعى بعضهم حصر المختوم بـ"ويه" في ستة أسماء وهي : سِيبَوَيه" و"نَفْطَويه" و"بَرْزَوَيه" و"ابن دَرَسْتويه" و"ابن خَالويه" و"ابن شَاهويه" . قال : وكلهم نحاة ولا سابع لها .

والمعنى بالمركب تركيب مزج : مانُزِّل عجزه منه منزلة "تاء التأنيث" في السَّلامة والحذف ، والتغيير للأحكام الطارئة عليه . وهذا القسم ؛ أعْني المركب تركيبَ مزجٍ سواء كان مختوماً بـ"ويه" أو غير مختوم بها ، يجوز تصغيره ، وتغبيره للنداء ، وترخيمه ، وتثنيته ، وجمعه نص عليه أبو الحسن بن أبي الربيع قال : ولا أعلم من خالف في هذا إلا الزَّجَاجي[7] ، فإنه منع تثنية "سيبويه" ؛ لطوله . وحكم المضاف /أن يعرب بمقتضى العامل ، ويجر المضاف ٦٠/أ إليه .

---

(١) انظر التذييل١/١٩٥أ .

(٢) انظر الكتاب٢/٩٤ .

(٣) انظر التسهيل/٣٠ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣٠ .

(٥) ينظر باب مالا ينصرف من شرح التسهيل لابن مالك/ ٢١٨

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٠ .

(٧) انظر الملخص لابن أبي الربيع /١١٥ ، وفيه : « وأما المركب فظاهر كلام النحويين جواز تثنيته ، والزجاج لم يستحسن تثنيته » ، ولعله تحريف عن الزجاجي الذي يذهب إلى ذلك . ينظر الجمل / ٢٤٣ ، الهمع ١/١٤٠ ، شرح الجمل لابن هشام /٣٩٩ .

"وربُما أضيفَ صدرُ ذي الإسنادِ إلى عجزه إن كانَ ظاهراً"[١] لا إن كان مضمراً نحو "برَقتُ" فتقول على هذا : "جاء برَقَ نَحرِه" ، وهذا غريب جداً ، والأعرف فيما سمي به من نحو هذا أن يستعمل كما كان قبل التسمية به ، فلا يثني ، ولا يجمع ، ولا يضاف ، ولا يغيره النداء ، ولا يصغر[٢] .

واعلم أن الإفراد يطلقه النحاة بإزاء معانٍ في أبواب مختلفة ، فيطلقونه في باب "الإعراب" بإزاء "التثنية" و"الجمع" ، ويطلقونه في باب "النداء" وفي باب "لا" بإزاء "المضاف" و"المشبه بالمضاف" ، ويطلقونه في هذا الباب بإزاء "الجملة" و"المضاف" و"المضاف إليه" . والاسمين المجعولين اسماً واحداً .

"ومنَ العلَم اللقبُ" والمعني به : مادل على شرف في المسمى كـ "عَتيق" للصدِّيق رضي الله عنه ، أو حقارةٍ كـ "قُفَّة" و "بَطَّة" ولم يبدأ مع ذلك بـ "أب" ولا "أم" . فإن بدأ بأحدهما فهو كنية كـ "أبي عبدِاللّه" و "أمُّ عمرٍو" وإلاَّ فهو الاسم الخاص كـ "زيد" ونحوه . "و" حكمُ اللَّقبِ : أنْ "يتلوَ" "اسمَ ما لقبَ به غالباً باتباعٍ"[٣] على جهة عطف البيان ، أو البدل . "أو قطعٍ" إلى النصب باضمارِ "أعني" ، أو إلى الرفع على إضمار مبتدأ[٤] ، وهذا كله جائز في اللقب إذا تلا الاسم "مُطلقاً" سواء كانا مركبين كـ "عَبْدُاللّهِ أنْفُ النَّاقَةِ"[٥] ، أو مركباً ومفرداً كـ "عَبْدُ اللّه قُفَّةُ"[٦] ، أو مفردين كـ "سَعِيدُ كُرْزُ"[٧] . ويجوز أن يتلوه "بإضافةٍ أيضاً إنْ كانا مفردين"[٨] فيجوز في المفردين الاتباع و القطع والإضافة ، وفي غيرهما الإتباع والقطع فقط .

ولما لم يذكر سيبويه[٩] رحمه الله في المفردين إلا الإضافة ، توهموا أن حكم المفردين إنما هو الإضافة لا الإتباع والقطع ، وليس كذلك بل الأوجه الثلاثة جائزةٌ فيهما عنده . وإنما اقْتَصرَ على ذكر الإضافة ؛ لكونها على خلافِ الأصل ؛ إذ الاسمُ واللَّقبُ مدلولهما واحدٌ ، وفي إضافة أحدهما إلى الأخر إضافة الشيئ إلى نفسه ، وذلك لايجوز ، فنبه على جواز ذلك ؛ لكونهما يحوجان في الإضافة

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٠ .

(٢) يوافق سيبويه في الكتاب٣/٣٢٧ ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام/٣٩٩ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/ ٣٠ - ٣١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط ١/١٧٣ ، الهمع ١/٢٥٠ .

(٥) أنف الناقة : لقب جعفر بن قُرَيع ، انظر القاموس (أنف) . ثمار القلوب /٣٥٤ .

(٦) القفة : القصير الضعيف .

(٧) الكرز : الخُرْج ، انظر إصلاح المنطق /٤٠٧ ، الصحاح (كرز) .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .

(٩) انظر الكتاب ٣/٢٩٤ ، الهمع ١/٢٥٠ .

إلى تأويل ، يخرج عن إضافة الشيئ إلى نفسه ؛ وهو تَأَوُّلُ الأول بالمسَمَّى ، والثاني /بالاسم . فإذا قيل : "قَامَ سَعِيدُ كُرْزٍ" فكأنه قيل : "قَامَ مُسَمَّى هذا /٦٠.ب الاسم" . ولما لم يحتج في الاتباع والقطع إلى هذا التكلف ، لم يذكرهما وبقيا على حكم الجواز الأصلي . وقيد المصنف كون اللقب تالياً للاسم بالغلبة[1] ليحترز بذلك من قول الشاعر :

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً دُونَهم حَسَباً — [2]

فأتى بالاسم تالياً للَّقَب ، والقاعدة بخلافه . وأوَّلوا الأَوَّلَ من المضافين بالمسمى دون الثاني ؛ لأن الأوَّلَ عرضة للإسناد إليه ، والمسند إليه في الحقيقة هو المسمى ؛ ولهذا بعينه قدموا الاسم على اللقب ؛ لأن اللقب غالباً منقول من اسم غير إنسان كـ "بَطَّةٌ" و "قُفَّةٌ" . فلو قدم توهم السامع أن المراد به مسماه .[3]

والقول : بأن المفردين تلزمهما الإضافة هو مذهب البصريين [4] أكثرهم والقول بجواز الاتباع هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين[5] . وينبغي أن يستثنى من حكم الإضافة في ذلك ما إذا كان الأول منهما متلبساً بأَلْ للمح الصفة نحو : "الحارث" فإن حكم هذا مع اللقب إنما هو الإتباع ليس إلاّ ، فلا يجوز "الحارثُ كُرْزٍ" بالإضافة .

"ويلزَمُ ذَا الغَلَبَةِ"[6] من الأعلام مادام **"بَاقِياً على حاله"** من التعريف لم يعرض له عارض يغيره عن حاله . **"ماعُرِّفَ به قَبلُ ، دائماً إنْ كانَ مُضَافاً"**[6] كـ "ابن عُمَر" ، **"وغالباً إنْ كانَ ذَا أداةٍ"** كالدبران و "النابغة" .

والمراد بذي الغلبة : الاسم المشتهر به بعض من له معناه ، سواء كان ذلك بإضافة ، أو بأداةٍ . وحكمه أن لايغير عن ذلك مادام باقياً على حاله من التعريف .

فإن تغير حاله ، عُرِيَ إذ ذاك ذو الأداة عنها ، وأضيف ليختص . ومنه قولهم : "أَعْشَى تَغْلِب" و "أَعْشَى قَيْس" و "نَابِغَةُ بَنِي ذُبْيَان" و "نَابِغَةُ بني جَعْدَة" ومنه قول الشاعر :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد /٣٠ .

(٢) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في شرح أشعار الهذليين ٥٨٠/٢ ، شرح التسهيل ط ١٧٤/١ ، المساعد ١٢٨/١ ، شفاء العليل ٢١٣/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/٢ . وعجزه [ببطنِ شَرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَه الذئبُ] وعمرو ذو الكلب هو ابن عجلان بن عامر ، انظر شرح أشعار الهذليين ٥٦٥/٢ ، الأغاني ٣٥١/٢٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٤٩٨/١ ، هداية السبيل ٦٣٤/٢ .

(٤) انظر إرتشاف الضرب ٤٩٨/١ ، هداية السبيل ٦٣٤/٢ .

(٥) انظر المرجعين السابقين .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .

– ألاَ أَبْلِغ بِنَي خَلَف رَسُولاً

أَحقّاً أَنَّ أَخْطَلَكُم هَجاني [١]

وقوله :

– وَلَو بَلَغَتْ عَوَّى السَّماءِ قَبِيْلَةٌ

لزَادَتْ عَلَيها نَهْشَلٌ وتَعَلَّت[٢]

وكذا يقدر/زوال اختصاص المضاف إليه "ابن" فيتغير حال المضاف إليه /٦١أ كقولك : "مَامِنْ ابن عُمَرٍ كابنِ الفَارُوقِ" أو "ابنِ خَلِيْفة الصِّدِّيق" [٣] وقد يعرض مثل هذا في الأعلام المُعَلَّقة كقوله :

– لاَهَيْثَمَ اللَّيلة للمَطِيِّ

________________[٤]

وكقول الآخر

– إنَّ لَنَا عُزَّى ولا عُزَّى لَكُمْ

________________[٥]

وكما يعرَّى ذو الأداة عنها لقصد إضافته ليختص ، يعرى عنها للنداء ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : "إلاَّ طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيرٍ يَارَحْمَن"[٦] وكقول الشاعر :

– يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَاأَقْرَعُ

إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أَخُوكَ تُصرَعُ[٧]

إلا أن ذا الغلبة بطريق الإضافة إذا لم يتغير حاله ، فإضافته دائمة ، غير زائلة . وأما ذو الغلبة بالأداة ، فقد يُعرَّى عن الأداة وإنْ لم يتغير حاله ، ومنه قول بعض العرب : "هَذَا يومُ اثنين مُبَارَكاً فِيه" حكاه سيبويه[٨] .

---

(١) البيت للنابغة الجعدي/١٦٤ ، انظر الكتاب ١٣٧/٣ ، الخزانة ٢٧٣/١٠ ، شرح التسهيل ط ١٧٥/١ ، الهمع ٢٥٠/١ .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه/٦٨ وفيه [دون السماء] مجالس العلماء/١٤٩ ، اللسان [عوى] شرح التسهيل ط ١٧٥/١ . والعوَّاء : من منازل القمر .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ١٧٦/١ ، هداية السبيل ، ٦٣٨/٢ .

(٤) لم اعثر على قائله انظر كتاب ٢٩٦/٢ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، ابن يعيش ١٠٢/٢ ، الهمع ٢٥٠/١

(٥) قاله ابوسفيان في يوم أحد ، انظر تاريخ الطبري ٥٢١/٢ ، شرح التسهيل ط ١٧٥/١ ، شفاء العليل ٢١٤/١ ، تعليق الفرائد ١٥٣/٢ .

(٦) اخرجه أحمد في المسند ٤١٩/٣ ، النهاية في غريب الحديث ١٢١/٣ .

(٧) نسب إلى جرير بن عبدالله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح التسهيل ط ١٧٦/١ . ونسب لعمرو بن خثارم البجلي في الخزانة ٢٠/٨ . وانظر البيت في المقتضب٧٢/٢ ، ابن يعيش ١٥٨/٨ ، المقرب٣٧/١ .

(٨) الكتاب٢٩٣/٣ ، كتاب الشعر٣٧/١ .

وقول بعض العرب : "هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعاً"[١] حكاه ابن الأعرابي[٢] .

وكل منهما عُرِي عن الأداة مع كونه باقياً على حاله من التعريف ، وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله بقوله : "دائماً إذا كان مضافاً ، وغالباً إن كان ذا أداة" [٣]

"ومثله" أي مثل ذي الأداة بطريق الغلبة في كونه لا يعرى عنها إلا لعارض يحوج إليه . **"ماقارنت الأداة نقله"**[٤] كـ"النُّعْمان" ، أو **"ارتجاله"** كـ"السَّمَوْأَل" فَهَذَان ونحوُهما لايعريان عن الأداة إلا لنداء أو غيره من العوارض التي يعرى بسببها ذو الغلبة المتلبس بالأداة ؛ بل ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله أحق بعدم التجريد عن الأداة ؛ لأنها فيهما مقصودة ابتداء ، بخلافها في ذي الغلبة فإنها فيه؛ إنما زيدت للتعريف ، ثم بعد ذلك غلب الاسم على بعض ما له معناه .

"وفي المنقولِ من مجردٍ" عن الأداة **"صالحٍ لها ملموحٍ به الأصلُ وجهانِ"**[٤] :

أحدهما : استعماله حال العلمية بالألف واللام ؛ رعياً لأصله ؛ إذ هو في الأصل نكرة .

والثاني : استدامة[٥] تجريده عن الأداة ؛ رعياً للعلمية ؛ إذ هو الآن علم .

فالوجهان جائزان في "حسنٍ" و"عباسٍ" و"فضلٍ" و"ليث" ونحو ذلك . / ٦١/ب

ولابد في جواز الوجهين من كون الاسم صالحاً للأداة كما قيده المصنف ، فلو لم يصلح لذلك كالمنقول من فعل نحو "يزيد" ، لم تدخله الأداة إلاّ لضرورة ، أو عروض تنكير .

وإنما قيد[٦] جواز دخول الألف واللام ؛ بكون الصفة المسمَّى بها ملموحاً بها الأصل ، احترازاً مما لو سمي بالصفة ، ولم يلحظ بها الأصل ، فإن الألف واللام والحال هذه لا تدخل ، وقد أطلق ذلك بعضهم ، ولابد من تقييده كما ذكرنا .

"وقد يُنكَّرُ العلمُ تحقيقاً"[٧] نحو : "مَا مِنْ زيدٍ كَزيدِ بنِ ثَابتٍ" و"قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حسنٍ[لها]"[٨] وكقول نُوْف البَكالي في موسى صاحب الخضر عليهما السلام : "ليسَ

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/١٧٦ ، اللسان [عوق] والعيوق : نجمٌ أحمر مضيئ . انظر الصحاح [عوق] .
(٢) انظر شرح التسهيل ط١/١٧٦ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .
(٥) انظر الأصول/١/١٥٧ .
(٦) انظر الهمع/١/٧٢ .
(٧) انظر التسهيل/٣١ .
(٨) انظر الكتاب/٢/٢٩٧ ، شرح التسهيل ط١/١٨٠ .

مُوسَى بَني اسْرَائيل ، وإنَّما هو مُوسَى آخر"[١] .

"**أو تقديراً**" كقول أبي سفيان : "لا قُرَيشَ بَعْدَ اليَوم"[٢] .

وقول بعض العرب : "لا بَصْرَةَ لَكُم"[٣] ، وقول الشاعر :

— أَزْمَانُ سَلْمى لاَ يَرَى مِثْلَها
الـرَّاؤونَ في شامٍ ولاَ في عِراقْ[٤]

"**فيَجزي**" إذ ذاك "**مَجزى نكرة**" في الأحكام .

"**ويُسلب**" العلم "**التعيين بالتثنية والجمع**"[٥] كقوله :

— رأيتُ سُعُوداً من شُعُوبٍ كثيرةٍ
فَلَمْ أرَ سَعْداً مثلَ سَعْدِ بنِ مالكِ[٦]

"**فيجبرُ**" إذ ذاك "*بحرف التعريف*" كقول الشاعر :

— وَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَان كِلاَهُما
عَميدُ بَني جَحْوَانَ وابنُ المُضَلَّلِ[٧]

وكقوله :

— أَخَالَدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ
فَشَيَّبَنِي الخَوالِدُ والهُنُودُ[٨]

وهذا الحكم/ أعني سلب العلم التعيين عند قصد تثنيته وجمعه ، وجبره بالأداة عند قصد تعريفه/شامل لكل الأعلام "**إلا في نحو "جمَادَيَيْنِ"**" في الشهرين ، "و"**عمَايتَيْنِ**"" في جبَلَين[٩] ، "و"**عرَفات**"" في مواقف الحجِّ ؛ فإنه لا يحتاج إلى الأداة في ذلك ، في التثنية والجمع ؛ للتلازم الذي بينها .

ومن الوارد من ذلك في "جماديين" قول الشاعر :

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب قال موسى لفتاه . فتح الباري٤٠٩/٨ ونوف البكالي: صاحب علي كرم الله وجهه . انظر اللسان[بكل] وهو نسبه إلى قبيلة بكالة في اليمن ، انظر الأعلام٣١/٩ .

(٢) انظر جامع الأصول٢٦١/٩-٢٦٢ ، زاد المعاد٨٢/٢ .

(٣) انظر الكتاب٢٩٦/٢ ، التمام/٢٣٧ ، شرح التسهيل ط/١٨٠ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر الكامل ٣٢١/١ ، اللسان [عرق] ، شرح التسهيل ط١٨٠/١ شفاء العليل٢١٥/١ .

(٥) انظر التسهيل/٣١ .

(٦) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه/٨٨ ، انظر الكتاب٣٩٦/٣ ، المقتضب٢٢٢/٢ ، شرح التسهيل ط١٨١/١ ، المساعد١٣١/١ .

(٧) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه/٥٧ ، نوادر أبي زيد/٤٤٨ ، اصلاح المنطق/٤٠٣ ، معجم البلدان شرح التسهيل ط١٨١/١ ، المساعد١٣١/١ .

(٨) البيت لجرير في ديوانه/١٦٠ ، انظر الكتاب٢٩٨/٢ ، المقتضب٢٢٣/٢ ، المنصف٣١٤/٢ ، شرح التسهيل ط١٨١/١ .

(٩) هما من جبال هذيل ، انظر الصحاح [عمي] .

— حتَّى إِذَا رَجَبٌ تولَّى وانْقَضَى
وجُمَادَيَانِ وجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ(١)

ومن الوارد منه في "عَمايَتين" قول الشاعر :

— لو أنَّ عُصْمَ عمايَتَينِ ويَذْبُلٍ
سَمِعاً حَدِيثَك أَنْزَلا الأوعَالا(٢)

والعلم المسمى به ما لا يعقل لا يفترق سواء كان ملازماً للتثنية كـ"الفَرْقَدَينِ" ، أو للجمع كـ"عرفات" حكمه كحكم ماليس ملازماً لذلك من الأعلام ، فلذي الاداة من ذلك كـ"الفَرْقَدَينِ" / ما "للدَّبران" ولـ"عرفات" فالعلم مجردٌ عن ٦٢/ أ الأداة بمعنى أنه يجوز نزع الاداة من المتلبس بها للعوارض التي يجرد الاسم من الأداة بسببها ، وأن المجرد من الأداة كـ"عرفاتٍ" يجوز فيه وجهان : استدامة تجريده عن الأداة ، والحاقه إياها .

"**ومُسمياتُ الأعلامِ أولو العلمِ**"(٣) كـ"الملائكة" عليهم السلام ، وأشخاص الإِنْسِ والجنِّ .

ومن هذا القسم أسماء الله تعالى كلفظ الله تعالى ، و"الرحمَّان" "و" نحوهما ، ومن مسميات الأعلام "**مايحتاجُ إلى تعيينه من المألوفات**" سواء كان ذلك لقبيلةٍ كـ"تَمِيم" ، أو بلد كـ"مكَّة" ، أو فرسٍ كـ"لاَحِق" ، أو جَمَلْ كـ"شَدْقَم" ، أو شاة كـ"هَيْلَة" أو كلب كـ"ضُمْرَان" . وبالجملة كل ما يحتاج إلى تعيينه كـ"السوُّر" و"الكُتب" و"الكواكبِ" و"الملابَس" و"السلأح" .

"و" من مسميات "**أنواعُ معانٍ وأعيانٍ لا تؤلفُ غالباً**"(٤) فمن الأول تسميتهم "المنيَّة" بـ"شَعُوب" ، و"الفَجرة" بـ"فَجَار" و"المبَرَّة" بـ"بَرَّةُ" . قال الشاعر :

— إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنا بيْنَنا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجارِ(٥)

---

(١) البيت لأبي عيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين٤٣٤/١ ، المقاصد النحوية١٢٨/٤ ، شرح التسهيل ط١٨١/١ ، شفاء العليل١٥٠/١ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه٤٥٠/ ، نقائض جرير والأخطل/٨٧ ، معجم ما استعجم٩٦٦/٢ شرح التسهيل ط١٨٢/١ ، شفاء العليل٢١٦/١ .
وعمايتين : جبلان بالبحرين . ويذبل : جبل بنجد والأوعال : جمع وعل وهو : تَيْس الجبل .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه/٣٤ ، وانظر الكتاب٢٧٤/٣ ، مجالس ثعلب/٤٦٤ ، ابن يعيش٣٨/١، أمال ابن الشجري١١٣/٢ .

ومن هذا القسم تسميتهم "الغدرَ" بكيسان"[١] .

ومن الثاني : تسميتهم "الأسَد" بأبي الحَارث"[٢] و"أُسَامَة" ، والذئب "بأبي جَعْدَة" و"ذُؤَالَة" . قال سيبويه رحمه الله : "إذَا قُلتَ : هَذَا أَبُو الحارثِ فإنَّما تريدُ هذا الذي سمعتَ باسمهِ أو عَرَفْتَ أَشْبَاهَه ، ولا تريدُ أنْ تُشيرَ إلى شيءٍ قد عَرَفْتَهُ بعينهِ كمعرفةِ زيدٍ ، ولكنّه أرَادَ هذَا الذي كلُّ واحدٍ من أُمَّتهِ لهُ هَذَا الاسمُ"[٣] .

واعلم أنهم إنما وضعوا الأعلام في المعاني ، والوحوش للأنواع ، ولم يضعوا لأشخاصها أعلاماً كما فعلوا في غير هذين ؛ لأن المعاني وما لا يؤلف ، لا يحتاج إلى تعيين فرد فرد من أفرادها ، بخلاف غيرهما فإن الحاجة داعية إلى تعيين أفراده ، فوضعوا لأشخاصها أعلاماً . فظهر من هذا أن العلم الشخصي إنما يكون فيما تَعْنِيك التفرقة بين أشخاصه ، وأن العلم الجنسي إنما يكون فيما لا يعنيك إلا معرفة جنسه فقط .

وهذا كله إنما هو بناء على حكم الغالب ، وإلاَّ فقد وضعوا لبعض المألوفات/ أعلاماً نوعية كتسميتهم نوع "الأمَة" بـ"اقعُدِي قُومِي" ، ونوع العَبْدِ /٦٢ب بـ"قِنَّوْر بن قِنَّوْر"[٤] ، وَنَوعَ الفَرَسِ بـ"أبي المْضَاءِ" .

وإلى هذا الذي ذكرناه أشار المصنف بقوله : "**لا تؤلف غالباً**"[٥]

"**ومن**" العلم "**النوعي ما لا يَلْزَمُ التعريفَ**"[٦] بل يجوز أن يستعمل نكرة تارة ، ومعرفة أخرى ومأخذ هذا النوع السماع ، ومن الوارد فيه : "فَيْنَةٌ" و"بُكْرَةٌ" و"غُدْوَةٌ" و"عَشِيَّةٌ" .

"**ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونِ بها**"[٦] كقولك : وَزْنُ "عَامِرٍ" و"طَلْحَةَ" و"أرْنَب" و"عُمَر" ، "فَاعِلٌ" و"فَعْلَةَ" و"أَفْعَلُ" و"فُعَلُ" ؛ لدلالتها على المراد مع تضمين الإشارة إلى حروفِها وهَيْئَاتِها ؛ ولكونها تُنْعَتُ بالمعرفةِ ، وتقعُ الحالُ متأخرةً عنها نحو "لاينصرف" فُعَلُ" المعدولُ ، وإنما ينصرف "فُعَلٌ" غيرَ معدُولٍ .

وهي بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أقسام ."**فما كان منها بتاء تأنيث**" [٧]

---

(١) . انظر ابن يعيش١/٣٨ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٩٣ ، شرح التسهيل ط١ / ١٨٢ .
(٣) انظر الكتاب ٢/٩٤-٩٦ ، شرح التسهيل ط ١/١٨٢ .
(٤) انظر القاموس المحيط مادة [قنر] .
(٥) انظر التسهيل/٣١ .
(٦) انظر التسهيل/٣١ .
(٧) انظر تسهيل الفوائد/٣١ .

كـ"فَعْلَة" **"أو على وَزْنِ الفعلُ به أولى"** كـ"أفْعَل" ، **"أو مزيداً آخره ألف ونون"** كـ"فَعْلان" ، **"أو ألف إلحاق مقصورة"** كـ"عَلْقى" **"لم ينصرف إلا منكراً"** نحو كُلُّ "فَعْلَةٍ" صحيح العين فجمعه "فَعَلاتٌ" إن كان اسماً ، و"فَعْلاتٍ" إن كان صفة .

وكلُّ "فَعْلانٍ" ذي مؤنث على "فَعْلَى" كـ"عَلْقَى" لاينصرف .

وكلُّ "أفْعَلٍ" غَيرِ عَلَمٍ ولا صفةٍ ينصرف . فهي في هذا الاستعمال مصروفة لقصد تنكيرها .

"وإن كان" المثال **"على زنة منتهى التكسير"**[١] نحو "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيل" .

"أو ذا ألف تأنيث" مقصورة كـ"فُعْلى" ، أو ممدودةٍ كـ"فَعْلاء" **"لم ينصرف مطلقاً"** . أي لا في تعريف ، ولا تنكير .

"فإن صلحت الألف" في المثال **"لتأنيثٍ وإلحاقٍ"** كـ"فِعْلى" بفتح الفاء أو كسرها .

"جاء في المثال اعتباران"[٢] فإن حكم بكونها للتأنيث لم يصرف مطلقاً ، وإن حكم بكونها للإلحاق منع الصرف في التعريف ، وصرف في التنكير .

"وإن قرن مثال بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه"[٣] . فإذا قلت : "هذا رجلٌ أفْعَل"، كان حكم "أفْعَل" حكم "أسْوَد" ؛ لأنَّ اقترانه بـ"رجلٍ" نَزَّلَهُ منزلة الموزون ، فيمنع صرفه ، نص على ذلك سيبويه[٣] رحمه الله ، وقال المازني : "منعُ صرفِهِ خطأً ؛ لأنَّ أفْعَل ليس بوصفٍ ، وإنَّما هو مثالٌ للوصفِ"[٤] .

"وكذا" يُحْكَمُ بعلميةِ **"بعضِ الأعدادِ المُطلقة"**[٥] وهي الدالة على مجرد العدد دون /تقييد بمعدود نحو "ثلاثٌ نصفُ ستةٍ" و"أربعةُ نصفُ ثَمَانِيةٍ" وحكمها أن/١٦٣أ يمنع الصرف ؛ للعلمية والتأنيث . أما التأنيث فواضحٌ . وأما العلمية فلدلالة كل عدد من هذه الأعداد على حقيقة لا شركة فيها . وأجاز بعضهم صرف ذلك[٦] .

وانظر هل يصح أن يعاملَ بهذه المعَاملةِ غيرُ العَددِ مما يُفهمُ مقداراً ، إذا أُخِذَ غيرُ مقيّدٍ بمقدارٍ نحو : "غزارة نصف كذا" فيحتمل أن يلحق بالعدد ؛ للدلالة على حقيقة في الذهن ، ويحتمل أن يقال : لايلحق بالعدد ؛ لأن العدد لا يختلف مقداره بخلاف غير العدد ، فإن الاختلاف في مقداره واقع .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣١-٣٢ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٣٢ .

(٣) انظر الكتاب٣/١٩٣ في باب [ماينصرف ومالا ينصرف] حيث قال : اعلم أنَّ أفعلَ إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال أذْهَبُ وَأَعْلَمُ] .

(٤) انظر المنصف١/٩٩-١٠١ ، الإرتشاف١/٥٠٢ ، شرح التسهيل ط١/١٨٤ ، الهمع١/٧٣ وفي المقتضب٣/٣١١ رد المبرد على المازني وصوب رأي سيبويه ، وانظر أيضاً التذييل١/١٩٩ب . حيث يوجد فيه رأي لكل من السيرافي وأبو الحسن بن الضائع حول هذه القضية .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٣٢ .

(٦) هو رأي السيوطي وبعض الشيوخ ، انظر الإرتشاف١/٥٠٣ ، الهمع١/٧٤ .

إلى هنا آخر المباحث في العلم، وأصنافه، وعوارضه. وقد ظهر مما تقدم أن أصناف العلم الشخصي "اثنان وعشرون" صنفاً المفرد منها منقولاً ومرتجلاً مقيساً ولقباً تسعةٌ:

الأول : اسم الفاعل.

الثاني : اسم المفعول.

الثالث : المصدر.

الرابع : الصفة المشبهة.

الخامس : الفعل الماضي.

السادس : المضارع.

السابع : المرتجل كـ"سُعَاد".

الثامن : اللقب كـ"قُفَّة".

التاسع : المنقول من اسم عَيْنٍ كـ"أسدٍ".

والمركب منها ثمانية:

الأول : المركب تركيب اسناد، والمسند إليه ظاهر.

الثاني : المسند إلى ضميرٍ بارزٍ.

الثالث : المسند إلى ضميرٍ مستكن.

الرابع : المركب تركيب مزج غير مختوم بويه.

الخامس : المركب تركيب مزج، وهو مختوم بويه.

السادس : المركب تركيب إضافة، وهو كنية.

السابع : المركب تركيب إضافة، وليس بكنية.

الثامن : اللقب نحو "أنْفُ النَّاقَةِ".

والشاذ منها خمسة أصناف:

الأول : ما جاء بـ"فكٍ" وقياسه الإدغام.

الثاني : ما جاء بفتح، وقياسه الكسر.

الثالث : ما جاء بكسر وقياسه الفتح.

الرابع : ما جاء مصححاً، وقياسه الإعلال.

الخامس : ما جاء معللاً، وقياسه التصحيح.

وقد تقدمت مُثُل / هذه الأصناف كلِّها. وأما العلم الجنسي فأصنافه /٦٣ب خمسة:

الأول : مفرد كـ"ثُعَالَة".

الثاني : مركب من فِعْلَي أمرٍ مسندين إلى ضميرين كـ"اقْعُدِي قُومِي" لنوع الأمَة .

الثالث : مركب من موصوف وصفة نحو : "قِنُّوْر بن قِنُّوْر" لنوع العبد .

الرابع : مضاف غير كنية نحو : " وَادي تُخُيِّبَ" للباطل .

الخامس : مضاف هو كنية نحو "أبي المَضَاء" لنوع الفرس .

ومسمياته خمسة :

الأول : ما لا يُؤلف كـ"أُسَامة" .

الثاني : مايؤلف كـ"قِنُّوْربن قِنُّوْر" .

الثالث : نوع معنى كـ"بَرَّةَ" .

الرابع : نوع ألفاظ كالأمثلة الموزون بها .

الخامس : نوع عدد كمسمى "أربعة" ونحوه من الأعداد المطلقة .

وأما مسميات العلم الشخصي فأمران :

أحدهما : أولُو العلم .

الثاني : ما يحتاج إلى تعيينه مما يُؤلف . وقد تقدمت مثل ذلك .

"**وكنوا**" **بـ"فلانٍ" و"فلانة" عن نحو "زيدٍ"**"[1] من أعلام المذكر العاقل ، "**وهند**" من أعلام المؤنث العاقل ، "**و**" كنوا "**بـ**"أبي فُلانٍ" و"أُمِّ فُلانَة"[2] عن نحو : "**أبي بكرٍ**" من كني المذكر العاقل" **و"أم سلمة**" من كني مؤنثهم .

وكنو "**بـ"الفلانِ" و"الفلانة" عن لاحقٍ**" ونحوه من أعلام مذكر مالا يعقل . "**و"سكابِ**""[3] ونحوه من أعلام مؤنث غير العاقل ، وزادو الألف واللام فيهما فرقاً بين الكناية عن علم من يعقل ومالا يعقل .

وكنوا "**بـ"هَنٍ**"" عن اسم جنس مذكر نحو "رجل" .

"**و"هنة" أو "هنتٍ**"" عن اسم جنس مؤنث كـ"امرأة" إذا كان للمتكلم غرض في الستر[4] ؛ ولهذا كثرت الكناية به عن الفرج .

وكنوا "**بـ"هنيت" عن "جامعت" ونحوه وبـ"كيت" أو كية**"[5] ، **وبـ"ذيت" أو "ذية"**"[6] **أو "كذا" عن الحديث**" فيقال للمرسل بحديث : "قُلْ : كَيْتَ وكَيْتَ ، أو قُلْ : ذَيْتَ وذَيْتَ"

---

(١) انظر التسهيل/٣٢ .
(٢) جاءت في التسهيل/٣٢٠ [أم فلان] .
(٣) سُكَاب : اسم فرس .
(٤) في شرح التسهيل ط١/١٨٥ [غرضٌ في السر] وانظر شفاء العليل١/٢١٧ .
(٥) في الأصل : [كيُت وذيُت] والصحيح ما أثبتناه من التسهيل/٣٢ . وشرحه ط١/١٨٥ .
(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٢ .

أو كذا ، والمراد بذلك : الحديث .

"وقَدْ تُكْسَرُ أو تُضمُّ تاءُ "كَيْتَ" و"ذَيْتَ"" [1] مع التخفيف ، وليس مع التشديد إلاَّ الفتح .

واعلم أن الكناية لغة هي : الستر ، وترادفها التورية .

وفي الحديث : "كان إذا أراد أن يغزو قوماً وَرَّي بغيرهم" [2] .

ومن كلام بعض الفضلاء : "اكن عن "ذهَبِكَ" و"ذَهَابِك" و"مَذْهَبِك" .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٢ .

(٢) الحديث في صحيح البخاري كتاب الجهاد ، باب من أراد غزوة فورّى بغيرها فتح الباري٦/١١٢ .

"باب الموصول"

"وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة، غير طلبية / ولا إنشائية".(١) ١٦٤/أ

خرج عنه "الموصول الحرفي"، و"إذْ"، و"إذا" و"حيثُ" فإنها أسماء تفتقر إلى جملة، إلاّ أنها مستغنية عن عائدٍ.

وخرج عنه بقيد "التأبيد" النكرة حال وصلها بجملة نحو "مررتُ برجلٍ يكتبُ" فإنها إذ ذاك مفتقرة إلى جملة وعائد، إلاّ أنَّ ذلك ليس على جملة التأبيد، بل حال وصفها بالجملة فقط.

والمراد "بخَلَفِ العائد" الظاهر كقوله:

وأَنْتَ الذِّي فِي رَحْمَةِ اللّهِ أَطْمَعُ(٢)

أي: في رحمته.

وبالجملة الصريحة: "المبتدأ والخبر" و"الفِعْلُ والفَاعِلُ".

وبالمؤولة: "الظَّرف" و"[الجار](٣) والمجرور" و"الصفة الموصول بها الألف واللام" فإن ذلك مؤول بجملة؛ ولذا تعمل الصفة حال كونِها صلة للألفِ واللاّم مطلقاً، سواء كانت للمضي أو الحاضر أو الاستقبال، بخلاف ما إذا كانت غير صلة فإنها لا تعمل إلا مراداً بها الحال أو الاستقبال.

وإنما قيد الجملة بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الصلة مُعَرِّفة للموصول، والمُعَرِّف لابدَّ أن يكون سابقاً على المُعَرَّف، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها في الخارج، فامتنع الوصل بها.

وأما الإنشائية فمعناها مقارن لوجود لفظها، فامتنع الوصل بها، كذلك لأن المُعَرِّف كما قلنا سَابِقٌ على المُعَرَّف. فأما قوله:

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٣.

(٢) نسب لمجنون ليلى، وليس في ديوانه وصدره

[فياربُّ ليلى أنت في كلِّ موطن]

انظر المغني/٢٣٠، شرح أبياته٢٧٦/٤، شرح التسهيل ط١٨٦/١، شفاء العليل٢١٩/١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

- وإنّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِّي
لَعَلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاها أَزُورُها[١]

فالصلة "أزورها" ، واعترض بين الصلة والموصول بقوله : "لعليّ وإنْ شَطَّتْ" ، أو هو على إضمار القول ، أي : "أقول لعلي وإنْ شَطَّتْ" ، وهذا الذي ذكرته من أن الصلة ، إنما تكون خبرية هو الذي عليه الجمهور[٢] . وقد أجاز الكسائي[٣] : وصل الموصول بِجُمل الأمر والنهي .

وأجاز المازني[٤] وصله بجمل الطلب إذا كانت بلفظ الخبر ، وأجاز هشام[٥] وصله بـ"لَيْتَ" و"لَعَلّ" و"عَسَى" . وأجاز بعضهم وصله بجملة القسم ، وبهذا أخذها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[٦] .

وكل ما امتنع الوصلُ به ، جاز الوصل به إذا أضمر معه قولٌ . وشرط بعض الأقدمين[٧] في صحة الوصل بالقسم وجوابه ، وبالشرط وجوابه ، تحمل كل من الشرط والجزاء لضمير راجع إلى الموصول، وتحمل جملة القسم ضمير الموصول فلو كان الضمير في/الجواب لا في القسم ، أو في إحدى جملتي الشرط والجزاء/٦٤ب نحو "جاء الذِّي أحلفُ بالله لقَد خَرَج" و"جَاءَ الذِّي إنْ قَامَ عمرو قام أبوه" لم يصح الوصل بذلك .

هذا تعريفُ الموصولِ الإسميِّ . أما الموصولُ **"من الحروف"** فَهُو : **"ما أوّل مَعَ مايَليه بمصدرٍ ، ولم يَحتَجْ إلى عائدٍ"**[٨] خرج عنه بقيد كون التأويل بمصدر مع مايليه اسمُ الفِعْلِ نحو "صَهْ" ؛ فإنَّه مؤول بمصدرٍ معرفةٍ إنْ لم يُنَوَّنْ ، وبنكرةٍ إنْ نُوِّنَ . والفعلُ المضَافُ إليه اسمُ زمَانٍ نحو "قمتُ حينَ قاموا" . أو الضميرُ العائدُ على المصدرِ المفهُومِ من فعلٍ قبله نحو ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[٩] فإنَّ هذهِ كُلَّها مؤولةٌ بمصادر ، لكن لا مع مايليها ، بخلاف الموصول الحرفي فإن تأويله بمصدر يكون مع مايليه .

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه/٦٦١ ، برواية
[لعلي وإنْ شقت عليَّ أنَالُها]
انظر الرضي على الكافية٢/٣٧ ، الخزانة٥/٤٦٤ ، تعليق الفرائد٢/١٧٨ ، الهمع١/٢٩٦ .
(٢) انظر الهمع١/٢٩٥ ، الرضي على الكافية ٢/٣٧ ، ارتشاف الضرب١/٥٢١ .
(٣) انظر ارتشاف الضرب١/٥٢١ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب١/٥٢١ .
(٥) انظر ارتشاف١/٥٢١ .
(٦) آية ٧٢ من النساء ، وانظر الرضي على الكافية٢/٣٧ .
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/٥٢٢ .
(٨) تسهيل الفوائد/٣٣ .
(٩) آية ٨ من المائدة .

وخرج عنه بقيد عدم الاحتياج إلى عائد "الذي" إذا وُصِفَ به مصدر ، ثم حُذِفَ المصدر وأُقيمَ هو مقامه ، فإنَّه إذ ذاك مؤولٌ مع مايليه بمصدرٍ إلا أنَّه يحتاجُ إلى عائدٍ ، فليس بموصول حرفي، ومن مثل هذا النوع قوله تعالى : ‹ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ›(١) أي : كالخوض الذي خاضوه.(٢)

واعلم أن تعريف المصنف للموصول الحرفي جارٍ على طريقة التعريف ؛ وهو تقديم القائم مقام الجنس على القائم مقام الفصل ، بخلاف تعريفه للموصول الاسمي : فإن القائم مقام الفصل مقدمٌ فيه على القائمِ مقامَ الجنس ، وهو الافتقار إلى جملة . وقد كان ينبغي له أن لا يتعرض لتعريف الموصول اسماً أو حرفاً ؛ لأن ذلك ألفاظ يضبطها العدد، وإنما يتعرض لتعريفِ الماهيَّاتِ التي لا يضبطها العدد.

وقيد بعض النحاة الجمَلة الموصول بها ، بكونها معهودة ، والصحيح أن ذلك غير لازم ؛ إذ الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة كقوله تعالى : ‹ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ›(٣)

وكقول الشاعر :

- أَلاَ أَيُّها القَلْبُ الذِّي قَادَهُ الهَوَى

أَفِقْ لاَ أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَك مِنْ قَلْبِ(٤)

وقد يراد به الجنس فتكون صلته كذلك كقوله تعالى ‹ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ›(٥).

وكقول الشاعر :

- فَيَسْعَى إِذَا أَبْنِي لِيَهْدِمَ صَالِحِي

وليسَ الذِّي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الهَدْمُ(٦)

وقد تُبْهم/الصلة تعظيماً للموصول كقوله : ١٦٥/أ

- فَإِنْ أَسْتَطِعِ أَغْلِبْ وإِنْ يَغلبِ الهَوَى

فَمِثْلُ الذِّي لاَقَيْتُ يُغْلَبُ صَاحِبُه(٧)

---

(١) آية ٦٩ من التوبة . (٢) في الأصل « خاضوا » والصواب من شرح التسهيل ١٨٨/١ .

(٣) آية ٣٧ من الأحزاب .

(٤) هو لقيس بن ذريح في ديوانه/٦٧ ، انظر الحماسة البصرية١٠١/٢ ، شرح التسهيل ط١٨٧/١ .

(٥) آية ١٧١ من البقرة .

(٦) البيت لمعبد بن أوس المزني في ديوانه/٦٧، الخزانة٢٦٢/٧ ، شرح التسهيل ط١٨٧/١ ، تعليق الفرائد١٨١/٢ .

(٧) البيت لابن ميادة الرمّاح بن أبرد في ديوانه/٧٣ ، شرح التسهيل ط١٨٧/١ ، تعليق الفرائد١٨٢/٢ ، الهمع٢٧٧/١ ، الدرر٢٩٥/١ .

وكقوله :

- وأنتَ إذا أرْسلَتَ طَرْفَكَ رَائِداً
لِقَلْبِكَ يَوماً أتْعَبْتكَ المَنَاظِرُ[١]
رأيتَ الذي لاَ كُلُّهُ أنْتَ قَادِرٌ
عَلَيهِ ولاَ عَنْ بَعْضِهِ أنْتَ صَابِرُ

فهذه الأبيات ونحوها تشهد لما قلناه من كون الصلة معهودة ليس لازماً[٢] ، وزاد ابن عصفور في قيود الصلة ، أن تكون عرية من معنى التعجب[٣] . فإن كان التعجب إنشاء علل منع ذلك بما تقدم ، وإن لم يكن إنشاء علل منعه بخفاء سبب التعجب والخفي لا يكون معرفاً .

وقد أجاز الوصل بفعل التعجب بعضهم ، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون غير مستدعيه تقدم كلام قبلها[٤] ، فلا يجوز "جَاءَ الذِّي حَتى أنَّ وجَهَهُ حسنٌ" ، ولا "جَاءَ الذِّي لكنْ أبوهُ قَائِمٌ" .

وشرط بعضهم في الجملة الفعلية حضور الفعل الذي تضمنته . فعلى هذا إذا قيل : "الذِّي قَامَ أمسِ زيدٌ" كان على تأويل وكأنه قال : "الذيٍّ هُو معلومٌ السَّاعةَ أنَّه قام أمسِ زيدٌ" .

وأجاز الكوفيون[٥] الاستغناء عن الصلة بإتْبَاع الموصول باسم ظاهرٍ معرفة نحو "مررت بالذي أخيك" .

وأجازوا[٦] أيضاً الوصل بـ"مثل" فيجيزون" جاء الذي مثلك" . ومنع البصريون[٧] ذلك ، ومنشأ الخلاف هل لها محل من الإعراب أم لا ؟ .

فإذا قلنا : إنَّ لها محلاً جاز ذلك وإلا فلا .

ولنشرع في تعديد الموصولات أسماء وحروفاً .

" **فمنَ الأسماءِ "الذِّي" و"التِّي" للواحدِ والواحدةِ[٨]** " .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح الحماسة للمرزوقي٣/١٢٣٨ ، الحماسة البصرية ٢/١٢١ ، عيون الأخبار٤/٢٢ ، الانصاف٢/٨٠٤ ، شرح التسهيل ط١/١٨٨ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/١٨٧ ، الهمع١/٢٩٥ .

(٣) انظر هذه القضية في شرح الجمل ١/١٨٠ ، المقرب ١/٦٠ ، الإرتشاف ١/٥٢١ - ٥٢٢ ، الهمع ١/٢٩٦.

(٤) انظر الإرتشاف١/٥٢٢ .

(٥) وهو رأي البغداديين ، انظر ارتشاف الضرب١/٥٢٣-٥٢٤ .

(٦) انظر الإرتشاف١/٥٢٤ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٣٣ .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/٣٣ .

من أولي العلم وغيرهم نحو : "رأيتُ الذِّي رأيتُه عَاقِلاً أو غَيْرَهُ" ، و"التِّي رأيتُها كذلك" .

"**وقد تشدد ياءاهما مكسورتين**" ومن وروده في "الذي" قول الشاعر :

– وليْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بمالٍ
وإنْ أَرْضَاكَ إلاَّ للَّذِيِّ[1]
تَنَالُ به العَلاءَ وتَصْطَفيه
لأَقْربِ أَقْرَبيكَ وللقَصِيِّ

"**أو مضمومتين**" فيقال : "اللذيُّ" و"التيُّ"[2]

"**أو يُحذفان**" أعني ياءيهما "سَاكناً مَاقَبْلهما"[3] بعد الحذف كقوله :

– ما اللَّذْ يَسُومُكَ سُوءاً بَعْدَ بَسْطِ يَدٍ
بالبِرِّ إلاَّ كَمِثْلِ البَغْيِ عُـدوانا[4]

"**أو مكسوراً**" / كقوله : /٦٥ب

– لا تَعذُلِ اللَّذِ لا يَنْفكّ مُكْتَسباً
حَمْدَاً ولَو كَانَ لا يُبْقِي ولا يَذَرُ[5]

وهل حذف الياء في ذلك لغة أو ضرورة ، مختلف فيه .

"**ويخلفهما**" أعني "ياء" "الذي"و"التي" "**في التثنية علامتها**" بعد حذفهما فيقال : "اللذَّان" و"اللتَّان" . "**مُجوزاً شدُّ نونها**" عوضاً من المحذوف فيقال : "**اللذّان**" **واللتّان**" و"**حذفهما**" ومنه قوله :

– أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عمَّيَّ اللّذا
قَتَلا الملوكَ وفَكَّا الأغْلالا[6]

وتشديد النون حالة الرفع متفق عليه . وأما حالة النصب والجر فالكوفيون يجيزونه ، والبصريون يمنعونه[7] .

---

(١) **لم أعثر على قائلها** ، انظر ماينصرف ومالا ينصرف/٨٣ ، الإنصاف٢/٦٧٥ ، أمالي ابن الشجري٢/٣٠٥ ، شرح التسهيل ١/١٩٠ ، المساعد١/١٣٨ ، شفاء العليل١/٢٢٠ ، **الخزانة ٥/٥٠٤ – ٥٠٥** .

(٢) انظر اللغات عن "الذيّ" و"التي" في المخصص ١٤/١٠٠ ، اللسان (لتي) (لذا) .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٣ .

(٤) لم اعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/١٨٩ ، شفاء العليل١/٢٢١ .

(٥) نسب لصفية الباهلية في المساعد١/١٣٩ ، انظر شرح التسهيل ط١/١٨٩ ، شفاء العليل١/٢٢١ ، تعليق الفرائد٢/١٨٦ **فقد ورد بغير نسبة وهو المشهور** .

(٦) قائله هو الأخطل في ديوانه٢/١٠٨ ، انظر الكتاب١/١٨٦ ، المقتضب٤/١٤٦ شرح التسهيل ط١/١٩٢ ، شفاء العليل .

(٧) انظر ابن يعيش٣/١٤٢ ، الرضي على الكافية٢/٤٠ ، ارتشاف الضرب١/٥٢٦ ، شفاء العليل١/٢٢٢ .

وانظر أيّ النونين هي المزيدة حالة التشديد فيمكن أن يقال: إنّها الثانية؛ لأن القول بأنها الأولى يستلزم الفصل بين نون التثنية وألفها.

ويمكن أن يقال: أنها الأولى؛ لأن القول بأنها الثانية يستلزم كثرة العمل لأنناعلى هذا التقدير، زدنا نوناً متحركة، ثم أسكنا الأولى وأدغمنا. أو زدناها ساكنة، ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر؛ لالتقاء الساكنين.

وعلى القول بأنها الثانية: زدنا نوناً ساكنة وأدغمنا فقط.

ولما كان حذف الياء مستعملاً في الإفراد مع كون المفرد أخف من المثنى، واحتاجوا إلى تخفيف المثنى، حذفوا الياء منه لزوماً، ولم يلتزموا التعويض عن ذلك لما كان الحذف مستعملاً في المفرد.

واختلف النحاة في "الذي" و"التي" حال التثنية هل هما معربان؛ لكون التثنية من خصائص الأسماء المتكمنة فأعربا، أو هما مبنيان جاءا على طريق التثنية[١]. والأول هو مذهب المصنف[٢]، والثاني مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي[٣]، ولكل من المذهبين نظير.

أما الأول: "فنظيره قولهم في :أيّ" فإنهم أعربوها؛ لكون إضافتها عارضت شبه الحرف فأعربت.

وأما الثاني: فنظيره قولهم في "كِلاَ" و"كِلْتَا" فإنهم قالوا: إنهما جاءتا على طريقة التثنية، وليستا بمثنيين، إلا أن الذي يغلب على الظن أنهما جاءتا على طريقة التثنية؛ لأن شبه الحرف فيهما موجود حال التثنية، وهو موجب للبناء /فلا يخرج عن اعتقاد موجبه/٦٦أ إلا لمعارض قوي.

"وإنْ عُنِيَ بـ"الذي" مَنْ يَعلَم أو شِبهه، فجَمْعُه "الذين" مطلقاً"[٤] أي رفعاً ونصباً وجراً.

"ويُغنِي عنه "الذي" في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً"[٤]

فمن إغناء "الذي" عن "الذين" في غير تخصيص قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾[٥].

---

(١) انظر ارتشاف الضرب١/٥٢٧.

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/١٩١.

(٣) انظر البسيط١/٢٨١.

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣٣.

(٥) آية ٣٣ من الزمر.

ومن إغنائه عنه في التخصيص ضرورة قول الشاعر :

وإنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ — هُمُ القومُ كُلُّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ[(١)]

ويجوز استعمال "التي" في موضع الجمع فيقال : "قَامَ الهنودُ التِّي في الدَّار" كما يقال : "اللَّواتي في الدَّار" التفاتاً إلى معاملة الجمع معاملة الواحد على أسلوب قولهم : "الهنودُ قامتْ" .

"وَرُبَّمَا قِيلَ "اللذُون" رَفْعَا" وهي لغة منسوبة لطيئ[(٢)] . والخلاف فيه هل هو معرب أو مما جاء على صورة الجمع وليس بجمع كالخلاف في التثنية ، إلا أن القول بالإعراب هنا يضعف من جهة أن الحامل عليه : هو اعتقاد رجوعها إلى الإعراب بسبب الجمع الذي هو من خصائص الأسماء . لكن الجمع فيها ليس على طريقة الجمع ؛ لمخالفة المفرد فيها للجمع ؛ إذ المفرد يقع على العاقل وغيره . والجمع لا يقع إلا على أولي العلم . وبهذا اعتذر عن كون إعرابه خاصاً بلغة بعض العرب من قال بإعرابه .

"وقد يقال : "لَذِي" و"لَذَان" و"لَذِين" و"لَتِي" و"لاتِي""[(٣)] .

فيجيئ في "الذي" و"التي" ست لغات :

إثبات الياء ساكنة . وحذفها وسكون ماقبلها . وحذفها وكسر ما قبلها . فهذه ثلاث لغات .

والرابع : إثباتها مشددة مكسورة .

والخامسة : إثباتها مشددة مضمومة .

والسادسة : حذف الألف واللام ، مع ثبوت الياء .

ويجيئ في مثنى "الذي" و"التي" في حال الرفع أربع لغات :

الأولى : إثبات النون .

الثانية : تشديدها .

الثالثة : حذفها .

الرابعة : حذف الألف واللام ، فيقال : "لَذَانِ" و"لَتَانِ" .

---

(١) قائله الأشهب بن رميلة ، انظر الكتاب١/١٨٧ ، المقتضب٤/١٤٦ ، المنصف١/٦٧ ، ابن يعيش٣/١٥٤ ، أمالي الشجري٢/٣٠٧ ، الهمع١/١٦٨ ، شرح التصريح١/١٣ ، الدرر١/٢٢٤ شرح التسهيل ط١/١٩٢ ، شفاء العليل١/٢٢٣ .

(٢) بعضهم قال أنها لغة طيئ وهذيل وبني عقيل انظر النوادر لأبي زيد/٢٣٩ ، شرح التسهيل ط١/١٩٢ ، الإرتشاف١/٥٢٦ ، الهمع١/٨٣ .

(٣) جاء قبلها في التسهيل/٣٣ و[لتان] .

ولغاته في حال النصب كهي في حال الرفع ، إلا أن تشديد نونه لا يجوز في حال النصب إلاّ عند الكوفيين .

ويجيئ في "الذين" أربع لغات :

الأولى : استعماله بالياء رفعاً ونصباً وجراً .

الثانية : استعماله بالواو في حال الرفع وبالياء في غيره .

الثالثة : حذف النون منه في اللغتين .

الرابع/: حذف الألف واللام منه . /٦٦ب

"وبمعنى "الذين" : الألى" والآلاء" واللائين" مُطلقاً ، أو جراً أو نصباً ، و"اللاءون" رفعاً"[1] .

ومن ورود "الألى" بمعنى "الذين" قول الشاعر :

- رأيتُ بَني عَميَّ الألُى يَخْذلُونَني
على حَدَثانِ الدَّهر إذْ يَتَقَلَّبُ[2]

ومن ورود "اللاء" بمعنى "اللذين" قول الشاعر :

- فَمَـــا أَبَـاؤُنَـا بأَمَــنَّ منْــه
عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا[3]

ومن استعمل من العرب "الذين بالياء في الأحوال كلها ، استعمل "اللائين" كذلك . ومن استعمله بالواو في الرفع ، وبالياء في غيره ، استعمل "اللأئين" كذلك . وعلى هذه اللغة[4] جاء قول الشاعر :

- هُمُ اللاَّؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي
بَمرْوِ الشَاهِجانِ وهُمْ جَنَاحِي[5]

والاستعمال الأول شائع في لغة هذيل[6]

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٣-٣٤ .

(٢) البيت لمرة بن عداء الفقعسي ، انظر الحماسة البصرية١/٧٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي١/٢١٣ ، الخزانة٣/٣٠ ، المساعد١/١٤٣ ، تعليق الفرائد٢/١٩٢ .

(٣) نسب البيت لرجل من بني سليم ، انظر الحماسة البصرية١/٧٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي١/٢١٣ ، الخزانة٣/٣٠ ، المساعد١/١٤٣ ، تعليق الفرائد٢/١٩٢ .

(٤) لغة هذيل انظر شرح التسهيل ط١/١٩٤ .

(٥) نسب البيت لرجل من هذيل ، انظر الأزهية/٣١٠ ، وانظر اعراب ثلاثين سورة من القرآن/٣٠ ، الهمع١/٢٨٧ ، شرح التسهيل ط١/١٩٤ ، المساعد١/١٤٤ ، شفاء العليل١/٢٢٤ ، تعليق الفرائد٢/١٩٤ ، اللسان (ذا) .

(٦) انظر شرح تسهيل الفوائد ط١/١٩٤ .

"وجمع "التي" "اللاتي" و"اللائي" و"اللّواتي" وبلا ياءات"(١)

بالحذف فيهن تخفيفاً . ومن ورود "اللاتي" قوله تعالى : ‹ **واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم** ›(٢) .

واستعمال "اللائي" بمعنى "اللاتي" شائع ، وقد يستعمل بمعنى "الذين" كقول الشاعر :

- من النفر اللائي الذين إذا هُمُ
يَهابُ الرِّجالُ حَلْقةَ البَابِ قَعْقَعُوا(٣)

وفي كون "اللائي" جمعاً نظر ؛ إذ ليس على أبنية الجموع ، فالأولى أن يقال : إنه اسم جمع . اللهم إلا أن يقال : اعتقدوا مخالفته لأبنية الجموع ، كما اعتقدوا مخالفة "اللُتَيّا" لأبنية التصغير ، ولم يخرج بذلك عن كونه تصغيراً .

وبالجملة فاطلاق لفظ الجمع على هذه الأسماء ، إنما سوغه ملاحظة المعنى ، لأن الاسم لايثني ولايجمع إلا إذا نكر . وهذا لا يتصور في الموصول ؛ ولأنه مبنى فالقياس يقتضي أن لا يثني ولا يجمع ؛ لأن ذلك تصرف فيه . وما منع لفظه أن يتصرف فيه بإعراب ، منع مدلوله أن يتصرف فيه بتثنية أو جمع . فالأولى أن يدعي في ذلك أنها صيغ موضوعة للدلالة على ذلك ، وليس ذلك مثنى ولا جمعاً اصطلاحاً . وكذا نقول في أسماء الإشارة سواء(٤) .

و"اللواتي" جمع "للائي" مرادفاً "للاتي" كما قالوا في "الهادي" وهو العنق : "هوادٍ "(٥). ومن المعدود جمعاً "للتي" ""**اللا**" و"**اللوا**"" مقصورين "و"**اللواء**"" ممدوداً . وهي في الأصل "اللاءِ" و"اللّواتي" و"اللّوائي" خففوها بالحذف .

"واللاءات مكسوراً" أي مبنياً على الكسر . **"أو معرباً إعراب "أولات""**(٦) فيرفع بضمة ، وينصب ويجر بكسرة . ومن هذا الاستعمال /قول الشاعر : /١٦٧أ

- أُولَئِكَ إخواني الذّين عرفتُهم
وأَخْدانُكَ اللاءاتُ زُيِّنَّ بالكَتَمِ(٧)

بِضمِّ التّاءِ .

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٤ .

(٢) آية ١٥ من النساء .

(٣) لم أعثر على قائله ، انظر المقتضب ١٣٠/٣ ، البيان للجاحظ ٣٠٦/٣ ، الخزانة٧٨/٦-٧٩ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب٥٢٧/١ .

(٥) شرح تسهيل الفوائد ط١٩٥/١ .

(٦) [أولات] .

(٧) لم أعثر على قائله ، انظر الهمع٢٨٨/١ ، الكافية الشافية٢٦٨/١ ، شرح التسهيل ط١٩٢/١ ، تعليق الفرائد١٩٦/٢ ، اللسان [لتي] .

"والألى" ومنه قول الشاعر :

- وإنَّ الألى يَسكنَّ غَـوْرَ تِهَامَــةٍ

فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرِكُ الحِجْلَ أَقْصَما[١]

وقالوا في جمعه أيضاً "اللائي" بتاء مكسورة أو ساكنة، حكاها ابن عصفور[٢]

"وقد ترادف "التي" و"اللاتي" : "ذات" و"ذوات" مضمومتين مطلقاً" أي رفعاً ونصباً وجراً ومن مرادفة "ذات" "للتي" قول العرب : "بالفَضْلِ ذو فَضَّلَكُمُ اللّهُ بِه ، والكَرَامَـةُ ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّهُ بَه"[٣] . أراد: بها فحذف الألف وحرك الباء بحركة الهاء[٤] .

ومن مرادفة "ذوات" "للاتي" قول الشاعر :

- جَمَعْتُها من أَيْنُقٍ سَوَابِقِ

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[٥]

وحكي الشيخ أبو عبدالله بن النحاس الحلبي[٦]، فيما نقل شيخنا عنه[٧]: أن بعضهم أعرب "ذوات" كإعراب "مسلمات" .

ونسب ابن عصفور استعمال "ذات" مرادفاً "للتي" ، و"ذوات" مرادفاً "للاتي" لطيء[٨].

وحكي جواز تثنية "ذات" وإعرابها كالمثنى بالألف في الرفع وبياء في النصب والجر[٩].

"وبمعنى الذي وفروعه" وهي تثنيته وجمعه و"التي" وتثنيته وجمعه **""مَن" و"ما" و"ذا" غير ملغىً ولا مشار به بعد استفهام بـ"ما" أو "مَن""**[١٠] فلفظ "من" و"ما" صالحان للوقوع موقع "الذي" وفروعه فتقول لمن قال "مررتُ برجلٍ، وبامرأةٍ، وبرَجلين، وبامـرأتين، وبرجالٍ، وبنسوةٍ" : عَرَفْتُ مَنْ مررتَ به ، وبِها ، وبِهِما ، وبِهِم ، وبِهِنَّ" .

---

(١) نسب في اللسان (قصم) إلى عمارة بن راشد . وفي حاشية ديوان حميد بن ثور/٢١ ما يفيد بأنه منسوب إليه ، وانظر تخليص الشواهد /١٣٨ ، المقاصد النحوية ٤٥٣/١ ، شرح التسهيل ط ١٩٣/١ .

(٢) جاء في شرح جمل الزجاجي١٧٣/١ [واللات بتاء مكسورة ، واللات بتسكينها ، وأن اللائي تحريف] .

(٣) عن الفراء ، انظر ابن الشجري٣٠٥/٢ ، شرح الكافية الشافية٢٧٥/١ ، شرح التسهيل ط١٩٣/١ ، الهمع٨٤/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي١٧٧/١ ، شفاء العليل٢٢٦/١ ، المساعد ١٤٦/١ .

(٥) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه/١٨٠ ، وانظر الأزهية/٢٩٥ ، المقرب٥٨/١ ، المقاصد النحوية٤٣٩/١ ، تخليص الشواهد/١٤٤ ، شرح التسهيل ط١٩٣/١ ، شفاء العليل٢٢٦/١ .

(٦) المتوفي سنة ٦٩٨هـ انظر الإرتشاف٥٢٨/١ انظر البغية ١٣/١ . (٧) حكاه أبو حسان في النكت الحسان ص ٤٧ .

(٨) انظر ابن يعيش١٩٧/٣-١٤٩ ، شرح جمل الزجاجي١٦٨/١-١٧٧ .

(٩) انظر هامش ابن يعيش١٤٨/٣ ، الارتشاف٥٢٧/١-٥٢٨ ، الهمع٨٣/١-٨٤ .

(١٠) تسهيل الفوائد/٣٤ .

ولمن قال : اشتريت ثوباً ، وعِمَامةً ، وكتابين ، وسجادتين ، ومَلاَحِفَ : عرفت ما اشتَرَيْتَهُ ، وما اشتَرَيْتَها ، وما اشتَرَيتهما ، وما اشتَرَيتُهُنّ . فتوقع "من" و"ما" مواقع "الذي" وفروعه . وكذا يقع "ذا" أيضاً المواقع المذكورة إذا كان غيرَ ملغىً ، ولا مشار به ، وتقدمها استفهام بـ"ما" أو "مَنْ" نحو "مَاذَا عَلِمْتَ أخيرٌ أم شرٌّ؟ وماذا أَنْفَقْتَ أدِرْهَمَانِ أم دِيناران؟ وماذا صَلّيت أنافلةٌ أم فريضةٌ؟ ومَنْ ذَا كَلَّمتَ أزيدٌ أم عمرو؟ ومَنْ ذَا صدَّقتَ أعاذ ك أم عازراك؟ ومَنْ ذَا خَطَبْتَ أهندٌ أم دعدٌ؟ ومَنْ ذَا أعْلَمْتَ أخَالاتُك أم عمَّاتُك؟

فهذه الأجوبة في هذه التراكيب مرفوعة /و"ذا" في موضع رفع . /٦٧ب

ومن هذا قراءة أبي عمرو[1] ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾[2] بالرفع وقول لبيد :

- أَلاَ تَسْأَلاَنِ المرءَ ماذا يُحاولُ
أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ[3]

فلو ألغيت "ذا" أو جُعِلَتْ مع "ما" شيئاً واحداً ، حكم للموضع بما يستحقه لفظة "أي" الاستفهامية وكان "مَنْ" و"مَا" في موضع نصب إن كان بعدها ما يقتضي عمل النصب فيهما ، وكان الجواب منصوباً نحو : "مَنْ ذَا رأيتَ أزَيداً أم عَمْراً؟ ومَاذا عَلِمتَ أخَيْراً أم شرّاً" بالنّصب في جميع ماتقدم من التراكيب عند هذا القصد .

وكذا لو قُصِدَ بـ"ذَا" الإشارة ؛ لأنَّ "مَنْ ذَا" و"مَاذَا" جُملتان[4] كلٌ منهما مبتدأ وخبر واستغنيا على هذا التقدير عن جوابٍ .

وقد يجعل "ماذا" اسماً واحداً بمعنى "الذي" أو بمعنى "شيئ" مع عدم قصد الاستفهام ، ومن هذا الاستعمال قول الشاعر :

- دَعي مَاذَا عَلِمتِ سأَتَّقيه
ولكن بالمغيَّبِ نَبِّئيني[5]

واعلم أن "ماذا" يستعمل استعمالات :

أحدها : إبقاء كل منهما على أصله ، "ما" استفهام ، و"ذا" إشارة .

ثانيها : أن تكون "ما" استفهاماً ، و"ذا" موصولة لمذكر مفرد وفرعهما .

---

(١) انظر الكشف١/٢٩٢ ، الحجة في القراءات لابن خالويه/٩٦ ، النشر٢/٢٢٧ ، السبعة لابن مجاهد/١٨٢ .

(٢) آية ٢١٩ من البقرة ، وانظر إتحاف فضلاء البشر/١٥٧ .

(٣) ديوانه/٢٥٤ ، الكتاب٢/٤١٧ ؛ كتاب الشعر٢/٣٨٩ ، الأصول٢/٢٤٠ ، شرح التسهيل ط١/١٩٧ ، شفاء العليل١/٢٢٧ .

(٤) في الأصل : جملتيه

(٥) نسب لأبي حية النمري وقيل غيره ، انظر الكتاب٢/٤١٨ شرح شواهد المغني١/١٩١ ، شرح أبياته٥/٢٣١ ، شرح التسهيل ط١/١٩٧ ، تعليق الفرائد٢/٢٠٠ ، شرح الجمل ٢/٤٧٩ ، مجاز القرآن ١/٣٥٢ .

وثالثها : تركيب "ما" مع "ذا" وجعلها اسماً واحداً .

ورابعها : أن يكون "ماذا" بجملته اسماً موصولاً .

وخامسها : أن يكون "ماذا" بجملته نكرة موصوفة . وبهذا أخذه الفارسي في قوله : "دعي ماذا علمت" البيت الذي أنشدناه . والمعنى : "دعي شيئاً علمت" . وعضد هذا بأن ادعاء تركيب الموصول يستلزم عدم النظير ؛ إذ التركيب في الموصولات معدوم ، بخلاف ادعائه في أسماء الأجناس ؛ لأنه موجود فيها ، ولا يندفع هذا بأن يقال : "ذا" في الأصل لمعين ، فلا يصح دعوى كون ذلك اسم جنس ؛ لجواز أن يحدث مع التركيب مالم يكن قبله . فيجوز أن تنكر حال تركيبها مع "ما" .

وسادسها : أن تكون "ذا" ملغاة ، فإذا قلت : "ماذا عِنْدَك؟" فالمعنى "ماعندك؟" ولا عبرة بـ"ذا" . وإذا فرغنا على أنَّ "ذا" ملغاةٌ ، جاز أن تكون "ما" على هذا هذا التقدير في موضع رفع ، وفي موضع نصب إن كان هناك عامل يصح عمله فيها .

وإذا فرغنا على أن "ذا" موصولة تعين أن يكون "ما" مبتدأ ، ولا يجوز الحكم عليه بالنصب . لما يلزم عن ذلك من إعمال الصلة فيما /قبل الموصول . ١٦٨/أ

وإذا فرغنا على أن المراد به حال التركيب اسم معرفة أو نكرة ، جاز أن يعمل فيه مابعده . فإن قلنا أنه موصول ، لم يصح ذلك .

واعلم أن بعض أصحابنا أجاز[١] استعمال "ذا" موصولاً غير مسبوق "بما" أو "مَنْ" .

وبمعنى "الذي" وفروعه أيضاً ""ذو" الطائية ، **مَبْنِيَّة غالباً**" فتقول : "رأيت ذو فَعَلَ" ، و"ذو فَعَلَت" ، و"ذو فَعَلَا" و"فَعَلوا" و"فَعَلْنَ" .

ومن ورودها بمعنى "الذي" قول الشاعر :

---

(١) هو قول الكوفيين انظر الهمع١/٨٤ .

- ذاكَ خَليلـي وذُو يُواصِلُنـي
يَرْمِي وَرَائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَةِ[1]

أي : بالسَّهمِ ، والسَّلِمِ . "والسَّلِمَة" واحد "السَّلِمِ" ، وهو من شجر العِضاه

ومن ورودها بمعنى "التي" قول الآخر :

- فإنَّ الماءَ مـاءُ أبـي وَجَدّي
وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[2]

والغالب استعمالها للمفرد المذكر وفروعه ، كما ذكر مبنية مطلقاً . وقد تعرب فيقال[3] : "جَاءَ ذو خَرَجَ" و"رأيتُ ذا خَرَجَ" و"مررت بذي خَرَجَ" .

و"أعجبني ذوا قاما" ، وذوو قاموا" ، و"رأيت ذوي قاما" و"ذوي قاموا" ، وكذا في الجر .

ومن استعمالها معربة[4] قول الشاعر :

- فإمَّا كِرَامٌ موسِرُونَ أتَيْتُهمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَاكَفَانِيَا[5]

وإنما نسبها لطيئ ؛ لأنها من العرب هي التي تستعملها بمعنى "الذي" وفروعه فقط .

ومثل "ذو" في استعمالها بمعنى "الذي" وفروعه ""**أيّ" مضافة إلى معرفة لفظاً**[6] نحو "أقْصِدُ أيُّهم هو أكرمُ" ، "**أو نية**" نحو "اقْصِدْ مِنْهم أيّاً تلقاهُ" والغالب استعمالها كما ذكر للمفرد المذكر وفروعه ، وبعضهم[7] ثَنّاهَا وجَمَعَها جمع سلامة فيقول : "يعجبني أيَّاهُم يخرجان" ، و"سأضرب أيَّيْهِم يخرجان" و"سَأمُر بأيَّيْهِم يخرجان" ، ويعجبني أيُّوهم قاموا" ، وسأضرب أيِّيهِم قاموا" ، و"سأمر بأيِّيهم قاموا" ، و"يعجبني أيَّاتُهُنَّ خرجن" ، و"سأضرب أيَّاتِهِنَّ خَرَجْن" و"سأمرُّ بأيَّاتِهِنَّ خَرَجْنَ" .

---

(١) البيت لبجير بن غنيمة الطائي ، انظر المغني/٨١ . اللسان (سلم) ٢٩٦-٢٩٧ ، وانظر شرح الكافية الشافية١/٢٧٣ .

(٢) البيت لسنان بن فحل الطائي ، انظر الأزهية/٢٩٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي٢/٥٩١ ، تهذيب اللغة١٥/٤٤ ، الإنصاف١/٣٨٤ ، شرح التسهيل ط١/١٩٩ ، شفاء العليل١/٢٢٧ .

(٣) هو قول ابن جني وابن درستويه ، انظر شرح الكافية الشافية١/٢٧٤-٢٧٥ .

(٤) في شرح التسهيل ط١/١٩٩ ، أنها تروي بالوجهين الإعراب والبناء .

(٥) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي٣/١١٥٨ ، ، شرح ابن عقيل١/٤٢ ، شرح التسهيل ط١/١٩٩ ، شفاء العليل١/٢٢٨ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٤ .

(٧) جاء في شرح الأشموني١/١٦٦ "أنها لغة حكاها ابن كيسان" وانظر أيضاً المقرب١/٥٦-٥٧ ، الهمع١/٢٩١-٢٩٢ .

"ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، خلافاً للكوفيين"[1] فإنهم التزموا ذلك فيها ، ولا حجة لهم إلا كون المسموع من ذلك موافقاً لما ذهبوا[2] إليه ، كقوله تعالى : ‹ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ›[3] . وكقول الشاعر :

- فادْنُوا إلى حقِّكُمْ يأْخُذْه أيُّكُم
شِئْتُم وإلاَّ فإيَّـاكُمْ وإيَّانَا[4]

والقياس يقتضي أن لا /يلزم في عاملها شيئ من ذلك كغيرها من /٦٨ب المعمولات .

وحكي أن مروان بن سعيد سأل الكسائي في حلقة يونس أيجوزُ "ضَرَبْتُ أيُّهم في الدَّارِ؟ فَقَال : لا يُقالُ إلاَّ : "لأضْرِبَّن أيُّهم في الدَّارِ" فَقَال : لِمَ ذلك؟ فقال : أيٌّ هكَذَا خُلِقَتْ[5] .

وقد أنكر أحمد بن يحيى استعمال "أيّ" موصولة[6] .

"وقد يُؤنَّثُ بالتاء موافقاً "للَّتي""[7] فتقول : "عَليكَ مِنَ النِّساءِ بِأيَّتِهنَّ تُرْضِيكَ" .

وعلى هذا الاستعمال جاء قول الشاعر :

- إذَا اشتَبَهَ الرُّشدُ في الحَادِثا
تِ فَارضَ بِأيَّتِها قَـدْ قُدِرِ[8]

وعلى الاستعمال الآخر جاء قول الشاعر :

- أمَّا النِّساءُ فَأهْوَى أيُّهنَّ أرَى
للحُبِّ أهلاً فَلاَ أنْفَكُّ مَشْغُوفَا[9]

ومثلها في استعمالها بمعنى "الذي" وفروعه : "الألف واللام" فتقول : "جَاءَ الحَسنُ وَجْهُهُ" و"الحَسنُ وَجْهُهَا" و"الكريمُ أبُوها" و"الكريمُ أبُوهُم" ، والكريمُ أبُوهنَّ" .

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٤ .
(٢) انظر هذه المسألة في الانصاف مسألة رقم ١٠٢ ، الهمع١/٨٤ .
(٣) آية ٦٩ من مريم . القراءة المشهورة بالضم ، وقرأها بالفتح طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء . انظر مختصر شواذ بن خالويه/٨٦ .
(٤) لم أعرف قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٠٠ ، التذييل١/٢١٣ .
(٥) انظر مجالس العلماء للزجاجي/١٨٦ ، شفاء العليل١/٢٢٨ .
(٦) انظر الإرتشاف ١/٥٣٠ ، الهمع١/٢٩٢ "أن ثعلب انكر موصوليتها" .
(٧) تسهيل الفوائد/٣٤ .
(٨) لم أعثر على قائله شرح التسهيل ط١/٢٠٠ ، المساعد١/١٤٩ ، شفاء العليل١/٢٢٨ ، تعليق الفرائد٢/٢٠٩ ، الهمع١/٢٩٢ .
(٩) لم أعرف قائله وقد ورد البيت في شرح التسهيل ط١/٢٠٠ ، التذييل١/٢١٥أ ، هداية السبيل٢/٧٣١ .

"خلافاً للمازني ومَنْ وافقهُ في حرْفيتها" فإنه زعم[1] أن "الألف واللام" للتعريف والضمائر عائدة على موصوفات محذوفة ، وليست من الموصولات الاسمية .

وأجابوا عن ذلك بوجهين[2] :

أحدهما : أنه لو جازت استباحة حذف الموصوف مع التعريف . لجازت مع التنكير .

الثاني : أنها لو كانت للتعريف ، لكان تلبس اسم الفاعل بها مخلاً بإعماله حال كونه بمعنى الحال أو لإستقبال ، وأمره معها بخلاف ذلك ، فإنه يعمل حال كونه متلبساً بها ، سواء كان للماضي أو الحال أو الاستقبال ، وفيهما نظر .

أما الأول : فلأن الملازمة ممنوعة ؛ إذ لا يلزم من جواز الحذف مع التعريف ، جوازه مع التنكير ؛ إذ مع التعريف تقوى الدلالة على المحذوف ، بخلاف الحذف مع التنكير ، ولو سلمت الملازمة ، منع انتفاء التالي . فإن الصفة إذا كانت خاصة بجنس الموصوف أو غالبة ، يجوز إقامتها مقام الموصوف جوازاً شائعاً ، معرفة كان الموصوف أو نكرة نحو "مررتُ بكاتبٍ" : أي برجلٍ كاتبٍ .

وأما الثاني:فلأنهم أخذوا في شروط إعمال اسم الفاعل ، كونه معتمداً على ماقبله ، فلا يبعد ان يكون اعماله مطلقاً حال التلبس بالألف واللام ؛ لقوة الاعتماد إذ ذاك . والذي يقوي في نفسي أنها حرف ؛ إذ لو كانت اسماً ، لكان لها موضع من الاعراب ؛ إذ كل اسم لابدَّ أنْ يكونَ له موضعٌ من الإعرابِ/ وهذه /١٦٩أ قاعدةٌ لايقاومُها شيئٌ مما ذُكر ، والله أعلم .

وما ذكرته من أن المازني يذهب إلى أن "الألف واللام" في ذلك حرف تعريف، هو الذي نقله عنه بعض المتعرضين لشرح المفصل[3] ، وهو ظاهر عبارة ابن

---

(١) انظر الانصاف مسالة/١٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٧٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٠ ، الارتشاف١/٥٣١ ، شفاء العليل١/٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٢٠٠ .

(٣) ابن يعيش في شرحه على المفصل٣/١٤٤ .

عصفور[1] فيما نقل عنه .

وذكر بعضهم أن مذهب المازني إنما هو كونها حرفاً موصولاً ، لا حرف تعريف ، وأن الأخفش هو الذي يذهب إلى أنها حرف تعريف[2] .

ونقل أبو عبدالله بن هشام الخضرواي[3] في شرح الإيضاح ، على ما نقله شيخنا عنه : أن المازني يذهب إلى أنها اسم[4] ، فإذا ضم هذا النقل ؛ خرج للمازني فيها ثلاثة أقوال :

قول : أنها حرف تعريف .

وقول : أنها حرف موصول .

وقول : أنها اسم موصول . والاضطراب في هذا النقل إنما نشأ والله أعلم . من عبارة المازني؛ فإن بعضهم نقل أن عبارته في ذلك مانصه "الألف واللام" في "الضارب" هما "الألف واللام" في "الرجل" ، إلا أنهما في "الضارب" حرف معنى يدل على اسم هو "الذي" . والضمير الراجع من الصلة ، إنما يرجع إلى مدلولهما ، لا إلى لفظهما ؛ لأن الضمير لا يرجع إلا إلى الاسم . ومثل ذلك عود الضمير إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل في قولك : "تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَراه"[5] . ففي خير ضمير مرتفع به راجع إلى الأسماع الذي يدل عليه " تسمع" فهذه العبارة يمكن أن يفهم منها هذه الأقوال .

واعلم أن القول بكونها اسماً هو الذي عليه الجمهور[6] كابن السراج[7] ، والفارسي[8] . وبالجملة أكثر أرباب هذه الصناعة .

والقول بأنها حرف تعريف منسوب للأخفش[8] ، وقد نسب لأبي[9] على أنها حرف والله أعلم .

"وتوصل بصفة محضة[10] اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة . هذا مراده بالتقييد بالمحضة . وقد كان ينبغي له أن يفصح بذلك كما فعل غيره ؛ لأن

---

(١) المقرب١/٥٩ .

(٢) ذكر ذلك أبو حيان في الارتشاف١/٥٣١ ، التذييل١/٢١٦أ .

(٣) هو أبو عبدالله بن يحيى بن هشام الخضرأوي الأندلسي توفى سنة ٦٤٦هـ . انظر بغية الوعاة١/٢٦٧ .

(٤) انظر الإرتشاف١/٥٣١ . (٥) انظر الأمثال لأبي عبيد/٩٧ ، فصل المقال /١٣٥ ، ص ٢٠٦ .

(٦) انظر الإرتشاف١/٥٣١ ، شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور١/١٧٨-١٧٩ .

(٧) انظر الأصول٢/٢٦٥ .

(٨) انظر الإرتشاف ١/٥٣١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/١٧٨-١٧٩ .

(٩) الشلوبيين ، انظر شرح التسهيل ط١/٢٠٣ .

(١٠) انظر تسهيل الفوائد/٣٤ .

اطلاق اللفظ يوهم أن يكون مراده بذلك المشتق ، وأن يكون مراده غير الجملة والظرف والمجرور . لكن أخذه بذلك لا يصح .

أما الأول : فلأنه يَرِدُ عليه "زيد الأفضل" فإن الألف واللام في ذلك ليست /موصولة مع أن الاسم مشتق . /٦٩ب

وأما الثاني : فلأنه يرد عليه "زيد الأسد" فإن الألف واللام فيه أيضاً ليست موصولة[1] مع أنه غير ظرف ، ولا مجرور ، ولا جملة .

"وقد توصل بمضارع اختيارا"[2] ومنه قول الشاعر :

- مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حكُومَتُهُ
ولاَ الأصِيلِ ولا ذِي الرَّأي والجَدَلِ[3]

وقول الآخر :

- يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطقاً
إلى ربِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعِ[4]

وقوله :

- مَا كَا لَيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِياً مَرِحاً
مُشَمِّراً يَسْتَدِيمُ الحَزْمَ ذَا رَشَدِ[5]

وليس هذا ضرورة ؛ لأن الأول متمكن من أن يقول : "مَا أَنْتَ بالحَكَمِ المَرْضِيِّ حُكُومَتُه" .

والثاني : متمكن من أن يقول : "صوتُ الحمَارِ المُجَدَّعِ" . ولما لم يقولا ذلك علم أن وصل الألف واللام بالفعل ليس ضرورة[6] ؛ إذ الضرورة التي يستباح بها في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، هي ما لا يجد الشاعر منه مخرجاً . وهذا ظاهر مذهب سيبويه[7] في ذلك ، وهو بخلاف مذهب الأخفش ، وابن جني ، فإن الشاعر

---

(١) انظر التذييل١/٢١٨أ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٣٤ .

(٣) قيل للفرزدق وليس في ديوانه المطبوع ، والبيت في الانصاف٢/٥٢١ ، شرح شذور الذهب/١٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٠١ ، المساعد ١/١٥٠ ، تعليق الفرائد٢/٢١٧ .

(٤) هو لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيّ ، انظر نوادر أبي زيد/٦٧-٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية/٢٩٩ ، الخزانة١/٣١ ، شرح التسهيل ط ١/٢٠١ ، شفاء العليل١/٢٢٩ ، تعليق الفرائد٢/٢١٧ .

(٥) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٠١ ، شفاء العليل١/٢٢٩ ، الهمع١/٢٩٤ ، الخزانة١/٣٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٢٠١ ومابعدها .

(٧) الكتاب١/٨٥ ، شرح جمل الزجاجي٢/٥٤٩ .

عند الأخفش[١] يجوز له أن يستبيح في شعره وكلامه ما لا يجوز لغيره . وابن جني[٢] يجيز له أن يستبيح في الشعر ما لا يجوز في الكلام من غير اضطرار إلى ذلك .

فإن أخذنا الضرورة بالتفسير الأول ، كان الوصل بالفعل للألف واللام اختياراً كما ذكر المصنف رحمه الله .

وإن أخذناها بالتفسيرين الأخيرين ، كان الوصل بالفعل للألف واللام ضرورة . وأكثر النحاة على أن وصل الألف واللام بالفعل إنما يستباح في الضرورة ، وإليه ذهب ابن عصفور[٣] . "و" قد استبيح وصلها ، **"بمبتدأ و خبرٍ أو ظرف اضطراراً"**[٤] .

والمسموع من الأول قول الشاعر :

مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللّهِ مِنْهُمْ — لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[٥]

ومن الثاني قول الشاعر :

مَنْ لا يَكُونُ شَاكِراً على المَعَهْ — فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ غيرِ سَعَهْ[٦]

فهذه جملة الموصولات الاسمية ، وهي أربعة عشر :

أولها : "الذي" ؛ وهو يقع على من يعقل ، وما لا يعقل من المذكرين .

الثاني : تثنيته ؛ وهو يقع أيضاً على المذكر عاقلاً أو غيره .

الثالث : جمعه ؛ ولا يقع إلا على من يعقل ، ويرادفه ؛ أعني "الذين//١٧٠أ أربعةُ ألفاظٍ : "الألى" و"الألاء ، و"اللاء" ، و"اللائين" إما مطلقاً ، أو في حال النصب والجر ، و"اللاءون" في حال الرفع .

الرابع : التي للواحد المؤنث عاقلاً أو غيره .

الخامس : تثنيته .

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي٢/٥٥٠ .

(٢) انظر شرحل جمل الزجاجي٢/٥٤٩ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي١/٧٩ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣٤ .

(٥) لم أعثر على قائله انظر المغني/٧٢ ، الجني الداني/٢٠٣ ، المقاصد النحوية١/٤٧٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٢ ، المساعد١/١٥٠ ، شفاء العليل١/٢٢٩ .

(٦) من الرجز لم أعثر على قائلها انظر المغني/٧٢ ، شرح أبياته١/٢٩٠ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٣ ، المساعد١/١٥٠ ، شفاء العليل١/٢٣٠ ؛ تعليق الفرائد٢/٢٢١ ، الهمع١/٢٩٤ .

السادس : جمعه . وكل منهما يقع على العاقل وغيره . وألفاظُ جمعه اثنا عشر .

"اللاَّتي" و"اللاَّئي" و"اللَّواتي" بياء ودونها . فهذه ستة .

واللاَّ" و"اللَّوا" و"اللَّواء" و"اللاَّءاتُ" و"الأُلى" و"اللاَّئي" بتاء مكسورة أو ساكنة . وقد تكلمنا على ذلك ، ونبهنا على ما هو منها على أبنية الجمع ، وما ليس كذلك .

السابع : "ذاتُ" ، وهي تقع على من يعقل ، وما لا يعقل من المؤنث .

الثامن : جمعها وهو "ذوات" ، وهي تقع أيضاً على المؤنث عاقلاً أو غيره.

التاسع : "ذا" المسبوقة بـ"ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتين . فإذا كانت مسبوقة بـ"مَنْ" وقعت على من يعقل مذكراً أو مؤنثاً .

وإذا كانت مسبوقة بـ"ما" وقعت على ما لا يعقل مذكراً أو مؤنثاً .

فإن أريد بها المذكر كانت بمعنى "الذي" . وإن أريد بها المؤنث كانت بمعنى "التي" .

العاشر : "أيٌّ" وهي تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكر والمؤنث .

الحادي عشر : "ذو الطائية" وهي تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكر والمؤنث .

وقال ابن عصفور : لا تَقع على المؤنث . وقد استدللنا على وقوعها على المؤنث قبلُ .[1]

الثاني عشر : "ما" وهي تقع على ما لا يعقل ، وعلى أنواع من يعقل مذكراً أو مؤنثاً . وهذا هو الغالب في استعمالها . وقد تَقع على من يعقل نادراً .

الثالث عشر : "مَنْ" وهي تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل . ويأتي الكلام على "ما" و"مَنْ" إن شاء الله بأشبع من هذا.

الرابع عشر : "الألف واللام" وهي تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكر والمؤنث .

---

(١) انظر ص ١٦٤ .

فهذه جملة الموصولات الإسمية عند البصريين . وأجاز الكوفيون[١] استعمال أسماء الإشارة موصولة من غير شرط ، مستدلين على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾[٢] فالمجرور عندهم من صلة "تلك" . وبقول الشاعر :

– عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ / /٧٠ب
نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٣]

"تحملين" عندهم من صلة "هذا" . وأُجيب عن الأول بجواز كون المجرور متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان ، كأنه قال : أعني بيمينك ، أو حالاً من المشار إليه[٤] .

وعن الثاني : بجواز كون تحملين خبراً ثانياً لـ هذا لا صلة على أسلوب قول الشاعر :

– ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي الـ
مَنَايَا بأُخْرَى فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ[٥]

وأجازوا[٦] أيضاً استعمال الأسماء الجامدة المعرفة بالألف واللام موصولة نحو : "جَاءَنِي الرَّجلُ قائمٌ أبوه" أي : "الرَّجُل الذي قَائِم أَبُوُه" . واستدلوا على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر :

– لَعَمْرِي لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ
وأَقْعدُ في أَفْنَائِهِ بالأصايلِ[٧]

"فَأُكْرِمَ" عندهم من صلة "البيت" . وأجيب بجواز كونه خبراً ثانياً لـ"أنت" وكذا أجازوا[٨] أيضاً استعمال النكرة حال إضافتها إلى معرفة موصولاً نحو "هَذَا غُلامُ زيدٍ بِمَكَّةَ" إذا كان له غلام بمكة ، و"غلامٌ" بغيرها .

وأجازوا[٨] استعمالها أيضاً كذلك وإن كانت غير مضافة نحو : "هَذَا رجلٌ

---

(١) انظر معاني القرآن١/١٣٨ ، الانصاف مسألة/١٠٣. وانظر ابن يعيش٤/٢٤ ، الرضي على الكافية٢/٥٨ ، الإرتشاف١/٥٢٩ .

(٢) آية ١٧ من طه ، وانظر الإنصاف٢/٧١٧ .

(٣) البيت لزيد بن مفرغ الحميري انظر ديوانه/١١٥ ، انظر أمالي ابن الشجري٢/١٧٠ ، الانصاف٢/٧١٧ ، تعليق الفرائد٢/٢٠٣ .

(٤) انظر الإنصاف٢/٧١٩ .

(٥) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه/١٠٥ ، انظر المصون/٧٤ ، الشعر والشعراء١/٣٩١ ، عيون الأخبار٢/٨٢ ، الحيوان٦/٤٦٧ ، شرح التسهيل١/٢٦؟

(٦) انظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة/١٠٤ ، الرضي على الكافية٢/٣٧ ، الإرتشاف١/٥٣١ ، الهمع١/٢٩١.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين١/١٤٢ الانصاف٢/٧٢٣ ، الخزانة٥/٤٨٤ .

(٨) اراد الكوفيين انظر هداية السبيل٢/٧٤٤ .

أكْرمتُه" . فـ"بمكة" و"أكرمته" صلتان عندهم للنكرة .

وإذا أضيفت نكرة إلى نكرة ، جاز[1] عندهم وصل الأولى ووصل الثانية .

فيجيزون "هذا غلامُ امرأةٍ أكرمتُهُ" بوصلِ الأولى ، و"أكرمتُها" بوصل الثانية .

والموصولات الإسمية لابد لها من عائد كما تقدم .

"ويجوزُ حذفُ عائدٍ غيرِ الألفِ واللامِ" منها "إنْ كانَ متصلاً منصوباً بفعل أو وَصفٍ"[2] يشبهُهُ . فمن الأول قوله تعالى ‹ وآمنوا بما أنزلتُ مُصَدِّقًا ›[3] .

وقوله تعالى : ‹ يَعلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعلِنُونَ ›[4]

وقول الشاعر:

- كَأنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهرِ سَاعةً
إذَا أنْتَ أدْرَكْتَ الذّي كُنْتَ تَطْلُبُ[5]

وقول الشاعر :

- وحَاجةٍ دُونَ أُخرَى قَدْ سَمَحْتُ بِهَا
جَعَلْتُـها للذّي أخْفَيْتُ عُنْوَانَـا[6]

ومن الثاني قول الشاعر :

- ما اللّهُ موليكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غيرِهِ نَفْـعٌ ولا ضَـرَرُ[7]

وقول الشاعر :

- وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيْبُ بماجِدٍ
إذَا عَجَّزَهُ لـم يَسْتَبِنْ بِدَلِيـلِ[8]

أي : "مُولِيكَهُ" ، و"الرّاجِيهِ" . فلو كان منفصلاً نحو : "جَاءَني الذي أكْرَمْتُ إيّاهُ" لم يجز حذفه ؛ إذ لو حذف جهل كونه كان منفصلاً ولو كان منصوباً بحرف لم /يجز حذفه نحو "جَاءَ الذّي كَأنّهُ أسَدٌ" . /١٧١أ

---

(١) أراد الكوفيين انظر هداية السبيل٢/٧٤٤ .

(٢) تسهيل الفوائد/٣٤ .

(٣) آية ٤١ من البقرة .

(٤) آية ١٩ من النحل .

(٥) نسب البيت لمرة بن عداء الفقعسي ، ولعمرو بن أسد الفقعسي. انظر شرح الحماسة للتبريزي١/٦٩ ، الحماسة البصرية١/٧٥ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٤ .

(٦) البيت لسوّار بن المضرّب ، انظر المحتسب٢/١٤٤ ، اللسان(عنن) ، شرح التسهيل ط١/٢٠٤ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر شرح الألفية للمرادي١/٢٣٠ ، شرح ابن عقيل١/١٤٧ ، شرح الأشموني١/١٧٠ ، التصريح١/٣٠٩ ، أوضح المسالك١/٢٠٥ ، وشرح التسهيل ١/٢٠٥ ، شفاء العليل ١/٢٣٠ .

(٨) لم أعثر على قائله وقد ورد في شرح التسهيل ط١/٢٠٥ ، شفاء العليل١/٢٣٠ .

وقيد ابن عصفور(١) الفعل الناصب له بالتمام ، فلو كان على هذا ناقصاً نحو :

"جَاءَ الذِّي كَانَهُ صَدِيقُكَ" لم يجز حذفه ، وزاد في شروط استباحة الحذف ، كَوْنَ الضمير متعيناً للربط كالأمثلة التي ذكرناها . فلو لم يتعين للربط نحو : "جَاءَ الذِّي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ" لم يجز حذفه .

فتخلص من هذا : أنَّ الضمير المنصوب إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً،فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه . وإن كان متصلاً فالناصب له إما أن يكون فعلاً ، أو غير فعل .

فإن كانَ غيرَ فعلٍ لم يجز حذفه . وإن كان فعلاً فإما أن يكون تاماً أو ناقصاً .

فإن كان ناقصاً لم يجز حذفه ، وإن كان تاماً فإما أن يكون الضمير متعيناً لربط الصلة بالموصول أَوْلا .

فإن لم يكن لم يجز حذفه ، وإن كان متعيناً لذلك فإما أن يكون الموصول الألف واللام أو غيره .

فإن كان الألف واللام لم يجز حذفه على الأعرف ، وإن كان غيره جاز اثباته وحذفه .

فشروط استباحة حذفه على هذا ثلاثة :

الأول : الاتصال .

الثاني : كون ناصبه فعلاً تاماً .

الثالث : كونه متعيناً للربط .

ولا فرق في جواز الحذف بين كونه منصوباً "أو مجروراً" إذا كان جره "**بإضافة صفة ناصبة له تقديراً ، أو بحرف جرّ بمثله معنىً ومتعلقاً الموصول أو موصوف به**" .

"**أو مضاف إليه**" .

فمن الأول : قوله تعالى : ‹ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ›(٢)

وقول الشاعر :

وتَصغُر في عَيني تِلاَدي إذا انْثَنَتْ
يَمِيني بِإدْرَاكِ الذِّي كُنْتُ طَالِبا(٣)

---

(١) انظر المقرب ٦١/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٨٤/١ .

(٢) آية ٧٢ من طه .

(٣) البيت لسعد بن ناشب بن مازن ، انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩/١ ، شرح الأشموني ١٧٢/١ ، شرح التسهيل ط ٢٠٥/١ ، شفاء العليل ٢٣١/١ . والتلاد : المال القديم .

وقوله :

- لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوارِبُ بالحَصَى
ولا زَاجِرَاتُ الطَّيرِ ما اللّهُ صَانِعُ[١]

ويجب أن يقيد حذف الضمير المخفوض بالصفة بقيدين :

أحدهما : أن لا تكون الصفة اسم مفعول .

وثانيهما : أن لا تكون الصفة اسم فاعل بمعنى المضي . فلو كانت اسم مفعول نحو: "جَاءَني الذِّي أنْتَ مَضْرُوبُهُ"، أو كانت اسم فاعل بمعنى المضي نحو : "جَاءَني الذِّي أنْتَ مُكْرِمُهُ أمسِ" لم يجز الحذف . فالحذف إذاً إنما يستباح إذا كانت الصفة اسم فاعل/بمعنى الحال /٧١ب أو الاستقبال

ومن الثاني : وهو المجرور بحرفٍ جُرَّ بمثلهِ معنًى ومُتعلقاً الموصول قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[٢] أي منه . وقول الشاعر :

- نُصَلِّي للذِّي صلَّتْ قُرَيشٌ
ونَعْبُدُه وإنْ جَحَدَ العُمومُ[٣]

أي : صَلَّت له ، فالضمير في هذين المثالين مجرور بحرف جُرَّ الموصُولُ بمثله والعَامِلُ الذي يتعلّقُ به الحرفُ الجارُّ له مِثلُ الذي يتعلَّقُ به الحرفُ الجارُّ للموصُولِ .

وقد يستباح الحذف مع كون أحد العاملين فعلاً ، والآخر اسماً بمعنى الفعل كقول الشاعر :

- وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ خُفْيَةً
فَبُحْ لأنَّ منها بالذِّي أَنْتَ بَائِحُ[٤]

ومن الثالث:وهو المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصوف بالموصول مع اتحاد

---

(١) هو للبيد بن ربيعة في ديوانه/٧٢ ، اللسان [طرق] ، مقاييس اللغة٣/٤٥٠ ، الفاخر للمفضل/٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٥ ، شفاء العليل ١/٢٣١ .

(٢) آية ٣٣ من المؤمنين .

(٣) لم أعثر على قائله ، وقد جاء في المقرب١/٦٢ ، شرح جمل الزجاجي١/١٨٥ قطر الندى/١١٠ ، شرح الكافية الشافية١/٢٩٣ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٥ شفاء العليل١/٢٣١ .

(٤) البيت لعنترة/٢٩٨ ، وانظر أمالي بن الشجري١/٧ ، المقاصد النحوية١/٤٧٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٦ ، المساعد١/١٥٢ ، تعليق الفرائد٢/٢٢٤ .

خفية : من الخفاء ، ويروى (حقبة) بالحاء المهملة والقاف ، ومعناها : اللمدة الطويلة ، ولأن أصله الآن ، حذفت منه الهمزتان .

المتعلق قولك : "مَرَرتُ بالرَّجُلِ الذِّي مَرَرْتَ بهِ"[1] ، وقول الشاعر :

- إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمرِ الذِّي عُنِيَتْ
نُفوسُ قَومٍ سَمَوا تَظْفَرْ بمَا ظَفِرُوا[2]

ومن الرابع : وهو المجرور بحرف جُرَّ بمثله مضاف إلى الموصول مع اتحاد المتعلق قولك : "مررتُ بِغُلامِ الذِّي مَرَرْتَ بهِ"[3]. ولابد مع هذا من زيادة كون الضمير متعيناً للربط .

وتلخيص هذا : أن الضمير المجرور إما أن يكون مجروراً باضافة ، أو بحرف فإن كان مجروراً بإضافة ، اشترط في استباحة الحذف ، كون المضاف إليه ناصباً له تقديراً كما مثل

فلو لم يكن كذلك نحو : "جَاءَ الذِّي قَامَ غُلاَمُهُ" لم يجز حذفه . وإن كان مجروراً بحرف اشترط في استباحة الحذف أمور ثلاثة :

الأول : أحدُ أمورٍ ثلاثة جر الموصول بمثل الحرف الجار للضمير أو الموصوف بالموصول ، أو المضاف للموصول . وقد تقدمت مُثُلُ ذلك .

فلو اختلف معنى الحرفين نحو "مررتُ بالذِّي مررتَ بِه على زيدٍ" إذا جعلت الباء في "به" سببيه أو للحال ، لم يجز حذفه .

الأمر الثاني: أن يتماثل متعلقا الحرفين ، فلو لم يتماثلا لم يجز الحذف سواء اختلفا لفظاً ومعنى نحو : "أمرْتُ بالذِّي مررتَ بهِ" أو لفظاً لا معنىً نحو "فَرِحْتُ بالذِّي تُقْتَ إليه" . أو معنىً فقط .

الثالث : أن يكون الضمير متعيناً للربط كما مثل . فلو لم يكن كذلك نحو: "جِئْتُ إلى الذِّي أَحْسَنَ إليه غُلاَمُه" لم يجز حذفه،وزاد //١٧٢أ بعضهم[4] على هذا ،شرطين :

أحدهما : أن لا يكون في موضع رفع نحو: "مررتُ بالذِّي مُرَّ بِهِ".

---

(١) انظر هداية السبيل،٧٥٦/٢ .

(٢) لم أعثر على قائله وقد نسب لبعض الطائيين في شرح الكافية الشافية٢٩٣/١ ، انظر شرح التسهيل ط٢٠٦/١ ، شفاء العليل٢٣٢/١ .

(٣) انظر هداية السبيل،٧٥٦/٢ .

(٤) هو أبو حيان في التذييل والتكميل٢٢٢/١ ، وهناك شرط ثالث وهو [ألا يكون ثَمَّ ضميرٌ يصلح للربط نحو "مررتُ به في داره] . وانظر ارتشاف الضرب٥٣٦/١ .

وثانيهما : أن لا يكون محصوراً ، ولا في معنى المحصور نحو : "مررتُ بالذِّي ما مررتَ إلاَّ بِه" ، و"مررتُ بالذِّي إنَّما مررتَ بِه".

فإن كان شيءٌ من ذلك ، لم يجز الحذف . وأكثر ما ذكرناه في هذا الفصل إنما هو على الأعرف .

"وقد يُحذَف" على غيرِ الأعْرَفِ **"منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ وإنْ لم يكملْ شَرْطُ الحذفِ"** . فمن حذف منصوب صلة الألف واللام قول الشاعر :

- ما المستفزُّ الهَوى محمودُ عَاقبةٍ
ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بِلا كَدَرِ[١]

واستباحة حذف الضمير المنصوب بالوصف المتلبس بأل ، إنَّما يَجيئُ على رأي بعض الناس وإلا فالجمهور[٢] يمنعون حذفه ، واختلف في ذلك عن الكسائي[٣] .

وقيد أبو الحسن ابن عصفور[٤] جواز هذا مع قلته بأن لا يؤدي حذفه إلى لبس نحو : "جاء الضارب زيدٌ" أي " الضاربه" ، فلو ألبس نحو "جاء الضارب موسى " يريد "الضاربهُ" لم يجز أصلاً .

وينبغي أن تعلم أن الصفة الواقعة صلة ، فالضمير الراجع منها للموصول ، أن كان مرفوعاً استتر على كل حال مفرداً كان أو غير مفرد .

وإن كان غير مرفوع برز،وأمره في الحذف على ما ذكرناه .

وهل هو منصوب أو مجرور حال كون الصفة مراداً بها الحال أو الاستقبال مختلف[٥] فيه .

فذهب أبو الحسن[٦] إلى أنه منصوب على كل حال ، سواء كانت الصفة بالألف واللام ، أو دونها . فالضمير في "ضاربُه" و"الضاربُه" عنده منصوب .

وذهب الجرمي والمازني[٧] والمبرِّد إلى أنه مخفوض على كل حال ، فالضمير عندهم في "ضاربُه" و"الضاربُه" مخفوض .

واعتبره سيبويه[٧]-رحمه الله-بالظاهر فقال في "ضاربه" ونحوه : إنه

---

(١) لم أعثر على قائله انظر أوضح المسالك ١/١٢٢ ، تخليص الشواهد/١٦١ ، شرح الأشموني١/١٧٠ ، التصريح١/١٤٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٧ ، شفاء العليل١/٢٣٢ .

(٢) انظر الارتشاف١/٥٣٢ ، هداية السبيل٢/٧٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب١/٥٣٢ ، التذييل١/٢٢٣أ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٤ ، الهمع١/٣١٠ .

(٥) انظر هذه الاختلافات في الإرتشاف١/٥٣٣ ، التذييل١/٢٢٣أ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي١/١٨١ ومابعدها .

(٧) انظر الكتاب١/٨٨ ، ارتشاف الضرب١/٥٣٣ ، التذييل١/٢٢٣أ .

مخفوض ؛ لأنك لو جعلت مكانه "زيداً" ونحوه لكان مخفوضاً .

وكذا قال في الكاف في "ضاربُاك" و"ضاربوك" .

وقال في "الضاربُه" و"المكرمُك" : إنَّه منصوبٌ ؛ لأنَّ الظَّاهرَ لو جُعِلَ بدلَه، لم يكن إلا منصوباً ، وهو في نحو "الضَّارِبَاه" و"الضَّارِبَوه" و"المكرِمَاك" و"المكرِموه" محتمل أن / يكون في موضع نصب وفي موضع خفض ؛ لأن الظاهر لو جعل /٧٢ب مكانهما جاز فيه ذلك .

ولبيان الصحيح من ذلك موضع أنسب من هذا .

ومن المسموع من المجرور بحرف محذوفاً مع عدم كمال شرط حذفه قول الشاعر :

[illegible] – وإنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ[1]

حذف الضمير مع اختلاف متعلق الحرفين . وقول الشاعر :

[illegible] – لَوْ أَنَّ ما عَالَجْتُ لِينَ فُؤادِها
فَقَسَا استُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الجَنْدَلُ[2]

حذف الضمير مع كون الموصول لم ينجر بمثله . وكذا قوله :

[illegible] – ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قومِي
وأيُّ الدَّهْرِ ذُولَمْ يَحْسُدُونِي[3]

أي : فيه .

وقد جاء المجرور بإضافة الاسم محذوفاً ، مع كون الاسم ليس ناصباً له تقديراً كما شُرِطَ كقول الشاعر :

[illegible] – أعُوذُ باللّهِ وآيَاتِه
مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ[4]

أي : بابُهُ

---

(١) نسب البيت لرجل من همدان ، انظر ابن يعيش ٩٦/٣ ، الجنى الداني/٤٧٤ ، أوضح المسالك١/١٧٧ ، الأشموني١/١٧٤ ، شرح التصريح١/١٤٨ ، اللسان [دها] .

(٢) البيت للأحوص في ديوانه/١٦٧ ، شرح الكافية الشافية١/٢٩٤ ، شرح أبيات المغني٦/٢٤٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٧ ، تعليق الفرائد٢/٢٢٥ .

(٣) البيت لحاتم الطائي في ديوانه/٢٩٠ ، الأزهية/٢٩٥ ، أمالي ابن الشجري٢/٣٠٦ ، شرح التسهيل ط١/١٩٩-٢٠٦ ، شفاء العليل١/٢٢٧ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٤ ، التذييل١/٢٢١ب ، الهمع١/٣١٠ ، الدرر١/٢٩٨ .

ونقل بعضهم[1] أن الكسائي يجيز حذف الضمير مع الاسم المضاف إليه إذا كان مفعولاً لم يسم فاعله فيجيز : "أركبُ سفينةَ الذِّي تَعْمَلُ"[2] أي "تَعْمَلُ سَفِينَتَهُ" .

واعلم أن الضمير إنَّما يَجِيءُ فيه هذا التفصيل إذا كان أحد جزأي الصلة أو معمول الصلة . فإن كان بعض معمول الصلة وحذفت المعمول انحذف الضمير ولا بُدّ[3] . فلو قال قائل مثلاً : "فلان عالمٌ" قلت : "أين الرجل الذي ذكرت؟" أي "الذي ذكرت أنه عالم" . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[4] .

"ولا يُحذفُ المرفوعُ إلا مبتدأ ليس خبرُهُ جملةً ولا ظرفاً ، بلا شرطٍ آخر عند الكوفيين" ولا يُستَباحُ الحذفُ **"عند البصريين"** إلاَّ **"بشرطِ الاستطالةِ"** زائداً على ذلك **"في صلةِ غيرِ "أي" غالباً"** .

فيجوز الحذف على المذهبين في نحو "جَاءَ الذِّي هو ضاربٌ عمراً" ؛ لاجتماع الشروط فيه . ويجوز عند الكوفيين جوازاً حسناً في نحو "جَاءَ الذِّي هو قَائِمٌ" . ولا يجوز عند البصريين إلا على قبح ؛ لعدم[5] الطول .

فلو كان مرفوعاً بالفاعلية ، أو بالنيابة عن الفاعل نحو : "جَاءَ اللذَّان ضَرَبَا وضُرِبَا" و"ضَرَبُوا" و"ضُرِبُوا" ، لم يجز حذفه . وكذا لو كان مبتدأ وكان خبره جملة نحو: "جاء الذي هو يعظم زيداً أو ظرفاً" نحو: "جَاءَ الذِّي هو عِنْدَك" ، أو مجروراً نحو : "جَاءَ الذِّي هو في الدَّار" لم يجز حذفه ؛ لأن الباقي بعد الحذف صالح للوصل به وحده .

وإن كان الموصول "أيًّا" استبيح حذفه /**"بلا"** اعتبار **"شرط"** الطول **"في/١٧٣أ صلتها"** . فيجوز باتفاق جوازاً حسناً "جَاءَ أَيُّهم قَائِمٌ" .

"وهي حينئذٍ" أي حين حذف شطر صلتها باقية **"على موصوليتها ، مبنية على الضم غالباً"** . فيجوز في نحو : "مررتُ بِأَيِّهم قَائِمٌ" البناء والإعراب . والبناء أغلب[6].

أما الإعراب فللإضافة . وأما البناء ؛ فلأن حذف شطر صلتها إنما استبيح

---

(١) جاء في الإرتشاف١/٥٣٥ وما بعدها ، والتذييل١/١٢٢١أ ، [وزعم الكسائي أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف ، فيحذف معه المضاف إليه] ، وانظر الدرر١/٢٩٨ .

(٢) انظر الإرتشاف١/٥٣٥ ، الدرر١/٢٩٨ .

(٣) انظر الإرتشاف١/٥٣٧ .

(٤) آية ٢٢ من الأنعام ، ٦٢ من القصص .

(٥) انظر إرتشاف الضرب١/٥٣٣ .

(٦) انظر شرح تسهيل الفوائد ط١/٢٠٩ .

بسبب الإضافة ، فنزلتْ حالَ حذفِ شطرِ صلتِها منزلةَ ما ليس بمضاف ، فَبُنِيتْ ؛ لضعفِ سببِ إعرابِها حينئذٍ . ومن استعمالِها مبنيةً حالَ حذفِ شطرِ صلتِها ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] على القراءةِ المشهورةِ" . ومن استعمالِها معربةً قراءةُ من قرأه من السَّلفِ[2] بالنَّصب .

وحُكي عن أبي عمرٍو الجرمي[3] أنَّه قال : خَرجتُ من الخَنْدَق يعني خَنْدَق البَّصرة ، حتَّى صرتُ إلى مكةَ ، لم أسمعْ أحداً يقولُ : "اضْرب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" بَلْ كُلُّهم يَنْصِبون » .

وزعم بعضهم أن إعرابها وبناءها إنما هو بالنسبة إلى لغتين ، وقد ظهر من هذا أن "أيًّا" يجوز فيها حال حذف شطر صلتها البناء والإعراب . **"خلافاً للخليل ويونس"** فإن "أيا" معربة عندهما أبداً . وما ورد مما يوهم ذلك[4] كقوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ جعله الخليل محكياً بقول مقدر[5] ، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ؛ لأن التعليق عنده غير مختص بالأفعال القلبية[6] .

وهما محجوجان[7] بقول الشاعر :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[8]

لأن حرف الجر لا يعلق ولا يضمر قولٌ بينه وبين ما يليه[9] .

وجواز الإعراب والبناء ، هو حال حذف شطر صلتها ، وحال إضافتها .

"فإنْ حُذِفَ ما تُضافُ إليه أُعْرِبَتْ مُطلقاً"[10] سواءٌ حُذِفَ شطرُ صلتِها أو لم يُحذف فتقول : "امْرُر على أيٍّ أَفْضَلُ" و"على أيٍّ هو أَفْضَلُ" .

فالإعراب ليس إلا إجراءً لها مجرى "كل" ؛ لأنَّ "كلاً" يحذف ما يضاف إليه ويجاءُ بالتنوين عوضاً منه[11] .

---

(١) آية ٦٩ من مريم منها وقراءة طلحة بن مُصَرِّف ، ومعاذ بن مُسْلِم . قوله تعالى : ﴿ثم لننزعنَّ من كلِّ شِيْعَةٍ أَيَّهُمْ﴾ انظر المحتسب٢/٨٥ ، كتاب الشواذ/٨٦ ، البحر المحيط٦/٢٠٩ ، شرح التسهيل ١/٢٠٧ .

(٢) انظر الكتاب٢/٣٩٩ ، الإنصاف مسال/١٠٢ ، ابن يعيش٣/١٤٦ ، الإرتشاف١/٥٢٤ .

(٣) انظر الكتاب٢/٣٩٩ ، الإنصاف مسالة (١٠٢) ، ابن يعيش٣/١٤٦ ، الإرتشاف١/٥٢٤ وهو صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ .

(٤) انظر الكتاب٢/٣٩٩ .

(٥) انظر الإنصاف مسألة/١٠٢ ، ابن يعيش٣/١٤٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٨ .

(٦) انظر الإنصاف٢/٧١١ ، ابن يعيش٣/١٤٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٨ .

(٧) انظر الإنصاف مسألة/١٠٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٨ .

(٨) البيت لغسان بن وعلة بن مرة ، انظر ابن يعيش٣/١٤٧ ، المغني/٨٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٠٨ ، الخزانة٥/٦١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ط١/٢٠٨ ، التذييل١/١٢٢٦ .

(١٠) انظر تسهيل الفوائد/٣٥ .

(١١) انظر شرح التسيهل ط١/٢٠٩ ، ر١/٤٨٦ .

وأجاز بعضهم بناءها قياساً . وزاد[1] غيره ثلاثة شروط :

أحدها : أن لا تكون محصوراً نحو : "ما قَائِمٌ إلاّ هُوَ" و"جَاءَني الذّي إنّما قَائِمٌ في الدَّارِ هُو"

وثانيها : أن لا يكون قد دخل عليه حرف نفي نحو: "جَاءَ الذّي مَاهُو قَائِمٌ".

ثالثها : أن لا يكون في معنى ما دخل عليه حرف نفي نحو: "جَاءَني الذّي إنّما هُو فَاضِلٌ" /فلو كان شيئ من ذلك ، لم يحذف. فشروط /٧٣ب حذفه على هذا إن كان الموصول غير أيٍّ خمسةٌ :

الأول : الابتداء .

الثاني : عدم كونه معطوفاً .

الثالث : كون مابعده غير صالح لأن يكون صلة ، وهو الجملة والظرف والمجرور .

الرابع : طول الصلة .

الخامس : كونه غير معطوف عليه .

والفراء[2] لا يعتبر هذا الأخير ، وإن كان "أيّاً" فكذلك إلاّ الطّول .

"ويجوزُ الحضورُ أو الغيبةُ في ضميرِ المخبرِ به أو بموصوفٍ عن حاضرٍ مقدّمٍ"[3] نحو "أَنْتَ الذّي فَعَلَ" و"أَنَا الذّي فَعَلَ" و"أَنْتَ رَجلٌ فَعَلَ" و"أنا رَجلٌ فَعَلَ" وهي أمثله للمخبر به ؛ إذ "الذّي" في المثالين الأولين مخبر به .

و"رجلٌ" في الأخيرين مخبر به عن "أَنْتَ" و"أَنَا" ، و"فَعَلَ" في الجميع متحملٌ ضميراً هو في المثالين الأولين "للذّي" ، وفي الأخيرين "لرجلٍ" المخبر به[4] .

ونحو "أَنْتَ فلانٌ الذّي فَعَلَ" و"أَنَا فلانٌ الذّي فَعَلَ" . وهما مثالان لما أخبر فيه بموصوف[5] ؛ لأن موصوف "الذي" فيهما هو الخبر والحكم في الجميع جواز الحمل على لفظ "الذي" و"رجل" فيكون الضمير في "فعل" كصورة ضمير الغائب كما مثل . والحمل على لفظ "أنت" و"أنا" فيكون الضمير في "فعل" بحسب ذلك فتقول : "فَعَلْتُ" للمتكلم أن كان المخبر عنه "أَنَا" ، و"فَعَلْتَ" للمخاطب ان كان المخبر عنه "أنت" .

---

(١) أبو حيان في التذييل١/٢٢٤ .

(٢) انظر الإرتشاف١/٥٣٣ .

(٣) تسهيل الفوائد/٣٥ .

(٤) انظر شرح تسهيل الفوائد ر١/٢٨٧ ، هداية السبيل٢/٧٧٤

(٥) انظر شرح تسهيل الفوائد ر١/٢٨٧ .

ومن استعمال الأول قول الشاعر :

٢ – وأنا الذي عرفتْ معدٌّ فضلَهُ

______________________________(١)

ومن الثاني قوله :

– أنَا الذي سَمَّتْني أُمّي حَيْدَرَة

أَضْرِبُ بالسَّيْفِ رؤوسَ الكَفَرَة(٢)

وقوله :

– أنَا الذي فَرَرتُ يَومَ الحَرَّة

والشَّيخُ لا يفِـــرُّ إلاَّ مَرَّة(٣)

وقد جاء الاستعمالان في محاجة آدم موسى عليهما السلام وهي قوله :

"أنْتَ مُوسَى الذِّي اصطفاكَ اللّهُ برسَالتِهِ" ، وفي رواية "أَنْتَ الذِّي أعْطَاهُ اللّهُ عِلْمَ كُلِّ شــيءٍ"(٤) .

وهـذا كله **"ما لم يقصد تشبيهه"** أعني المخبـر عنه **"بالمخبر به ، فتتعين الغيبة"** حينئذٍ . ولا يجوز مراعاة المخبر عنه فتقول عند قصد التشبيه :

"أنْتَ الذِّي فَعَلَ" بالغيبة/ليس إلا . /١٧٤

"ودونَ التشبيه يجوزُ الأمران"(٥) مراعاة المخبر عنه ، ومراعاة الضمير **"إنْ وُجِدَ ضميران"**(٥) . ومن ذلك قول الشاعر :

– نحنُ الذِّين بَايَعُوا محمداً

على الجهادِ مَا بَقِينا أَبَدَا(٦)

وقول الشاعر :

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه/١٦٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/١٨٩ وعجزه [وَنُشِدتُ عن حُجرِ ابنِ أمِّ قَطَام] معنى نشدت : رفعت ذكره وفخرت به ، وبينت عن مجده وشرفه .

(٢) هو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه/٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٩ ، أمالي ابن الشجري٢/١٥٢ ، الخزانة٦/٦٢ .

(٣) هو رجز لعبد الله بن مطيع بن الأسوار العدوي قاله يوم حصار الحجاج لمكة . انظر العقد الفريد١/٧٧-٣/١٤٣ ، الأغاني١٧/٢٣٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩

(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب وفاة موسى ، فتح الباري٦/٤٤١ ، صحيح مسلم باب حجاج آدم وموسى ١٦/٢٠٠ ، سنن أبي داود كتاب السنة٤/٢٢٦ ، غريب الحديث للخطابي١/٥٧ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٣٥ .

(٦) هو من الرجز لم أعثر على قائله انظر صحيح البخاري ، كتاب الغزوات ، فتح الباري٧/٤٩٢ ، شرح التسهيل ط١/٢١١ ، شفاء العليل١/٢٣٥ ، تعليق الفرائد٢/٢٣٤ .

- أَأَنْتَ الهِلالِّي الذّي كُنْتَ مَرَّةً
سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّفُ[(١)]

ويجوز أن تراعى في الضميرين المخبر عنه ، وأن تراعي الخبر فتقول : "أَنَا الذّي قُمتُ وقَعَدْتُ" ، و"أَنَا الذّي قَامَ وقَعَدَ"[(٢)] .

وأن تراعي في أحدهما المخبر عنه ، وفي الآخر الخبر . والابتداء بمراعاة الخبر أولى .

"ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرور منويٌ معه "استقرَّ" أو شبهه ، وفاعلٌ هو العائد"[(٣)] على الموصول ، **"أو ملابسٌ له"** نحو : "جَاءَ الذّيعِنْدَكَ" و"الذّي في الدَّارِ أَبُوهُ" أي "الذّي استَقَرَّ عِنْدَكَ" و"استَقَرَّ في الدَّار أَبُوهُ" .

وكون العامل في الظرف والمجرور إذا وقعا صلتين يقدر بالفعل متفقٌ عليه ، بخلاف ما إذا وقعا خبرين ، فإن في تقديره بالفعل أو بالاسم خلافاً يأتي ذكره في غير هذا الموضع إن شاء الله .

"ولا يُفعلُ ذلك بذي حَدَثٍ خاص" فلا تقول : "جَاءَ الذّي عِنْدَكَ" و"جَاءَ الذّي في الدَّار" ، وأنْتَ تُرِيد "الذّي قَامَ عِنْدَكَ" أو "نَامَ" في الدَّارِ" بل يصرح عند هذا القصد بالعامل في الظرف والمجرور ، ولا تحذفه . **"ما لم يعمل مثله في الموصول"**[(٤)] نحو : "نَزَلْنَا الذّي البَّارِحَةَ"[(٥)] أي "الذّي نَزَلْنَاهُ البَارِحَةَ" .

"أو موصوف به" نحو : "نَزَلْنَا المنزلَ الذّي البَّارِحَةَ"[(٦)] أي "المنزلَ الذّي نَزَلْنَاهُ البَّارِحَةَ" فإنّه يجوز كون العامل فيهما منوياً حينئذٍ ؛ للدلالة عليه .

"وقد يُغنِي عن عائد الجملة" الموصول بها **"ظاهرٌ"** . ومنه قول الشاعر :

- فيارَبَّ لَيْلَى أنتَ في كُلِّ موطنٍ
وأنتَ الذّي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[(٧)]

أي : في رحمته . وقوله :

---

(١) لم أعثر على قائله انظر المقرب١/٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور١/١٨٩ ، برواية "المغَلَّب" وانظر شرح التسهيل ط١/٢١١ ، شفاء العليل١/٢٣٥ ، الهمع١/٢٩٩ ونسب في الصاحبي/٣٨٧ لحميد بن ثور ، وليس في ديوانه .

(٢) انظر هذه المسألة في الارتشاف١/٥٣٧ ، الهمع١/٢٩٩ ورأي كل من البصريين والكوفيين من حيث جواز الفصل بين الجملتين أو منعه .

(٣) تسهيل الفوائد/٣٥ .

(٤) تسهيل الفوائد/٣٦ .

(٥) انظر شفاء العليل١/٢٣٥ .

(٦) ورد في شرح التسهيل ط١/٢١١ عن الكسائي ، وانظر شفاء العليل١/٢٣٥ .

(٧) سبق الاستشهاد به في هذا الباب / ١٥٩

- سُعادُ الذِّي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعادَا
وإِعْرَاضُها عَنْكَ استَمَّر وزَادَا[1]

انتهى . أي حبها .

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح شذر الذهب/١٤٢ ، الأشموني١/١٧٠ ، شرح التصريح١/١٤٠ ، شرح التسهيل ط١/٢١٢ ، شفاء العليل١/٢٣٦ . برواية " سعاد التي " .

"فصـــــل"

""مَن" و"ما" في اللفظ مفردان مذكّران ، فإن عُني بهما غيرُ ذلك"[١] أي مؤنثاً أو مثنىً أو مجموعاً ، **"فمراعاة اللفظ فيما اتّصل بهما وبما أشبهَهُما أولى"** . من مراعاة المعنى .

ومن مراعاة لفظ "مَنْ" قوله /تعالى : ‹ أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَن بَاءَ بِسَخَطٍ /٧٤ب مِّنَ اللَّهِ ›[٢] .

ومن مراعاة لفظ "ما" قوله تعالى : ‹ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ›[٣] .

ومن مراعاة المعنى في المتصل بـ"مَنْ" قوله تعالى: ‹ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ›[٤] .

ومن مراعاة المعنى في المتصل بـ"ما" قول الشاعر :

- فَتُوضِحَ فالمقراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها
لِمَا نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ[٥] .

والمراد بشبه "مَنْ" و"مَا" ، "كَمْ" و"كَأَيِّن" فإن المتصل بهما أيضاً يجوز فيه الحمل على لفظهما[٦] فيكون مفرداً مذكراً ، وعلى معناهما[٦] فتقول : "كَمْ رجلٍ جاءَني" و"جاؤني" ، و"كأَيِّن من رجلٍ جاءَني" و"جاؤني" . قال تعالى : ‹ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ›[٧] .

وهذا كله **"ما لم يَعْضُد المعنى سابق"** فأمّا لو عضَده ، **"فيُختار مُراعاته"** كقوله :

- وإنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ
(٨) ________________________

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٢) آية ١٦٢ من آل عمران .
(٣) آية ٣٢ من الحديد .
(٤) آية ٤٢ من يونس .
(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه/٨ ، شرح التسهيل ط١/٢١٣ ، كتاب الشعر٢/٤٦٧ ، تعليق٢/٢٣٩ ، الخزانة١١/٦ .
(٦) انظر المقرب١/٦٣ .
(٧) آية ٢٦ من النجم .
(٨) البيت لجران العود في ديوانه/٧ ؛ المخصص٢/١٣١ ، المقاصد النحوية١/٤٩٣ ، شرح التسهيل ط١/٢١٣ ، شفاء العليل١/٢٣٦ .
وعجزه [تَهيجُ الرياضُ قبلها وتُصوِّح] ورواية الديوان .
[ولَسْنَ بأسواءٍ فمنهن روضة] .

"أو يلزمْ بمراعاةِ اللفظ لبس"[١] نحو " أعْطِ مَنْ سألَتْكَ"[٢] إذا كان قصده إعطاء من سأل من المؤنث . فالحمل على اللفظ في هذا ونحوه لاخفاء أنه موقع في لبس .

"أو قبحٌ" نحو : مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أَمَتُكَ" ، إذ لو حمل فيه على اللفظ وقيل : "مَنْ هي أحْمَر أمَتُكَ" لكان في غاية القبح ؛ لما في ذلك من إيقاع وصف خاص بالمذكر على مؤنث[٣] .

"فيَجب" في هذا كلِّه "مراعاةَ المعنى مُطلقاً"[٤] أعني سواء كانت الصفة خاصة بالمذكر غير مفصول بينهما بالتاء كما مثل ، أو مفصولاً بينهما بالتاء إذا تقدمها حمل على المعنى .

"خلافاً لابن السرَّاج[٥] في" جوازِ "نحو : "مَنْ هي مُحْسِنَةٌ أمُكَ"" فإنه أجاز أن يقال فيه : "مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ" . وحامله على ذلك والله أعلم : شَبَهُ "مُحْسِن" بـ"مُرْضِع" ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث بغير تاء .

"فإنْ حذفَ هي"[٦] من هذا التركيب فقيل : "مَنْ مُحْسِنٌ أُمُّكَ" "سَهُلَ التذكير"[٦] وابن السراج يجيز هذين التركيبين[٧] ، ويوافق الجمهور في منع الحمل على اللفظ إذا كانت الصفة خاصة بالمذكر ، ولم يفصل بينها وبين المؤنث بتاء .

وظاهر كلام ابن عصفور[٨] : أن الحمل على اللفظ جائز ؛ إذا كانت الصفة قد فصل فيها بين المذكر والمؤنث بالتاء ، فيجوز على هذا "مَنْ كانَ قَائِماً / أَمَتُك" /١٧٥أ و"مَنْ كانَتْ قَائِماً أَمَتُكَ" .

وذكر في أسباب منع الحمل على اللفظ ؛ كون ذلك مؤدياً إلى مخالفة مخبر عنه لخبره الفعل ، أو إلى إيقاع وصف خاص بالمؤنث على المذكر .

فأما الأول : فصحيح ، فلا يجوز "من كانا يقوم أخواك" ولا "من كان يقومان أخواك" ؛ لما يلزم عن ذلك من مخالفة المخبر عنه لخبره الفعل .

فلو كان الخبر غير فعل ، فإن الحمل على اللفظ جائز عند البصريين ، وأكثر الكوفيين . فيجوز " مَنْ كَانَ قَائِمَةً أَمَتُك" ومنعه بعضهم ؛ لمخالفة المخبر عنه لخبره .

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٢١٣ .
(٣) انظر المرجع السابق .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٥) الأصول ٢/٣٤٢ ، شرح التسهيل ط١/٢١٤ ، الارتشاف ١/٥٤١.
(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٧) قصد : [مَنْ هي مُحْسِنٌ أُمُّكَ] و[من مُحْسِنٌ أُمُّكَ] والأخير أقرب . انظر شرح التسهيل ط١/٢١٤ ، الإرتشاف١/٥٤٠ ، شفاء العليل١/٢٣٧ .
(٨) شرح الزجاجي١/١٨٨ ومابعدها .

وأما الثاني: وهو إيقاع لفظ خاص بالمؤنث على المذكر على جهة الحمل على اللفظ فغير متصور . والظاهر أنه سهو ؛ لأن إيقاع لفظ خاص بالمؤنث على مذكر ، ليس حملاً على اللفظ ، ولا على المعنى .

"ويعتبرُ المعنى بعدَ اعتبارِ اللفظِ كثيراً"[١] ومن ذلك قوله تعالى : ‹ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ›[٢] .

"وقدْ يُعتبرُ اللفظُ بعدَ ذلكَ" ومنه قوله تعالى : ‹ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ›[٣] .

"وتقعُ "مَنْ" و"مَا" شرطيتين" كقوله تعالى : ‹ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ›[٤] ، ‹ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ ›[٥] .

"واستفهاميتين" كقوله تعالى : ‹ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ›[٦] وقوله تعالى : ‹ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ›[٧] .

"ونكرتين موصوفتين" كقول الشاعر :

– أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ
وَمُؤْتَمَنٍ بِالغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ[٨]

وقول الشاعر :

– رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٩]

"ويُوصفُ بـ"مَا" على رأي"[١٠] وعلى الوصف حملت في قولهم : "لأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ"[١١]. إلا أن الحكم بحرفيتها ، وزيادتها عوضاً من وصف لائق بالمحل أولى[١٢] ؛ لأن الأسماء الجامدة لا يوصف بها إلاّ مردفة بمكمل نحو :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٢) آية ٨ من البقرة .
(٣) آية ١١ من الطلاق .
(٤) آية ٢٦٩ من البقرة .
(٥) آية ١١٥ من آل عمران .
(٦) آية ٨٧ من النساء .
(٧) آية ١٧ من طه .
(٨) نسب لعبدا لله بن همام السلولي في حماسة البحتري/٩٥ ، وانظر الكتاب١٠٩/٢ ، الجنى الداني/٤٥٢ ، شرح التسهيل ط٢١٥/١ ، شفاء العليل٢٣٨/١ .
(٩) هو لأمية بن الصلت ، انظر الكتاب١٠٩/٢ ، ابن يعيش٢/٤ ، شرح الجمل لابن عصفور٤٥٧/٢ ، شرح التسهيل ط٢١٥/١ ، البيان٣٦/٢ وهو في ديوان أمية /١١٢ ، وديوان عبيد بن الأبرص / ٥٠ .
(١٠) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(١١) انظر مجمع الأمثال١٩٦/٢ ، المستقصي٢٤٠/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٤٥٦/٢ ، شرح التسهيل ط٢١٦/١ .
(١٢) انظر شرح التسهيل ط٢١٦/١ .

"مررتُ برجُلٍ أيِّ رَجُـل" و"أطْعَمْنا شـاةً أيَّ شَاةٍ" . فالحكـم بكـون "مـا" اسمـاً موصوفاً بها حكم بما لا نظير / له[١] . بخلاف الحكم بحرفيتها أو زيادتـها فإنـــه /٧٥ب شائع .

"ولا تزادُ "مَنْ" خلافاً للكسائي"[٢] . وعلى الزيادة[٣] حملها في قول الشاعر :

– يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ له
حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ[٤]

وأجيب[٥] عن ذلك : بأن رواية "مَنْ" في البيت غير مشهورة . والمشهور[٦] : "يا شاةَ ما قَنَصٍ" .

وعلى تقدير صحة رواية "مَنْ" فهي نكرة موصوفة بالمصدر على حذف مضاف. كأنه قال: « يا شاة رجلٍ ذي قَنْصٍ » أو على وضعه موضع الاسم كأنه قال : يا شاة رجل مقتنصٍ »

"ولا يقعُ على ما لا يَعقلُ إلاّ منزلاً منزلتهُ أو مُجامعاً له شمول ، أو اقتران خلافاً لقطرب"[٧]

فإنه زعم أنها تقع على ما لا يعقل من غير قيد . ولا حجة[٨] له على ذلك ؛ لأن كل ما وجد منها واقعاً على ما لا يعقل ، إنما وجد بالاعتبارات المذكورة .

ومن وقوعها على ما لا يعقل لتنزله منزلته قوله تعالى : ‹ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ›[٩] . وقول الشاعر :

– بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي
فَقُلْتُ ومِثْلي بالبُكَاءِ جَدِيرُ[١٠]
أَسِرْبَ القَطَا هلْ مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وقول أمرئ القيس :

---

(١) انظر المرجع السابق .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٥٨ ، الإرتشاف١/٥٤٥ ، الهمع١/٣١٨ .
(٤) البيت لعنترة في ديوانه/٢١٣ ، وانظر القصائد السبع الطوال/٣٥٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٥٨، شرح التسهيل ط١/٢١٦ ، شفاء العليل١/٢٣٩ وفي النسخة « عليه » بدل « عليَّ » .
(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٢١٦ .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٥٨ .
(٧) انظر تسهيل الفوائد/٣٦ ، وانظر رأي قطرب في الهمع١/٣١٥ ، شرح التسهيل ط١/٢١٦ .
(٨) انظر شرح التسهيل ط١/٢١٦ .
(٩) آية ٥ من الأحقاف .
(١٠) البيتان للعباس بن الأحنف في ديوانه/١٤٢ ، وانظر شرح ابن عقيل١/١٢٩ ، ونسب لمجنون ليلى في ديوانه/١٣٧ ، انظر شرح التسهيل ط١/٢١٧ ، شفاء العليل١/٢٣٩ ، تعليق الفرائد٢/٢٤٩ .

- ألاَ عِمْ صَبَاحـاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالي
وَهَلْ يَعِمْن مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي[(١)]

ومـن وقـوعـهـا عليـه للشـمـول قـولـه : ‹ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّـهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ›[(٢)] .

وقد تقع عليه في التفصيل بعد الشمول ، كقوله تعالى : ‹ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ›[(٣)] .

ومن وقوعها عليه للاقتران ما حكاه الفراء من قول بعض العرب : "اشْتَبَه عَلَيَّ الجملُ وراكِبُه فَلاَ أَدْرِي مَنْ ذَا مِنْ ذَا"[(٤)].

"و"ما" في الغالب لِمَا لا يَعْقِل وحدَهُ ، ولهُ مع مَنْ يَعْقِل ، ولصفاتِ مَنْ يَعْقِل ، وللمُبْهَم أَمْرُه" [(٥)].

فاستعمالها لغير العاقل وحده شائع ، ووقعت على العاقل وحده في قوله تعالى : ‹ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ›[(٦)] .

وقول بعض العرب : "سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا"[(٧)] .

هذا مذهبُ المصنف وبعض[(٨)] الناس ، والنحويون أكثرهم يمنعون وقوعها على العاقل وحده ، ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك/بالمصدرية[(٩)]. وفي بعض ذلك /١٧٦أ تكلف وخروج عن الظاهر ، وخصوصاً في المثال الأول .

ومن وقوعها عليه مع من يعقل قوله تعالى : ‹ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ ›[(١٠)] .

ومن وقوعها على صفات من يعقل قوله تعالى : ‹ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم ›[(١١)] .

ومن وقوعها على المبهم أمره قوله تعالى : ‹ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ›[(١٢)] .

---

(١) في ديوانه/١٣٩ ، وانظر الكتاب٣٩/٤ ، شرح الأشموني١٥١/١ .
(٢) آية ٤١ من النور .
(٣) آية ٤٥ من النور ومنها قوله تعالى : ‹ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ › .
(٤) انظر معاني القرآن٩٨/٢ ، وانظر شرح التسهيل ط٢١٧/١ .
(٥) تسهيل الفوائد/٣٦ .
(٦) آية ٧٥ من ص .
(٧) انظر الرضي على الكافية٥٥/٢ ، شرح التسهيل ط٢١٧/١ ، والضمير عائد على السحاب .
(٨) مثل أبي عبيده ، وابن خروف ، وابندرستويه ، انظر الارتشاف ٥٤٧/١ .
(٩) انظر هداية السبيل٨٠٢/٢ .
(١٠) آية ٤٩ من النحل .
(١١) آية ٣ من النساء .
(١٢) آية ٣٥ من ال عمران .

"وأفردت نكرة" في التعجب نحو : "مَا أَحْسَنَ زَيداً"[١] ؛ إذ ليست فيه موصوفة ولا صفة ، ولا شرطاً ، ولا استفهاماً .

وكذا هي في قوله تعالى : ‹ **فَنِعِمَّا هِيَ** ›[٢] .

"وقد تساويها "مَن""[٣] في افرادها عن الصفة ، والشرط والاستفهام **"عند أبي علي"**[٣] وعليه حملها في قول الشاعر :

١٠ – وكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوأُرَاعُ به
وَقَدْ زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بن مَرْوَانِ[٤]
فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ
ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

فاعل "نعم" الثانية مضمرٌ عنده ، و"من" مفسرٌ له[٥] .

والحاصل : أن "ما" إذا كانت[٦] اسماً ، انقسمت إلى ستة أقسام :

أحدها : الموصولة .

الثاني : الشرطية .

الثالث : الاستفهامية .

الرابع : النكرة الموصوفة .

الخامس : النكرة الغير موصوفة .

السادس : الصفة على رأي . وقد تقدمت مثل ذلك .

وأقسام "مَنْ" خمسة[٧] :

أحدها : الموصولة :

الثاني : الشرطية .

الثالث : الاستفهامية .

الرابع : النكرة الموصوفة .

---

(١) انظر الكتاب١/٧٣ ، شرح التسهيل ط١/٢١٨ ، الإرتشاف١/٥٤٧ .

(٢) أية ٢٧١ من البقرة .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٦-٣٧ . و الهمع١/٣١٥ .

(٤) لم أعثر على قائلها . انظر جمهرة اللغة ٢/٢٨٢ ، شرح أبيات المغني ٥/٢٣٨ ، شرح التسهيل ط١/٢١٨ ، المساعد ١/١٦٦ ، شفاء العيل١/٢٤١ ، الخزانة٩/٤١١ ، اللسان [زكأ] .

(٥) هذا الرأي انفرد به أبو علي انظر كتاب الشعر٢/٣٨٠ حيث ورد أن "من" كـ"ما" تفرد نكرة ؛ أي تكون غير موصولة ولا موصوفة ولا مضمنة شرطاً ولا استفهاماً ، وانظر الإرتشاف١/٥٤٧ .

(٦) انظر شرح جملة ابن عصفور ٢/٤٥٦ .

(٧) انظر شرح جمل الزجاجي٢/٤٥٨ .

الخامس : النكرة الغير موصوفة على رأي(١) .

وإذا كانت "ما" حرفاً(٢) انقسمت سبعة أقسام :

أولـــها : النافية وهي تدخل على الأسماء والأفعال .

الثانـــي : المصدرية نحو "بلغني ما صنعتَ" وهي عند الأخفش(٣) اسمٌ .

الثالـث : الكافة للعامل عن عمله نحو ‹ إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ ›(٤) .

الرابـــع : المهيئـة . وهي التي تسوغ دخول الكلمـة على مـا لا يصح لها بالدخول عليه دونها نحو : "إنَّما يقومُ زيدٌ" .

الخامس : الزائدة وبعضهم يسميها صلة . وهي تقع بين رافع ومرفوع كقول الشاعر :

- لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا
رُمِّلَ مَا أَنفُ خَاطِبٍ بِدَمِ(٥)

وبين ناصب ومنصوب كقوله تعالى : ‹ إنَّ اللهَ لا يَستحيِ أنْ يَضرِبَ مَثلًا مَا / بعوضةً ›(٦) على أحد وجوهه . /٧٦ب

وبين جازم ومجزوم كقوله تعالى : ‹ أينَما تَكُونوا يُدرِككُم الموتُ ›(٧).

وبين جار ومجرور كقوله تعالى : ‹ فَبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ ›(٨) .

السادس : المسلطة للعامل على الجزاء نحو : "إذ ما تخرج أخرج" ، ومنه قول الشاعر :

- إذْ ما أَتَيْتَ على الرَّسُولِ فَقُلْ له :
حَقّاً عليك إذَا اُطْمَأَنَّ المَجْلِس(٩)

السابع : المغيرة للحرف عن حاله لقوله في "لو" "لَوْمَا"، فـ"مَا" غيرت "لَوْ" إلى معنى "هلاَّ". وفي التنزيل : ‹ لَوْ ما تأتِينَا بالملائِكَة ›(١٠) أي "هلاَّ" .

---

(١) انظر المرجع السابق .
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي٢/٤٥٧ .
(٣) انظر المرجع السابق .
(٤) اية ١٧١ من الأعراف .
(٥) للمهلهل بن ربيعة ، انظر ، الشعر والشعراء١/٢٩٩ ، اللسان[ابن] ، معجم ما استعجم/٩٦ ، عيون الأخبار٣/٩١ .
(٦) أية ٢٦ من البقرة .
(٧) أية ٧٨ من النساء .
(٨) أية ١٥٩ من آل عمران .
(٩) قاله العباس في غزوة حنين انظر الكتاب٣/٥٧ ، ابن يعيش٤/٩٧ ، الخصائص١/١٣١ ، وانظر ديوانه/٨٨
(١٠) أية ٧ من الحجر .

وأما "مَنْ" فلا تستعمل حرفاً أصلاً(١)

"وقد تقع "الذي" مصدرية وموصولة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق "أل""(٢) .

فمن وقوع "الذي" مصدرية قوله تعالى : ‹ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ›(٣) أي : كخوضهم . قال أبو علي(٤) : ويقوي ذلك مجيئها موصوفة غير موصولة في قول الشاعر :

– حتَّى إذَا كَانَا هُمَا اللذَّيْن
مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحْمَلَجَيْنِ(٥)

وَمن وقوعها موصوفة بمعرفة "مررتُ بالذِّي أخيكَ" .

وَمِنْ مُثُلِ وُقُوعِهَا موصوفةً بنكرةٍ شبيهةٍ بالمعرفةِ في امتناع لحاق "ألْ" : "مررتُ بالذِّي خيرٍ منكَ" مثل بها المُصَنِّف في شرحه(٦) . والاستدلالُ بهما لا يتمُّ إلاَّ بعد صحة كونهما من كلام العربْ(٧) .

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٤٥٨ .

(٢) في الأصل [إن] والصحيح ما أثبتناه من التسهيل/٣٧ .

(٣) آية ٦٩ من التوبة .

(٤) انظر المسائل العضديات/١٦٧ ، شرح التسهيل ط١/٢١٨ .

(٥) لم أعثر على قائله وقد انشده الأصمعي انظر المسائل ، العضديات/١٦٧-١٦٨ ، كتاب الشعر٢/٤٢٥ ، شرح الكافية الشافية١/٢٦٧ ، شرح التسهيل ط١/٢١٨ ، شفاء العليل١/٢٤١ . والأصمعي : عبدالملك ابن قريب بن أصمع الباهلي ، رَاوِية لغوي من الرواد ، توفي سنة ٢١٦هـ . انظر أخبار النحويين والبصريين/٤٥-٥٢ ، الأعلام٤/٣٠٧ .

(٦) انظر١/٢١٩ ، وفي معاني القرآن للفراء١/٣٦٥ [مررت بالذي هو خيرٌ منك] .

(٧) لا داعي – في نظري – لهذا التعقيب من الشارح طالما رواه الفراء وهو من هو ثقة وعلماً .

"فصـــل"

"ويقع "أي" شرطية"[1] كقول الشاعر :

- أيَّ حِينٍ تُلِمُّ بي تَلْقَ ما شئـْ
تَ [مِن الخيرِ][2] فاتَّخِذْني خَلِيْلا[3]

"واستفهامية" كقوله تعالى : ﴿ فأيُّ الفريقَيْنِ أحقُّ بالأمنِ ﴾[4]

"وصِفةً لنكرة مذكورة غالباً" نحو "مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ" .

وقد تكون النكرة الموصوفة بها غير مذكورة ، ومنه قول الشاعر :

- إذَا حَارَبَ الحجَّاجُ أيَّ مُنَافِقٍ
علاهُ بسيفٍ كُلَّمَا[5] هُزَّ يَقْطَعُ[6]

وهو استعمال بخلاف القياس ؛ لأن سلوك الوصف بها إنما حمل عليه قصد التعظيم والتأكيد . ولا شك أن حذف الموصوف مناف لذلك .

ولملاحظة هذا ، منع الخليل وسيبويه[7] "أَتَوْني إلاَّ أيُّمـا رَجُلٍ" . وأجازه الجرميُّ ؛ وكذا منع الخليل وسيبويه[7] بسبب ذلك "جاءني عشرون أيما رجلٍ" . وأجازه غيرهما .

وتستعمل أيضاً "حالاً لمعرفة" كقول الشاعر :

- فَأَوْمَأَتْ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ
فَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيَّما فَتَى[8]

"ويلزمها في هذين الوجهين"[9] الصِّفة والحال/ "الإضافة لفظاً ومعنىً إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنىً" نحو "مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ" . "أو معنىً لا لفظاً" نحو "مررتُ برجلٍ أيِّ فتىً" . ١٧٧/أ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٧ .

(٢) تكملة يقتضيها المقام .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٢٠ ، شفاء العليل١/٢٤٢ ، الهمع١/٣١٩ .

(٤) آية ٨١ من الأنعام .

(٥) في الأصل [كل ما] .

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه/٥١٥ ، انظر شرح التسهيل ط١/٢٢١ ، المساعد١/١٦٨ ، شفاء العليل١/٢٤٢ ، تعليق الفرائد٢/٢٦٢ .

(٧) انظر الكتاب٢/١٨٠-١٨١ .

(٨) البيت للراعي النميري في ديوانه/٣ ، وانظر الكتاب٢/٢٨٠ ، شرح التسهيل ط١/٢٢١ ، المساعد١/١٦٨ ، شفاد العليل١/٢٤٢ .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٣٧ .

وكذا تلزمها الإضافة في الشرط ، والاستفهام غالباً .

"وقد يُستغنى في الشرطِ والاستفهامِ بمعنى الإضافةِ إن عُلِمَ المضافُ إليه" . كقوله : ﴿ أيّاً مَا تَدْعُوا ﴾[1] . وكقول ابن مسعود رضي الله عنه في حديث سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال : "ثم أيٌّ ؟ قال : "برُّ الوالدين"[2] .

"وأيٌ فيهما"[3] أي في الشرط والاستفهام **"بمنزلةِ "كلّ" مع النكرةِ ومنزلةِ "بعض" مع المعرفة"**[3] .

فإن أضيفت إلى نكرة ، فالإضافة إلى ما تقع عليه ، وإن أضيفت إلى معرفة فهي بعض مما أضيفت إليه . ويأتي الضمير بعده على الاستعمال الأول بحسب المضاف إليه . ويأتي على الاستعمال الثاني مفرداً فتقول : أيُّ رجلٍ أتَى" و"أيُّ رَجُلَين أتَيا" و"أيُّ رِجَالٍ أتَوا" . كما تقول : "كُلُّ رجلٍ أتَى" و"كُلُّ رَجُلَين أتَيا" و"كُلُّ رِجَالٍ أتَوا" . وتقول : أي الرجلين أتى ، وأي الرجال أتى" . كما تقول : "بَعْضُ الرَّجُلَين أتَى" و"بَعْضُ الرِّجالِ أتَى" .

ولما كانت حال إضافتها إلى المعرفة بعضاً مما أضيفت إليه ، لم يجز "أيُّ الرجلين أخَواك" ؛ لأنَّها لم تبعِّض شيئاً .

ولما كان التبعيض يستلزم التفصيل ، لم يجز "أيُّ الرجلين أخَوكَ أزيدٌ أم عمرو أم خالدٌ" ؛ لأنك جئت في التفصيل بأكثر من المفصل .

وتقول : "أيُّ الثلاثةِ أخَواكَ أ زيدٌ وعمرو أم زيدٌ وخالدٌ أم عمرو وخالدٌ" .

ولا يجوز "أزيد وبكرٌ" ؛ لأن بكراً ليس من الثلاثة بالفرض .

وينبغي أن تعلم أن "أيًّا" بالنسبة لاستعمالها مضافة على جهة الوجوب ، أو الجواز ، أو مفردة أصناف :

- صنف لا يجوز إضافته ، وهي المستعملة في النداء .
- وصنف لا يستعمل إلا مضافاً ، وهي المستعملة صفة .
- وصنف يجوز فيه الأمران ، وهي المستعملة موصولة ، أو شرطاً ، أو استفهاماً .

لكن الأفصح في الموصولة ، الإضافة ، وإضافتها حينئذٍ إلى معرفة وإلى نكرة جائزٌ ، ويحتمل إذ ذاك أن تكون / واقعةً على مفرد أو مثنى أو مجموع . /٧٧ب

---

(١) آية ١١٠ من الإسراء .

(٢) الحديث في صحيح البخاري ، باب فضل الصلاة لوقتها فتح الباري٢/٩٢ ، ٦/٣ ، مسند أحمد١٧٦/٦ ، سنن النسائي باب فضل الصلاة لمواقيتها٢/٢٩٢ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٧ .

"ولا تقع نكرة موصوفة خلافاً للأخفش"(١) وأبي الحسين بن أبي الربيع من أصحابنا قال رحمه الله : "وقالوا : "مررتُ بأيٍّ مُعْجَب لك" . كما تقول : "مررتُ بِمَا مُعْجب لك" و"بِمنْ مُعْجَبٌ لك" . إلا أنه قليل في "أيٍّ" . وظاهر هذا أنه مسموع ، وهذا في غير النداء ، وأما في النداء فتلزمها الصفة نحو "يا أيُها الرَّجلُ" .

"وقد يُحذفُ ثالثها في الاستفهام"(٢) ومنه قول الشاعر :

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَين أَيْهُما

عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَواطِرُهْ(٣)

وقد لزم عما تقدم : أن الاستفهام "تضاف فيه" أي "إلى النكرة بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية" نحو: "أيُّ الرَّجُلَين أتى"، "أو جمع" نحو : "أيُّ الرجال أتى" . "أو قصد أجزاءٍ" نحو : "أيُّ زيدٍ أَحْسَنُ" بمعنى : أي أَجْزاءِ زُيدٍ أحسن .

"أو تكريرها عطفاً بالواو" كقول الشاعر :

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ

أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ(٤)

للتشريك الذي في الواو . ولا يجوز فيما إذا كان العطف بغيرها .

وإطلاق القول بجواز إضافتها إلى المعرفة حال تكررها . مُقْتَضٍ جواز إضافتها والحال هذه إلى جميع المعارف . فيقال على هذا : "أيُّ زيدٍ ، و"أيُّ عمرو أفضلُ" . و"أيُّ هذا ، وأيُّ ذاك أفضلُ" . و"أيُّ الغلامِ ، وأيُّ الجاريةِ أَحْسَنُ" .

قال بعضهم : فلم يسمع ذلك إلا في حال إضافتها إلى الضمير . فينبغي حينئذٍ أن ينظر في ذلك هل يجوز القياس عليه أم لا .

وظهر مما تقدم : أن "أيًّا" تستعمل شرطاً ، واستفهاماً ، وصفة ، وحالاً ، وموصوفة تلزمها الصفة في النداء . ونكرة موصوفة على رأي من ذكرنا .

وزاد بعضهم في معانيها التعجب نحو : "أيُّ رجلٍ فلان" . وإنما لم يجز إضافة "أيُّ" إلى المفرد إلا حال التنكير، ولم يجز ذلك حال التعريف إلا بالشرط المذكور ؛ لأنَّها إذا أُضيفَتْ إلى النكرة فالاستفهامُ إذْ ذَاك عن المضاف إليه كُلِّه ، والمستفهم عنه كما يكون غير مفرد ، يكون مفرداً . بخلاف ما إذا أضيفت إلى

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٧ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٣٧ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه١/٢٨١ ، وانظر المحتسب١/٤١ ، الجنى الداني/٢٣٤ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٢ ، شفاء العليل١/٢٤٣ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر أوضح المسالك٢/٢٠٥ ، شرح الألفية للمرادي٢/٢٦٢ ، البهجة المرضية/٧٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٢ ، شفاد العليل١/٢٤٤ والعيني ٣/٤٢٢ .

المعرفة ، فإنَّها والحالُ هذه غيرُ واقعةٍ على المضافِ إليه كلِّه ، بَلْ على بعضِه والاستفهام عن واحد من جملته ، فلا بدَّ / أنْ يكونَ هناكَ جملةٌ لها واحدٌ. ١٧٨/أ

وإنَّما لم يَنْصرف الاستفهامُ لجميعِ المضافِ إليه حالَ تعريفِهِ ؛ لأنَّ السائلَ مقرٌّ بكونِ المضافِ إليه معلوماً عنده ، بخلافِ ما إذا كانَ المضافُ إليه نكرةً ؛ فإنَّ الاستفهامَ منصرفٌ إلى الجميعِ لا إلى البعضِ . ولأنَّ "أيًّا" في هذا الاستعمالِ هي في المعنى صفةٌ للمضافِ إليه ، فينصرفُ الاستفهامُ إلى الجميعِ ، بخلافِ ما إذا كان معرفةً ؛ لأنَّها هنا ليستْ صفةً ؛ لأنَّ "أيًّا" نكرةٌ والمضافُ إليه معرفةٌ ، والمعرفةُ لا توصفُ بالنكرة .

ويتعلقُ "بأيٍّ" مباحثُ نذكرُ منها عيونَها :

الأول : تقول : "أيُّ رجلٍ أخوك" والكلام إذ ذاك يحتمل المدح ، فيكون خبراً والاستفهام عن صفته . ويسرى إذ ذاك[1] الاستفهام منها إلى الاسم المضاف إليها ، ولملاحظة هذا منعوا إدخال حرف الاستفهام عليها فلا يقال : "أغلام أيُّهم عندك؟" .

الثاني : تقول : "أيُّ الثلاثة أخواك ، أهذان أم هذان" . ولا يجوز "الأسودان أم الأبيضان" ؛ لأنك إذا قلت : "أهذان أم هذان" أشرت إلى اثنين من الثلاثة ثم قرنت بالثالث أحد الإثنين ، ولا يمكن هذا في "أسود وأبيض" .

الثالث : تقول : أيُّ الرَّجلين كلَّماك أتاك" ، ولا يجوزُ " أيُّ الرَّجلين أتاك كلَّماك" ؛ لأنَّ كلَّماك" من تمامِ الرجلين ليس بمستفهمٍ عنه ، إنَّما المستفهمُ عنه الأتي فكلَّماك ، كالصلةِ للرَّجلين .

الرابع : لا يجوزُ إفرادُ " أيٍّ" إلاَّ إذا كانتْ مبعَّضَةً نحو : "أيٌّ أخوك"؟ وكأنَّك كنتَ في ذكرِ قومٍ فقلتَ : أيُّ القومِ أخوك" ؟

الخامس : إذا قلت : "أيُّ مَنْ إنْ يكرمني أكْرِمه" فهو بمنزلة "أيُّهم" فمن قال : "أيُّهم يجيئني أحسنُ إليه" وجعلها شرطاً قال : "أيُّ مَنْ إنْ يكرمني أكْرِمْه يَجِيئْنِي أحسنْ إليه" . ومن أدخل الفاء ورفع هناك ، أدخل الفاء ورفع هنا . ومن قال : "أيُّهم يَجِيئُني أحسنُ إليه" وجعلها بمنزلة "الذي" قال : "أيُّ من إن يكرمْني أكْرِمُهُ يَجِيئُني أحسنُ إليه" .

---

(١) في الأصل [إذاك] والصحيح ما أثبتناه .

ومن أدخل الفاء في خبر الموصول ، ادخل الفاء هنا . وسيأتي شروط دخول الفاء في الخبر إن شاء الله .

ومن قال : "أيُّهم يُجيئُني أحسنْ إليه" وجال "أيًّا" استفهاماً ، وجزم "أحسنْ" على جواب الاستفهام /قال : "أيُّ من إنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ / ٧٨ب يُجيئُني أُحسِنْ إليه" برفع "يجيئُني" وجزم "أحسنْ" .

ومن أدخل الفاء في "أحسن" ونصب هناك ، أدخل الفاء هنا ونصب .

ومن رفع هناك على القطع ، قطع هنا ورفع .

"فصـــل"

"من الموصولات الحرفية "أنْ" الناصبة مضارعا" .

فالمخففة من الثقيلة في نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[1] ، والزائدة في نحو : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[2] ، والتفسيرية في نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ ﴾[3] ليست موصولة إذ ليست ناصبة مضارعاً .

"وتوصل بفعل متصرف مطلقا"[4] مضارعاً نحو : "أُريدُ أنْ تَفْعَلَ" ، وماضياً نحو : "عَجِبْتُ مِنْ أنْ فَعَلْتَ" ، وأمراً نحو : "أرْسَلْتُ إليهِ بِأَنْ إفْعَلْ" .

ولا توصل بما لا يتصرف سواء كان مضارعاً كـ"يَنْبَغِي" ، أم ماضياً نحو : "عَسَى" ، أو أمراً نحو : "هَلُمَّ" في لغة التميميين[5] .

"ومنها "أنَّ" وتوصل بمعمولَيها"[6] إسمها وخبرها نحو : "يُعْجِبُنِي أنَّكَ قَائِمٌ"

"ومنها "كي" وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا"[7] نحو : "جِئْتُ لِكَي أرَاكَ" . **"أو تقديرا"** نحو : "جِئْتُ كَي أرَاكَ" .

ولا يتعين كونها مصدرية إلا إذا كانت مقرونة باللام لفظاً ، فإن لم تقرن بها احتمل إذ ذاك أن تكون مصدرية واللام مقدرة .

وأن تكون جارة والفعل بعدها منصوب بإضمار "أنْ" . وإنما تعينت المصدرية مع اقتران اللام ؛ لأن الحكم بحرفيتها إذ ذاك يستلزم دخول حرف الجر على مثله . فأما قول الشاعر :

فَقَالَتْ أَكلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانحاً
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ تَخْدَعَا[8]

---

(١) آية ٢٠ من المزمل .
(٢) الآية ٩٦ ن يوسف [فلمّا أن جاء البشير] .
(٣) آية ٦٣ من الشعراء .
(٤) تسهيل الفوائد/٣٧ .
(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٢٢٣ .
(٦) تسهيل الفوئد/٣٧ .
(٧) تسهيل الفوائد/٣٧ .
(٨) البيت لجميل بن معمر العذري انظر ديوانه/٦٢ ، شرح ابن يعيش٩/١٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/١٤٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٤ .

فـ"كي" فيه حرف جر ؛ لأن الحكم بمصدريتها يلزم عنه اجتماع حرف مصدري مع حرف مصدري وجوازه مختلف فيه ، والجواز منسوب إلى الفراء[١]، ويُستدل له بقول الشاعر :

- أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتْرُكَها شَنّاً بِبَيْداءَ بِلْقَعِ[٢]

لأن "كي" في البيت إما أن تكون حرفَ جرٍ ، أو حرفاً مصدرياً . والأول يلزم عنه دخول حرف الجر على مثله .

والثاني : يلزم عنه إجتماع حرف مصدري مع حرف مصدري ، لكن هذا أسهل ؛ لأن الحرف المصدري لشبهه بالأسماء في وقوعه مواقعها ، يجوز تأكيده بما هو من نوعه . كما يجوز /تأكيد الأسماء التامة . ١٧٩/أ

وعلم من تقييدها بكونها تستعمل مجرورة باللام ظاهرة أو مقدرة أنها لا تتصرف تصرف "أنْ" ؛ لأن "أنْ" تستعمل فاعلة ومفعولة ، ومضافاً إليها ، ومجرورة بأكثر حروف الجر بخلاف "كي" فإنها لا تستعمل إلا مجرورة باللام لفظاً أو تقديراً[٣] .

"ومنها "ما" وتوصل بفعلٍ متصرفٍ غيرَ أمرٍ"[٤] . مضارعاً نحو : يعجبني ما تَصْنَعُ" ، أو ماضياً نحو : "يعجبني ما صَنَعْتَ" .

"وتختصُ بنيابتها عن ظرفِ زمانٍ" غالباً **"موصولة في الغالبِ إذ ذاك بفعلٍ ماضي اللفظِ مثبتٍ"**[٥] نحو : "جُدْ مَادُمْتَ وَاجِداً"[٦] .

"أو منفي بـ"لم"" كقول الشاعر :

- وَلَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أَنْ يَتَهضَّموا

أَخَا الحِلْمِ مَالَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ[٧]

وقد توصل إذ ذاك بمضارع كقول الشاعر :

---

(١) انظر معاني القرآن١/٣٦٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٤ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر معاني القرآن١/٣٦٢ ، المغني/١٩٩ ، شرح أبياته٤/١٥٤ ، الخزانة٨/٤٨٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٢٥ .

(٤) تسهيل الفوائد/٣٧ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٣٧-٣٨ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٢٢٥ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٢٦ ، المساعد١/١٧٢ ، شفاء العليل١/٢٤٥ ، تعليق الفرائد٢/٢٧٧ ، الهمع١/٢٨٢ .

- أَطُوفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي
إلى بَيْتٍ قَعِيدتُه لَكَاعِ(١)

ولا يشاركها في جواز استعمالها للتوقيت غيرها من الحروف المصدرية ، خلافاً للزمخشري(٢) فإنه زعم أنّ "أنْ" أيضاً تستعمل للتوقيت ، وجعل من هذا قوله تعالى : ‹ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ›(٣) وليس بجيد ؛ لأن استعمال "أنْ" للتعليل مشهور وهو الظاهر هنا فلا يُعدل عنه ، وحملها على التوقيت يلزم عنه الاشتراك وهو خلاف الأصل .

"وليست اسماً فتفتقرَ إلى ضمير خلافاً لأبي الحسن وابن السراج"(٤) فإنها عندهما(٥) اسمٌ ، فإذا قلتَ : "يُعْجِبنِي ما صَنَعْتَ" فالتقدير : "يُعجبني الصنْعُ الذي صنعتَ" . والعائد محذوف . وهو محجوج بقوله :

- ....
بِما لَسْتُما أَهْلَ الخِيَانَةِ والغَدْرِ(٦)

إذ لا يسوغ الحكم بإسميتها هنا ؛ لعدم الرابط .

"وتوصل بجملة اسمية على رأي"(٧) ومن ذلك قول الشاعر :

- أَحْلامُكُم لسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ
كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ(٨)

وقوله :

- أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا
أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ(٩)

والحكم على "ما" في البيتين بكونها مصدرية أولى من الحكم بكونها كافة ؛ لأن الحكم بكونها كافة يقتضي تغيير حكمٍ ، وهو الجر بالإضافة وبالحرف .

---

(١) البيت للحطيئة ديوانه/١٢٠ ، وانظر المقتضب٤/٢٣٨ ، أمالي ابن الشجري٢/١٠٧ ، شرح الاشموني٣/١٦٠ .

(٢) انظر المفصل/٣١٤ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٦ .

(٣) آية ٢٥٨ من البقرة ، وانظر الكشاف ١/٣٨٧-٣٨٨ ، والمساعد ١/١٧٢ .

(٤) انظر التسهيل/٣٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش١/٤٠-١٠٢ ، الأصول١/٢٣٦ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر المغني/٣٣٩ ، شرح شواهده٢/٧١٧ ، شرح أبياته٥/٣٤٤ ، شفاء العليل١/٢٤٦ وصدره :
* أَلَيْسَ أميري في الأمور بأنتما *

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٣٨

(٨) البيت للكميت في ديوانه١/٨١ ، وانظر معاهد التنصيص٣/٨٨ ، اللسان [كلب] شرح التسهيل ط١/٢٢٧ ، شفاء العليل١/٢٤٦ ، المساعد ١/١٧٣ .

(٩) البيت لمرار الأسدي ، انظر الكتاب١/١١٦ ، المقتضب٢/٥٤ ، تهذيب اللغة١٥/٤٦٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٧ ، شفاء العليل١/٢٤٦ .
والثغام : شجرٌ أبيضُ كأنّه الثلج . انظر اللسان [ثغم] .

وقد جاءت موصولة بها حال نيابتها عن الظرف في قول الشاعر :

– وَاصِلْ خَلِيلَكَ ما التواصُلُ ممكنٌ

فَلأَنْتَ أو هُوَ عن قَرِيبٍ زَائِلُ[(١)]

وفي قوله :

– فَعُسْهُم أَبَا حَسَّان مَا أَنْتَ عَائِس[(٢)]

وإذا جاز /ذلك فيها إذا كانت للتوقيت ، فليجز في غيره . /٧٩ب

"ومنها "لو" التالية غالباً مُفْهِم تمنٍّ"[(٣)] وعلامتها صلاحية (أن) موضعها نحو : ‹ **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ›[(٤)] .

وقد تأتي غير مسبوقة بتمنٍ كقول أخت النضر بن الحارث :

– مَاكَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وربُمّا

من الفَتَى وهو المَغِيضُ المُحْنِقُ[(٥)]

"وصلتها كصلة "ما" في غير نيابة" وذلك ماضٍ مثبت أو مضارع كما مثل . ولا توصل بما توصل به "ما" التوقيتية ؛ لأن "لو" لا تكون صلتها إلا مثبتة و"ما" التوقيتية قد تكون صلتها ماضياً منفياً "بلم" . والنحاة أكثرهم أغفلوا ذكر "لو" في الحروف المصدرية ، وقد ذكرها الفراء[(٦)] وأبو علي[(٧)] والتبريزي وأبو البقاء[(٨)] .

"وتغني عن التمني فينصب بَعدَها الفعلُ مقروناً بالفاء"[(٩)] ومنه قول الشاعر :

– سَرَينا إليهم في جُمُوعٍ كَأَنَّها

جِبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدَا[(١٠)]

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح الكافية الشافية١/٣٠٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٧ ، شفاء العليل١/٢٤٦ ، تعليق الفرائد٢/٢٨١ . ويروى [عن قريب ذاهب] .

(٢) هذا عجز بيت في اللسان [عوس] التاج٤/١٩٩ ، المحكم٢/٢١٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٧ ، شفاء العليل١/٢٤٦ وقبله : « رأيتُ رجالاً يألهونَ هَرَانهم » ونسب في الجيم ٢/٢٤٧ الحقاف .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(٤) آية ٩٦ من البقرة .

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي٢/٩٦٦ ، البيان والتبيين٤/٤٤ ، السيرة لابن هشام٣/٤٥ ، الأغاني١/١٩ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٨ ، شفاء العليل١/٢٤٧ .
وأخت النضر هي قتيلة بنت النضر ، كانت حازمة ذات رأي وجمال ، انظر الإصابة ، قسم النساء/٨٨٤ وقد بعثت بأبيات منها هذا البيت عندما قتل الرسول أباها يوم بدر .

(٦) انظر معاني القرآن١/١٧٥ .

(٧) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ط١/٢٢٩ عن أبي علي في التذكرة .

(٨) انظر شرح الحماسة٢/٩٦٧-٩٦٨ ، التبيان١/٩٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٩ .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(١٠) لم أعثر على قائله انظر توضيح المقاصد والمسالك٤/٤٠٦ ، المقاصد النحوية٤/٤١٣ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٩ ، المساعد١/١٧٤ ، شفاء العليل١/٢٤٧ شرورى : ناحية الفرات ، وقيل : جبل مطل على تبوك ، وقيل : لبني سليم .

يجوز نصب "تنهدُ" جواباً للتمني الذي أغنت "لو" عنه كما تقول : "ليت لي مالاً فأنفقَ منه" .

ويجوز أن يكون نصبه من عطف الفعل على المصدر ؛ لأن "لو" وما اتصل بها في تقدير مصدر ، فيكون نصبه كنصبه في قول الشاعر :

- لَقَدْ كَانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ

تَقَضِّي لُبانات ٍويَسْأَمَ سَائِمُ[١]

وكلاهما النصب فيه بإضمار "أنْ" ، إلاَّ أنَّ إضمارها في الأول لازمٌ . وفي الثاني جائزٌ .

ولا يقال : إن الحكم بمصدرية "لو" يقتضي اجتماع حرف مصدري مع حرف مصدري في قوله تعالى : ‹ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ›[٢] ونحوه ؛ لأنا نقول "لو" في الآية داخلة على "ثَبَتَ" مقدراً .

أو نقول : إجتماع حرف مصدري مع حرف مصدري ليس ممتنعاً بل هو جائز ويكون من توكيد كلمة بموافقها معنى كتوكيد "السُّبُل" بـ"الفِجاج" في قوله تعالى : ‹ سُبُلًا فِجَاجًا ›[٣] .

وتوكيد "الذين" بـ"مَنْ" في قراءة زيد بن علي رضي الله عنه[٤] : ‹ وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ ›[٥] فيكون هذا من ذاك والله أعلم .

---

(١) هو للأعشى في ديوانه/٧٧ ، وانظر الكتاب٣/٣٨ ، المقتضب١/٢٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٢٩ ، شفاء العليل١/٣٤٨ .

(٢) آية ١٠٢ من الشعراء . انظر أوجه "لو" في شرح تسهيل ط١/٢٣٠ .

(٣) آية ٢٠ من نوح ، انظر شرح تسهيل ط١/٢٣١ .

(٤) انظر الكشاف١/٢٢٨ ، البحر المحيط١/٩٥ ، شرح التسهيل ط١/٢٣١ .

(٥) آية ٢١ من البقرة وقراءة الجمهور [مِنْ قَبْلِكم] .

"فصـــل"

"**الموصولُ والصلةُ كجزأي اسم**" نحـو "بَعْلَبَك" "**فلهُمَا**" أي الموصـول وصلتـه "**مالهُمَا**" أي لجزأي الاسـم "**من ترتيبٍ ومَنعِ فصلٍ**" بينهما "**بأجنبي إلا ما شذ**" فكما لا يجوز تقديم "بَـلَّ" على "بَعْـل" ولا الفصـل بينهما ، لا يجـوز ذلك في الموصـول وصلته لتنزلهما منزلة الكلمـة الواحـدة ، فـلا يجوز أن يقـال فـي "قـامَ / الذي / ١٨٠/أ رأيتُه" : "قَامَ رأيتُه الذِّي" بتقديم الصلة على الموصُولِ .

وكذا لا يجـوز تقديم بعضـها عليـها ، فـلا يجـوز في "جَاءَ الذِّي وجـهُهُ حـسنٌ" : "جَاءَ حسنٌ الذِّي وجهُهُ" .

وكذا لا يجـوز في "ضَربَ زيدٌ الذِّي قَامَ" : أن يَقَال فيـه " ضَربَ الذِّي زيدٌ قَامَ" . بالفصل بين الصلة والموصول .

ولا أنْ يُقَال فـي "ضَرَبَ زيـدٌ الـذِّي شَرِبَ الـعَسَل" : "ضَربَ الـذي شَرِبَ زيـدٌ العَسَلَ" . بالفصل بين أبعاض الصلة .

فأما الفصل بني الصلة والموصول بالقسم كما في قوله :

- ذَاكَ الذِّي وَأَبِيْكَ يُعْرَفُ مَالِكاً
  والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ البَاطِلِ[١]

وبالاعتراض كقوله :

- مَاذَا وَلاَ عَتْبَ في المَقْدُورِ رُمْتَ أما
  يُحْظِيْكَ بالنُّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وتَضْلِيل[٢]

وبالجملة الحالية كقول الشاعر :

- إنَّ الذِّي وَهْوَ مُثْرٍ لا يَجُودُ حَرٍ
  بِفَاقَةٍ تَعْتَرِيـهِ بَعْـدَ إِثْــرَاءِ[٣]

وبالنداء الذي يليه مخاطب كقول الشاعر :

---

(١) البيت لجرير في ديوانه/٤٣٠ ، الخصائص١/٣٣٦ ، المساعد١/١٧٥ ، شفاء العليل١/٢٤٨ ، الخزانة٥/٤٦٦ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح الكافية الشافية١/٣١١ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٢ ، المساعد١/١٧٥ ، الهمع١/٣٠٣ ويروى : أما يكفيك .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٢ ، الهمع ١/٣٠٣ .

- وأنْتَ الذِّي يَا سعدُ أُبتَ بمشهدٍ
كريمٍ وأثوابِ المَكَارمِ والحَمْدِ[1]

فجائز ؛ لأن ذلك كله ليس أجنبياً ، فلو لم يل النداء مخاطبٌ عُدَّ أجنبياً أيضاً . ولم يجز إلا في الضرورة كقول الشاعر :

- تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونَنِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[2]

ومن الوارد من الفصل بالأجنبي على جهة الشذوذ قول الشاعر :

- وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَّي فيهِ
لِسَانِي مَعْشَـــرٌ عَنْهُم أَذُوْدُ[3]

أي : "أبغض من وضعت فيه لساني" ففصل بني أبعاض الصلة بـ"إلى" . فإذا تقرر أن الصلة مع الموصول كجزأي اسم ، "**فلا يتبعُ الموصولُ، ولايُخبر عنه ، ولا يُستثنى منه قبل تمام الصلةِ ، أو تقدير تمامها**"[4] . فلا يجوز : "قام الذي العاقل في الدار" ، ولا "الذي زيد في الدار" ، ولا "قَامَ الذِّينَ إلاَّ زيداً في الدَّار" ؛ لعدم تمام الصلة . وإنما يقال : "قَامَ الذِّي في الدَّارِ العاقِل" ، و"الذِينَ في الدَّار زيدٌ" و"قام الذِّينَ في الدَّار إلاَّ زيداً" .

ويخبر عنه ، ويستثنى منه بعد استيفاء صلته، أو تقدير استيفائها كقول الشاعر :

- لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَــادٍ دَرَاهَا
تَكْرِيتَ تَرْقُبَ حَبَّها أَنْ يُحْصَدَا[5]

/ ظاهره أنه أبدل من الموصول قبل تمام الصلة ؛ لأنَّ(دارها)في الظاهر معمول / ٨٠ب "لِجَعَلَتْ" ومعمول "الصلة" من الصلة ، إلا أن هذا لا يجوز ، فيجعل "دارها" معمولاً "لَجَعَلَتْ" مضمراً ، والصلة قبله تامة ، وكأنه قال : "لسنا كمنْ جَعَلَتْ إيادُ جَعَلَتْ دارها"[6] .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه/٤٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٣٠٩/١ شرح التسهيل ط٢٣٢/١ ، تعليق الفرائد٢٩٢/٢ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه٨٧/٢ وانظر الكتاب ٤١٦/٢ ، المقتضب٩٥/٢ ، شرح التسهيل ط٢٣٣/١ ، تعليق الفرائد٢٣٨/٢ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٢٣٣/١ ، المساعد١٧٦/١ ، شفاء العليل٢٤٨/١ ، الهمع٣٠٣/١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(٥) البيت للأعشي في ديوانه/٢٣١ ، وانظر معاني القرآن٤٢٨/١ ، الخصائص٤٠٢/١ ، المساعد١٧٦/١ ، شفاء العليل٢٤٩/١ ، تعليق الفرائد٢٩٤/٢ .

(٦) **ذهب إلى هذا ابن عقيل في المساعد ١/ ١٧٧ .**

"وقد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر مُشتركاً فيها، أو مدلولاً بها على ما حُذِفَ"[١] .

فمن ورودها مشتركاً فيها قول الشاعر :

- صِلِ الذِّي والتِّي مَنَّا بِآصِرةٍ
وإنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهُما الرَّحِمُ[٢]

ومن ورودها مدلولاً بها على ما حذف قول الشاعر :

- وعندَ الذِّي واللاَّتِ عُدْنك إِحْنَةٌ
عَلَيْكَ فلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ[٣]

وقوله :

- من اللَّواتي والَّتي واللاّتي
يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبُرَتُ لِداتي[٤]

"وقد يُحذفُ ما عُلِمَ من موصولٍ غيرِ الألفِ واللامِ . ومن غيرهما"[٥] .

فمن ورود حذف الموصول الاسمي بقيد أن يكون غير الألف واللام قول حسان رضي الله عنه :

- أَمَنْ يهجو رسولَ اللّهِ منْكُم
ويَمْدَحُهُ ويَنْصُرُهُ سَـــواءُ[٦]

أي : "ومن يمدحُهُ" .

وقول الشاعر :

- ما الذِّي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ
وَهَـــواهُ أطَـاعَ يَسْتَوِيَـانِ[٧]

أي : "والذي"

وجواز حذف الموصول الأسمي مذهب للكوفيين مشهور ، والبصريون أكثرهم

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٣ ، المساعد١/١٧٧ ، شفاء العليل١/٢٤٩ ، تعليق الفرائد٢/٢٩٥ ، الهمع١/٣٠٤ ومنّا : توسلا : والآصرة : القرابة .

(٣) لم أعثر على قائله انظر المغني/٦٩٢ ، شرح أبياته٧/٣١٠ ، المساعد١/١٧٧ ، الهمع١/٣٠٤ ، شفاء العليل١/٢٥٠ ، تعليق الفرائد٢/٢٩٦ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر مجاز القرآن١/١١٩ ، الشعر والشعراء١/٨٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٣ ، الخزانة٦/١٥٤ ، شفاء العليل١/٢٥٠ .

(٥) في التسهيل/٣٨ ، [ومن صلة غيرهما] .

(٦) في ديوانه١/١٨ ، انظر السيرة النبوية لابن هشام٤/٦٦ ، الروض الآنف٤/٢٠٧ ، شرح التسهيل ر١/٢٢٣ ، شفاء العليل١/٢٥٠ .

(٧) نسب لبعض الطائيين انظر المغني/٦٩٢ ، شرح الكافية الشافية ١/٣١٤ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٥ ، شفاء العليل١/٢٥٠ .

لا يجيزون حذفه[1] . ومانع حذفه محجوج بما أنشدناه وبالقياس أيضاً . فإنَّ حذف "أنْ" من الموصولات الحرفية مع بقاء صلتها يعترف بجوازه الجمهور ؛ لورود السماع به في قوله : ‹ ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ ›[2] .

وفي قول الشاعر :

– وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو

إلى الإصباحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ[3]

وقوله :

– ألاَ أيُّها هَذَا الزَّاجري أحضُرَ الوَغى

وأنْ أشْهَدَ اللذَّات هل أنتَ مخلدِ[4]

وقول العرب : "تَسْمَعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ"[5]

فإذا كان السماع قد ورد بحذف الموصول الحرفي مع ضعف دلالة صلته عليه ، فحرٍ أن يجوز حذف الموصول الاسمي ؛ لقوة دلالتها عليه ؛ لكونها مشتملة على عائد يعود عليها ، بخلاف صلة الموصول الحرفي ، وإنما لم يجز حذف / الألف /١٨١أ واللام ؛ لعدم الدلالة عليه حال الحذف ، ومن ورود حذف صلة الموصول الاسمي للدلالة عليه قول الشاعر :

– أَبِيدُوا الأُلَى شَبُّوا لَظَى الحَرْبِ وأَدْرَأُوا

شَذَاها عن اللاَّئي فَهُنَّ لكم إِمَاءُ[6]

أي : "عن اللائي لم يشبوا" . حذف الصلة ؛ لدلالة ما قبلها عليها .

وقد جاء حذفها لدلالة ما بعدها عليها ، ومنه قول الشاعر :

– نَحْنُ الأ لى فاجْمَعْ جُمُو

عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[7]

أي : "الألى عَرفتَ عَدمَ مبالاتهم بأعدائهم" . وفهم هذا من عجز البيت .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٥ .

(٢) اية ٢٤ من الروم .

(٣) قائله عروة بن الورد في ديوانه والسموأل/٣٢ ، الخصائص٢/٤٣٣ ، شرح درة الغواص/١٤٤ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٤ .

(٤) البيت لطرفة في ديوانه/٢٧ انظر كتاب الشعر٢/٤٠٤ ، ضرائر الشعر/٢٦٤ ، انظر المساعد١/١٧٩ ، تعليق الفرائد٢/٣٠١ .

(٥) انظر الكتاب٤/٤٤ ، جمهرة الأمثال١/٢٦٦ ، الأمثال لأبي عبيد/٩٧ ، فصل المقال/١٣٥ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٦ ، التذييل٢/٢٠ب ، شفاء العليل١/٢٥١ .

(٧) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه/١٣٧ ، انظر الأمالي الشجرية١/٢٩ ، التصريح١/١٤٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٦ ، وفيه [نحن الألى] .

"**ولا تحذفُ صلةُ حرفٍ إلا ومعمولها باقٍ**"[1] . ومن ذلك قولهم : "لا أفْعَلُ ذلك ما أنَّ حِراءَ مكانَه" . و"ما أنَّ في السَّماءِ سَحَابةً"[2] .

أي : ما ثبت ، فحذف صلتها وهو "ثبت" ، وأبقى معمولها .

"**ولا**" يُحذفُ "**موصولٌ حرفيٌّ إلا "أنْ"**" وقد تقدم ذكر بعض ما ورد من ذلك .

"**وقد يلي معمولُ الصلةِ الموصولَ إن لم يكنْ حرفاً، أو الألفَ واللامَ**"[3]

فيجوز في نحو "جَاءَ الذي أعْطَى أبوهُ زيداً درهماً" أن يُقال فيه : "جَاءَ الذيَّ زيداً درهماً أعطَى أبوه"بإيلاءمعمولِ الصّلةِ الموصول . ولا يجوز نحو هذا في الموصول الحرفي ، ولا في الألف واللام . فلا يجوز أن يقال في نحو : "أُرِيدُ أنْ تشربَ العَسلَ" : أريدُ أنْ العَسلَ تشربَ" ، ولا في نحو : "جاء الضاربُ زيداً" : "جاء ال زيداً ضاربٌ" ؛ لشدة امتزاج الموصول الحرفي ، والألف واللام بالصلة ؛ إذ لا تمام لهما إلا بها . بخلاف غيرهما فإن امتزاجه بصلته ليس كذلك .

ولهذا أشاع حذف صلته للدلالة عليها . وكان بعض من لقيناه[4] يقيدُ هَذا الحكمَ في الموصول الحرفي ، بأن يكون ناصباً كما مثلناه . ويقول : "إذا كانَ غيرَ ناصب جاز أن يلي معمول صلته إياه فيجوز على هذا : "يعجبني ما العَسلَ شربَ زيدٌ" وهكذا قيده أبو الحسن ابن عصفور في باب الفاعل من المقرب[5] .

والقياس يقتضي شمول الحكم لذلك ، وأن لا يفرق بين الناصب وغيره .

"**ويجوز تعليقُ حرفِ جرٍ قبلَ الألفِ واللامِ بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتها**"[6] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾[7] . وقوله تعالى : ﴿ **إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ** ﴾[8] . وهذا الحذف مع الألف واللام إذا كانت مجرورة بـ"من" التبعيضية كثيرٌ ؛ لقوة /الدلالة على المحذوف إذ ذاك . /٨١ب

"**ويندرُ ذلك في الشعرِ مع غيرِها مطلقاً**"[9] سواء كان مجروراً بـ"مِنْ" أو لا . ويندر "**معها**" إذا كانت "**غير مجرورة بـ"من"**" .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(٢) انظر مجمع الأمثال/٢/٢٢٨ ، أوضح المسالك/١/٣٣٥ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٦ .

(٣) في التسهيل/٣٨ . (٤) لعله يقصد ابن عقيل المتوفي سنة ٧٦٩ هـ فهو الذي قيد هذا الحكم بالعمل . انظر المساعد ١/١٧٩ .

(٥) ١/٢٢٧ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

(٧) آية ٢٠ من يوسف .

(٨) آية ١٦٨ من الشعراء : أي كانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وإني قالٍ لعملكم من القالين .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٣٨ .

فمن وروده نادراً مع غير الألف واللام وهو مجرور بـ"من" قول الشاعر :

- لا تَظْلِموا مِسْوراً فإنَّه لكمُ
مِنَ الذِّين وَفَوْا في السرِّ والعَلَنِ[١]

أي : "وافٍ لكم من الذين وَفَوا" .

ومن وروده معه غير مجرور بـ"مِن" قول الشاعر :

- وأَهْجُو مَنْ هَجَاني مِنْ سِوَاهُم
وأُعْرِضُ منهُمُ عَمَّنْ هَجَاني[٢]

أي : "عَمَّنْ هَجَاني مِنْهُم" "عَمَّنْ هَجَانِي مِنْهُم" على سبيل التوكيد ، ثم حذف "منهم" من المؤكِّد ، وحذف غيره من المؤكَّد[٣] .

ومن وروده مع الألف واللام وهي غير مجرورة بـ"من" على جهة الندور قول الشاعر :

- تَقولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بيمينها
أَبَعْلِيَ هَذَا بالرَّحى المُتَقَاعِسُ[٤]

أي : مُتَقَاعِساً بالرَّحَى المُتَقَاعِس .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٨ ، المساعد١/١٨٠ ، شفاء العليل١/٢٥٣ ، تعليق الفرائد٢/٣٠٥ ، الهمع١/٣٠٥ ، الدرر١/٦٦ .

(٢) البيت لهدبه بن الخشرم العذري ديوانه/١٤٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي١/٤٧٣ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٨ ، المساعد١/١٨٠ ، شفاء العليل١/٢٥٣ ، ، تعليق الفرائد٢/٣٠٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٣٨ .

(٤) البيت للهذلول بن كعب العنبري في شرح الحماسة للمرزوقي٢/٦٩٥-٦٩٦ ، ونسب لغيره انظر الكامل١/٥١ ، المنصف١/١٣٠ ، شرح التسهيل ط١/٢٣٧ ، شفاء العليل١/٢٥٣ ، تعليق الفرائد٢/٣٠٦ ، ويروى [وَدَقَّتْ صدرها] .

"باب اسم الإشارة"

"وهو ما وُضِعَ لمسمّى وإشارة إليه"[1] خرج عنه سائر الأسماء معرفة كانت أو نكرة .

وتعريف أبي الحسن بن عصفور[2] نحوه .

"وهو" أعني "اسم الإشارة" **"في القرب"** إن كان المعني به **"مفرداً مذكراً "ذا""** فألفه زائدة عند الكوفيين[3] والسهيلي[4] ، وأصلية عند البصريين[3] . واختلفوا في الأصل الذي انقلبت عنه . فقيل : ياء . وقيل : واو . ويقال في "ذا" : "ذاءٍ" و"ذاية" .

"ثم "ذاك"" في التوسط .

"ثم "ذلك""[5] و"آلك"" في البعد .

وألفاظه المستعملة **"للمؤنث"** في القرب عشرة : **"تي" و"تا" و"ته"** .

"و"ذي" و"ذِه" وتكسر الهاءان" من "ته" و"ذه" **"باختلاس"** فيقال : "تهِ" و"ذهِ" .

"واشباع" فَيُقَال : "تِهي" و"ذِهي" .

"و"ذات" ثم "تِيكَ" و"تِيكَ" و"ذِيكَ"" في التوسط .

"ثم "تِلْكَ" و"تلْكَ" و"تِيلِكَ" و"تالِكَ"" . في البعد .

"وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها"[6] أي علامة التثنية وهي : ألف ونون رفعاً . وياء ونون نصباً وجراً .

"مُجَوّزاً تشديدَ نونها" فيقال : "ذَانِ" و"تَانِ" و"ذَيْنِ" و"تَيْنِ" بتشديد النون ودونه . فخالفت كيفية التثنية في اسم الإشارة كيفية التثنية في سائر الأسماء بأمرين :

أحدهما : التزام حذف الألف منه .

الثاني : جواز تشديد نونه ، وإن كان الحذف قد جاء في تثنية بعض الأسماء إلا أن ذلك على جهة الشذوذ[7] .

---

(١) التسهيل/٣٩/٧ .

(٢) انظر المقرب ٢٢٢/١ فقال : « هو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في حال الإشارة إليه نحو هذا » .

(٣) انظر هذه المسألة في الانصاف مسألة رقم ٩٥ .

(٤) انظر نتائج الفكر/٤٢٧ .

(٥) في الأصل [ذالك] .

(٦) في الأصل [ويلي] انظر التسهيل/٣٩ .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٠ .

و جاء تشديد النون أيضاً في الموصول حال تثنيته . وتشديد نون المثنى المشار به قيل : للفرق بين تثنية المبهم وغيره .

وقيل : للعوض من المحذوف ، هذا إن كان "ذَان" و"تَان" .

وإن كانت "ذانّك" ففيه هذان القولان أيضاً ./ وقال أبو العباس[1] : إنما ذلك /١٨٢أ على لغة من يدخل اللام في البعد للواحد فيقول : "ذَلك" . فأصله "ذانلك" قلبنا الثاني من جنس الأول وأدغمنا .

كما قالوا في مفتعل الذِّكر : "مذّكِر" .

أوأدخلت اللام قبل النون فقيل : "ذَالِنَك" ثم أدغمت اللام في النون . ويفسدُ هذا القول بتشديد نون "ذَيْنِ" و"تَيْنِ"، بل الصحيح أن التشديد إنما هو عوض من المحذوف[2] . لكن تشديد نون "ذَيْنِ" و"تَيْنِ" لا يجيئ إلا على رأي الكوفيين .

"وتليها" أعني علامة التثنية **"الكافُ وَحدَها في غير القربِ"**[3] سواء كان ذلك في المرتبة الوسطى أو في المرتبة القصوى ؛ لأنهم استثقلوا اللأم بعد النون فيقال في المرتبتين : "ذَانِكَ" و"تَانِكَ" .

"وقدْ يُقال : "ذا نيكَ"" .

ويقال **"في الجمع مطلقاً"** مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غيره في القرب : **""أولاءِ""** . ومن الإشارة به لغير العاقل قول الشاعر :

– ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى
والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأيامِ[4]

وقول الشاعر :

– يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هَؤُ ليَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[5]

"وقد ينون" فيقال فيه : "أُولاَءٍ" حكي ذلك قطرب[6] لغة وسماه تنويناً . والأولى أن يقال : إنه مما زيد في آخرها نون ، كما قالوا في "ضَيْف" : "ضَيْفِن" لأن أقسام التنوين مباينة له .

---

(١) المقتضب ٢٧٥/٣ .

(٢) انظر شرح تسهيل ، ط٢٤٠/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٣٩ .

(٤) البيت لجرير في ديوانه/٥٥١ ، المقتضب١٨٥/١ ، ابن يعيش١٢٦/٣ ، شرح الأشموني١٣٩/١ ، ورواية الديوان [بعد أولئك الأقوام] .

(٥) اختلف في نسبة هذا البيت انظر الإنصاف١٢٧/١ ، ابن يعيش٦١/١ ، المغني/٧٦٠ ، شرح التسهيل ط٢٤٤/١ ، شفاء العليل٢٥٨/١ ، تعليق الفرائد٣٢٥/٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط٢٤١/١ **والمساعد ١٨٣/١** .

"**ثم "أولئك"**" في الوسطى . "**وقد يقصران**" أعني : "أُولاَءِ" ، و"أُولَئِك" . وحكي الفراء[1] : أن المد فيهما لغة الحجازيين ، وأن القصر فيهما لغة التميمين .

"**ثم "أولالِك"**" في القصوى "**على رأي**" قوم . ويقال "**على رأي**" آخرين: ""**أولاءِ**"" في المرتبة الدنيا .

"**ثم "أولاك"**" في الوسطى "**ثم "أولئك" و"أولالك"**" في القصوى .

"**وقد يقال : "هَلاءِ"**" في أولاء ؛ وهو من إبدال الهمزة هاء .

"**و"أولاءُ"**" بضم الهمزة .

"**وقد تشبع الضمة قبل اللام**" في "أُولاَءِ" و"أُولَئِك" . وضم الهمزة من "أُولاَءُ" ، والاشباع قبل اللام لغتان حكاهما قطرب[2] .

"**وقد يقال : "هَوْلاءِ"**"[3] بسكون الواو في "هؤلاء" حكاه أبو علي الشلوبيين[4] ، وأنشد عليه قول الشاعر :

- تَجَلَّدْ لا تَقُلْ هَوْلاَءِ هَذَا

بَكَى لَمَّا بَكَى أَسَفاً عَلَيْنَا[5]

وقد يقال أيضاً : "أُولاَّك" بتشديد اللام[6] .

هذا كله على رأي من يثبت المراتب الثلاث ، أعني الدنيا والوسطى والبعدى .

"**ومَن لم يرَ التوسط جعَل المجرَّد**" من الزوائد "**للقرب**"[7] ، وجَعَلَ "**غيرَه للبُعد**" .

والمراد بالمجرد : ما لم يقرن بكاف الخطاب سواءً كان/مقروناً بـ"هاء" /٨٢ب التنبيه أو لا .

وإثبات المرتبة الوسطى للمشار إليه مشهور ، إلا أن النظر يقتضي عدم ثبوتها . وأن المشار إليه ليس له إلا مرتبتان : قريبة وبعيدة فقط لوجوه[8] :

الأول : أنها لو كانت ثابتة في لغة العرب لاستعملها الجميع .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤١ ، شفاء العليل١/٢٥٧ .
(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤١ ، الهمع١/٢٦٠ ، شفاء العليل١/٢٥٧ .
(٣) تسهيل الفوائد/٣٩ .
(٤) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٢، والمساعد ١/١٨٤ .
(٥) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٢ فيه [لما بكى حذراً عليكا] ، وانظر ابن يعيش٣/١٣٦ ، الخزانة٥/٤٣٧ وفيه [لما بكى أسفاً وغيظا] شفاء العليل١/٢٥٧ .
(٦) نقله ابن مالك عن أبي علي حكاية عن اللغويين انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٢ ، ابن يعيش٣/١٣٦ .
(٧) تسهيل الفوائد/٣٩ .
(٨) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٢-٢٤٣ .

وقد **"زعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم"**(١) فيقولون على هذا : "ذَاكَ" و"تِيْكَ" . حيث يقول الحجازيون : "ذَلك" و"تِلْكَ" .

الثاني : أن القرآن العزيز(٢) إنما وقعت الاشارة فيه للمفرد المجرد من الكاف واللام ، أو بمصاحب لهما . وليس فيه إشارة للمفرد بالكاف فقط ، فلو كانت المرتبة الوسطى ثابتة ؛ لكان الكتاب العزيز غير جامع لوجوه الإشارة .

الثالث : أنها لو كانت ثابته ؛ لاستعملت في التثنية ، ويلزم عن ذلك أن يكون للمثنى ألفاظ ثلاثة بحسب المراتب الثلاث ، ولم تجيئ إلا بلفظين فقط .

وقول من قال : إن تشديد نونه للبعد ، وتخفيفها للقرب غير صحيح(٣) لما ذكرنا من أن تشديد النون ، إنما قصد به العوض من المحذوف منه .

"وتصحبُ هاءُ التنبيهِ المجردَ"(٤) من الكاف **"كثيراً"** فيُقَال : "هَذَا" و"هَذَان" و"هَذِي" و"هَاتَان" و"هَؤُلاَء" .

"و" تصحبُ **"المقرونَ بالكافِ دونَ اللام قليلاً"**(٤) . ولا تلحقه مع هذا إلا في حال الإفراد ومنه قول الشاعر :

رأيتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي

ولاَ أَهْلُ هَذاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ(٥)

وقد تلحقه في حال الجمع ومنه قوله :

يَا مَا أُمِيلَح غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هَؤُ لَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ(٦)

ولا تلحقه حال اقترانه باللام ، فلا يقال : "هَذَا لِكَ" ؛ كراهة لكثرة الزوائد(٧) .

وقيل : إن الهاء للتنبيه ، واللام للتنبيه فلم يجتمعا .

وقال السهيلي(٧) : سبب ذلك كونُ اللاَّم إنَّما تدلُّ على تراخٍ وبُعْدٍ في المشار

---

(١) تسهيل الفوائد/٣٩ وانظر معاني القرآن١/١٠-١٣٩ ، شرح التسهيل ط١/٢٤٢ ، شفاء العليل١/٢٥٧ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث١/١٦٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٣ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٠ .

(٥) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه/٣١ ، وانظر جمهرة أشعار العرب٢/٣٢٨ ، شرح المعلقات السبع للزوزني/١٥٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٤٤ ، شفاء العليل١/٢٥٧ .

(٦) تقدم تخريجه والتعليق عليه في هذا الباب ص٢٠٦

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٤ .

إليه . وأكثر ما تستعمل في الغائب وفيما ليس بحضرة المخاطب . و"ها" تنبيهُ للمخاطَب ؛ ليَنْظُرَ إلى ما بحضرته ، فلم يجتمعا لذلك[١] .

"وفصلها" أعني هاء التنبيه **"من المجرد بـ"أنا" وأخواتِه كثيرٌ ، وبغيرِ ذلك قليل"**[٢] فمن الأول قول السائل عن وقت الصلاة : "هَا أَنَذَا يا رسولَ اللهِ"[٣] وقوله تعالى : ‹ **هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ** ›[٤] .

ومن الفصل بغير ذلك قول الشاعر :

- ها إنَّ تَا عِذْرَةٌ ألاَّ تكُن نَفَعَتْ

فإنَّ صَاحِبَها قَدْ تَاهَ في البَلَدِ[٥]

"وقد تُعادُ بَعْدَ الفصلِ توكيداً" ومنه قوله تعالى : ‹ **هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ** ›[٦] .

"والكاف" المصاحب لاسم الإشارة **"حرفُ خطابٍ يُبَيِّنُ أحوالَ المخاطب"** إفراداً وتثنية وجمعاً / وتأنيثاً وتذكيراً . **"بما يُبيِّنُها إذا كان اسماً"** فقال : "ذاكَ" و"ذَاكِ" /١٨٣أ و"ذَاكُمَا" و"ذَاكُمْ" و"ذَاكُنَّ" كما يقال: رأيتَكَ ، رأيتكِ رأيتُكُما ، رأيتُكُم ، ورأيتُكُنَّ .

فاللفظ بها حال الاسمية وحال الحرفية سواء ، كما يستوي اللفظ حال الإسمية والحرفية في التاء من "فَعَلْتَ" ومن "أنْتَ"[٧] .

"وقد يغني "ذلك" عن "ذلكم"" . ومنه قوله تعالى : ‹ **فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ** ›[٨] .

"وربما استُغْنِيَ عن الميم باشباع ضمة الكاف"[٩] ومنه قول الشاعر :

- وإنَّمـا الهَـالِكُ ثُمّ الهَـالِكْ[١٠]

ذُو حَيْرةٍ ضَاقَتْ به المَسَالِكُ

كيفَ يكـونُ النَّوكُ إلاَّ ذَلِكُ

استغنى باشباع الضمة في الكاف عن الميم .

---

(١) انظر نتائج الفكر/٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٠ وفيه [وبغيرها] .

(٣) الحديث في موطأ ابن مالك باب وقوت الصلاة من كتاب الصلاة١/٥ .

(٤) آية ١١٩ من آل عمران .

(٥) البيت للنابغة في ديوانه/١٧ ، ورواية الديوان

[ها إن ذي عذرة ــــــ فإن صاحبها مشارك النكد]

وانظر ابن يعيش٨/١١٣ ، شرح التسهيل ط١/٢٤٥ ، شفاء العليل١/٢٥٨

(٦) آية ١٠٩ من النساء/٦٦ من آل عمران وغيرهما .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٥ .

(٨) آية ٨٥ من البقرة .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٤٠ .

(١٠) لم أعثر على قائلها انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٦ ، المساعد١/١٨٩ ، شفاء العليل١/٢٥٩ ، تعليق الفرائد٢/٣٣٤ ، الهمع١/٢٦٥ وفي رواية [وإنّما الهالِكُ ثم التالك] .

"**وتتصلُ بـ"أرأيتَ" موافقة "أخبرْني" هذه الكافُ**"[1] ، جوازاً "**مغنياً لحاقُ علامات الفروعِ بها**" إذْ ذاكَ "**عن لَحاقِها بالتاءِ**" . فيقال : "أرأيتَكَ" و"أرأيتَكِ" و"أرأيتَكُما" و"أرأيتَكنَّ" و"أرأيتَكُم" قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾[2] .

فإن لم تتصل بها ، لحقت التاء علامات الفروع .

فإن لم يُرَدْ بـ"أرأيت" معنى "أخْبرني" وجب للتاء والكاف حال إجتماعهما ما يجب لهما حال انفرادهما فيقول : "أرأيتَكَ" و"أرأيتِكِ" و"أرأيتُماكُما" و"أرأيتُمُوكُم" و"أرأيْتُمُوكُنَّ" .

وإذا اتصلت الكاف بـ"أرَأيتَ" مراداً بها "أخْبرني" فهي حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب[3] .

"**وليس الاستنادُ مزالاً عن التاءِ**" والمسند إليه الكاف .

"**خلافاً للفراء**" فإن التاء عنده في "أرَأيتَ" بمعنى "أخْبرني" حرف خطاب ، والمسند إليه هو الكاف[4] . وضعفه بينٌ ؛ لأن التاء مسند إليها في غير هذا الموضع بإجماع ، بخلاف الكاف . فالعدول عن الحكم بخلاف ذلك لا معنى[5] له .

"**وتتصل أيضاً**" هذه الكاف "**بـ"حَيَّهَل" و"النَّجاءَ" و"رُوَيدَ" اسماء أفعال**"[6] فيقول : "حَيَّهلَكَ" و"النَّجَاءَكَ" و"رُوَيْدَكَ" بمعنى : ائْتِ ، وانْج ، وأمْهِلْ .

"**وربما اتصلت بـ"بلى" و"أبْصِرْ" و"كلاّ" و"ليسَ" و"نِعْمَ" و"بِئسَ" و"حَسِبتَ"**"[6] .

فتقول : "بَلاكَ" و"أبْصِرْكَ" و"كَلاَّكَ" و"لَيْسَكَ" و"بِئْسَكَ" و"نِعْمَكَ" و"حَسِبْتُكَ"[7] .

وأنشد أبو علي على اتصالها بـ"حسبت" قول الشاعر :

—————————— —

وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا[8]

وحمله على ذلك ؛ وجود "أنْ" بعدها ، فلو لم يحكم بحرفية الكاف ؛ لزم الإخبار عن العين بالمصدر .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٠ .

(٢) آية ٤٦ من الأنعام .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٤٧ .

(٤) انظر معاني القرآن١/٣٣٣ ، منهج السالك لأبي حيان/٦٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٤٧ .

(٥) وانظر المسائل العسكرية/١٣٩ ، و شرح تسهيل الفوائد ط١/٢٤٧ .

(٦) تسهيل الفوائد/٤٠ .

(٧) انظر هداية السبيل٢/٩٠٨ .

(٨) لم أعثر على قائله وصدره [لِسانَ السوءِ تُهديها إلينا] انظر شرح التسهيل ط١/٤٤٨ هداية السبيل٢/٩٠٨ ، تعليق الفرائد٢/٣٤٢ ، شواهد التوضيح والتصحيح/١٤٦ ، المغني/١٩٨ ، شرح أبيات المغني٤/١٤٦ ، الهمع١/٢٦٧ .

"**وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب؛ لعظمة المشير**"[1] نحو :

﴿ وما تلك / بيمينك يا موسى ﴾[2] ٨٣/ب

أو المشار إليه نحو ﴿ ذلكم الله ربي ﴾[3] . وقد ينوب "ذو القُرب عن ذي البُعد لحكاية الحَال" . كقوله تعالى : ﴿ هذا من شيعته وهذا من عدوه ﴾[4] .

"**وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما وليَاه**"[5] كقوله تعالى : ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾[6]. ثم قال : ﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ إن في ذلك لذكرى ﴾[8] و﴿ إن في هذا لبلاغا ﴾[9] . "**وقد يشار بما للواحد إلى الإثنين وإلى الجمع**"[10] فمن الأول قوله تعالى : ﴿ عوان بين ذلك ﴾[11] . وقول الشاعر :

- إنَّ الرَّشَادَ وإنَّ الغَيَّ في قَرَنٍ
بكلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الجَدِيْدَانِ[12]

ومن الثاني قول الشاعر :

- ولَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وطُولِها
وسُؤَالِ هذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ[13]

"**ويشارُ إلى المكانِ بـ"هنا" لازمَ الظرفية أو شبهها، معطىً ما "لذى"**[14] **من مُصَاحَبَة**" تنبيه وخطاب "**وتجرّد**" من ذلك .

فمن أشار بـ"ذا" للشخص القريب، أشار للمكان القريب بـ"هُنا" . ومن ألحق "ذا" تنبيهاً وقال : "هذا" ، قال : "هَاهُنا" .

ومن قال : "ذاك" ، قال : "هُنَاكَ" . ومن قال : "ذَلِكَ" ، قال : "هُنَالِكَ" إما على

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٠ .

(٢) آية ١٧ من طه .

(٣) آية ١٠ من الشورى .

(٤) آية ١٥ من القصص .

(٥) تسهيل الفوائد/٤٠ .

(٦) آية ٥٨ من آل عمران .

(٧) آية ٦٢ من آل عمران .

(٨) آية ٢١ من الزمر .

(٩) آية ١٠٦ من الانبياء .

(١٠) تسهيل الفوائد/٤٠ .

(١١) آية ٦٨ من البقرة .

(١٢) نسب لأبي قلابة الهذلي في شرح أشعار الهذليين/٧١٣ ، ونسب في الخزانة٤/١١٣ وفي أمالي المرتضى١/٣٦٨ لسويد بن عامر المصطلقي وصدره فيهما [والخير والشر مقرونان في قرن] وانظر شرح التسهيل ط١/٢٤٩ ، العقد الفريد٥/٢٧٥ .

(١٣) البيت للبيد ديوانه/٣٥ ، وانظر شرح التسهيل ط١/٢٤٩ ، المساعد١/١٩٢ ، شفاء العليل/٢٦١ ، تعليق الفرائد١/٣٤٤ ، الخزانة٢/٢٥١ .

(١٤) في تسهيل الفوائد/٤١ [ما لـ "ذا"] .

جهة التسوية بينهما إنْ ألغى المرتبة الوسطى ، وإما مثبتاً "هُنَاك" في الوسطى ، و"هُنَالِكَ" في البعدى إن أثبت المرتبة الوسطى .

ومن جمع بين التنبيه والخطاب في "ذا" فقال : "هَذَاكَ" ، قال : "هَاهُنَاكَ" . إلا أن استعمال "هُنَاكَ" ادَّعى بعضهم أنه لم يسمع ، والقياس على قولهم : "هَذَاكَ" لا يتم ؛ لأن "هَاهُنا" مختص بالمكان ، و"هَذَا" يقع على كل مشار إليه ، فيمكن أن يتصرف فيه أكثر .

ولا يقال : "هَاهُنَالِكَ" كما لا يقال : "هَاذَالِكَ" .

"وكـ"هنالك"" في الإشارة إلى المكان البعيد "ثَمَّ" و"هنَّا" بفتح الهاء وكسرها"[1] في الإشارة إلى المكان البعيد أيضاً فيقال : "هَنَّا" و"هِنَّا" .

"وقد يقال : "هنّت" موضع "هنّا"" . ومنه قوله :

وَذِكْرُهَا هَنَّتْ ولاَتَ هَنَّت[2]

"وقد تصحبها الكاف" فيقال : "هَنَّاكَ" و"هِنَّاكَ" .

وكلُّ هذه الأسماءُ المشارِ بها للمكان لا تُفَارِقُ الظرَّفيةِ أصلاً أو ما يشبهها ؛ إذْ حرفُ الجرِّ والمجرور شبيهُ بالظَّرف[3] .

وللزوم "ثَمَّ" الظرفية ، أطلقوا القول بتخطئة من حكم عليها بالمفعولية في قوله تعالى ﴿وإذا رأيت ثم﴾[4] ؛ لأن ذلك يقتضي إخراجها عن الظرفية .

"وقد يراد بـ"هناك" و"هنالك" و"هنا" الزمان"[5] .

فمن الأول : قول الشاعر :

وإذَا الأمورُ تَشَابَهت[6] وتَعَاظَمَتْ — فَهُنَاكَ يَعْتَـرِفُـونَ أَيْـنَ المَفْـزَعُ[7]

---

(١) تسهيل الفوائد/٤١ .

(٢) من الرجز للعجاج في ديوانه/٢٧٥ وقبله [وكانت الحياة حيثُ حُيِّتِ] وانظر شرح التسهيل ط١/٢٥٠ ، المساعد١/١٩٣ ، شفاء العليل١/٢٦٢ ، تعليق الفرائد٢/٣٤٦ ، الهمع١/٢٦٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٥١ .

(٤) آية ٢٠ من الإنسان ، وانظر الكشاف٤/١٩٩ .

(٥) تسهيل الفوائد/٤١ .

(٦) أصل الرواية [تعاظمت وتشابهت] .

(٧) البيت للأفوه الأَوْدِي في ديوانه/١٩ ، شرح التسهيل ط١/٢٥١ التذييل٢/٣٣ب ، المساعد١/١٩٣ ، شفاء العليل١/٢٦٣ ، تعليق الفرائد٢/٣٤٧ ، المقاصد النحوية١/٤٢١ ، تخليص الشواهد/١٢٨ .

ومن الثاني :قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾[١] .

وقول الشاعر : / ١٨٤أ/

- إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَّةً
تَخِيبَ الفُـؤَادَ رَأْسُـهَا مَـا يُقَنَّعُ
وَقُمْتُ إِلَيْهَا بِاللِّجَـامِ مُيَسِّراً
هُنَالِكَ يَجْزِينِي الذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ[٢]

ومن الثالث: قول الشاعر :

- حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّت
وَبَدَا الذِّي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَّت[٣]

"هَنَّا" إشارة إلى وقت ، وهو منصوب على الظرفية مخبر به عن "حَنَّتْ" مؤولاً بمصدر ، وليس اسماً لِـ"لاَتَ" كما ذهب إليه أبو الحسن[٤] بن عصفور ؛ لأن اسم "لاتَ" لا يكونُ إلاّ "الحينُ" محذوفاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٥] أي ليس الحينُ حينَ مناصٍ .

"**وبُنِيَ اسمُ الإشارةِ لِتضمنِ معناها**"[٦] أي : معنى الإشارة وهو حرٍ بأنْ يُوضع له حرفٌ كما وُضِعَ للتَّنْبِيه والاستفتاحِ ونحوهما من المعاني الزائدة على مدلولاتِ الأسماءِ والأفعالِ .

فاسمُ الإشارةِ على هذا متضمنٌ معنى الحرف ، فَبُنِيَ لذلك .

"**أو لِشَبَهِ الحرفِ وَضعاً وافتقاراً**"[٦] .

أما الأول : فلأن "ذا" و"ذي" ونحوهما على حرفين ، وذلك من وضع الحروف، فاستحق بسبب ذلك البناء ، وما ليس على حرفين من أسماء الإشارة محمول على ما هو على حرفين ؛ لأنه فرعه أو كفرعه .

وأما الثاني: فلأن اسم الإشارة مفتقرٌ في إبانة مسماه إلى مواجهةٍ ، فبني ؛ لافتقاره كالحرف[٧] .

---

(١) آية ١١ من الأحزاب .

(٢) قائلهما الأعرج المعني انظر ديوان الحماسة١/٤٠٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٥١ ، التذييل٢/٣٤ .

(٣) نسب البيت لشبيب بن جعيل ولحجل بن نضلة انظر شرح ابن يعيش٣/١٥ ، المغني/٦٥٥ ، المقاصد النحوية١/٤١٨ ، الخزانة٤/١٩٥ ، الشعر والشعراء١/٩٦ ، شرح التسهيل ط١/٢٥١ ، المساعد١/١٩٣ ، شفاء العليل١/٢٦٣ ، تعليق الفرائد٢/٣٤٧ .

(٤) انظر المقرب ١/١٠٥ . ٦ .

(٥) آية ٣ من ص .

(٦) انظر تسهيل الفوائد .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٥١-٢٥٢ .

إلى هنا آخر ما ذكره المصنف في هذا الباب . وأصحابنا يقولون : إن سبب بنائهما إنما هو شبهها بالحرف في الافتقار إلى مشار .

ولتعلم أن اسماء الإشارة أصولها ثمانية عشر لفظاً منها للمذكر المفرد لفظ واحد وهو "ذَا" .

ومنها للمفرد المؤنث عشرةُ ألفاظٍ وقد سَرَدْنَاها في أولِ البَاب .

ومنها للمثنى لفظان "ذَانِ" "تَانِ" .

وللجمع لفظٌ واحدٌ وهو "أُولاَء" .

وللمكان "هُنَا" و"هَنَّا" و"هِنَّا" و"ثَمَّ" الجميع ثمانية عشر . فهذه هي الأصول في ألفاظ هذا الباب ، وتزيد على ذلك بسبب العوارض التي تلحقها من مدٍ أو قصرٍ أو اشباعِ حركةٍ أو مصاحبة زائدٍ . وقد ذُكر ذلك كله مفصلاً في الباب .

ثم المشار إليه بهذه الألفاظ إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، وفي كل منها إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً .

فهذه ستة أحوال نحو : "هذا الرجل" "هذه المرأة" ، "ذان الرجلان" "تان المرأتان" ، "أولاء/الرجال" "أولاءِ النساء" . /٨٤ب

والمخاطب أيضاً له هذه الأحوال الستة ، فتلحقه الكاف مع المذكر مفتوحة ، ومع المؤنث مكسورة ، وفي التثنية الميم والألف ، وفي جمع المذكر الميم وحدها ، وفي جمع الإناث النون وحدها كقوله تعالى : ‹ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ›(١) والمرتفع من ضرب ستة في ستة بستةٍوثلاثون .

فإن اثبتنا المراتب الثلاث الدنيا والوسطى والبعدى ، كانت مسائل هذا الباب مائة وثماني مسائل ، وهي المرتفع من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين .

وإن ألغينا المرتبة الوسطى ، كانت مسائله اثنين وسبعين ، وهي المرتفع من ضرب اثنين في ستة وثلاثين .

---

(١) آية ٣٢ من يوسف .

"باب المعرف بالأداة"

"وهي "أل" لا اللام وحدها . وفاقاً للخليل وسيبويه . وقد تخلفها "أم""[١] ومنه ما ورد في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : "ليسَ مِنَ أمْ برٍّ أمْ صيامٌ في أمْ سفَر"[٢]. وقول الشاعر

. . . — ذَاكَ خَليـلي وذُو يُوَاصِلُني

يَرْمِي وَرَائي بأمْسَهْمِ وأمْسَلِمَه[٣]

"وليست الهمزة" من "أل" **"زائدة"** بل مقطوعة كهمزة "أنْ" ونحوه **"خلافاً لسيبويه"** فإن الهمزة عنده منها زائدة ومع اعتقاده زيادتها ، يعتد بها فلا يقول : إن أداة التعريف اللام وحدها كما يعتد بهمزة "اسْتَمع" ونحوه ، فيفتح أول مضارعه ولا يضمه ؛ لاعتداده بالهمزة منه[٤].

واستدل للخليل رحمه الله : بأن القول بزياتها يستلزم عدم النظير من وجوه[٥]:

الأول : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة على حرف واحد ساكن .

الثالث : قطع همزة الوصل اختياراً في نحو : "يَا ألله" و"فألله لأفْعلَنّ"[٦] وهمزة الوصل لا تقطع إلا ضرورة .

واستدل لسيبويه " بأن أداة التعريف لو كان أصلها "أل" ؛ لكانت في تقدير الانفصال . ولو كان الأمر كذلك لما تخطاها العامل في "مررتُ بالرَّجلِ" كما لا يُقال في "هَلْ بزيدٍ مررتَ" : "بهَلْ زيدٍ مررتَ"[٧] .

وبأنَّ التعريف ضده التنكير ، والتنكير مدلول عليه بحرف واحدٍ ، وهو التنوين نحو "صَهٍ" فينبغي أن يكون التعريفُ مدلولاً عليه بحرفٍ واحدٍ إجراءً لهما مجرى واحداً ؛ لأنَّ العربَ تحملُ الشّيءَ على ضده وعلى نظيره[٨] .

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٢ .

(٢) الحديث من مسند أحمد٥/٤٣٤ .

(٣) سبق الاستشهاد به ص٦٦

(٤) الكتاب٣/٣٢٤-٣٢٥ ، ٤/١٤٧-٢٢٠ ، شرح التسهيل ط١/٢٥٣-٢٥٤ .

(٥) شرح التسهيل ط١/٢٥٤ .

(٦) الكتاب٣/٥٠٠ وفيه [أفألله] .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٥٥ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط١/٢٥٦ .

وأجيب عن الأول : بأن تقدير الكلمة منفصلة حكم مترتب على كون المعنى المدلول عليه بالكلمة المقدرة الانفصال /أمر زائد على مدلول الكلمة ، ولا عبرة /١٨٥أ بكثرة الحروف وقلتها في ذلك .

ألا ترى أن همزة الاستفهام في تقدير الانفصال وهي حرف واحد ؛ لأن ما تفيده من المعنى زائد على مصحوبها و"سوف" مع كثرة حروفها ، غير مقدرة الانفصال ؛ لأن ما تفيده من المعنى ممازج لمعنى الفعل ؛ إذ معناها الاستقبال كمعناه ، وهكذا فيما نحن فيه فإن حرف التعريف مكمل لتعيين مصحوبه ؛ فلذا لا يقدر منفصلاً[١].

واجيب عن الثاني : بأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً وقد يختلفان فيها مطلقاً . وقد يتفقان من وجه ، ويختلفان من وجه . فمن الأول قولهم : "صَعُبَ يَصْعُبُ صُعُوبَةً فهو "صَعْبٌ" . "وسَهُلَ يَسْهُلُ سُهُولَةً فهو سَهْلٌ" .

ومن الثاني : "شَبِعَ شَبْعاً فهو شَبْعَانٌ" و"جَاعَ جُوْعاً فهو جَائِعٌ" .

ومن الثالث : "رَضِيَ رِضىً فهو رَاضٍ" و"سَخِطَ سُخْطاً فهو سَاخِطٌ" وإذا كان أمر الضدين في التعبير عنهما هكذا ، لم يحمل أحدهما على الآخر إلا بقرائن تشهد لصحة الحمل ومذهب الخليل أظهر[٢] والله أعلم .

"فإنْ عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضورٍ حسّيٍ أو علميٍ فهي عهدية"[٣] .

ومن مثل الأول قول تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٤] وقولك لشاتم رجل حاضر : "لا تشتمِ الرجلَ" . ومنه صفة المشار إليه نحو : "هذا الرَّجلُ" .

ومن مثل الثاني : وهو المعهود مدلول مصحوبها بحضور علمي قوله تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾[٥] .

ومن هذا مايسميه أهل النظر تعريف الماهية نحو : "اشْتَرِ اللَّحْمَ" ؛ لأنَّ مفهومه عند المخاطب معهود علماً . والألف واللام في كل منهما عهدية .

واعلم أن الألف واللام التي عهد مدلول مصحوبها بحضور حسيٍّ أو علمي إنما يطلق عليها عهدية . وأما التي للحضور : فهي الداخلة على الأسماء الواقعة بعد أسماء الإشارة نحو : "مررتُ بهذَا الرَّجُلِ" .

---

(١) شرح التسهيل ط١/٢٥٥ .
(٢) يوافق المصنف انظر شرح التسهيل ط١/٢٥٤ حيث قال (على أن الصحيح عندي قول الخليل) .
(٣) تسهيل الفوائد/٤٢ .
(٤) آية ١٦ من المزمل .
(٥) اية ٣٠ من المائدة .

وبعد "إذا" الفجائية نحو : "خرجتُ فإذا الأسَدُ" .

وبعد "أيّ" في النداء نحو : "يا أيُّها الرَّجلُ" .

والواقعة في الظروف التي للحال نحو "السَّاعة" و"الحيْن" .

هذا كله إن عهد مدلولها بحضور حسي أو علمي . "وإلا" يكن مدلول مصحوبها كذلك "فجنسية"[1] . فإن خلفها "كلّ" دون تجوز فهي للشمول مطلقاً"[1] .

أعني شمول الأفراد والخصائص كقوله تعالى : ‹ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ›[2] /٨٥ب

"ويستثنى" إذ ذاك "من مصحوبها" جوازاً كقوله تعالى ‹ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ›[3] .

"وإن أفرد" مصحوبُها "فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى"[4] .

من اعتبار معناه فيأتي نعته وخبره على الأول : مفرداً معرفاً .

ويأتي على الثاني : مجموعاً منكراً .

ومن مراعاة اللفظ قوله تعالى : ‹ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ›[5] .

وقوله تعالى : ‹ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ›[6] .

ومن مراعاة المعنى قوله تعالى : ‹ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ›[7] .

وما حكاه الأخفش من قولهم : "أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّرْهَمُ البِيْضُ والدِّيْنَارُ الحُمْرُ"[8] .

وقوله تعالى : ‹ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ›[9] فَوَصَفَ اللَّيلَ بالجُملةِ ، وموصُوفُهَا لا يكونُ إلاَّ منكراً أو في قوته ، وهو المعرف بـ"أل" الجنسية .

هذا كله إذا خلف "كُلٌّ" الألف واللام على جهة الحقيقة كما في الأمثلة المذكورة : "فإن خلفها تجوزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة"[10] نحو : "زيدٌ الرَّجُلُ" أي الكامل في الرجولية ، الجامع لخصائصها . قال بعضهم : وقد تأتي الألف واللام لتعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس : نحو : "الدِّيْنَارُ خَيرٌ من الدِّرْهَمِ" أي : أيُّ دينارٍ كان فهو خير من أيّ درهمٍ كان .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٢ .

(٢) آية ٢٨ من النساء .

(٣) آية ١-٢ من العصر .

(٤) تسهيل الفوائد/٤٢ .

(٥) آية ٣٦ من النساء .

(٦) آية ١٥-١٦ من الليل .

(٧) آية ٣١ من النور .

(٨) في معاني القرآن للأخفش/١٧٠/١ برواية [أهلك الناس الدينار والدرهم] . والأصول/١٥٠/١ ، شرح التسهيل ط/٢٥٩/١ .

(٩) آية ٣٧ من يس .

(١٠) تسهيل الفوائد/٤٢ .

وهذا الصنفُ ليس خارجاً عن الجنسية .

"وقدْ تعرضُ زيادتُها في علمٍ وحالٍ وتمييزٍ ومضافٍ إليه تمييزٌ"[١] .

فمن الأول : قول الشاعر :

- وَلَقَدَ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٢]

أراد بنات أوبر ، وهو علم لضرب من الكمأة .

ومن الثاني: وهو عروض زيادتها في الحال قولهم : "ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ"[٣]

أي : أولاً فأولاً . وقول الشاعر :

- دُمْتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً
عَلَى العِدَى في سَبِيلِ المَجدِ والكَرَمِ[٤]

ومن الثالث : وهو عروض زيادتها في التمييز قول الشاعر :

- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفسَ يَا قَيسُ عَنْ عَمْرِو[٥]

وفي الحديث : "أَنَّ امرأةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"[٦] وأصله : تُهراقُ دِمَاؤها . ثم أسند الفعل لضمير المرأة مبالغة ، وانتصب المسند إليه تمييزاً ، ثم زيدت فيه الألف واللام[٧] .

ومن الرابع : وهو عروض زيادتها في المضاف إليه تمييز قول الشاعر :

- إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاءِ
لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ[٨] /

/ أَرَادَ لُبَابَ بُرٍّ

/٨٦ أ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٢ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر المقتضب٤/٤٨ ، ابن يعيش٥/٧١ ، المخصص١/١٦٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٥٩ ، شفاء العليل١/٢٦٧ .

(٣) انظر الكتاب١/٣٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٠ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر تخليص الشواهد/١٦٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٠ ، المساعد١/١٩٨ ، شفاء العليل١/٢٦٧ ، الهمع١/٣١٢ .

(٥) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في المفضليات/٣١٠ ، المقاصد النحوية١/٥٠٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٠ ، المساعد١/١٩٩ ، شفاء العليل١/٢٦٨ .

(٦) الحديث من سنن أبي داود باب المرأة تستحاض ، كتاب الطهارة١/٧٢ ، مسند أحمد ٦/٢٩٣ ، سنن النسائي١/١٨٢ .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٢٦٠ .

(٨) البيت لأمية ابن الصلت في ديوانه/٣٢ ، الاشتقاق/١٤٤ ، سمط اللآلي١/٣٦٣ ، المعاني الكبير١/٣٨٠ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٠ ، شفاء العليل١/٢٦٨ .

وهذه المواضع كلها زيدت فيها على جهة العروض . وتلحق بها الألف واللام التي للمح الصفة نحو : "الحَسَنُ" و"العبَّاس" و"الحارث" ونحوها ؛ إذ الألف واللام زائدة فيها على جهة العروض ؛ لأنها أعلامٌ ، لكن لمحوا فيها الصفة فزادوها .

وكذا الألف واللام التي في المنقول من مصدر نحو : "الفَضْل" ، أو اسمِ عين كا"النُّعمان" هي أيضاً زائدة فيهما على جهة العروض .

"وربما زيدت فلزمت"[1] كالتي في"اللذِّينَ" و"اللأئي" و"اللاَّتي" و"الآن" ونحوها من الأسماء المقترنة بالألف واللام ابتداءً .

ومن هذا القسم أعني: الزائدة على جهة اللزوم: "الألف واللاَّم" التي للغلبة : وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلب بعد ذلك عليه نحو "النجم" .

فقد ظهر من هذا :	أن الألف واللام زائدة ، وغير زائدة .
والزائدة :	لازمة ، وغير لازمة .
وغير الزائدة :	عهدية ، وجنسية .
والعهدية :	عهديتها إما من حيث الذِّكر ، وإما من حيث العِلم .
والجنسية :	إما لشمول الإفراد والخصائص واما لشمول الخصائص فقط والزائدة إما على جهة العروض ومواضعها أربعة العلم ، والحال ، والتمييز ، والمضاف إليه التمييز .

وإما على جهة اللزوم : وهي المقترنة بالاسم حال وضعه .

فأصناف الألف واللام إذاً سبعة :

الأول : العهدية .

الثاني : الجنسية .

الثالث : التي للحضور .

الرابع : التي للمح الصفة .

الخامس : التي للغلبة .

السادس : الزائدة اللازمة .

السابع : الزائدة الغير لازمة .

وَأَمَّا الموصولة ؛ فهي على رأي من يذهب إلى أنها حرف تعريف من صنف العهدية ، وأما على رأي من يذهب إلى أنها اسم . فليست مما نحن فيه ؛ لأن التي فيها التقسيم حرف .

(١) تسهيل الفوائد/٤٢ .

والمراد بالألف واللام التي للمح الصفة هي : الداخلة على مسمّى ؛ لملاحظة معنى بالنسبة إلى الاستقبال .

- كَانَ أَبَاهُ حِينَ سَمَّاهُ صَاعِداً

رأي كيف يرقى في المعالي وَيَصْعَدُ[١]

واعلم أن بعض الناس جعل التي للغلبة والتي للمح الصفة عارضتين للعهدية .

وجعل التي للحضور عارضة للجنسية .

وبعضهم جعل التي للغلبة والتي للمح الصفة والتي للحضور قسيمَاتٍ: للعهدية والجنسية لا أقساماً ، وأشكل / أصنافها الجنسية ؛ لأن المتلبس بها /٨٦ب يلاحظ فيه الحقيقة ، كما يلاحظ ذلك في اسم الجنس .

فإذا قلت : "اشْتَرِ اللَّحمَ" كان في قوة "اشْتَرِ لَحْماً" ودخلت الألف واللام لتعريف الجنس فصار بها معرفة لفظاً ، وقد كان نكرة لفظاً ومعنى .

ولما كانَ اسمُ الجنسِ يصحُّ أنْ يلاحظَ به الحقيقةُ ، فلا يَقتضي على هذا التَّقدير تقليلاً ولا تكثيراً ، وأنْ يلاحظَ به الكثرةُ فيصحُّ حينئذٍ الاستثناءُ منه ووصفُه بما يوصفُ به الجمعُ .

اختلفَ أربابُ أصولِ الفقه[٢] هل الاسمُ المحلي بالألفِ واللاّمِ للعموم أم لا .

والقولُ بأنَّها للعمومِ التفاتٌ إلى ملاحظةِ استعمالِ إرادةِ الكثرةِ ، والقولُ بأنَّها ليستْ للعمومِ التفاتٌ إلى ملاحظةِ الحقيقةِ .

واعلم أنَّ أربابَ صناعةِ العربيةِ ذكروا أصنافَ المعارفِ من غيرِ تعرُّضٍ للأسبابِ الحاملةِ على سلوكِ كلِّ واحدٍ[٣] منها .

وقد تعرَّضَ لذلك أربابُ صناعةِ البيانِ ، وفي بعضهِ ضعفٌ .

ولنذكرَ الأسبابَ التي لاحظُوها لسلوكِ طُرقِ التَّعريفِ بالنِّسبةِ للمسندِ إليه ، وللعدول عنها فنقول :

أما التَّنكيرُ بالنسبة[٤] [للمسند] إليه : فذكروا أنَّه يعتمدُ لأمورٍ :

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) انظر الأحكام للآمدي٢/١٩٠ ، شرح جمع الجوامع لجلال المحلي١/٤١٢ ، الجمع للشيرازي/١٤ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) انظر شروح التلخيص١/٣٤٧ وما بعدها .

أحدهـــا : الإفـراد كـقـولـه تـعـالـى : ‹ وجآءَ رَجلٌ مِنَ أَقصَم المَدِينَة يَسعَى ›[١] .

أي : فردٍ من أشخاص الرجال .

وثانيـــها : النوعـية كقـولـه تـعـالـى : ‹ وعَلَى أبصَارِهِم غِشَاوَةٌ ›[٢] . أي : نـوع مـن الأغطية وهي التعامي عن آيات الله .

وثالثها واربعها : التعظيم والتحقير وقد اجتمعا في قول الشاعر :

- لهُ حَاجِـبٌ فـي كُلِّ أمـرٍ يَشينُهُ
وليسَ لَهُ عن طَالبِ العرفِ حَاجِبُ[٣]

قالوا: نكَّرَ الأول تعظيماً ، والثاني تحقيراً .

وخامسها : التكثير نحو : "إنَّ له لإبلاً" و"إنَّ له لَغَنَماً" .

وسادسها : التقليل كقوله تعالى : ‹ وَعَدَ اللهُ المؤمنينَ والمؤمناتِ جَنَاتٍ تَجرِي من تَحتِها الأنهارُ خَالِدينَ فيها ومَسَاكنَ طيبةً في جَنَاتِ عدنٍ ورضوانٌ مِنَ اللهِ اكبرُ ›[٤]

أي : وشيئ ما من رضوانه أكبر من ذلك كله .

وأما التعريف[٥] فيختلف الحامل عليه باختلاف طرقه . فإن كان بالإضمار فالحامل عليه كون المقام للمتكلم كقول الشاعر :

- أَنَا أَبُو النَّجم وشِعْرِي شِعْرِي[٦]

أو الخطاب كقوله :

- وَأَنْتَ الذِّي أَخْلَفْتِنِي مَا وَعَدْتَنِي
وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُوم[٧]

أو الغيبة كقوله :

---

(١) آية ٢٠ من القصص .

(٢) آية ٧ من البقرة .

(٣) معزو لابن أبي السمط (مروان بن أبي حفصة) انظر معاهد التنصيص١/٤٥ ، المغني/٢٨٩، ونسب لأبي الطمحان القيني في ديوان المعاني١/٢٣ ، وانظر شروح التلخيص١/٣٤٩ .

(٤) آية : ٧٢ من التوبة .

(٥) انظر شروح التلخيص١/٢٨٧ وما بعدها .

(٦) هو من أرجوزة لأبي النجم العِجْلِيّ انظر ابن يعيش١/٩٨ الخصائص٣/٣٣٧ ، أمالي بن الشجري١/٢٤٤ ، الخزانة١/٤٣٩ وبعده : لله دري ما أجنّ صدري . من كلمات باقيات الحرّ

(٧) نسب لأميمة صاحبة ابن الدمينة انظر الديوان/٤٢ ، وانظر المغني/٨٩٦ ، شروح التلخيص١/٢٨٨ . وروي لـ « ليلى » صاحبة المجنون .

- مِنَ البيضِ الوجُوهِ بنـــي سنانٍ
لو إنَّـك تَسْتَضِيئُ بِهِـم أضَــاءُوا[١]
هُم حَلُّوا مـن الشَّـرفِ المُعلَّى
وَمِنْ حَسَبِ العشيرةِ حَيثُ شَاءُوا

وإن كان / بالعلمية فالحامل على ذلك أسباب[٢] : ١٨٧/أ

أحدهـــمـا : إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى : ‹ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ›[٣] وقول الشاعر :

- أَبُو مَالِكٍ قاصرٌ فقرَهُ
على نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غِنَاه[٤]

ثانيـــها : تعظيمه .

وثالثـــها : إهانته كالكُنَى والألقاب المحمودةِ والمذمومةِ . فإن المحمودةَ من ذلك تستعمل للتَّعظيم ، والمذمومةَ تستعمل للإهانة .

ورابعـها : إيهام الاستلذاذ بـه .

وخامسها : التبرك بـه .

وإن كان بالموصولية ، فالحامل على ذلك أيضاً أسباب[٥] :

أحدهـــا : عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو : "الذّي جاءَنَا أمْسِ رجلٌ كريمٌ" .

ثانيـــها : استهجانُ التصريح بالاسم .

ثالثـــها : زيادة التقرير كقوله تعالي : ‹ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ›[٦] فإنّه سيق لتنزيه يوسفَ عليه السلام عن الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز .

ورابعـها : التَّفْخِيم كقوله تعالى : ‹ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ›[٧].

وقول الشاعر :

---

(١) قائلهما أبو البرج القاسم بن حنبل المري . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/١٦٥٨ ، شروح التلخيص١/٢٨٨ ، وورود الشطر الثاني في دلائل الإعجاز/١٠٦ .
(٢) انظر شروح التلخيص١/٢٩٢ .
(٣) آية ١ من الإخلاص .
(٤) البيت للمتنخل الهذلي ، انظر ديوان الهذليين٢/٣٠ وكذلك في شروح التلخيص١/٢٩٦ ، وانظر المصون/١٥٠ وفيه مقارنة "أبو جابر" .
(٥) انظر شروح التلخيص١/٣٠٢ .
(٦) آية ٢٣ من يوسف .
(٧) آية ٧٨ من طه .

- مَضَى بَهَا ما مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِها
وفي الزُّجَاجَـةِ بـاقٍ يَطْلُبُ الباقي(١)

وخامسها : تنبيه المخاطب على خطأ كقول الشاعر :

- إنَّ الذِّين تَرَوْنَهُمْ إخْوَانَكُم
يَشْفِي غَلِيلَ صُدورِهم أنْ تُصْرَعوا(٢)

وسادسها : الإيماءُ إلى وجه بناء الخبر كقوله تعالى ‹ إنَّ الذين يستكبرونَ عن عبادتي سيدخلونَ جهنمَ داخرين ›(٣) .

وقد يحصل بسلوك هذا تعظيم الخبر كقوله :

- إنَّ الذّي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا
بَيْتاً دعائِمُه أعَزُّ وأطْوَلُ (٤)

أو تعظيم غيره كقوله تعالى : ‹ الذينَ يكذبوا شعيبا كأنْ لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعيبا كانوا همُ الخاسرين ›(٥) كأن لم يعنوا فيها الذين كذبوا شعيباً .

وإن كان ذلك بالإشارة فالحامل عليه أيضاً أسباب (٦):

أحدهما : تمييزه بأكمل تمييز ؛ ليحصل إذ ذاك إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حساً كقوله :

- هَذَا أبُو الصَّقْرِ فرداً في مَحَاسِنِهِ(٧)

وثانيها : التنبيه على غباوة السامع؛ لكونه لا يتميز له الشيء إلا بالحس كقول الفرزدق :

- أولئكَ أبَائي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ
إذَا جَمَعَتْنَا يا جريرُ المَجَامِعُ (٨)

وثالثها : بيان/حاله في القرب أو البعد أو التوسط نحو:"هَذَا /٨٧ب زيدٌ و " ذَلِكَ عَمرو " و " ذَاكَ بكرٌ " .

وقد يحصل بسلوك بيان حال القرب تحقيرٌ كقوله تعالى:‹وَمَا

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شروح التلخيص ٣٠٦/١ .
(٢) نسب لعبدة بن الطبيب في المفضليات ١٤٧/١ ، معاهد التنصيص ١٠٠/١ شروح التلخيص ٣٠٧/١ .
(٣) آية ٦٠ من غافر .
(٤) للفرزدق ديوانه /٤١٧ ، ابن يعيش ٩٧/٦ ، العيني ٤٢/٤، معاهد التنصيص ١٠٣/١ شرح الاشموني ٥١/٣ .
(٥) آية ٩٢ من الأعراف .
(٦) انظر شروح التلخيص ٣١٣/١ .
(٧) قائله ابن الرومي وعجزه (من نسل شيبان بين الضال والسلم) انظر معاهد التنصيص ١٠٧/١ ،شروح التلخيص ٣١٤/١ .
(٨) ديوانه/٥١٧، معاهد التنصيص ١١٩/١ ،شروح التلخيص ٣١٥/١.

﴿هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾[١] . وقوله تعالى : ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٢] .

كما قد يحصل بسلوك بيان حال البعد تعظيمٌ كقوله : ﴿الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[٣] أي : البالغ درجة الكمال بالنسبة للكتب المنزلة .

أو تحقير كما يقال : "ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا" .

ورابعها[٤] : التنبيه على أنه حري بما ذكر بعده للأوصاف المذكورة قبله كقوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٥]. سلك به هذا الأسلوب تنبيهاً على استحقاق المذكورين للهدى والفلاح .

وإن كان باللام ، فالحامل عليه أيضاً أسباب[٦] :

أحدهـا : الإشارة إلى معهود بينك وبين المخاطب كقولك لمن قال لك : "جَاءَنِي رَجلٌ مِنْ مَوْضِعِ كَذَا" : "مَا فَعَلَ الرَّجلُ؟" .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾[٧] أي : ليس الذي طَلَبَتْ كالأنثى التي وُهِبَتْ لها .

وقد يكون المعهود خارجياً كما مثل . وقد يكون ذهنياً كقولك : "ادْخُلِ السُّوقَ" حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في سوق خارجي[٨] .

وعلى هذا الاستعمال قول الشاعر :

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسبُّنِي — ____________[٩]

وثانيها : الاستغراق حيث يتعذر ملاحظة غيره من الأفراد ، أو بعض الأفراد دون بعضٍ كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[١٠] .

---

(١) آية ٦٤ من العنكبوت .
(٢) آية ٤١ من الفرقان .
(٣) آية ١ من البقرة .
(٤) في الأصل [وثالثها] .
(٥) آية ٥ من البقرة .
(٦) انظر شروح التلخيص١/٣٢٠ .
(٧) آية ٣٦ من آل عمران .
(٨) شرح الاشموني١/١٧٩-١٨٠ ، شروح التلخيص١/٣٢٥ .
(٩) لرجل من سلول انظر الكتاب٣/٢٤ ، شرح الكافية الشافية٣/١٢٧١ ، المغني/١٠٧ ، ٤٨٠ . وعجزه [فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني] شرح الأشموني ١/ ١٨٠ .
(١٠) آية ٢ من العصر .

قالـــوا : وهذا ضربان :

حقيقي : وذلك إذا لم يلحظ في الاستغراق حالة من الحالات كقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ﴾(١) أي : كل غيب وشهادة .

وعرفي : وهو بخلافه نحو : "جَمَعَ الأميرُ العُلَماءَ" أي : علماءَ بلدهِ أو ما هو تحت نظره .

وبالجملة فالأسباب الحاملة(٢) على سلوك التعريف بالألف واللام هي التي يذكرها النحاة مقسمة للألف واللام . وقد ذكرنا ذلك في موضعه من الكتاب . وإن كان بالإضافة : فالحامل عليه أيضاً أسباب(٣) :

أحدهـــا : الاختصار كقوله :

– هَوَاي مع الرَّكْبِ اليمانِينَ مُصْعِدٌ / ١٨٨/أ

______________ (٤)

وثانيـــها : تعظيم المضاف إليه نحو : "عَبْدِي حَضَرَ ذَاهِباً" تعظمُ شانَكَ .

وثالثـــها : تعظيم المضاف نحو : "عبدُ الخَلِيفَةِ رَكِبَ ذَاهِباً" تعظمُ العَبدَ .

ورابعـــها : تعظيمُ غيرِهما نحو : "عبدُ الخَلِيفَةِ عندٌ فلانٍ ذَاهِباً" تعظمُ فلانٍ .

وخامسها : التحقير نحو : "وَلَدُ الحجَّامِ حَضَرَ" .

هـذا كله بالنسبة للمسند(٥) إليه . وأما المسند : فالحامل(٤) على تنكيره أسبابٌ :

أحـدهـــــا : إرادة عدم الحصر والعهد نحو : "زيدٌ كاتبٌ" و"عمرو شاعرٌ" .

وثانيها وثالثها : التعظيم أو التحقير .

وأما تعريفه(٥) : فالحامل على سلوكه قصدُ إفادةِ السَّامع حكماً على أمرٍ معلوم بطريق من طرق التعريف بأمرٍ آخرٍ معلوم له كذلك ، أو لازمُ حكمٍ بين أمرين كذلك . فلو كان للسامع "أخٌ" يُسمى "زيداً" وهو يعرفه بعينه ، إلاَّ أنَّه لا يعرفُ

---

(١) آية ٧٣ من الأنعام – ٩٤ من التوبة – ٩ من الرعد – ٩٢ من المؤمنون – ٦ من السجدة وغيرها .

(٢) في الأصل مكررة .

(٣) انظر شروح التلخيص١/٣٤٤ .

(٤) هو صدر بيت لجعفر بن علبه وعجزه [جنيب وجثماني بمكة موثق] انظر شروح التلخيص ١/٣٤٤ ، معاهد التنصيص ١/١٢٠

(٥) ذكر ثمانية أمور لتعريف المسند إليه وهي :
الإضمار – الخطاب – الغيبة – العلمية – الموصولية – بالإشارة – باللام – بالإضافة .

(٤) انظر شروح التلخيص٢/٩١ .

(٥) انظر شروح التلخيص٢/٩٥ ومابعدها .

أنّه أخوه ، فالسَّبيلُ إلى تعريفهِ بذلك أن تعمد إلى "زيدٍ" فتجعله مبتدأً ، وإلى "الأخِ" فتجعلَهُ خبراً عنه فتقول : "زيدٌ أخُوكَ" سواءً عرف أنّ له أخاً ، ولم يعرف "أن زيداً أخوه" ، أو لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً .

ولو عَرَفَ أنّ له "أخاً" وجَهِلَ أنه "زيدٌ" قُلتَ في تعريفهِ بذلك : "أخُوكَ زيدٌ" إلاّ أنّ هذا الاستعمال لا يجوزُ إذا لم يَعْرِفْ أنّ له "أخاً" بوجهٍ ؛ لما يلزمُ عن ذلك من الحكمِ بالتعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطب .

ولو عَرَفَ مسمىً بـ"زيدٍ" مُعَيَّناً ، وعرف مع هذا أنه صدر من بعض الناس انطلاقٌ ، ولم يَعْرِفْ أنّه كان مِنْ "زيدٍ" ولا مِنْ غيره معيناً ، قلت في تَعْرِيفِهِ بذلك : "زيدٌ المنطلقُ" . فإنْ أردتَ أنْ تُعَرِّفَه أنّ ذلك المنطلق هو "زيدٌ" قلت : "المنطلقُ زيدٌ" .

ولو عَرَفَ "زيداً" بعينِه ، وعَرَفَ جِنْسَ "المُنْطَلق" ، وعَرَفَ مع هذا معنى جنسَ المنطلق ، ولم يَعْلَمْ المُتَّصف به قُلتَ في تعريفهِ بأنّ "زيداً" متصف به : "زيدٌ المنطلقُ" .

فإنْ أردتَ أن تُعيِّنَ عندَه جنسَ المُنْطَلق قُلتَ : "المنطلقُ زيدٌ" . ولا يَنْدفع سلوك هذا بأن يُقَال : دلالةَ "زيدٍ" على الذّات تأبى استعماله خبراً ، ودلالةَ "المُنْطَلق" على أمر نسبي تأبى استعمالُه مبتدأ ؛ إذْ "زيدٌ" لا يستعملُ خبراً إلاّ بمعني صاحب الاسم .

"والمنطلَقُ" لا يستعمل/مبتدأ إلا مُلاَحَظاً فيه الشّخص الذي له الانطلاق./٨٨ب وأخذُ كلٍ منهما بالوَجهِ الذّي ذكرنا لا يأبىَ استعمالُه كذلك .

والحاصل : أنّ الشّيءَ متى كانَ له صفتان ، وكان السّامعُ عالماً باتّصافه بأحدِهما دونَ الأخرى ، فإنّ السبيلَ إلى تعريفِه بذلك : أنْ تعمَدَ إلى المعلومِ عنده فتجعله مبتدأ ، وإلى المجهولِ فتجعلَه خبراً . وإنْ كانَ عالماً ببعضِ الأشخاصِ عيناً واسماً ، وبصدور معنىً من المعاني ، كان الانطلاق مثلاً في الخارجِ ؛ وهو جاهلٌ بِمَنْ صَدَرَ عنه ، فالسَّبيلُ إلى تعريفهِ أن تجعلَ المُعَيَّن له مبتدأ ، والوصفُ المجهولُ مَنْ صَدَرَ عنه خبراً .

فإن أردتَ أن تُعَيِّنَ جنس الوَصفِ ، جعلتَه مبتدأً ، وجعلتَ المُعَيَّن له خبراً .

وللمسندِ والمسند إليه أحوالٌ أخر غيرَ ما ذكرنا ، نَبَّهنا على بَعضِها في باب

المبتدأ ، وأضْرَبْنَا عن ذكرِ البَّاقي " لعدم مِناسبته لهذهِ الصناعة(١) .

---

(١) توقف عن الكلام عن [أل] العهدية والجنسية إلى قول المصنف : "وربما زيدت فلزمت" ثم خرج الشارح للحديث عن المسند والمسند إليه من حيث التعريف والتنكير ، والألف واللام اللازمة وغير اللازمة ، ولم يكمل كلام المصنف وهو قوله : "والبدلية في نحو : "ما يحسن بالرّجلُ خيراً منك" أولى من النعت ، والزيادة وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير " ثم انتقل للفصل "مدلول إعراب الإسم ما هو به عمدة" ولعل ذلك نتج عن تطويل الشارح في تفصيل أمور يود التنبيه عليها وشرحها فسها عن التكملة فله العذر إن شاء الله

"فصـــل"

"مدلولُ إعرابِ الاسم ما هُو به عُمْدَةٌ"(١) وهي ما لا يسوغُ حذفه إلا لعارض .

"أو فَضلةٌ" وهي ما يسوغ فيه الحذف دون عارضٍ .

"أو بَيْنَهُما" أي بين العمدة والفضلة وهو : ما يكون عمدة باعتبار ، وفضلة باعتبار آخر وهو المضاف إليه ؛ لأنه عمدة إذا كَمَّل العمدة ، وفضله إذا كَمَّل الفضلة . ولكل منهما إعراب يختص به .

"فالرفْعُ للعُمْدَةِ" ؛ لأنه أقوى أنواع الإعراب ؛ إذ علامته الأصلية هي الضمة ، وهي من الواو ومخرجها من الشفتين و وهو مخرج ظاهر بخلاف الفتحة والكسرة ؛ فإنهما من الألف والياء ، ومخرجهما من باطن الفم(٢) .

والعمدة أيضاً أقوى أنواع المعربات ، فجعلوا الإعراب الأقوى للمعرب الأقوى .

"وهي" أي العمدة **"مبتدأ أو خبر"** نحو : "زَيدٌ قَائمٌ" .

"أو فاعل" نحو : "قَامَ زيدٌ" .

"أو نائبه" نحو : "ضُرِبَ زَيدٌ" .

"أو شبيه" به لفظاً"(٣) وهو : اسمُ "كانَ" وأخواتها نحو : "كَانَ زيدٌ قَائماً" .

"وأصلُها" في استحقاق الرفع **"المبتدأ"** ؛ لأنه من حيث كونه مخبراً عنه غير مستغنى عنه .

"أو الفاعل" ؛ لأن الأصل في الكلام الخبر ، والأصل في الخبر الفعل ؛ لأنه يكون خبراً غير مخبر عنه . والفاعل كالجزء منه ومعمول له .

"أو كلاهما" أي المبتدأ والفاعل /**"أصل"**. وهذا لا يتم إلا إذا ادعى صاحب هذا /٨٩أ القول أن الرفع موضوع لما لا يستغنى عنه أو نحوه من الأمور المشتركة بين الفاعل والمبتدأ ، فتكون العلة للاستحقاق إذ ذاك شاملة للفاعل والمبتدأ .إلاَّ أن الأظهر عندي :

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٢ .

(٢) انظر شرح تسهيل الفوائد ر٣٦٣/١ .

(٣) تسهيل الفوائد/٤٣ .

أن الأصل في ذلك إنما هو الفاعل ؛ لأن إعراب الفاعل جِيئَ به بياناً لرفع اللبس بينه وبين المفعول وليس المبتدأ والخبر كذلك إذ لو لم يكنْ للمبتدأ أو الخبر إعراب لَكُنّا نعرف الفرق بينهما وإذا كان الأمر كذلك ، فالفاعل هو المستحق لإعراب العمدة بالأصالة ، والمبتدأ والخبر محمولان عليه في ذلك والله أعلم .

"**والنصبُ للفضلة**"[1] رعياً للمناسبة من جعلِ الأضعف علامة للأضعف .

"**وهي**" : أي الفضلة "**مفعولٌ مطلق**" وهو المصدر المؤكّد نحو: "ضربتُ ضَرْباً" ، أو المُبيِّن لنوعٍ نحو : "ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأميرِ" ، أو عددٍ نحو : "ضربتُ ضَرْبَتَين" .

"**أو مقيدٌ**" وهو المفعول به نحو : "ضربتُ زَيْداً" ، والمفعول فيه وهو ظرفا الزمان والمكان نحو : "جلستُ يومَ الجمعةِ أمَامَك" .

والمفعول له نحو : "ضربتُ العبدَ تَأْدِيباً له" . والمفعول معه نحو : "استوى الماءُ والخشبةَ" .

"**أو مستثنى**" نحو : "قَام القومُ إلاَّ زيداً" .

"**أو حال**" نحو : "جَاءَ زيدٌ راكباً" .

"**أو تمييزٌ**" نحو : "رطلٌ زيتاً" .

"**أو مشبهٌ بالمفعول به**" نحو : "مررتُ برجلٍ حسنِ الوَجْه" .

"**والجرُ لِمَا بين العُمْدَة والفضلة ، وهو المضاف إليه**"[2] ؛ إذْ الجرُّ وسطٌ بين الرفع والنصب ؛ لأن علامته الأصلية هي الكسرة ، وهي من الياء ، وهي من حروف وسط الفم[3]، بخلاف الرفع فإن علامته الأصلية هي الضمة ، وهي من الواو ، وهي من حروف الشفتين[3] .

وبخلاف النصب فإن علامته الأصلية هي الفتحة ، وهي من الألف ، وهي من أقصى الحلق[4]. فجعلوا الوسط من أنواع الإعراب للوسط من أنواع المعربات ، وقد تقدم بيانَ كون المضاف إليه وسطاً .

وإذا تقرر أن الجر بالأصالة إنما هو للمضاف إليه ، لزم عن ذلك ان يكون الجر بالحرف محمولاً على المضاف إليه ، وهي مسألة مختلف فيها على قولين :

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٣ .

(٢) تسهيل الفوائد/٤٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٦٥ . التطور النحوي/١٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط١/٢٦٥ ، التطور النحوي/١١ .

أحدهما : هذا .

والثاني/: أن الجر بالأصالة إنما هو للحرف . والجر في المضاف إليه /٨٩ب محمول عليه ؛ لأن أصل العمل إنما هو للفعل ، ووضع الحرف ليكون موصلاً له إلى الاسم ، فكان تلواً له في العمل . فلما اختص بالاسم عمل فيه ، وعمله على طريق الأصالة لا بالحمل .

ولأن الإضافة تقدر بالحرف . وهذا أظهر القولين .

"وألحق من العُمَد بالفضلات المنصوبُ في باب "كان" و"إن" و"لا""[1] .

فأعربَ ذلك بإعراب الفضلة وهو النَّصبُ . وما تقدم يقتضي إعرابَها بإعراب العمدة ؛ لأنَّ المنصوبَ في الأبواب الثلاثة ركنٌ للإسناد ، إلاَّ أنَّهم عَدَلُوا عن ذلك لما يُذكرُ في موضعه إن شاء الله .

وحكمُ المرفوع أن يكونَ في الرُّتبة قبلَ المنصوب والمجرور ، لا نُعلم في ذلك خلافاً .

واختلفوا في المبتدأ والفاعل . فقيلَ : رتبةُ الفاعل انْ تكونَ قبلَ المبتدأ وقيلَ : بالعكس .

والأوّل : ظاهرُ قول أبي القاسم الزجاجي[2] .

والثاني : هو ظاهرُ مذهب ابن السراج[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٣ .

(٢) انظر الجمل/٢٣-٤٨ ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام/١٠٧ .

(٣) الأصول١٣٢/٥٨-٧٢ .

"باب المبتدأ"

"وهو ما عدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبرٍ عنه ، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأغنى"[١] .

خرج عنه بأخذ الأخبار عن العادم للعامل اللفظي فيه : اسم الفعل ، والفعل المضارع العاري من ناصب وجازم إذ[٢] العادم للعامل اللفظي شاملٌ للمبتدأ ، ولذلك كله .

ودخل بأخذ الوصف المقيد في التعريف أحد صنفي المبتدأ ، إذ المبتدأ صنفان :

أحدهما : مخبر عنه .

والثاني : غير مخبر عنه ، بل مرفوعه سادٌّ مسد الخبر ، وهو الوصف المقيد سواء كان مشتقاً كاسم الفاعل نحو : "ما ضاربٌ الزَّيْدَان" . أو اسم المفعول نحو : "ما مضروبٌ العُمْرَان" .

أو جارياً مجرى المشتق بإطرادٍ نحو : "ما قُرَشِيٌّ الزَّيْدَان" .

وخرج بقيد الوصف بالسبق نحو : "الزَّيْدَان قَائِمٌ أَبُو هُمَا[٣]" ونحوه من التراكيب التي الوصف فيها مسبوق .

وبأخذ الانفصال في مرفوعه ما لو كان مرفوع الوصف ضميراً متصلاً ، فإنه إذ ذاك لا يسد مسد الخبر . والانفصال أعم من أن يكون لظاهرٍ أو مضمرٍ منفصل ، فإن كلاً منهما /إذا ارتفع بالوصف المذكور سد مسد الخبر، كقول الشاعر: /٩٠أ

- أَقَاطِنٌ قومُ سَلْمَى أَمْ نَووا ظَعَنا
إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[٤]

وقول الشاعر :

- أَمُرٌ تَجَعٌ لي مِثْلُ أَيّامِ حَنَّةٍ
وأيامِ ذِي قَارٍ عَلَيَّ الرَّاوَجِعُ[٥]

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٢) في الأصل [إذا] .

(٣) في شرح التسهيل ط١/٢٦٨ "أبواهما" .

(٤) لم أعثر على قائله انظر الجامع الصغير في النحو/٥٢ ، شرح الأشموني١/١٩٠ ، شرح التصريح١/١٥٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٩ ، المساعد١/٢٠٤ ، شفاء العليل١/٢٧١ .

(٥) قائله المرار الفقعسي . انظر شرح التسهيل ط١/٢٦٨ ، التذييل ٢/١٤٧أ ، اللسان [رجع] مجالس ثعلب/٢٥٠.

وقول الشاعر :

- خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا
إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[1]

واعلم أن الكسائي والفراء[2] لا يجيزان "أقائمٌ أنتما" بتفريغ الاسم من الضمير ، وإنما يقولان : "أقائمان أنتما" قالا : لأنه لا يتفرغ من الضمير أصلاً .

وخرج بقيد كون المرفوع بالوصف مغنياً نحو : "أقائمٌ أبواه زيدٌ" ونحوه من من التراكيب ، فإن الفاعل فيه منفصل مرفوع بوصف سابق ، إلا أن المرفوع غير مغنٍ ، أي لا يحسن السكوت عليه .

واعلم أن قولك : "أقائم الزيدان" شبيه بالفاعل من جهة ، وشبيه بالمبتدأ من جهة :

أما الأول : فلأنه تضمن فاعلاً مسكوتاً عنه يُتَمُّ الكَلامَ ، كالحال في باب الفاعل .

وأما الثاني: فلاشتماله على اسم يتقدمه رافع لفظي ، وعدل في التعريف عن لفظ الاسم إلى لفظ ما عدم ؛ لأن المبتدأ يكون اسماً وهو واضح ، وغير اسم نحو : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3]

وعن لفظ التعري عن العامل : وهو الذي استعمله أكثر النحاة في هذا الموضع إلى لفظ العدم في قوله : "ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً"[4] ؛ لأن تعري الشيئ عن الشيئ مسبوقٌ بالتلبس به . والمبتدأ من حيث كونه مبتدأ ، لم يتلبس قط بعامل لفظي ، وهذا لا يرد عليه في لفظ العدم ؛ لأن عدم الشيئ لغيره لا يقتضي سبق التلبس به للغير .

ومراده بالعادم للعامل اللفظي حقيقة ، ما كان عادماً له مطلقاً سواء كان العامل اللفظي زائداً ، أو غير زائد .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح شذور الذهب/١٨٠ ، شواهد التوضيح والتصحيح/١٤ ، تخليص الشواهد/١٨١ ، شرح التسهيل ط١/٢٦٩ ، المساعد١/٢٠٤ ، شفاء العليل١/١٧١ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٢٥ ، والمساعد ١/٢٠٤ .

(٣) آية ١٨٤ من البقرة .

(٤) انظر شرح التسهيل ط١/٢٦٧ .

وبالعادم له حكماً ما كان متلبساً بعاملٍ زائد نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾[1] والمبتدأ معمول للابتداء .

"والابتداء : كونُ ذلِكَ" الاسم العادم للعامل اللفظي حقيقة ، أو حكماً ، أو الموصوف الذي مرفوعه ساد مسد خبره "كذلك" أي متلبساً بالقيود التي قيد بها كل واحدٍ من صنفي المبتدأ .

ص[2] : "الابتداء : جعلك الاسم أو مافي تقديره/ أوَّلَ الكلام لفظاً أو تقديراً /٩٠ب معرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه"[2] .

والمبتدأ : هو الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف المتقدم[2] دخل فيه الاسم الصريح وما في قوته نحو : "زيدٌ قائمٌ" ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[3] .

واعلم أن المبتدأ من شرطه : أن يكون مفرداً من حيث المعنى ، ولا عبرة باللفظ وفي الحديث : "الحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ المِيزَانَ ، وسُبْحَانَ اللَّهِ والحَمْدُ لله تَمْلآنِ أو تَمْلأُ ما بَيْنَ السَّمواتِ والأرضِ"[4] .

وليس "الحمدُ للهِ" جملةً من جهة المعنى ، وإن كان جملة من حيث اللفظ ؛ إذ المقصود هنا ليس التسبيح ولا التحميد ، إنما المقصود الإخبار عن هذا اللفظ بما فيه من الثواب .

قالَ بعضُ أصحابنا : لا تقع الجملة موقع المبتدأ إلا بعد جعله خبراً على جهة الاتساع ؛ لأن الجمل تقع موقع الأخبار ، ولا تقع موقع المبتدأ .

رجعنا إلى تمام التعريف :[5]

والمرادُ بالجعل أوَّلَ الكلام : لفظاً ما إذا كان كلُ واحدٍ من المبتدأ والخبر في مرتبته ، وبالجعل أول الكلام تقديراً : ما إذا تقدم الخبر على المبتدأ نحو : "قائم زيدٌ" . والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة .

---

(١) آية ٣ من فاطر .

(٢) هذان التعريفان وردا في المقرب١/٨٢ وهذا يدل على انه قصد بـ"ص" ابن عصفور .

(٣) آية ١٨٤ من البقرة .

(٤) في صحيح البخاري كتاب الدعاء فيما يجري مجراه في الاستغفار والتسبيح والتهليل ، فتح الباري٤/٣٨٤ والرواية فيه [سبحان الله والحمد لله تملآن مابين السموات والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان والصبر ضياء] .
صحيح مسلم في الطهارة باب فضل الوضوء رقم/٢٢٣ ، سنن الترمذي/٣٥١٢ في الدعوات باب رقم ٩١ .

(٥) يقصد تعريف ابن عصفور السابق الذكر .

قال ابن السراج[1] : "الخبرُ هو الذي يستفيدُه السَّامعُ ، ويصيرُ به المبتدأ كلاماً تاماً ، وبالخبر يقع التَّصديقُ والتكذيبُ".

ألا ترى أنك إذا قلت : "عبدُاللّهِ جالسٌ" فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس "عبدُاللّهِ" لا في "عبدُاللّهِ" ؛ لأن الفائدة في جلوسه ، وإنما ذكرتَ "عبدُاللّهِ" لتسند إليه "جالساً" . "و" الابتداءُ المعرَّفُ

"**هو يرفعُ المبتدأ**" ، "**والمبتدأ**" يرفعُ "**الخبرَ**" .

وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله قال في الكتاب : "وأما الذي يبنى عليه شيئ هُوَ هُوَ ، فإن المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : "عبدُاللّهِ منطلقٌ" ارتفع "عبدُاللّهِ" لأنه ذُكرَ ليُبْنَى عليه "المنطلقُ" . وارتفع "المنطلقُ" ؛ لأنَّ المَبْنِيَّ على المبتدأ بمنزلته"[2] .

وهذا هو الصحيح . والدليل على أن الابتداء هو العامل في المبتدأ : أن الابتداء صفة مختصة بالاسم ، والمختص من الألفاظ عامل ، فكذا المختص من المعاني .

الثاني :/أن المبتدأ من حيث هو معمول ، لا بد له من عاملٍ ، ولا يجوز أن ٩١/أ يكون عامله نفس إسناد الخبر ؛ لأن حكم العامل التقدم . ولا التعري من العوامل أيضاً ؛ لأن ذلك عدم ، فتعين أن يكون العامل فيه الابتداء والدليل على أن المبتدأ عامل في الخبر : أن المبتدأ لفظ يلازمه لفظ الخبر ، فعمل فيه كعمل الفعل في الفاعل .

وعلى هذا القول أعني كون الابتداء عاملاً في المبتدأ ، والمبتدأ عاملاً في الخبر أكثر البصريين .

"**خلافاً لمَنْ رفعَهما بِهِ**"[3] أي بالابتداء وهو مذهب ابن السراج[4] والجرجاني[5] وأبي موسى ابن الجزولي[6] وجماعة غيرهم . واستدل له : بأن الابتداء كما عمل في المبتدأ عمل في الخبر قياساً على "كَانَ" و"ظَنَّ" و"إنَّ" وأخواتها . وأُجيبُ عنه بالفرق بين المقيس والمقيس عليه ؛ إذ المقيسُ عليه عواملُ لفظيةٌ قويةٌ ، ومحل النزاع عامل معنوي ضعيف ، والقياس مع وجود الفارق لا يصح .

---

(١) الأصول١/٦٢ .

(٢) انظر الكتاب٢/١٢٦-١٢٧ ، الإنصاف١/٤٤ مسألة (٥) شرح التسهيل ط١/٢٦٩ ، ٢٧٠ ، الإرتشاف٢/٢٨ .

(٣) تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٤) الاصول١/٥٨ ، وانظر شفاء العليل١/٢٧٢ ، وانظر ارتشاف الضرب٢/٢٨ .

(٥) المقتصد في شرح الايضاح١/٢٥٥ وما بعدها .

(٦) انظر المقدمة الجزولية في النحو/٩٣ .

"أو بتجردهما بالإسناد" وهو منسوب للمبرد[1] . وهو فاسدٌ ؛ إذ التعري ليس بعامل ، وإنما هو شرط لصحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل[2].

"أو رُفِعَ بالابتداء المبتدأ وبهما" أي بالابتداء والمبتدأ معاً **"الخبر"** وهو فاسدٌ إذ لا نظير له ، والقياس على الفعل العامل في المفعول معه بواسطة الواو ، وعلى أدوات الشرط العاملة في الجواب بواسطة فعل الشرط لا يصح ؛ إذ هو قياس مع وجود الفارق ؛ لأن المقيس عليه لفظ تقوى بلفظٍ ، بخلاف محل النزاع .

"أو قال: "ترافعا" وهو مذهب لبعض الكوفيين[3] .

وهو فاسدٌ ؛ لأن كل واحد من المبتدأ والخبر من حيث كونه عاملاً يقتضي التقدم والقوة . ومن حيث كونه معمولاً يقتضي التأخر والضعف ، وذلك جمع بين الأضداد[4] .

وها هنا أقوال في الرافع للمبتدأ خلاف ما ذكر :

أحدهما : أن الرافع له ما في النفس من معنى الابتداء . وهو فاسد ؛ لأنه إن أريد بذلك الابتداء فهو الذي صححناه .

وإن أريد به قضاء النفس عليه بكونه كذلك ، لم يصلح / /٩١ب أن يكون عاملاً .

الثاني : أن الرافع له الضمير العائد من الخبر . وهو فاسدٌ أيضاً ؛ لأن المضمر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل ، فحرٍ أن لا يعمل الفرع .

الثالث : أن الرافع له شبهه بالفاعل من حيث كونه مخبراً عنه ، كما أن الفاعل كذلك ، ويروي عن المبرد والزجاج ، وهو فاسدٌ أيضاً ؛ لأن الشبه معنى ، والمعاني لم تتمكن في العمل .

ففي الرافع للمبتدأ ستة أقوال :

أحدها : أنه الابتداء .

الثاني : التعري من العامل اللفظي ، ويروى عن المبرد ، وهو قول

---

(١) انظر المقتضب١/٤٩ ، ٤/١٢٦ حيث يرى أن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، وأن الخبر ارتفع بالمبتدأ والإبتداء معاً . وهذا الرأي منسوب أيضاً للجرمي والسيرافي وكثير من البصريين ، انظر الإنصاف مسألة/٥ ، ابن يعيش١/٨٤ وفي المساعد ١/٢٠٦ « أن قول المبرد كقول سيبويه » .

(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧١ .

(٣) انظر الإنصاف مسألة/٥ ؛ وأسرار العربية /٤٤ ، والمساعد ١/٢٠٦ .

(٤) انظر تعليقة بهاء الدين بن النحاس على المقرب/٢٤ .

الجرمي والسيرافي[١] وكثير من البصريين . ونسبه الفراء للخليل وانكر ذلك أصحابه[٢] .

الثالث : الخبر .

الرابع : ما في النفس من معنى الابتداء .

الخامس : الضمير العائد عليه من الخبر .

السادس : شبهه بالفاعل .

وفي الرافع للخبر أربعة أقوال :

أحدها : الابتداء على جهة الاستقلال ، وهو قول ابن السراج[٣] .

الثاني : الابتداء بواسطة المبتدأ ، ويروي عن المبرد ، وهو قول أبي اسحاق وعليه الأكثر[٤] .

الثالث : المبتدأ ؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه[٥] ، ومذهب الفارسي[٦] وقول الكوفيين .

الرابع : التعري ، ويروى عن المبرد .

"**ولا خَبَر للوصفِ المذكور**"[٧] وهو أحد صنفي المبتدأ ؛ "**لِشِدّةِ شَبَهِهِ بالفعل**"[٧] لأن قولك : "أضاربٌ الزيدان" في قوة "أيَضرِبُ الزَّيدان" فكما لا يفتقر هذا التركيب ونحوه إلى أمر زائد ، كذلك لا يفتقر ما هو في قوته من التراكيب . وأيضاً فإن المقصود في الخبر وجود المسند والمسند إليه وهما حاصلان مع الوصف ومرفوعه ، فلا حاجة إذاً للخبر لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومن عدَّ هذا النوع مع المبتدآت المحذوفة الأخبار فهو مُخطئ ؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدر له خبر ، لم يلزم من ذلك ذكر ما لا فائدة فيه ، بخلاف ما نحن فيه ، فإن تقدير الخبر له يستلزم ذلك ؛ لكونه بمنزلة فعل وفاعل[٨] .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب٢/٢٨ .

(٢) انظر ابن يعيش١/٨٤ ، الارتشاف٢/٢٨ .

(٣) ارتشاف الضرب٢/٢٨ .

(٤) انظر الإرتشاف٢/٢٨ .

(٥) الكتاب١/٢٤ ، ٢/١٢٦-١٢٧ .

(٦) انظر المقتصد ١/٢٥٥ وما بعدها .

(٧) تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٢-٢٧٣ .

"**ولِذا لا يُصغَّرُ ولا يُوصَفُ ولا يُعرَّفُ**"[١] ؛ لأن ذلك كله من خصائص الاسماء المحضة ، وقد بَعُدَ عنها .

"**و**" لهذا بعينه "**لا يُثنَّى ولا يُجمَع إلا على لغة**"[١] من يُلْحِقُ الفعلَ/ من العرب /١٩٢أ علامة دالة على تثنية الفاعل وجمعه وعليها جاء قوله صلى الله عليه وسلم : "**يتعاقبونَ فيكُم ملائكةٌ**" بالليل وملائكةٌ بالنَّهار "[٢] الحديث .

فمن يقول على تلك اللغة : "يقومان الزيدان" و"يقومون الزيدون" يقول هنا: "أقَائِمَان الزَّيدان" و"أقَائِمُونَ الزَّيدون" وغَلَّط القاضي أبو محمد بن حوط الله مَنْ منع تثنيته وجمعه مستدلاً بجمعه في قوله صلى الله عليه وسلم : "أو مُخْرِجِيَّ هم"[٣] والصواب أن يقال :

إنْ كَثُرَ مجيءُ هذا النوع على صورة المثنى أو المجموع ، أدعّي فيه أنه مقدم من تأخير ، وإن لم يكثر مجيئه كذلك حمل على لغة "يتعاقبون فيكم" .[٤]

فإن عطفت على هذا الوصف ، فالقياس الإفراد فتقول : "أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ" .

وحكي أبو عثمان مطابقته للفاعل فيقال على هذا : "أقائم الزيدان أم قاعدان" .

وحُكمُ هذا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كالفعل فيقال : "أقائمٌ زيدٌ" و"أقائمةٌ هندٌ" . ولا يجوز "أقائمٌ هندٌ" .

"**ولا يَجرِي**" الوصفُ المذكور "**ذلكَ المجرَى باستحسانٍ**"[٤] وهو أن يسد مرفوعه مسد خبره "**إلا بعدَ استفهامٍ أو نفيٍ**" ويقبح ذلك دونهما .

"**خلافاً للأخفش**" فإنه يرى ذلك كله[٥] حسناً" .

ومن استعماله هذا الاستعمال دون استفهام ولا نفي قول الشاعر :

– خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً

مَقَالَةَ لَهْبِيٍّ إذَا الطَّيرُ مَرَّتِ[٦]

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٢) الحديث في صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، فتح الباري٢/٣٣ ، ١٣/٤١٥-٤٦١ ، صحيح مسلم كتاب المساجد باب فضل صلاة العصر٥/١٣٣ ، مسند أحمد٢/٢٥٧ .

(٣) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب بدء الوحي ، باب ٣ فتح الباري١/٢٢ ، كتاب التفسير ، تفسير سورة "إقرأ" فتح الباري١/٧١٤ . والقاضي أبو محمد هو عبدالله بن سليمان الحارثي المتوفى سنة ٦١٢هـ. البغية ٢/٤٤ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية١/٧٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٣ .

(٦) قائله رجل من الطائيين انظر أوضح المسالك١/١٣٦ ، المقاصد النحوية١/٥١٨ ، تخليص الشواهد/١٨٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٣ ، شفاء العليل١/٢٧٣ .

وقول الشاعر :

فَخَيرٌ نَحنُ عنـدَ النَّاسِ مِنْكُمْ — إذَا الدَّاعِي المُثَـوبُ قَـالَ يَالا[1]

ودفع بعضهم[2] الاستدلال بالبيت الأول على هذا الاستعمال بادعاء كون "خبير" فيه خبراً مقدماً ؛ لأنه على وزن "فَعِيل" ، وهو يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع . قال تعالى : ﴿ هُمُ العَدُوّ فاحذرهم ﴾[3] . وقال بعض العرب : "هُنَّ صديقٌ"[4] .

ولا يمكن سلوك هذا في البيت الثاني ، بل "خيرٌ" فيه مبتدأ ، و"نحن" فاعله سد مسد خبره ، ولا يجوز أن يكون "خير" خبراً مقدماً لـ"نحن" لما يلزم عن ذلك من الفصل بين أفعل التفضيل و"مِنْ" بمبتدأ ؛ وذلك لا يجوز ؛ لأن أفعل التفضيل / /٩٢ب وَمِنْ كَمُضافٍ ومُضافٍ إليه ، وجعله فاعلاً لـ"خير" لا يلزم عنه هذا المحذور ؛ لأن الفاعل كالجزء من رافعه[5] .

والكوفيون أيضاً لا يشترطون كون الوصف المذكور مسبوقاً باستفهام أو نفي بل يجيزون الابتداء به دونهما إلا أنهم يجعلونه رافعاً لما بعده ، وما بعده رافعاً له على قاعدتهم ، ويجيزون مع هذا إجراءه مجرى اسم جامد ، أو جعله نعتاً لمنوي فيطابق حينئذٍ ما بعده في الإفراد والتثنية والجمع في الوجهين[6] .

والاستفهام والنفي المحسنان لذلك لا يشترط كونهما بأداة معينة من أدوات الاستفهام ولا من أدوات النفي ، بل أي أداة كانت من أدوات النوعين حرفاً أو اسماً أو فعلاً . إلا أن النافي إذا كان "ليس" ارتفع الوصف على أنه اسمها ، وارتفع ما يليه به وسد مسد خبرها .

وكذا إذا كان النافي "ما" الحجازية ولم ينتقض النفي ، فإن كانت تميمية ، أو انتقض النفي ، فالوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به سَادٌ مسد خبره فتقول في أدوات الاستفهام : "أَقَائمٌ الزيدان" ؟ و"هَلْ مُعْتَقٌ العَبْدان" ؟ و"ما صَانِعٌ أَخَواك" ؟ و"مَنْ خَاطِبٌ إبْنَاك" ؟ و"مَتَى ذَاهِبٌ البَكْرَان" ؟ و"أَيْنَ جَالِسٌ صَاحِبَاك" ؟ و"كيف مُصْبِحٌ صَدِيقَاك" ؟ و"كم مَاكِثٌ عَبْدَاك" ؟ و"إيَّانَ قَادِمٌ رَفِيقَاك" ؟ .

وفي أدوات النفي : "مَا قَائِمٌ الزَّيْدَان" و"لا مُكْرِمٌ العُمَرَان" و"إنْ فاضلٌ إلا ابناك" و"لَيْسَ مُهَانٌ أخواك" .

---

(١) قائله زهير بن مسعود الضبيُّ ، انظر النوادر لأبي زيد/١٨٥ ، كتاب الشعر١/٢٧١ ، الخصائص٣/٢٢٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٣ ، المغنى/٢٤١ ، الخزانة٢/٦

(٢) يقصد أبا حيان . ينظر التذييل جـ٢ لوحة ٥٤ ، شفاء العليل ١/٢٧٤ .

(٣) آية ٤ من المنافقين .

(٤) انظر التذييل جـ٢ لوحة ٥٤ ، شفاء العليل ١/٢٧٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٤ . (٦) انظر المرجع السابق .

"**وأجزي في ذلك**" باستحسان "**غيرُ قائم ونحوه**" من التراكيب التي أضيفت فيها "غير" للوصف المذكور مقصوداً بها النفي "**مُجزَى ما قائم**" ونحوه من التراكيب المتلبسة بأداة نفي صريح .

وإذا قصد بِغَيْر ذلك فهي مبتدأ ، والوقع بعد الوصف الذي أضيفت "غيرُ" إليه مرفوع به ساد مسد خبر "غير" ، وعلى هذا الاستعمال أخذ الشجري[1] قول الشاعر :

– غيرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ
يَنْقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ[2]

وهذا البيت سَأَلَ عن إعرابه عالي بن أبي الفتح[3] بن جنى أباه أبا الفتح فارتبك فيه . ولابن الحاجب فيه كلام ،وخرَّجَهُ أبو الفتح وتبعه ابن الحاجب على أنه من حذف المبتدأ وإقامة صفته مقامه /وإيقاع الظاهر موقع المضمر / ٢٩٣ بحذف الظاهر المبتدأ . والتقدير : "زَمانٌ يَنْقَضِي بالهَمِّ والحَزَنِ غيرُ مأسوفٍ عليه" . ومن هذا الاستعمال أيضاً قول الشاعر :

– غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْ
وَ وَلاَ تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْمِ[4]

"**ويُحذَفُ الخبَرُ جوَازاً لقرينةٍ**" كالاستفهام عن المخبر عنه نحو "زيدٌ" لمن قال : "مَنْ عندك"؟ أي "زيد عندي" ، والعطف عليه نحو "زيدٌ قائمٌ وعمرو" أي : "وعمرو كذلك" .

ووقوع المخبر عنه بعد "إذا" الفجائية نحو : "خرجتُ فإذا السَّبُعُ" . والحذف في هذا قليل . ولم يرد في القرآن إلا ثابتاً قال تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾[5] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾[6] ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾[7] .

وبالجملة : فحذف الخبر جائزٌ في كل موضع فيه مشعرٌ بحذفه مع خلو محله من سادٍ مسده .

---

(١) انظر أمالي بن الشجرى١/٣

(٢) البيت لأبي نواس انظر أمالي بن الشجري١/٣٢ ، المغني/١٧١ ، شرح أبيات المغني٤/٣ ، المقاصد النحوية١/٥١٣ ، الخزانة١/٢٤٥ ، سفر السعادة٢/٨٤٣ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٥ ، شفاء العليل١/٢٧٤ .

(٣) يروي بوجهين هذا وجه ، والآخر أن ابن جنى سأل عنه ابنه عالي . انظر ابن عقيل١/١٩٠، المغنى /٢١٩

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل١/١٩٠ ، المغني/٧٥٣ ، شرح أبيات المغني٤/٥ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٥ ، المساعد١/٢٠٨ ، شفاء العليل١/٢٧٤ .

(٥) آية ٢٠ من طه .

(٦) آية ١٠٨ من الأعراف .

(٧) آية ٦٨ من الزمر .

"و" يُحذف "وجوبا" في مواضع :

أولـها : خبر المبتدأ الواقع **"بعد "لولا" الامتناعية غالبا"**[١] وذلك حيث يكون امتناع الجواب معلقاً على نفس المبتدأ نحو "لَولاَ زيدٌ لَزُرْتَك" فإن علق الامتناع على نسبة الخبر للمبتدأ وليس هناك ما يشعر بالخبر، وَجَبَ ذكرُهُ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم: "لولاَ قومُكَ حديثٌ عَهْدُهم بِكُفْرٍ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ وجعلتُ لَهَا بَابين" وذكر الحديث، أخرجه البخاري[٢] في صحيحه، وكقول الزبير رضي الله عنه :

- لولاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا[٣]

وقول الشاعر :

- لولاَ زُهيرٌ جَفَاني كُنْتُ مُنْتَصِراً
ولَمْ أكُنْ جَانحاً للسِّلْمِ إذْ جَنَحُوا[٤]

وقوله :

- لَوْلاَ ابنُ أوْسٍ نَاءٍ مَا ضِيمَ صَاحِبُه
يوماً ولا نَابَه وَهْنٌ ولا حَذَرُ[٥]

فإن كان هناك مشعر بالخبر جاز الحذف والاثبات كقولك "لولا أخو زيدٍ يَنْصُرُهُ لَغُلِبَ" "ولولا صاحبُ عمرو يُعينُه لَعَجَزَ" .

وقول أبي العلاء المعري :

- يُذِيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ
فلولاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[٦]

وزعم أبو الحسن ابن عصفور[٧] : أن خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" لا يستعمل إلا محذوفاً ، وأن المعري نُسِبَ إلى اللحن في استعماله إياه ثابتاً .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد /٤٤ .

(٢) كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار ، وكتاب التمني ، باب ما يجوز من اللّو . فتح الباري ٣٢٤/١ ، ٢٢٤/١٣ ، ومسند أحمد ١٠٢/٦-١٧٦ .

(٣) صدر بيت عجزه : * كخبطة عصفور ولم أتلعثم * ينظر شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ ، شفاء العليل ٢٧٥/١ ، العيني ٥٧١/١ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٦٦ ، شرح الاشموني٤/٥٠ .

(٥) لم أعثر على قائله .

(٦) انظر سقط الزند/١٤ ، وشروحه١/١٠٤ ، شرح شذور الذهب/٣٦ ، سقط الزند/١٤ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٥ وفيه العجز فقط ، وانظر المساعد١/٢٠٩ ، شفاء العليل١/٢٧٥ .

(٧) انظر شرح جمل الزجاجي١/٣٥١-٣٥٢ .

وكـذا زعم أيضـاً أبو الحـسين بن أبي الربيع[1] أن خبـر المبـتدأ الواقع بعد "لولا" لا يكون إلا ثابتاً أو مستقراً ومع هذا لا يكون إلا محذوفاً .

قـال: ومن أثبت خـلاف ذلك لـم /يثـبـتـه بالسَّمـاع ، وهمـا /٩٣ب محجوجان بالشواهد المذكورة .

وتلخص من هذا أن امتناع جواب "لولا" إما أن يعلق على نفس المبتدأ ، أو على نسبة الخبر للمبتدأ .

فإن علق على المبتدأ وجب الحذف .

وإن علق على نسبة الخبر للمبتدأ ، فإما أن يكون هناك مشعر بالخبر أولا . فإن لم يكن وجب اثباته .

وإن كـان هناك مـشـعـر بـه جـاز اثبـاته وحـذفـه . وإلى هذين القسمين أشار المصنف بالغلبة في أول الفصل[2] .

وهذا كله إنما يجيئ على مذهب البصريين[3] ، فإنهم يعتقدون أن الاسم الواقع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء .

وأما مَنْ يعتقد أنَّه مرفوع بـ"لَولاَ" كما يذهبُ إليه الفرَّاء وابن كيسان من الأقدمين ، وأبو منصور الجَواليقي من المتأخرين ، أو بفعلٍ مضمرٍ كما يذهب إليه الكسائي . أو يعتقد أنَّ الخبر هو "لأكـرمـتُك" في نحـو : "لَولاَ زيدٌ لأكَرَمْتُك" لا يجـيئ هذا التفريع على مذهبه .

"و" ثانيها : خبرُ المبتدأ الواقع "في" **قسمٍ صريحٍ**"[4] نحـو : "لَعَمْرُكَ" و"أيْمُنُ اللّهِ" وحُذِفَ هنا وفي الذي قبله للعلم به فيهما ، ولِسَدِ الجواب في الموضعين مسده . وأجاز بعضهم في "لعمرك" أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، ومبتدأ محذوف الخبر . فلو كان المبتدأ الواقع في القسم صالحاً لغير القسم ، لم يجب الحذف بل يجوز الحذف والاثبات فتقول : "عليَّ عهدُ اللّهِ لأفْعَلَن" فتثبته ، و"عَهْدُ اللّهِ لأفْعَلَن" فتحذفه ؛ لأن لفظ "عهدُ اللّهِ" لا يشعر بالقسم إلا بذكر

---

(١) انظر البسيط١/٥٩١-٥٩٢-٥٩٥ .

(٢) تسهيل الفوائد/٤٤ .

(٣) انظر الإنصاف١/٧٠ مسألة ١٠ .

(٤) تسهيل الفوائد/٤٤ .

المقسم عليه، بخلاف "لعمرك"، "أيمنُ اللّهِ" فإنهما مشعران بالقسم من غير ذكر المقسم عليه؛ ولهذا كان الحذف فيهما واجباً، وفي "عَهْدِ اللّهِ" ونحوه جائزاً. ومن هذا تَحرَّزَ المُصنِّف[١] بـ "صَريحٍ".

"و" ثالثها: خبر المبتدأ الواقع "بعدَ واوِ المُصاحبة الصَّريحة". نحو: "أنْتَ وَرَأْيُكَ" و"كلُّ عملٍ وَجَزاؤُهُ"، إنما وجب الحذف في هذا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام "مع" ومجرورها. وأنت لو جئت بـ"مع" ومجرورها لكان الكلام تاماً غير محتاج إلى مزيد، فكذا مع الواو وما بعدها؛ لأنهما بمعنى "مع" ومجرورها، وتقييد واو /المصاحبة بالصريحة احترازٌ مما لو كانت الواو محتملة للمعية، ولمطلق العطف نحو: "زيدٌ وعمرو" تريد "مع عمرو" فإن الحذف في هذا ليس[٢] واجباً، فلك أن تأتي به فتقول: "زيدٌ وعمرو مُقْتَرِنَان". ولك أن تحذفه اعتماداً، على أن السامع يفهم قصد المعية من كلامك. ١٩٤/أ

وادعى أبو الحسن ابن خروف[٣] في هذا النوع أنه لا خبر فيه محذوف؛ لصحة معنى الكلام وتمامه. قال: وإنْ قُدِّر "مُقْتَرِنَان" ونحوه فَلِبَيَانِ المعنى لا أنَّه[٤] خبر. ومذهبه منقوض بالمواضع الملتزم فيها حذف الخبر، وهو يقول فيها بتقدير الخبر كسائر الناس.

واعلم أن قولك: "كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه"[٥] معناه "كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ، وضَيعتُهُ معه"[٦] فحذف من الأول ما دلَّ عليه الثاني، ومن الثاني ما دلَّ الأول عليه، وعلى هذا كلُّ ما يرد من هذا النوع. وقد تدخل عليه نواسخ الابتداء قال عنترة:

— فَمَنْ يكُ سَائِلاً عنِّي فإنِّي
وجِرْوَةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ[٧]

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٧.
(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٧.
(٣) انظر شرح الجمل في لوحة ٢٠/أ.
(٤) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٧.
(٥) الكتاب ١/٢٩٩، ٣٠٥، كتاب الشعر ١/٢٥٠.
(٦) هذا تقدير ابن أبي الربيع في الملخص / ١٧٣ - ١٧٤.
(٧) انظر ديوانه / ٩٠. وقيل لشداد والده. جروة: فَرَسَة. لا ترود: لا تهمل ولا تغار.

وقال امرؤ القيس :

- فَكَانَ تُنَادِينَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ[1]

والخبر فيهما محذوف ناب المعطوف عنه ، وتقدير الأول : "فإني مع جِرْوة ، وجِرْوةَ معي" . وتقدير الثاني : "كان تنادينا مع عقد عذاره ، وعقد عذاره مع تنادينا" فحذف من الأول ما اثبت نظيره في الثاني، وحذف في الثاني ما أُثبت نظيره في الأول . وكذا "أنتَ اعلمُ وربُّك" تقديره : "أنْتَ أعلمُ بربِّك ، وربُّك اعلم بك" .

وفي الحديث من قول امرأة ثابت التي اختلعت معه : "لا أنا وثابتٌ" تقديره : "لا أنا مع ثابت ، ولا ثابت معي"[2] .

"و" رابعها : خبر المبتدأ الواقعُ **"قبلَ حالٍ إنْ كانَ المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسّرِ صاحبها أو مؤولاً بذلك"** . نحو "ضَربي زيداً قائماً" و"أكثرُ شُربي السّويقَ مَلْتُوتاً"[3] . وقوله صلى الله عليه وسلم : "أقربُ ما يكونُ العَبْدُ من ربِّه وهو ساجد"[4] .

وما أنشده البخاري في كتاب الفتن[5] من صحيحه وهو قول الشاعر :

- الحربُ أولُ ما تكونُ فُتَيَّةً

تَسْعى بزِينَتِها لكُلِّ جَهُولِ[6]

على أحد الوجوه الوجوه الجائزة فيه .

والتركيب الأول : مثال لما للمبتدأ فيه مصدر .

والثانـــــــي : مثال/لما للمبتدأ فيه معموله مصدر . /٩٤ب

والثالث والرابع : مثالان لما للمبتدأ فيه مؤول بمصدر ؛ لأن أَقْرَبَ الكَوْنِ ، وَأولَ كَوْنٍ . ولا يجوز كون المدعي حالاً في هذه التراكيب خبراً كان؛ لالتزام تنكيره ، ولو كان خبر "كان" لجاز تعريفه ، ولوقوع الجملة الاسمية موقعه

---

(١) في ديوانه /٥٠ وعجزه (وقالَ صحَابي قَد شَأوْنَكَ فاطْلُب) وانظر الارتشاف ٣٢/٢.
(٢) الحديث في الموطأ باب الخلع/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ ورد في مخالعةِ حبيبة بنت سهل لزوجها .
(٣) انظر شرح التسهيل ط٢٧٨/١ .
(٤) الحديث في مسند أحمد٢٤١/٢ ، صحيح مسلم كاب الصلاة ما يقال في الركوع والسجود ١٠٠/٤ .
(٥) باب الفتنة التي تموج كموج البحر فتح الباري٤٧/١٣ .
(٦) البيت لأمرئ القيس في ديوانه/١٦١ ، الكتاب/٤٠١-٤٠٢ .

مقرونة بواو الحال في قوله صلى الله عليه وسلم :"أقربُ ما يكونُ العبدُ من رَبِّهِ وهو ساجِدٌ"[١]

وقول الشاعر :

- خيرُ اقترابِي منَ المَوْلى حَلِيفَ رِضىً
وشَرُّ بُعْدِيَ منـــه وهــو غَضْبَانُ[٢]

وأيضاً فإن "كان" المقدرة في هذه التراكيب ونحوها ليست الناقصة بل التامة ؛ لأنهم يقولون : "ضربَي زيداً قائماً" و"إذَا كانَ قَائماً" و"ضربيَ زيداً إذا كانَ أخاك" ولا يقولون : "ضربيَ زيداً أخاك" .

ولو كانت "كان" المقدرة هي الناقصة لم يمتنع ذلك . فَدلَّ على أن المحذوفة هي التامة .

وتقييد المصدر بكونه عاملاً في مفسر صاحب الحال احترازاً مما لو كان عاملاً في صاحب الحال وفيها ، ومما لو كان العامل في الحال "كان" مضافاً إليها "إذا".

وإذا علق ذلك بالمصدر . فإن الحال فيها لا يغني عن خبره ؛ لكونها من صلته ، بل لابدَّ فيها من الخبر فتقول : "ضربي زيداً قائماً شديدٌ" أو نحوه[٣] .

وبالجملة : فلا بدَّ أنْ تكون هذه الحال مباينة للمبتدأ ، وأن يكون المبتدأ أو معموله مصدراً أو مؤولاً بمصدر ، وهو مع هذا عامل في مفسر صاحب الحال لا فيها . فإن وردت الحال سادة مسد الخبر في غير ما ذكرنا فشاذٌ كقولهم : "حُكْمُكَ مُسَمَّطاً"[٤] أي مثبتاً . وما حكاه الأخفش من نحو : "زيد قائماً" و"خرجتُ

---

(١) سبق الاشارة إليه في هذا الباب ص٢٤٧

(٢) لم أعثر على قائله انظر توضيح المسالك والمقاصد١/٢٩٢ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٨ ، التذييل٢/٦٥ب ، المساعد١/٢١٤ ، الهمع٢/٥٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٨ .

(٤) انظر جمهرة الأمثال١/٣٧٤ ، مجمع الأمثال١/٢١٢ ، تهذيب اللغة١٢/٣٤٧ ، شرح التسهيل ط١/٢٧٩ ، البحر المحيط٥/٢٨٣ .

فإذا زيدٌ جالساً" . وما روي عن عليّ رضي الله عنه أنه قرأ :
‹ ونحنُ عُصْبَةً ›[1] وقول الزباء :

– ما لِلجَمالِ سَيْرُها وَئِيدَا
أَجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أم حَدِيدا[2]

"والخبرُ الذي سدّتْ" الحالُ **"مَسَدَّهُ مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ، لا زَمَانٌ مُضَافٌ إلى فعله ، وفاقاً للأخفش"**[3] فتقديره :

على الأول : ضربي زيداً ضَرْبُهُ قائماً .

وعلى الثاني : ضربي زيداً إذا كان ، أو إذ كان قائماً / . ١٩٥/أ

والتقدير الثاني هو مشهور مذهب البصريين[4] .

والأول اختيار المصنف[5] ؛ لرجحانه من وجوه :

الأول : قلة الحذف ؛ إذْ لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، بخلاف الأول[6] فإنه حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل ؛ إذ الأصل فيه عند القائل به : "ضربي زيداً مُسْتَقِرٌّ" إذا كان قائماً .

الثاني : قوة الدلالة على المحذوف ؛ لأن بقاء المعمول يدل عليه ، بخلاف الأول[6] فإن الباقي فيه بعد الحذف معمول عامل أضيفَ إليه نائب عن الخبر فَضَعُفَتْ دلالة المعمول على العامل للواسطة التي بينهما .

الوجه الثالث : وجود الباعث على الحذف ؛ إذ لفظ المحذوف مماثل للفظ المبتدأ وذلك باعثٌ على الحذف بخلاف الأول .

"ورفعها" أي الحال المذكورة **"خبراً بعد "أفعل" ، مضافاً إلى "ما" موصولة بـ"كان" أو "يكون" جائز"** . فتقول : "أَخْطَبُ ما يكونُ الأمِيرُ قَائِمٌ"[7] برفع "قائم" ويكون هذا

---

(١) آية ٨ من يوسف وجاء في البحر المحيط٥/٢٨٣ "وروي النزال بن سيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه "ونحن عصبة" وقيل معناه : ونحن نجتمع عصبة فيكون الخبر محذوفاً وهو عامل في عصبة ، وانتصب عصبة على الحال" .

(٢) انظر في الكامل١/٢٩٠ ، معاني القرآن للأخفش٢/٥٠٣، الخزانة ٧/٢٩٥ ، شرح الأشموني ٢/٤٦ ، الأغاني١٦/٥٦٦٨ . اللسان [وأد] والرواية [مشيُها – يحملن] .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ ، انظر شرح الكافية الشافية١/٩٥ .

(٤) انظر الكتاب١/٤٠٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٢٧٩ وما بعدها .

(٦) **هكذا في النسخة ، وكذا ما بعده ، والسياق يقتضي « الثاني » أو « الآخر » .**

(٧) **انظر الكتاب ١/٤٠٢ ، شرح الكافية الشافية ١/٩٥ .**

التركيب ونحوه حينئذٍ متلبساً بالمجاز من وجهين[١] .

أحدهما : إضافة "أخطب" إلى"ما يكون"وهو في قوة الكون"، و"أخطب" من صفات الأعيان .

الثاني : الإخبار بـ"قائم" وهو من صفات الأعيان عن "أخطب" وهو في قوة مصدر ؛ إذ أفعل التفضيل بعضُ ما يضاف إليه ، والحامل على ذلك كله قصد المبالغة .

قال بعضهم : يجوز تقدير ذلك "أخطبُ زمانِ كونِ الأَميرِ إذَا كانَ قائماً" ثم حذف "زمان" وأقيم "الكون" مقامه ، وحلَّتْ "ما" والفعل محل "الكون" .

والحامل على هذا أن "أخطب" ليس بعض الكون ، وسوغ إضافة الخطابة إلى ذلك وإن لم تكن بعض الأوقات لما كانت تقع فيها ، فعلى هذا يجوز أن تكون "إذا" المقدرة مرفوعة خبراً لـ"أخطب" ، وإخراج "إذا" عن الظرفية ورفعها ليس ببعيد ، فقد جاءت مجرورة في قوله :

– وبَعدَ غَدٍ يا لهفَ نَفْسِي على غدٍ
إذَا رَاحَ أَحبَّابِي ولستُ بِرَائحِ[٢]

فابدلها من "غد" المجرورة ويعضد هذا ؛ بأن الظرف لو ظهر فه الإعراب ، ارتفع على هذا التقدير نحو "أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ/الجمعةِ". هذا كُلُّه /٩٥ب

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٢٨٢ .

(٢) نسب إلى هدبة بن خشرم وإلى أبي الطحمان القيني ، ينظر شرح شواهد المغني /٢٧٤ ، شرح أبياته ٢/٢٢٩ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣/١٣٢ .

على تقدير أن لا يكون المراد بـ "أخطب" كوناً ، فلو أريد به "كونٌ" نُصِبَ ليس إلاّ . ويجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة حُذِف عائدها ، ويكون الأصل "أخطبُ أحوالٍ يكونُ الأميرُ فيها قائماً" وتكون "ما" كناية عن الأحوال . **"وفعل ذلك"** أي رفع الحال المذكورة **"بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع"**(١) فلايجوز "ضربيَ زيداً قائمٌ" "تريد وهو قائمٌ" اختياراً ، وأما في الضرورة فيجوز بالقياس على حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط ، كقوله :

- بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العنْزَ شِرْبَهَا
بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ(٢)

أراد : "فهو ظالمٌ" .

قال المصنف : وإذا كان حذف هذا جائزاً ، فحذف المقرون بواو الحال(٣) أولى وفيه نظر ؛ لأن الدلالة على المحذوف مقروناً بالفاء جواباً للشرط أقوى منها فيما نحن فيه . وأجاز ابن الدهان(٤) "ضربي زيداً قائمٌ" مراداً "بقائم" الثبوت والدوام .

"وليس" الاسم **"التالي "لولا" مرفوعاً بها ، ولابفعل مضمر ، خلافاً للكوفيين"**(٥) .

والأول : مروي عن الفراء(٦) منهم وهو قول ابن كيسان ، وأبي منصور الجو(٧)اليقي .

والثاني : مروي عن غيره .

وكلاهما فاسدٌ ؛ لاستلزامهما مالا نظير له(٨) .

أما الأول : فلاستلزامه وجود حرف يرفع ولاينصب .

وأما الثاني : فلاستلزامه وجود حرف ملتزم بعده الإضمار لفعل رافع .

وكلاهما لانظير له ، بخلاف الحكم بكونه مبتدأ ، وهو حذف خبر المبتدأ المقسم به . **"ولايُغْنِي فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقديرِ الخَبَرِ" للمبتدأ "إغناءَ المرفوعِ بالوصفِ المذكورِ"**(٩) عن الخبر نحو "أقائمٌ الزَّيْدَان" .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ .

(٢) البيت لفلان االأسدي انظر الكتاب ٦٥/٣ ، الأعلم ٤٣٦/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس/٢٨٦ ، شرح التسهيل ط ٢٨٣/١ ، شفاء العليل ٢٧٧/١ ، والعيني ٤٤٨/٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ٢٨٣/١ .

(٤) انظر الإرتشاف ٣٥/٢ ، التذييل ٢٦٢/٢ ، وابن الدهان هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادي توفي سنة ٥٦٩ هـ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ ، وانظر الإنصاف مسألة (١٠) .

(٦) انظر معاني القرآن ٣٣٤/١ .

(٧) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجو اليقي توفي سنة ٥٤٠ هـ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط٢٨٣/١ .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ .

"ولا الواو" التي بمعنى "مع" **"والحال المشار إليها"** يغنيان أيضاً عن ذلك . **"خلافاً لزاعمي ذلك"**[(١)] .

أما الأول : فلأنّه لو صحّ إغناءُ فاعلِ المصدرِ عن الخبرِ كما أَغنى المرفوعُ بالوصفِ عنه لَحَسُنَ السكوتُ على "ضربي" فقط من "ضربيَ زيداً قائماً" كما يحسنُ السكوتُ على الوصفِ ومرفوعِه ، وامتناعُ ذلك دليلٌ على فسادِ هذا القول .

وأما الثاني : وهو ادعاء كون الواو التي بمعنى "مع" مغنية عن تقدير الخبر ، فهو مذهب لابن خروف[(٢)] وقد نبهنا قبل على فساده[(٣)] .

وأما الثالث : وهو ادعاء كون الحال المذكورة مغنية عن تقدير الخبر تشبيهاً لها بالظرف ففاسد[(٤)] أيضاً / لأنه لوجاز ذلك في المصدر لجاز/١٩٦أ في غيره . فكان يقال : "زيدٌ قائماً" ؛ لأنه بمعنى في حال "قيام" .

وها هنا قولان لم يذكرهما المصنف :

أحدهما : أن الحال منصوبة بالمصدر ، وحذف الخبر للطول كما حذف عند أبي علي[(٥)] في قولهم : "أوّلُ ماأقولُ إنيِّ أحمدُ اللّه" بالكسر والتقدير عنده فيه : "أول ما أقولُ إني أحمدُ اللّه ثابت" ؛ فكذلك يكون التقدير فيما نحن فيه : "ضربي زيداً قائماً ثابتٌ" .

الثاني : أن يكون : "ضربي" ونحوه في هذا التركيب فاعلاً بـ "ثبت" مضمراً وكلاهما فاسدٌ ؛ لأنه دعوى مالا دليل عليه . ومن نظائر مانحن فيه قولهم : "حَسْبُك يَنَمِ النَّاس"[(٦)] فإن بعضهم ذهب إلى أن "حسبك" مبتدأ لاخبر له ومعناه "اكفف" . وأبوبكر بن طاهر[(٧)] ممن ذهب إلى هذا .

وقيل : الخبر محذوف والتقدير : "حَسْبُكَ السكوتُ

---

(١) الكسائي انظر الرضي على الكافية ١/١٠٥ .

(٢) انظر شرح الجمل خ ١٩/ب حيث قال : "ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ، فإن قدر مقرونان فلبيان المعنى" وانظر شرح التسهيل ط١/٢٨٥ . (٣) انظر ص ٢٤٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط ١/٢٨١-٢٨٥ .

(٥) انظر المقتصد ١/٢٤٠ ومابعدها ، الايضاح ١/٥٠ .

(٦) انظر الهمع ٢/٤٧ ، والأقوال فيه

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٣ وهو أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر توفى سنة ٥٨٠ هـ .

يَنُمّ النَّاس " [1] وحكى أبُو زُرْعَة [2] من أصحاب المازني أن أبا عمرو بن العلاء[3] كان يذهب إلى أنه مبني على الضم؛ لكونه اسم فعلٍ، وأضيف إلى الكاف مثل " رويد " ، فعلى هذا لايكون من نظائر ذلك .

واعلم أن الكسائي والفراء وهشاماً وابن كيسان[4] يذهبون إلى أن "قائماً" من " ضربي زيداً قائماً " هو الخبر، هذا هو المعروف عنهم . ونقل ابن السِّيد [5] عنهم أنهم يذهبون إلى أن الخبر محذوف بعد"قائم" والتقدير " ثابت " أو "موجود" وفي جواز تقدير هذه الحال السادة مسد الخبر خلاف .

أجاز ذلك البصريون إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، وإن قدر مؤخراً وجب تأخيرها .

فإن قدمت الحال على مفعول المصدر نحو : " شُرْبُكَ ملتوتاً السَّوِيقَ " جاز ذلك عند البصريين[6] ، وهو مشكل ؛ لما يلزم عنه من الفصل بين المصدر ومعموله بالحال السادة مسد الخبر بخلاف ما إذا تقدمتْ ، فإنَّه لا فصل في ذلك بين المصدر ومعموله . ومنع ذلك الكسائي والفراء[7] وهشام .

واتفق الجميع على إيطال " أَكْلُكَ متكئاً الطَّعَام " ؛ لأن " الطعام " في صلة "الأكل" و " متكئاً " خبره ، والصلة لاتأتي بعد الخبر .

"**ولايمتنع وقوع الحالِ المنكورةِ فعلاً خلافاً للفراء**" [8]، والمنع منقول عن سيبويه[9] /٩٦ب وحكى ابن خروف[10] جواز ذلك عن الفراء ، لَكِنّ الذي يصح عنه هو المنع[11] ، وهو محجوج بقول الشاعر :

---

(١) هو رأي الجمهور انظر الإرتشاف ٣٣/٢.

(٢) لغوي نحوي من أصحاب المبرد هو أبو العلاء محمد بن أبي زُرْعة الفزاري الباهلي المتوفى سنة ٢٥٧ وهو صاحب المازني . ترجمته في طبقات النحويين /١١٠، والفهرست /٨٩ ، وأنباه الرواة ٨٤/٤، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي/٥٠ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣/٢.

(٤) من الكوفيين انظر الارتشاف ٣٣/٢-٣٤ وابن كيسان هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي توفي سنة ٢٩٩هـ .

(٥) من الكوفيين انظر الارتشاف ٣٤/٢. وابن السِّيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي توفي سنة ٥٢١هـ .

(٦) انظر الكتاب ١٩١/١- ٣١٩، شرح التسهيل ط ٢٨٥/١ .

(٧) انظر الارتشاف ٣٥/٢- ٣٦ .

(٨) انظر تسهيل الفوائد /٤٥، وانظر الرضي على الكافية ١٠٥/١، الارتشاف ٣٥/٢، الهمع ٤٩/٢.

(٩) انظر الكتاب ١٩١/١، وأجاز هشام والأخفش والكسائي . انظر هذه المسألة في ابن يعيش ١٠١/٥، الرضي على الكافية ١٠٥/١، الارتشاف ٣٥/٢، الهمع ٤٨/٢ .

(١٠) انظر شرح الجمل خ ٢٠/أ .

(١١) انظر شرح التسهيل ط ٢٨٥/١ .

- ورأيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَبَاكا
يُعطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[١]

"و" كذا "لا" يمتنع وقوعها "**جملة اسمية بلا واو، وفاقاً للكسائي**"[٢] والمشهور عند غيره منع ذلك ؛ لأن الاستعمال إنما ورد بخلافه ، والمصنف[٣] رحمه الله موافق للكسائي على ذلك . ولامُسْتَند لهما إلا القياس على جواز ذلك قبل كونها سادة مسد الخبر ، وهو عندي قياس مع وجود الفارق ؛ لأن الحاجة إلى الرابط حال كونها سادة مسد الخبر أمسُّ منها حال كونها غير سادة مسد الخبر ، وسيبويه[٤] رحمه الله لايجيز أن تسد الحال مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة . فإن لم تكن كذلك ، لم تسد مسده سواء كانت مقرونة بالواو أولا . فإن قدمت الحال التي بالواو على المصدر . امتنع ذلك عند الكسائي والفراء وهشام[٥] إن كان المصدر متعدياً لمفعول نحو : "وهو ملتوتٌ شُربي السَّويقَ" وإن كان لازماً نحو "قُعُودُكَ وأنت راكبٌ" جاز عند الكسائي وامتنع عند الفراء[٦] .

"**ويجوز إتباعُ المصدرِ المذكورِ وفاقاً له**"[٧] أي للكسائي "**أيضاً**" واختاره[٨] المصنف فيجوز عندهما "ضربي زيداً الشديدُ قائماً" و "أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ كُلُّهُ ملتوتاً" . ولامستند لمن أجاز ذلك إلا القياس ، ويحتج لمانعه بأن الموضع موضع اختصار وبأن ذلك غير مسموع[٩] .

وأجرى بعض النحاة الأسماء التي لا حقيقة لها في الخارج مجرى المصدر المذكور ، فأجاز أن تسد الحال مسد خبره فيقال على هذا : "خيالُ هندٍ هاجِرَةً"[١٠] أي : إذا كانت هاجرة .

وخامسها : كل مبتدأ وقع خبره محذوفاً في "مثَلٍ" فإنه لايجوز ذكره نحو "كلاهما وتمراً"[١١] أي : كلاهما لي ، و "زدني تمراً" . وهذا الموضع

---

(١) نسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه/١٨١ ، وبغير نسبه في الكتاب ١٩١/١ ، شرح أبيات الكتاب المختصر لابن النحاس/٧٥ ، المقاصد النحوية ٥٧٢/١ ، شرح التسهيل ط ٢٨٥/١ ، المساعد ٢١٤/١ ، شفاء العليل ٢٧٨/١ ، الهمع ٤٩/٢ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ ، وانظر الرضي على الكافية١٠٥/١ .

(٣) انظر شرح التسيهل ط٢٨٦/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٩١/١ .

(٥) انظر الإرتشاف ٣٦/٢-٣٧ .

(٦) انظر الرضي على الكافية ١٠٥/١ ، الإرتشاف ٣٧/١ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٤٥ ، الرضي على الكافية ١٠٥/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط ٢٨٦/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ط ٢٨٦/١ .

(١٠) انظر الإرتشاف ٣٨/٢ .

(١١) **انظر مجمع الأمثال ٣٨/٣ .**

ذكره ابن عصفور ، وذكر لاثبات الخبر وجوباً مواضع لم يذكر المصنف شيئاً منها[١] :

أحدهما : كل خبر لا دليل على حذفه نحو "قائم" من "زيدٌ قائمٌ"

ثانيها : خبر ما التعجبية نحو "ماأحسنَ زيداً"

وثالثها : كل خبر وقع ثابتاً في مثل نحو "الكلابُ على البَقرِ"[٢]

كل هذه الأخبار يجب اثباتها .

وتلخص من كلام المصنف وكلام ابن عصفور أن خبَرَ/ المبتدأ بالنسبة إلى/١٩٧أ الاثبات والحذف وجوباً وجوازاً ثلاثةُ أقسامٍ :

قسم يجب فيه الحذف وهو خمسة مواضع :

أحدهما : خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا"

وثانيها : خبر المقسم به .

وثالثها : الخبر الواقع بعد "واو" المصاحبة .

ورابعها : خبر المبتدأ إذا كان مصدراً وسدت الحال مسده .

وخامسها: الخبر الواقع محذوفاً في "مثَل" أو "كمثَل" وكل ذلك بشرطه .

القسم الثاني : مايجب فيه اثبات الخبر ، وهو ثلاثة مواضع :

أحدهما : الخبر الذي لا دليل على حذفه .

وثانيها : خبر ما التعجبية .

وثالثها : كل خبر وقع ثابتاً في "مثَل" أو "كمثَل" .

القسم الثالث : مايجوز فيه الاثبات والحذف ، وهو كل خبر لو حذف كان هناك مشعر بحذفه ، ولم يوضع مكانه مايسد مسده .

"**ويحذفُ المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة**"[٣] كالاستفهام عن الخبر نحو "صحيحٌ" و "في المسجدِ" و "غداً" لمن قال : "كيفَ أنْتَ؟" و "أَيْنَ اعْتِكَافُكَ؟" و "متَى سَفَرُكَ؟" .

وكذا يجوز حذفه أيضاً عند "شَمِّ رائحةٍ" و "سماعِ صَوْت" و "رُؤْيَةِ شَبَحٍ" كقولك : "مِسْكٌ" و "قِرَاءَةٌ" و "إِنْسَانٌ" بإضمار "هذا" ونحوه .

ومن أسباب الحذف جوازاً دخول فاء الجزاء على ما لايصلح أن يكون مبتدأ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١ ، **والمقرب** ٨٥/١ .

(٢) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ .

(٣) تسهيل الفوائد/٤٥ .

كقوله تعالى : ‹ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ›[1] أي : فَصَلاَحُهُ لنفسه ، وإساءته عليها .

ويحذفُ "وجوباً كالمخبرِ عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجرد "مدحٍ" أو "ذمّ" أو "ترحم""[2] كقولهم : "الحمدُ لِلّه الحميدُ" ، ونحو "أعوذُ باللّهِ مِنْ إبليسَ عدوُّ المؤمنين" ، و "ارفقْ بِعَبْدِكَ المِسْكِينُ" .

فهذه النعوت ونحوها من النعوت المقطوعة إلى الرفع أخبار لمبتدآت لايجوز إظهارها ، وإنما وجب ذلك حملاً على إضمار الناصب حال قطعها إلى النصب ؛ إذ لو أُظْهِر مع أنهم قصدوا إنشاءَ المدح أو الذم أو الترحم ، لخفي ما قصدوه من الإنشاء ، فالتزموا اضمار الناصب ، وفعلوا في الرفع كذلك اجراءً للباب مجرى واحداً ، فلو كانت الصفة لغير ماذكرته من المدح أو الذم أو الترحم وقطعت فإن إظهار المبتدأ إن قطعت إلى الرفع جائزٌ ، واظهار الفعل إن قطعت إلى النصب جائز[3] .

"أو" المخبر عنه "بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله "[4] كقول/ الشاعر : /٩٧ب

فَقَالَتْ حَنَانٌ ما أتى بكَ هَاهُنَا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ[5]

أي : أمري حنان .

ومنه قولهم : "سَمْعٌ وطاعةٌ"[6] أي : "أمري" وأصل هذا أيضاً النصب ؛ لكونه مصدراً جيئ به بدلاً من اللفظ بفعله ، إلا أنهم التزموا اضمار الناصب فراراً من الجمع بين البدل والمبدل منه على غير جهة الاتباع ، ثم حملوا اضمار المبتدأ على ذلك إجراءً للباب مجرىً واحداً . قَالَ سيبويه رحمه الله : "وسَمِعْتُ مَنْ يُوثَقُ بعربيتِهِ يُقَالُ له : كيفَ أصبَحتَ ؟ فَقَال : حَمْدُ اللّهِ وثَنَاءٌ عليه"[7] .

وأنشد قول الراجز :

---

(١) آية ١٥ من الجاثية ، وآية ٤٦ من فصلت .
(٢) تسهيل الفوائد/٤٥ .
(٣) انظر شرح التسهيل ط ٢٨٧/١ .
(٤) تسهيل الفوائد/٤٥ .
(٥) البيت للمنذر بن درهم الكلبي انظر الكتاب ٣٢٠/١ ، المقتضب ٢٢٥/٣ ، الأعلم ١٦١/١ ، فرحة الأديب/٥٧ ، انظر شرح التسهيل ط ٢٨٧/١ ، شفاء العليل ٢٧٩/١ .
(٦) انظر الكتاب ٣٤٩/١ ، شرح التسهيل ط ٢٨٧/١ .
(٧) انظر الكتاب ٣١٩/١-٣٢٠ .

صبرٌ جَميلٌ فكِلانَا مُبْتَلَى[1]

ثم قال[2] : "والذي يرفع عليه "حنانٌ" و "صبرٌ" وما أشبه ذلك لايستعمل إظهاره كترك اظهار مانصب به" ومثله قول بعض العرب : "مَنْ أنتَ ؟ زيدٌ" أي : "من أنتَ ؟ كلامك زيدٌ" ، ثم قالَ : فتركُ إظهارِ الرَّافعِ كترك إظهار النَّاصِبِ انتهى كلامه[3] وهو معنى ماذكرته .

"أو" المخبر عنه "**بمخصوصٍ في باب "نِعْمَ"**" نحو "نعم الرَّجلُ زيدٌ" و "بئس الرَّجلُ عمرو" وهذا إذا جُعِلَ المخصوصُ خَبَرَ مبتدإٍ . فإن المخبر عنه واجب الحذف كما ذكر المصنف[4] فلو جُعِلَ مُبْتَدَأً لم يكن مما نحن فيه .

"أو" المخبر عنه "**بصريحٍ في القسم**"[5] نحو "في ذِمَّتي لأفْعَلَنَّ" فالمبتدأ ميثاق أو عهدٌ ونحو ذلك ، وهو واجب الحذف . وهذا الاستعمال عكس قولهم : "لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ" فإن الحذف هنا هو للخبر . ومن ورود حذف المبتدأ في القسم قول الشاعر :

- تَسَوَّرَ سَوَّارٌ إلى المجدِ والعُلا

وفي ذِمَّتي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا[6]

وكذا يجب الحذف في المبتدأ إذا وقع محذوفاً في مثل نحو "هَذَانِ لَاسَواءٌ" ، أي : "لاهما سواءٌ" .

ويجب اثبات المبتدأ في مواضع :

أحدهما : إذا كان المبتدأ "ما" التعجبية نحو : "ما أحسنَ زيداً" ؛ لأن التعجب جارٍ مجرى المثل .

وثانيها : كل مبتدأ وقع ثابتاً في مَثَلٍ نحو "الكلابُ على البقَرِ" ؛ إذ الأمثال لاتُغير .

---

(١) نسب للملبد بن حرملة الشيباني ، وقيل لبعض السوَّاقين ، انظر الكتاب ٣٢١/١ شرح السيرافي ٣١٧/١ ، أمالي المرتضى ١٠٧/١ ، أسرار البلاغة/٣٦٧ ، تفسير القرطبي ١٥٢/٩ وقبله [يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى] .

(٢) سيبويه انظر الكتاب ٣٢١/١ .

(٣) سيبويه ٣٢١/١ .

(٤) شرح التسهيل ط ٢٨٨/١ .

(٥) تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٦) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها/١٠١ ، الكتاب ٥١٢/٣ ، المقتضب ١١/٣ ، كتاب الشعر ٥٠٧/٢ ، الإقتضاب ٢٦٣/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣١/١ ، شرح التسهيل ط ٢٨٧/١ ، شفاء العليل ٢٧٩/١ .

وثالثها : كل مبتدأ لو حذف لم يكن عليه دليل كـ "زيد" من "زيدٌ قائم" ، فالمبتدأ بالنسبة إلى الإثبات والحذف وجوباً وجوازاً ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم : يجب فيه الحذف ، وهو خمسة مواضع :

أحدها : المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم .

ثانيها : المخبر عنه/بمصدر بدل من اللفظ بفعله ./١٩٨أ

وثالثها : المخبر[عنه]بمخصوص في باب "نِعْم"

ورابعها : المخبر عنه بصريحٍ في القسم .

وخامسها: المحذوف في "مَثَلٍ" .

ويجب اثباته في ثلاثة وهي المذكورة آنفاً . ويجوز الأمران في سائر ذلك .

وأعلم أن أرباب صناعة البيان ذكروا في أحوال المسند إليه والمسند[1] الحذف والذكر وذكروا لسلوك ذلك في كلٍ واحد منها أسباباً .

أما الحذف بالنسبة للمسند إليه ، فالحامل على سلوكه أمورٌ :

أحدهما : الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر ، وربما انضم إلى هذا في بعض المواضع ضيق المقام .

وثانيها : التخييل بأن في تركه تعويلاً على شهادة العقل ، وفي تركه تعويلاً على شهادة اللفظ .

وثالثها : اختبار تنبه السامع ، أو مقدار تنبهه .

ورابعها : إيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو عكسه .

وخامسها: أن الخبر إنما يصلح له حقيقة أو ادعاءً .

وسادسها: تَأتّي الانكار إن مست إليه حاجة .

وهذه الأسباب إلا الرابع هي الملاحظة أيضاً في سلوك حذف المسند .

---

(١) انظر شروح التخليص للتفازاني ٢٧٢/١ ومابعدها .

وأما الذكر بالنسبة للمسند إليه ، فالحامل عليه[1] أمورٌ :

أحدها : البقاء مع الأصل مع عدم المقتضي للحذف .

وثانيها : الاحتياط لضعف الدال على حذفه .

وثالثها : التنبيه على غباوة السامع .

ورابعها : زيادة الإيضاح .

وخامسها: اظهار تعظيمه أو إهانته .

وسادسها: التبرك بذكره .

وسابعها : استلذاذه .

وثامنها : بسط الكلام حيث يقتضيه المقام ، وهذا وجه ذكره فيما حكى الله تعالى من قول موسى صلوات الله عليه : ﴿ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا ﴾[2] وعضد ذلك بمزيده على الجواب .

وعدَّ بعضهم[3] في الأسباب الحاملة على منع الحذف ، عموم نسبة الخبر مع أن المراد تخصيصه بمعيَّن نحو "عمرو قامَ" و "خالدٌ ذهبَ" .

وردُّ ذلك[3] بأن الحذف والحال هذه إن قام عليه دليل ، لم يكن ذلك مقتضياً لذكره وإلاَّ تعيَّنَ ذكرُهُ .

وأما الذكر بالنسبة للمسند فالحامل عليه[4] أيضاً زيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع ، والإستلذاذ والتعظيم والإهانة ، وبسط الكلام ، ويضم إلى ذلك ملاحظة لوازم أصنافه وهي الثبوت إن كان اسماً ، والتجدد إن كان فعلاً ، والحكم/باحتمالهما إن كان ظرفاً تفريعاً على القولين في ذلك . /٩٨ب

وعد بعضهم[5] في أسباب ذكره التعجب من المسند إليه . وردَّ بأن القرينة تَكْفي في ذلك .

---

(١) انظر شروح التلخيص لسعد الدين التفتازاتي ٢٨٢/١ ومابعدها .

(٢) آية ١٨ من طه .

(٣) هو رأي السكاكي انظر شروح التلخيص ٢٨٥/١ .

(٤) انظر شروح التلخيص ١٩/٢ .

(٥) هو السكاكي انظر المرجع السابق .

"وإن وليَ معطوفاً على مبتدا فعلٌ لأحدِهما واقعٌ على الآخر"[1] نحو "زيدٌ والرِّيحُ يُبَارِيها"[2] **"صحّتْ المسألة"** عند بعض البصريين[3] على تقدير "يَجْرِيَان يُبَارِيْها" والخبر محذوف وهو "يجريان" وسدت الحال وهو "يباريها" مسده .

وصحت عند بعض الكوفيين حملاً على معنى "يَتَبَارَيَانِ" من غير تقدير محذوف[4] .

"خلافاً لمن منع" صحتها من الفريقين . واستدل ابن الأنباري[5] على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر :

" - وَاعْلَمْ بِأَنَّكَ وَالمَنِيْـ

يَـةَ شَارِبُ بِعُقَارِهَا[6]

"وقد يُغني مضافُ إليه المبتدا عن معطوفٍ فيطابقهما الخبر"[7] ومن هذا قول بعض العرب : "راكبُ البَعِير طَلِيحانِ"[8] وأصله "راكبُ البعير والبعيرُ طَلِيحانِ" ثم حذف المعطوف لفهم المعنى .

"والأصلُ تعريفُ المبتدا" ؛ إذ الإخبار عن غير معين غير مفيد ، ولمّا كان أصله التعريف ، لم يحتج في الابتداء بالمعرفة إلى أمر زائد لمجيئه على الأصل .

"و" الأصل أيضاً **"تنكيرُ الخبَر"** ؛ لأن نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير فكذا ما أشبهه ، ولأن مجيئه معرفة والمبتدأ معرفة يوهم كون المبتدأ موصوفاً به . ومجيئه نكرة يرفع ذلك ، فلهذا كان تنكيره أصلاً هذا ما لكل منهما من جهة الأصل .

"وقد يُعرّفان" كقوله تعالى : ‹ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ** ›[9]

"و" قد "يُنكّران" كقوله تعالى : ‹ **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ** ›[10]

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٢) انظر الرضي على الكافية ١٠٨/٢ ، شرح التسهيل ط ٢٨٨/١ ، الهمع ٥٢/٢ .

(٣) انظر الهمع ٥٢/٢ .

(٤) انظر الرضي على الكافية ١٠٨/٢ ، الإرتشاف ٣٨/٢ ، الهمع ٥٢/٢ .

(٥) هو أبوبكر الأنباري انظر شرح التسهيل ط ٢٨٩/١ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط ٢٨٩/١ ، الهمع ٥٢/٢ .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٨) انظر الرضي على الكافية ١٠٨/٢ ، شرح التسهيل ط ٢٨٩/١ ، الإرتشاف ٣٨/٢ ، اللسان [طلح] شفاء العليل ٢٨٠/١ .

(٩) آية ٢٩ من الفتح .

(١٠) آية ٢٢١ من البقرة .

وكل ذلك "**بشرط الفائدة وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ**"[1] يكون "**بأن يكون**" المبتدأ "**وصفاً**" كقول بعض العرب : "ضَعِيْفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ"[2]

والقرملة : شجرة ضعيفة .

"**أو موصوفاً بظاهر**" كقوله تعالى : ‹ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ › وفي الحديث : "شَوْهَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ"[3]

"**أو مقدر**" نحو "السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ"[4] أي : منه . فمنوان نكرة ابتدئ بها ؛ لكونها موصوفة بمقدر، وهو "منه" .

"**أو عاملاً**" نحو "أمرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ"[5] . ويندرج في هذا المضاف إلى نكرة كقوله صلى الله عليه وسلم : "خَمسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ على العِبَادِ"[6] ./ ١٩٩/أ

"**أو معطوفاً**" كقول الشاعر :

- ٢٠ - عِنْدي اصْطِبَارٌ وشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتي
فَهَلْ بأَعْجَبَ مِنْ هذا امْرِؤٌ سَمِعَا[7]

وبعضهم قيد هذا بأن يكون العطف على معرفة نحو "زيدٌ ورجلٌ قائمان" أو على وصف نحو : "تميميٌّ ورجلٌ في الدار" .

"**أو معطوفاً عليه**" : كقوله تعالى : ‹ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ›[8] على تقدير[9] حذف الخبر أي : "طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْروفٌ أمْثَلُ" وهو أحد تقديري سيبويه[10] في الآية . ومن هذا أيضاً قول العرب : "شَهْرٌ ثَرَى" ، و "شَهْرٌ تَرَى" ، و "شَهْرٌ مَرْعَى"[11] وبعضهم أطلق هذا ، وبعضهم قيده بأن يكون المعطوف موصوفاً كما في الآية .

"**أو مقصوداً به العموم**" كقول ابن عباس رضي الله عنه : "تمرةٌ خيرٌ من

---

(١) تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٢) جمهرة الأمثال ٤٦٦/١ ، مجمع الأمثال ٣٨٨/١ ، المستقصي ٨٦/٢ ، شرح تسهيل الفوائد ر٢٩٦/١ .

(٣) فيض القدير ١١٥/٤ ، كشف الخفاء ٥٥٥/١ .

(٤) ابن يعيش ٩١/١ ، كتاب الشعر ٢٤٧/١ ، الأصول ٦٩/١ ، الرضي على الكافية ٩١/١ شرح التسهيل ط ٢٩٠/١ .

(٥) أخرج الحديث أحمد في مسنده ١٦٧/٥ ، صحيح مسلم كتاب الزكاة ٩١/٧ ، سنن أبي داود كتاب الصلاة باب صلاة الضحى ٢٧/٢ .

(٦) الحديث في مسند أحمد ٣١٥/٥-٣١٩ ، سنن أبي داؤد كتاب الصلاة ، باب فيمن لم يوتر ٦٢/٢ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر المغني/ ٥٢١ ، شواهد التوضيح والتصحيح/٤٦ ، شرح أبيات المغني ٣٢/٧ ، شرح التسهيل ط ٢٩٢/١ ، المساعد ٢١٨/١ ، شفاء العليل ٢٨١/١ .

(٨) آية ٢١ من محمد صلى الله عليه وسلم .

(٩) العبارة مكررة في الأصل .

(١٠) الكتاب ١٤١/١، ١٣٦/٢ ، شرح التسهيل ط ٢٩٢/١ .

(١١) الكتاب ٨٦/١ ، أمالي بن الشجري ٣٢٦/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٣/١ ، الإرتشاف ٣٩/٢ ، واللسان والتاج في(شرا).

جَرَا دَةٍ"[1] وفيه نظر ؛ لأن العموم لا يُقصد بالنكرة في الاثبات ؛ لأنها إنما تدل على واحدٍ على جهة البدل ، والصيغ التي يقصد بها العموم متناولة جميع ماتحتها دفعةً واحدة نعم يصح كلامه إن أخذ على أن مراده عموم البدلية لا عموم الشمول .

وقد صرح بعضهم بإدخال عموم البدلية في الأسباب المسوغة للابتداء بالنكرة

"**أو الإبهام**" نحو "مَاأَحْسَنَ زَيْدَاً" .

"**أو**" يقع المبتدأ "**تالي استفهام**"[2] نحو "أرجلٌ في الدَّارِ؟" .

"**أو نفي**" نحو "مارجلٌ في الدَّار"

"**أو "لولا"**" كقول الشاعر :

- لولاَ اصْطِبَارٌ لأُودي كُلُّ ذِي مِقَةٍ
حِينَ اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ بِالظَّعْنِ[3]

"**أو "واو" الحال**" كقول الشاعر :

- عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهَاً
عَلَيْنَا وَتَبرِيحٌ مِنَ الوَجْدِ خَانِقُهْ[4]

وقول الشاعر :

- سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا
مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوءُهُ كُلَّ شَارِقِ[5]

"**أو فاء الجزاء**" كقول بعض العرب : "إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ"[6]

"**أو**" يقع تالي "**ظرفٍ مختص**" نحو : "عِنْدَكَ مَالٌ" ، فلو لم يختص نحو "عِنْدَ رَجلٍ مَالٌ" لم يجز الابتداء بالنكرة ، لعدم الفائدة .

"**أو لاحقٌ به**" أي بالظرف المختص وهو المجرور المختص نحو : "لَكَ مَالٌ" .

---

(١) جاء في موطأ مالك ٤١٦/١ في باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم من كتاب الحج والرواية [لتمرة] · انظر المساعد ٢١٨/١ ، وشفاء العليل ٢٨١/١ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل ٢٢٤/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح/٤٦ ، المقاصد النحوية ٥٣٢/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٤/١ ، المساعد ٢١٨/١ ، شفاء العليل ٢٨١/١

(٤) البيت لابن الدمينة في ديوانه/٥٢ ، انظر شرح ديوان الحماسة ٨٢/٢ ، الفاضل في اللغة/٢٣ ، أمالي القالي ١٥٦/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٤/١ .

(٥) لم أعثر على قائله انظر المغني/٥٢٣ ، شرح أبياته ٣٣/٧ ، المقاصد النحوية ٥٤٦/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٤/١ ، المساعد ٢١٨/١ ، شفاء العليل ٢٨١/١ .

(٦) المثل في مجمع الأمثال ٢٥/١ ، الأمثال لأبي عبيد/٣٢٥ ، جمهرة الأمثال ١٠٩/١ المستقصي ٣٧٢/١ .

والجملة المشتملة على فائدة نحو "قَصَدَكَ غُلامُهُ رجلٌ" فإن ذلك كله محصل للفائدة .

أو "بأن يكون" المبتدأ "دعاء" كقول الشاعر :

– لَقَدْ أَلَّبَ الواشُونَ أَلْباً بِجَمْعِهم
فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ [1]

"أو جواباً" /كقولك : "درهمٌ" لمن قال : "ماعندك؟" أي : درهمٌ عندي ويضعف/٩٩ب تقدير الخبر مقدماً ؛ لعدم مطابقة الجواب حينئذٍ للسؤال ؛ إذ السؤال واقع فيه المبتدأ مقدماً على الخبر ، فينبغي أن يجاء بالجواب كذلك . ولأن الأصل تقدم المبتدأ على الخبر ، لكن ترك الأصل في نحو "درهمٌ عندي" فراراً من توهم كون الخبر وصفاً ، فليراجع عند وجود مايرفع توهم ذلك،و وقوع المبتدأ جواباً رافع لذلك .

ولايختص هذا بكون السؤال "بالهمزة" "وأم" بل الابتداء بالنكرة جائز سواءً وقع السؤال بالهمزة وأم أو بغير ذلك .

وأبوالحسن بن عصفور[2] خصص هذا الحكم بكون السؤال بالهمزة وأم ، أو بكون المبتدأ "واجب التصدير" نحو : "مَنْ عِنْدَكَ؟" و "كَمْ دِرْهَماً لَكَ؟" .

"أو مقدراً إيجابه بعد نفي"[3] نحو "شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ"[4] أي "مَاأَهَرَّ ذَانَابٍ إلاَّشَرٌّ" .

ومن هذا قول الشاعر :

– قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المجَازِ وقَدْ أَرَى
وأَبِيَّ مالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[5]

أي : "ما أَحَلَّكَ ذَا المجازِ إلاَّ قَدَرٌ" .

إلى هنا آخر ماذكره المصنف في الأسباب المسوغة للابتداء بالنكرة .

وذكر أبوالحسن بن عصفور[6] في الأسباب المسوغة لذلك : كون النكرة مقاربة للمعرفة في كونها لاتقبل الألف واللام نحو "أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ قَائِمٌ" .

أو يكون الموضع مقتضياً تفصيلاً كقول امرئ القيس :

---

(١) لم أعثر قائله انظر الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب ٢٢٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٨٣/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٥/١ ، شفاء العليل ٢٨١/١ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٤١/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٩/١ ، مجمع الأمثال ٥١٧/١ ، المستقصى ١٣٠/٢ .

(٥) البيت لمؤرج السلمي انظر ابن يعيش ٣٦/٣ ، المغني/٥٢٠ ، امالي ابن الشجري ٣٧/٢ ، شرح التسهيل ط ٢٩٥/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠/٧ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٤٠/١-٣٤١ ومابعدها ، المقرب ٨٢/١ .

- إذا مَابَكَى مِنْ خَلْفِها انحرفتْ لَهُ
بِشِقٍ وشِقٌ عنـدنَا لـم يُحَوَّلِ[1]

"فشق" الثاني مبتدأ ، و"عندنا" خبره ، و "لم يحول" خبر ثان .

ولايجوز أن يكون "عندنا" صفة ، و "لم يحول" الخبر ؛ لأن الخبر لابد أن يفيد مالا يفيده المبتدأ . فإذا كان المبتدأ "وشق عندنا" ، و "لم يحول" الخبر كان معنى الخبر مفهوماً من المبتدأ .

وذكر بعضهم في الأسباب المسوغة للابتداء بالنكرة : كَوْنَ المبتدأ فيه معنى طالبٍ للفعل نحو ﴿ وصيةً لأزواجهم ﴾[2] فإن فيه معنى الأمر ، وهو يطلب الفعل ويجيئ على مذهب الأخفش[3] الذي يجيز باستحسان "قائم الزيدان" دون اقترانه باداة نفي ولا استفهام ، أن يكون من أسباب الابتداء بالنكرة كونها في معنى الفعل .

ومن مسوغات الابتداء التصغير نحو "رجيلٌ عندنا" .

والحصر بأداته نحو "مَافي الدَّارِ إلاَّ رجلٌ" و "إنَّما في الدَّار رجلٌ"[4] .

واعلم أن سيبويه[5] رحمه الله لم يشترط في جواز الابتداء بالنكرة سوى حصول/ الفائدة في الإخبار عنها . /١٠٠أ

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة فألفوها منحصرة في الأسباب المذكورة . ولايبعد حُصُولها بدون هذه الأسباب كقول من خُرقت له العادة برؤية شَجَرة سَاجِدَة ، أو سَمَاع حصاة مسبِّحة ونحو ذلك : "شَجَرةٌ سَجَدَتْ"[6] . و "حصاةٌ سَبَّحت" فهذان كلامان مفيدان ، وليس فيهما من تلك الأسباب شيئٌ . ولهذا قيد المصنف رحمه الله حصول الفائدة مع تلك الأسباب بالغلبة في أول الفصل .[7]

وقد أوردَ بعضهم على سيبويه رحمه [الله] ؛ لكونه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة فقط . "رَجُلٌ في الدَّارِ" فإنه يفيد مايفيده "في الدار رجلٌ" مع أنه لايجوز كون "رجلٌ" في التركيب الأول مبتدأ .[8]

---

(١) ديوانه/٣٦ ، ورواية الديوان [إذا مابكى من خلفها انصرفت له - بشق - وتحتي شقها لم يحول] شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/١ .

(٢) آية ٢٤٠ من البقرة .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ .

(٤) الصواب : « ما رجلٌ إلاَّ في الدَّار » و « إنَّمارجلٌ في الدَّار » .

(٥) الكتاب ٣٢٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/١ .

(٦) شرح التسهيل ط ٢٩٠/١ .

(٧) شرح التسهيل ط ٢٨٩/١ .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ حيث أورد على سيبويه هذا الاعتراض ثم أجاب عنه بما سيأتي .

وقد نقل بعضهم الإجماع من أرباب هذه الصناعة على ذلك .[١]

وأُجيبُ عنه بأن الحكم بكونه مبتدأ إنما امتنع في ذلك فراراً من اللبس ، إذ المفروض خبراً قد يوهم كونه صفة . وسيبويه رحمه [الله] إنما قصد جواز الابتداء بالنكرة مع حصول الفائدة ، حيث لا لبس ، ولا يقال إن نحو "زيدٌ القائم" ونحوه من المعارف المخبر عنها بمعرفة يعرض فيه ذلك ، مع أن اللبس غير مراعى فيه باتفاق ، لأنّا نقول : احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياج المعرفة إليها ، فروعي اللبس مع النكرة ؛ لقوته ، ولم يراع مع المعرفة ؛ لضعفه .

ولايجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط يسوغ ذلك باتفاق النحاة لا في سعة ولا في ضرورة ؛ لأن الإبتداء بها إنما امتنع لعدم الفائدة ، وذلك بالنسبة إلى الكلام والشعر سواء . فأما قول الشاعر :

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِه — بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[٢]

فإنما ابتدأ فيه بـ "مُرَسَّعَةٌ" ؛ لأنها لا تراد بعينها . وكون النكرة لا تراد بعينها أحد الأسباب المسوغة للابتداء بالنكرة ، ومن قال إن ذلك إنما جاز للضرورة فقد أخطأ ؛ إذ الضرورة لاتبيح النطق بما لا يفيد من الكلام .[٣]

وينبغي أن تعلم أن جميع مسوغات الابتداء بالنكرة كل منها يرجع إما للتعميم وإما للتخصيص .

"والمعرفةَ خبرُ النكرةِ عند سيبويه" رحمه الله **"في نحو "كم مالُكَ؟" و "اقصِدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه""**[٤]

فالمبتدأ عنده في التركيب /الأول "كم" وهو نكرة ، وخبره "مالك" وهو/.١٠ب معرفة .

والمبتدأ في التركيب الثاني "خيرٌ" وهو نكرة ، وخبره "أبوه" وهو معرفة ؛ لأن اسماء الاستفهام لايقع بعدها غالباً إلاّ نكرة ، وهي إذ ذاك محكوم بخبريتها ، فكذا إذا وقع بعدها معرفة إجراءً للباب على سَنَنٍ واحدٍ . وأفعل التفضيل في توجيه الإخبار عنه بمعرفةٍ حَالَ كونِه نكرة كأسماء الاستفهام .[٥]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه/٧٤ ، ابن عقيل ١٩٢/١ ، مجالس ثعلب/٨٢ ، المعاني الكبير/٢١١-٢٦٧، وبلانسبة في الأشموني ٢٠٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١-٣٤٣ . حيث أفاد منه الشارح رحمه الله .

(٤) تسهيل الفوائد/٤٦ ، وانظر الكتاب ١٦٠/٢-١١ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط ٢٩٦/١ .

"والأصل تأخيرُ الخبر" ؛ لأنه معمول للمبتدأ ، والأصل في المعمول أن يتأخر عن عامله .

"ويجوز تقديمه" تشبيهاً له بالفعل من جهة كونه مسنداً وهذا **"إنْ لم يوهم"** التقديم **"ابتدائية الخبر"** كما في حال كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين فإن تقديم الخبر إذ ذاك ممتنع ؛ لما يلزم عن ذلك من اللبس .

وبيان ذلك ، أنك إذا قلت : "زيدٌ أخُوك" لاحظت كون المخاطب عالماً بـ "زيد" جاهلاً بنسبة الأخوة إليه .

فإذا قلت : "أخوك زيدٌ" لاحظت عكس ذلك . فهما معنيان يلاحظ بأحدهما غير ما يلاحظ بالآخر .

وقد أجاز تقديم الخبر في ذلك أبو محمد بن السِّيد ، ونازعه في ذلك أبوبكر بن الصايغ . وكان أصل نزاعهما في ذلك أن النحاة بسَرقُسطةَ من الأندلس(١) تنازعوا في "شر النساء البَحا تر" من قول الشاعر :

- وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيْرَةٍ
إليَّ وما يَدْرِي بِذَاكَ القَصَائِرُ(٢)
عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الحِجَالِ ولَمْ أُرِدْ
قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النِّساءِ البَحَاتِرُ

فادعى بعضهم أن شر النساء"خبرٌ مقدم ؛ لأن الشاعر إنما أراد أن يحكم على البحاتر بكونهن شر النساء .

ومنع بعضهم ذلك ، فاضطر أبومحمد بن السِّيد إلى أن أملى في ذلك جملة تقتضي جواز كون ذلك خبراً مقدماً ، وأن يكون مبتدأ .

فلو كان هناك مبين للمبتدأ والخبر جاز كما في قول الشاعر :

- بَنُونا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(٣)

لأن مقصوده : أن بنى أبنائهم كبنيهم . بنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر . وجاز ذلك ؛ لعدم اللبس ، أو يوهم التقديم **"فاعلية المبتدا"**(٤) أو مفعوليته كالمبتدأ المخبر عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو "زيدٌ قام" . وكالمبتدأ

(١) انظر معجم البلدان ٣/٢١٢ .
(٢) سبق الاستشهاد به انظر ص ٤٤ .
(٣) نسب للفرزدق في ديوانه ١/٢١٧ ، وانظر الإنصاف ١/٦٦ ، الرضي على الكافية ١/٩٧ في الخزانة ١/٤٤٤ ،انظر شرح التسهيل ط ١/٢٩٧ ، شفاء العليل ١/٢٨٣ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

المخبر عنه بفعل مرفوعه ضمير مستتر نائب عن الفاعل نحو "زيدٌ ضُرِبَ". ./ /١٠١أ

فإن تقديم الخبر هنا يوهم كون المبتدأ فاعلاً أو نائباً عنه .

فلو كان الضمير بارزاً نحو "الزيدون قاموا" جاز التقديم فتقول : "قاموا الزيدون" من غير مراعاة بوهم كون ذلك على لغة "أَكَلُونِي البَرَاغِيث"[1] ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر[2] أولى . ومنع ذلك بعضهم .

وماورد موهماً جوازه حكم بكونه علامة على تثنية الفاعل أو جمعه أو يجعل المقدم فعلاً وفاعلاً ومابعده بدل منه .

وكذا يجوز التقديم أيضاً إن كان الفعل رافعاً غير ضمير المبتدأ نحو "زيدٌ قام أبوه" فيجوز "قام أبوه زيدٌ" .

"**أو يقترن**" الخبر "**بالفاء**" نحو : "الذِّي يَأْتِيْنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ"[3]

لأنه إذا اقترن بالفاء شبه بجواب الشرط فيمتنع التقديم كما يمتنع تقديم جواب الشرط .

"**أو**" يقرن بـ "**إلا لفظا**"[4] نحو ﴿ **وما محمدٌ إلا رسول** ﴾[5]

"**أو معنى**" نحو ﴿ **إنما أنت نذير** ﴾[6]

فإن تقديمه حينئذٍ يمتنع "**في الاختيار**" ويجوز في الشعر .

ومن وروده قول الشاعر :

فيارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِم وهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[7]

"**أو يكن**" الخبر "**المقرون بلام الابتداء**" نحو " لزيدٌ عالمٌ" ؛ لأن اقترانه باللام يقتضي تأكيد الاهتمام به ، وتقدم خبره مناف لذلك .

فإن ورد مايوهم تقدم نحو هذا كما في قول الشاعر :

---

(١) انظر الكتاب ٢٠٩/٣ ، الأصول ٧١/١-١٣٦ ، كتاب الشعر ٤٧٣/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط ٢٩٨/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ٢٩٨/١ ، الرضي على الكافية ١٠١/١ ، شفاء العليل ٢٨٣/١ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٥) آية ١٤٤ من آل عمران .

(٦) آية ١٢ من هود .

(٧) قائله الكميت بن زيد الأسدي ، انظر شرح القصائد الهاشميات/٢٥ ، وهو في شرح هاشميات الكميت/١٦٤ ، تخليص الشواهد/١٩٢ ، شرح التسهيل ط ٢٩٨/١ ، شفاء العليل ٢٨٣/١ .

- خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ
يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالا[١]

حكم بزيادة اللام كزيادتها في قوله :

- أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَـهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بعَظْمِ الرَّقَبَةْ[٢]

أو بتقدير مبتدأ بينهما وبين مصحوبها خبره "أنت" كأنه قال : "خالي لهو أنت" .

"**أو لضمير الشأن**"[٣] نحـو "هو زيدٌ منطلق" . "**أو شبهه**" نحـو "كلامي زيدٌ منطلقٌ" .

إذ لو قدم الخبر في التركيب الأول ، لتوهم كون الضمير مؤكداً للضمير المستكن في الخبر ، فلا يعلم إذ ذاك كونه ضمير الشأن .

ولو قدم في التركيب الثاني لكان بمنزلة لو قال : "كلامي هو كلامي" ولا فائدة في ذلك .[٤]

"**أو**" يكن الخبر "**لأداة استفهام**" نحو "أيُّهُمْ أفْضَلُ" .

"**أو شرط**" نحو "مَنْ يَقُمْ أقُمْ مَعَه"

"**أو مضاف إلى أحدهما**"[٥] نحو "غلامُ أيِّهِمْ أفْضَلُ" و "غُلامُ مَنْ يَقُمْ أقُمْ مَعَه"

"**ص**"[٦] وكذا يمتنع تقديم الخبر إن وقع مؤخراً في مثل نحو "الكلابُ على البقر"[٧] أو "كمثَل" في كونه لايغير كاخبار المبتدآت الواقعة مؤخرة في الكتاب العزيز .

أو كان خبراً لـ"ما" التعجبية نحو "مَاأحْسَنَ زيداً" أو لكم الخبرية/نحو : /١٠١ب "كم رجلٍ عندي" أو مشبهابه نحو "زيدٌ زُهَيرٌ شِعْراً"[٨] . وأجاز بعضهم تقديم

---

(١) لم أعثر على قائله انظر الحجة لابن خالويه/٢٤٣ ، شرح ابن عقيل ٢٣٧/١ ، المقاصد النحوية ٥٥٦/١ ، شرح التسهيل ط ٢٩٩/١ ، الخزانة ٣٢٣/١٠ .

(٢) لرؤبة بن العجاج في ملحقات الديوان/١٧٠ مجاز القرآن ٢٢٣/١ ، اللسان [شهرب] ، شرح التسهيل ط ٢٩٩/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٤٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط ٢٩٩/١ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٤٦-٤٧ .

(٦) ابن عصفور ، انظر شرح الجمل له ٣٥٣/١ ، الإرتشاف ٤١/٢-٤٢ .

(٧) انظر مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، الإرتشاف ٤٢/٢ .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، الإرتشاف ٤١/٢ .

هذا شرط فهم المعنى[1] . قال بعضهم : وكذا يمتنع[2] التقديم للخبر أيضاً إذا أدى إلى تهيُّؤ العامل للعمل وقطعه عنه نحو "زيدٌ ضربتُ" فإنه جائز على ضعفٍ .

فلو قدمت الخبر لم يجز أن تقول : "ضربت زيد" لما يلزم عنه من تهيئ العامل للعمل وقطعه عنه بل يبطل الإبتداء ويصير مفعولاً . فلو كان الخبر جملة من مبتدأ وخبر نحو "عمرو أبوه قائمٌ" . أو شرط وجزاء نحو "زيدٌ إنْ تكرمه يُكْرِمُك" أو فعل وما اتصل به غير ماتقدم نحو "بكرٌ ضربته" جاز تقديم الخبر فتقول: "أبوه قائم عمرو" و "إنْ تُكْرِمه يُكْرِمك زيدٌ" و "ضربته بكرٌ" .

وبالجملة فالبصريون يجيزون تقديم الخبر سواءً كان رافعاً ضمير المبتدأ نحو "قائم زيدٌ" أو سببيه نحو "قائم أبوه زيدٌ" ، أو ناصباً ضميره نحو "ضربته زيد" أو سببيه نحو "ضرب أخاه زيدٌ عمرو" .

وأما الكوفيون فالمعروف أنهم يمنعون ذلك . ونقل بعض أصحابنا أن الكسائي والفراء يجيزان تقديم الضمير على مفسره إذا لم يكن مرفوعاً ، ومقتضى هذا جواز "ضربته زيد" .

وقد نُسِبَ للخليل منع تقديم الخبر على المبتدأ . ومنع ابن الطراوة[3] "قائم زيدٌ" وهو بناء على مايعتقده من أن الكلام لايتركب إلا من واجب وجائز ، وأنه لايتركب من واجبين ولامن ممتنعين ولامن جائزين وأن المبتدأ إذا تأخر يصير واجباً فعلى هذا يمتنع عنده قائم زيدٌ لأنه صار والحال هذه مركباً من واجبين .

ومن مواضع تقديم المبتدأ وجوباً وقوع الحال سادةً مسد خبره نحو "ضربي زيداً قائماً" فلايجوز "قائماً ضربي زيداً" وأجازه الزجاج .

---

(١) انظر الإرتشاف ٤١/٢ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١ .

(٣) ورد رأي ابن الطراوة في الإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي/١٨-١٩ ، وانظر أيضاً ابن الطراوة النحوي/١٢٥-١٢٦ . وجاء بحاشية النسخة ما نصه :

قال أبو الحسن بن الطراوة أول ماينبغي أن تعلم الواجب والجائز والممتنع ، فـ "رجلٌ" في العالم واجب ، وكذلك "ضربٌ" و "ضاربٌ" و "رجلٌ ما كزيد جائزٌ" و "ضربٌ ما" و "ضاربٌ ما" جائزان . و "لاضربٌ" و "لا ضاربٌ" ممتنع .

واعلم أن المبتدأ والخبر لايكونان من واجبين نحو "رجلٌ قائمٌ" ولامن ممتنعين ؛ لانه كذبٌ . ولامن جائزين ؛ لأنك لاتصل إلى ذلك ؛ لأن موضع الجائز التقديم وموضع الواجب التأخير فإذا أخر الجائز صار بموضعه واجباً . فإذا قلت : "قام رجلٌ" جاز ؛ لأنك قدمت "قام" وهو جائز ، وأخرت "رجلاً" لأنه واجب ، فلزم موضعه . ولو قلت : "رجلٌ قام" لم يجز ؛ لأنك قدمت واجباً وموضعه التأخير .

ومنها أن يكون المبتدأ فيه معنى الدعاء سواء كان معرفة نحو "الخيبةُ لزيد" أو نكرة نحو "ويحٌ لزيدٍ" .

أويكون الخبر جملة لاتحتمل الصدق والكذِبَ نحو "زيداًاضربهُ" .

قال بعضهم : وكذا "مازيدٌ بقائم" على اللغة التميمية والحجازية ، فلا يجوز "ما بقائم زيدٌ" .

وكذا إذا وقع خبراً عن ضمير متكلم أو مخاطب أخبر عنه بـ "الذِّي" أو "التّي" أو أحد فروعهما أو باسم غيرهما معرفة /أو نكرة ، وقد عاد الضمير مطابقاً /١٠٢أ للمبتدأ في التكلم والخطاب(١) نحو "أنتَ الذي تضربُ زيداً" و "أنتِ التّي تضربين زيداً" "وأنتَ الرَّجل تضربُ زيداً" و "أنتَ رجلٌ تضربُ زيداً" و "أنـا الذِّي اضربُ زيداً" و"أنا رجل أضربُ زيداً" و "أنا الرجلُ أضربُ زيداً" .

وأجاز الكسائي(٢) تقديم الخبر في ذلك ، فيجوز على رأيه "الذّي تضربُ زيداً أنت" وكذا في سائر الأمثلة .

وتلخص مما ذكرناه أن خبر المبتدأ يمتنع تقديمه في ستة عشر موضعاً قد ذكرناها بمثلها،وهذه المواضع هي مواضع تقديم المبتدأ وجوباً .

"ويجوز نحو" : "في دارِهِ زيدٌ" إجماعاً"(٣) بتقديم الخبر على المبتدأ ؛ إذ لامحذور في ذلك ؛ لأن الضمير المتلبس بالخبر عائد على المبتدأ وهو متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو نظير "ضرب غلامَه زيدٌ" وهو جائز باتفاق .

واطلاق القول : بأن الكوفيين يمنعون تقديم الخبر كما أطلقه بعضهم،فاسدٌ ؛ فإن الكوفيين يجيزون هذا التركيب ونحوه .

"وكذا" يجوز أيضاً ""**في داره قيامُ زيدٍ**"" ونحوه مما الخبر فيه متلبس بضمير ماأضيف إليه المبتدأ صَلُحَ المضَافُ إليه ؛ لإقامته مقام المبتدأ كما في هذا التركيب أو لم يصلُحْ نحو "في دارها عبدُ هندٍ" ، عند الأخفش" (٤).

ومن شواهد هذا الاستعمال قولهم : "في أكفَانِهِ دَرْجُ المَيِّت"(٥) .

وقول الشاعر :

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤٢/٢ .
(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤٢/١ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/ ٤٧ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ ، الرضي على الكافية ٩٤/١ .
(٥) انظر شرح التسهيل ط ٣٠٠/١ ، اللسان [درج] بمعنى لف الشئ وطواه .

- بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الفتى أو نَجَاتُهُ

______________ (١)

"ويجبُ تقديمُ الخبرِ إنْ كانَ أداةَ استفهام" نحو "أينَ زيدٌ؟" .

"أو مضافاً إليها" نحو "صَبِيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُك؟" .

"أو مصحّحاً تقديمُه الابتداءَ بنكرة" نحو "عندك رجلٌ" و "لك مالٌ" و "قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ" . فتقديم هذه الأخبار في هذه التراكيب هو المصحح للابتداء بالنكرة ؛ فلذا وجب تقديمُها .

"أو" يكن الخبر **"دالاً بالتقديمِ على ما لا يُفهَمُ بالتأخير"** نحو "لِلهِ دَرُّك"[٢] فإن التعجب المفهوم منه لايحصل إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

"أو مسنداً دونَ أمّا إلى أنْ وصلتِها"[٣] .

نحو "معلومٌ أنَّك فاضلٌ" وكقوله تعالى : ‹ **وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّاتِهِم** ›[٤] ووجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ إما فراراً من التباس "أنَّ" المفتوحة بالمكسورة أو بالتي بمعنى "لعلَّ" . أو فراراً من التعرض لدخول "إنَّ" المكسورة على المفتوحة . وأجاز الأخفش / والفراء وأبوحاتم التقديم[٥] في هذا الاستعمال فيجيزون /١٠٢ب "إنّك قائم صحيحٌ" ، فلو كان هناك "أمَّا" لم يلزم تقديم[٦] الخبر . ولامحذور حينئذٍ ؛ لأن "أمَّا" لايليها "إنَّ" المكسورة ولا "أنَّ" التي بمعنى "لعل" فالتقديم والتأخير إذ ذاك جائزان فتقول : "أمَّا معلومٌ فأنَّكَ فاضلٌ" و "أمَّا أنَّك فاضلٌ فمعلومٌ" .

ومن ورود "أنَّ" المفتوحة بعد "أمَّا" وهي مسند إليها قول الشاعر :

- دَأْبِي اصْطَبارٌ وأمَّا أنَّنِي جَزِعٌ
يومَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِينِي[٧]

"أو" يَكُنْ الخبر مسنداً **"إلى مقرونٍ بإلا لفظاً"**[٨] نحو "مافي الدَّارِ إلاَّ زيدٌ" .

"أو معنى" نحو "إنَّما عندَكَ عمرو" .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح أبيات المغني ٣٤١/١٦ ، شرح التسهيل ط ٣٠٠/١ وعجزه [فنفسك صُنْ عن غيِّها تكُ ناجياً] .

(٢) انظر شرح التسهيل ط ٣٠١/١ ، شفاء العليل ٢٨٥/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ .

(٤) آية ٤١ من يس .

(٥) انظر الإرتشاف ٤٤/٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط ٣٠١/١ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر أوضح المسالك ١٥٠/١ ، المغني/٢٩٩ ، شرح أبياته ٩٣/٥ ، شرح التسهيل ط ٣٠٢/١ ، المساعد ٢٢٣/١ .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ .

"أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر" كقول الشاعر :

- أَهَابُكَ إِجْلَالاً ومابكَ قُدرَةٌ
عَليَّ ولكنْ مِلءُ عَينٍ حَبِيبُها[1]

فحبيبُها مبتدأ وهو واجب التأخير لالتباسه بضمير العين الملتبس بالخبر ؛ إذ لو قدم لكان الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة .

وسواءٌ كان الالتباس بإضافةٍ كما في البيت . أو بغير إضافة نحو "مُعْرِضٌ عن هِنْدٍ المُرسِلُ إليها"[2].

"**وتقديمُ المفسر**" وهو الذي التبس المبتدأ بضميره على المبتدأ والخبر بعد قطعه عن الخبر الملتبس به . "**إنْ أمكنَ**" ذلك "**مُصَحِّحٌ**" للمسألة "**خلافاً للكوفيين**"[3] **إلا هشاماً**"[4] منهم "**ووافقَ الكسائيُّ في جواز نحو "زيداً أجلُهُ مُحرِزٌ**""[3] مما الخبر فيه مفرد . "**لافي نحو "زيداً أجلُهُ أحرَزَ**"" مما الخبر فيه فعل .

ولايرجح مذهب الكسائي بأن يقال : المبتدأ وخبره المفرد كالفعل والفاعل فكما لا يمتنع "زيداً أَحْرَزَ أجلُهُ" لايمتنع "زيداً أجَلُهُ مُحْرِزٌ" ؛ لأن الفصل بين المنصوب وناصبه فيهما لم يقع بأجنبي . بخلاف ما إذا كان الخبر فعلاً نحو "زيداً أجلُهُ أَحْرَزَ" فإن الفعل وإن كان قد أخبر به في المثال عن الأجل ليس كاسم الفاعل المخبر به أو نحوه من المفردات ؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل منهما كلام فيعد المبتدأ قبلهما أجنبياً ؛ لأنا نقول : الفعل والفاعل وإن كان الأصل أن يستقل بهما كلام ، لكن لما وقعا موقع المفرد صارا في قوته ، فلايعد المبتدأ قبلهما أجنبياً فتصح المسألة[5] .

هذا لو لم يرد السماع بذلك ، كيف وقد جاء هذا الاستعمال في قول الشاعر :

- خيراً المُبْتَغِيهِ حَازَ وإنْ لَمْ
يُقْضَ فالسَّعْيُ في الرَّشادِ رَشَادُ[6] /١٠٣أ

---

(١) البيت لنصيب بن رباح في ديوانه/٦٨ ، شرح الحماسة/١٣٦٣ ، شرح ابن عقيل ٢٤١/١ ، شرح التسهيل ط ٣٠٢/١ ، شفاء العليل ٢١٥/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ط ٣٠٢/١ .

(٣) انظر الهمع ٣٧/٢ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط ٣٠٢/١ ومابعدها .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط ٣٠٢/١ ، المساعد ٢٢٤/١ ، شفاء العليل ٢٨٦/١ .

ص[١] : وكذا يجب تقديم الخبر إن كان "كم" الخبرية أومضافاً إليها نحو "كم صنفٍ مالك" و "صَاحِبُ كَم غُلاَمٍ أنْتَ" .

أو وقع مقدماً في مثل أو شبهه نحو " في كُلِّ وادٍ بنُو سَعْدٍ"[٢] .

ويجوز التقديم والتأخير فيما عدا ذلك مفرداً كان الخبر كقولهم : "تميمي أنا" و "مُشْنوء مَنْ يشنؤك"[٣] . أو جملة كقول الشاعر :

– إلى ملكٍ ما أمُّهُ من مُحاربٍ

أبوهُ ولاكانتْ كُليبُ تُصَاهرُه[٤]

وأصل الأولين :[أنا]تميمي ، ومَنْ يشنؤك مشنوء .

وأصل الثالث : أبوه ما أمه من محارب / /١٠٣ب

اعلم أن أرباب صناعة البيان ذكروا لتقديم المسند إليه اسباباً[٥]

أحدها : ملاحظة البقاء مع الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه .

وثانيها : تمكن الخبر في ذهن السامع ؛ لأن المبتدأ والحال هذه مشوقٌ إليه .

وثالثها : تعجيل المسَّرة أو المسَاءَة إذا كان صالحاً للتفاؤل أوالتطير به .

ورابعها : إيهام كونه لايزول عن الخاطر واستلذاذه .

وخامسها: أن يكون المسند إليه "مِثْلاً" أو "غَيْراً" مراداً بهما ما أضيفتا إليه نحو"مثلُك يفعلُ كذا" و "غيرُك لايجور" بمعنى "أنت تفعل" و "أنت لاتجور" .

لايلاحظ في ذلك تعريضٌ بالغير ، وإنما سيق ذلك لبيان أن النظير مقتضٍ أن من كان على صفة المخاطب فهو حرٍ بالفعل في التركيب الأول ، وبعدم ذلك في التركيب الثاني .

وسادسها: الدلالة على العموم نحو "كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ" ، فإن التقديم في ذلك أفاد نفي القيام عن كل واحدٍ (واحدٍ) من الناس ، وعلى هذا الاستعمال قوله صلى الله عليه وسلم وقد سأله ذو اليدين :

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، المقرب ٨٥/١ .

(٢) انظر مجمع الأمثال ٨٣/٢ وفيه [في كل أرضٍ سعدُ بنُ زيد] .

(٣) انظر شرح الجمل ٣٥٣/١ ، الهمع ١٠٣/١ ، شرح الأشموني ٢٠٩/١ .

(٤) للفرزدق في ديوانه ٣١٢/١ ، ابن عقيل ١٠٧/١ ، المغني/١٢٤ .

(٥) انظر هذه الأسباب في شروح التلخيص ٣٩٠/١ ومابعدها .

"أَقُصرتِ الصلاة أم نسيتَ يارسول الله ؟ فقال : كلُّ ذَلَكِ لم يكُنْ"[1] .

أي : لم يكن القصر ولا النسيان . وقول الشاعر :

- قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي
عليَّ ذنبـــاً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ[2]

بخلاف ما لو أخر . وقيل : لم يقمْ كلُّ انسانٍ فإنه يفيد والحال هذه نفي الحكم عن الجملة لاعن كلٍّ واحدٍ .

والمعتمد في تصحيح الحكم بالدلالة على العموم في ذلك الحديث والشعر .

وما قيل هنا : من أن الحكم بالعموم في ذلك إنما صار إليه مايلزم عن العدول عنه من ترجيح التوكيد على التأسيس ؛ إذ الأصل في ذلك "إنسانٌ لم يَقُمْ" وهو لكونه موجبه معدولة مهلمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملةالإفراد . وفي الثاني "لم يَقُمْ انسانٌ" وهو لكونه سالبة مهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلبَ الحكم عن كل فرد . فلو أخذ المعنى فهما بعدالتسوير بـ"كل" كـ"هو" قبله لزم المحذور لايتم لتغاير المسند إليه في ذلك ؛ إذ الإسناد إلى "كل" غير الإسناد إلى "إنسان" .

وسابعها[3] : الاختصاص بالخبر الفعلي بشرط أن يكون والياً لحرف النفي نحو : "ما أنا قلتُ هذا" أي : لم أقله مع أنه مقولٌ .

وإذا كان هذا الاستعمال صحيحاً ، لم يصح أن يقال : "ما أنَا قمتُ ولا أحدٌ غيري" ولا "ما أنَا رأيتُ أحَداً من النَّاسِ" ولا "ما أنَا ضربتُ إلاَّ زيداً" .

أما الأول : فلأن منطوق التركيب الثاني منه متدافع مع مفهوم الأول .

---

(١) صحيح البخاري كتاب الأذان ، باب هل يأخذ الإمام إذا شكَّ بقول الناس ، فتح الباري ٢٠٥/٢ ، جامع الأصول ٥٤٥/٥ ، المغني/٢٢٠ .

(٢) هو لأبي النجم ديوانه/١٣٢ ، معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ ، الخصائص ٢٩٢/١ ٦١/٣ ، الرضي على الكافية٩٢/١ ، ابن الشجري ٨/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٠/١ ، انظر المغني/٢٢٠ ، شرح التسهيل ط ٣١٢/١ .

(٣) الأصل : وسادسها .

وأما الثاني: فلأنه يقتضي أن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس.

وأما الثالث : فلأنه يقتضي أن غير المتكلم قد : "ضرب غير زيدٍ".

هذا كله إذا كان والياً لحرف النفي. فإن لم يكن والياً له/فإما /١٠٤أ أن يكون معرفة أو نكرة .

فإن كان معرفة فلا يخلو إما أن يقصد به ردٌ على من زعم الإنفراد بالمسند أو المشاركة فيه ، أو لا يقصد .

فإن قصد ذلك نحو " أَنَا سَعَيْتُ في حَاجَتِكَ " أفاد الاختصاص ويؤكد عند قصد الرَّد على زاعمِ الإنفرادِ بنحو " لا غيري " .

وعند قصد الرَّد على زاعمِ المُشَارَكَةِ بنحو " وَحْدِي " وإلاَّ لم يفد إلا تَقَّوي الحكم أي : تأكيده نحو " هو يُعْطِي الجَزِيْلَ " لا تريد أنَّ غيره لايعطي الجزيل ولا التعريض بإنسان .

هذا كله إذا كان معرفة . فإذا كان نكرة نحو " رجلٌ جَاءَني " أفاد حينئذٍ تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ، والمعنى إذ ذاك في نحو " رجلٌ جاءني " الإخبار بأن الجائي من جنس الرجال فقط ، وأنه رجلٌ واحدٌ لا رجلان .

هكذا ذكر بعضهم وفيه نظر ؛ لأن الحكم على رجلٍ من قولك : " رجلٌ جاءني" بكونه مسنداً إليه مخالف لما عليه النحاة من منع الابتداء بالنكرة .

وجعل ذلك [١] بعضهم مقدماً من تأخير فيقدره في الأصل بدلاً ثم قدم فتخصص إذ ذاك .

وأما تقديم المسند فالحامل عليه[٢] أسباب :

أحدها : اختصاصه بالمسند إليه كقوله تعالى : ‹ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ › [٣].

وثانيها: التنبيه ابتداءً على أنه خبر كقوله :

- لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهي لكبارها[٤] .

---

(١) هو السكاكي انظر شروح التلخيص ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

(٢) انظر اسباب تقديم المسند ومايختص به في شروح التلخيص للتفتازاني ١٠٩/٢ ومابعدها .

(٣) آية ٦ من الكافرين .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

(وهمته الصغرى أجلُّ من الدَّهرِ) .

نسب في معاهد التنصيص ٢٠٨/١ حسان بن ثابت في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وليس في ديوانه . قال : وذكر بعهضم أنه لبكر بن النطاح وهو ليس له ، ونقل عن بعضهم أنه لأعرابي دخل على أمير فمدحه بأبيات منها هذا البيت . وانظر شروح التلخيص ١١٥/٢.

وثالثها[١] : التفاؤل .

ورابعها[٢] : التشويق إلى ذكر المسند .

تنبيه[٣] : قد تقدم أن العامل في المبتدأ هو الإبتداء ، وأن المبتدأ عامل في الخبر[٤] ، فلتعلم أن هذا لايتغير بتقديم ولا تأخير ولاينظر هناك إلى التصرف وعدمه في منع تقديم المعمول وجوازه ، إنما ينظر إلى ذلك في الفعل وما عمل عمله فتقول : "إنَّ زيداً قائمٌ" ولايجوز "إنَّ قائمٌ زيداً" ؛ لأن "إنَّ" غير متصرفة ، فلايتصرف في معمولها .

وتقول : كان قائماً زيدٌ ، لأن كان متصرفة في نفسها ، فتتصرف في معمولها وتقول : "هذا زيداً ضاربٌ" ؛ لأن ضارباً متصرف في نفسه ، ولاتقول . "زيداً عليك" لأنَّ عليك اسم فعلٍ ، وأسماء الأفعال لاتتصرف في أنفسها فلاتتصرف في معمولاتها .

والحاصل : أن التصرف إنما يراعى في الفعل ، وفيما عمل لشبهه به . وأما المبتدأ فلايراعي فيه ذلك ؛ لأنه لم يعمل بالشبه بالفعل . فإذا كان خبره مفرداً جامداً ، وقدمته عليه بقي خبراً كما كان قبل التقديم فنقول :

"زيدٌ رجلٌ صالحٌ" و "رجلٌ صالحٌ زيدٌ" لايتغير ما كان قبل التقديم .

وإن كان مشتقاً منكراً وتقدم، فسيبويه يذهب إلى أنه خبر كما كان .

وبعضهم أطلق هذا عنه ، وبعضهم قيده بالأحسن .

قال : ويجوز عنده بقبح أن يكون مبتدأ ومابعده مرفوع به سادٌ مسد خبره . ومن المطلقين ذلك عنه أبوالحسن بن أبي الربيع ، ومن المقيدين له المصنف ، وأبو الحسن الأخفش يجيز فيه الوجهين إذا تقدم . فإن اقترن بأداة نفي أو استفهام ، اتفقا على جواز الوجهين . فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدم ، فالخلاف فيه كالخلاف في الصفة سواء .

ومن النحويين من يمنع في/ الظرف والمجرور الفاعلية مطلقاً . /١٠٤ب

---

(١) في الأصل [وثانيها] .

(٢) في الأصل [وثالثها] .

(٣) هنا حصل تقديم وتأخير حيث آخر هذا التنبيه من ١٠٣/أ إلى ١٠٤أ . وكذلك : والحاصل . وقد أشار إليه الناسخ.

(٤) انظر ص ٢٣٨ .

" فصــــل "

"**الخبر مفردٌ**"(١) وهو مالعوامل الأسماء تسلّط عليه سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .

"**وجملة**" وهي ماتضمن مسنداً ومسنداً إليه .

"**والمفردُ مشتق**" ؛ وهو مادلّ على متصف مأخوذ من مصدر مستعمل كـ"ضَارِبٍ" و "مَضْرُوب" و "حَسَنٍ" أو مقدر كـ "رَبْعَة" و "حَزَوَّر" للغلام الذي اشتد ونحوهما من الصفات التي لامصادر لها ولا أفعال .

"**وغيرُه**" أي غير مشتق ؛ وهو بخلاف المشتق .

"**وكلاهما**" أي المشتق وغيره "**مغايرٌ للمبتدا لفظاً متحدٌ به معنى**" نحو "هذا زيدٌ" و "عمرُ فاضلٌ" فكل واحدٍ من المبتدأين بالنسبة إلى خبره مغايرٌ له في اللفظ ، متحد به في المعنى .

"**ومتحدٌ به لفظاً دالٌ على الشهرةِ وعدمُ التَّغَيُّرِ**" مشتق كقول الشاعر :

- خَلِيلِيَّ خَلِيلِيَّ دُونَ رَيْبٍ ورُبَّما
أَلاَنَ امرؤٌ قَولاً فَعُدَّ خَلِيلاً(٢)

وغير مشتق كقول أبي النجم :

- أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِيَ شِعْرِي(٣)

أي : خليلي من لا أشك في خلته ، ولايتغير في أحواله .

وشعري على ماثبت في النفوس من جزالته . ولملاحظة الشهرة وعدم التغير جاز ذلك ؛ إذ لايجوز الإخبار عن الشئ بنفسه .

وقد جاء هذا الاستعمال في الشرط وجوابه كقوله صلى الله عليه وسلم : "فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إلى اللّهِ ورَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إلى اللّهِ ورَسُولِهِ"(٤)

وكما أتى الخبر وهو متحد بالمبتدأ لفظاً ، أتى وهو "**مغايرٌ له مطلقاً**" أي لفظاً ومعنى وهو إذ ذاك "**دالٌ على التساوي حقيقة**" من حيث الحكم كقوله تعالى :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ .

(٢) نسب لأحد الطائيين انظر شرح التسهيل ط ١/٣٠٤ ، شفاء العليل ١/٢٨٦ .

(٣) انظر المنصف ١/١٠ ، الخصائص ٣/٣٣٧ ، المغني/٧٣٤ ، شرح التسهيل ط ١/٣٠٤ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب ماجاء أن الأعمال بالنية والحسبة . وكتاب العتق باب الخطأ والنسيان فتح الباري ١/١٣٥-٥/٦٠ ، مسند أحمد ١/٢٥ ، صحيح مسلم كتاب الإمارة باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات ١٣/٥٣ .

﴿وأزواجه أمهاتهم﴾[1] "أو مجازاً"[2] كقول الشاعر :

- ومُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوافُها

لو يُنْفَخُونَ مِنَ الخُؤورةِ طَارُوا[3]

"أو قائمٌ مقامَ مُضَافٍ" كقوله تعالى : ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللهِ﴾[4] أي : هم ذوو درجات ويندرج في هذا الدّال على التساوي مجازاً فيقدر "مثلُ" مضافاً إلى الخبر ، فيقدر "مجاشعٌ قصبٌ مثلُ قصبٍ" .

"أو مُشعرٌ بلزومِ حالٍ تلحقُ العينُ بالمعنى ، والمعنى بالعينِ مجازاً"[5]

فمن الأول : "زيدٌ صومٌ" مبالغة ، كأنك جعلته نفسَ الصّوم . وليس المراد بذلك "ذو صومٍ" ؛ لصدق هذا على القليل الصوم والكثيره . "وصومٌ" لايصدق إلاّ /على المدْمنِ للصوم . ١٠٥/أ

ومن الثاني :قولهم : "فلانٌ نَهارُهُ صائِمٌ ولَيْلُه قائِمٌ"[6] ، ومنه قوله تعالى : ﴿والنهارَ مُبْصِراً﴾[7] . وقول الشاعر :

- أمَّا النَّـهارُ فَفِي قَيْـدٍ وسِلْسِلةٍ

واللَّيْلُ في جَوفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ[8]

ومن هذا النوع : "شِعْرٌ شاعرٌ"[9] و "موتٌ مائتٌ"[10][9]

"ولايتحملُ غيرُ المشتقِ ضميراً مالم يُؤَولُ بمشتقٍ ، خلافاً للكسائي"[11]

فإنه حكم بتحمل الجامد المحض للضمير ، وهو مشكل . ولعل حكمه بذلك كان لجامدٍ له معنى ، ملازم له كالقوة للأسد ، والحرارة للنار ونحو ذلك فيرجع إلى المؤول بالمشتق .

---

(١) آية ٦ من الأحزاب .

(٢) تسهيل الفوائد/٤٧ .

(٣) لجرير في ديوانه/٢٠٧ ورواية الديوان [لايخفين عليك أن مجاشعاً] وبرواية الشارح جاء في شرح التسهيل ط ٣٠٥/١ ، المساعد ٢٢٦/١ ، شفاء العليل ٢٨٧/١ ، اللسان [هوا] .

(٤) آية ١٦٣ من آل عمران .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٤٧ .

(٦) انظر الكتاب/٣٣٧/١ ، شرح التسهيل ط٣٠٥/١ ، شفاء العليل/٢٨٧/١ .

(٧) آية ٦٧ من يونس .

(٨) في شرح التسهيل ط ٣٠٥/١ ، أن سيبويه أنشده ، وهو بلانسبة في الكتاب ١٦١/١ ، شرح أبياته المختصر/٤٧ ، المقتضب ٣٣١/٤ ، المحتسب ١٨٤/٢ ، شفاء العليل ٢٨٧/١ ونسبه المبرد في الكامل ٤١٠/٣ لرجل من أهل البحرين من اللصوص . الساج : نوع من الشجر .

(٩) كتاب الشعر ٢٣٨/١ ، الأصول لابن السراج ٨٤/٣ ، شرح التسهيل ط ٢٠٦/١ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) الانصاف ٥٥/١ ، الرضى على الكافية ٨٦/١ ، الهمع ١٠/٢ .

والجامد المحض هو الذي لايلحظ فيه حال الإطلاق معنى من معاني المسمى به كقولك مشيراً للحجر "هذا حجر" ، وللحيوان المفترس "هذا أسد"، فإن لحظ في الحجر حال الإطلاق قوة أو صلابة وفي الأسد إقدامٌ أو نحوه كان في تأويل المشتق .

والمؤول بالمشتق يتحمل الضمير كقولك لرجلٍ شجاع "هذا أسدٌ" .

ويرفع الظّاهِرَ نحو : "رأيتُ رجلاً أسداً أبُوهُ" . وكقول الشاعر :

– وَليلٍ يقولُ الناسُ من ظُلُماته
سواءٌ صَحيحاتُ العُيُونِ وَعُورُها[1]
كأَنَّ لنا منه بُيُوتــاً حَصينَةً
مُسُوحاً أَعَاليها وَسَاجاً كُسُورُها .

فرفع "الأعالي" و "الكسور" بـ "مُسُوحٍ" و "ساجٍ" ؛ لإقامتهما مقام سُود .

وإذا ارتفع الظاهر به ، فحرٍ أن يرتفع به المضمر ؛ إذ المضمر قد يرفعه مالايرفع الظاهر كأفعل التفضيل في أكثر الكلام[2] .

وكما يرتفع به الظاهر والمضمر ، ينتصب به التمييز والحال كقول الشاعر :

– تُخَبِّرُنا بِأَنَّـكَ أَحْـوَذِيٌّ
وأَنْتَ البَلَنْسَكَاءُ بِنَا لُصُوقا[3]

ونسب القول بتحمل الجامد للضمير للرماني[4] .

"**ويتحمله**" أي : الضمير "**المشتق خبراً**"[5] نحو "زيدٌ فاضلٌ" ، "**او نعتا**" نحو "مررت برجلٍ عالمٍ" . "**أوحالاً**" نحو "جاء زيدٌ راكباً" ، وهذا "**مالَمْ يرفعْ ظاهراً لفظاً**" نحو "زيدٌ قائم غلامُهُ" . "**أومحلاً**" نحو "زيدٌ مرغوبٌ فيه"، فإن رَفَعَهُ كَانَ فارغاً من الضمير .

وينبغي أن يستثنى من ذلك أسماء الآلات ، وأسماء الزمان نحو "مَرْمى"

---

(١) نسب البيتان للأعشى انظر ديوانه/٣٧٣ ، ولمضرس بن ربعي في حماسة ابن الشجري ٧٢٨/٢ ، الحماسة البصرية ٢٤٣/٢ ،
المسوح : بكسر الميم نسيج من الشعر الأسود .

(٢) انظر شرح التسهيل ط ٣٠٦/١ .

(٣) لأبي العميثل في اللسان [بلسك] ، تهذيب اللغة ٤٢٦/١٠ ، شرح التسهيل ط ٣٠٦/١ ، المساعد ٢٢٧/١ .
البَلَسْكاء : بفتح السين وبكسرهما : نبت ينشب في الثياب . انظر القاموس المحيط [بلسك] .

(٤) **ينظر المساعد ٢٢٧/١.**

(٥) **انظر تسهيل الفوائد/٤٨ .**

والأماكن نحو "مَطْلَع" ، فإن هذا كله لايتحمل ضميراً مع أنه مشتق[1] .

"ويستكن الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه" فتقول : ١٠٥/ب

"زيدٌ حسنٌ" و "عمر وقائمٌ" و "أنت ضَاحِك" و "الزيدان قَائِمَان" ، و "الزيدون ضَاحِكُون" . الضمير في هذا كله مستكن ، والألف والواو ليسا ضميرين لتغيرهما بالعوامل ، والضمير لايتغير بالعوامل .

واستكنان الضمير إذا جرت الصفة على من هي له ليس لازماً ، بل قد يبرز وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك على جهة التأكيد للضمير المستكن .

وثانيهما : أن يكون بروزه كالحال فيما إذا جرت الصفة على غير من هي له .

وقد أجاز سيبويه رحمه الله في الضمير من نحو "مررتُ برجلٍ مُكْرِمُك هو" أن يكون تأكيداً ، وأن يكون فاعلاً[2].

هذا حكمه إذا كان متحمله جارياً على من هو له **"وإلا"** يكن جارياً على من هو له **"برز"** وهذا إنما يكون في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة . إذا كنَّ بمعنى الحال أو الاستقبال نحو "زيدٌ عمرو ضاربُه هو" ، والزَّيدان العَمْران ضاربُهما هما" ، و "الزيدان العَمْرون ضاربُهم هم" . فالضمير المتأخر في التراكيب الثلاثة عائد على أول الإسمين في التركيب الذي وقع فيه . والضرب صادرٌ من الأول واقع على الثاني ، فإبراز الضمير في المثل الثلاثة مجمع عليه ؛ لجريان اسم الفاعل فيها على الثاني ؛ وهو في المعنى للأول .

فلو كان المراد صدور الضرب من الاسم الثاني ووقوعه على الأول ، استكن الضمير على المعروف ، وجاز بروزه على الوجه[3] الذي ذكرنا .

وإنما أفرد اسم الفاعل حال إسناده إلى ضمير المثنى والمجموع ؛ لأن الضمير منفصل وهو كالظاهر عندهم .

والصفة إذا رفعت الظاهر لاتثنى ولاتجمع جمع سلامة لاجمعاً مذكراً ولاجمعاً مؤنثاً في الأكثر . وتجمع جمع تكسير .

ومن ورود إبراز الضمير في صورة الاتفاق قول الشاعر :

---

(١) التذييل٢/٨٥ ب .

(٢) الكتاب ٢/١١ .

(٣) انظر الرضي الكافية ١/٩٧ ، الانصاف ١/٥٧ ، شرح التسهيل ط ١/٣٠٧ .

- لِكُلِّ إلفَينِ بَيْنٌ بَعْدَ وَصْلِهما
والفَرْقَدَانِ حِجاهُ ومُقْتَفِيهِ هُمَا[١]

"**وقد يستكن**" الضمير "**إن أمن اللبس**" مع كون متحمله جارياً على غير من هو له .

"**وفاقاً للكوفيين**"[٢] ومنه قول الشاعر :

- قَومِي ذُرا المَجدِ بَانُوها وقد عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانُ وقَحْطانُ[٣]

وقول الشاعر :

- إنَّ الذِّي لِهَوَاكِ اسَفَ رَهْطَهُ
لَجَدِيرَةُ أَنْ تَصْطَفِيهِ خَلِيلا[٤]

وقول الشاعر :

- تَرَى أَرْبَاقَهم مُتَقَلِّدِيها
إذَا حَمِيَ الحَدِيدُ على الكُمَاةِ[٥]

وهذه/ الشواهد عند معظم البصريين مؤولة . ١٠٦/أ

فتقدير البيت الأول : بانون ذُرا المجد بَانُوها .

وتقديرُ الثاني : لأنتِ جديرةٌ .

وتقدير الثالث : تَرى أصحابَ أرباقِهم .

وهو خلاف الظاهر منها .

هذا حكم متحمل للضمير الواقع خبراً بالنسبة لإبراز الضمير واستكنانه . وحكم الواقع نعتاً أوحالاً في ذلك كحكم الواقع خبراً سواءً من غير فرق يبرزه مع الجاري على غير من هو له أُمِنَ اللبس أو لم يؤمن مَنْ يبرزه كذلك في الواقع خبراً .

ويُفرق في إبرازه بين أمن اللبس وغيره مَن يُفرق في الواقع خبراً .

ومن ورود النعت الجاري على غير من هو له دون إبراز الضمير قراءة ابن

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ٣٠٧/١ ، التذييل ٨٨/٢ب ، المساعد ٢٢٩/١ .

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة ٨ ، الرضي على الكافية ٩١/١ ، التبيين/٢٥٩ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح الألفيه لابن الناظم/١١١، شرح ابن عقيل ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٣٨/١ ، شرح التسهيل ط ٣٠٨/١ ، شفاء العليل ٢٨٨/١ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر تخليص الشواهد/١٨٨ ، شرح التسهيل ط ٣٠٨/١ ، التذييل ٨٨/٢ أ .

(٥) لم أعثر على قائله انظر الإنصاف مسألة/٨ ، معاني القرآن ٢٧٧/٢ ، الخزانة ٥/ع٣ ، شرح التسهيل ط ٣٠٨/١ .

أبي عبلة : ‹ إلا[١] أن يؤذن لكم إلى طعام غيرِ ناظرين إناه ›[٢] بخفض "غير" .

وإذا كان الجاري على غير من هو له فعلاً سواءً كان خبراً أو نعتاً أو حالاً ، فالحكم استكنان الضمير[٣] ، فإن برز فعلى جهة التأكيد . وهذا الموضع اطلقوه ولم يفرقوا بين مالا يعرض فيه لبس نحو "زيدٌ الفرسُ يركبُه" ، وبين ما يعرض فيه اللبس نحو "زيدٌ عمرو يضربه" و "هندٌ دعدٌ تغلبها" .

ولاشك أن اللبس يعرض فيه كما يعرض في الاسم .

واعلم أن جريان الصفة على من هي له لايختص بصفة من الصفات ، بل هوجائزٌ في جميع الصفات .

وفي الأسماء التي لحظ فيها الوصفية ، وهي إذ ذاك تتحمل الضمير كما أن الصفات الجارية مجرى الأسماء تنخلع عن الضمير نحو "زيدٌ صاحبُك" ، و "جاءني صاحبُ عمرو" ولاضميرَ فيهما ،

وقالوا : "مررت بقومٍ عربٍ أجْمَعُون" بتحمل "عرب" للضمير ، و "أجْمَعُون" مؤكد له .

"**والجملة اسمية**"[٤] وهي ماكان أولها اسماً نحو "زيدٌ أبُوهُ قائم" و "محمدٌ أخوه منطلقٌ" .

"**وفعلية**" وهي التي أولها فعلٌ نحو "زيدٌ قَامَ أخُوه" و "عمرو انْطَلَقَ أبُوهُ" ولافرق بين كون الجملة الإسمية مجردة كما مثل . أو مصدرة بحرف عامل في المبتدأ نحو ‹اللهَ لا إلهَ إلا هو›[٥] وقوله تعالى ‹والذين يُمَسكون بالكتاب وأقاموا الصلوة إنا لانضيع أجرَ المُصلحين›[٦] .

أو شرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط نحو "اللّه مَنْ قَطَعَهُ يَنْقَطِع" . أو معمول له نحو "اللّهُ مَنْ يَهْدِ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ"[٧] .

كما لا فرق أيضاً بين كون الفعلية مجردة كما مثل ، أو مصدرة بحرف شرطٍ نحو "اللّهُ إنْ تَسْألْهُ يُعْطِك"[٧] .

---

(١) في الأصل [حتى يُؤذَن] .

(٢) آية ٥٣ من الأحزاب والقراءة في البحر المحيط ٢٤٦/٧/ الكشاف ٢٧١/٣ ، غاية النهاية ١٩/١ وقراءة الجمهور بنصب [غير] .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ٣٠٩/١ .

(٤) تسهيل الفوائد/٤٨ .

(٥) آية ٢٥٥ من البقرة ، آية ٢ من آل عمران وغيرهما .

(٦) آية ١٧٠ من الأعراف .

(٧) انظر شرح التسهيل ط ١/ ٣٠٩ .

"ولايمتنعُ كونها طلبيةً خلافاً لابن الانباري" فإنه مع ذلك مستدلاً بأن الخبر من لوازمه ، احتمال الصدق والكذب ، والطلبية بخلاف ذلك[١] .

وأجيب عن ذلك : بأن الجملة الواقعة /خبراً هي نائبة عن مفرد ، والمفرد /١٠٦ب من حيث هو لايحتمل صدقاً ولاكذباً . فالجملة النائبة عنه من حقها ألاّ يشترط ذلك فيها ؛ لكونها نائبة عما لايحتمل صدقاً ولاكذباً ، وبأن الخبر قد ورد طلبياً مفرداً وجملة .

أما المفرد فقولهم : "كيف أنت؟" . وأما الجملة فقول الشاعر :

- قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلُو
صَالِياً نَــارَ لَوعَــةٍ وغَرَامِ[٢]

"و" كذا "لا" يمتنع كونها "قسَمية خلافاً لثعلب"[٣] فإنه منع ذلك . وهو محجوج [٤] بقوله تعالى : ‹والذين هاجروا في الله من بعد ماظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة›[٥] ، ويقول الشاعر :

- جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ
وإذَا أَتَــاكَ فـلاَتَ حينَ مَنَــاصِ[٦]

"ولايلزمُ تقديرُ قولٍ قبلَ الجملةِ الطلبية"[٧] المخبر بها **"خلافاً لابن السرّاج"**[٨] فإنه التزم ذلك لترجع من صنف الجمل الخبرية فيقدر "يقال" أو "مقولاً" أو نحوهما قبل الوارد من ذلك[٨] . ولاحاجة إليه لما تقدم .

ومنع الكوفيون الإخبار بالجملة المصدرة بـ "إنّ" فلايجوز عندهم "زيدٌ إنّ وجههُ حسنٌ" فإذا كانت فعلية ، والفعل مقرون بالسين أو سوف نحو "زيدٌ سيقوم"

---

(١) انظر أسرار العربية/٧٣ ، شرح الرضي على الكافية ٩١/١ ، شرح التسهيل ط ٣٠٩/١ .

(٢) نسب لرجل من طيئ في شرح التسهيل ط ٣١٠/١ ، المساعد ٢٣٠/١ ، شفاء العليل ٢٨٩/١ ، الهمع ٩٦/١ ، الدرر ٧٣/١ .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٩١/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط ٣١٠/١ .

(٥) آية ٤١ من النحل .

(٦) لم أعثر على قائله انظر المغني/٤٥٤ ، شرح أبياته ٢٤٥/٦ ، شرح التسهيل ط ٣١٠/١ ، المساعد ٢٣١/١ ، شفاءالعليل ٢٨٩/١ .
جشأت : نهضت وثارت .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٤٨ .

(٨) انظر الأصول ٢٩٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي ٣٤٦/١

و "سوف يقوم" لم يجز وقوع ذلك خبراً عند ابن الطراوة ، وكل ذلك جائز عند الجمهور[١] .

واتفقوا على جواز "زيدٌ يقومُ غداً" .

"و" الجملة المخبر بها **"إن اتَّحدَتْ بالمبتدأ معنىً هي"** كقوله صلى الله عليه وسلم : "أَفْضَلُ مَاقُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ من قَبْلي : لاَ إِله إلاَّ اللّه"[٢] .

وكذلك جملة أخبر بها عن مفرد دالٍ على جملة كحديثٍ وكلام .

"أو بعضها" كقوله تعالى : ‹ولباسُ التقوى ذَلِكَ خيرٌ›[٣] . وكذلك جملة تتضمن مايدل عليه المبتدأ سواءً كان ذلك بإشارة كما مثل ، أو غيره كتكرار المبتدأ بلفظه نحو "زيدٌ قام زيدٌ" ، أو معناه كقوله تعالى : ‹والذين يُمسِّكونَ بالكتابِ وأقاموا الصلاةَ إنا لا نُضيع أجرَ المُصلحين›[٤] ؛ لأن المصلحين هم الذين يمسِّكون بالكتاب[٥] .

أو عموم يشمل المبتدأ نحو "زيدٌ نعم الرَّجلُ" .

"أو قامَ بعضُها مقامَ مضافٍ إلى العائد" كقوله تعالى : ‹والذين يُتوفَّونَ منكم ويذرُونَ أزواجاً يتربَّصْنَ›[٦] أي تَتَرَبَّصُ أزواجهم[٧] ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى العائد .

فهذا كله متى كانت الجملة متلبسة بشئ منه ، "استغنت عن عائدٍ وإلاَّ/فلاَ"/١٠٧/أ بدَّ من العائد .

صـ[٨] إلا أن يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير يعود على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء فيستغني إذ ذاك عن العائد أيضاً ، ومنه قول الشاعر :

– وإنسانُ عَيْني يَحْسِرُ الماءُ تارةً
فَيَبْدو وتَـارات يَجُـمُّ فَيَغْـرَقُ[٩]

---

(١) انظر ابن الطراوة/٢٥٢ .

(٢) الحديث في الموطأ كتاب القرآن ، باب ماجاء في الدعاء ٢١٥/١ . وكتاب الحج . باب جامع الحج ٤٢٣/١ . صحيح الترمذي كتاب الدعاء ، باب دعاء يوم عرفة ٨٣/١٣ .

(٣) اية ٢٦ من الأعراف . برفع "لباسُ" وهي قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة وأبي عمرو ، انظر الكشف ٤٦٠/١ ، السبعة لابن مجاهد/٢٨٠ ، النشر ٢٥٩/٢ .

(٤) آية ١٧٠ من الأعراف .

(٥) شرح التسهيل ط ٣١١/١ .

(٦) آية ٢٣٤ من البقرة .

(٧) انظر شفاء العليل ٢٩٠/١ .

(٨) انظر المقرب ٨٣/١ .

(٩) البيت لذي الرمة في ديوانه/٤٧٩ ، وانظر المقرب ٨٣/١ ، المغني/٥٥٤ ، شرح أبياته ٩٧/٧ ، الخزانة ١٩٢/٢ ، التذييل ١٩١/٢أ .

أقول : فإن كان العطف بالواو نحو "هند جاء زيدٌ وضربها" فالجمهور يمنعون الربط بذلك ، وأجازه هشام[١] .

"**وقد يُحذف إنْ عُلِم ونُصِبَ بفعلٍ**"[٢] كقول الشاعر :

- ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً

فأخزَى اللّهُ رابعةً تَعودُ[٣]

أي قتلتهنَّ .

"**أو صفة**" كقول الشاعر :

- غَنِيٌّ نَفْسٍ العَفافُ المغْنِي

والخائفُ الإملاق لايَسْتَغْنِي[٤]

أي المغنيه

"**أو جُرّ بحرفِ تبعيضٍ**" كقول الشاعر :

- كَأَنْ لم يَكُونُوا حِمىً يُتَّقى

إذ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا[٥]

أي منهم .

"**أو ظرفية**" كقول الشاعر :

- فَيَومٌ عَلَيْنَا ويَومٌ لَنَا

ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّ[٦]

أي : فيه .

"**أو بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً**" كقول الشاعر :

- أَصِخْ فالَّذي تُوصى به أنتَ مُفْلِحٌ

فلا تَـكُ إلاّ في الفَلاحِ مُنَافِسَا[٧]

أي : به .[٨]

---

(١) انظر الإرتشاف ٢/٥١ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٨ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر الكتاب ١/٨٦ ، شرح أبياته المختصر/٤٠ ، معاني القرآن للأخفش /٢٥٢ ، الحجة لابن خالوية ١/٣٤٢ ، شرح التسهيل ط ١/٣١١ ، شفاء العليل ١/٢٩٠ .

(٤) لم أعثر على قائلة انظر شرح التسهيل ط ١/٣١٢ ، التذييل ٢/٩٢ ب ، المساعد ١/٢٣٣ ، شفاء العليل ١/٢٩٠ .

(٥) البيت للخنساء في الديوان/١١٥ ، الفاخر/٨٩ ، كتاب الشعر ١/٢٤٧ ، الصاحبي/٢٤٩ ، المسلسل/١٥٢، المساعد ١/٢٣٣ .

(٦) للنَّمر بن تولب رضي الله عنه في ديوانه/٥٧ ، الكتاب ١/٨٦ ، تخليص الشواهد/١٩٣ ، شرح التسهيل ط ١/٣١٢ ، المساعد ١/٢٣٣ ، شفاء العليل ١/٢٩٠ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر التذييل ٢/١٩٣أ ، المساعد ١/٢٣٤ ، شفاء العليل ١/٢٩١ .

(٨) أي : أنت مفلح به ، فحذف « به » لسبق « به » في « توصي به » عن المساعد ١/٢٣٤، شفاء العليل١/٢٩١ .

"**أو بإضافة اسم فاعل**" كقول الشاعر :

- سُبلُ المعَالِي بنو الأعَلَيْنَ سَالِكَةٌ
والإرثُ أجْدَرُ أنْ يَحْظَى بِهِ الوَلَدُ[١]

أي : سَالِكتها .

"**ويجوزَ حذفه بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ "كل"**"[٢] كقراءة ابن عامر : ‹**وكلٌ وعَدَ اللهُ الحُسنَى**›[٣] . وكقول الشاعر :

- قَدْ أَصْبَحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
عَليَّ ذَنْباً كُلُّه لَـمْ أَصْنَـعِ[٤]

"**أو شبهه**" أي : شبه "كل" في العموم .

"**والافتقار**" نحو "أيُّهم يَسْأَلُني أُعْطِي"[٥] على جعل "أي" موصولة .

"**ويَضعُف**" الحذفُ "**إن كان المبتدأ غير ذلك**"[٦] أي غير "كُلّ" أو شبهه .

"**ولا يُخصُّ جوازه بالشعر**" بل هو جائزٌ في الاختيار على ضعفٍ ، ومنه قراءة السلمي ‹**أفحُكمُ الجاهليةِ يبغونَ**›[٧] . وقول الشاعر :

- وخَالِدٌ يَحْمَدُ سَاداتُنَا
بالحقِّ لايُحْمَدُ بالبَاطِلِ[٨]

"**خلافاً للكوفيين**"[٩] فإنهم خصوا الحذف بالشعر ، ونسب تخصيص جواز ذلك بالشعر للبصريين[١٠] غير المصنف . وذكر بعضهم : أن الذي يجيز ذلك في الشعر هو هشام[١١] . وأن الفراء[١٢] يجيز حذفه إذا كان المبتدأ "كِلاَ" أو "كُلاًّ" أو "أيًّا" أو

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط ٣١٢/١ ، المساعد ٢٣٤/١ ، شفاء العليل ٢٩١/١ .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٨ .
(٣) أية ٩٥ من النساء ، وآية ١٠ من الحديد . وقراءة الجمهور [وكلاً وَعَدَ اللّهُ الحسنى] ، انظر الكشاف ٣٠٧/٢ ، النشر ٢٨٤/٢ ، السبعة لابن مجاهد/٦٢٥ .
(٤) لأبي النجم في ديوانه/١٣٢ وقد تقدم تخريجه ص ٢٧٤ .
(٥) انظر شفاء العليل ٢٩٠/١ .
(٦) انظر تسهيل الفوائد/٤٨ .
(٧) أية ٥٠ من المائدة ، وقد نسبت هذه القراءة لغير السلمي انظر كتاب الشواذ/٣٢ ، المحتسب ٢١٠/١ ، الكشاف ٦١٩/١ ، غاية النهاية ٤١٣/١ . وقراءة الجمهور بالنصب .
(٨) للأسود بن يعفر في المقرب ١٨٤/١ ، ضرائر الشعر/١٧٦ ، شرح التسهيل ط ٣١٣/١ ، شفاء العليل ٢٩٢/١ .
(٩) انظر الرضي على الكافية ٩٢/١ .
(١٠) انظر شرح التسهيل ط ٣١٢/١ ، الإرتشاف ٥٢/٢ .
(١١) انظر الإرتشاف ٥٣/٢ .
(١٢) معاني القرآن ١٤٠/١ .

"من" أو "ما" أو "نعم" أو "بئس" على مايعتقده : من أن "نعم" و "بئس" مبتدأ نحو"نعم الرجلُ لقيتُ" و "بئس الرَّجلُ ضربتُ" .

واستثنى الفراء من ذلك المنصوب بفعلِ التعجب نحو "زيدٌ ما أظْرَفَهُ" .

فأجاز/ حذفه في غير الضرورة ؛ لأن فعل التعجب لاتسلط له على ما /١٠٧ب قبله فتفريغه وعدم تفْريغه سواء .

وذكر بعضهم أن مجيز هذا هو الكسائي[١] ، وأن الفراء يمنع ذلك .

واعلم أن البصريين أكثرهم شرطوا في حذف الضمير إذا كان منصوباً شرطين ولم يتعرض المصنف لهما :

أحدهما : الاتصال .

وثانيهما : أن لايكون هناك رابط غيره . فلو كان منفصلاً نحو "زيدٌ لم أضربْ إلاّ إيَّاه" . أو كان هناك رابطٌ غيره نحو "زيدٌ ضربتُه في دارِهِ" لم يجز الحذف .

وقد ظهر من كلام المصنف رحمه الله : أن الضمير المرفوع مطلقاً ، والمنصوب بحرفٍ ، لايجوز حذفه[٢] . وأن المجرور بحرفٍ لا لتبعيضٍ ، ولاظرفية ، ولالغيرهما إن لم يكن مسبوقاً بمماثل لايجوز حذفه نحو "بِهِ مِنْ زيدٌ مررتُ به" . وأن المجرور بإضافة غير اسم فاعل نحو "زيدٌ أبوه منطلقٌ" لايجوز حذفه ، ووافقه ابن عصفور[٣] على منع حذف المرفوع . وأجاز حذفه في غير المقرب إن كان رفعه بالابتداء ، فيجيز "زيدٌ القائمٌ" على أن يكون "القائم" خبر مبتدأ محذوف .

وخص حذف المنصوب بفعلٍ بالضرورة .

وكذا قال أبوالحسين بن أبي الربيع[٤] : لايجوز الحذف إلا في الشعر . أو قليل من الكلام ، وأورد البيت الذي أنشدناه ، وقراءة ابن عامرٍ .

واطلق ابن عصفور[٥] أيضاً منع حذف المجرور بإضافة ، ولم يفرق بين اسم الفاعل وغيره كما فرق المصنف ، ومنع حذف المجرور بحرفٍ إذا أدّى الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه . وأجاز الحذف إن لم يؤد إلى ذلك نحو "السَّمنُ مَنَوان بدِرهمٍ" أي "منه" . ولم يفرق بين كونه مسبوقاً بمماثل أو غير مسبوق .

---

(١) انظر الإرتشاف ٥٢/٢ .

(٢) انظر شرح تسهيل الفوائد ر٤٢٣/١ .

(٣) انظر المقرب ٨٤/١ ، ضرائر الشعر/١٧٦ .

(٤) انظر البسيط ٥٦٥/١ .

(٥) انظر شرح الجمل ٣٥١/١ .

فهذا ما تَلَخَّصَ من كلامهما في هذا الفصل . واختيارات المصنف فيه جارية مع السماع على حسب ماأوردنا ذلك والله أعلم .

تنبيه : إذا وقع الشرط والجزاء خبراً عن المبتدأ ، فقد يكون الضمير في الجملة الأول نحو"زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ أُكْرِمْ عمراً" .

وقد يكون في الثانية نحو"زيدٌ إِنْ تُكْرِمْ عمراً أكْرَمْهُ" .

وقد يكون فيهما نحو "زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ اكْرِمْهُ". والربط إذ ذاك حصل بأحدهما، وجيئ بالآخر لتحصيل المعنى ، ويجري/مجرى الشرط والجزاء . كل جملتين/١٠٨أ عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء على معنى السبب نحو: "زيدٌ جاءني عمرو فضربته" الربط حصل بالهاء التي في ضربته .

وتقول : "زيدٌ جاءني فضربت عمراً" الربط حصل بفاعل "جاءَ" .

فإن قلت : "زيدٌ أكْرَمْتُهُ وأَعْطَيْتُهُ" لم تكتف بضمير واحدٍ ؛ لأن الجملتين لاترتبطان ارتباط الشرط والجزاء إلاَّ بالفاء .

فإن قلت : "زيدٌ أكرمته وأعطيت عمراً" لم يجزأنْ يكونَ أعطيتُ عمراً" معطوفاً على "أكرمتُه" وهو خبرٌ عن "زيدٍ" .

فإن قدرته غير خبرٍ عنه ، جاز عطفه عليه ، ويجوز عطفه على "زيدٌ أكرمتُه" على ضعفٍ .

ولايجوز "زيدٌ أكرمتُ عمراً وأعْطَيْتُه" وأنت تريد "أعطيتُ زيداً" لبقاء الجملة الأولى وهي خبرٌ بلا رابطٍ .

"ويغني عن الخبرِ باطرادٍ ظرفٌ"[١] نحو "زيدٌ عِنْدَك" .

"أو حرفُ جرٍّ تامٌ"[١] وهو الذي متعلقه مفهوم بذكره نحو : "زيدٌ في الدّار" وغير التام : مالايفهم متعلقه بذكره نحو : "زيدٌ عنك وعمرو بك" فهذان ونحوهما لايحصل في الأخبار بها فائدة إلاّ بذكر متعلقهما نحو :

"زيدٌ عنك معرضٌ" و "عمرو بك واثق" فإن فُهم المتعلق جاز حذفه نحو "أمَّا زيدٌ فبعمروٍ واثقٌ وأما بكرٌ فبخالدٍ" أي : واثقٌ[٢].

وكل واحدٍ من الظرف وحرف الجر **"معمولٌ في الأجود"** من الأقوال .

"لاسم فاعلٍ كونٍ مطلق" كـ "كائن" و "مستقر" ونحوهما من الأمور التي هناك مشعرٌ بحذفها .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٩ .

(٢) انظر شرح تسهيل الفوائد ر ٣٢٢/١ .

"وفاقا للأخفش[١] **تصريحا"** منه بذك . **"ولسيبويه إيماء"** ؛ لأنه قال في باب ماينتصب من الأماكن والوقت[٢] : فانتصبت لأنها موقوعٌ فيها ومكُونٌ فيها ، وعمل فيها ماقبلها ، كما أن العِلْمَ إذا قلت : "أنت الرجلُ عِلْماً" ، عمل فيه ماقبله[٣] . ثم قال بعد ذكره أنواعاً من الظروف : فهذا كلُّهُانتصب على ماهو فيه وهو غيره .

وكلامه[٤] محتملٌ أن يكون مراده : أن الظرف انتصب ؛ لحصول المبتدأ فيه لقوله : فانتصب لأنها موقُوعٌ فيها . وأن يكون المبتدأ عاملاً في محل الظرف ؛ لقوله : وعمل فيها ماقبلها ، فيكون نصب الظرف معمولاً ؛ لحصُول المبتدأ فيه ومحله معمولاً للمبتدأ .

وأن يكون مراده : أن الظرف معمول للمخالفة لقوله : فهذا كله أنتصب على ماهو / فيه وهو غيره ، وأن يكون انتصابه معمولاً للمبتدأ أو مستقرٍ أو/١٠٨ب استقر ؛ لأن كل ذلك يصدق عليه كونه قبل الظرف .

لكن حمل كلامِهِ على الاحتمال الأول مردودٌ ؛ بأن الحصول لو كان عاملاً في الظرف الاصطلاحي كأَالخَلْفِ" ونحوه لعمل في اللغوي كالكِيس ونحوه فكان يجوز "المالُ الكِيسَ" .

وإذا لم يصح كون هذا معمولاً للحصول مع قوة الحصول المنسوب إليه ؛ إذ هو حصُول إحاطةٍ فحرٍ أن لايصح عمله في غيره . وبأنه لاقائل : بكون لفظ الظرف معمولاً للحصول ومحله معمولاً للمبتدأ .

وحمل كلامه على الاحتمال الثاني : وهو كون الظرف معمولاً للمخالفة مردودٌ بأن التخالف الواقع بين المتباينين نسبته إلى كل منهما بالسواء ، فإعماله في أحدهما يستلزم ترجيحاً بلا مرجح . وبأن ذلك منقوض بالمواضع التي المخالفة فيها محققة ولم تعمل : كـ "زيدٌ زهيرٌ شعراً" و "زيدٌ صومٌ ونهاره صائم" وغيرها .

وبأن العوامل اللفظية يراعي كونها عوامل الاختصاص . وإذا كان الاختصاص معتبراً في كون اللفظ عاملاً ، فالمعنى الذي ليس بمختص كالمخالفة التي الكلام فيها أولى أن لايكون عاملاً .

---

(١) انظر الإرتشاف ٥٤/٢ ، الهمع ٢١/٢-٢٢ .
(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٦ .
(٣) انظر الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ، الايضاح ٤٣/١ ، الإرتشاف ٥٤/٢ .
(٤) انظر شرح التسهيل ط ٣١٤/١ - ٣١٥ .

وحمل كلامه على الاحتمال الثالث : وهوكون الظرف معمولاً للمبتدأ مردودٌ أيضاً باستلزامه تركيب كلام تام من ناصب ومنصوب وارتباط متباينين بلا رابط . وبأن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات غير مغنٍ عن تقدير الفاعل . فكذا الواقع موقع الخبر غير مغن عن تقدير الخبر .

وإذا ظهرت مرجوحية الاحتمالات الثلاث ، كان حمل كلامه على الرابع راجحاً ويحمل قوله حينئذٍ : "وعمل فيها ماقبلها" . وقوله : "فهذا كله انتصب على ماهو فيه وهو غيره" على أنه أراد بذلك ماحذف من "مستقرٍ" ونحوه ؛ لأنه يصدق عليه أنه قبل الظرف في التقدير ، ويصدق عليه أنه مُغايرٌ للمبتدأ .

وقد ظهر من كلام سيبويه بدلالة الإيماء : أن كلاً من الظرف والمجرور معمولٌ لاسم فاعل كونٍ مطلق كمذهب المصنف .

"لا لفعله" أي فعلِ الكون[١] **"ولا للمبتدأ ولا للمخالفة ، خلافاً لزاعمي ذلك"** .

أما الأول : فمذهب الفارسي[٢] وجمهور البصريين وقد نسب لسيبويه[٣] .

وأما الثاني: فمذهب ابن خروف[٤] وابن أبي العافية[٥] . / ١٠٩/أ

وأما الثالث: فمذهبُ الكوفيين[٦] .

والأول: مرجوحٌ من جهة عدم إطراده ؛ إذ الفعل لايطرد تقديره مع كل ظرف ؛ لأن بعض مواضع الظرف غير صالحٍ للفعل كـ "أمَّا" في نحو "أمَّا عِنْدَكَ فزيدٌ" ، وإذا الفجائية في نحو : "خرجتُ فإذا عِنْدَك زيدٌ" ؛ إذ الفعل لا يلي "أمَّا" و"إذا".

وادعاء تقدير مايطرد تقديره أولى من ادعاء ما لايطرد تقديره .

وأيضاً فإن تقدير الفعل يستلزم تقدير الجملة . وتقدير اسم الفاعل لا يستلزم ذلك على الصحيح .

والمفرد أصلٌ فلا يعدل عنه ، ولايقال : أن تقدير الجملة متعين في باب الموصول ، فسائر مواضع التقدير كذلك . لأنا نقول : الظرف إذا وقع صلة فقد وقع في موضع لايغني فيه المفرد .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٩ .

(٢) انظر الإيضاح/٤٧ ، الهمع ٢/٢٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/٤٠٣ .

(٤) انظر شرح الجمل له في ٢٠/أ حيث يقول : "وفائدة ذكر العامل هنا أنه لا يضمر شيئاً لشدة بيان المعنى ونيابة الظرف في بابه" وانظر الكتاب ١/٤٠٣ ، شرح التسهيل ط ١/٣١٤-٣١٥ ، الهمع ٢/٢١ .

(٥) ابن أبي العافية هو محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن أبي العافية المتوفى سنة ٥٨٣ هـ ، انظر البغية ١/١٥٣ .

(٦) انظر الإنصاف ١/٢٤٥ ، الهمع ٢/٢١ ، شفاء العليل ١/٢٩٢ .

وإذا وقع فيه المفرد أُوِّل بجملة . والظرف إذا وقع خبراً فقد وقع في موضع هو للمفرد بالأصالة . وإذا وقعت فيه الجملة أُوِّلت بمفرد . فهما بابان مختلفان ، لايعتبر أحدهما بالآخر[1] .

وذهب بعض النحاة : إلى أنه يجوز تقدير العامل في الظرف اسم فاعلٍ وفعلاً وأنه إذا قدر اسم الفاعل كان الظرف من صنف المفردات . وإذا قدر فعلاً[2] كان من صنف الجمل وهو مذهب أبي الحسين بن أبي الربيع[3] والمصنف[4] في الآلفية .

وروى عن ابن السراج[5] : أن الظرف والمجرور ليسا من صنفِ المفردات ولا من صنف الجمل ، بل هما صنف ثالث ؛ لأنك تقول : "إن في الدّار زيداً" و "إن عندك عَمْراً" ولو كانا بمنزلة "مستقر" أو "استقر" ، لم يجز تقديمهما على اسم إن ، كما لايجوز تقديمهما .

والصحيح أنهما من قبيل المفردات ؛ إذ لايحتملان صدقاً ولا كذباً .

وإنما قيد الكون المشتق منه اسم الفاعل العامل في الظرف بالإطلاق ؛ ليحترز بذلك من اسم كون مقيد كـ "مُعْتكَف" و "قَارِئ" ونحوهما فإن الظرف لايغني عنه ، بل لابد من التصريح به ، فتقول عند إرادته : "زيدٌ مُعْتكِفٌ في المسجد" و "قَارِئٌ في الدارِ" .

وبالجملة : فالمجرور لايقوم مقام المحذوف إلاّ إذا كان المحذوف يفهم منه ، وإلا فلابدَّ من ذكره فتقول : "زيدٌ في الدّار" إذ أردت مستقراً ؛ لأن "في" للوعاء ومعناه موافق للاستقرار . ولو قلت : "زيدٌ في الدّار" على معنى "ضاحكٌ في الدّار" لم يجز بل لابُدَّ/ من الاتيان بضاحكٍ ؛ لأن "في" غير مشعر به . /١٠٩ب

وتقول : "زيدٌ لك" على معنى مملوكٌ أو مستحق ؛ لأن الملك والاستحقاق مفهومان من اللاّم .

ولو قلت : "زيدٌ لك" على معنى "محبٌ" لم يجز ؛ لأن ذلك لايفهم من اللام .

فإن كان الحرف له معنى عام صالحٌ مع كل شئٍ على السواء ، وليس هو في أحد المعاني أظهر من سائرها ، كان المجرور ناقصاً أبداً كما في نحو "زيدٌ بك" لابد

---

(١) انظر شرح التسهيل ر ٤٣٢/١ .
(٢) في النسخة [جملة] .
(٣) انظر البسيط ٥٤٧/١-٥٤٨ ، الهمع ٢٢/٢ .
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ .
(٥) انظر الأصول ٨٠/١ ، شرح ابن عقيل ٢١١/١ ، الهمع ٢٢/٢ ، البسيط ١٥٩/١ .

من ذكر المحذوف ؛ إذ لا يعلم هل المراد "واثقٌ" أو "مسرورٌ" أو غير ذلك ؛ لأن الباء معناها الإلزاق ، فهي صالحة مع كل محذوف ؛ لأنها تلزقه بالمجرور .

وكذا الظرف أيضاً لايحذف معه إلاّ الاستقرار والكون العامان ؛ لأن ذلك مفهوم من الظرف فتقول : "زيدٌ خلفَكَ" إذا أردت مستقر .

فإن أردت "ضَاحِكاً" لم يجز ؛ لأن الظرف لايشعر به .

والظرف عند البصريين متحملٌ ضميراً سواء تقدم أو تأخر .

وأما الكوفيون فالكسائي والفراء وهشام وبالجملة شيوخ الكوفيين[1] أكثرهم على أنه منتصب من حيث إنه خلاف الاسم الذي هو حديث عنه ، ولايُقدَّر قبله ولابعده فعل ينصبه وذلك بناءً على مايعتقدونه من ضعف المحل ؛ لأن مايضعف عندهم لايحمل من الحركات إلاّ الفتح قالوا : وفائدة نحو "زيدٌ خَلْفَكَ" الدلالة على موضع زيدٍ من غير تعرضٍ لاستقرارٍ ولا قيام ، ولاقعود . وخالفهم أحمد بن يحى[2] فادعى أن المحل يعني الظرف منصوبٌ بفعل محذوف ليس بمضمرٍ أولاً ولا آخراً ، والمحل نائب عنه يضمر فيه من ذكر الاسم مايضمر في الفعل .

وذهب الفراء[3] إلى أن المحل إذا تأخر نحو"زيدٌ عندك" تحمل ضمير الاسم ، فإن تقدم نحو"عِنْدَك زيدٌ" لم يتحمل ضميره ؛ لأنه والحال هذه يرفع الظاهر وأما إذا تأخر فإنه يرفع الظاهر ويرفع ضميره .

وقال الكسائي : رافعُ "زيدٌ" من نحو "زيدٌ عندك" عائد الاسم المضمر .

"ومايُعْزَى للظرف من خبرّية وعمل ، فالأصحُّ كونُه لعامله"[3] وهو مذهب ابن كيسان وظاهر قول السيرافي[4] .

"وربما اجتمعا" أي : الظرف وعامله **"لفظاً"** ومن ذلك قوله :

– لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[5]

"ولايُغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمِ عَيْنٍ" ؛ لأن ذلك لا فائدة فيه ؛ إذ الظرف إنما يفهم الاستقرار العام ونحوه . فإذا[6] / قلت : "زيدٌ اليوم"[7] على هذا المعنى ، /١١٠أ

---

(١) انظر شرح التسهيل ط ٣١٤/١ ، الإرتشاف ٥٤/٢ ، الهمع ٢١/١ .
(٢) هو ثعلب المتوفي سنة ٢٩١ هـ .
(٣) انظر التسهيل/٤٩ .
(٤) انظر شرح التسهيل ط ٣١٨/١ ، شفاء العليل ٢٩٣/١ ، الهمع ٢٢/٢ .
(٥) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ ، المغني/٤٩٧ ، شرح أبياته ٣٤١/٦ ، شرح التسهيل ط ٣١٧/١ ، المساعد ٣٧/١ ، شفاء العليل ٢٩٣/١ .
(٦) مكررة في الأصل .
(٧) انظر الرضي على الكافية ٩٤/١ ، شفاء العليل ٢٩٤/١ .

كان عُرْياً عن الفائدة ؛ إذ معلومٌ أن كلَّ موجود ، فإن اليوم يكون زماناً له ؛ إذ الخبر من الزمان زمانٌ لكل موجود وسواء كان الزمان مختصاً بوصفٍ أو غيره ، لا فائدة في الإخبار به عن اسم العين هذا **"مالمَ يُشبهه"**[1] اسم العين **"اسم المعنى بالحدوثِ وقتاً دون وقت"**[2] نحو : "الكَمْأَةُ في فصل الربيع"[3] **"أو تعمَّ إضافة معنى إليه"** أي : إلى اسم العين نحو : "أكُلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُه ؟"[4] وقول الشاعر :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَهُ ــ يُلْقِحُهُ قَومٌ وتَنْتِجُونَه[5]

أي : تجدُّدُ ثوبٍ ، وإحرازُ نَعَم .

"أو يَعَمّ" اسم العين **"واسمُ الزمانِ خاصٌ"** نحو : "نحنُ في شَهرِ كذا"[6] **"أو مسؤولٌ به"** أي : باسم الزمان **"عن خاصٍ"** نحو : "في أيِّ الفصولِ نحن؟"[7] فإن كان شئ من ذلك ، فالإخبارُ عن اسم العين بظرفِ الزمان مفيد . والمراد بعموم المبتدأ أخذه غير مقيدٌ بزمان ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا قيد أيضاً بزمان نحو : "نحنُ اليومَ في شَهرِ كذا"[8] كان مفيداً . وإنما كان مفيداً ؛ لأن الإخبار في المعنى إنما هو عن الزمان لا عن اسم العين ، فالمعنى :

"شَهْرنا شهر كذا" "وشهرنا اليوم شهر كذا" وكل ماورد مما يوهم أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن اسم العين ، ليس على ظاهره ، والإخبار فيه في الحقيقة إنما هو عن معنى كقولهم : "الليلةُ الهلالُ"[9] المراد حدوث الهلال .

وقولهم : "أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه"[5] المراد "إحراز نَعَمٌ" ، وقولهم : "الكمأةُ في فصلِ الرَّبيع" المراد حدوث الكمأة في فصل الربيع . وكذا كل ماورد من ذلك . وإلى هذه المثل ونحوها أشار المصنف[10] بالغلبة .

ومنع وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم العين ، وجعل ماورد منه على حذف

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٤٩ .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/٤٩ .
(٣) انظر شرح التسهيل ٣١٩/١ .
(٤) انظر المسائل الحلبيات/١٨٠ ، الأصول٢٤٧/٢ شرح التسهيل ط٣١٩/١ الإرتشاف٥٦/٢ .
(٥) هو قيس بن حصين الحارثي انظر الكتاب ١٢٩/١ ، الإنصاف ٦٢/١ ، المخصص ١٩/١٧ ، شرح التسهيل ط ٣١٩/١ ، شفاء العليل ٢٩٤/١ .
(٦) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٠/١ ، شفاء العليل ٢٩٤/١ .
(٧) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٠/١ ، الارتشاف ٥٦/٢ ، شفاء العليل ٢٩٤/١ .
(٨) انظر الإرتشاف ٥٦/٢ .
(٩) انظر الرضي على الكافية ٩٤/١ ، شفاء العليل ٢٩٤/١ .
(١٠) انظر شرح التسهيل ط ٣١٩/١ .

مضاف هو مذهب الجمهور[1] ، وأجاز ذلك[2] بعضهم إذا كان في الكلام معنى الشرط نحو : "الرُّطَبُ إذا جاء الحرُّ" .

وقال أبوالحسين بن عبدالوارث[3] ، وهو ابن أخت الفارسي : يجوز "الهلالُ الليلةُ"[4] من غير جعله على حذف مضاف ؛ لأن الهلال باختلاف أحواله يشبه الأحداث ؛ لأنه يستتر تارةً ويظهرُ أخرى .

وقال بعضهم[5] : يجوز بشرط انجرار الظرف بـ"في" /ووصفه نحو "نَحنُ في يومٍ طيبٍ" . /١١٠ب

"ويُغنِي" ظرفُ الزَّمانِ **"عنْ خبرِ اسمِ معنى[6] مطلقاً"** من غير تقييد ، واسم المعنى حينئذٍ إما أن يكون واقعاً في جميع الظرف أو أكثره .

"فإنْ وقعَ في جميعهِ أو أكثره وكانَ نكرة رُفع غالباً" .

فمن الأول قوله : ‹**وحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهراً**›[7] .

ومن الثاني قوله تعالى : ‹**الحجُّ أَشهرٌ مَعلُومات**›[8] .

"ولم يَمتنع" مع هذا **"نَصبُه"** على الظَّرفية **"ولاجَرُّه بـ "في" خلافاً للكوفيين"**[9] .

فإنهم منعوا نصبه وجره فراراً ممايوهم التبعيض في المقصود به الاستغراق ؛ وهو بناءً على اعتقاد كون "في" للتبعيض . وليس بصحيح ، بل إنما تقتضي الظرفية بحسب الواقع في مصحوبه . فإن كان الواقع مستلزماً للاستغراق كالصومِ بالنسبة إلى النهار ، فلفظ "في" غير مانع منه .

وإن كان له صلاحية الاستغراق وغيره ، فالصلاحية لذلك مع "في" باقية[10] .

ولبقائها معها يصح أن يقال : "في الكيسِ درهمٌ" وأن يقال "في الكيسِ مِلؤهُ منَ الدَّراهِمِ" فالصحيحُ إذاً مذهب البصريين[10] .

"وربما رُفع خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضه" نحو : "الزيارةُ يومُ الجمعةِ" وقول النابغة :

---

(١) انظر الإرتشاف ٢/٥٥ .

(٢) انظر الإرتشاف/٥٦ .

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث الفارسي تتلمذ على خاله توفي سنة ٤٢١ هـ ، انظر بغية الوعاة ١/٤٩ .

(٤) انظر الإرتشاف ٢/٥٥-٥٦ .

(٥) انظر المرجع السابق/٥٦ .

(٦) في الأصل [اسم عين] والصواب ماأثبتناه من التسهيل/٤٩ .

(٧) آية ١٥ من الأحقاف .

(٨) آية ١٩٧ من البقرة .

(٩) حكاه السيرافي ، انظر الرضي على الكافية ١/٩٥ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ط ١/٢٢١ ، شفاء العليل ١/٣٩٥ .

* - زَعَمَ البَوَارِحُ أنَّ رِحلَتَنَا غدٌ
وبِذَلكَ خَبَّرنَا الغُرَابُ الأسْوَد[1]

على رواية رفع "غد" وروي أيضاً بالنصب .

ورفع هذا النوع أعني المنكر ونصبه جائزان عند البصريين[2] والفراء . ومنع هشام[2] نصبه والتزم رفعه ، فلو كان ظرف الزمان معرفة نحو "قيامُكَ يومُ الخميس" فالنحاة أجمعوا[3] على جواز الرفع والنصب ومن ذلك المضاف والمضاف إلى المصدر كالمصدر نحو "أفضلُ قيامُك يومُ الجمعة" برفع يوم الجمعة ونصبه .

والمصادر كلها تنتصب على الأوقات نحو "قِيَامِي صياحُ الدِّيك"[4] .

وأطلق الكوفيون[5] جواز هذا الاستعمال من غير شرط . ويخرج من كلام بعض البصريين[5] أن ذلك مشروطٌ بالعلم ؛ لأنه أجاز ذلك في "قدومُ الحَّاج" ومنعه في "لا أُكَلِّمكَ قِيام زيد" مراداً بذلك : وقت قيام زيد ، لكن هذا الاستعمال لايجوز إلاّ إذا كان المصدر صريحاً كما مُثِّل ، ويمنع في غيره ، فلايجوز : "خروجنا أنْ يصيحَ الدِّيك" يريد : وقت أنْ يصيحَ الدِّيكُ .

"ويَفْعل ذلك" أي : الرَّفع بالظَّرف **"المكاني المتصرِّفِ بعد اسم عَيْنٍ راجحا"** على النصب **"إنْ كان المكاني نكرة"** نحو : "المسلمونَ جانبٌ" ، و "المشركونَ جانبٌ"[6] **"ومَرْجُوحاً"** عليه **"إن كانَ معرفة"** نحو : "المسلمونَ أمَامُكَ"[7] .

"ولايَخْتصّ رفعُ المعرفةِ بالشّعر أو بكونه بعدَ اسم مكانٍ" نحو : "دَاري خَلْفُكَ" و "منزلي أمَامُكَ" .

"خلافاً للكوفيين"[8] .

أما لو كان اسم المكان مضافاً إلى نكرة نحو : "زيدٌ خلف حائط" جاز رفعه ونصبه[9] عند النحاة أجمعين .

---

(١) في ديوانه/٢٩ وروايته [تنعاب الغراب الأسود] ، انظر القوافي للتنوخي/١٦٦ ، الوافي في العروض والقوافي/٢٣٩ ، شرح التسهيل ط ١/٣٢١ ، شفاء العليل ١/٢٩٥ .

(٢) انظر الإرتشاف ٢/٥٧ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ١/٣٢١ ، الإرتشاف ٢/٥٧ .

(٤) انظر الإرتشاف ٢/٥٧ .

(٥) انظر المرجع السابق . حيث نسبا إلى الزجاج .

(٦) النصب والرفع جائزان عند الكوفيين والبصريين ، انظر شفاء العليل ١/٢٩٦ .

(٧) المختار عند البصريين النصب ، انظر شرح التسهيل ط ١/٣٢٢ ، شفاء العليل ١/٢٩٦ .

(٨) انظر الرضي على الكافية ١/٩٥ ، وهو خاص عندهم بالشعر أو على أن يكون خبراً لإسم مكان نحو "داري خلف دارك" انظر شفاء العليل ١/٢٩٦ .

(٩) انظر الإرتشاف ٢/٥٨ .

وأطلق المصنف[1] جواز الرفع والنصب فيما إذا كان غير مضاف ، وفيه تفصيل ، وضابطه أن يقال : لايخلو ظرف المكان إذا كان غير مضاف أن يكون مصاحباً لـ "مِنْ" أولا . فإن كان مصاحباً لها نحو : "زيدٌ قريباً منِّي" جاز رفعه ونصبه عند الجميع . وإن لم يكن مصاحباً لها ، فإما أن يكون متلبساً بالألف واللاّم أولا . فإن كان متلبساً بها ، جاز رفعه عند الجميع ، وجاز نصبه عند//١١١أ البصريين وامتنع عند الكوفيين فتقول : "زيدٌ اليمين" و "الأمام"[2] .

وإن لم يكن متلبساً بالألف واللاّم ، فإما أن يعطف عليه منكور مثله أولا . فإن لم يعطف عليه منكور مثله رفعه الكوفيون[3] فقط ، وجوز البصريون رفعه ونصبه نحو : "زيدٌ خلفٌ" و "خلفاً" .

وإن عطف عليه منكورٌ مثله نحو : "زيدٌ يمينٌ وشمالٌ" فالبصريون[4] يجيزون رفعه ونصبه ، ويختار الكوفيون[4] رفعه ويجيزون النصب على غير اختيار . فلو كان ظرف المكان مختصاً من غير اسماء الجهات ، فجواز الرفع والنصب موقوفٌ على السماع ، اللهم إلاّ أن يقصد المقدار فإنه يرفع فتقول : "زيدٌ مني المسجدُ الجامعُ" و حكَى الفراء والكسائي[5] : "زيدٌ مني الكوفةُ" بالرفع على هذا المعنى . وأجاز الكسائي والفراء[5] الرفع والنصب في : "هوَ منِّي مكانُ الحائطِ منْك" بالنصب على المحل ، والرفع على تأويل "قدرهُ منِّي كقدرِ مكان الحائط" .

وينتظم في هذا السلك : المصدر الواقع بعد اسم عين نحو "هوَ منِّي عَدوةُ فرسٍ"[6] فإنه يجوز رفعه ونصبه . أما الرفع فملاحظة القدر . وأما النصب فلملاحظة المحل . فإن وقع ظرف المكان خبراً عن اسم مكانٍ نحو : "مكاني خَلْفُك" جاز أيضاً رفعه ونصبه . فإن قلت : "موعدك ركنُ الدَّار" فالرفع على أنه موضع الوعد ، ولا وجه لنصبه . وكذا قولك : "موعدُك البزَّازون والمسجد والمقصورة" لايكون فيه إلا الرفع . قال بعضهم ويجوز رفع "باب" ونصبه من قولهم : "بابُ البزدان" و "بابُ الطاق" .

أما الرفع فعلى أن يكون الموعد هو الباب . وأما النصب فعلى أن يكون ناحيةَ "البابِ" . والنصب في هذا النوع لاينقاس .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٢/١ .

(٢) انظر الإرتشاف ٥٩/٢ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) انظر الإرتشاف ٥٩/٢ .

(٥) انظر الإرتشاف ٦٠/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٤١٥/١ ، الإرتشاف ٦٠/٢ .

فلو أخبر عن اسم المعنى بظرف المكان ، فالحكم النصب نحو : "الخروجُ وَرَاءنا" . ولايجوز "وراؤنا" .

"**ويكثر رفعُ المؤقتِ المتصرفِ من الظرفين**"[١] الزماني والمكاني "**بعد اسم عينٍ مقدراً إضافة بُعْدٍ إليه**" نحو : "زيدٌ منّي يومان"[٢] أو "فرسخانِ" أي : "بُعْدُ زيد مني يومان" أو "فرسخان" .

"**ويتعين النصب**" على الظرفية "**في نحو : "أنت منّي فرسخين" بمعنى : أنت من أشياعي**"[٣] أي : أصحابي "**ماسرنا فرسخين**"[٢] "**ونصب "اليوم" إن ذكر مع الجمعة** //١١١ب **ونحوها**" كـ "السَّبْت" و "العيد" ، "**مما يتضمن عملاً جائز**"[٣] فتقول : "اليومُ الجمعةُ" و"اليومُ السَّبتُ" و "اليومَ العيدُ" بنصب اليوم إن شئت ؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسَّبتُ بمعنى الراحة ، والعيدُ بمعنى الفطر وذلك أعمال ، فتنصب اليومَ ، وتجعله ظرفاً لها .

و "**لا**" يجوز نصبه "**إن ذكر مع الأحدِ ونحوه**" كالإثنين ، والثلاثاء ، ونحو ذلك "**مما لا يتضمن عملاً**" بل رفعهُ واجبٌ ، "**خلافاً للفراء وهشام**"[٤] فإنهما أجاز انصبه مع ذلك على معنى "الآنَ الأحدُ" و "الآنَ الاثنان" فيجعلان اليَّوم" بمعنى : "الآن" وهو إذ ذاك أعَمُّ من الأحد والإثنين فيكون ظرفاً لهما .

ويعضد رأيهما : أن سيبويه أجاز "اليومَ يومُك" بنصب "اليوم" على معنى الآن وقال : لأنَّ الرَّجل [قد] يقول : "اليومَ أفعلُ ولايريد يوماً بعينه[٥]" .

وقد يفرق بين ماأجازه سيبويه ، وبين ما أجازاه : بأن المعنى فيما أجازه سيبويه[٥] "اليوم شأنُكَ وأمْرُكَ"،ونحو ذلك ؛ وهو ظرف ومظروف ، بخلاف ما أجازاه ، فإن ردَّ ذلك إلى الظرف والمظروف فيه تكلف[٦] .

"**وفي "الخلف" مخبراً به عن "الظهر" رفعٌ ونصبٌ**" فتقول : "ظَهرُك خَلْفَك" بالنصب على الظرفية ، وبالرفع على الخبرية ؛ لأنه في معنى : "هو الظَّهْرُ ، وهو متصرف" .

"**و**" حكم "**ماأشبههما**" أي : الظَهْر والخلف في جواز الرفع والنصب "**كذلك**" فتقول : "رِجْلاَك أَسْفَلُكَ" برفع ونصب .

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤١٧/١ ، شرح التسهيل ط ٣٢٢/١ ، شفاء العليل ٢٩٦/١ .

(٣) تسهيل الفوائد/٥٠ .

(٤) انظر الرضي على الكافية ٩٦/١ ، شرح التسهيل ط ٣٢٣/١ .

(٥) الكتاب ٤١٩/١ ، شرح التسهيل ط ١/ ٣٢٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ط ١/ ٣٢٣ .

"فإنْ لم يتصرَّف الظرف كـ "الفوق والتحت" لزم نصبه"[1] فتقول : "رِجْلاك تَحْتَك" و "رَأسُك فَوْقَك" بنصبٍ فقط .

"ويُغني عن خبرِ اسمِ عينٍ باطرادٍ مصدرٌ يؤكِّده مكرراً" نحو : "زيدٌ سيراً سيراً"[2] **"أومحصوراً"** نحو : "إنَّما أنت سَيْراً"[3] . والأصل "زيدٌ يسير سيراً" و "إنَّما أنت تسيرُ سيراً" ، فحذف الفعل فيهما ، واستغنى عنه في المثال الأول بالتكرار ، وفي الثاني بدلالة الحصر ؛ لأن ذلك كالعوض منه ، فامتنع إظهاره فراراً من الجمع بين العوض والمعوض منه[4] .

"وقد يُرفع" هذا المصدر **"خبراً"** ومنه قوله :

فإنَّما هِيَ إقبالٌ وإدْبَارُ[5]

"وقد يغني عن الخبر غيرُ مذكَّر" أوّل الباب **"من مصدرٍ أو مفعول به أو حال"**[6] ومن مثل الأول والثاني قولهم : "إنَّما العامريُّ عِمَامَتَه وعِمَّتَهُ"[7] .

والأول : مفعولٌ والمعنى : يَتَعهَّدُ عِمَامَتَه .

والثاني : مصدرٌ والمعنى : يَتَعَمَّم/عِمَّتَه نظير "إنما أنت سيراً" . وعلى/١١٢أ هذا ليس من القليل ؛ لأن إغناء المصدر المفهم الحصر عن الخبر كثيرٌ . ومن المفعول المغني عن خبر المبتدأ ، كل مقول معمول لفعل قول محذوف هو خبر عن المبتدأ كقوله تعالى : ‹وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى›[8] أي: يَقُولُونَ : "مانعبدهم" و "يَقُولُونَ" خبر "ومانَعْبُدُهُم" في موضع نصب به ، وأغنى عنه[9] .

ومن اغناء الحال عن الخبر وهي خالية من شروط إغناء الحال عن الخبر ماروى الأخفش من قول العرب : "زيدٌ قائماً"[10] ، وأصله "زيدٌ ثَبَتَ أو عُرِفَ قائماً" .

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٠ .
(٢) انظر الكتاب ٣٣٥/١ ، شرح التسهيل ط ٣٢٤/١ .
(٣) انظر الكتاب٣٣٥/١ ، شرح التسهيل ط٣٢٤/١ .
(٤) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٤/١ .
(٥) البيت للخنساء في ديوانها/٤٨ ، الكتاب ٣٣٧/١ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، ابن يعيش ١١٥/١ ، شرح التسهيل ط ٣٢٤/١ . وصدره [ترتع مارتعت حتى إذا أدَّكرتْ] .
(٦) التسهيل/٥٠ .
(٧) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٤/١-٣٢٥ ، شفاء العليل ٢٩٨/١ .
(٨) آية ٣ من الزمر .
(٩) انظر شرح التسهيل ط ٣٢٥/١ .
(١٠) انظر شرح التسهيل ٣٢٥/١ ، شفاء العليل ٢٩٨/١ .

ومارُوي عن علي أنه قرأ ‹وَنَحْنُ عُصْبَةً›(١) . وماروى الأزهري : "حكمك مُسَمَّطا"(٢) أي : حُكْمُكَ لك مُثَبَّتاً ، حذف الخبر وهو لك ، وأغنت الحال عنه ، وعلى هذا ينبغي أن يخرج قول النابغة .[الجعدي]

– وَحلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً
سِوَاهَا ولاَفي حُبِّها مُتَرَاخِيا(٣)

ويكون أصله : "لا أُرَى باغياً" ثم حذف الفعل ، وجعل "باغياً" دليلاً عليه ، وهذا أولى من جعل "لا" عاملة في المعرفة .

"**وقد يكونُ للمبتدأ خبَران فصاعداً بعطفٍ**"(٤) نحو "زيدٌ فقيهٌ ونحوي وكاتبٌ" .

"**وغيرِ عطفٍ**" كقوله تعالى ‹وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ›(٥)

وقول الشاعر :

– مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهَذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي(٦)
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ سِتٍّ
سُودٍ دِعَاجٍ(٧) مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ

وقوله :

– يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي
المَنَايَا(٨) بِأُخْرَى فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ(٩)

والاقتصارُ على أحدِ الخبرين أو الأخبارِ جائزٌ في هذا .[و] ابن عصفور(١٠) لايُجَوِّز استعمال الخبر متعدداً إلاّ بالعطف ، فلايجوز "زيدٌ ضَاحِكٌ رَاكِبٌ" دون

---

(١) آية ٨ من يوسف وقد سبق الكلام عنها في ص٢٤٩
(٢) سبق الاستشهاد به في هذا الباب . ص٢٤٨
(٣) في ديوانه/١٧١ ، وانظر الجنى الداني/٢٩٣ ، المغني/٢٦٠ ، شرح أبياته ٣٧٩/٤ ، شرح التسهيل ط ٣٢٥/١ ، شفاء العليل ٢٩٨/١ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٠ .
(٥) الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من البروج .
(٦) الرجز نسب لرؤبة في ملحقات ديوانه/١٨٩ ، والمقاصد النحوية ٥٦١/١ ، وبدون نسبة في الكتاب ٨٤/٢ ، شرح أبياته المختصر/١٨٧ ، الأصول ١٥٤/١ شرح التسهيل ط ٣٢٦/١ ، شفاء العليل ٢٩٩/١ وفي الديوان [من كان ذابت] .
(٧) في الروايات [جعاد] .
(٨) في الروايات [بأخرى المنايا] .
(٩) البيت لحميد بن ثور الهلالي وقد سبق الاستشهاد به ص ١٧٢ .

(١٠) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٥٩/١ .

عطف ، إلاَّ أنْ تجعل الخبر مجموعهما لاكُل واحدٍ منهما ، ويكون المعنى إذ ذاك : أن المخبر عنه جامعٌ للضَّحكِ والركوبِ في حالٍ واحدٍ ، وهما خبران من حيث اللفظ ، وخبرٌ واحدٌ من حيث المعنى .

وكل ما ورد منه متعدداً بغير عطفٍ ، فهو راجعٌ إلى هذا المعنى . فقولهم : "هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ"(١) ، المراد أنه جامعٌ للوصفين في حالٍ واحد/ وقول الشاعر : /١١٢ب "فهو يقظان هاجع" المراد أنه جامع لهما باعتبار كونه صاحبَ دهاءٍ ورأي .

وقول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذا بَتِّي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

المراد أنه صالح لهذه الفصول في حين واحد . فَـــرْعٌ: إذا قلنا : أنه يجوز تعدد الخبر بغير حرف عطف ، وكان المتعدد مشتقاً نحو "هذا حلوٌ حامضٌ" فهل كل منهما متحمل ضميراً أو الأول فارغ منه ، والثاني متحملٌ له ؟ كلاهما محتمل :

أما الأول : فوجهه أن كلاً منهما مشتق ، والمشتق يتحمل الضمير ، واستعمالهما خبرين لايرفع هذا الحكم .

وأما الثاني : فوجهه أن الأول متنزل منزلة الجزء ، والجزء لايتحمل ضميراً ، فإذا وقع بعدهما اسم ظاهر نحو "هذا البستان حلوٌ حامضٌ رُمَّانُه" .

فإن فرغنا على الوجه الأول ، احتمل أن يكون ذلك من باب التنازع ولا إلتفات إلى من يشترط في المتنازع فيه أن لا يكون سببياً مرفوعاً . وإن فرغنا على الوجه الثاني ، تعين أن يكون مرفوعاً بالثاني(٢) .

"وليس مِنْ ذلك" أي : من تعدد الخبر **"ماتعددَ لفظاً دونَ معنى"**(٣) نحو "هذا حلو حامضٌ" بمعنى "مُزٌّ" و "هذا أعْسَرُ يَسْرٌ" بمعنى "أضْبَطُ" وهو العامل بكلتا يديه .

"ولا ماتعدَّد لتعدُّدِ صاحبِه حقيقةً أو حكماً" فمن المتعدد صاحبه حقيقة قولك : "بَنوزيدٍ فقيهٌ ونحويٌ وكاتبٌ"(٤) .

---

(١) الكتاب ٨٣/٢ ، شرح التسهيل ط ٣٢٧/١ .

(٢) انظر هذه الآراء في التذييل ٢ لوحة ١٠٨

(٣) تسهيل الفوائد/٥٠ .

(٤) شرح التسهيل ط ٣٢٦/١ .

ومن المتعدد صاحبه حكماً قوله تعالى : ﴿إنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخرٌ بينكم وتكاثرٌ في الأموال والأولاد﴾[1] وقول الشاعر :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ — والعَيْشُ شُحٌّ وإشْفَاقٌ وتأميلُ[2]

ولايجوز العطف في المتعدد صاحبه لفظاً لا معنى ، خلافاً لأبي[3] علي . وأما المتعدد صاحبه حقيقة أو حكماً ، فلا يستعمل إلاّ بالعطف . والاقتصار على أحد الخبرين أو الأخبار في المتعدد لفظاً لا معنى ، وفي المتعدد صاحبه غير جائز إلا لقصد مجاز ؛ لأن الفائدة لاتحصل إلاّ بالمجموع .

---

(١) آية ٢٠ من الحديد .

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب ، انظر شرح التسهيل ط ٢٢/١ -٣٢٦ ، والبيان والتبيين ٢٤٠/١ .

(٣) انظر الهمع ٥٤/٢ ، شرح التسهيل ط ٣٢٧/١ .

"وإن توالت مبتدآت أخبر عن آخر ها مجعولا هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده"(١) وكيفية ذلك أن **"يضاف غير/الأول إلى ضمير متلوه"**(١) فتقول: "زيداً عمُّه خالُه أخوه أبُوه قائمٌ"(٢). /١١٣أ

"فقائم" خبر الأب، وهو وخبرُهُ خبرُ "الأخ"، والأخ وخبره خبرُ الخال، والخال وخبرُه خبرُ عن العم، والعم وخبره خبرُه خبرٌ زيد.

وتلخيص هذا النوع أن تضيف المبتدأ الآخر إلى الذي قبله، والذي قبله إلى الذي قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول فتأتي بعد ذلك بالخبر، فتقول: "أبو أخي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ" **"أو"** يأتي بها غير مضافة و**"يُجاء بعدَ خبَر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر، وتالٍ لمتلو"** فتقول: "زيدٌ عمرو بكر هند ضاربته في داره من أجله" فـ"هندٌ" مبتدأ خبره ضاربته وهو متحملٌ ضميراً عائداً على هند، وهند وخبره خبرُ بكر والضمير البارز في ضاربته عائدٌ على بكر، وبكر وخبره خبرُ عمرو، والضمير المتصل بالمجرر الأول عائدٌ عليه. وعمرو وخبره خبرُ زيدٍ، والعائد عليه الضمير المتصل بالمجرور الثاني.

وتلخيص هذا النوع: أن تثبت المبتدأ الأخير، وتخبر عنه بخبره وتجعل بدلُ كلِ مضمرِ الظاهر العائد عليه الضمير فتقول: "هندٌ ضاربة بكرٍ في دار عمرو من أجلِ زيدٍ".

---

(١) انظر التسهيل/٥٠.

(٢) انظر الرضي على الكافية١/١٠٩، شرح الجمل لإبن عصفور١/٣٥٨-٣٥٩، شرح التسهيل ط١/٣٢٧، الإرتشاف٢/٦٥-٦٦، الهمع٢/٥٥.

"فصـــل"(١)

إذا اجتمع في هذا الباب اسمان . فإمَّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة .

فإن كانا معرفتين ، جعلت الذي تقدر أن المخاطب يعلمُهُ مبتدأ ، والذي تقدر أن المخاطب يجهلُهُ خبراً نحو "زيد أخو عمرو" إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنه أخو عمرو .

فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ، ويجهل أنه مسمىً بزيد قلت : "أخو عمرو زيدٌ" ؛ لأن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر هو محل الفائدة .

فإذا جعل المجهول منهما هو الخبر ، فإن كان يعلم الاسمين ويجهل النسبة بينهما فلا يخلو إما أن يتحدا في رتبة التعريف أو يختلفا .

فإن اتحدا كما لو كانا علمين أو اسمي إشارة أو مضافين جعلت أيهما شئت مبتدأ ، وأيهما شئت خبراً .

وإن اختلفا كما لو كانا مضمراً وعلماً ، أو علماً واسم إشارة ، جعلت الأعرف منهما مبتدأ ، والأقل تعريفاً الخبر ، فيجعل المضمر مبتدأ والعلم خبراً إذا اجتمعا . والعلم مبتدأ / واسم الإشارة الخبر إذا اجتمعا ، ويجوز العكس . /١١٣ب

وإن كانا نكرتين فإما أن يكون لكلٍ منهما مسوغ للابتداء بالنكرة أو لأحدهما فقط .

فإن كان لكلٍ منهما مسوغٌ جعلت أيهما شئت مبتدأ ، وأيهما شئت خبراً نحو : "أفضلُ من زيدٍ أفضلُ منْكَ" .

وإن كان لأحدهما مسوغٌ فقط ، جعلت الذي لها مسوغٌ مبتدأ ، والذي لا مسوغ لها الخبر نحو "لرجلٌ قائمٌ" .

وإن كان معرفة ونكرة، جعلت المعرفة المبتدأ والنكرة الخبر نحو "زيدٌ قائمٌ". ولا يجوز العكسُ إلاَّ في ضرورة شعر ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) هذا الفصل انفرد به الشارح وانظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٤ ، المغني/٥٠٤-٥٠٥ ، الإرتشاف٢/٢٨-٣٩ ، الهمع٢/٢٨-٢٩ .

- قفِي قَبْلَ التّفرقِ يا ضُباعَا

ولاَ يكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا[١]

جعل "موقفاً" اسم "يك" ، والوداع وهو معرفة الخبر .

ولا يكون اسماً لكان إلاّ ما كان مبتدأ في الأصل ، وقيل أن هذا من القلب : وهو جعل ماينبغي أن يكون مبتدأ خبراً ، وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ؛ وذلك من حيث اللفظ .

وأما المعنى فعلى ما تقدم من الاخبار بالنكرة عن المعرفة .

ومن القلب وهو جعل المخبر عنه خبراً ، والخبر مخبر عنه قول الشاعر :

- كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا

كانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[٢]

أي : كانَ الرَّجمُ فريضةَ الزِّنَاء .

---

(١) البيت للقطامي عمير بن شييم ، انظر الكتاب٢/٢٤٣ ، ابن يعيش ٩١/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٤ ، المغني/٥٠٥ ، شرح الاشموني٣/١٧٣ ، ديوانه /٢١

(٢) نسب البيت للجعدي في اللسان [زن ي] وانظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٥٥ ، الانصاف١/٣٧٣ ، معاهد التنصيص/٨٦ والرواية [كما أنّ الزناءَ فريضةُ] **وليس في ديوانه .**

"فصـــل"

"تدخلُ الفاءُ على خبرِ المبتدأ وجوباً بعدَ "أمّا""[1] لقوله تعالى : ‹ فأمّا الذينَ آمنوا فيعلمونَ أنه الحقُ من ربهم ›[2] .

"ولا تحذف إلاّ في ضرورةٍ" كقول الشاعر :

- فأمَّا القِتالُ لاَ قِتالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْراً في عِراضِ المَوَاكِبِ[3]

"أو مقارنةِ قولٍ أغنى عنه المقول" كقوله تعالى : ‹ فأمّا الذينَ اسودّتْ وجوهُهُم أكفرتُم بعدَ إيمانِكُم فذوقوا العذابَ بما كنتُم تكفرونَ ›[4] .

أي : فيقال لهم أكفرتم .

"و" تدخل "جوازاً بعدَ مبتدأ واقعٍ موقع "مَن" الشرطية أو "ما" اختها وهو : "ال" الموصولة بمستقبل عام" كقوله تعالى : ‹ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما ›[5] فلو قصد به مضيّ أو عَهْدٌ فَارقَ إذ ذاك شبه مَنْ وما ولم تدخل الفاء .

"أو" موصولة "غيرها" بقيد أن يكونَ "موصولاً بظرف" كقول الشاعر :

- مَا لدَى الحَازِمِ اللَّبِيْبِ مُعَاراً
فَمَصُونٌ ومالُهُ قَدْ يَضِيعُ[6]

"أو شبهه" أي شبه الظرف : وهو المجرور كقوله تعالى : ‹ وما بكم من نعمةٍ فمنَ اللهِ ›[7] "أوبفعلٍ صالح للشرطية" كقوله تعالى : ‹ وما أصابكم من مصيبةٍ فبما كسبت/١١٤أ أيديكم ›[8] وقراءة نافع بالحذف للفاء[9] وهي مُبيِّنة أن "ما" في هذه الآية ليست شرطية بل موصولة وإلاّ لزمت الفاء لعدم صلاحيته للشرط ، وكل جواب غير صالح للشرط فالفاء لازمة له إلاّ في الضرورة . وأن الاقتران بالفاء في هذا الصنف من الأخبار جائزٌ لازم فرقاً بين الأصل والفرع .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥١ .

(٢) آية ٢٦ من البقرة .

(٣) البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه/٤٥ ، المقتضب٧١/٢ ، المنصف١١٨/٣ ، ابن يعيش١٣٤/٧ ، شرح التسهيل ط٣٢٨/١ ، شفاء العليل٣٠١/١ .

(٤) آية ١٠٦ من آل عمران .

(٥) آية ٣٨ من المائدة .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٣٢٩/١ ، شفاء العليل٣٠١/١ ، الهمع٥٦/٢ .

(٧) آية ٥٣ من النحل .

(٨) آية ٣٠ من الشورى .

(٩) انظر السبعة لابن مجاهد/٥٨١ ، الكشف٢٥١/٢ ، النشر٣٦٧/٢ .

"**أو**" مبتدأ غير موصول وهو "**نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة**" أي : الظرف والمجرور والفعل الصالح للظرفية نحو : "رجلٌ عنده حَزْمٌ فَسَعيدٌ ، وعَبدٌ لك كريم فمَا يَضيعُ ، ونَفسٌ تَسْعَى في نَجَاتِها فَلَنْ تَخِيْبَ"[١] .

"**أو مضافٌ إليها**" أي إلى النكرة المذكورة وهو "**مُشْعِرٌ بمجازاة**"[٢] نحو : "كلُّ رجلٍ عنده حَزمٌ فَسَعيدٌ ، وكُلُّ عبدٍ لك كريمٍ فما يَضيعُ ، وكُلُّ نفسٍ تسعى في نجاتها فَلَنْ تخيبُ"[٢].

"**أو**" مبتدأ غير ذلك "**موصوفٌ بالموصول المذكور**" كقول الشاعر :

- صِلُوا الحَزْمَ فَالخَطْبُ الذِّي تَحْسَبُونَهُ
يَسِيراً فَقَدْ تَلْقَونَهُ مُتَعَسِّرا[٣]

وقد دخلت على خبر الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول "إنّ" كقوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ** ﴾[٤] .

"**أو**" مبتدأ "**مضافٌ إليه**" أي إلى الموصول المذكور كقول الشاعر :

- يَسُرُّكَ مَظْلُوماً ويُرْضِيكَ ظَالِماً
وَكُلُّ الذِّي حَمَّلْتَهُ فَهْوَ حَامِلُه[٥]

"**وقدْ تدخل على خَبرِ كلّ مضافاً إلى غير موصوف**" ومنه ما ورد في بعض الأذكار المأثورة : "بِسم اللهِ ، ما شَاء اللّهُ ، كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ"[٦] .

"**أو**" مضافاً "**إلى موصوفٍ بغيرما ذُكر**"[٧] كقول الشاعر :

- كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أو مُدَانٍ
فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي[٨]

"**و**" كذا قد تدخل "**على خبر موصولٍ غيرِ واقع موقع "مَنْ" الشرْطية ولا "ما" أختها**"[٩] ومنه ﴿ **وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾[١٠].

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٠ ، شفاء العليل١/٣٠١ .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/٥١ .
(٢) انظر شرح التسيهل ط١/٣٣٠ ، الإرتشاف٢/٦٩ ، شفاء العليل١/٣٠١ ، الهمع٢/٥٧ .
(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٠ ، التذييل٢/١١٣أ ، شفاء العليل١/٣٠١ .
(٤) آية ٨ من الجمعة .
(٥) البيت لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيد . انظر البيان والتبيين ١/٢١٧، أمالي القالي ٢/٨٥، الإرتشاف ٢/٦٨، والمساعد ١/٢٤٥ .
(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٠ ، الإرتشاف٢/٦٩ ، شفاء العليل١/٣٠٢ ، الهمع٢/٩٨ .
(٧) انظر تسهيل الفوائد/٥١ .
(٨) لم أعثر على قائله انظر المغني/٤٩٨ ، شرح أبياته٦/٢٤٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٠ ، شفاء العليل١/٣٠٢ ، الهمع٢/٥٩ .
(٩) انظر التسهيل/٥١ .
(١٠) آية ١٦٦ من ال عمران .

"**ولا تدخلُ على خبرِ غيرِ ذلك**" من المبتدات "**خلافاً للأخفش**"[1] فإنه أجاز دخول الفاء على خبر مبتدأ لا يُشبه أداةَ الشَّرط نحو "زيدٌ فمنطلقٌ" .

والاستدلال على جواز هذا النوع بنحو قول الشاعر :

– وَقَائِلَةٍ خَـوْلَانُ فَانكِــحْ فَتَاتَهُمْ
وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[2] / ١١٤/ب

وبنحو قوله :

– أَرَواحٌ مـودِّعٌ أم بكُــورُ
أنتَ فانظرُ لأيٍّ ذَلِكَ تَصيرُ[3]

لا يتم لوجهين :

أحدهما : أن الأول معناه:هذه خَوْلانُ فانكح" ، والثاني : على معنى "انظُر أنْت" فأنت فاعل فعل محذوف .

الثاني : أن العامل لما كان أمراً ، كَانَ تعلّق "ما" بالمجازاة ؛ لأن قولك : "زيداً فاضْرِب" أو "زيدٌ فاضْرِبْه" في قوة : "ما يك من شيئٍ فزيداً اضرب" و"ما يك من شيئٍ فزيدٌ اضْرِبهُ" فلا يلزم من جواز هذا جواز محل[4] النزاع .

"**وتزيلها**" أي الفاء "**نواسخ الابتداء**" إذا دخلت على المبتدأ المقرون خبره بالفاء؛ لزوال شبهه إذ ذاك بالشرط ، وهذا الحكم عام في جميع النواسخ "**إلا" "إنّ" و"أنّ" و"لكن" على الأصح**"[5] فإنها لا تزيل الفاء ؛ لكون معني الابتداء لم يتغير بدخولها ؛ ولذا جاز العطف معها على معنى الابتداء ، بخلاف غيرها كـ"كأنّ" و"لَيْتَ" و"لَعَلَّ" فإنها مغيِّرةٌ لمعنى الابتداء ؛ ولذا امتنع العَطْفُ بدخولهاعلى معنى الابتداء .

ومن بقاء الفاء مع دخول "إنّ" قوله تعالى : ‹ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ** ›[6] .

وقوله تعالى : ‹ **إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ›[7] .

---

(١) انظر معاني القرآن١/٧٦ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر الكتاب١/١٣٩ ، شرح أبياته المختصر/٩٨ ، الأزهية/٢٤٣ ، إيضاح شوهد الإيضاح١/٩٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٣١ ، المساعد١/٢٤٧ ، شفاء العليل١/٣٠٢ .

(٣) البيت لعدي زيد في ديوانه/٨٤ ، انظر الكتاب١/١٤٠ ، كتاب الشعر١/٣٢٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٣١ ، ورواية الديوان [لك فاعلم لأي حال تصيرُ] وعليه يفوت الاستشهاد .

(٤) انظر الكتاب١/١٣٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٣١ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٥١ .

(٦) آية ٣٤ من محمد .

(٧) آية ١٣ من الأحقاف .

ومن ورود بقائها مع دخول "أنّ" المفتوحة قوله تعالى : ‹ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ›[1] .

وقول الشاعر :

- عَلِمْتُ يَقِيناً أَنَّ مَا حُـمَّ كَوْنُـهُ
فَسَعْيُ امرئٍ في صَرْفِهِ غَيرُ نَافِعِ[2]

وورود بقائها مع دخول "لكنّ" قول الشاعر :

- فواللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَا[لِياً][3] لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[4]

تنبيه : اعلم أن المبتدأ لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه[5] إلا بخمسة شروط :

أحدها : أن يكون المبتدأ موصولاً أو نكرة موصوفة ، والنكرة الموصوفة : كل نكرة دخل عليها "كل" .

الثاني : أن تكون الصلة أو الصفة فعلاً وفاعلاً أو ظرفاً أو مجروراً . فإن كانت الصلة أو الصفة مبتدأ أو خبراً أو شرطاً وجزاءً أو قسماً وجواباً ، لم تدخل الفاء ؛ لأن الشرط والجزاء والقسم والجواب لا يكنّ شرطاً ؛ لأنه لا يصلح دخول أداة الشرط على المبتدأ والخبر ، ولا على القسم والجواب ، ولا يدخل الشرط على الشرط ، وإنما دخلت في نحو قوله تعالى : ‹ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ›[6] ؛ لأن الظرف والمجرور إذا وقعا صلة قدرا بفعلٍ /١١٥أ محذوف كاستقر أو نحوه ، فحكم للنائب منا بـ الفعل بحكمه .

الثالث : أن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر لذاتها نحو "الذي يكرمني فمكرمٌ" أو لمعنى فيها نحو "الذي يأتيني فمكرمٌ" فالإكرام سبب في الخبر بذاته ، والإتيان سبب في الخبر لما فيه من المبرَّة .

---

(١) آية ٤١ من الأنفال .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٣٣٢/١ ، التذييل١١٥/٢أ ، شفاء العليل٣٠٢/١ .

(٣) ساقطة في الأصل .

(٤) البيت للأفوه الأودي وليس في ديوانه . وانظر أوضح المسالك٢٤٩/١ ، أمالي القالي٩٩/١ ، شرح التسيهل ط٣٣٢/١ ، شفاء العليل٣٠٣/١ .

(٥) انظر الكتاب١٣٨/١-١٤١ . ١٠٢/٣ .

(٦) آية ٥٣ من النحل .

الرابع : أن لا يدخل على الموصول عاملٌ ما عدا "إنَّ" فتقول : "إنَّ الذي يأتيني فله درهمٌ" ولا يجوز "ليتَ الذِّي يأتيني فلهُ درهمٌ" .

وكل هذه الشروط[1] يوافقه المبرد عليها وزاد سيبويه[2] شرطاً .

خامساً : وهو أن يكون الموصول غير الألف واللاَّم ، فلا يجوز عند سيبويه "السارق فاقطع يده" ويجوز عند المبرد[3] ، ولهذا اختلفا في قوله تعالى : ‹ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ›[4] وكذا ‹ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ›[5] فهما عند سيبويه على محذوف تقديره : و"مما يُقْضَى عليكم"[6] ودخلت الفاء للربط بين الجملتين .

وذهب المبرد[3] إلى أن "فَاقْطَعُوا" و"فَاجْلُدُوا" خبران ودخلت الفاء للشرط الذي في المبتدأ .

وذهب الفراء[7] إلى أن الفاء دخلت في الخبر هنا كما دخلت في قولك : "بزيدٍ فامررْ" والتقدير : "مهما يكن من شيئٍ فامررْ بزيدٍ" فلما حذفت جملة الشرط بقي "فامررْ بزيدٍ" فاستقبح مجيئ الفاء أولاً وهي لم توضع إلا أن يكون بعد جملة ، فَقُدِّم شيئ من الجملة ليزول القبح فَقِيلَ : "بزيدٍ فامررْ" ، إلاَّ أن العرب لم تفعل هذا في الجملة الإسمية إلاّ بشرط تعويضٍ .

أما نحو "أما زيدٌ فمنطلقٌ" والأصل "مَهْمَا يَكُنْ من شيئٍ فزيدٌ منطلقٌ" فحذف "مهما يكنْ من شيئٍ" وجعل مكانه "أما" فصار "أما فزيدٌ منطلقٌ" فَقَبُحَ ولايةُ الفَاءِ الحرفَ المفهُوَم منه الشرط ، فقدم شيئ من الجملة ليزول القبح فقالوا : "أما زيدٌ فمنطلقٌ" هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش الحذف في الجملة الإسمية من غير تعويض "أما" .

وبعضهم أجاز ذلك بشرط كون الجملة فعلية وكون الفعل أمراً أو نهياً .

---

(١) انظر هذه الشروط في كل من الكتاب١/١٣٨-١٤٠ ، المقتضب٣/١٩٥ ، ابن يعيش١/٩٩ الرضي على الكافية١/١٠١ وما بعدها ، أمالي ابن الشجري٢/٢٣٦ .

(٢) انظر الكتاب١/١٤٢ ، ١٤٤ .

(٣) انظر المقتضب٢/٢٢٥ .

(٤) آية ٣٨ من المائدة .

(٥) آية ٢ من النور .

(٦) انظر الكتاب٢/١٤٣ .

(٧) انظر معاني القرآن٢/٤١٠ .

"باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر"[1]

وهي بالنسبة لأخذ شرط في عملها ، وعدم أخذه ثلاثة أقسام/: فـ"كان" /١١٥ب إلى "ليس" قسمٌ ، و"دام" قسمٌ ، والمقرون بأداة نفي قسمٌ .

"**فبلا شرط**" بل يعمل مطلقاً سواءً كان موجباً أو غير موجب ، وصلة وغير صلة ثمانية وهي : ""**كان**" و"**أضحى**" و"**أصبح**" و"**أمسى**" و"**ظل**" و"**بات**" و"**صار**" و"**ليس**""[1] .

"**و**"ثانيها : ما يعمل بشرط كونه "**صلة لـ"ما" الظرفية**" أي المصدريّة وهي التي يقصد بها وبصلتها التوقيت وهو : ""**دام**"" نحو "أفعلْ الخيرَ ما دمتَ واجداً" وعلامة التوقيتية : أن يصلح في موضعها مدة مضافة إلى مصدر الفعل الذي وصلت به ، فلو صلح في موضعها المصدر غيرَ مضاف إليه مدة ، لم تكن من هذا الباب نحو : "غفَرَ اللّهُ لفلانٍ بما دامَ طائعاً" أي : بدوامه طائعاً .

"**و**"ثالثها : ما يعمل منها بشرط كونها "**منفيّة بنابت النفي مذكور غالبا**" نحو : "لا يزالُ زيدٌ محسناً ، "**متصل لفظا**" كما مثل "**أو تقديرا**" كقوله :

١ - وَلاَ أَرَاها تَزَالُ ظَالِمةً
تُحْدِثُ لي قُرْحَةً وتَنْكَؤُها[2]

وقوله :

- مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضمناً
أَشْكُو إِلَيْكُــم حُمُوَّةَ الأَلَمِ[3]

أي : خلتني ما زلتْ ، وأرا ها لا تزالُ .

"**أو مطلوبة النفي**" كالواقع منها في نهيٍ أو دعاء :

""**زال**" **ماضي** "**يزال**"" لا التي بمعنى تَحوَّلَ فمضارعها "يَزُولُ" وهو لازمٌ ولا التي بمعنى عَزَلَ فمضارعها "يُزيلُ" .

---

(١) انظر التسهيل/٥٢ .

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمه القرشي في ديوانه/٥٦ ، معاني القرآن للفراء٢/٥٧ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة/١٥٤ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٥ .

(٣) انشده خلف الأحمر في الصحاح [ضمن] ، انظر أوضح المسالك١/٨-٣ ، الخزانة٩/١٥٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٥ ، شفاء العليل١/٣٠٦ .

"و"انفكّ" و"برح" و"فتئ" و"فتا" و"أفتأ" و"ونى" و"رام" مرادفاتها" . لا "وَنَى" التي بمعنى فَتَر . ولا "رَامَ" التي بمعنى حَاوَلَ ، وبمعنى تحوَّل . ومضارع التي بمعنى حاول "يَرُومُ" . ومضارع التي بمعنى تَحوَّلَ "يَرِيمُ" وكذا مضارع مرادفه "زَالُ" .

ومن ورود "وَنَى" مرادفة "زَالَ" قول الشاعر :

- لا يَنِي الخِبُّ شِيْمَةَ الخَبِّ مَادَا
مَ فلا تَحْسَبَنَّهُ ذَا ارعِواءِ[1]

ومن ورود "رَامَ"[2] مرادفه "زَالَ" قول الشاعر :

- إذَا رُمْتَ مِمَّنْ لاَ يَرِيمُ مُتَيَّماً
سُلُوّاً فَقَد أَبْعَدتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى[3]

واعلم أن إدخال "وَنَى" مرادفه "زَالَ" في هذا الباب هو من زيادة بعض[4] البغدايين لكونه ألفاه بمعنى "زَالَ" وفيه نظر ؛ لأنَّ كون الفعل بمعنى الفعل لا يقتضي تساويهما في جميع الأحكام ، ومستند هذا أن "ظلَّ زيدٌ قائماً" معناه "أقام زيدٌ قائماً النهار" مع أن العرب لم تجعل لأقام اسماً وخبراً كما فعلت بـ "ظَلَّ"[5] ؛ وكذا يقال في /إدخال "رَامَ" بمعنى "زَالَ" في الباب . ١١٦/أ

وتقييد كون النفي مذكوراً بالغلبة احتراز من وروده محذوفاً ومنه قوله تعالى : ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6] وقول الشاعر :

- تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَاحَيِـ
تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَه[7]

أي : لا تَزَالُ ولا تَنْفَكُّ .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٤ ، المساعد١/٢٤٩ ، شفاء العليل١/٣٠٦ .
(٢) في الأصل [دام] والصحيح ما أثبتناه .
(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٤ ، المساعد١/٢٥٠ ، شفاء العليل١/٣٠٦ ، الهمع٢/٦٨ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٧٦ ، التذييل٢/١١٩أ ، الهمع٢/٦٨ .
(٥) انظر الهمع٢/٦٨ ، التذييل٢/١١٩أ .
(٦) آية ٨٥ من يوسف .
(٧) للشاعر الجاهلي خليفة بن براز - انظر فصل المقال /٦٤، الإنصاف ٢/٨٢٤ ، ابن يعيش ٧/١٠٩-١١٠، ضرائر الشعر/١٥٦، شرح التسهيل ط١/٣٣٥ ، شفاء العليل١/٣٠٥ .

ومنه أيضاً قول امرأة من العرب لقومها .

- تَزَالُ حِبالٌ مُبْرمَـــاتٌ أُعِدُّهَـا

لَهَا مَا مَشَى يَوماً على خُفِّهِ الجَمَلُ[1]

وقول الشاعر :

- وَيَبْرحُ مِنَّــا سَلْفَعٌ مُتَلَبِّبٌ

صَبُورٌ على الضَّرَّاءِ والغزْومَارِنُ[2]

أي : لا يزال ولا يبرح .

ص[3] : ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلاَّ إذا كان الفعل مضارعاً في جواب قسم . وقيد بعضهم ذلك بأن يكون النافي حرف "لا" .

فلو كان حرف النفي "ما" لم يجز الحذف .

ومن الوارد منها واقعاً في نهي أو دعاء قول الشاعر :

- صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ

تِ فَنِسْيَانُـــهُ ضَلاَلٌ مُبِيْنُ[4]

وقول الشاعر :

- أَلاَ يَاٱسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلى

ولا زَالَ مَنْهَلاً بِجرْعَائِكَ القَطْرُ[5]

وقول الشاعر :

- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ

تُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ[6]

وتناول قوله منفية بثابت النفي ما نفي بـ"ما" وبفعل كقوله تعالى ﴿ لَا تَزَالُ تَطَّلِعُ ﴾[7] ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[8] . وقولهم : "لَمْ يَزَلْ رَبُّنا كريماً" و"لَنْ يزالُ رحيماً" و"أن يَزالُ قادراً" .

---

(١) البيت لليلى امرأة سالم بن قحفان ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي٤/١٧٢٧ ، ابن يعيش٧/١٠٩ ، سمط اللآلي٢/٦٣١ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٥ .

(٢) قائله مالك بن خالد الهذلي وقيل للمعطل ، انظر ديوان الهذليين ٣/٤٨ وشرحه ١/٤٤٨ ، السلفع : الشجاع .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٨٧ ، المقرب١/٩٢ ، شرح ابن عقيل١/٢٦٥ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل١/٢٦٥ ، تخليص الشواهد/٢٣٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٤ ، شفاء العليل١/٣٠٧ .

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه/٢٠٦ ، وانظر الصاحبي/٣٨٦ ، البيان في غريب إعراب القرآن٢/٢٢١ ، شفاء العليل١/٣٠٧ .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه/١٦٩ ، والرواية فيه [لا زلتَ لهم] المغني/٣١٥ .

(٧) آية ١٣ من المائدة .

(٨) آية ١١٨ من هود .

وقد يُغْني عن حرف النفي "ليس" كقول الشاعر :

- قَضَى اللّهُ يَا أَسْماءُ أَنْ لَسْتُ زَائلاً
أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ[١]

وقد يغني عنه "غير" كقول (الشاعر) :

- عَسِيرٌ توقيكَ الهوىَ غيرُ بارحٍ
مُعَلَّلُ نَفْسٍ باخْتِلاسةِ نَاظِرِ[٢]

كما قد يغني عنه "قلّما" ومنه قول الشاعر :

- قَلَّما يبرح المطيعُ هَواهُ
وجِلاً ذا كآبـــة وغرامِ[٣]

واعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة إلى دخول حرف النفي عليها وامتناعه ثلاثة أقسام :[٤]

قسمٌ لا تدخل عليه أداة نفي وهو : "جاء" و"قعد" و"ليس" و"دام" .

أما "جاء" و"قعد" فلأنهما لا يُستعملان إلاَّ كما سُمعا ؛ لأن الكلام الذي استُعْمِلتا فيه جرى مجرى المثل فلا يغير عما وضع له .

وأما "ليس" فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها . وأما "دام" فلأنها قد دَخَلت عليها /"ما" المصدرية ، و"ما" المصدرية لا تدخل عليها أداة /١١٦ب النفي ؛ لأنَّها تتَقَدَّرُ مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد ،

و"ما" النافية لا تدخل إلاَّ على الجمل .

وقسم يلزمه أداة النفي وهو "مازَالَ" و"ما انفَكّ" و"ما فتِئَ" فلا يجوز : "زَال زيدٌ قائماً" ولا "انفكَّ عبدُاللّهِ شاخصاً" ولا "فَتِئَ محمدٌ ضاحكاً" وأنت تريد الإيجاب ، فلو كان على إرادة حذف النفي جاز .

وأما "بَرِحَ" فالغالب استعمالها بحرف النفي كـ"زَالَ" . وقد تستعمل بغير أداة نفي [لا] ملفوظ بها ولا مقدرة على قلة ومنه قول الشاعر :

---

(١) البيت للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه/ ١٧٠ ، مجالس ثعلب/١ /٢٢٠ ، أمالي المرتضى/١ /٤٣٥ ، أوضح المسالك/١ /١٦٩ ، المقاصد النحوية/٢ /١٨ ، شرح التصريح/١ /١٨٧ ، تخليص الشواهد/٢٣٤ ، شرح التسهيل ط/١ /٣٤٠ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وانظر شرح عمدة الحافظ /١٩٧ .

(٣) لم أعثر على قائله ، وانظر شرح عمدة الحافظ/١٩٧ .

(٤) انظر شرح الجمل ١ /٣٨٦ فقد أفاد منه الشارح رحمهما الله .

— وَأبرحَ مَا أَدَامَ اللّهُ قَوْمي

بِحمدِ اللّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً[١]

أي : أزال عن أن أكونَ صاحب نطاقٍ ، وصاحب جوادٍ ، ما أدام اللّهُ قومي . وما عدا ذلك يستعمل موجباً ومنفياً .

فهذه أفعال هذا[٢] الباب التي جرت عادة النحاة بالتبويب عليها ، ولم يذكر سيبويه منها إلاّ أفعالاً يسيرة ، لكن أعطى في ذلك قانوناً يضبط جميعها فقال بعد أن ذكر منها ما ذكر : "وما كان نحوهن"[٣] . فاقتضى هذا أن كلَّ فعلٍ رفع اسماً وافتقر إلى ثان منصوب افتقار المبتدأ والخبر فهو من أفعال هذا الباب ، وأن ما ليس كذلك فليس من أفعال هذا الباب .

وأدخل الكوفيون[٤] في هذا الباب "هذا" و"هذه" إذا كان الاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود نحو : "هذه الشمسُ طالعةً" و"هذَا الخليفةُ قادماً" .

وكذا أدخلوا في الباب الاسم المعبر به عن جنسه نحو هَذَا (الصّيّادُ أشْقَى الناس)[٥] ، أو المفتقر إلى أن يشار إليه نحو "ها أَنَـذَا" فاسم التقريب عندهم في هذا متقدم ، ويعربون اسم الاشارة تقريباً ، والمرفوع معه اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب .

وكذا أدخلوا في هذا الباب أيضاً أفعالاً منها "مررت" إذا لم تكن لانتقال الخطى نحو "مررتُ بهذَا الأمرِ صحيحاً"[٦] فصحيحاً خبر "مررتُ" .

ومنها الفعل المكرر نحو لئن ضربتَهُ لتضربَنَّهُ الكريمَ[٧] فالكريم عندهم خبر لتضربنّه . وهذا كله عند البصريين منصوبٌ على الحال إلا الواقع بعد الفعل المكرر فإنه بدلٌ .

"وكلّها تدخلُ على المبتدأ إنْ لم يُخبَر عنه بجملةٍ /طلبيةٍ ، ولم يلزم التصديرُ أو الحذف أو عدم التصرُّف أو الابتدائية لنفسه أو لمصحوبٍ لفظي أو معنوي"[٨] /١١٧أ

---

(١) البيت لخداش بن زهير انظر شرح الجمل لابن عصفور٣٨٧/١ ، شرح ابن عقيل٢٦٤/١ ، شرح الاشموني٢٢٨/١ ، الهمع٦٦/٢ ، والعيني ٦٤/٢ ، الخزانة ٢٤٣/٩.

(٢) في الأصل [هذه] .

(٣) انظر الكتاب٤٥/١ في باب [الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول] .

(٤) انظر الإرتشاف٧٣/٢ ، الهمع٧١/٢ .

(٥) ما بين القوسين بياض في الأصل وقد أكملته من الإرتشاف٧٣/٢ .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور٣٧٦/١ .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور٣٧٧/١ .

(٨) انظر التسهيل/٥٢ .

فلا تدخل على "زيدٌ" اضْرِبْهُ" و"بكرٌ لا تَصْحَبْهُ" و"عمرو هل أتاك؟" ونحوها من الجمل الطلبية .

"وندر" دخولها على قوله : "**وكوني بالمكارم ذكريني**"(١) من قول الشاعر :

- أَلاَ يا أُمَّ فَــــارِعَ لا تَلُومــــي
على شيءٍ رَفَعْتُ به سَماعي(٢)
وكُونِـــي بالمَكــارِمِ ذَكِّرِينِـــي
ودَلِّــي دَلَّ مَاجِـدةٍ صَنَـاعِ

وإنما لم تدخل على المخبر عنه بجملة طلبية ؛ لأن معناها مناقض لهذه الأفعال ، فإن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب تقتضي الطلب ، والطلبُ واقع في وقت التلفظ بها . وهذه الأفعال تدل على الماضي أو الاستقبال ، فلم يصح دخولها على مبتدأتها .

وكذا لا تدخل على اسم الشرط واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، ولا على المبتدأ المضاف إلى ما تضمن استفهاماً أو شرطاً ، ولا على المبتدأ المقرون بلام الإبتداء فلا تدخل على : "مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه" ولا على "أي القوم جاءك" ولا على "كم درهمٍ عندي" ولا على "غلامُ مَنْ يَقُم أَقُمْ معه" و"غلامُ أيُّهم جاءك؟" ولا على "لزيدٌ قائمٌ" ؛ لأن ذلك كله له صدر الكلام ، وجعلها اسماً لهذه الأفعال مخرجٌ لها عما وجب لها من الصدرية . وكذا لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف ، وقد تقدم في باب المبتدأ(٣) ما يحدف من المبتدآت وجوباً وهي خمسة :

الأول : المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مَدْحٍ أو ترحمٍ

الثاني : المبتدأ المخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بالفعل .

الثالث : المبتدأ المخبر عنه بمخصوص في باب "نعم" و"بئس" .

الرابع : المخبر عنه بصريح في القسم .

الخامس : المحذوف في مثل .

---

(١) انظر التسهيل/٥٢ .

(٢) نسب لبعض بني نهشل ، انظر نوادر أبي زيد/٢٠٦ ، الصاحبي/٣٨٦ الخزانة٩/٢٦٦ ، شرح التسهيل ط١/٣٣٥ ، شفاء العليل١/٣٠٧ .

(٣) انظر ص ٨ ٥٢

وكـذا لا تدخل على "أيمنُ اللّه" و"طُوبَى" للمـؤمنين" و"سـلامٌ عليك" و"ويلٌ للكافرين" ونحوها من المبتدات التي لا تتصرف ؛ لأن دخولها عليها مخرجٌ لها عما التزم فيها من الابتداء.[١]

وكذا لا تدخل على قولك : "أنْ تَفْعَلَ" ؛ لنيابتـه عما لا تدخل عليه ؛ وهو لا ينبغي لك أن تفعل، وهذا مراد المصنف باللاّزم الابتدائية[٢] لنفسه/وكذا لاتدخل/١١٧ب على المبتدأ الواقع بعد "لولا" الامتناعية ، و"إذا" الفجائية وهذا مراده باللازم الابتدائية لمصحوبٍ لفظي[٣].

وكذا لا تدخل على "ما" التعجبية ، ولا على المبتدأ الواقع بعد "لِلّه" من "لِلّه دَرُّك"[٤].

ولا على الواقع في مثل نحو "الكلابُ على البَقَر"[٥] وهذا هو مراده باللازم الابتدائية لمصحوب معنوي[٦]. وما عدا ذلك فيجوز دخولها عليه ، وكل مبتدأ تدخل عليه تؤثر فيه بالعمل .

"فترفعه ويُسمى اسماً وفاعلاً، وتنصبُ خبَرَه ويُسمى خبراً ومفعولاً"[٧] .

وتسمية المرفوع اسماً والمنصوب خبراً هو الذي عليه المتأخرون .

وتسمية المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً من اصطلاح الأقدمين .

قال سيبويه رحمه الله : "هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعلُ واسمُ المفعولِ فيه لشيئٍ واحدٍ"[٨] .

ونحو هذا عبارة المبرد فإنه قال : "وهذه أفعال صحيحة كـ"ضَرَبَ" ولكنَّا أفْرَدْنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحدٍ"[٩] .

وإنما عملت هذه الأفعال ؛ لتصرفها ، ولتأثيرها في معنى الجملة ، فأشبهت "ظننتُ" وأخواتها .

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٦ .
(٢) انظر التسهيل/٥٢ .
(٣) انظر التسهيل/٥٢ .
(٤) انظر شرح التسيهل ط١/٣٣٧ .
(٥) - سبق الإشارة إليه في ص ٢٦٨ .
(٦) انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٧ .
(٧) انظر التسهيل/٥٢ .
(٨) انظر الكتاب١/٤٥ .
(٩) انظر المقتضب٤/٨٦ .

واختصت بعمل الرفع والنصب ؛ لافتقارها إلى اسم تسند إليه كسائر ما يسند إليه مشبه بالفاعل الحقيقي ، وهو مرفوع باجماع ، والآخر منصوب بـ"كان" عند البصريين[١] ؛ لأنه اسم وارد بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع ، فاشبه المفعول . ولشبه اسمها بالفاعل وخبرها بالمفعول ، أغنى تعريف الخبر عن تعريف الاسم عند حصول الفائدة كقول حسان رحمه الله :

- كأَنَّ سَلافَةً مِنْ بَيتِ رَأْسٍ
يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[٢]

بنصب "مزاجها" ، ورفع "عسلٌ" و"ماءٌ" .

وقول القطامي :

- قِفِي قَبْلَ التَّفرقِ يَا ضُبَاعَا
ولاَ يَكُ مَوقفٌ مِنْكِ الوَدَاعا[٣]

وليس ذلك ضرورة ؛ لتمكن حسان من قول تكون بتاء مثناه من فوق ورفع (مزاجها)، وجعل اسم "كان" ضمير السُلافة ، والجملة خبر .

وتمكن القطامي من قول :(ولا يك موقفي) أو(لائك منك موقفنا الوداعا) وَهُوَ مشبه بالحال عند الفراء[٤].

وقال أبو البقاء : هو منصوب عند الكوفيين[٥] على القطع يعنون الحال .

وذكر/ بعض المصنفين أن الكوفيين[٦] يذهبون إلى أن مرفوعها مرفوعٌ بما /١١٨أ كان قبل دخولها مرفوعاً ، ومنصوبها منصوب على الحال . والظاهر أنه سهو ؛ لأن الأئمة الضابطين نقلوا الإجماع على أن مرفوعها مشبه بالفاعل ، والحكم على منصوبها بكونه منصوباً على الحال فاسدٌ ؛ لأنَّ أحكامه من جواز التعريف والإضمار ، ومنع الحذف بنفي كونه حالاً ؛ لأن هذه الأحكام ليست أحكام الحال ، ولأنه مقصود الجملة . فإنَّ القائل إذا قال : "كانَ زيدٌ قائماً" فقال قائل آخر "لا" كان النفي راجعاً إلى القيام فقط بخلاف الحال ، فإنها ليست مقصود الجملة

---

(١) الإرتشاف٢/٧٢ ، الهمع٢/٦٣ .

(٢) في دويانه/٨ ورواية الديوان [كانَّ سبيئة] وانظر الكتاب١/٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٦ ، شفاء العليل١/٣١٦ .

(٣) سبق الاستشهاد به ص ٣٠٤ .

(٤) معاني القرآن١/٢٨١ .

(٥) انظر الإرتشاف٢/٧٢ ، الهمع٢/٦٤ .

(٦) انظر المرجعين السابقين .

بالأصالة . وإنما لم يكن مفعولاً به ؛ لأن المفعول به يسوغ حذفه ، وليس الفاعل في المعنى ، وخبرا كان) بخلاف ذلك .

والذي يدلُّ على أنَّ المرفوعَ مرفوعٌ بها ، اتصال ضمير الرفع بها .

فلو كان المرفوع غير معمول لها ، لم يتصل بها ؛ لأن الضمير لا يتصل إلاّ بعامله ؛ ولأن الحكم عليه بكونه مرفوعاً بغيرها ، وعلى المنصوب بكونه منصوب بها يستلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي .

واعلم أن مرفوعها لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه ؛ لفهم المعنى ؛ لأنه لما ارتفع بالفعل ، صار شبيها بالفاعل ، والفاعل لا يحذف ، فكذا ما أشبهه ، وكذا خبرها أيضاً لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان خبراً في الأصل وشبيهاً بالمفعول في اللفظ ، وكلٌ منهما يجوز حذفه ؛ لأنه صار عوضاً من المصدر ، فهو كالجزء من الفعل فلم يحذف إذ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها ، ولكون الخبر عوضاً من المصدر ، لم يجمعوا بينه وبين المصدر ، فلا يجوز "كان زيدٌ قائماً كوناً" فراراً من الجمع بين العوض والمعوض منه .

واختص بالتعويض عن المصدر ؛ لأنه في المعنى هو المصدر ؛ إذ القيام ونحوه من الأخبار كونٌ من أكوان المخبر عنه ، إلاّ أنهم قد استباحوا حذف الخبر في الضرورة كما في قول الشاعر : / ١١٨/ب

لَهَفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةٍ مِنَ خَائِفٍ

يَبغي جِوارَكَ حِينَ ليسَ مُجِيرُ[١]

"**ويجوز تعدده**" أي : الخبر بالقياس على خبر المبتدأ فتقول : "كان زيدٌ عَالِماً فَاضِلاً" "**خلافاً لابن درستويه**"[٢] فإنه منع تعدده ؛ لكون هذا الباب شبيهاً بالفعل المتعدي إلى واحدٍ ، فكما أن المتعدي إلى واحدٍ لا يكون له إلاّ مفعول واحد فكذا المشبه به لا يكون له إلاّ خبرٌ واحدٌ . وفيه نظر ، وفي كلام سيبويه رحمه الله احتمال لمنع ذلك وجوازه .

"**وتختصُ "دَامَ" والمنفي بـ"ما"**" من أفعال هذا الباب "**بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبي**"[٣] ويجوزذلك في سائر أفعال الباب غير ذلك سواءً كان منفياً بغير "ما"

---

(١) البيت للتيمي عبدالله بن أيوب ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي/٩٥٠ ، شرح الجمل/٢٢٥ ، ٣٩٨ ، الخزانة ٤٧٧/٤ عرضاً ويريد ليس في الدنيا مجير .

(٢) انظر الهمع٧٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/١ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٥٢ .

أو لم يكن فيجوز "أينَ كانَ زيدٌ؟" و"أينَ لَمْ يَزَلْ زيدٌ" بمعنى أنه في كل مكانٍ. وإنما امتنع دخول "دَامَ" عليه ؛ لأن خبرها صلة لـ"ما" وامتنع في المنفي بـ"ما" ؛ لأن "ما" من أدوات النفي لها صدر الكلام بخلاف سائر أدواته .

"وتسمى نواقصَ ؛ لعدمِ اكتفائها بمرفوعٍ"[١] إِذْ هي موضوعة للدلالة على نسبة الفاعل إلى صفةٍ مَا .

"لا لأنها تدلُ على زمنٍ دونَ حدثٍ" كمذهب ابن جني[٢] وابن برهان[٣] والجرجاني[٤] وجماعة غيرهم[٥] .

"فالأصحُ دلالتها عليهما إلا "لَيْسَ""[٦] لوجوه[٧] :

أحدها : أن الحكم بكونها أفعالاً يستلزم دلالتها على الحدث ؛ لأن الحدث جزء ماهية الفعل .

الثاني : لو دلَّت على الزمان فقط ، لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معني ، كما يتركب من اسم الزمان وبعض أسماء المعاني .

الثالث : لو لم تكن دالة على الحدث لم يمتز بعضها من بعض ؛ لأن الأفعال إنما يمتاز بعضها من بعضٍ بالنسبة إلى الحدث .

الرابع : لو لم تدل على الحدث ، لم تدخل عليها "أنْ" في قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ** ﴾[٨] ولم ينطق بمصدر "كَانَ" و"فَتِئَ" و"بَاتَ" و"ظَلَّ" ، ولم يغن عنها اسم الفاعل ؛ إذ لا دلالة له على الزمان ، والكل باطلٌ ؛ لأن مصدر "كان" قد نطقوا به في قول الشاعر :

– بِبَذْلٍ وحُكْمٍ سَادَ في قَومِهِ الفَتَى
وكَوْنُكَ إِيَّـــاهُ عَلَيْـــكَ يَسِيرُ[٩] / ١١٩/أ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٢ .
(٢) انظر اللمع/١١٩ .
(٣) انظر شرح اللمع/١/٤٩ .
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح/١/٣٩٨ .
(٥) منهم المبرد في المقتضب/٣/٩٧ ، الفارسي في المسائل الحلبيات/٢٢٢ ، ابن السراج في الأصول/١/٨٢ .
(٦) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .
(٧) انظر هذه الوجوه أيضاً في شرح التسهيل ط/١/٣٣٨ .
(٨) آية ٢٠ من الأعراف .
(٩) لم أعثر على قائله انظر أوضح المسالك/١/١٦٧ ، شرح ابن عقيل/١/٢٧٠ المقاصد النحوية/٢/١٥ ، شرح التسهيل ط/١/٣٣٩ ، شفاء العليل/١/٣٠٨ .

وحكى أبو زيد[١] مصدر "فَتِئَ" . وحكى غيره مصدر "ظلّ" و"بَاتَ" ، وقد أغنى عنها اسم الفاعل في قول الشاعر :

– وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائناً
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[٢]

وقال شيخنا أثير الدين قد استعمل سيبويه رحمه الله مصدر "كان" الناقصة في مواضع من الكتاب[٣] ، ثم قال : ومصدرها الكونُ والكينونة .

وأما "أَضْحَى" و"أَمْسَى" و"أَصْبَحَ" فمصادرها : الإِمْسَاء والإِضْحَاء والإِصْبَاح .

ومصدر "صَارَ" : الصيرورة والتصيُّر .

ومصدر "بَاتَ" : البيات[٤] ، والبيتوته .

وأما "ظلّ" فقيل لا مصدر لها ، واستعمله بعض أهل العلم "الظلول" كذا ، وكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي .

أقول : فإذا فرغنا على أنَّ لها مصادر ، فالحكم حينئذٍ أن تجري في الأعْمَالِ مجرى الأفعال فيكون ما بعدها اسماً وخبراً كالحال في الأفعال .

وتعمل على هذا في جميع المعمولات .

وإذا فرغنا على القول بأنها لا مصادر لها ، لم تعمل في ظرف المكان ولا في الحال ، ولا في المصدر

وامتنع تعليق حرف الجر "بها" وقد صرح بذلك أرباب هذا القول وهم المبرد[٥] والفارسي[٦] وابن السراج[٧] . وتوقف الفارسي[٨] في اعمالها في ظرف الزمان .

وما وردَ من المصادر عند أرباب هذا القول إنما هو للتام لا للناقص .

فإن وقع بعد ذلك مرفرع ومنصوب ، فالمرفوع عندهم فاعل والمنصوب حال .

"وإن أُرِيدَ بـ"كان" ثبت" سواء أفهم ذلك حدوثاً كقول الشاعر :

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٣٣٩.

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح الكافية الشافية١/٢٨٧ ، المقاصد النحوية٢/١٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٠ ، التذييل٢/١٢٣ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٦٤ .

(٤) في الأصل [أليات] .

(٥) في المقتضب٣/٩٧ .

(٦) في المسائل الحلبيات/٢٢٢ .

(٧) في الاصول١/٨٢ .

(٨) انظر المسائل الحلبيات/٢٢٢ ، الهمع٢/٧٥ .

- إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي
فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[١]

أولم يفهم نحو "كانَ اللّهُ ولا شَيْئَ مَعَهُ" .

"**أو كفل**" نحو "كنتُ عن زيدٍ" أي :كَفَلْتُ .

ولا تتعدى عند قصد هذا المعنى إلاّ بـ"عَنْ" .

"**أو غزل**" نحو "كُنتُ الصوفَ" أي :غزلته ، حكاه أبو محمد البطليوسي[٢] .

"**وبتواليها الثلاث دخل في "الضحى"**" كقول الشاعر :

- ومنْ فَعَلاتي أنَّنِي حَسَنُ القِرَى
إذَا اللّيلةُ الشبهاءُ أَضْحَى جَلِيدُها[٣]

"**والصباح ، والمساء**" كقوله تعالى : ‹ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ›[٤].

"**وبـ"ظل" : دام أو طال**"[٥] نحو "ظللتُ يومَ الجمعةِ في الدَّارِ" أي :دمتُ ، و"ظلَّ ما فعلتُ كذا" أي : طال .

والذي ذكر النحاة : أن "ظلّ" التامة معناها : الإقامة[٦] نهاراً ، وكونها بمعنى طال غير معروف ، فلينظر له مثال من كلام العرب .

"**وبـ"بات" : نزل ليلاً**" نحو بَاتَ بالقومِ" / إذا نزل بهم ، أو نزلوا ليلاً . /١١٩ب

"**وبـ"صار"** : رَجَعَ" نحو ‹ أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ›[٧]

"**أو ضم**" نحو ‹ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ›[٨].

"**أو قطع**" نحو "صُرتُ الشيئَ" قطعته . وهي بمعنى رجع متعدية إلى واحدٍ بـ"إلى" . وبالمعنيين الباقيين متعدية إلى واحد بنفسها .

"**وبدام : بقي**"[٩] لقوله تعالى : ‹ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ ›[١٠]

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري انظر شرح شذور الذهب/٣٥٤ ، مجالس ثعلب١/٢٧٥ ، الحلل/٥٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٢ .

(٢) انظر التاج (كون) ، وانظر شرح التسهيل ط١/٣٤٢ .

(٣) البيت لعبد الواسع بن أسامة انظر ابن يعيش٧/١٠٣ ، أمالي ابن الحاجب٢/٤٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٢ ، المساعد١/٢٥٣ ، شفاء العليل١/٣٠٨ .

(٤) أية ١٧ من الروم .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(٦) ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل١/٤١٧ ، الإرتشاف٢/٧٧ .

(٧) آخرسورة الشورى .

(٨) أية ٢٦٠ من البقرة .

(٩) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(١٠) أية ١٠٧ من هود .

"**أو سكن**" ومنه الحديث : "نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ يُبَال في الماءِ الدَّائِم"[1] . أي : الساكن .

"**وبـ"برح"** : ذَهَبَ" نحو "بَرِحَ زيدٌ" أي : ذهب .

"**أو ظهر**" نحو "بَرِحَ الخَفَاءُ"[2] أي : انكشف .

"**وبـ"ونى" : فتر**" نحو "وَنَى الرجلُ" إذا فتر .

"**وبـ"رام" : ذهب أو فارق**"[3] نحو "رَامَ زيدٌ عَنْ مَوْضِعِه" أي : تحوَّل عنه وفارقه .

"**وبـ"انفك" : خلص**" نحو "فَكَّ الأسيرَ فانفَكَّ" أي : خَلَص .

"**أو انفصل**" نحو "فَكَّ الخاتَم فانفَكَّ" أي : انفصَل .

"**وبـ"فتا" : سكن**" نحو "فَتَأْتُهُ عَن[4] الأمْرِ" أي سكَّنْتُهُ .

"**أو "أطفا"**" نحو "**فتَأتُ النار**" أطْفَأْتُها .

"**سُمِّيَت**" بالنسبة إلى هذه المعاني "**تامة وعمِلَت**" حينئذٍ "**عمَلَ ما رادفت**" من الأفعال .

"**وكلها تتصرف**" فيستعملُ منها ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمرٌ ، واسمُ فاعلٍ ، ومصدرٌ "**إلا "ليس" و"دام"**" و"قَعَدَ" و"جَاءَ" .

أما "لَيْسَ" فلم تتصرف ؛ فتمكن شبهها بالحرف حتى قال [5] بعضهم : إنها حرفٌ ؛ ولأنها لا مصدر لها ، ومثل "ما" في النفي ومخالفة لأوزان الفعل وهذه كلها أسبابٌ مقتضية عدم تصرفها .

وأما "مادَامَ" فلم تتصرف ؛ لأنها في قوة شرطٍ محذوفُ الجواب ، فقولك : "أَفْعَلُ هذا مادَامَ زيدٌ قائماً" هو في قوة "أَفْعَلُ هذا إن دَامَ زيدٌ قائماً" ، والشرط إنما يحذف جوابه إذا كان ماضياً [6].

وأما "قَعَدَ" و"جَاءَ" فلم يتصرفا ؛ لأنهما جريا مجرى[7] المثل ، وقولهم : "زيدٌ قَعَدَ يتهَكَّمُ بعرضِ فلان"[7] محمولٌ على زيادة "قعد" ؛ لأن القعود هنا لا يرادُ به ضدُّ القيام ، ولا الذي بمعنى "صَارَ" ؛ إذ لم ترد بمعنى "صار" إلاَّ في قولهم : "شَحَذَ

---

(١) الحديث في صحيح البخاري كتاب الوضوء ، باب البول في الماء الدائم فتح الباري١/٣٤٦ ، مسند أحمد٢/٢٥٩ ، صحيح مسلم باب النهي عن البول في الماء الراكد ، كتاب الوضوء٣/١٨٧ .

(٢) انظر جمهرة الأمثال١/٢٠٥ ، مجمع الأمثال١/٩٥ ، المستقصي٢/٧ ، اللسان [برح] الأمثال لأبي عبيد/٦٠ .

(٣) انظر التسهيل/٥٣ .

(٤) عن الفراء انظر الهمع٢/٨٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٣ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٨٣ .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٨٤ .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٨٦ ، ٤١٥-٤١٧ .

شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ"[1] هكذا ذكر بعضهم ، وفيه نظرٌ ؛ لأنه إن ثبت قولهم : "زيدٌ قَعَدَ يتهَكَّمُ بعرضِ فُلَانٍ" من كلام العرب ، فقد جاءت بمعنى "صَارَ" في غيرِ ما ذُكر . ولا حاجة إلى ادعاء الزيادة ، فهذه الأفعال الغير متصرفة من هذا الباب ، وغيرها متصرفٌ بمعنى أنَّه يُستعملُ منه التصاريف المذكورة //١٢٠أ إلاَّ التي يُلازِمُها النَّفي ، فإنَّ صَوْغَ الأمرِ منها متعذرٌ .

واختلفوا في جواز بناء اسم المفعول من هذه الأفعال ، فمنعه الفارسي[2] ؛ لأن اسم المفعول لا يبنى إلاَّ من "فِعْلٍ" يجوز بناؤه للمفعول فكما لا يقال : "كَيِن" لا يقال : "مَكُون" .

وإنَّما امتنع بناؤها للمفعول ؛ لأن حذف مرفوعها وبنائها للخبر مستلزمٌ بقاء خبرٍ دونَ مُخْبَرٍ عنه .

وأجَازَ ذلك الفرَّاءُ[3]؛ تشبيهاً بـ"ضُربَ زيدٌ" ؛ لأنَّ المرفوعَ شبيهٌ بالفاعل ، والمنصوب شبيه بالمفعول . فيجيز "كِينَ قائمٌ" .

وأجَازَ ذلك السيرافي[4] على حذف الاسم والخبر معاً ، وبنائها لضمير المصدر فيجيزُ "كِيْنَ" .

وتلفظ سيبويه في الكتاب[5]باسم المفعول من "كان" فقال : "وهو "كائنٌ" و"مكونٌ" فحمله بعضهم على أنَّ ذلك منه بناءً على جواز بنائها للمفعول ، لكن بعدَ حذفِ الاسم والخبر ، وإقامة ظرفٍ أو مجرورٍ إن كان في الكلام مقام الفاعل .

وحمله الفارسي على أنه أراد بذلك قوتها وبُعْدها من الجمود لا أنه يجيز بِنَاءَ "كانَ" للمفعول .

قال ابن جني[6] : سَأَلتُ الفارسي عن قول سيبويه فهو "كائنٌ" و "مكونٌ" فلم يجبني ، وقال :﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[7] فقلتُ : هو غلط في النسخة قال : لا . ثم ذكر أنَّه خرجه على ماذكرنا عنه .

وللكلام على هذا كله موضع أنسبُ من هذا .

---

(١) انظر اللسان [قعد] ، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١ ، الهمع ٧٠/٢ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/١ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) انظر المرجع السابق .

(٥) ٤٦/١ .

(٦) لم أجد ذلك في المحتسب ولا الخصائص ولا في كتب ابن جني التي وقعت تحت يدي .

(٧) آية ١٠٥ من سورة يوسف .

"**و**" المتصرفة من هذه الأفعال "**لتصاريفها**" من العمل "**مالها**" من العمل "**وكذا سائرُ الأفعالِ**"[1] لتصاريفها من العمل مالها ، فحكمُ غير الماضي من مضارعٍ وأمرٍ ، واسم فاعلٍ حكم الماضي .

ومن استعمال الأمر من هذا الباب : "كُنْ عالماً أو متعلماً" .

ومن ورود اسم الفاعل : "إنَّ هَذَا القرآنَ كائنٌ لكم أجراً وكائنٌ عليكم وزراً"(٢)

وقول الشاعر :

وَمَاكُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائناً
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا[2]

وقوله :

قَضَى اللّهُ يَاأَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائلاً
أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ[3]

---

(٢) انظر سنن الدارمي كتاب فضائل القرآن ٢/٤٣٤ .

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(٢) سبق الاستشهاد به في هذا الباب ص٢٠٩

(٣) سبق الاستشهاد به في هذا الباب ص٢١٦

"فصـــل"[1]

يتعلق بهذه الأفعال من جهة لفظها ومعناها مباحثُ :

الأول : "كَانَ" هي أم هذا الباب ؛ لدلالتها على الكون حال تمامها ، وكل شيئ داخلٌ تحت الكون ، ولدلالتها على مطلق الزمـان ، بخلاف "أصْبَحَ" و"أمْسَى" ونحوهمـا ، ولكثرتها / في الكلام . ‏/١٢٠ب

الثاني : اختلفوا في "كَانَ" هل تقتضي الانقطاع أم لا[2] .

فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع ، وأنك إذا قلت : "كان زيدٌ قائماً" فإن قيام "زيدٌ" كان فيما مضى وليس الآن بقائمٍ .

ويقوي هذا : بأن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : "ما أحْسَنَ زيداً" أو نحوه .

وإذا تعجبت من "حُسْنٍ كان" فيما مضى وليس الآن كذلك قالت: "ما كَانَ أحْسَنَ زيداً" .

وقيل : لا دلالة لها على الانقطاع ، واستدل هذا القائل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾[3] ؛ إذ المعنى كان وهو الآن كذلك . وبقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾[4] ؛ إذ المعنى كان وهو الآن كذلك .

وأجيب بأن المراد منها الإخبار عن الماضي فقط من غير تعرض لغير ذلك[5] . وفي هذا الجواب نظرٌ ؛ لأنه إذا لم يكن في الكلام تعرض لغير الماضي ، فلا دلالة إذ ذاك على الانقطاع .

الثالث : قد تقدم أن "كان" التامة يعبر عنها بـ"ثبت" ، وقد يعبر عنها أيضاً بـ"حَضَرَ" نحو "كان أمس" أي : حَضَرَ .

وبـ"وَقَعَ" نحو "ما شَاءَ اللَّهُ كَانَ" أي :وَقَعَ .

الرابع : إذا وقعت "كان" متوسطة بين اسم وجملة نحو "زيدٌ كَانَ أبوهُ منطلقٌ" . فالاسم محكومٌ له بالابتداء ، و"كان" متحملة ضميراً

---

(١) هذا الفصل انفرد به المؤلف انظر شرح الجمل لانب عصفور ٤١٢/١ ومابعدها .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١ ومابعدها .

(٣) آية ٩٦-١١٠-١٥٢ من النساء ، آية ٧٠ من الفرقان وغيرهما .

(٤) آية ٣٢ من الإسراء .

(٥) **هذه إجابة ابن عصفور في شرح الجمل ٤٠٢/١ .**

هو اسمها يعود على المبتدأ ، والجملة خبر كان ، والضمير العائد إلى اسمها هو الهاء من "أبيه" .

وإن كانت "كَانَ" متحمِّلة ضميرَ الأمرِ والشَّأن ، فضميرُ الأبِ عائدٌ إلى "زيد".

ويجوز جعل "الأب" اسماً لـ"كان" و"منطلقٌ" خبراً لها ، والجملة خبر عن "زيدٍ" . وعلى هذا الحديث المروي "كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفِطْرَةِ حتَّى يكونَ أبواه هما اللذان يُهَوِدانه أو يُنَصِّرانِه"[1].

فإن نصبت "اللذَّين" فهما فصلٌ أو بدلٌ ، و"يكونَ" فارغ من الضمير .

فإن رفعت "اللذَّين" و"يكونُ" غير متحمل ضميراً فـ"هما" مبتدأ لا غير .

فإن جعلت "يكونُ" متحملاً ضميراً ، ورفعت "اللذَّين" ، جاز في "هُمَا" أنْ يكونا فصلاً و"أبَواهُ" مبتدأ ، و"اللذَّان" خبر ، والجملة خبر "كَانَ" .

ويجوز جعل "هُمَا" مبتدأ و"اللذّان" خبر "هُمَا" ، والجملة خبر "أبَواهُ" ، و"أبَواه" وخبره خبر "يكونُ" .

وكذا إذا جعلت "كَانَ" متحملة ضمير الأمر والشأن ، فإن قدمت منطلقاً فقلت : "زيــدٌ كَـانَ منطلقاً أبوهُ" جاز أن تنصبَ "منطلقاً" /وهو الاختيار، وأن ترفعه ، فإن نصبته "فَأَبُوه"فاعلٌ ١٢١/أ به و"منطلقٌ" خبر "كان" ، والجملة خبر "زيدٌ" .

وإن رفعته كان مقدماً يراد به التأخير ، ويجري فيه ما تقدم في "زيدٌ كان أبَوهُ منطلقٌ" .

ولك أن تجعل "كَانَ" زائدة ، وتكون بمنزلة "كَانَ" في قولك : "زيدٌ كان قائمٌ" .

الخامس : إذا وقعت "كَانَ" بين اسمين أولهما اسم استفهام غير معرب ، جاز في الاسم الثاني الرفع ، واسم الاستفهام في موضع نصب، والنصب واسم الاستفهام في موضع رفع فتقول : "مَنْ كَانَ أخوكَ" و"مَنْ كَانَ أخاك" ؟

---

(١) سبق الاستشهاد به ص ١٢١

السادس : إذا ولى "كَانَ" ظرف زمان بعده اسمان : أحدُهما مرفوعٌ ، والآخر منصوبٌ نحو "كَانَ اليوم زيدٌ شاخصاً" لم يجز جعل الظرف خبراً لـ"كَانَ" ؛ لأنه يلزم عن ذلك الإخبار بظرفِ الزَّمان عن اسم العين . وإنَّما تجعله معمولاً لـ"شَاخِص" . فلو كان الظرفُ ظرفَ مكانٍ نحو "كَانَ عندك زيدٌ شَاخِصاً" جَازَ جَعْلَه خبراً ، والاسم المنصوب حالاً من الضمير الذي في "عِنْدَك" . وجاز جعلُ الخبر "شَاخِصاً" و"عِنْدَك" معمولٌ له ، وجاز جعلهما خبرين على رأي من يجيز ذلك .

السابع : قد تقدم أنَّ "أَصْبَح" و"أَمْسَى" و"أَضْحَى" تُستعمل تامة للدخول في الأزمنة المذكورة ، وقد تستعملُ تامة أيضاً مراداً بها إذ ذاك إيقاع فعل في الأزمنة المذكورة . ومنه قولهم : "إذا علمتَ بِسُرَى القَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصَبِّحٌ"[١] أي : مقيم في الصباح .

وهي إذا كانت ناقصة وتحملت ضمير الأمر والشأن ، فالجملة خبرها ، والضمير اسمها .

وإن لم تتحمله ، رفعت أحد الأسمين اسماً لها ، ونصبت الآخر خبراً لها وبمعناها في النقصان ؛ الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف .

الثامن : "غدا" "رَاح"[٢] يستعملان تامين للدلالة على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضي أو غيره فتقول : "غدا زيدٌ وراَحَ" أي : مشى في الغدو والرواح .

وإذا استعملا ناقصين ، جاز أن يكون فيهما ضمير أمرٍ وشأن ، وأن لا يكون . وقد يستعملان بمعنى /صار ، تقول : "غدا /١٢١ب زيدٌ منطلقاً" و"رَاحَ عبدُاللّهِ ضَاحِكاً" أي : صار في حالِ ضحكٍ وانطلاق .

التاسع : "أضَّ"[٣] إذا كانت تامة فمعناها معنى "رَجَع" ، وإذا كانت ناقصة

---

(١) مثل يضرب انظر المستقصي١/١٢٤ ، مجمع الأمثال١/٤١ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٣ وما بعدها.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٦ .

فمعناها معنى "صار". وجاز أن تكون متحملة لضمير وأن لا تكون.

العاشر : صار[1] تستعمل تامة بمعنى "انتقل" وبالمعاني المتقدمة في كلام المصنف. وإذا استعملت بمعنى "انتقل"، عديت بـ "إلى" تقول : "صَارَ زيدٌ إلى موضع كذا" أي : انتقل.

وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيئ من حالةٍ إلى حالة أخرى لم يكن عليها تقول : "صَارَ زيدٌ عالماً" أي : انتقل عن الجهل إلى العلم.

الحادي عشر: "قَـعَدَ" و"جَاءَ"[2] يكونان تامين، "قعد" بمعنى "جَلَس"، و"جَاءَ" بمعنى "أتى". ويكونان ناقصين بمعنى "صَارَ" وروي : "ما جَاءَتْ حَاجَتَك"[2] برفع الحاجة ونصبها. فرفعها على أنها اسم "جَاءَتْ"، ونصبها على أنها خبرها، واسمها مضمر. ولا يجوز "ما جَاءَ حاجتُك" بالتذكير على لفظ "ما"؛ لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير.

الثاني عشر: "ظلَّ" و"بات"[3] تستعملان تامين، ظلَّ للدلالة على إقامة الفاعل نهاره، و"بات" على إقامته ليله وبما تقدم.

وناقص "ظلَّ" للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار، و"بات" للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل، فإذا قلت : "ظلَّ زيدٌ قائماً" فالمعنى : أن قيامه وقع في النهار. وإذا قلت : "بات زيدٌ ضاحكاً" فالمعنى : أن ضحكه وقع في الليل.

وادعى بعضُ شُرَّاح "اللمع"[4] أن "ظلَّ" لا تستعمل إلاَّ ناقصة، وأنها لا تردُ إلاَّ في فعلِ النهار.

فأما الأول : ففاسدٌ؛ لأن نصوص الآي[5] تقتضي جواز استعمالها تامة.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٦/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١.

(٢) انظر الكتاب ٥٠/١-٥١، ١٧٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١.

(٤) يقصد ابن برهان : الإمام أبو القاسم عبدالواحد العكبري المتوفى سنة ٤٥٦هـ. انظر شرح اللمع له ٥٣/١.

(٥) وقد ورد في ذلك قوله تعالى ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ انظر آية ٥٨ من النحل.

وأما الثاني : فهو المعروف في كتب النحو .

وقد منع ذلك أبو حنيفة الدينوري[1] ، ورده على لُكْذَة الأصبهاني[2]، لكن اطلاق هذه الدعوى لا يصح ؛ لأنها تستعمل بمعنى "صَار"[3] .

الثالث عشر: "مازَالَ" و"ما انفكَّ" و"مافتئ" و"مابَرِحَ" تستعمل تامة بما تقدم، وناقصة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما تقول : "مازَالَ زيدٌ عن وطنِهِ" ، و"مازالَ عمرو عن الضحك" وكذا أخواتها . وزعم بعض النحاة : أن "مابَرِحَ" تدل على نفي انتقال الفاعل عن مكانه فإذا قلت : "ما برحَ زيدٌ" فمعناه عنده ما انتقل عن المكان الذي كان فيه ، مستدلاً على ذلك بأن "مابرحَ" مشتقٌ من البراح الذي هو المكان . فإذا قلت : "مابرحَ زيدٌ" فالمراد "مازال زيدٌ" عن البراحِ الذي كان فيه . وهو فاسدٌ ؛ بدليل قوله تعالى : ‹ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ / مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ›[4] /١٢٢أ ومن المعلوم أن "مادَامَ في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين ، فدلَّ على أن "برح" إنما هي بمعنى "زَالَ" ، وأنها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان وأصل "زال" زَوَلَ لأن مضارعها يزال قال تعالى ‹ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ ›[5] وذلك يمنع أن يكون مضموماً أو مفتوحاً ، لأن مضموم العين في الماضي لا يكون إلا مضمومها

---

(١) هو أحمد بن داود ابن تند أبو حنيفة الدينوري توفي سنة ٢٨٦هـ ، وكان بينه وبين لكُذَة الأصبهاني الآتية ترجمته مناقضات وكان في طبقته له كتاب : الرد على لُغْذَة . من آرائه النحوية "أن "ظل" تأتي بمعنى "صار" وتستعمل في غير النهار" . وقد رد برأيه هذا على رأي لُكْذَة الآتي ذكره في الترجمة التالية . انظر ترجمته ورأيه في معجم الأدباء٣/٢٦ ، بغية الوعاة١/٢٠٦ ، معجم المؤلفين١/٢١٨ ، إشارة التعيين/٣٠ .

(٢) هو الحسن بن عبدالله أبو علي الأصبهاني المعروف بلُكْذَة أو لُغْذَة . كان إماماً في النحو واللغة ، وكان في طبقة أبي حنيفة الدينوري السابق ترجمته ، مشايخهما سواء ، وكان بينهما مناقضات ، وكان من آرائه النحوية "أن "ظل" لا تأتي بمعنى "صار" ، ولا تستعمل إلاَّ في فعل النهار وقد خطأه النحاة ومنهم أبو حنيفة الدينوري السابق ذكره ورد عليه بقوله : "إنَّ ظل تأتي بمعنى صار ، وأنها تستعمل في غير النهار . انظر ترجمته ورأيه في أنباه الرواة٣/٤٣-٤٤ ، معجم الأدباء٨/١٣٩-١٤٥ ، بغية الوعاة١/٥٠٩ ، إشارة التعيين/٢٧٥ . وجميعها لم تذكر سنة وفاته . وذكر الكحالة في معجم المؤلفين٣/٢٣٨ أنَّ وفاته كانت سنة ٣١٠هـ .

وانظر التذييل٢/١٢٧أ ب ، الإرتشاف٢/٧٨ وما بعدها ، الهمع٢/٧٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٧ وما بعدها .

(٤) آية ٦٠ من الكهف .

(٥) آية ١٣ من سورة المائدة .

في المضارع ، ومفتوحها في الماضي وهي واو لا يكون منه في المضارع إلا مضمومه نحو "عادَ يعودُ" وقلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وأصل "ليس" لَيِسَ بكسر العين وخففوها ؛ لثقل الكسرة في الياء ولا يجوز أن يكون وزنها فَعَل بفتح العين لما يلزم عن ذلك من قلب عينها ألفاً ولا فَعُلَ بضم العين لمايلزم عن ذلك من ضم فائها حال الإسناد لتاء الضمير وكان يقال : "لُسْت" كما يقال : "ظُلْت" كذا قرر بعضهم هذا الموضع . وذكر بعضهم أنهم قالوا : لُسْت بضم الفاء فعلى هذا لا يصح ادعاءُ كونها على فَعِل بكسر العين لأن لازم كونها على فَعُل وهو ضم عينها غير منتف وتكون على هذا قد بُنيت على فَعِل كثيراً وعلى فَعُل قليلاً . ولا يصح دعوى كونها على فَعَل ؛ لكونهم لم يكسروا الفاء منها حال اتصال تاء الضمير بها كما كسروها في نِلت ونحوها ؛ لأن ادعاء كونها على فَعَل بفتح العين يلزم عنه شذوذان .

أحدهما : عدم كسر فائها حال اتصال الضمير بها .

وثانيها : تخفيف عينها بلا موجبٌ .

والقول بأنها على فَعِل بكسر العين يلزم عنه الشذوذ الأول فقط فكان ادعاء كونها على فَعِل أولى تقليلاً للشذوذ .

الرابع عشر : "مادام"[١] تستعمل تامة بما تقدم وناقصة للدلالة على اتصال ماقبلها مدة بقاء الصفة للموصوف فتقول : "أقومُ مادَامَ زيدٌ ضاحكاً" أي : مدة بقاء الضحك صفة لـ"زيد" . وقد تتحمل ضمير الأمروالشأن ، وقد لا تتحمله .

الخامس عشر : "ليس"[٢] لا تستعمل إلاَّ ناقصة ، ويجيئ على مذهب الكوفيين استعمالها تامة ؛ لأنهم يجيزون عطف المفردات بها فيقال على هذا : "قامَ القومُ ليس زيدٌ" ، وإنْ كانَ هذا التخريج لا يسلم من الإعتراض ، إذ العاطفة حرف والكلام إنما هو في الفعل . وقد تتحمل ضمير الأمر والشأن ، وقد لا تتحمله ، وهي في الحالين نافية للخبر . فإن كان مختصاً بزمانٍ نفته على حسبه . وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : « ليس

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١١/١ .
(٢) انظر المرجع السابق .

زيدٌ قائماً الآن" . و"ليس زيدٌ قائماً غداً" . فإذا قلت : "ليسَ زيدٌ قائماً" نفيت القيام عن "زيدٍ" في الحال . هذا رأي الأكثرين . وقال آخرون : هو صالحٌ للحال والاستقبال .

السادس عشر : إذا كانت هذه الأفعال متحملة ضمير الأمر والشأن ، فضمير الأمر والشأن اسمها ، والجملة خبرها . ويجوز إذ ذاك التأنيث باعتبار القصة ، والتذكير باعتبر الشأن سواءً كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً فتقول : "كان زيدٌ قائمٌ" باعتبار الأمر والشأن . و"كانت زيدٌ قائمٌ" باعتبار القصة وسواءٌ كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً . هذا مذهبُ البصريين[1]، وقال الكوفيون[1] : إن كان المخبر عنه مذكراً ، فالضمير ضمير الأمر والشأن . وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير القصة . والسماع وارداً بخلاف مذهبهم، ومنه قوله تعالى في قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرائيل ﴾[2] .

ولا يجوزُ الحكمُ في الآية[3] على "أيَةٌ" بالإسمية ، وعلى "أن يَعْلَمه" بالخبرية ، لأنه يلزم عن ذلك الأخبار عن النكرة بالمعرفة ، والضمير مع هذا بصورة الأفراد مطلقاً .

"ولا تدخلُ صارَ ومابَعْدَها" وهو "ليس" وأخواتها **"على ما خَبَرُهُ/ فعلٌ ماض"**[4]؛/[5] ١٢٢ب

لأن ذلك منافٍ لمعانيها أعني : لمعنى "مازَالَ" و"مانفكَّ" و"مافتئ" و"مابرحَ" و"مادامَ" ؛ لأن هذه الأفعال تعطي اتصال الفعل بزمان الإخبار ، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعا . وكذا أيضاً "جَاءَ" و"قَعَدَ" لا يدخلان عليه ؛ لأنهما لا يستعملان إلاَّ حيث سُمِعا .

"وقد تدخلُ عليه "ليس" إن كان ضميرَ الشأن" ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لرجلٍ : "أليسَ قد صَلَّيْتَ معنا"[6] وما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : "ليس

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٨ .

(٢) آية ١٩٧ من الشعراء ، وانظر معاني القرآن للفراء٢/٢٨٣ ، البحر المحيط ٧/٤١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤١١ .

(٤) انظر التسهيل/٥٣ .

(٥) موجودة في الاصل برقم [١٢٣ب] وهو خطأ في ترقيم المخطوط والصحيح ما أثبتناه لاستيفاء المعلومات .

(٦) في صحيح البخاري كتاب الحدود باب إذا أقر بالحد ولم يبين فتح الباري١٢/١٣٣ .

خَلَقَ اللّٰهُ أشْعَرَ منه"[1] ومفهوم كلامه أنَّ "ليس" لا تدخل عليه إلاّ على جهة القلة والندور ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب .

ونقل ابن عصفور[2] الاتفاق على دخول"ليس" عليه ، ولم يقيد المبتدأ بكونه ضمير أمر وشأن كما قيده المصنف .

"ويجوزُ دخولُ البواقي عليه"[3] وهي مِنْ "كان" إلى "صار" **"مطلقاً خلافاً لمن اشترط في الجواز"** لدخولها عليه **"اقترانَ الماضي بـ"قد""**[4].

ومن دخولها عليه والماضي غير مقرون بـ"قد" قوله تعالى : ‹ **إِنْ كُنتُم آمَنتُم بِاللهِ** ›[5] وقوله تعالى: ‹ **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ** ›[6] وقوله تعالى : ‹ **أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُم مِن قَبْلُ** ›[7] وقوله تعالى : ‹ **وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِن قَبْلُ** ›[8].

وقول زهير :

- وكَانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ
فَلاَ هُوَ أَبْـدَاهُ وَلَـمْ يَتَجَمْجَمِ[9]

وقول الآخر :

- وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً
عَشِيَّةَ لاَقَينا جُـذَامَ وحِمْيَـرَا[10]

وقول الآخر :

- أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أَهْلُها[11] احْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْها الذِّي أَخْنَـى علـى لُبَدِ[12]

---

(١) انظر الكتاب١/١٤٧ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٣٨٠ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(٥) آية ٤١ من الأنفال .

(٦) آية ٢٦ من يوسف .

(٧) آية ٤٤ من إبراهيم .

(٨) آية ١٥ من الأحزاب .

(٩) انظر شرح شعر زهير بن أبي سلمى/٢٩ ، والرواية فيه [فلا هو أبداها ولم يتقدم] .

(١٠) البيت لزفرة بن الحارث ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي١/١٥٥ ، المغني/٧٠٨ ، شرح أبياته٧/٣٣٠ ، المقاصد النحوية٢/٢٨٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٤ ، شفاء العليل١/٣١٠ .

(١١) بعض الروايات **(أهلها)** **وفي النسخة (حبلها) ، وسيتكرر الشاهد ص ٣٣٤ .**

(١٢) البيت للنابغة الذبياني ديوانه/٥ ، الخزانة٤/٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٤ ، المساعد١/٢٥٧ ، شفاء العليل١/٣١٠ .

وحجة من منع دخول هذه الأفعال على ماخبره فعلٌ ماضٍ إلاّ حال إقترانه بقد : بأن الفعل الواقع خبراً إذا كان ماضياً ، لا يحتاج معه إلى "كان" وأخواتها ؛ لأنها إنما دخلت على الجمل للدلالة على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان ، لم يحتج إليها ، ويبين ذلك أنك إذا قلت : "زيدٌ قَامَ" فمفهومه ومفهومُ "كانَ زيدُ قَامَ" واحدٌ وهذا بخلاف ما إذا كان مقروناً بـ"قد" ؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال ، فإذا قلت : "كان زيدٌ قد قَامَ" فكأنك قد قلت : "كان زيدٌ يقومُ" . فإن ورد شيئ منه غيرَ مقرون بـ"قد" فهو محمول عنده على إضمار "قد" .

واعلم أن غير المصنف /حكى في دخول "كان" إلى "صار" على ما خبره فعل/١٢٣أ ماضٍ ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً أعني : سواءً كان الماضي مقروناً بـ قد أو لم يكن .

الجواز مطلقاً : ونستدل لهذا القائل بأنك إذا قلت : "أصبح زيدٌ قَامَ" و"أمسى زيدٌ خَرَجَ" أَفْهَمَ من المعنى ما لم يُفْهم "زيدٌ قَامَ" و"زيدٌ خَرَجَ" ؛ لأن "قامَ و"خَرَجَ" لا يفهمان أكثر من المُضِّي ، و"أمْسَى" و"أصْبحَ" يفهمان المُضيِّ مع أن ذلك في مساءٍ أو صباح . وكذا سائر أخواتها ، إلاَّ "كانَ" فإنها لا تفهم معنى زائداً أكثر من التأكيد وهو في كلامهم كثيرٌ وأولَى من إضمار حروف المعاني ؛ لقلة ذلك في كلامهم . والقول الثالثُ : الجواز بشرط الإقتران بـ"قد" .

"ويجوزَ في نحو : "أينَ زيدٌ؟" توسيطُ ما نُفِي بغير "ما" من "زَالَ" وأخواتها"[1] بتقديم خبره عليه فتقول : "أيْنَ لم يَزَلْ زيدٌ؟" و"أينَ لم يَبرح عمروٌ" فلو كان النافي "ما" لم يجز ، وسيأتي هذا الحكم مكرراً في كلامه بعد توجيه ثمت .

و**"لا"** يجوز **"توسيط "لَيْسَ" خلافاً للشلوبين"**[1] فإنه يجيز "أيْنَ ليس زيدٌ" وهو مبنى على جواز تقديم خبر[2]ليس . وفيه خلافٌ : المنع إما لاعتقاد كونها حرفاً ، ومعمولَ الحرف لا يتقدم عليه . وسنتكلم على كونها حرفاً أو اسماً فيما يأتي . وإما لأنها فعلٌ غير متصرفٍ ، والفعل إذا لم يتصرف في نفسه ، لم يتصرف في معموله، والجواز لتقديم معمول خبرها في قوله تعالى : ‹ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ›[3] وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .
(٢) انظر التوطئة/٢٢٨ .
(٣) آية ٨ من هود .

"وتردُ الخمسة الأوائل" وهـي "كَانَ" و"أضْحَى" و"أصْبَح" و"أمْسَى" و"ظَلّ" **"بمعنى صار"** فمن استعمال "كان" بمعنى "صَار" قول الشاعر :

- بتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأنَّها
قَطاً[1] الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُها[2]

ومن استعمال "أضحى" بمعنى "صار" قول الشاعر :

- ثُمَّ أضْحَوا كأنَّهمُ وَرَقٌ جَـ
فَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ[3]

ومن استعمال "أصْبَح" بمعنى "صار" قوله تعالى ‹ **فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ›[4] ومن ورود "أمسى" بمعنى "صار" قول الشاعر :

أَمْسَتْ خَلاَءً وأَمْسَى أهْلُهَا احْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْها الذِّي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[5]

ومن استعمال "ظلّ" بمعنى "صار" قوله تعالى : ‹ **فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ›[6]

ص[7] : وتستعمل "بات" /أيضاً بمعنى "صار" ؛ وهو مذهب الزمخشري[8]. /١٢٣ب والاستدلال على كونها بمعنى "صار" بقوله صلى الله عليه وسلم : "فَإِنَّ أَحَدُكُمُ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"[9] لا يتم ؛ لإمكان حمل "بات" في الحديث على معناها المتفق عليه ؛ وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً . وأقوى من الاستدلال بالحديث قول الشاعر :

- أَجِنِّي كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ
أَبِيتُ كَأنَّنِي أُطْوَى بِجَمْرِ[10]

---

(١) في الأصل [قصى] .

(٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه/١١٩ ، وانظر المعاني الكبير/١ ٣١٣ والحيوان/٥ ٥٧٥ . ومنسوب لابن كنزه في ابن يعيش/٧ ١٠٢ ، ولذي الرمة في شرح الكافية الشافية/٣٩٣ وليس في ديوانه . وانظر شرح الجمل لابن عصفور/١ ٤١٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٥ .

(٣) هو لعدي بن زيد في ديوانه/٩٠ ، انظر أمالي ابن الشجري/١ ٩٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٦ ، المساعد/١ ٢٥٧ ، شفاء العليل/١ ٣١١ .

(٤) آية ١٠٣ من ال عمران .

(٥) سبق الاستشهاد به في هذا الباب ص٢٩٢

(٦) آية ٤ من الشعراء .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور/١ ٤١٧ .

(٨) انظر المفصل/٢٦٧ .

(٩) في صحيح البخاري كتاب الوضوء ، باب الإستجمار وتراً فتح الباري/١ ٢٦٣ ، مسند أحمد/٢ ٢٤١ ، سنن أبي داود كتاب الطهارة/١ ٢٥ .

(١٠) هو عمرو بن قيس المخزومي في شرح أشعار الهذليين/٢ ٨٠١ ، اللسان [جنن] ، شرح التسهيل ط١/٣٤٦ ، الهمع/٢ ٧٧ . **أجنى : من أجل إني .**

لأن كلّما مقتضية عموم الأوقات ، و"أبيت" تقتضي اختصاص ذلك بالليل إن حملت على المعنى المتفق عليه ، بخلاف إن أخذت في البيت بمعنى "صار" .

"ويلحق بها" أي بـ"صار" **"مارادفها من "آض" و"عاد" و"آل" و"رجع" و"حار" و"استحال" و"تحول" و"ارتد""**[1]

ومن الأول : قول الشاعر :

- وربّيتُهُ حتّى إذا مَا تركتُهُ
أخَا القَومِ واسْتَغْنَى عَن المَسْح شَارِبُه[2]
وبالمَحْضِ حَتّى آض جَعْداً عَنَطْنَطاً
إذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُه

ومن الثاني : قول الشاعر :

- وَكَانَ مُضِلّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْده
فلِله مُغْوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِرا[3]

ومن الثالث : آل إلى الشيئ : صارَ إليه .

ومن الرابع :قوله صلى الله عليه وسلم : "لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[4]

ومن الخامس : قول الشاعر :

- وَمَا المرءُ إلاّ كالشِّهاب وَضَوءُهُ
يَحورُ رَمَاداً بَعْدَ إذْ هَوَ سَاطِعُ[5]

ومن السادس:قول الشاعر :

- إنَّ العَداوَةَ تَستَحيلُ مَوَدَّةً
بِتَدارُكِ الهَفَوَاتِ بالحَسَنَاتِ[6]

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٣ .

(٢) البيتان لفُرعان بن الأعرف ، انظر شرح الحماسة/١٤٤٥ ، شرح الكافية ٣٨٨/١، وقد ورد البيت الأول في شرح الأشموني ٢٢٩/١ .

(٣) نسب لخنافر الحميري في أمالي القالي١٣٥/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور٤٤٠/١ ، شرح الأشموني٢٢٨/١ ، شرح التسهيل ر ٤٧١/٢ شفاء العليل٣١١/١ . ونسب لسواد بن قارب في الإصابة١٤٩/٣ . ابن الطراوة/٢٣٣ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري كتاب العلم ، باب الإنصات للعلماء ، فتح الباري٢١٧/١ ، ١٠٧/٨ ، صحيح مسلم كتاب الإيمان ، باب معنى [لا تراجعوا بعدي كفاراً] ٥٥/٢ ، مسند أحمد٢٣٠/١ .

(٥) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه/١٦٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح٧٣١/٢ ، اللسان[حور] شرح التسهيل ر٤٧٢/٢ ، شفاء العليل٣١٢/١ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط٣٤٧/١ ، الإرتشاف٨٣/٢ ، المساعد٢٥٩/١ ، شفاء العليل٣١٢/١ الهمع٦٩/٢ .

ومن السابع :قول الشاعر :

- وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ
فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[١]

وقول الشاعر :

- لاَ يُؤْيِسَنَّكَ سُؤْلُ عِيقَ عَنْكَ فَكَمْ
بُؤْسٍ تَحَوَّلَ نُعْمَى أَنْسَتِ[٢] النِّقَمَا[٣]

ومن الثامن: قوله تعالى : ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٤] وإنما كان "ارْتَدَّ" بمعنى "صار" ؛ لأنه مطاوعُ لردَّ بمعنى "صَيَّر" كقوله تعالى : ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾[٥] وقول الشاعر :

- فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيْضاً
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيْضَ سُوداً[٦]

"وندر الإلحاق بـ"صار" في" قولهم : **""ماجاءت حاجتك"**[٧] **و"قعدت""** من قولهم : "أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتَّى قَعَدَتْ "كَأَنَّها حِرْبَةٌ"[٨] والأصَحُّ أَنْ لا تُلحق بها" أي بَصارَ **"آل"** ؛ لأنه لم يُسمع إلا بحرف الجر وهو في معنى "رَجَعَ" أظهر من معنى صار **"و"**كذا الأصح أن **"لا"**تلحق بها **""قعد" مطلقاً"**[٩] بل يخص ذلك بما ذكر فقط وجعلها الفراء بمعنى "صار" على جهة الإطراد ، وعلى هذا أخذ قول الراجز :

- لاَ يُقْنِعُ الْجَارِيَةَ الْخِضَابُ
وَلاَ الْوِشَاحَانِ وَلاَ الْجِلْبَابُ
مِنْ دُونِ أَنْ تَلْتَقِي الأَرْكَابُ[١٠]
وَيَقْعُدُ---- لَهُ لُعَابُ[١١]

---

(١) البيت لأمرئ القيس في ديوانه/١١٨ ، المغني/٣٢٠ ، شرح أبياته٥/١١٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٧ وفيه عجز البيت فقط .
(٢) لم أعثر على قائله اظر شرح التسهيل ط١/٣٤٧ ، التذييل٢/١٢٨ب .
(٣) في الأصل [النضا] .
(٤) آية ٩٦ من يوسف .
(٥) آية ١٠٩ من البقرة .
(٦) اختلف نسبة هذا البيت فمنهم من نسبه لعبد الله بن الزبير كما في حماسة المرزوقي٢/٩٤١ ، والمقاصد النحوية٢/٤١٧ ، الخزانة٢/٢٦٤ . ومنهم من نسبه للكميت كما في أمالي القالي٢/١١٥ ، الحلل/٧٠ . وانظر شرح التسهيل ط١/٣٤٧ ، شفاء العليل١/٣١٢ .
(٧) انظر الكتاب١/١٥٠ ، ٢/١٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٤١٧ ، الأصول٢/٣٥١ .
(٨) انظر اللسان [قعد] .
(٩) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .
(١٠) في الأصل [الأركان] .
(١١) نسب البيت لبعض بني عامر انظر تهذيب اللغة١/٢٠١ ، معجم مقاييس اللغة٢/٤٣٢ ، اللسان والتاج (قعد) ، معاني القرآن للفراء٢/٢٧٤ ، شرح التسهيل ط١/٣٤٨ .

وحكى الكسائي : "[قَعَدَ][1] لاَ يُسْأَلُ حَاجَةً إلاَّ قَضَاهَا"[2] .

والتمسك على جعلها بمعنى "صار" باطراد بهذين ونحوهما : لا يتم ؛ لأن كونها بمعنى "صار" فيهما ليس مقطوعاً به من جهة اللفظ ؛ لاحتمال بقائها على معناها .

"و""كذا الأصح"/**"أن لا يُجعل من أفعال هذا الباب "غدا" و"راح""** تمسكاً بقوله صلى/١٢٤أ الله عليه وسلم : "لَوْ تَوَكَّلْتُم عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانـاً"[3] ؛ لإمكان حمل المنصوب بعدها على الحال ، وهو الظاهر فيهما للزومهما التنكير .

"و" كذا "لا" يُلحقُ أفعل هذا الباب **على الأصح**[4] **"أسحَرَ" و"أَظْهَرَ" و"أفجَرَ"** ؛ لأن معناها الدخول في هذه الأوقات التي شاركتها هذه الأفعال في الحروف وهي : السَحَر ، والظُهر ، والفجر .

"وتوسيط أخبارها كلها جائزٌ ما لم يمنع" من التوسط **"مانعٌ"** وهو إما مقتضٍ لوجوب تقديم الاسم على الخبر ، وإما مقتضٍ لوجوب تقديم الخبر على الفعل .

"أو موجبٌ" وهو مايقتضي وجوب توسيط الخبر .

أما المقتضي لوجوب تقديم الاسم على الخبر فأسبابٌ :

أحدها : خوفَ اللبس نحو "كان صَاحِبي عَدُوي" و"صَارَ فَتَاي فَتَاك" .

وثانيها : أن يكون الخبر محصوراً نحو ﴿ **وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً** ﴾[5] و"إنما كان زيدٌ قائماً" .

وثالثها : أن يكون الخبر مضافاً إلى ضمير ما أضيف إليه الاسم نحو "كان مكرمُ زيدٍ أخاهُ" وبعض النحاة لا يلتزم تأخير هذا ؛ لأن الضمير عائدٌ على ماهو كجزء من مرفوع الفعل ، وهو مقدر التقديم ، فكذا المضاف إليه مقدر التقديم أيضاً ، فيجوز "كان أخاه مكرمُ زيدٍ" . وفيه نظر ؛ لأنه يلزم عنه جواز "كان حبيبُها الذي خَطَبَ هنداً" لأن متمم الموصول كمتمم المضاف[6] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) انظر شرح التسهيل ط٣٤٨/١ .

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب الزهد باب التوكل١٣٩٤/٢ ، النهاية١٣٦/١ ، مسند أحمد٣٠/١-٥٢ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

(٥) آية ١٩ من يونس .

(٦) انظر شرح تسهيل ط٣٥٠/١ .

وقد صرحوا بمنع هذا . ويمكن الفرق بينهما بأن يقال : الموصولُ أشدُّ افتقاراً إلى الصلة ؛ إذ لا استقلال له دونها ، بخلاف المضاف بالنسبة للمضاف إليه ، فإن له استقلالاً دونه .

ورابعها : أن يكونَ الاسم ضميراً متصلاً والخبر كذلك نحو "كنْتُكَ" أي : "كنتُ مثلَك" .

وأما المقتضي لوجوب تقديم الخبر على الفعل فأسباب :

أحدها : أن يكون الخبر اسم شرطٍ أو ما أضيف إليه نحو "أيَّهم يكنْ صديقُك يكنْ صديقي" و"صديقَ مَنْ تَكُنْ أكُنْ" .

وثانيها : أن يكونَ اسمَ استفهامٍ أو ما أضيف إليه نحو : "أيَّ رَجُلٍ كنتَ؟" وغلامَ أيِّهم كنت؟" .

وثالثها : أن يكونَ "كم" الخبرية نحو "كمْ غلامٍ كانَ غلمانُك" .

وأما المقتضى لوجوب التوسيط فأسبابٌ :

أحدها : أن يكونَ الاسمَ محصوراً نحو قوله تعالى/ ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ /١٢٤ب قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾[1].

وثانيها : أن يعودَ من الاسم ضميرٌ إلى الخبر نحو "كَانَ في الدّار صاحبُها" .

وثالثها : أن يكونَ الخبر ظرفاً أو مجروراً والاسم نكرة لا مسوغَ للإخبار عنها إلاَّ كونَ الظرفِ والمجرورِ متقدمين عليها نحو "كانَ في الدّار رجلٌ" و"كانَ عندَك امرأةٌ" .

ورابعها : أن يكون الخبر ضميراً متصلاً ، والاسم ظاهرٌ نحو "كانَك زيدٌ" أي "كان مثلَك زيدٌ" .

وما سوى ذلك ، فتوسط الخبر فهي جائزٌ نحو "كان قائماً زيدٌ" ومنع الكوفيون[2] توسيط الخبر ، فلا يجوز عندهم هذا التركيب ونحوه على أن يكون "قائماً" فيه ضميرٌ عائدٌ على "زيدٍ" ، و"زيدٌ" اسم كان مرفوعٌ بها . وأجازوه على وجه آخر .

---

(١) آية ٢٤-٢٩ من العنكبوت ، آية ٥٦ من النمل .

(٢) انظر الإرتشاف١/٣١٤ .

وحكي صاحب الإرشاد[١]: أن بعض النحاة منع تقديم خبر ليس على اسمها. ومن ورود استعمال خبر "ليس" متوسطاً قول الشاعر:

- سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنِّي وعَنْهُمُ
فَلَيْسَ سَـوَاءً عَالِـمٌ وَجَهُـــولُ[٢]

ومن ورود خبر "مادام" متوسطاً قول الشاعر:

- لاَ طِيبَ للعَيْشِ مادَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكارِ المَوتِ والهَرَمِ[٣]

وقوله:

- يَعيشُ النَّـدى مـادامَ حاتمُ طيِّئٍ
وإنْ ماتَ قَامتْ للسَّخاءِ مَآتِمُ[٤]
تُنَادِينَ ماتَ الجودُ معْكَ فَلاَ تَرى
مُجِيْباً لهُ مادامَ للسَّيفِ قائـمُ

وقال الآخر:

- مادامَ حافظَ سِرِّي من وَثِقْتُ به
فَهو الذِّي لستُ عنه راغباً أبدا[٥]

وإذا كان الاستعمال وارداً بتوسيط خبر "ليس" و"مادام" مع كونهما غير متصرفين، فحرٍ أن يجوز في غيرهما. وقد منع ابن[٦]معطٍ في ألفيته جواز توسيط خبر "دام" وهو محجوج بما أنشدناه شاهداً على ذلك، وبالقياس أيضاً لو

---

(١) يقصد الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي المتوفي سنة ٦٩٥هـ. انظر الإرشاد إلى علم الإعرابـه/١٥٣. وانظر الهمع٢/٨٨.

(٢) البيت للسموأل في ديوانه/٩٢، شرح الحماسة للمرزوقي١/١٢٣، الخزانة١/٣٣١. ونسب لعبد الملك بن عبدالرحيم الحارثي في ديوانه/٨٨ وانظر شرح التسهيل ط١/٣٤٩، المساعد١/٢٦١، شفاء العليل١/٣١٤، الإرشاد/١٥٣.

(٣) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل١/٢٧٤، شرح الألفية لابن الناظم/١٣٤، تخليص الشواهد/٢٤١، شرح التسهيل ط١/٣٤٩، المساعد١/٢٦١، شفاء العليل١/٣١٣.

(٤) لم أعثر على قائله.

(٥) لم أعثر على قائله انظر التصريح ٢/١٨٨.

(٦) هو أبو الحسن يحيى بن معطٍ الزواوي المتوفى سنة ٦٢٨هـ، من مؤلفاته الألفية في النحو. من آرائه أنه يمنع توسيط خبر "دام" عليها إذ قال:

ولا يجوزُ أنْ تقدم الخبرْ   على اسمِ مادامَ وجازَ في الآخرْ

ينظر متن الألفية/٥٣ تقديم حامد العبدلي. وانظر الفصول له/١٨١ وانظر ترجمته في إنباه الرواة٤/٣٨، البغية٢/٢٤٤.

لم يرد به سماع ؛ لأن "ليس" أمكن منها في عدم التصرف ؛ لأن عدم تصرفها أصيل ، وهو في "دام" عارضٌ ؛ ولأن "ليس" شبيهه بـ"ما" النافية معنى وبـ"ليت" لفظاً ، وذلك مفقود في الأفعال . وقد جاز التوسط فيها ، فحرٍ أن يجوز في "مادام" . وانظر هل يجوز تقديم خبر "مادام" على "دام" وحدها فيقال مثلاً : "لا أُكَلِّمُك ما قائماً دام زيدٌ" ، فيحتمل أن يحكم بجواز ذلك ؛ لأنهم أجازوا "عجبت مما زيداً ضربتُ" والأصل : "مما ضربتُ زيداً" ، ويحتمل أن / يحكم بمنع ذلك /١٢٥أ التفاتاً إلى أن "دام" الناقصة غير متصرفة ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله .

"وكذا تقديمُ خبرِ "صارَ" وما قبلها" على الفعل في التقسيم مثله في التوسط . **"جوازاً ومنعاً ووجوباً"**[1] فالمقتضي لمنع التقديم هو المقتضي لوجوب التوسيط والتأخير عن الاسم ، ويزاد على ذلك أسباب :

أحدها : أن يقترن بالفعل أداة من أدوات الصدور ، وهي أدواتُ الإستفهام ، وأدواتُ الشرط ، و"ما" النافية ، ولام التأكيد نحو: هل كانَ زيدٌ قائماً" و"ما كان زيدٌ خارجاً" و"إنْ كان زيدٌ قائماً قام عمروٌ" و"ليكونَنَ زيدٌ قائماً" . فلا يجوز "قائماً هل كانَ زيدٌ" ولا "خارجاً ما كانَ عمروٌ" ولا "قائماً إنْ كان زيدٌ قامَ عمروٌ" ولا "قائماً ليكوننٌ زيدٌ" .

وثانيها : أن يجاب بالفعل قسمٌ نحو "لقد كانَ زيدٌ فاضلاً" .

وثالثها : أن يقترنَ به موصولٌ نحو "افعل الخيرَ ما دمتَ قادراً" ويعجبني أنْ يكونَ زيدٌ قائماً" .

ورابعها : أن يقعَ العامل صفة لموصوف نحو "يعجبني رجلٌ يكونُ قائماً ، فلا يجوزُ "يعجبني قائماً أن يكونَ زيدٌ" ولا "يعجبني قائماً رجلٌ يكونُ" ؛ لأن الصلة والصفة لا يتقدم شيئ منها على الموصول ، ولا على الموصوف .

ويجوز تقديم الخبر على الفعل بينه وبين أداة الصدر ، وبينه وبين الموصول أو الموصوف ، إلاَّ أن تكونَ أداة الصدر حرفَ شرطٍ أو لامَ تأكيدٍ ، أو يكونَ الموصولُ حرفاً ، فإن ذلك لا يجوز ؛ لأن هذه الحروف لا يليها إلاّ الفعل . وقد يجوز ذلك في أداة الشرط ضرورة كما يأتي بيان ذلك إن شاء الله .

والمقتضي لوجوب التقديم هو ما ذُكر في مانع التوسيط .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

واعلم أن الاسمَ إذا اتصل به ضميرٌ ما ، التبس بالخبر نحو "في الدَّار كان صاحبُها" كان الخبر مخيراً فيه بين التقديم والتوسط ، ويمتنع التأخير فقط ؛ لأن التأخير يلزم عنه عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ، وذلك لا يجوز إلاّ في أبوابٍ معلومةٍ ليس هذا منها . فيجوز "في الدَّار كانَ صاحبُها" و"كانَ في الدَّار صاحبُها" وما سوى ما ذُكِرْ فتقديم الخبر فهي جائزٌ مع توسيطه وتأخيره نحو "قائماً كانَ زيدٌ" .

"وقد يقدّم خبر "زال" وما بعدَها" من أخواتها وهي "ما انفكَّ" و"مافتئَ" و"مابرحَ" إذا كانت **"منفية بغير ["ما"]"**[1] فيجوز "قائماً لم يزلْ زيدٌ" . وتُخيَّرُ بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره في /نحو"الذي في الدَّار لم يبرحْ صاحبُها" ، /١٢٥ب "والذي لم يبرحْ في الدَّار صاحبُها" ، وامتنع التقديم إذا كان النافي "ما" ؛ لأن لها صدر الكلام وبسببهِ جرتْ مجرى حرف الاستفهام في تعليق ما كان من الأفعال قلبياً .

وانظر هل يجري مجرى "ما" في منع التقديم للخبر "إنْ" النافية ؛ لأنهم أيضاً علقوا الفعل عن العمل بها كما في قوله تعالى : ﴿ **وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾[2] فيحتمل أن يقال : بتساويهما في ذلك ، ويحتمل أن يُقال : إنَّ "ما" أمكن من "إنْ" في الصدرية .

"ولا يُطلَقَ المنع" في تقديم خبر "زَالَ"[3] وأخواتها **"خلافاً للفراء"**[4] فإنه منع تقديمه سواءً كان النافي "ما" أو غيره .

"و"كذا "لا" يُطلق "الجَوَازُ" في تقديمه **"خلافاً لغيرهِ من الكوفيين"**[5] ولابن كيسان والنحاس من البصريين[6]. ونسب أيضاً للكسائي ، ويستدل لذلك بأن "مازالَ" ونحوَه وإن كان منفياً من حيث اللفظ ، فهو موجَبٌ في المعنى فكما يجوزُ التقديم في نحو "كان زيدٌ قائماً" يجوز في تلك الأفعال .

وأجيب عنه : بأن الحكم لا يتغير لتغيُّرِ المعنى ، فهي وإن كانت في قوة الأفعال الغير المنفية ، فإنَ حكمَ "ما" وهو التصدير باقٍ . ومستند هذا : أنَّ

---

(١) ساقطة من الأصل وقد أثبتناه من التسهيل/٥٤ .

(٢) آية ٥٢ من الإسراء .

(٣) انظر القول في تقديم خبر مازال وأخواتها في الانصاف١/١٥٥ ومابعدها ، الرضي على الكافية٢/٢٦٧ شرح الأشموني١/٢٣٢ التصريح١/٢٣٦ .

(٤) انظر بن يعيش٨/١٢٩ ، الهمع٢/٨٩ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ ، وانظر الهمع٢/٨٩ .

(٦) انظر الإرتشاف٢/٨٧ ، الهمع٢/٨٩ .

الاستفهام قد تغير في نحو "عَلِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمروٌ" مع أنَّ حكمَ التصديرِ باقٍ ؛ لأنَّ العرب إنما تلحظُ مجرد اللفظ ، ولذلك أجازوا "ماضربتُ غيرَ زيدٍ" ولم يجيزوا "غيرَ زيدٍ ما ضربتُ" مع أنَّ الضَّربَ في حقِ زيدٍ مُوْجِبٌ في التركيبين .

وأما الكوفيون فإنما جوزوا التقديم للخبر في ذلك بناءً منهم على أن "ما" لا تستحق تصديراً ، فتقديم خبر ما نفي بـ"ما" جائزٌ عندهم ، سواءً كانَ الفعلُ المنفيُّ "زالَ" أو إحدى أخواتها أو غيرها ، فيجوز تقديم الخبر عندهم في نحو "ما كان زيدٌ قائماً" ، ولا يجوزُ عند ابن كيسان والنحاس . كذا نسب بعض المصنفين جواز ذلك للكوفيين ، وذكر شيخنا أثير الدين في بعض[1] تصانيفه : أنَّ نصوصَ أرباب الصناعة على المنع من ذلك ، ثم قال : ويمكن أنْ يجيءَ منه خلافُ من يجيز/ "زيداً ما ضربتُ" فلو تقدم خبر ما يشترط النفي في أعماله على الفعل/١٢٦أ فقط ، لا على "ما" نحو "ما منطلقاً زالَ زيدٌ" فالنحاة أكثرهم على الجواز ، ومنعه بعضهم .

"ولا يتقدم خبر "دامَ" اتفاقاً"[2] وكذا "جَاءَ" و"قَعَدَ" لا يتقدم خبرهما عليهما اتفاقاً أيضاً . أما "مادام" فلأنَّ "ما" المقترنة بها مصدرية ، وهي من قبيل الموصولات ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، فلا يجوز باتفاق "أقومُ قائماً مادامَ زيدٌ" على معنى "أقومُ مادام زيدٌ قائماً .

وأما "جَاءَ" و"قَعَدَ" فإنما امتنع تقديم خبرهما ؛ لأن الكلام الذي وَرَدَا فيه جرَى مَجْرَى المَثَلْ ، والأمثالُ لا تغير .

"و"كذا **"لا"** يتقدم **"خبرُ "ليس" على الأصحّ"** وهو مذهبُ أبي العباس المبرِّد ، وابن السراج[3] والجرجاني[4] والخِدِب[5] وابن خروف[6] ، وبالجملة أكثرُ المتأخرين[7] ، وهو اختيار أبي الحسين بن عبدالوارث[8].

---

(١) انظر الارتشاف٢/٨٧ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

(٣) انظر الأصول١/٩٠ .

(٤) انظر المقتصد١/٤٠٩ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخِدَبّ توفي سنة ٥٨٠هـ ، انظر البغية١/٢٨ .

(٦) انظر شرح الجمل له خ ٢٣/ب .

(٧) انظر هذه المسألة في الإنصاف١/١٦٠ ، ابن يعيش٧/١١٤ ، الرضي على الكافية٢/٢٩٧ ، الإرتشاف٢/٨٧.

(٨) **انظر المقتصد ١/٤٠٩ .**

وذهبَ السيرافي[١] والفارسي[٢] وابن برهان[٣] والزمخشري[٤] والشلوبيين[٥] إلى جواز ذلك ، مستدلين على ذلك بتقديم معموله في قوله تعالى ‹ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ›[٦] لأنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيثُ يقعُ العاملُ . وأجيبَ بمنع ذلك ، فإن المعمول قد يقع حيث لا يقعُ العاملُ كما في نحو "أما زيداً فاضربْ" و"عمراً لا تَهِنْ" و"حَقَّكَ لَنْ أُضَيِّعَ" . فإن العامل في هذه التراكيب الثلاثة لا يقع في موضع المعمول سَلِمنَا صحة هذه القاعدة واستقامتها ، لكن لم قُلْتُم : إِنَّ "يوماً" في الآية معمول "لمصروفٍ" بل لعَلَّهُ معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ كأنه قال: "ألاَ يعرفونَ يومَ يأتيهم ، وليس مصْروفاً" ، على هذا حالٌ مُؤَكِدَّه لهذه الكلام أو مستأنف ، سَلِمنا أنه ليس معمولاً لفعلٍ مضمرٍ ، لكن لِمَ لا يجوز أن يكون مبتدأ ، وهو مبني لإضافته إلى الجملة ، سلمنا أنَّه معمولٌ لمصروفٍ ، لكنَّ المعمولَ هنا ظرفٌ ، والظروف يتوسْعُ فيها ما لا يتوسعُ في غيرها ، فلا يلزمُ من تقديم هذا المعمولِ جواز تقديم سائرِ المعمولات ، حتى يبني على ذلك جواز تقديم العامل هنا ، وهو خبرُ ليس . وإذا كان الاستدلالُ بالآية على تقديم خبر (ليس) لا يتمَّ لما ذكرناه ، كان الحكمُ بمنع تقديمه راجحاً ، هذا /مع عدم تصرفها ، والعامل إذا لم يتصرف في/١٢٦ب نفسه ، لم يتصرف في معموله . وهذه قاعدة مطردة كما في "عسى" و"نِعْمَ" و"بئس" وفعل التعجب . وتزيد "ليس" على هذا أنها في معنى حرف لا يشبه الأفعال بخلاف "عسى" فإنها شبيهة بحرفٍ يشبه الفعل وهو "لعلَّ" ، وقد كان مقتضى القياس منع توسيط خبريهما أعني "لَيْسَ وعَسَى"[٧] ؛ لشبههما بما لا يجوز توسيط خبره ، لكن أجازوا توسيط خبريهما ترجيحاً لجانب الفعلية ، وإجازة التوسط كافٍ في ذلك ، فلا يزاد عليه ؛ لأنَّ ذلك تكثير لمخالفة الأصل ، ولا يقال : أن "ليس" أقوى من فعل التعجب و"نِعْمَ" و"بئس" من جهة أن "ليس" تدخل على الاسماء كلها مُظْهَرِها ومُضْمَرِها ، نكرتها ومعرفتها ؛ لأنا نقول : إعمال "ليس" في ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ لقوة شبهها بالحرف ، فكان القياس أن يجري في معموليها على حكمِ ما أشبهتْهُ ، إلاَّ أنَّهم عدلوا عن ذلك رعياً لجانب

---

(١) انظر الكتاب١/١٠٠ .

(٢) انظر الايضاح١/١٠١ ، المسائل الحلبيات/٢٨٠ .

(٣) انظر شرح اللمع١/٥٨ . هو عبدالواحد بن على بن عمر بن اسحاق بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري مات سنة ٤٥٦هـ . انظر البغية٢/١٢٠ .

(٤) انظر المفصل/٢٧٩ .

(٥) انظر التوطئة/٢٢٨ .

(٦) آية ٨ من هود .

(٧) انظر شرح التسهيل ط١/٣٤٩ وما بعدها .

الفعلية ، فرفعوا بها الضمائر المتصلة ، هذا مع أن "نعم" و"بئس" قد رفَعَا أيضاً الضمير مستتراً وبارزاً . قال الكسائي : رُوِيَ عن العرب "الزَّيْدَانِ نِعْمَا رجلين" و"الزَّيدُونَ نِعْمُوا رِجالاً"[1]. وحَكَى الأخفشُ : أن العرب ترفع بـ"نعم" النكرة مفردة ومضافة[2].

وإذا كان ما ذُكِرَ ليس مما جاء على خلاف القياس ، فلا يُسْتَبَاحُ بذلك أمرٌ آخرُ مخالفٌ للقياس . فإن ذلك تكثير للمخالفة[هذا] مع أن ذلك مُعَارضٌ بأن يقال : فعليّة "نعم" وبئس" وفعل التعجب أقوى من فعلية"ليس"، أما نعم وبئس ؛ فلأنهما يستقلان باسم واحدٍ ؛ إذ المخصوص إنما يطلبه الفاعل لاهما ؛ ولأنهما يقومان مقام فعلٍ صريحٍ ، ويقوم الفعلُ الصريحُ مقامهما ؛ إذ من كلام العرب : "عَلُمَ الرَّجلُ فلانٌ" بمعنى "نِعْمَ العالمُ فلانٌ" و"ليس" بخلاف ذلك ؛ إذ لا تستقل إلا بمسند ومسند إليه ، ولا تقوم إلاَّ مقامَ حرف ، ولا يقومُ مقامها إلاَّ حرف .

وأما فعل التعجب ؛ فلأن عدم تصرفه عارضٌ ، وعدمُ تصرفِ ليس لازمٌ ، ولأنَّ فعلَ التَّعجُبِ متمكنٌ في الفعليةِ من جهةِ لفظهِ ومعناه ؛ لكونهِ على وزنِ أَفْعَل وهمزتِهِ للتعديَّة ، وتضمنِهِ لحروف مصدرٍ ، ودلالتهِ على معناه ولزومهِ نون الوقايةِ مع ياء المتكلم كسائرِ الأفعالِ ، وعَمَلِهِ في الظَّرف /والحال والتمييز/١٢٧أ وكل ذلك بخلاف "ليس" .

وقد اختلف على سيبويه في هذه المسألة ، فَنَسَبَ إليه بعضهم الجواز وبعضهم المنع ، وليس في الكتاب[3] ما يشهد للجواز صريحاً . نَعَمْ وقع له في أبوابِ الاشتغال التمثيل بقوله : "أزيداً لستَ مثلَهُ"[4] فخَرَّجُوا الجواز من ذلك ؛ لأن تفسير عامل المعمول فرعٌ عن صحةِ عمل المفسر في المعمول ، ولملاحظة هذا يطلقون القول : "بأنَّ كلَّ ما صحَّ له التفسير ، صَحَّ له العمل .

وهذا عندهم قانونٌ كُلِّي ، ولا شك أن هذا إذا لُوحِظَ يقتضي جواز ذلك عنده .

وتلخصُ من هذا أن أفعال هذا الباب بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها أقسامٌ : ممتنعٌ باتفاقٍ وهو "دَامَ" و"جَاءَ" و"قَعَدَ" .

ومُخْتَلَفٌ فيه وهو "زَالَ" وما بعدها و"ليس" .

---

(١) انظر ابن يعيش١٢٧/٧ ، الإنصاف١٠٤/١ ، الرضي على الكافية٣١٣/٢ .
(٢) انظر ابن يعيش١٣١/٧ .
(٣) انظر٣٧/٢ فقد ذكر "أن ليسَ فِعلٌ" وانظر٤٦/١ حيث ذكر "أن "ليس" لا يتصرف تصرف الفعل الآخر" .
(٤) انظر الكتاب١٠٢/١ .

وجائزٌ فيه وهو الباقي فتقول : "قائماً كان زيدٌ" . وقد منع الكوفيون هذا التركيب ونحوه ، على أن يكون "قائماً" خبر كان ، وفيه ضميرٌ عائدٌ على "زيد" ، وأجازوه على وَجْهٍ آخر .

"ولا يلزمُ تأخيرُ الخبر إنْ كانَ جملةً خلافاً لقومٍ"[1] فيجوزُ "كانَ أبوهُ قائمٌ زيدٌ" بالتوسيط ، ويدل على صحة ذلك مجيئه في باب المبتدأ مقدماً وهو جملة في قول الشاعر :

- إلىَ مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ
أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيبُ تُصَاهِرُهْ[2]

أي : "ما أبوهُ أُمُّه من مُحارب" فيجوز بالقياس على هذا "ما أُمُّه من محاربٍ كانَ أبوهُ" .

وإذا كان التقديمُ جائزاً، فالتوسيط حرٍ بالجواز ، فيجوز "ما كَانَ أُمُّه مَنْ مُحَاربٍ أَبُوهُ"[3] وحكى ابن السراج عن بعض النحاة منع تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة ، قال : والقياس يقتضي جوازه[4]. وكذا منعَ بعضهم أيضاً تقديم الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمر ، فلا يجيز "كانَ يقومُ زيدٌ" على جعل "يقوم" خبراً لكان ، ومستنده القياس على ما إذا وقع خبراً للمبتدأ ، فكما يمتنع "يقومُ زيدٌ" على جعل "يقومُ" خبراً للمبتدأ ، يمتنعُ ذلك . وحجة من أجازه : أن المانع منه في باب المبتدأ إنما هو كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً ، والابتداء عاملٌ معنوي ، والعاملُ اللفظي أقوى من العاملِ المعنوي ، وأمَّا كانَ وأخواتَها فعواملُ لفظية .

فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال ، لم يكن إعماله /فيه لازماً؛ /١٢٧ب لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول ، قد تعمل الأول ، وقد تعمل الثاني كما في باب الإعمال . فالصحيح إذاً جواز تقديم الخبر على الاسم .

"ويمنعُ تقديمَ الخبرِ الجائزِ التقديمِ تأخُرُ مرفوعِه"[5] سواءً كان مفرداً أو مصحوباً بغيره ، فلاَ يجوز "قائماً كانَ زيدٌ أبوه" ولا "آكلاً كَانَ زيدٌ أبوه طَعَامَك" .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه١/٣١٢ ، وانظر الخصائص٢/٣٩٤ ، المغني/١٢٤ ، شرح أبياته ٣/٣٤ ، معاهد التنصيص١/٤٤ ، شرح التسهيل١/٣٥٥ ، شفاء العليل١/٣١٥ .

(٣) انظر شرح التسيهل ط١/٣٥٥

(٤) انظر الأصول١/٨٨-٨٩ .

(٥) في التسهيل[المقدم/٥٤ .

"ويقبّحه" أي تقديم الخبر **"تأخرُ منصوبه"** فيجوز على قبح "آكلاً كان زيدٌ أبوه طَعَامَك" هذا **"ما لم يكن"** المعمول **"ظرفاً أو شبهه"** وهو المجرور ، فإن كان فلا قبح فيجوز جوزاً حسناً "مقيماً كانَ زيدٌ عندَكَ" و"راغباً كانَ عمروٌ فيك" .

وإنما امتنع تقديم الخبر مع تأخر مرفوعه ؛ لأن المرفوع كجزء من رافعه ، فالفصل بينهما ممتنع . وجاز مع تأخر المنصوب ؛ لأن المنصوب ليس كجزءٍ من ناصبه[1] إلاَّ أن ذلك قبيح ؛ لأن المعمول من حقه أن يتصل بعامله ، وحَسُنَ ذلك مع الظرف والمجرور ؛ لاتساعهم في الظروف والمجرورات .

و**"لا يمتنع هنا"** أي : في باب "كان" **"تقديمُ خبرٍ مشاركٍ في التعريف وعَدَمه إن ظهر الإعراب"** فيجوز "كان أخاك زيدٌ" و"أخاك كانَ زيدٌ" و"لم يكنْ خيراً منك أحدٌ"[2] و"خيراً منك لم يكن أحدٌ" بتوسيط الخبر وتقديمه . فلو لم يظهر الإعراب امتنع ذلك فلا يجوز تقديم الخبر ولا توسيطه في نحو "كَانَ فَتَاك مَوْلاَك" و"لم يكنْ فتى أزْكى مِنْكَ"[2].

وتلخص من هذا : أن الخبر بالنسبة إلى توسيطه منقسم أربعة أقسام : جائزٌ وواجبٌ وممتنعٌ ومختلف فيه .

والممتنع : امتناعه إما لسبب يقتضي وجوب تقديم الاسم على الخبر ، وإما لسبب يقتضي تقديم الخبر على الفعل .

والمختلف فيه : هو ما إذا كان الخبر جملة مطلقاً على رأي ، أو فعلاً متحملاً ضميراً على رأي . وقد تقدمت الأسباب المقتضية للوجوب والامتناع .

وهو بالنسبة إلى تقديمه على الفعل منقسم أيضاً أربعة أقسام : جائزٌ وواجبٌ وممتنعٌ ، ومختلف فيه ، وأسباب الامتناع هي الأسباب التي أوجبت توسيطه وتأخيره عن الاسم . والمختلف فيه خبر "ليس" ، وقد ذكرنا أسباب الوجوب وأسباب الامتناع .

"وقد يُخبر هنا وفي باب "إنّ" بمعرفةٍ عن نكرةٍ اختياراً"[3] لشبه مرفوع هذا الباب/ ١٢٨/أ بالفاعل ، ومنصوبه بالمفعول ، فجاز إغناء تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع لكن بشرط الفائدة . ومن الوارد من هذا قوله :

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٦ .
(٢) انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٦ .
(٣) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

كَأَنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رأسٍ
يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[١]

وقوله :

قِفِي قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعا
ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا[٢]

ومن الوارد منه في باب "إنَّ" قوله :

- وإنَّ حَرَاماً أنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً
بآبائي الشُّمِّ الكِرَامِ الخَضارِمِ[٣]

وأجاز سيبويه : "إنَّ قريباً منك زيدٌ"[٤].

واعلم أن النكرة إذا اخبر عنها بالمعرفة ، ولم يكن لها مسوغ للإخبار عنها ، فإن ذلك محمولٌ عند غير المصنف على الضرورة أو القلب ، وفي هذا الموضوع تفصيل والضابط له أن يقال : إذا اجتمع في هذا الباب اسمان : فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة .

فإن كانا معرفتين : فالاسم الذي يقدر المخاطب يعلمه والخبر الذي يقدّر المخاطبُ يجهله فتقول : "كان زيدٌ أخا عمروٍ" إذا قدرته عالماً بـ"زيدٍ" جاهلاً بكونه أخا لعمرو فإن كان يعلم أخا عمرو ، ويجهل أنَّ اسمه زيد ، قلت : "كَانَ أخو عمرو زيداً" وقال ابن الطراوة[٥] في اجتماع المعرفتين في هذا الباب : الاسم منهما ما لا يراد اثباته ، والخبر ما يراد اثباته فتقول : "كانت عقوبتُك عَزْلَتَك"[٦] إذا عَزَلْتَ ولم تُعاقِب . و"كانت عَزْلَتُك عُقُوبَتَكَ"[٦] إذا عاقبتَ ولم تَعْزِل . وعلى هذا أخذ قول الشاعر :

فَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ
فِللـهِ غَاوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِراً[٧]

---

(١) سبق الاستشهاد به انظر ص ٣١٧ .
(٢) سبق الاستشهاد به انظر ص ٣١٧ .
(٣) البيت للفرزدق في ديوانه٢/٨٤٤ ، المقتضب٤/٧٤ ، البحر المحيط٤/٤٤٦ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٧ ، المساعد١/٢٦٤ ، شفاء العليل١/٣١٧ .
(٤) انظر الكتاب٢/١٤٢ .
(٥) انظر ابن الطراوة النحوي/٢٣٢ وما بعدها ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٩ .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٩ .
(٧) البيت لسواد بن قارب وسبق الاستشهاد به في هذا الباب و انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٠ ، ابن الطرواة النحوي/٢٣٣ .

قال : فالهداية ثابتة ، والإضلال منتفٍ ، بخلاف ما لو عكس . وغلطَ بعضُ الشعراءِ[١] بناءً منه على صحة هذه القاعدة في قوله :

– ثيابُ كريمٍ ما يُصُونُ حِسانَها

إذا نُشِرَتْ كانَ الهِباتُ صِوانَها[٢]

قال : لأنه أثبت لها صواناً ، ونفى عنها الهبات ، فالبيت ذمٌّ لا مدح بخلاف ما لو عكس . وهذا الذي ذكره لا يطرد ، فإن الخبر إذا كان هو المخبر عنه لم يتغير المعنى بتقديم ولا تأخير نحو "كان أخو عمروٍ زيداً" و"كان زيدٌ أخا عمروٍ" نعم يتمشى هذا في الأخْبارِ المشبه بها المخبر عنه نحو "كان زيدٌ زهيراً"[٣] فإنك إذا جعلت الخبر زهيراً ، فهو مشبه به ، والاسم مشبه . ولو جعلت الخبر زيداً لانعكس التشبيه .

وفيما إذا أُخذ الاسم في زمانٍ ماضٍ والخبرُ في الحال ، فإن المعنى إذ ذاك يتغير بجعل /الاسم خبراً وبالعكس كما في قوله : /١٢٨ب

"فكَانَ مَضَلِّي مِن هُدُيْتُ بِرُشْدِهِ"[٤] البيت فإنك إذا أخذت الاسم في الماضي والخبر في الحال ثم عكست ، تغير المعنى ، فلو أخذتهما ماضيين ، لم يتغير المعنى . وأما قوله في البيت الآخر :

"كانَ الهِبَاتُ صِوانَها"[٥] فمحمول على أنه جعل الصوان نفس الهبات .

وإذا أخذ المعنى على هذا لم يتغير بجعل الخبر مخبراً عنه وعكسه .

فإن أخذ على جعل الهبات خلاف الصوان ، بَطُلَ ما قصد به من المدح .

عدنا إلى أصل التقسيم فنقول : هذا إذا قدرت المخاطب عالماً بأحد الاسمين جاهلاً بالآخر . فإن كان عالماً بهما ، إلاَّ أنه جاهلٌ بالنسبة الواقعة بينهما ، فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرفُ من الآخر . فإن كان أحدهما أعرفَ من الآخر ، جعلتَ الأعرفَ الاسم ، والأقل تعريفاً الخبر . هذا هو المختار وقد يجوز العكس فتقول : "كانَ زيدٌ القائمَ" ، و"كان القائمُ زيداً" ، إلاَّ أن الأول هو المختار . وهذا الحكم لا يختلف إلا مع المشار به ، فإنه إذا اجتمع مع غيره من المعارف جعلوه مخبراً عنه ؛ للتنبيه الذي فيه ، وغيره خبراً .

---

(١) غَلَّطَ ابن الطراوة المتنبي كما هو في البيت الآتي ، وغَلَّطَ أيضاً أبا تمام في بيت له انظر ابن الطرواة النحوي/٢٣٣ نقلاً عن شرح كتاب سيبويه للصفار ٩٨/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١ .

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه ١٦٩/٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١ .

(٤) سبق الاستشهاد به قريباً .

(٥) سبق الاستشهاد به قريباً .

ولا يجوز العكس إلاّ مع المضمر ، فإنه لشبهه به قدموه عليه . قال الشاعر :

ـــــــــــــــــــــــــــــــ ـ

لِتَقْتُلُني فَهَا أَنَا ذا عُمَارا(١)

وهذا هو الأفصح ، وحكى يونس : "هذا أنت"(٢)

فإن تساوت المعرفتان ، جعلت أيهما شئت الاسم ، وأيهما شئت الخبر فتقول: "كان زيدٌ أخا عمروٍ" و"كان أخو عمروٍ زيداً" .

و"أنَّ" و"أنْ" يعاملان معاملة المضمر إذا قدرا بالمصدر فتقول : "كان الانتصارَ من زيدٍ أنْ سَبَبتُهُ" أو "أنّي سَبَبْتُهُ" بجعلهما مخبراً عنه وغيرهما خبراً ، ولا يجوز العكس إلاّ على ضعف كما يضعف جعلُ الضمير خبراً وغيره مخبراً عنه . وإنما حكموا لهما بحكم المضمر ؛ لكونهما لا ينعتان كالمضمر ، وعلى هذا الاستعمال جاء قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾(٣).

فإن كانا نكرتين ، جعلت أيهما شئت الاسم وأيهما شئت الخبر إن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنه فتقول : "أكان رجلٌ قائماً؟" وَ"أكَانَ قائمٌ رجلاً؟" فإن كان المسوغ لأحدهما ، جعلته المخبر عنه نحو "كان كلُّ أحدٍ قائماً" ولا يجوز "كان قائمٌ كلَّ أحدٍ"(٤).

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة ، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر نحو: "كان زيدٌ قائماً" ولا يجوز العكس إلاّ في الشعر أو(٥) قليل من الكلام ، والنكرة حينئذٍ /إن لم يكن لها مسوغ كما مثل ، فالكلام مقلوب ، والمعنى به هنا : جعل/١٢٩أ الخبر مخبراً عنه ، والمخبر عنه خبراً من حيث اللفظ . وأما من حيث المعنى فعلى الأصل . وإن كان لها مسوغ ، فلا يخلو إما أن يكون المعنى على الإخبار بالنكرة عن المعرفة ، أو بالعكس . فإن كان المعنى على الأول فهو مقلوب . وإن كان على الثاني فهو غير مقلوب . فإذا قلت : أكان قائمٌ زيداً ، وكان المعني : أكان زيدٌ قائماً . فالكلام مقلوبٌ . وإن كان المعنى : أكان قائمٌ من القائمين مسمى زيداً ، فليس بمقلوب . ومن ورود الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الكلام إذا كان لها

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

(١) عجز بيت لعنترة في شرح ديوانه/٨٨ وصدره
[أَحَوْلي تَنْفُضُ أَسْتُكَ مِذْ رَوَيْهَا] وانظر أمالي الشجري١٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٢ ، اصلاح المنطق/٣٩٩ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٢ .

(٣) آية ٢٤-٢٩ من العنكبوت .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٣ .

(٥) انظر المرجع السابق .

مسوغ "ما جاءت حَاجَتَك" بنصب الحاجة حكاه سيبويه[١] . وقولهم : "مَنْ كَانَ أخَاكَ" . ولا قلب في شيئ من ذلك ، ولا خلاف في جواز القلب للضرورة ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام .

ومن القلب الوارد في هذا الباب قول الشاعر :

كَانَتْ فَرِيْضَةُ مَا تَقُولُ كَمَا

كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيْضَةَ الرَّجْمِ[٢]

أي : كما كان الرجمُ فريضة الزناء .

وضمير النكرة كالنكرة في الإخبار ؛ لأن معناه كمعناها ، ولأنه نائب مناب تكرار الظاهر ، والمنوب عنه نكرة فكذا نائبه ، نعم لما كان مفسره معلوماً وكان نائباً مناب تكرار الظاهر ، والظاهر إذا كرر كان بالألف واللام ، دخل بذلك في المعارف ، فتعريفه إذاً إنما هو لفظي ، والإخبار عن النكرة إنما امتنع من جهة معناها لا من جهة لفظها ، فلا يجوز الإخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة وما ورد من ذلك فمحمول على الضرورة كقوله :

– أَسَكْرَانُ كَانَ ابنُ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا

تميماً بجَوْفِ الشَّامِ أم مُتَساكِرُ[٣]

وكقوله :

– فإنَّكَ لاَ تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ

أَظَبْيٌ كانَ أُمَّك أَمْ حِمَارُ[٤]

وكقوله :

– ـــــــــــــــــــــــ

أطبُّ كانَ سِحْرُك أم جُنونُ[٥]

---

(١) انظر الكتاب١/٥٠ ٢/١٧٩ .

(٢) سبق الإستشهاد به في باب المبتدأ والخبر ص ٣٠٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٤ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه/٤٨١ كما جاء في الكتاب١/٤٩ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٤ الخصائص٢/٣٧٥ ، اللسان [سكر] ، الخزانة٩/٢٨٨ .

(٤) البيت لخداش بن زهير في ديوانه/٦٦ ورواية الديوان

فإنَّك لا يَضُرُّكَ بَعْدَ حولٍ أظَبْيٌ ـــــــــــــــ

وانظر الكتاب١/٤٨ ، شرح أبياته للسيرافي١/٢٢٧ ، المقتضب٤/٩٤ ابن الطراوة النحوي/٢٥٠ .

(٥) نسب لقيس ابن الأسلت انظر اللسان [طبب] وراويته [أطِبٌ كان داؤك أم جُنونُ] وانظر الكتاب١/٤٩ وفيه [أسِحرٌ كان طِبُّك] وانظر الخزانة٩/٢٩٥ وصدره [ألاَ مَن مبلغٌ حسَّان عنيٍّ] .

وإذا اختصت النكرة بوجه ما فهي كالمعرفة بالنسبة للنكرة غير المختصة ، فلا يجوز الإخبار بها عن غير المختصة ، فيجوز "كان رجلٌ من إخوتِك غلاماً" ولا يجوز "كان غلامٌ رجلاً من إخوتك" .

فأما قوله :

- وإنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

________________________(١)

بجعل النكرة المختصة /خبراً عن غير المختصة فشاذ . /١٢٩ب

وإذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً جاز استعماله متصلاً ومنفصلاً ، إلاَّ أن الإنفصال هو اختيار الجمهور ، والاتصال هو اختير المصنف وابن الطراوة[٢] ومن وروده منفصلاً قوله :

- لَيْسَ إيَّـــايَ وإيَّـــا

ك ولا نَخْشَى رَقِيْبَا[٣]

وقوله :

- لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا

عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّر[٤]

ومن وروده متصلاً قوله :

- فإنْ لاَ يَكُنْها أَوْ تَكُنْه فإنَّه

أَخُوهَا غَذَتْـهُ أُمُّـه بِلِبَانِها[٥]

ومن كلامهم : "عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي"[٦]

واعلم أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو جملة فهو في موضع نصب ، فإن كان مفرداً فهو منصوب ليس إلاّ ، ولا يجوز رفعه على أن يكون خبر المبتدأ ،

---

(١) صدر بيت لأمرئ القيس في ديوانه/٣١ وروايته [وإنَّ شفائي] ورواية الأصل وردت كما في الكتاب١٤٢/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور٤٠٥/١ وعجزه [فَهَلْ عندَ رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ] .

(٢) انظر ابن الطرواة النحوي/١٥٧ وما بعدها .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه/٦٧ ، انظر المقتضب٩٨/٣ ، المنصف٦٢/٣ ، الأصول١٠٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور٤٠٦/١ ، ابن الطرواة/١٥٦ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه/١٢١ ، ابن يعيش١٠٧/٣ ، شرح كافية ابن الحاجب١٩/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور٤٠٦/١ ، ابن الطرواه/١٥٩ .

(٥) البيت أبي الأسود الدؤلي ي ديوانه/٨٢ ، انظر الكتاب٤٦/١ ، المقتضب٩٨/٣ ، الأصول١٠٤/١ ، ابن الطراوة/١٥٧ ، الخزانة٣٢٧/٥ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية٢٣١/١ ، الأصول١٤٢/١ ، شواهد التوضيح والتصحيح/٢٨ .

وتكون الجملة خبراً لأفعال هذا الباب ، فلا يجوز "كنتُ قائم" على إرادة "كنت أنا قائمٌ" ؛ لأنه إضمارٌ لا حاجة إليه ، ولهذا لحنوا زياد الأعجم في قوله :

- أَمِتْها لك الخيرُ أم أَحْيِها

كمن ليس غادٍ ولا رائحٌ[١]

برفع غادٍ ورائح ، اللّهم إلاّ أن يكون الموضع موضع تفصيل فإنه يجوز ، فتقول : "كان الزيدانِ قائمٌ وقاعدٌ"[٢] أي أحدهما قائمٌ والآخر قاعدٌ .

وعلى هذا الاستعمال جاء قول الشاعر :

- فَأَصْبَحَ في حَيْثُ التَقَيْنَا شَرِيدُهُمْ

طَلِيقٌ ومَكْتُوفُ اليدينِ ومَزْعِفُ[٣]

أي : منهم طليقٌ .

---

(١) البيت لزياد الأعجم وهو مركب من بيتين إذ الرواية :

أَمِتْها ، لك الخيـرُ أم أَحْيِـها ... كما يفعَل الرجـلُ الصالـحُ

إذَا قُلْتُ : قد أقبلتْ ، أدبرتْ ... كمن ليس غـادٍ ولا رائـحُ

انظر شعره ٥١/ . وقد وصمه ابن قتيبة باللحن حيث قال :

"وهو كثير اللحن في شعره ، ولهذا قيل له الأعجم" انظر الشعر والشعراء٣٤٥/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور٤٠٧/١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور٤٠٨/١ .

(٣) للفرزدق في ديوانه٢٩/٢ ، انظر الكتاب١٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور٤٠٨/١ .

"فصـــل"

"**يقترن بـ إلاّ الخبرُ المنفي**"[1] سواءً كان خبراً لـ"ليس" أو للذي قبلها من أفعال هذا الباب ، أو مفعولاً ثانياً لـ"ظنّ" إذا قرن ذلك بأداة نفي فإنه "**إن قَصدَ إيجابُه وكان قابلاً**" للإيجاب قرن بـ"إلاّ" فتقول : "ليس زيدٌ إلاّ قائماً" و"ما كانَ إلاّ منطلقاً" و"مَا علمتُهُ إلاّ عاجزاً" .

فلو كان الخبر غير قابل للإيجاب ؛ لكونهم لم يستعملوه إلاّ في النفي ، لم يقرن بـ إلاّ فلا يجوز في نحو "ما كان مثلُك أحداً" و"ما كُنتَ تَعِيجُ" أي " تنتفع بالدواء ، أن يقرن الخبر فيهما بـ إلاّ ؛ لأن "أحداً" و"تعيج" لا يستعملان إلاّ في النفي ، والإقتران بـ إلاّ ينقض النفي . وكذا لا يجوز اقترانه بـ إلاّ إن كان مشتقاً مما لا يستعمل إلاّ في النفي ، فلا يجوز "ماكانَ زيدٌ إلاّ زائلاً ضاحكاً" ولا "ما أصْبَح عبدُاللّهِ إلاّ منفكاً منطلقاً" فلو قلت : "ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكاً" جاز ؛ لأن النفي إذا تسلط على هذه الأفعال انتفت أخبارها ، فالمعنى حينئذٍ "مازال زيدٌ ضاحكاً" .

ولو قلت : "ما /أضحى زيدٌ رجلاً ضاحكاً" لم يجز ؛ لأن حرف النفي لا ينفي/ ١٣٠أ صفة الموصوف إذا تسلط على الموصوف . فلو قلت : "مازيدٌ العاقلُ قائماً لم تكن نافياً للعقل ، فإذا قلت : "ما أضحى زيدٌ رجلاً زائداً ضاحكاً" فالزوال غيرُ منفي ، وهو غير جائزٌ .

"**ولا يَفعلُ ذلك**" أي : اقتران الخبر بـ إلاّ "**بخبر "بَرِح" وأخواتها ؛ لأنّ نفيَها إيجاب**"[2] فكما لا يقال : "كان زيدٌ إلاّ قائماً" فلا يقال : "مازالَ زيدٌ إلاّ قائماً" ؛ لأنّ كلاً منهما موجبٌ .

"**وما وردَ منه**" مقروناً "**بـ إلاّ**" كقول ذي الرمة :

حَرَاجِيجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إلاّ مُنَـاخَةً — على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا[3]

"**مؤوّل**" بوجوه من التأويلات[4] :

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٤ .

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٥٤ .

(٣) البيت في ديوانه/ ٢٤٠ ، انظر الكتاب٣/٤٨ ، المحتسب١/٣٢٩ ، المفصل/٧٦٧ ، ابن يعيش٧/١٠٦ ، شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٧ ، المساعد١/٢٦٤ ، شفاء العليل١/٣١٨ .

(٤) انظر شرح التسهيل ر٢/٤٨٨ ، التذييل٢/١٣٩ .

أحدهـا : أن تنفكّ مطاوع ، فكّ بمعنى خلّص أو فصَل ، والمعنى إذ ذاك : ما تتخلّص أو ما تنفصل من السَّير إلاّ في حال إناختها على الخسف .

الثاني : جعلها ناقصة ، وخبرها على الخسف ، ومناخه : حال ، والمعنى إذ ذاك : ما تنفك كائنة على الخسف ، أي : الذّل والتعب ، أو مرمياً بها بلداً قفراً إلاّ في حال إناختها .

الثالث : أنّ إلاّ زائدة كما قيل في التي في قوله تعالى : ‹ **وإنّ كلّاً إلا ليوفينهم** ›[1] في قراءة ابن مسعود ، ذكر ذلك ابن جني في المحتسب ، وحكم بزيادة إلاّ في ذلك[2].

الرابع : أنّ ذا الرمة أوقع إلاّ في غير موضعها خطأ . والحراجيج : جمع حُرجوج : الناقة الطويلة .

"**وتختصُ (ليس) بكثرةِ مجيئِ اسمِها نكرة محضة**" ؛ لأن ليس تفيد النفي وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومن ورود هذا الاستعمال قول الشاعر :

- كَمْ قَدْ رَأَيْتُ ولَيْسَ شَيئٌ باقياً
مِنْ زَائرٍ طَرَفَ الهَوَى ومَزَورِ[3]

"و"كذا اختصَّتْ أيضاً "**بجوازِ الاقتصارِ عليه**" أي : على اسمها "دُونَ قَرينة" زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه إذ ذاك شبيه باسم (لا) فيجوز مساواته إياه في الاستغناء عن الخبر . ومن ورود هذا الاستعمال قول الشاعر :

- أَلاَ يَالَيْلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا
فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[4]

أي : فليس منكِ جودٌ. وقوله :

---

(١) آية ١١١ من هود .

(٢) القراءة في المحتسب١/٣٢٨ وما بعدها ، مختصر الشواذ/٦١ ، البحر المحيط٥/٢٦٦ . وقراءة الجمهور : ‹ **وإنّ كلّا لما ليوفينهم** › وانظر الكشاف٢/٢٤٩ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح/١٤١ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٨ الهمع٢/٩٨ ، شفاء العليل١/٣١٩ ، هداية السبيل٣/١١٩٢ .

(٤) البيت لعبد الرحمن بن حسّان في ديوانه/٢١ ، وانظر الكتاب١/٣٨٦ ، شرح أبياته المختصر/١٦١ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٩ ، المساعد١/٢٦٥ ، الهمع١/٣١٩ ، شفاء العليل١/٣١٩ .

- يَئِسْتُم وخِلْتُمْ أنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ
فَبُوِّئْتُمُ مِنْ نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[١]

وحكي سيبويه[٢]: "ليس أحدٌ "أي : ليس هنا أحدٌ .

"و"كما اختصت بهذا ، اختصت بجواز **"اقترانِ خبرها بواوٍ إنْ كانَ جملةً موجبةً بإلاّ"** ومنه قول الشاعر :

- لَيْسَ شَيئٌ إلاَّ وفيه إذا ما
قَابَلَتْهُ عَيْنُ البَصِيرِ اعتبارُ[٣]

"ويشاركها في" الحكم **"الأول"** وهو مجيئ اسمها محضة **"كانَ بَعْدَ نَفْي أو شِبْهِه"**

ومن وروده في (كان) بعد نفي قوله :

- إذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِياً / ١٣٠/ب
فإنَّ التَّأسِّي دَوَاءُ الأَسَى[٤]

ومن وروده بعد شبه النفي قول الشاعر :

- وَلَو كَانَ حَيٌّ في الحَيَاةِ مُخَلَّداً
خَلَدْتَ وَلَكِنْ لَيْسَ حَيٌّ بِخَالِدِ[٥]

وقوله :

- فإنْ يَكُ شيئٌ خَالِداً أو مُعَمَّرا
تَبَصَّرْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللّهَ غَالِبَا[٦]

"و" تشاركها **"في"** الحكم **"الثالث"** وهو اقتران الخبر بإلاّ **"بعدَ نفي"** ومنه قول الشاعر :

- ما كانَ مِنْ بَشَرٍ إلاَّ ومِيْتَتُهُ
مَحْتُومَةٌ لكنِ الآجَالُ تَخْتَلِفُ[٧]

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٩ ، الإرتشاف٢/٩٤ ، شفاء العليل١/٣١٩ ، الهمع٢/٨٥

(٢) انظر الكتاب٢/٣٤٦ .

(٣) لم اعثر على قائله انظر شرح الأشموني١/٢٥٦ ، شرح التسهيل١/٣٥٩ ، المساعد١/٢٦٥ ، شفاء العليل١/٣١٩ ، الهمع٢/٨٦

(٤) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٤١ ، شرح التسهيل ط١/٣٥٩ ، المساعد١/٢٦٦ ، الهمع٢/٩٨ .

(٥) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٩ ، المساعد١/٢٦٦ ، شفاء العليل١/٣٢٠ ، الهمع٢/٩٨ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٩ وفيه [تأمل تجد] وانظر التذييل٢/١٤١ب.

(٧) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٥٩ ، المساعد١/٢٦٦ ، شفاء العليل١/٣١٩ ، الهمع٢/٨٦ .

"وربما شُبِّهت الجملة المُخبر بها في ذا الباب بالحاليّة فوليت الواو مُطلقاً"[١].

أي : سواءً كانت موجبة بإلاّ أو لا ، ومن ذلك قول الشاعر :

- فَظَلُّوا وَمِنْهُم سَابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ

وآخَرُ يُثْنِي دَمْعَةَ العَينِ بالمَهْلِ[٢]

وقوله :

- وكانوا أُناساً يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا

وأَكْثَرُ ما يُعْطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ[٣]

"وتختص "كان" بمرادفة "لم يزل" كثيراً"[٤] نحو ‹ **وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا** ›[٥] وقول الشاعر :

- وكُنْتُ امرءً لا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً

أُسَبُّ بِها إلاَّ كَشَفْتُ غِطَاءهـا[٦]

هذا مع أن المعنى الذي لكان بالأصالة إنما هو الدلالة على حصول معنى ما دخلت عليه دون تعرض لأوليَّةٍ ولا انقطاع . فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى : ‹ **وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ** ›[٧] وقول الشاعر :

- وَتَركِي بِلادِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ

طَرِيداً وقِدْماً كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدِ[٨]

"و"كذا تَخْتَصّ "بجواز زيادتها وسطاً باتفاق" سواءً كان ذلك بين مسند ومسند إليه كقول الشاعر :

---

(١) انظر تسهيل الفرائد/٥٥ .

(٢) **البيت لذي الرمة في ديوانه/٤٨٥**، معاني القرآن١/٢٧١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة/١٦٦ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٠ ، شفاء العليل١/٣٢٠ ورواية الديوان [عَبرة العين بالمَهْلِ] .

(٣) البيت لأعشى تغلب انظر الحماسة البصرية١/١٩٨ ، أمالي ابن الشجري١/١٢٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٠ ، المساعد١/٢٦٧ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٥ .

(٥) آية ٢٧ من الأحزاب .

(٦) لقيس بن الخطيم ، ديوانه/٤٩ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٠، التذييل ٢/١٤٢ ب ، المساعد، شرح الحماسة المرزوقي/١٨٦ .

(٧) آية ١٠٣ من آل عمران .

(٨) **لم أعثر على قائله** انظر شرح التسهيل ط١/٣٦٠ ، التذييل٢/١٤٢ب شفاء العليل٢/٥٥٠ ، هداية السبيل٣/١٢٠١ .

- ما كانَ أَحْسَنَ مَنْ أَجَابَكَ آَخذاً
بِهُدَاكَ مُجْتَنِباً هَوىً وعِنَادَا[١]

أو صفة وموصوف كقول الشاعر :

- فكيفَ إذَا مَرَرتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانٍ لَنَـا كَانُـــوا كِرَامِ[٢]

ولا يقال إنها في هذا البيت ليست زائدة ؛ لكونها مسندة للضمير[٣] ، واسنادها مشعر بالإهتمام بها ، وذلك مناف للزيادة ، ولأن الواو اسمها ، و"لنا" خبرها[٤]، فالمعنى : "وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا" ؛ لأنا نقول "كانْ" في البيت ليست عاملة في الضمير ، إذ الأصل[٥] في ذلك : "وجِيرَانٌ لنا هم كرامٌ" فـ"لنا" صفة لجيران و"هم" فاعل به على حَدِّ : "مررتُ بِرَجُلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً"[٦] ثم زيدت "كان" بين "لنا" و"هم" ؛ لأنها تزاد بين العامل والمعمول فصار "لنا كان هم" ثم اتصل الضمير بـ كان ، وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله ضرورة كقوله :

- وما عليك إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا
أَلاَّ يُجَاوِرنَا إِلاَّكِ دَيَّـــارُ[٧] / ١٣١/أ

أصله : إلاّ إياك ، ثم اتصل بإلاّ ضرورة وإن كانت غير عاملة فيه[٨]. وإذا اتصل بإلاّ وهي حرف فحر أن يتصل بالفعل . سلمنا اسنادها للضمير ، لكن اسنادها لا يمنع زيادتها ، كما لم يمنع من الغاء "ظَنَّ" إسنادها[٩]. وقد قيل بزيادتها

---

(١) هو لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه انظر المقاصد النحوية٣/٦٦٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٢ ، شفاء العليل١/٣٢١ .

(٢) للفرزدق في ديوانه٢/٢٩٠ ، انظر الكتاب٢/١٥٣ ، المقتضب٤/١١٦ ، الأزهية/١٨٨، شرح التسهيل ط١/٣٦١ ، شفاء العليل١/٣٢٠ .

(٣) انظر الكتاب٢/١٥٣ ورأي سيبوية : أنه لا يمنع زيادتها مع إسنادها للضمير . وانظر شرح التسهيل ط١/٣٦١ .

(٤) هذا رأي المبرد في المقتضب٤/١١٧ وهو أنها ليست زائدة بل هي الناقصة وهذا أيضاً رأي أكثر النحويين .

(٥) رأي ابن عصفور في شرح الجمل١/٤٠٩ .

(٦) انظر الكتاب٢/٤٩ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر ابن يعيش٣/١٠١ ، الخصائص١/٣٠٧ ، ضرائر الشعر/٢٦٢ ، المساعد١/١٠٦ ، شفاء العليل١/١٩٦ .

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٩-٤١٠ ، التذييل٢/١٤٥أ .

(٩) انظر الكتاب٢/١٥٣ ، شرح تسهيل الفوائد ر٢/٤٩٢ .

في قوله صلى الله عليه وسلم : "كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأمِّ زَرْعٍ"(١) والمعنى : أَنَا لَكِ .
ولأن الأصل عدم تقديم الخبر فلا يصح أن يدعي كونها ناقصة وخبرها "لنا".

"**و**"قد تزاد "**آخراً على رأي**". قياساً على الغاء "ظَنَّ" آخراً ، والصحيح منع ذلك ؛ إذ الزيادة على خلاف الأصل ، فلا تستباح إلاَّ في المواضع التي سمعت زيادتها فيها .

وأجاز الفراء زيادتها بين "ما" وفعل التعجب ، ومنه قول الشاعر :

- صدَّقتَ قَائِلَ ما يكونُ أَحَقَّ ذَا
طفلاً يَبُذُّ ذَوِي السِّيَادَةِ يَافِعَا(٢)

"**وربما زِيدَ "أصبَحَ" و"أمسَى"**" ومنه قولهم : "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا"(٣) حكاه الكوفيون .

وأجاز بعض النحاة زيادة "أضحى" وسائر أفعال هذا الباب . وزيادة كل فعل غير متعد من غير هذا الباب(٤) ، وجَعَلَ من ذلك قول الشاعر :

- الآنَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا
فاذهبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ(٥)

إذ لم يرد أن يأمره بالذهاب . وقولهم : "فَلاَنٌ قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعَرْضِ فلانٍ" ؛ لأن قعد هنا لا معنى لها ، إذ المعنى : "فلانٌ يتهكَّم بعرضِ فلانٍ" وقوله :

- عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لئِيمٌ
كَخُنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ(٦)

إذ المعنى : على ما يشتمني . وذلك غير صحيح ؛ لأن الحكم بزيادة ذلك على خلاف الأصل ، فإذا أمكن تخريج ذلك على غير الزيادة ، لم يصح ادعاؤها .

"**و**"قد يزاد "**مضارع "كان"**" ومن ذلك قول أم عقيل بن أبي طالب :

- أَنْتَ تكونُ مَاجِدُ نَبِيلُ
إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(٧)

---

(١) الحديث في جامع الأصول [حق المرأة على الزوج] ٥٠٩/٦ ، صحيح البخاري كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل فتح الباري٢٥٥/٩ عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) لرجل من طيئ انظر شرح التسهيل ط٣٦٢/١ ، المساعد٢٦٨/١ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية٢٩٥/٢ ، الأصول لابن السراج١٠٦/١ ، هداية السبيل١٢٠٤/٢. (٤) هو الفراء كما في الهمع١٠٠/٢.

(٥) لم أعثر على قائله انظر الكتاب٣٨٣/٢ ، الانصاف٢٦٤/٢ ، ابن يعيش٧٨/٢ ، شرح الأشموني١١٥/٣ والرواية [فاليوم قربت] .

(٦) البيت لحسان بن ثابت في شرح ديوانه/١٩٩ ، المغني/٣٣١ ، وشرح أبياته ٢٢٢/٥ .

(٧) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم انظر تخليص الشواهد/٢٥٢ ، المقاصد النحوية٣٩/٢ ، الخزانة٢٢٥/٩ ، شرح التسهيل ط٣٦٢/١ ، المساعد٢٦٨/١ ، شفاء العليل٣٢٢/١ ، الهمع٩٩/٢ .

"**وكان**" حال زيادتها "**مسنده إلى ضمير ما ذكر**"[1] وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ، كأنك قلت : كان هو ، أي : كان الكون . والمراد كون الجملة التي تزاد فيها هذا مذهب السيرافي[2] ، ومذهب الفارسي[2] أنها لا فاعل لها ؛ لأن الفعل إذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل كان مستغنياً عنه كما في "قلّما" فإنهم لما استعملوها للنفي لم يحتج إلى فاعل ، وصارت إذ ذاك بمنزلة حرف يصاحب الفعل فتقول : قلّما يقوم زيدٌ . ولا /يقال : إن الحكم بكونها غير/١٣١ب مستندة يلزم عنه وجود حديث عن غير محدَّث عنه ؛ لأنا نقول : لما استعملت استعمال الحرف ساغ ذلك ، وجرت في أكثر أحكامها مجرى الحرف . وأيضاً فإن الحكم بكونها مسندة يستلزم الفصل بين الجار والمجرور بالجملة حال زيادتها بينهما . فالصحيح إذاً أنها حال الزيادة غير مسندة ، وأنها لا تزاد إلاّ فيما تقدم .

"**أو بين جار ومجرور**" كما في قول الشاعر :

- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوا

عَلَى كانَ المُطَهَّمَةِ الصِّلابِ[3]

وقد كان الأولى بالمصنف أن يذكر زيادتها بين الجار والمجرور مع ما تقدم ، وأن لا يعترض بين ذلك بكلام لا يناسب فإن ذلك تعليم رديء ، والمعروف أن كان إذا تحملت ضمير أمر وشأن ، فهي الناقصة ، وأدعى أبو القاسم خلف بن فرتون[4] أنها غيرها . وكذا ادعى الكسائي ووافقه أبو الحسين بن الطراوة : أنها إذا وقع بعدها اسمان مرفوعان ملغاة[5] ، وأنكر الفراء وقوع الأسمين بعدها مرفوعين ، والجمهور على أن ذلك مسموع من العرب .

"**وتختصُ كانَ أيضاً بعد (إنْ) أو (لَوْ) بجوازِ حذفِها مع اسمِها إنْ كان ضميرَ ما علِمَ مِنْ غائبٍ أو حاضرٍ**"[6].

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٥ .

(٢) انظر هذه القضية في المسائل البغداديات/١٦٧ الهمع٢/١٠١ ، شرح الكافية٢/٢٩٤ ، التبصرة والتذكرة١/١٩٢ . وقد ورد عكس هذا الرأي في شرح الجمل لابن عصفور١/٤٠٩ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر الأزهية/١٨٧ ، المفصل/٢٦٥ ، ابن يعيش٧/٩٨ ، ضرائر الشعر/٧٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٦١ ، المساعد١/٢٧٠ ، شفاء العليل١/٣٢٢ ويروى عجزه: "على كان المسومة العراب".

(٤) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي ، كان إماماً في العربية واللغة ، استظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل توفي سنة ٥٣٢هـ انظر البغية١/٥٥٧ ، وانظر رأيه في الإرتشاف٢/٧٦ .

(٥) انظر ابن الطرواة النحوي/١٦٦ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٥٥ .

فمن ذلك بعد إنْ والضمير غائبٌ قول الشاعر :

– انْطِقْ بَخَيرٍ وإنْ مُسْتَخْرِجاً إحَناً
فإنَّ ذَا الحَقِّ غَلاَّبٌ وإنْ غُلِبا[1]

أي : وإنْ كان نطقُك . ومن ذلك والضمير حاضرٍ قول الشاعر :

– حَدَبَتْ عَلَيَّكَ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّها
إنْ ظَالِماً فِيهم وإنْ مَظْلُوما[2]

[ومثله] :

– لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مطْرِفٍ
إنْ ظَالِماً أبداً وإنْ مَظْلُوما[3]

أي : أنْ كنت .

ومثال ذلك بعد (لو) والضمير حاضرٌ قول الشاعر :

– عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ
نِداكَ ولو غَرْثانَ ظَمْآنَ عَارِيا[4]

أي : ولو كنتُ . ومثاله بعدها والضمير غائبٌ قوله صلى الله عليه وسلم : "لا تَحقرنّ جارةٌ لجارتِها ولو فِرسَنَ شاة"[5] وقوله للخاطب : "التمسْ ولَو خاتماً من حَدِيد"[6] أخرجهما البخاري .

وقول الشاعر :

– لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكاً
جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ[7]

والتقدير في الثلاثة "ولو كان هو" فالأول : للهدي ، والثاني للملتمس . والثالث : للباغي .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٤٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٣ ، التذييل٢/١٤٥ب ، شفاء العليل١/٣٢٢ ، الهمع٢/١٠٣ ، هداية السبيل٣/١٢١٢ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه/١٧٩ ، وانظر الكتاب١/٢٦٢ ، المقاصد النحوية٢/٨٧ تخليص الشواهد/٢٥٩ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٣ ، شفاء العليل١/٣٢٢ ، الهمع٢/١٠٢ .

(٣) البيت لليلى في ديوانها/١٠٩ ، وانظر الكتاب١/٢٦١ ، أمالي المرتضى١/٥٨ ، أمالي ابن الشجري١/٣٤١ . ونسب لحميد بن ثور في ديوانه/١٢٩ ، وانظر المساعد١/٢٧١ ، شفاء العليل١/٣٢٣ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح الأشموني٢/٢١ ، شواهد التوضيح والتصحيح/١٤٠ شرح التسهيل ط١/٣٦٣ ، الإرتشاف٢/٩٧ ، المساعد١/٢٧١ ، شفاء العليل٣٢٣ .

(٥) الحديث في صحيح البخاري كتاب الأدب ، باب لا تحقرن جارة لجارتها فتح الباري١٠/٤٤٥ ، جامع الأصول٦/٦٤١ .

(٦) الحديث في صحيح البخاري كتاب النكاح باب تزويج المعسر فتح الباري٩/١٣١ ، جامع الأصول في مقدار الصداق وما يصح أن يسمى صداقاً٧/٤ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر المغني/٢٩١ ، شرح أبياته٥/٨١ ، المقاصد النحوية٢/٥٠ ، تخليص الشواهد/٢٦٠ ، الهمع٢/١٠٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٣ ، الإرتشاف٢/٩٧ ، شفاء العليل١/٣٢٣ .

"**فإنْ حسُنَ مع المحذوفة بعد (إن) تقديرُ (فيه) أو نحو ذلك، جازَ رفعُ ما وليها**"[١] كما في نحو: "النَّاسُ مَجْزُءونَ بِأَعْمَالِهم إنْ خيراً فَخَيرٌ، وإنْ شراً فَشَرٌّ"[٢] / وكما في /١٣٢أ نحو "المرءُ مَقْتُولٌ بِما قَتَلَ به إنْ سَيْفاً فَسَيفٌ وإنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ"[٣].

فهذان ونحوهما من التراكيب يجوز فيهما رفع الاسم الذي ولي إنْ؛ لصلاحيتهما لتقدير ذلك، "**وإلا**" يجز تقدير ذلك "**تعيّن نصبه**" أي نصب الاسم الذي ولي (إنْ) أو (لو) كما في قوله:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ
نِداكَ ولو غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيَا[٤]

فهذا ونحوه يتعين نصبه؛ لعدم صلاحية تقدير (فيه) أو (معه) في ذلك وشرط في حذفها، كون اسمها ضميراً؛ لأن ذلك إنما ورد مع هذا الشرط، ولم يرد مع ظهور الإسم، والحذف على خلاف الأصل، فلا يقدمَ عليه إلا لدلالة واضحة، لا سيما إذا كان للمسند والمسند إليه كما في محل النزاع، ومع هذا لم يكثر إلا مع التنويع أو التكرار. فعلى هذا كان ينبغي أن يضموا هذا قيداً إلى ما تقدم. وقد صرح شيخنا في بعض تعاليقه: إن الحذف في ذلك، لم يرد إلاَّ مع التكرار أو التنويع. قال: ولايلفى في اللسان نحو "اضرب زيداً إنْ قائماً" ولا "سأضرب عمراً إنْ ضاحكاً".

ودَفع الاستدلال بما أنشدوه مما يقتضي جواز ذلك، بحمل المنصوب في ذلك على الحال، ومنع كون "إنْ" في ذلك شرطية؛ لاحتمال أن تكون محذوفه من إما على أسلوب قول الشاعر:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما[٥]

وفيه نظر؛ لأن أخذ ذلك بهذا المعنى يأباه سياق الكلام والأحكام اللفظية شأنها أن تكون تابعة للأحكام المعنوية. نعم استعمال ذلك غالباً، إنما ورد مع التنويع أو التكرار.

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٥.
(٢) انظر الكتاب١/٢٥٨، شواهد التوضيح والتصحيح/٧١، الأصول٢/٢٤٨، كتاب الشعر١/٥٧، شرح التسهيل ط١/٣٦٣-٣٦٤.
(٣) انظر الكتاب١/٢٥٨، شرح التسهيل ط١/٣٦٤، هداية السبيل٢/١٢١٧.
(٤) سبق الاستشهاد به قريباً ص٣٦٠.
(٥) البيت للنمر بن تولب انظر الكتاب١/٢٦٧-٣/١٤١، المغني/٦١.

فأما القطع يكون ذلك شرطاً لصحة هذا الاستعمال ، فيرد عليه ما ذكرته .

وينبغي أن تعلم : أن الاسم الواقع بعد "لو"(١) إنما يكون داخلاً فيما قبلها ودونه ، ولا يكون مساوياً له ، ولا أرفع منه نحو "أئتني بدابةٍ ولو حماراً"(٢) وألاَ تمراً ولو خشفاً" لا ولو قلت : "ألاَ خشفاً ولو تمراً" كان قبيحاً ؛ لمخالفته الاستعمال المشهور . وقد ذكر سيبويه(٣) رحمه الله الحذف بعد"لو"(١). وقد أجاز الكسائي حذف كان واسمها بعد غير (إنْ) و(لو) وعلى هذا الاستعمال أخذ قوله تعالى : ‹ **انتهوا خيراً لكم**(٤) › والتقدير : يكن الإنتهاءُ خيراً .

"**وربما جُرَّ**" الاسم "**الذي ولي إنْ مقروناً بـ(إنْ لا) / أو بـ(إن) وحدَها إن عادَ اسم كانَ** ١٣٢/ب **إلى مجرور بحرف**"(٥) ومن مثل هذا النوع ما مثل به سيبويه رحمه الله وهو : "مررتُ برجلٍ إنْ لا صَالحٍ فَطَالحٍ" و"إنْ لا صَالحاً فَطَالحاً"(٦) أي : "إنْ لا أمرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ" . والتقدير في النصب : "إنْ لا يكنْ صالحاً فقد لَقَيتُه طالحاً" .

وأجاز يونس(٧) : "امررْ بأيُّهم أفْضَلُ إنْ زَيدٍ وإنْ عمروٍ" أي : "إنْ مررتَ بزيدٍ ، وإنْ مررتَ بعمروٍ" .

وجعل سيبويه إضمار الباء في هذا أسهل من إضمار (رُبَّ) بعد(٨) الواو .

"**وجَعَلُ ما بعدَ الفاءِ الواقعة جوابَ (إن) المذكورة خبرَ مبتدأ**" في نحو : "إن خيراً فخيرٌ" أي : فجزاؤُهُ خيرٌ . "**أولى من جَعَلِه خبرَ "كان" مضمرة**" فيكون التقدير إذ ذاك: فيكونُ جزاؤُهُ خيراً .

"**أو مفعولاً بفعلٍ لائقٍ**" والتقدير إذ ذاك : "فَيُجْزَى خيراً" .

"**أو حالاً**" والتقدير إذ ذاك : فيلقاه خيراً . وإنما كان الأول أولى من جهة أن المحذوف معه شيءٌ واحدٌ ، والمحذوف مع غيره شيئان أو ثلاثة .

واعلم أن هذا التركيب ونحوه يجوز فيه أربعة أوجه :

- : نصب الاسم الأول ورفع الثاني ، والتقدير : إنْ كانَ عملُهُ خيراً فجزاؤُهُ خيرٌ .

---

(١) **في النسخة « لولا » سهواً .**

(٢) انظر الكتاب١/٢٦٩ .

(٣) انظر الكتاب١/٢٦٩ .

(٤) أية ١٧١ من النساء .

(٥) تسهيل الفوائد/٥٥ .

(٦) انظر الكتاب١/٢٦٢ .

(٧) انظر الكتاب١/٢٦٣ .

(٨) انظر الكتاب١/٢٦٣ .

- : ونصبُهما والتقدير : "إنْ كانَ عملُهُ خيراً كانَ جزاؤهُ خيراً" .
- : ورفعهما والتقدير : إنْ كانَ في عملِهِ خيرٌ فجزاؤهُ خيرٌ .
- : ورفع الأول ونصب الثاني والتقدير : إنْ كانَ في عملِهِ خيرٌ فيكونُ جزاؤهُ خيراً .

"وإضمارُ "كانَ" الناقصة قبلَ الفاء" رافعة للاسم الذي قبلها **"أولى من"** إضمارِ "كانَ" **"التامة"** ؛ لتعين إضمار الناقصة في النصب ، والاستغناء بها عن مفسرٍ بثاني جزأيها .

"وربما أُضمِرتَ الناقصةَ بعدَ "لَدُن" وشبهها"[1] ومن الوارد منه قول الشاعر :

- مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إِتْلائِها[2]

أي : مِنْ لَدُ أنْ كانَ شولاً .

والشول : النوق التي جفَّ لبنُها وارتفع ضرعُها ، جمعُ شائلة على غير قياس .

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٥ .

(٢) البيت لم أعثر على قائله انظر الكتاب١/٢٦٤ ، شرح أبياته المختصر/١٤٢ ، ابن يعيش٤/١٠١ ، المغني/٤٧١ ، المقاصد النحوية٢/٥١ ، تخليص الشواهد/٢٦٠ ، الخزانة٤/٢٤ ، اللسان (شول) شرح التسهيل ط١/٣٦٤ ، المساعد١/٢٧٣ ، شفاء العليل١/٣٢٤ .

ومن الوارد من ذلك بعد شبيه "لدُن" قول الشاعر :

- أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالذِّي
مَنَعَ الرِّحالَةَ أنْ تَمِيلَ مِمِيلا[1]

أي : أزمان كان قومي مع الجماعة .

وحذفت مع اسمها أيضاً بعد "هلاَّ" في قول الشاعر :

- وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرسلَتْ بَشفَاعَةٍ
إلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها[2]

أي : فهلاَّ كان ، اسمها ضمير الأمر والشأن ، والجملة خبرها . وفي قوله تعالى : ‹ **انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ** ›[3]/ أي : يكنْ الإنتهاء خيراً لكم . /١٣٣أ

"والتزم حذفها" فقط مع بقاء اسمها وخبرها **"معوضاً منها (ما) بعد (أن) كثيراً وبعد (إن) قليلاً"**[4] فمن الأول قول الشاعر :

- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فإِنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

وقول الآخر :

- إمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً
فاللّهُ يَكْلأُ ما تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[6]

الأصل فيهما : لأنْ كُنْتَ ، حذفت اللاّم بقي (أن كُنْتَ) ، ثم حذفت (كانَ) وعوض عنها (ما) ، وانفصل الضمير . ولملاحظة كون (ما) عوضاً من (كان) في هذا التركيب ونحوه ، لم يستبيحوا حذفها، ولا الجمع بينما ، فلا يجوز : "أنْ أنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك" ولا "إمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ معكَ" .

---

(١) البيت الراعي النميري في ديوانه/٢٣٤ وروايته [لَزِمَ الرِّحَالَة] ، وانظر الكتاب/١ ٣٠٥ ، شرح أبياته المختصر/١٤٢ ، الحلل/٢١ ، الخزانة/٣ ١٤٥ ، شرح التسهيل ط/١ ٣٦٥ ، المساعد/١ ٢٧٤ ، شفاء العليل/١ ٣٢٥ .

(٢) اختلفت الأقوال في نسبة هذا البيت فنسب إلى قيس بن الملوح ، ونسب للصمة بن عبدالله القشيري ، ولمجنون ليلى . انظر المغني/٧٧ ، شرح الكافية الشافية/١٦٥٤ ، العيني ج٢/ ٤١٦

(٣) آية ١٧١ من النساء .

(٤) تسهيل الفوائد/٥٦ .

(٥) للعباس بن مرداس في ديوانه/١٢٨ ، الكتاب/١ ٢٩٣ ، الخصائص/٢ ٣٨١ ، أمالي ابن الشجري/١ ٣٤ ، الإنصاف/٧١ ، الخزانة/٤ ١٣ ، شرح التسهيل ط/١ ٣٦٥ ، شفاء العليل/١ ٣٢٥ .

(٦) لم أعثر على قائله انظر المغني/٣٤ ، وشرح أبياته/١ ١٧٨-١٧٩ ، المفصل/٧٤ ، وابن يعيش/٢ ٩٩ ، تهذيب اللغة/١٥ ١٢٩ ، الخزانة/٤ ١٩ ، شرح التسهيل ط/١ ٣٦٦ ، المساعد/١ ٢٧٤ ، شفاء العليل/١ ٣٢٥ .

وقد أجاز المبرد[1] التركيب الثاني، وجعل (ما) فيه زائدة. واستباحة حذف (كان) في هذا التركيب مشروط بكون الاسم ضمير مخاطب. فلو كان الاسم ظاهراً، لم يجز ذلك، فلا يقال في "إنْ كانَ زيدٌ منطلقاً انطلقتُ مَعَه": "إنْ ما زيدٌ منطلقاً انطلقتُ مَعَه". وقد صرحوا بمنع ذلك. فلو كان الاسمُ ضميرَ غائبٍ نحو "زيدٌ إنْ كانَ مُنْطَلقاً انطلقتُ معه" أو متكلم نحو: "إنْ كنتُ منطلقاً انطلقتَ معي" فهل يستباح هذا الاستعمال، فيقال بناءً على اعتقاد جوازه: "زيدٌ إمَّا هو مُنْطَلِقاً انطلقتُ معه" و"إمَّا أنا مُنْطَلِقاً انطلقتَ معي".

وانظر هل يجوز الحذف إذا كان الاسم ضمير غائب نحو "زيدٌ أنْ كانَ منطلقاً انطلقتُ معه" أو ضمير متكلم نحو "أن كنتُ منطلقاً انطلقتَ معي" أو يمنع ذلك، فيه نظرٌ، فيحتمل أن يحكم بجواز ذلك قياساً على الوارد منه والجامع بينهما وضوح الدلالة على المحذوف، وكون الاسم، والمقيس عليه ضميراً، ويحتمل أن يحكم بمنع ذلك؛ لأن الوارد من هذا الضرب جارٍ مجرى الأمثال، والأمثال شأنها أن تحفظ ولا يقاس عليها، وهذا هو الذي ينبغي القول به.

ومن الثاني قولهم: "افْعَلْ هَذَا إمَّا لاَ"[2] أي: إن كنتَ لا تفعل غيره.

ومنه قول الراجز:

— أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَو انَّ مَالاً　　لَو انَّ نُوقـاً لَكَ أَو جِمَالا

أَو ثُلَّـةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّالا[3]

أي: إنْ كانَ لا يكونُ لك غيرها.

"ويجوزُ حذفُ لامها الساكن جزماً" ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ** ﴾[5].

"ولا يَمنعُ ذلك" أي: الحذف **"ملاقاة ساكنٍ، وفاقاً ليونس"**[6].

خلافاً لسيبويه[7]. ومن ورود الحذف مع ملاقاة ساكن قول الشاعر:

---

(١) انظر المقتضب ٤/١٠٠، الإرتشاف٢/١٠٠.

(٢) لم أعثر على قائله انظر الكتاب١/٢٩٤ ومابعدها، كتاب الشعر١/٥٩.

(٣) ورد بدون نسبة في شرح الأشموني١/٢٤٥، شواهد التوضيح والتصحيح/١٧٧، شرح التسهيل ط١/٣٦٦، المساعد١/٢٧٥، شفاء العليل١/٣٢٦.

(٤) آية ١٢٠ من النحل.

(٥) آية ١٢٧ من النحل.

(٦) انظر الرضي على الكافية٢/٣٠٠، الإرتشاف٢/١٠١، الهمع٢/١٠١.

(٧) انظر الكتاب٤/١٨٤، الرضي الكافية٢/٣٠٠.

- لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ
رَسْمُ دارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ(١)

وقول الآخر :

- إِذَا لَمْ تَكُ المِرْآةُ أبدتْ وَسَامَةً
فَقَدْ أَبْدَتْ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ(٢)

وقول الآخر :

- إِذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ همَّةِ الفَتَى
فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ(٣)

"ولا يلي عندَ البصْريين كانَ وأخواتها غيرَ ظرفٍ وشبهه من معمولِ خبرها"(٤) فيجوز "كانَ عِنْدَكَ زيدٌ مُقيماً" و"كان في الدَّار زيدٌ قاعداً" بإجماع ؛ لأنَّ الظَّرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولا يجوزُ "كان طعامَكَ زيدٌ أكلاً" ؛ لأنك أوليت الفعل ما ليس معمولاً له وتركت معموله . [ ](٥) / ١٣٣/ب

- كمُرْضِعَةٍ أولادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ
بَنِي بَطْنِها هَذَا الضَّلالُ عن القَصْدِ(٦)

---

(١) هو حسيل بن عرفطة . انظر نوادر أبي زيد/٢٦٩ ، المنصف٢/٢٢٨ ، ضرائر الشعر/١١٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٧ ، شفاء العليل١/٣٢٦ .

(٢) البيت لخنجر بن صخر الأسدي في المقاصد النحوية٣/٦٣ ، اللسان [كون] الهمع٢/١٠٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٧ ، شفاء العليل١/٣٢٦ . والرواية [فإن لم تك] .

(٣) لم أعثر على قائله ، انظر تخليص الشواهد/٢٦٨ ، الهمع٢/١٠٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٧ ، التذييل٢/١٤٩ب ، المساعد١/٢٧٦ ، وانظر الصحاح حيث ورد فيه برواية :

إذا لم تكنْ حَاجَاتُنَا في نفوسِكم
فليس بِمُغْنٍ عقدُ الرَّتَائم .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٦ .

(٥) هنا بياض بقدر كلمتين أو أكثر ولعله أراد [كقول الشاعر] .

(٦) اختلف في نسبة هذا البيت قيل لابن جذل الطعان كما ما ورد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري/٥١٦ برواية :

ضيعت———— بَنِيْها فَلَمْ تَرْقَع بذلك مَرْقَعا

وانظر المصون/١٠٩ ، الحيوان٢/١٩٧ ، ثمار القلوب/٢٩٦

وبرواية المتن ورد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٢/٧٣٦ ، وانظر البحر المحيط٦/٣٥٠ ، شفاء العليل٣/١٠٠٢ .

ونسب لأبي الأخيل العجلي **في هامش شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١ .**

"**واغتفر ذلك بعضهم**" وهو ابن السرَّاج[1] والفارسي[2] وأبو بكر بن طلحة[3] ، وابن بابشاذ . "**مع اتصال العامل**" فيجوز عندهم "كان طعامَك يأكلُ زيدٌ" ، لأنَّ تقدم الخبر على الاسم جائز ، وتقدم المعمول معه على جهة التبع ؛ ولأنَّ معمول الخبر من كمال الخبر ، فاستبيح لذلك إيلاؤه الفعل ، ومنع ذلك سيبويه[4] لأنك أوليت الفعل ما ليس معمولاً له . هذا إذا توسط المعمول مع الخبر متقدماً عليه كما مثلنا . فإن تأخر عنه نحو : "كان أكلاً طَعامَك زيدٌ" فالجواز للبصريين والمنع للكوفيين[5] . والحاصل أن النحاة أكثرهم يمنعون أن يلي "كان" وأخواتها معمول الخبر ، وكلاهما جائز عند الكوفيين . وذكر أبو بكر بن الأنباري[6] : ما يقتضي أن الكوفيين يمنعون التركيب الأول . فإنه حكى أن أحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد جرت بينهما محاورة بحضرة الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر[7] ألزم فيها أحمد ابن يحيى محمد بن يزيد جواز "طعامَك جاءني آكلٌ" فالتزمه محمد بن يزيد فقال له أحمد بن يحيى لا يُجيزُ ذلك أحدٌ ؛ لأن الصلة لا تتقدم إلاَّ عند تصرف الموصول[8]، يعني بالصلة المعمول وبالموصول اسم الفاعل . وهذا يقتضي أن الكوفيين لا يجيزون ذلك . فإن أحمد بن يحيى من كبار الكوفيين .

"**وما أوهم خلاف ذلك**" أي : خلاف المنع ، "**قدّر فيه البصريون ضمير الشأن**"[9] ليكون اسماً لـ"كان" فيرتفع المحذور . ومن الوارد موهماً ذلك قوله :

---

(١) انظر الأصول١/٨٦ .

(٢) انظر الإيضاح١/١٠٦-١٠٧ بالمنع فلا يجوز "زيدٌ الحُمّى تأخُذُ" برفع الحمى بـ"كانتْ" لفصلك بين كان واسمها بأجنبي وهو "زيدٌ" وانظر الكتاب١/٧٠ .

(٣) انظر التذييل٢/١٥٠أ . وقد نقل الجواز عن الفارسي ، كما ذكر أنَّ ابن عصفور تبعهما وأبو بكر بن طلحة : هو محمد أبو بكر ، وقيل أحمد بن طلحة النعماني أبو محمد . كان فاضلاً عارفاً باللغة والأدب والشعر ، توفي سنة ٥٢٠ هـ .

وابن بابشاذ : هو ابن داود بن سليمان بن ابراهيم الحسن النحوي المصري أحد الأئمة في هذا الشأن ، توفي سنة ٤٦٩هـ .

انظر البغية٢/١٧-٢٠ .

(٤) انظر الكتاب١/٧٠ .

(٥) انظر الهمع٢/٩٢ .

(٦) هو محمد بن القاسم بن محمد ابن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي المشهور توفي سنة ٣٢٨هـ .

(٧) هو محمد بن عبدالله بن طاهر الخزاعي ، أبو العباس . أمير ، حازم من الشجعان ، من بيت مجد ورياسة ، كان فاضلاً أديباً جواداً . كان مألفاً لأهل العلم والأدب . انظر الأعلام٦/٢٢٢ .

(٨) انظر مجالس العلماء/٢٦٥ .

(٩) تسهيل الفوائد/٥٦ وجاء فيه (ضمير الشأن اسماً) وجاء بعده في الشرح (خلافاً للكوفيين) ط١/٣٦٧ ، الهمع٢/٩٢ .

- قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم
بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[1]

وقوله :

- فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ[2]

ويتخرج الأول على جعل اسم "كان" ضمير الأمر والشأن ، أو الحكم بزيادة كان ، أو جعل "ما" موصولة بمعنى الذي ، وضمير "ما" اسم "كان" ، و(عطية) مبتدأ ، و(عودا) خبره ، و(إياهم) مفعولاً مقدماً ، والعائد محذوفاً والتقدير : بما كان عطية عود همو . / ١٣٤أ

ومنع ابن عصفور في شرح[3] الجمل هذا التخريج قال : لأنَّ معمول الخبر حينئذ بكون الخبر فعلاً لا يجوز تقديمه على المبتدأ .

وحمل بعضهم ذلك على زيادة كان ، وبعضهم حمله على الضرورة ، وحمله على أن في "كان" ضمير أمر وشأن ، إذْ زيادة "كان" لا تتم إلاَّ إذا أمكن انعقاد جملة من الخبر والاسم ، وذلك إنما يكون إذا كان الخبر فعلاً ، فلا يتم ذلك في نحو : "كان طَعَامَك زيدٌ أكلاً" ، ولم يردْ ما أجازه الكوفيون من ذلك إلاَّ إذا كان بصورة الفعل ، وقد أخرجه البصريون عن يدهم بالتأويل .

(ويتخرج الثاني على جعل اسم "ليس" ضمير الأمر والشأن و"كل" منصوب بـ"يُلْقى" و"المساكين" فاعل "يُلْقى" ، والجملة خبر "ليس" . ولا يجوز جعل "المساكين" اسم "ليس" ؛ لأنه لو كان كذلك لقيل : "يُلْقون" أو "تُلْقى" بتاءٍ مثناة من فوق ؛ لأنه إذ ذاك مسند لضمير المساكين[4]) .

ويجوز تقديم معمول الخبر أيضاً على الخبر .

فيجوز "كان" زيدٌ طعامَك آكلاً" اللهم إلاّ أن يكون في الخبر مانع من الموانع التي تمنع تقديم المفعول على الفعل ، فإنه يمتنع التقديم إذ ذاك ، فيجوز "كان زيدٌ الأكلُ طعامَك" . ولا يجوز "كان زيدٌ طعامَك الآكلُ" ؛ لكونه من صلة الألف واللاّم ، والصلة لا تتقدم على الموصول .

---

(١) للفرزدق والبيت في ديوانه١/٢٨٤ ، المقتضب٤/١٠١ ، المغني/٦٧٥ ، شرح أبيات المغني٧/٢٧٨ ، شرح التسهيل ط ١/٣٦٧ ، المساعد١/٢٧٧ ، شفاء العليل١/٣٢٧ .

(٢) هو حميد الأرقط انظر الكتاب١/٧٠ ، المقتضب٤/١٠٠ ، ابن يعيش٧/٤٠٧ ، الخزانة٩/٢٧٠ ، ونسب لحميد بن ثور في المقاصد النحوية٢/٨٢ وليس في ديوانه ، شرح التسهيل ط١/٣٦٨ ، شفاء العليل١/٣٢٧ .

(٣) ١/٣٩٣ .

(٤) ما بين القوسين تقدم في اللوحة ١٣٣/ب مكرراً ، وأُشِيرَ إلى أنه متاخر ، وموضعه هنا .

ويجوز تقديمه على الفعل نحو "طعامَك كان زيدٌ آكلاً" قال الشاعر :

– وَرَجٍّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ

على السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[1]

أقول : اضطرب ابن عصفور في هذا ، فذكر في المقرب[2] ما ذكرناه عنه من جواز تقديم المعمول وحده على الفعل . وهو موافق لنقل ابن السراج[3] عن البصريين .

وأطلق القولَ بمنع ذلك في شرح[4] الجمل سواءً كان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما . هذا إذا كان التقديم للمعمول وحده . فإن قدمته مع الخبر فإما أن تقدم ذلك على الاسم أو على الفعل . فإن قدمته على الاسم ، فلا يخلو المعمول من أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك . فإن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز ذلك سواءً تقدم المعمول على الخبر أو تأخر عنه فتقول : "كان مقيماً عندك زيدٌ" و"كان جالساً / في الدّارِ عمرو" . /١٣٤ب

وإن كان المعمول غيرُ ظرفٍ ولا مجرور فإن تأخر المعمول عن الخبر جاز ، وإلا لم يجز . فتقول : "كان آكلاً طعامَك زيدٌ" ولا يجوز "كان طعامَك أكلاً زيدٌ" .

وقد ذكرنا ما في ذلك من الخلاف .

وإن قدمتهما على الفعل ، جاز إن كان مما يجوز فيه تقديم الخبر وحده وإلاّ لم يجز ، فيجوز "طعامَك أكلاً كان زيدٌ" ؛ لأنه يجوز "أكلاً كان زيدٌ طعامَك" . ولا يجوز "طعامَك أكلاً ما يزال زيدٌ" ؛ لأنه لا يجوز "أكلاً ما يزال زيدٌ" .

واعلم أن معمول الخبر وحده بالنسبة إلى تقديمه على الفعل منقسم إلى واجب ؛ وهو ما إذا كان مستحقاً لتصدير نحو "أي شيئ كان زيدٌ أكلاً" .

وممتنع : وهو ما إذا كان محصوراً نحو "لم يكن زيدٌ إلاّ أكلاً طعامَك" .

أو كان الفعل لا يتقدم خبره عليه نحو "مايزال زيدٌ أكلاً طعامَك" .

وجائز : وهو ما عدا ذلك .

وبالنسبة إلى تقديمه على الخبر منقسم إلى :

جائــزٌ : نحو "كانَ زيدٌ طعامَك أكلاً" .

---

(١) البيت للمعلوط بن بدل القريعي ، انظر الكتاب٤/٢٢٢ ، الخصائص١/١١٠ ، ابن يعيش٨/١٣٠ ، المغني/٢٢ ، المقرب١/٩٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٧١ .

(٢) ١/٩٧ .

(٣) الأصول٢/٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) ١/٣٩٣ .

وممتنع : وهو ما إذا كان محصوراً نحو "لم يكن زيدٌ إلاَّ أكلاً طعامَك" أو وقع الخبر صلة لموصول فلا يجوز في "كان زيدٌ الأكل طعَامَك" "كان زيدٌ طعامَكَ الأكل" .

وبالنسبة إلى تقديمه على الاسم منقسم إلى :

جائزٌ : وهو ما إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

وممتنع : وهو عند البصريين ، جائزٌ عند الكوفيين : وهو ما إذا كان غير ظرفٍ ولا مجروراً . فلا يجوز عند البصريين : "كان طعامَك زيدٌ أكلاً" ، ويجوز عند الكوفيين .

هذا إذا قدمت معمول الخبر وحده . فإن قدمته مع الخبر انقسم بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى :

جائزٌ نحو "طعامَك أكلاً كان زيدٌ" .

وممتنع : وهو ما إذا كان الفعل لا يتقدم خبره عليه ، فلا يجوز تقديمهما في نحو "ما يزال زيدٌ أكلاً طعامَك" . أو كان هناك حصر فلا يجوز التقديم في نحو "لم يكن زيدٌ إلاَّ أكلاً طعامَك" .

وبالنسبة إلى تقديمهما على الاسم منقسم إلى :

جائز : باتفاق : وهو ما إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً .

وإلى ممتنع : على رأي جمهور البصريين ، جائز على رأي الكوفيين وبعض البصريين : وهو ما / إذا كان المعمول غير ظرفٍ ولا مجرور وتأخر المعمول عن الخبر . /١٣٥أ

وإلى ممتنع : على رأي البصريين ، جائز على رأي الكوفيين : وهو ما إذا كان المعمول غير ظرفٍ ولا مجرور وتأخر الخبر عن المعمول .

والكلام في تقديم معمول الخبر لا خصوصية لهذا الباب به ، بل هو من الأحكام العامة ، فلا يلي عامل من العوامل معمولاً ، رفعه غيره أو نصبه ، فلا يقال في "جاءَ زيدٌ ضارباً عمراً" : "جاءَ عمراً زيدٌ ضارباً" ؛ لما يلزم عن ذلك من الفصل بين العامل ومعموله بما لم يعمل فيه ، ثم المعمول الذي ينظر في جواز تقديمه أعم من أن يكون مفعولاً به أو له أو حالاً أو ظرفاً .

واعلم أ الحصر لا يكون مانعاً من التقديم إلاَّ على رأي الجمهور . وأما الكسائي وابن الأنباري فهو عندهما غير مانع .

"فصــــل"

"**ألحق الحجازيون بـ"ليس" "ما" النافية**"[١] فَأَعْمَلُوها عَمَلَها . والقياسُ يقتضي أنْ لا تعملْ ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ يلي الاسم مرةً ، والفعلَ أخرى ، فأصله أن لا يعمل .

وما اختص بأحدهما ، ولم يكن كالجزء منه ، وجب أن يعمل ، فانقسمت الحروف بحسب هذا النظر خمسة أقسام :

الأول : مختصّ بالاسم كالجزء منه كلام التعريف .

الثاني : مختص بالفعل كالجزء منه كالسين وسوف وقد . وهذان القسمان لا عمل لهما .

الثالث : مختصٌّ بالاسم لا كالجزء منه كحروف الجر ، وإنّ وأخواتها .

الرابع : مختصٌّ بالفعل لا كالجزء منه كالنواصب والجوازم . وهذان القسمان عاملان .

الخامس : غير مختص بل يدخل على الاسم والفعل كهمزة الاستفهام و"ما". وهذا القسم قياسه أن لا يعمل ، لكن لما كانت "ما" لها شبهان :

عـــام : وهو شبهها بالحروف الغير مختصة في كونها تدخل على الأسماء والأفعال .

وخاص : وهو شبهها بـ"ليس" في كونها تدخل على المبتدأ والخبر وتخلّص الفعل للحال في نحو "ما زيدٌ يقومُ". وفي النفي ودخول الباء في خبرها كان فيها مقتضٍ للإعمال ومقتضٍ للإهمال .

فمن راعى الشبه العام لم يعملها ، وهم بنو تميم[٢].

ومن راعى الشبه الخاص ، أعملها ، وهم الحجازيون والنجديون[٢] .

ولمّا كان إعمالُها مخالفاً للقياس ، ادّعى/ بعض النحاة أنه لم يرد إلاّ في /١٣٥ب بيت واحد ، وهو قول الشاعر :

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٦ .

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٩ ، الارتشاف٢/١٠٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٦٩ .

- أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهَـــمُ
حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا[١]

ولا أثر لهذه الدعوى ؛ لأن القلة المسموع قد يكون مُسبباً عن اشتهار اللغة ، فكيف وقد جاءت في القرآن الكريم . إلاَّ أن من أعملها لم يعملها إلاَّ **"بشرط تأخر الخبر وبقاء نفيه وفقد "إن" وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر"**[٢] .

وقد اجتمعت الشروط في قوله تعالى : ‹ مَا هَٰذَا بَشَرًا ›[٣] .

وفي قوله تعالى : ‹ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ›[٤] .

فإن فقد شرط من هذه الشروط ، بطل عملها . فمثال ابطال عملها لتقدم الخبر قوله تعالى : ‹ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ›[٥] وقوله تعالى : ‹ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ›[٦]

وأجاز الفراء[٧] إعمالها مع تقدم الخبر فيجيز "ما قائماً زيدٌ" . وذكر أبو عمرو أن ناساً رووه عن العرب .

ومثاله لتوسط الخبر قول الشاعر :

- وَمَا خُضّعٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ للعدَى
ولكِــنْ إذَا أَدْعُوهُــمُ فَهُمُ هُــمُ[٨]

وحُكى عن المازني منع ذلك . ويحتمل أن يكون في تقديم المعمول مع نصب الخبر خلاف على رأي من يجيزه . فإن قدمت معمول الخبر على "ما" لم تجز المسألة لا برفع ولا بنصب عند البصريين[٩] نحو "طعامك مازيدٌ أكلاً" . وأجاز ذلك الكوفيون[٩] رفعت أو نصبت . قال بعضهم ومستندهم في هذا إنما هو القياس على تقديم معمول الفعل المنفي بـ"لا" و"لم" و"لن" . وفي هذا الكلام نظر ، فإن التقديم مسموع في قول الشاعر :

---

(١) لا يعرف قائله . وفي العيني ١٣٧/٢ أن أبا علي أنشده ولم ينسبه . انظر الارتشاف ١٠٣/٢ حيث نسبه إلى عدي بن زيد .
(٢) تسهيل الفوائد/٥٦ .
(٣) آية ٣١ من يوسف .
(٤) آية ٢ من المجادلة .
(٥) آية ٥ من الكهف .
(٦) آية ٥٢ من الانعام .
(٧) انظر معاني القرآن٣/١٣٩ ، الهمع٢/١١٣ .
(٨) لم أعثر على قائله انظر المقاصد النحوية٢/٩٤ ، شرح الأشموني١/٢٥٩ ، التصريح١/١٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٠ ، شفاء العليل١/٣٢٨ .
والرواية [وما خُذُلٌ] .
(٩) انظر الإنصاف مسألة ٢١ .

إذا هِيَ قامتْ حَاسِراً مشمعلةً

نَخيبَ الفُؤَادِ رأسُها ما يُقَنَّعِ[1]

إلاَّ أن البصريين سلطوا على ذلك التأويل ؛ لاعتقادهم عدم صحة هذا الاستعمال . فإن قدمت معمول الخبر على الخبر وحده . جاز النصب نحو "ما زيدٌ طعامَك أكلاً" .

فإن كان موجباً بإلاَّ نحو "مازيدٌ طعامَك إلاَّ أكلاً" لم يجز النصب عند البصريين . وأجاز ذلك الكسائي[2] والفراء .

فلو كان المعمول ظرفاً أو مجروراً ، لم يُبْطل العمل عند الجمهور ، وأبطله بعضُهم . وإنما بطل عملها مع تقديم الخبر وتوسيطه ؛ لأن تقديم معمول العامل لازم عن تصرفه و"ما" لا تصرف لَها .

ومثاله لنقض النفي قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[3] /١٣٦أ وبطل عملها مع هذا ؛ لزوال شبهها حينئذٍ بـ"ليس" ومثاله لوجود "إنْ" قول الشاعر :

بَنُو غُدانَةَ مَا إِنْ أَنْتُم ذَهَبٌ

ولا صَرِيفٌ ولِكنْ أَنتُمُ خَزَفُ[4]

وقول الآخر :

فَمَا إِنْ طَبُّنَا جُبْنٌ وَلَكن

مَنَايانا ودَولَةُ آخَرِينا[5]

ولم يعتبر الكوفيون[6] هذا الشرط ، فلهذا أجازوا اعمالها مع وجود (إنْ) . وقد حكى يعقوب[7] هذا الاستعمال ، ومثاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر :

ص٦١٧

(١) سبق الاستشهاد به/ وانظر شرح التسهيل ط١/٢٥١ .

(٢) انظر الارتشاف٢/١٠٥ .

(٣) آية ١٤٤ من آل عمران .

(٤) لم أعثر على قائله انظر المغني/٢٢ ، وشرح شذور الذهب/١٩٤ ، المقاصد النحوية٢/٩١ ، الخزانة٤/١١٩ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٠ ، الهمع٢/١١٢ ، شفاء العليل١/٣٢٨ وقد روي "ذهباً" و"صريفاً" .

(٥) البيت لفروة بن مسيك في الكتاب٣/١٥٣ ، الوحشيات/٢٨ ، الكامل١/٤٤١ والأزهية/٥١ ، المقتضب١/٥١ ، شرح التسهيل ط١/٣٧١ ، الهمع٢/١١١ ، المساعد١/٢٧٨ ، شفاء العليل١/٣٢٩ .

(٦) انظر الهمع٢/١١٢ .

(٧) هو يعقوب بن السكيت توفي سنة ٢٤٤ هـ .

- وَقَالُوا تَعَرَّفْها المَنَازِلُ مِنْ مِنىً

وما كُلَّ مَنْ وافَى مِنىً أَنا عَارِفُ[١]

على رواية [النَّصب][٢]. وَ [على رواية] الرفع "كلّ" اسم "ما" و"أَنَا عَارِفُ" خبرها . فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً لم يبطل عملَها تقدُّمُه ؛ لاتساعهم في الظرف والمجرور . ومن وروده قول الشاعر :

- بِأُهْبَةِ حَرْبٍ كُنْ وإِنْ كُنْتَ آمِناً

فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالي مُوالِيا[٣]

وعن الأخفش المنع مع الظرف والمجرور وهو محجوج بالبيت المذكور . ووجود "إنْ" أقوى هذه الأربعة في ابطال العمل ؛ لأن اقتران "ما" بها مزيل شبهها بـ"ليس" ؛ لأن "ليس" لا يليها "إنْ" بخلاف نقض النفي وتوسط الخبر ؛ لأنَّ ليس قد ينقض نفيها ، ويتوسط خبرها ؛ ولذا لم يجمعوا على ابطال العمل بنقض النفي ، ولا بتوسط الخبر كما يأتي .

"و"إن" المشار إليها زائدة كافة"[٤] لـ"ما" عن العمل اختصاصاً منها كما كفت "إنّ" عن العمل في نحو قوله تعالى : ‹ **إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ** ›[٥] . **"لا نافية"** مؤكدة لـ"ما" **"خلافاً للكوفيين"**[٦] ومذهبهم في ذلك غير صحيح ؛ لأنها لو كانت مؤكدة كما زَعَمُوا ، لم يبطل عمل "ما" باقترانها بها ، كما لم يبطل بتكرير "ما" في قول الشاعر :

- لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَمَا

ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِما[٧]

إذ كل منهما على هذا التقدير مؤكد . كذا قال المصنف[٨] . وهو منازع فيه . فإن شيخنا أثير الدين[٩] ذكر : أن بعض الناس أخذ في شروط إعمال "ما" ،

---

(١) البيت لمزاحم العقيلي في الكتاب١/٧٢ ، المغني/٧٧٤ ، شذور الذهب/١٩٥ ، معاني القرآن١/١٣٩ ، كتاب الشعر١/٢٨٣، الخزانة٢/٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٠ .

(٢) في النسخة : "الرفع" وهو خطأ أشير إليه في الحاشية بخطٍ حديث والصواب أثبتناه من شرح التسهيل ط١/٣٧٠ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر أوضح المسالك١/٢٠٢ ، المقاصد النحوية٢/١٠١ ، التصريح١/١٩٩ شرح التسهيل ط١/٣٧٠ ، المساعد١/٢٧٨ .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٦ .

(٥) آية ١٧١ من النساء .

(٦) انظر الهمع٢/١١٢ ، شرح التسهيل١/٣٧١ .

(٧) لم أعثر على قائله انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٨ ، تخليص الشواهد/٢٧٨ ، المقاصد النحوية٤/١١٠ ، الخزانة٤/١٢٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٧١ ، الهمع٢/١١٢ .

(٨) انظر شرح التسهيل ط١/٣٧١ .

(٩) انظر الإرتشاف٢/١٠٥ .

عدم زيادة "ما" بعدها . قال : وذكر أن عامة النحاة يبطلون إعمال "ما" إذ ذاك وأن بعض الكوفيين يعملها ./ وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، لم يتم هذا الاستدلال ؛ /١٣٦ب لبطلان صحة الإعمال في المقيس عليه .

"**وقد تزاد**" إنْ المذكورة "**قبلَ صلة "ما" الإسمية**" "**و**" صلة "ما" "**الحرفية ، وبعد "ألا" الإستفتاحية ، وقبلَ مدة الإنكار**"[1].

فمن الأول قول الشاعر :

يُرَجِّى [المَرْءُ] ما إنْ لا يَرَاهُ
وَيَعرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[2]

أي : الذي لا يراه .

ومن الثاني قول الآخر :

ورَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[3]

وزيادتُها في هذين الموضعين شاهدٌ لمذهبِ البصريين أنَّها مع "ما" النافية زائدةٌ كافة لا مؤكِدَة ؛ إذْ لو كانتْ هناك للتوكيد ، لم يكنْ لزيادتها هنا مسوغ . هكذا قيل هنا في الاستدلال لمذهب البصريين ، وفيه نظر ، لجواز كونها مع "ما" مؤكدة . وهي في هذين الموضعين لغير ذلك .

ومن زيادتها بعد "أَلاَ" الاستفتاحية قول الشاعر :

أَلاَ أنْ سَرَىَ لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبَا
أحاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَىَ بِغَضُوبا[4]

ومن زيادتها قبل مدة الإنكار قول بعض العرب وقد قيل له : "أَتَخْرَجُ إنْ أَخْصَبَتِ البَادِيةُ؟" : أأنا إنيهْ[5] .

"**وليس النّصبُ بعد "ما" لسقوط باءِ الجر**" بل بـ"ما" نفسها "**خلافاً للكوفيين**"[6] فإنهم ذهبوا إلى ذلك وجعلوه نظير الظرف من حيث ؛ أن الظرفَ ينتصب عند حذف

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٦ .

(٢) البيت لجابر بن رألان . انظر نوادر أبي زيد/٢٦٤ ، الجنى الداني٢١١ ، الخزانة٨/٤٤٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٧١ ، المساعد١/٢٧٩ ، شفاء العليل١/٣٢٩ .

(٣) تقدم تخريجه في هذا الباب ص٢٦٩ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر ، المغني/٢٢ ، شرح أبياته١/١١٤ ، الجنى الداني/٢١١ ، الخزانة٨/٤٤٣ ، الهمع٢/١١٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٢ ، المساعد١/٢٧٩ ، شفاء العليل١/٣٣٠ .

(٥) انظر الكتاب٢/٤٢٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٢ ، شفاء العليل١/٣٣٠ .

(٦) انظر الإنصاف مسألة ١٩ ١/١٦٥ ، الهمع٢/١٠٩ .

حرف الجر منه . قالوا : ولأنها لو كانت عاملة ، لم تبطل عملها ؛ لنقض النفي بإلاَّ كـ"كان" . وأجيبَ عن ذلك بأن الظرف اسم و"ما" حرف ، ولكل منهما أحكام تخصه ، فلا يصح تنظير أحدهما بالآخر . وبأن مقتضى عملها إنما كان النفي ، فإذا انتقض النفي ، بطل العمل إذ الحكم يرتفع لارتفاع المقتضي ، ومع هذا فمذهبهم[1] منقوض بسقوط الباء بعد "هل" و"ما" المكفوفة بـ"إنْ" ونحو "كَفَى بزيدٍ رجلاً" و"بِحَسْبِ عمروٍ درهمٌ" فإنَّ الرَّفعَ في هذهِ المواضعِ بعدَ سقوطِ البَاءِ مُتَعيِّنٌ باتفاقٍ . وفاسدٌ ؛ لأنَّ سقوطَ البَاءِ عدمٌ ، والعدمُ لا يكونُ مقتضياً للأمرِ الوجودي .

"ولا يُغني عن اسمها بَدَل موجبٌ خلافاً للأخفش"[2] فإنَّه يجوزُ عِندَهُ أنْ يُقال في نحو "ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ" "ما قائماً إلاَّ زيدٌ" بحذفِ/اسمِ "ما" والاستغناء ببد له/١٣٧أ الموجَبْ بإلاَّ . وهذا الذي ذهبَ إليه غيرُ مسموعٍ مع أنَّ القياسَ يَرُدُّهُ ؛ لأنَّ الحذفَ لا يستباحُ إلاَّ عند تَعَيُّنِ المحذوف ، والمحذوفُ فيما نحن فيه ليس بمُتَعينٍ ؛ لجوازِ توهمِ كونِ أصلِ التركيبِ : "ما كانَ قائماً زيدٌ" ، ولعدمِ تَعيّنِ المحذوفِ ، منعُوا حذفَ ما لا يتعينَ حذفُه من الحروفِ الموصلةِ للعاملِ إلى معموله .

"وقد تعمل متوسطاً خبرُها ، وَمُوجباً بإلا ، وفاقاً لسيبويه في الأول"[3] وهو توسط الخبر مع إعمالها . **"وليونس في الثاني"**[4] وهو إعمالها مع كون خبرها موجباً . واستدل في صحة الأول بقول الفرزدق :

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ — إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

قال سيبويه رحمهُ اللّه في بابِ ما أُجْرِى لَيْسَ في بعضِ المواضعِ : "وَزَعَمُوا أنَّ بَعْضَهم قالَ : وهو الفرزدق ، وأنشدَ البيت . ثم قالَ : وهذَا لا يكادُ يُعْرَفُ كما أنَّ "لاتَ حِينُ مناصٍ"[6] كذلك . وربَّ شيءٍ هكذا ، وهو كقولِ بعضهم : "هذهِ ملحفةٌ جديدةٌ" في القِلَّة"[7] .

هذا نَصُّه ، وظاهرهُ أنَّه تركَ ذلك على ظاهرهِ من إعمالِ "ما" متوسطاً خبرها إلاَّ أنَّه قليلٌ ، ولِذَا نظَّرهُ بإبقاءِ اسم "لاَتَ" وحذفِ خبرِها ، وبلحاقِ التَّاءِ لفَعيلٍ ،

---

(١) المسألة ١٩ من الانصاف/١٦٥ .

(٢) انظر الانصاف مسألة١٩ ، الهمع١٠٩/٢ .

(٣) انظر التسهيل/٥٧ ، وقصد نصب خبر "ما" متوسطاً . وهو مذهب الفراء أيضاً . انظر الهمع١١٣/٢ .

(٤) انظر الكتاب١٦٠/١ ، الهمع١١٠/٢ .

(٥) ديوانه ١٨٥/١ ، الكتاب٦٠/١ ، المقتضب ١٩١/٤ ، المقرب ١٠٢/١ ، شرح التسهيل ط٢٧٣/١ ، المساعد/٢٨١ ، شفاء العليل ، الهمع١١٣/٢ .

(٦) آية ٣ من ص .

(٧) انظر الكتاب ٦٠/١ . إذ الكثير المشهور « ملحفة جديد » بلا تاء ، و« لات حين مناص » بالنصب . انظر شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

فإنَّ كلاً منهما قليلٌ . وأمَّا غيرُهُ من النُّحاةِ فاعتذروا عن البيت بوجوهٍ[1] :

أحدُها : أنَّ الفرزدقَ قَصَدَ أنْ يَتَكلَّم باللُّغَة الحجازية ، ولمْ يُعْلَم شرطُ إعمالِها عِنْدهم ، فَأَقْدَم على الحكمِ بدونِ شرطِهِ غلطاً ، أو قاسَ النَّصبَ مع التقديم على النصب مع التأخير .

وأجيبَ عنه بأنَّ العربي إذا جازَ له أنْ يَتَصرَّف في اللُّغة على هذا الأسلوب ، لم يبقَ لنا وثوقٌ باللُّغة .

الثاني : أنَّ النَّصبَ في البيتِ إنَّما هو للضرورةِ فراراً من اختلاطِ المدح بالذَّمِ ؛ لأنَّه لو رفع "مثلاً" ونصبَ "بَشَراً" ، احتملَ الكلامُ إذ ذاكَ المدحُ والذَّم ، بخلافِ العكسِ .

وأُجيبَ عنهُ بأنَّ ما قبلَ البيتِ وما بَعْدَهُ يدفعُ هذا الاحتمالَ ؛ لأنَّ ما قبلَهُ وما بَعْدَهُ يَدلُّ على أنَّه قَصَدَ المدح .

الثالث : أنَّ "مثلاً" في البيتِ منصوبٌ على الحالِ ، والخبرُ محذوفٌ ، والعاملُ في الحالِ في الوجودِ مقدراً ، والتقديرُ : وإذ مَا مثْلُهُم في الوجودِ[2] .

وأجيبَ عنه : بأنَّ معاني الأفعال لا تعملُ مُضْمَرة .

الرابع : أنَّه ظرفٌ بمنزلةِ بدلٍ .

وأُجيبَ عنه : بأنَّ "مِثلاً" /بمعنى بَدَلٍ غيرُ مسموحٍ . وقولُ /١٣٧ب من قالَ : "ما يسرّني أنَّ لي ألفَ فارسٍ مثلَ بَيْهَسَ"[3] ، ليس معناه بدلَ "بيهس" وإنما معناه : كُلُّهم إذَا اجْتَمَعُوا مثلَ "بَيْهَسَ". وهذا التخريج للكوفيين .

الخامس : أنَّه منصوبٌ على الظَّرفِ أيضاً ؛ لكونِهِ صفةً لظرفٍ محذوفٍ والتقدير : "وإذْ ما مكاناً مثلَ مكانِهم" ثم حُذِفَ الموصوف ، وقامتْ الصِّفة مقامَه .

وأُجيبَ عنه : بأنَّ الموصوفَ لا يُحْذَفُ إلاَّ إذا كانتْ الصِّفة خاصةً بجنسِ الموصوفِ ، أو يكونُ هناك مشعرٌ بالمحذوف .

السادس : أنَّ "مثلاً" في البيت ليس معمولاً لـ"ما" ولا معرباً ، وإنَّما هو

---

(١) انظر هذه الوجوه والرد عليها في كل من المقتضب٤/١٩١-١٩٢ ، المغني/٤٠٢ المسائل البغداديات/٢٨٥-٢٨٦ ، تحصيل عين الذهب١/٤١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٥٩٣-٥٩٤ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٣ .

(٢) هذا رأي المبرد في المقتضب ٣/١٩١ ، والمازني في المغني/٤٠٢ .

(٣) هو قول المهلب بن أبي صفرة . انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/٥٩٣-٥٩٤ .

مبني ؛ لإضافته إلى مبني نحو "يومئذٍ"[1] وهذا أقرب هذه الاعتذارات وأبعدُها عن التكلف .

وجوازُ نصبِ خبر "ما" مقدماً منسوبٌ للفراء[2] والجمهور على جوازِ تقديمِه إذا كانَ ظرفاً أو مجروراً . وأطلقَ بعضُهم[3] القولَ بمنعِ ذلكَ سواءً كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما ، واستدلَّ على صحةِ الثاني وهو : إعمالُها مع كونِ خبرها موجباً بـ "إلاَّ" بقول الشاعر :

– وما الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِه
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا[4]

وبقول الشاعر :

– وَمَا حَقُّ الذِّي يَعْثُو نَهَاراً
وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَالا[5]

وأُجيبَ عن الأول : بأن "مَنْجُنوناً" و "معذباً" فيه ليسا معمولين لـ "ما" وإنما هما منصوبان بفعل مضمر وهو يشبه أو نحوه ، والتقدير : "وما الدَّهر إلاَّ يُشْبِه مَنْجَنُوناً ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ يشبه مُعَذَّباً" . أو على المصدر على معنى : وما الدَّهرُ إلاَّ يدورُ دورانَ مَنْجَنونٍ ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ يُعَذَّبُ معذباً أيْ : تعذيباً ،أو نصبُ مَنْجَنُوناً على الحالِ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : وما الدَّهْرُ موجوداً إلاَّ غيرَ مستقرٍ على حالٍ كالمَنْجَنْون .

وأُجيبَ عن الثاني : بجوازِ أنْ يكونَ "نكالاً" مثنى مرفوعاً ، وحذفتْ نُونَه ضرورة كحذفِها في قوله :

– هُمَا خُطَّتا إمَّا إِسَارٌ ومِنَّةٌ
وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحرِّ أَجْدَرُ[6]

---

(١) وهذا قول ابن هشام انظر المغني/٥١٧ .
(٢) انظر الهمع٢/١١٣ .
(٣) هو أبوالحسن الأخفش .
(٤) لم أعثر على قائله انظر المغني/٧٦ ، شرح أبياته ٢/١١٦ ، شرح الأشموني ١/٢٤٨ ، التصريح ١/١٩٧ ، شرح التسهيل ط ١/٣٧٤ ، شفاء العليل ١/٣٣٠ .
(٥) البيت لمغلس بن لقيط في شرح الألفية لابن الناظم/١٤٦ ، الهمع٢/١١١ ، تخليص الشواهد/٢٨٢ ، المقاصد النحوية٢/١٤٨ ، الجنى الداني/٣٢٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٤ ، المساعد١/٢٨٠ .
(٦) هو لتأبط شراً في ديوانه/٨٩ وفيه تخريجه .

على رواية "أسارُ" بالرفع . والمعنى : وما حقُ الذي يعشو نهاراً ويسرقُ ليله إلاّ نكالان ؛ نكالٌ على عَثْوِهِ ، ونكالٌ على سَرِقَتِهِ . وهذه التأويلات لا يخفى التكلف فيها .

وللكوفيين في إعمالها في الخبرِ المُوجَبُ بـ "إلاّ" تفصيل بين أن يكونَ الثاني منزلاً منزلةَ الأوّلِ أولاً يكونُ . فإن كانَ نحو "مازيدٌ إلاّ زهيراً"[١] جازَ وإلاّ امتنعَ نحو "ما زيدٌ إلاّ أخُوك" سواءً كان الثاني اسماً أو وصفاً /لا يجوزُ عندَهُم الإعمال . ١٣٨/أ

وأجَازَ ذلك الفرَّاءُ[٢] إنْ كانَ وصفاً نحو "ما زيدٌ إلا قائماً" . وأجازَ هو والكسائي[٣] نصبَ الصِّفة المُشْتقَّه إذا قُدِّم مفعولُها عليها بعد "إلاّ" نحو "ما زيدٌ إلاّ عسلاً شارباً" .

"والمعطوفُ على خبرِها" أي خبر "ما" **"بـ"بل" و"لكن"** موجَبٌ فيتعيَّن رفعُهُ"[٤] فتقول : "ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ" و"ما خالدٌ مقيماً لكن ظاعنٌ" وإنما تَعيَّن الرفعُ لكونهِ بمنزلةِ الموجَبِ بـ "إلاّ" ، والعاملُ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه، و"ما" لا تعملُ في المُوْجَب .

وقياسُ مذهب يونس[٥]: أنْ لا يمتنعَ نصبُ المعطوفِ بهما ؛ لجوازِ إعمال "ما" عِنْدَه في المُوْجَب . وهذا الحكمُ أعْني : تَعَين الرَّفعِ للمعطوفِ بـ"بلْ ولكنْ" لا يختلفُ سواءً كانَ العطفُ على خبرِ "ما" فقط أو على الاسمِ فقط أو على الاسمِ والخبرِ ، وسواءً كانَ المعطوفُ عليه مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً لا يختلفُ أيضاً . نعم مَنْ يقولُ من النحاةِ أن "بَلْ" حُكْمُها بعد النَّفي كحكمها بعدَ الإيجاب في كونها يُؤتي بها ؛ لزوالِ الغلطِ ، لا يمتنعُ نصبُ الخبر المعطوفِ بها . فإذا قلتَ : ما زيدٌ قائماً بل عمرو قاعدٌ" لا يمتنع نصبُ قاعدٍ عنده ؛ لأنَّ التقدير على هذا المعنى "بَلْ ما عمرو قاعداً" . وإنما يَتَمشَّى ما تَقدَّم من تَعَيّن الرفعِ للمعطوفِ بها على رأي الجمهور الذين يقولونَ : إنَّ "بَلْ" توجب للثاني ما نُفِي عن الأوَّل . قالَ بعضُهم : إذا أُريدَ هذا المعنى ، فالثاني بدلٌ ، فيصيرُ نظيرَ "مررتُ برجلٍ بَلْ امرأةٍ" قصدتَ أنْ تقولَ : "مررتُ بامرأةٍ" فسبقَ لسانُك إلى قولِك : "مررتُ برجلٍ" غلطاً ، فأضربتَ عن ذلك وقلتَ : "بَلْ إمرأةٍ" ،وَوقَعُ الاسم بعد "بَلْ" في قولك : "ما زيدٌ

---

(١) انظر الارتشاف٢/١٠٤ ، الهمع١/١١١ .

(٢) معاني القرآن٣/١١١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ط ٣٧٤/١ ، انظر الارتشاف٢/١٠٤-١٠٥ .

(٤) تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٣٧٤

قائماً بل قاعدٌ" مسموعٌ ذَكَرَهُ سيبويه[١] رحمه الله .

وقال الفارسي[٢] : قياس "لكن" أنْ تُستعملَ أيضاً هكذا . قال شيخنا أثير الدين[٣] وقد سُمِع ذلك مع "لَيْسَ" في قول الشاعر :

ولستُ الشاعرَ السَّفْسَافَ فيهمُ — ولكن مِدْرَهُ الحــربِ العوانِ[٤]

ومقتضى القياس على هذا يصحح "ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ" . هذا كله إذا عطفت على خبر "ما" بحرف يوجب لما بعده . فإن عطفت بحرف لا يقتضي الإيجاب كالواو أو الفاء وثم ، فالمعطوف على حسب المعطوف عليه إن كان مرفوعاً أو منصوباً فتقول :/"مازيدٌ قائماً ولا قاعداً" و"ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ" فإن نصبتَ ،/١٣٨ب كان من عطف المفردات . وإن رفعت ، كان من عطف الجمل والتقدير : ولا هو قاعدٌ ، ومنع قوم النصب بعد "ليسَ" وأوجبوا الرفع ، وعللوا ذلك بامتناع "ولا ليسَ قاعداً" .

وإذا كان هذا الاستعمال ممنوعاً عندهم مع "ليس" ، فحرٍ أن يكون ممنوعاً مع "ما" . فإن كان المعطوف عليه مخفوضاً ، جاز لك في المعطوف الحمل على اللفظ فتخفض ، وعلى الموضع فترفع إن قدرتها تميميةً ، وتنصب إن قدرتها حجازية فتقول : "ما زيدٌ بقائم ولا قاعد" بخفض قاعدٍ ورفعه ونصبه . وقد حكى سيبويه[٥] الخفض على توهم الباء . وجعل الفراء[٦] ذلك مقيساً .

"وتلحقُ بها" أي : بـ"ما" في العمل **""إنْ" النافية قليلاً و"لا" كثيراً"**[٧] .

مع أن النظر يقتضي أن يكون إلحاقُ إنْ"بـ"ما" راجحاً على إلحاق "لا" بها ؛ لاشتراك إنْ مع "ما" في الدخول على المعرفة والجار والمجرور والظرف والمخبر عنه بمحصور نحو "إنْ زيدٌ قائمٌ" و ﴿ **إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ** ﴾[٨] و ﴿ **إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ** ﴾[٩] والاستعمال واردٌ بتقليل الإلحاق في "إنْ" وبكثرته في "لا" ، بخلاف ما يقتضيه النظر . ومَن شواهد إعمال "إنْ" قول الشاعر :

---

(١) انظر الكتاب١/٤٣٤ .

(٢) انظر المقتصد١/٤٣٠-٤٣٢ ، الإرتشاف٢/١٠٧ .

(٣) انظر الإرتشاف٢/١٠٧ ، التذييل٢/١٦١أ .

(٤) لم أعثر على قائله انظر التذييل٢/١٦١أ ، الدر المصون ٦/٢٠٢ ، البحر ٥/١٥٧

(٥) انظر الكتاب٢/٣١٦ .

(٦) انظر معاني القرآن٣/١٣٩ ، الإرتشاف٢/١٠٦ .

(٧) تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٨) آية ٦٨ من يونس .

(٩) آية ٢٣ من فاطر .

- إنْ هُوَ مُسْتَولِياً عَلَى أَحَد
إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِين[١]

وقول الشاعر :

- إنِ المَرْءُ مَيْتاً بانقِضَاءِ حَيَاته
ولكنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلا[٢]

وقرأ سعيد بن جبير : ‹ إِنِ الذين تَدْعُونَ من دُونِ اللهِ عِبَاداً أمثالَكُم ›[٣] .

على أنَّ "إنْ" نافية ، اسمها "الذين" ، وخبرها "عباد" ، و"أمثالكم" صفة .

وإعمال "إنْ" هو مذهب أبي العباس المبرد[٤] ، وأبي علي[٥] ، وأبي الفتح[٦]، وابن السراج[٧]، والكوفيين[٨] .

وأكثر النحاة لا يعلمونها[٩] ؛ لأن القياس في " ما " الإهمال ؛ لعدم اختصاصها بالجملة الإسمية . والشاذ لا يقاس عليه . هكذا يحتج لإهمالها من لا يعملها ، وهو بناءً على أن إعمالها إنما هو بالقياس على "ما" و"ليس" . كذلك ؛ لأن السماع واردٌ بإعمالها كما في البيتين اللذين أنشدناهما .

وإعمالها عند ابن عصفور مخصوص[١٠] بالشعر . ولابد لصحة إعمالها من شروط ثلاثة :

الأول : تأخير الخبر .

الثاني : بقاء نفيه .

الثالث : أن لا يتقدم معمول الخبر إلاَّ أن يكون ظرفاً أو مجروراً .

فلو قلت : "إنْ قائمٌ زيدٌ" أو "إنْ زيدٌ إلا قائمٌ" و "إنْ زيدٌ طعامَك أكلٌ" فالإهمال .

---

(١) لم أعثر عليه . انظر شذور الذهب/٢٧٨ ، شرح الكافية الشافية/٤٤٧ ، المقرب١/١٠٥ ، المقاصد النحوية٢/١١٣ ، ارتشاف الضرب١/١٠٩ ، شفاء العليل١/٣٣١ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح ابن عقيل١/٣١٨ ، الخزانة٤/١٦٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٦ ، المساعد١/٢٨٢ ، شفاء العليل١/٣٣١ .

(٣) آية ١٩٤ من الأعراف ، انظر القراءة في مختصر شواذ القرآن/١٤٨ ، المحتسب١/٢٧٠ ، البحر المحيط٤/٤٤٤ .

(٤) انظر المقتضب٢/٣٦٢ .

(٥) انظر المسائل البصريات١/٦٤٧ .

(٦) انظر المحتسب١/٢٧٠ .

(٧) انظر الأصول١/٩٥ .

(٨) انظر الهمع٢//١١٦ .

(٩) هم البصريون انظر الكتاب٤/٢٢١ . وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في "أنْ" النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال .
انظر الهمع٢/١١٢ ، هداية السبيل ر٣/١٢٥٨ .

(١٠) انظر المقرب١/١٠٥ .

والمعطوف / على خبرها بحرف يقتضي الإيجاب متعين الرفع نحو "إنْ زيدٌ ١٣٩/أ قائماً لكنْ قاعدٌ" و"بَلْ قاعدٌ" ، ويكون خبر مبتدأ محذوف .

وأما "لا" فادعى بعضهم[١] : أن نصب خبرها لم يسمع ملفوظاً به ، وليس كما قال ، بل هو مسموعٌ . ومن شواهده قول الشاعر :

- تَعَزَّ فَلاَ شَيئٌ على الأَرْضِ بَاقِيا
وَلاَ وَزَرٌ ممّا قَضَى اللّهُ وَاقِيا[٢]

وقول الشاعر :

- نَصَرْتُكَ إذْ لاَ صَاحِبٌ غيرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُماةِ حَصِينا[٣]

وقوله :

- وَكُنْ لِي شَفِيْعاً يومَ لاَ ذُو شَفَاعة
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارَبِ[٤]

وقوله :

- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها
فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[٥]

ومعمولها في هذه الشواهد نكرة . وظاهر عبارة سيبويه : أنَّ إعمالَها عمل ليس لا ينقاس ؛ لأنه قال : "وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[٦] ونظر ذلك بقول سعد بن مالك :

من صدَّ عن نِيْرَانِها
فأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

ونسب ذلك لبعضهم . وفائدة هذا التنظير : اختصاص إعمال "لات" في الحين ، كما أن "لا" إنما تعمل في نكرة . هذا هو المعروف .

---

(١) انظر الإرتشاف٢/١١٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٧ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر الجنى الداني/٢٩٢ ، المغني/٢٦٤ ، شرح أبياته٤/٣٧٧ ، شرح شذور الذهب/١٦٩ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٦ ، المساعد١/٢٨٢ ، شفاء العليل١/٣٣١ .

(٣) لم أعثر على قائله انظر الجنى الداني/٢٩٣ ، المقاصد النحوية٢/١٤٠ ، المغني/٢٦٤ ، شرح أبياته٤/٣٧٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٦ ، الإرتشاف٢/١١٠ ، المساعد١/٢٨٢ .

(٤) لسواد بن قارب الدوسي ، انظر المقاصد النحوية٢/١١٤ ، الروض الآنف١/٢٤٤ ، المغني/٤٦٨ ، شرح ابياته٦/٦٧١ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٦ .

(٥) لسعد بن مالك القيسي ، انظر الكتاب١/٥٨ ، المقتضب٤/٣٦٠ ، أمالي ابن الشجر١/٢٨٢ ، ابن يعيش١/١٠٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٦ .

(٦) آية ٣ من ص والقراءة في مختصر شواذ القراءات/١٢٩ ، البحر المحيط٧/٣٨٤ ، الكتاب١/٥٨ ، ٤/٢٢١ .
وهي قراءة أبي السمَّال وعيسى بن عمر .

"ورفعُها معرفةً نادر"[1] كما في قول الشاعر وهو النابغة الجعدي :

- بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّـا تَبِعْتُها

تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِي في فُؤَادِيا[2]

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً

سِواهَـا وَلاَ في حُبِّها مُتَرَاخِيا

والقول بجواز إعمالها في المعرفة ذهب إليه هبة الله بن الشجري[3] .

وفي إثبات إعمالها في المعرفة بمثل هذا نظر ، وقد تأوله المصنف في باب المبتدأ من شرحه[4] : يجعل "باغياً" حالاً ، والتقدير : لا أُرَى باغياً . فلما أضمر الفعل ، برز الضمير وانفصل . أو بجعل "أنا" مبتدأ والفعل بعده خبراً ونصب "باغياً" على الحال ساداً مسد الخبر . وقال : هذا أولى من جعل "لا" عاملة في المعرفة . وقال هنا بعد إنشاده بيت النابغة مستشهداً بذلك على إعمالها في المعرفة . وقد حذا المتنبي حذو[5] النابغة ، يعني في إعمال لا في المعرفة فقال :

- إِذَا الجُودُ لَمْ يُرزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى

ولا الحَمدُ مَكْسُوباً وَلاَ المَالُ بَاقِيا[6]

ثم قال : والقياس على هذا سائغ "عندي ، فكأنه رجع عن إخراج البيت عن ظاهره ، وتأويله أولى ؛ لأن كون معمول "لا" نكرة كالمتفق عليه من النحاة . ولم يسمع ما يخالف ذلك /إلاّ هذا البيت ، فإذا أمكن إخراجه عن ظاهره ، فهو /١٣٩ب الأولى . ولإعمال "لا" شرطان :

أحدهما : تأخير الخبر .

الثاني : بقاء النفي .

فتقول : "لا رجلٌ أفضلَ منك" . فلو قلت : "لا أفضلُ منك رجلٌ ولا امرأة" أو "لا رجلٌ ولا امرأة إلاّ أَفْضَلُ منك" فالإهمال .

ص[7] : وإنما لم تعمل إلاّ في النكرة ؛ لأنها لا تعمل إلاّ إذا كانت خاصة بالاسم . ولا تكون خاصة إلاّ إذا كانت للنفي العام ، فتكون إذ ذاك في جواب

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٢) انظر ديوانه/١٧١ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٧ ، الإرتشاف٢/١١٠ ، شفاء العليل١/٣٣١ .

(٣) انظر الأمالي١/٢٨٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ط١/٣٢٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٣٧٧ .

(٦) انظر ديوانه٤/٤١٩ ، أمالي ابن الشجري١/٢٨٢ ، الجنى الداني/٣٩٤ ، تخليص الشواهد/٢٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٧ .

(٧) انظر المقرب١/١٠٥ .

السؤال العام نحو "هل من رجلٍ قائم؟" فتقول : "لا رجلٌ قائماً" . ولا يكون ذلك إلاّ مع النكرة .

وانظر هل إعمالها عمل "ليس" عام بالنسبة للغة العربية أو يختص ذلك بلغة بعض العرب .

لم يتكلم في ذلك إلاّ أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرّزي[١] ، فإنه ذكر : أن ذلك مختص بلغة الحجازيين فقط .

"**وتُكْسَعُ**" لا "**بالتاء فتختص**" إذ ذاك من المعمولات "**بالحينِ أو مُرَادِفِه**"[٢] فقط ، بخلاف مقتضى القياس ؛ لأن "لاتَ" لما اختصت بالاسم بلحاق التاء لها ، وصارت بها شبيهة في اللفظ بـ"ليس" من حيث كونها ثلاثية أوسطها ساكن كـ"ليس" ، كان القياس يقتضي أن يكون إلحاقها بـ"ليس" أرجح من "ما" و"لا" ، إلاّ أن الاستعمال ورد بخلافه . فمن إعمالها في الحين قوله تعالى : ‹ **ولاتَ حينَ مَنَاصٍ** ›[٣] ، وكقول الشاعر :

- غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلمَرْ
ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ[٤]

ومن استعمالها في مرادف الحين قول الشاعر :

- نَدِمَ البُغَاةُ ولاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ
والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٥]

وكون "لات" هي "لا" زِيدَ عليها التاء هو مذهب الجُمهورُ من النحاةِ . وزعم أبو الحسين بن أبي الربيع[٦] أن "لاتَ" أصلها "ليس" أبدلت التاء من السين كما فعل ذلك في"سِتٌّ"، ثم قلبت الياء ألفاً . ولهذا وُقف عليها بالتاء من وقفَ من القراء وهم الجميع إلاّ الكسائي فإنه روي عنه الوجهان .

فعلى رواية الوقف عليها بالهاء ، تكون "لا" زِيدَ عليها التاء .

---

(١) هو ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرّز أبوالفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي توفي سنة ٦١٠ هـ

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٣) آية ٣ من ص .

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح الكافية الشافية٢/٧٤٦ ، شرح الألفية لابن الناظم/٣٢٤ ، المقاصد النحوية٢/١٦١ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٧ ، شفاء العليل١/٣٣٢ .

(٥) نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة التميمي ، وللمهلهل بن مالك الكناني. انظر شرح شذور الذهب/٢٠٠ ، شرح الأشموني١/٢٥٦ ، الخزانة٤/١٧٥ ، وفيه نسب لرجل من طيئ . وانظر شرح الألفية لابن الناظم/١٥١ ، شرح التسهيل ط١/٣٧٧ ، شفاء العليل١/٣٣٢ .

(٦) انظر البسيط٢/٧٥٣ ، الجنى الداني/٤٨٥ .

ولم يستعملوها إلاَّ **"مقتصراً على منصوبها بكثرةٍ . وعلى مرفوعها بقلة"**[1] بحذف أحدِ معموليها ، إلاّ أن حذف اسمها هو الكثير كما في الآية ، والاقتصار على اسمها قليل حكاه سيبويه[2] ، ومنه قول الشاعر :

طَلَبُوا صلْحَنا ولَاتَ أَوانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[3] / ١٤٠/أ

أي : ولاتَ أَوَان صلح . فقطع "أواناً" عن الإضافة ونواها ، وبَنَى "أواناً" على الكسر .

وزعم الفراء[4]: أن "لا" في هذا البيت خافضة ، وأنها تخفض أسماء الزمان ، وهذا لا يعرفه البصريون . وهي في حال حذف اسمها عند أبي الحسين بن أبي الربيع متحملة ضميراً هو اسمها . ولا يجوز عنده أن يكون اسمها محذوفاً ؛ لأن اسمها كاسم "ما" ، واسم "ما" شبيه باسم "ليس" ، وهو شبيه بالفاعل ، وهو لا يحذف . وهذا فيه نظر ؛ لأن الحروف لا تتحمل ضميراً ، وإنما يصح هذا على رأي من يعتقد أنها "ليس" في الأصل . وادعى بعض النحاة أن "لاتَ" تعمل عمل إنَّ ، فتنصب الاسم . وعلى هذا أخذها في قوله تعالى : ‹ **ولاتَ حينَ مناصٍ** › على قراءة النصب ، والتقدير "ولاتَ حينَ مناصٍ لهم" والأخفش[5] يذهب إلى أنَّ "لاتَ" لا تعمل شيئاً ، وتقرير الاستدلال له أنْ يُقالَ : اسمها في الآية على تقدير كونها عاملة . إمَّا أنْ يَدَّعي أنَّه مضمر أو محذوف ، والقسمان باطلان . فالقول بكونها عاملة أيضاً باطلٌ :

وأما الأول : فلأن الحروف لا يضمر فيها .

وأما الثاني : فلأنها جارية مجرى "ليس" ، واسم "ليس" لا يجوز حذفه .

فلو استبيح حذف اسم "لات" ، لزم عن ذلك أن يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل .

"وقد يُضافُ إليها "حين" لفظاً أو تقديراً"[6] . فمن الأول قول الشاعر :

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٢) انظر الكتاب١/٥٨ .

(٣) لأبي زبيد الطائي في ديوانه/٣٠ ، معاني القرآن للأخفش٢/٤٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء٢/٣٩٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٧١ .

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٣٩٧ وما بعدها .

(٥) انظر معاني القرآن٢/٤٥٣ .

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

- لَعَلَّ حلُومكُمْ تَأْوِي إِلَيْكُمْ
إِذَا شَمَّرْتُ واضْطَرمَتْ شَذَاتِي[1]
وذلكَ حِينَ لاتَ أوانَ حِلمٍ
ولكِنْ قَبْلَها اجْتَنِبُوا أَذَاتِي

ومن الثاني قوله :

- تَذكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لاتَ حِيناً
وَأَمْسَى الشَّيبُ قَدْ قَطَعَ القَرِيْنَا[2]

"وربما أستغني مع التقدير" للحين **"عن "لا" بالتاء"** ومنه قول الشاعر :

- العَاطِفُونَ تَحِينَ لاَ مِنْ عَاطِف
والمُسْبِغُونَ يداً إذا ما أنْعَمُوا[3]

أراد : حين لات حين ما من عاطف .

"وتهمل "لات" على الأصح إن وليها "هنّا""[4] . كما في قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارُ ولاَتَ هَنَّا حَنَّت
وَبَدَا الذي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّت[5] / ١٤٠/ب

فلات عند المصنف[6] لا عمل لها في لفظ "هنّا" ، وإنما هي مهملة ، و"هنّا" في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدُ صلة لـ"أنْ"[7] محذوفة ، وُأن"وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر "هنّا" ، كأنه قال : "ولا هُنالِكَ حَنِينٌ" .

ص[8] : "هنّا" اسمها ، وفهي نظر ؛ لأن هَنّا لا يتصرف ، والعطف على خبرها كالعطف على خبر "ما" إذا كان منصوباً .

"ورفعُ ما بعد إلاّ في نحو "لَيْسَ الطيبُ إلا المسك"[9] لغة تميم" حكاه أبو عمرو ابن العلاء[10] ، وروي أيضاً نصبه عن الحجازيين . أما النصب فعلى الخبرية ، وأما

لم أعثر على قائلهما

(١) ورد صدر البيت الثاني في الهمع١٢٤/٢ ، والثاني كله في الخزانة١٧٨/٤ ، والمساعد٢٨٣/١ . وانظر البيتين في شرح التسهيل ط٣٧٨/١ ، شفاء العليل٣٣٢/١ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر معاني القرآن للفراء٣٩٧/٢ ، الخزانة١٦٩/٤ ، شرح التسهيل ط٣٧٨/١ ، المساعد٢٨٤/١ ، شفاء العليل٣٣٣/١ .

(٣) البيت لأبي وجزة السعدي ، انظر سر صناعة الإعراب١٦٣/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح٥٨٣/٢ ، الخزانة١٧٥/٤ ، شرح التسهيل ط٣٧٨/١ ، المساعد٢٨٤/١ ، شفاء العليل٣٣٣/١ . اللسان [ليت] .

(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٥) سبق الإستشهاد به في باب اسم الاشارة ص٧١٢ ، والمساعد ٢/٢٤

(٦) انظر شرح التسهيل ط٣٧٨/١ نقلاً عن أبي علي انظر المسائل البصريات٢٥٦/٢ .

(٧) في الأصل "لات" والصواب ما أثبتناه من شرح التسهيل ط٣٧٨/١ .

(٨) انظر المقرب١٠٥/١ .

(٩) انظر الكتاب١٤٧/١ ، الأصول٥٩/٢ ، مجالس العلماء/٣ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ط٣٧٩/١ ، شفاء العليل٣٣٣/١ .

الرفع فعلى إهمال "ليس" وجعلها حرفاً . وقد أجاز ذلك سيبويه رحمه الله قال في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام[١] : "وقد زعم بعضهم أنّ ليس تُجعل كـ "ما" ، وذلك قليلٌ لا يَكادُ يُعْرفُ"[٢] . ثم قال : "فهذَا يجوزُ أنْ يكونَ منه "لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ أَشْعَرَ منه"[٣] .

"ولا ضميرَ في "ليْسَ"" على رواية الرفع ، إذ هي محكوم بحرفيتها .

"خلافاً لأبي علي"[٤] فإنه التزم فعليتها حال الرفع ، وهي عنده متحملة ضمير الشأن اسمها ، وخبره ما بعده[٥] . وأورد عليه : أن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ، إذا قصد إيجابها ، لم تدخل إلاّ بين جزئيها ؛ إذ هي في قوة مفرد . وإنما تدخل على أولها فيقال : "ليس إلاّ الطيبُ المسكُ" ، وعلى هذا الاستعمال جاء قول الشاعر :

- أَلاَ لَيْسَ إلاَّ ما قَضَى اللّهُ كَائِنٌ
وَمَا يَسْتَطِيعُ المَرءُ نَفْعاً وَلاَ ضَرَّا[٦]

وأجيب عنه : بأن ذلك مما أُوْقِعَتْ فيه "إلاّ" في غير موضعها كما قال الشاعر :

- أَقَلَّ لَهُ الشَّيبُ أَثْقَالَهُ
وَمَا اغتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغتِرَارا[٧]

إذ معلوم من لفظ "اغتر" أنّ الشيب ، لا يعني غير الاغترار ، وفيه نظر ؛ لجواز أن يكون هذا من حذف الصفة ؛ لفهم المعنى . كأنه قال : وما اغتره الشيب إلّا اغتراراً بيناً[٨] .

وهذا أولى من إيقاع إلاّ في غير موضعها . وخرج بعضهم أيضاً رواية الرفع بناءً على كونها فعلاً ، على أن يكون ذلك على حذف الخبر ، والطيب اسمها ، والمسك بدل منه . والتقدير : "ليس الطيبُ في الوجود[٩] إلاّ المسكُ" .

---

(١) انظر الكتاب١/١٤٥ .
(٢) انظر الكتاب١/١٤٧ .
(٣) انظر الكتاب١/١٤٧ ، المسائل الحلبيات/٢٢٠ .
(٤) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .
(٥) انظر المسائل الحلبيات/٢١٠ وما بعدها ، والمسائل البغداديات/٣٨٣-٤٨٤. شرح التسهيل ط١/٣٧٩ .
(٦) لم أعثر على قائله انظر المغني/٣٢٦ ، شرح أبيات المغني٥/٢٠٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٠ .
(٧) هو للأعشى في ديوانه/٤٥ ، الحلل/٩٥ ، المسائل الحلبيات/٢٢٩ ، ابن يعيش٧/١٠٧ ، الخزانة٣/٣٧٤ ، ويروى [أحلّ به] وفي الديوان [اعتره-اعترار] وانظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٧ .
(٨) انظر المسائل الحلبيات/٢٢٩ .
(٩) انظر شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٨ .

واستغني /بالبدل عن الخبر . وفيه نظر ؛ لأن أبا عمرو حكى أن جميع /١٤١أ التميمين يرفعون هذا التركيب ونحوه . فتسليط التأويل على ذلك مما لا حاجة إليه . وهذه المسألة جرت بين عيسى بن عمرَ الثقفي وبين أبي عمرو بن العلاء ، فكان عيسى ينكر الرفع ، وكان أبو عمرو يجيزه كما ذكرنا عنه . فلما اجتمعا كلمه عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو : أنت نائم ، قم أدلج الناس ، ليس في الأرض حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب ، ولا في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع . ثم وَجَّها خلف الأحمر وأبا محمد اليزيدي فاجتمعا بالحجازيين وجهدا أن يلقناهم الرفع ، فلم يقدرا على ذلك ، واجتمعا بالتميمين وجهدا أن يلقناهم النصب فلم يقدرا على ذلك ، فرجعا وأخبرا بذلك أبا عمرو وعيسى ، فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال له : هو لك ، بهذا والله لقد فقتَ الناس(١) .

"ولا تلزم حاليه المنفي بـ"ليس" و"ما" على الأصح"(٢) ، بل يجوز أن يقصد به الاستقبال . ومن ورود ذلك مع ليس قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾(٤) وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾(٥) وقول الشاعر وهو حسان رضي الله عنه :

– وَمَا مِثْلُهُ فيهمِ ولاَ كَانَ مِثْلَهُ
وَلَيْسَ يكونُ الدَّهْرَ مَادامَ يَذْبُلُ(٦)

وقول زهير :

– بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
ولا سَابِقاً شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا(٧)

وقوله :

– إنِّي عَلَى العَهْدِ لستُ أَنْقُضُهُ
مَا اخْضَرَّ في رأسِ نَخْلَةٍ سَعَفُ(٨)

---

(١) انظر هذه المسألة في مجالس العلماء/١ . وما بعدها ، شرح الجمل لابن عصفور١/٣٩٨ ، شفاء العليل١/٣٣٣ .
(٢) انظر تسهيل الفوائد/٧٥ .
(٣) آية ٨ من هود .
(٤) آية ٢٦٧ من البقرة .
(٥) آية ٦ من الغاشية .
(٦) انظر ديوانه/٤٣٣ ، شرح التسهيل ط١/٣٨١ . ويروى [ولا كان قبله] .
(٧) انظر ديوانه/٢٠٨ ، الكتاب١/١٦٥ ، شرح أبياته/١٠٧ ، الخصائص٢/٣٥٣ ، الحلل/١١٠ ، شرح التسهيل ط١/١٨١ ، شفاء العليل١/٣٣٤ .
(٨) ورد في اللسان (سعف) ، شرح التسهيل ط١/٣٨١ ، التذييل٢/١٦٩ب ، **والعباب الزاخر حرف الفاء/٢٧٤.**

وقوله :

- هوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ

بِكَفِّ الإلــهِ مَقَادِيْرُها[١]

فَلَسْتُ بِآتِيْــكَ مَنْهِيُّها

وَلاَ قاصرٌ عَنْكَ مَأْمُورُها

وقوله :

- ولستُ لِماَ لَمْ يَقْضِهِ اللّهُ وَاجِداً

وَلاَ عادماً ما اللّهُ حمَّ وَقَدَّرا[٢]

ومن ورود ذلك مع "ما" قوله تعالى : ‹ **وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ** ›[٣] ‹ **وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ** ›[٤] ‹ **وما هُمْ بِخَارِجِيْنَ منها** ›[٥] ‹ **لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِخَارِجِينَ** ›[٦] ‹ **وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ** ›[٧] وقول الشاعر :

- وَمَا الدُّنْيــا بِبَاقِيــةٍ لِحيٍّ

وَمَا أحدٌ على الدّنيا بِبَاقِ[٨]

وقول الشاعر :

- وَمَا المرءُ مادَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِه

بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الخُطُوبِ وَلا آلِ[٩] /١٤١ب

"وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ"ليس" و"ما" [أختها]"[١٠] .

فمن زيادتها في خبر ليس قوله تعالى : ‹ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ›[١١] .

ومن زيادتها في خبر "ما" قوله تعالى : ‹ **وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ›[١٢] .

---

(١) للأعور الشَّنِّي انظر الكتاب١/٦٤ ، المقتضب٤/١٩٦ ، الحماسة البصرية٢/٢ ، الأصول٢/٦٩ ، المقرب١/١٩٦ ، شرح التسهيل ط١/٣٨١ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٨١ ، التذييل٢/١٦٩ .

(٣) آية ٩٦ من البقرة .

(٤) آية ١٦٧ من البقرة .

(٥) آية ١٣٧ من البقرة .

(٦) آية ٤٨ من الحجر .

(٧) آية ١٥ من الإنفطار .

(٨) ورد بغير نسبه في الانصاف١/٧٥ ، مسألة ١٠ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٢ ، التذييل٢/١٦٩ب ، شفاء العليل١/٣٣٥ .

(٩) هو أمرؤ القيس في ديوانه/٣٩ ، الخزانة١/٣٢٩ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٢ .

(١٠) ساقطة من الأصل وقد أثبتت من التسهيل/٥٧ .

(١١) آية ٣٦ من الزمر .

(١٢) آية ٣٧ من الزمر ، ٩٣ من النمل .

وأفهم وصف الخبر بالمنفي ؛ أَنَّ الخبر الموجبَ بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء .

[نفي]
"وقد تزاد بعد أفعل ناسخ للابتداء"[1] كما في قول الشاعر :

- وإنْ مُدَّتْ الأيْدي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَومِ أَعْجَلُ[2]

وقول الشاعر :

- دَعَاني أَخِي والخَيلُ بَيني وبَيْنَهُ
فَلمَّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ[3]

"وبعد ‹ أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ ›[4] وشبهه"[5] من المنفي . ومنه قوله تعالى : ‹ **أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الذي خَلَقَ السموات والأرضَ ولَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ** ›[6] .

"وبعد "لا" التبرئة و"هل" و"ما" المكفوفة "بإن" والتميمية ، خلافاً لأبي علي[7] والزمخشري"[8] فمن زيادتها بعد "لا" قول العرب : "لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ"[9] .

ومن زيادتها بعد "هل" قول الشاعر :

- تقولُ إذَا اقْلَولَى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ
أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ[10]

ومن زيادتها بعد "ما" المكفوفة بـ "إنْ" قول الشاعر :

- لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ
بِواهٍ وَلاَ بِضَعِيْفٍ قُوَاهُ[11]

---

(١) تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٢) هو الشنفري الأزدي ، انظر لامية العرب/٦٤ ، المغني/٦١٩ ، شرح أبيات المغني١٨٩/٧ المقاصد النحوية١١٧/٢ ، تخليص الشواهد/٢٨٥ ، شرح ابن عقيل٣١٠/١ ، شرح التسهيل ط٣٨٢/١ ، المساعد٢٨٦/١ ، شفاء العليل٣٣٥/١ .

(٣) لدريد بن الصمة في جمهرة أشعار العرب٥٨١/٢ ، الأغاني٨/١٠ ، المقاصد النحوية١٢١/٢ ، شرح الكافية الشافية٤٢٤/١ ، أصول ابن السراج٢١٢/٣ ، شرح التسهيل ط٣٨٣/١ ، المساعد٢٨٦/١ ، شفاء العليل٣٣٥/١ .

(٤) أية ٣٣ من الأحقاف .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٥٧ .

(٦) أية ٣٣ من الأحقاف .

(٧) انظر الإيضاح/١١٠ .

(٨) انظر تسهيل الفوائد/٥٧-٥٨ . وانظر المفصل/٣١٢ ، الهمع١٢٦/٢ .

(٩) شرح التسهيل ط٣٨٣/١ ، الارتشاف١١٥/٢ ، المساعد٢٨٧/١ ، شفاء العليل٣٣٦/١ .

(١٠) للفرزدق في ديوانه ٨٦٣/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٦٤/١ ، المنصف ٦٧/٣ ، شرح التسهيل ط ٣٨٣/١ ، المساعد ٢٨٧/١ ، شفاء العليل ٣٣٦/١ .

(١١) للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين١٢٧٦/٣ ، الشعر والشعراء٦٦/٢ ، شرح التسهيل ط٣٨٣/١ ، المساعد٢٨٨/١ ، شفاء العليل٣٣٦/١ .

ومن زيادتها بعد "ما" التميمية قول الفرزدق :

- لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ

ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[1]

ومنع الفارسي[2] دخول الباء بعد التميمية ، ووافقه الزمخشري[3] ، وهما محجوجان بما أنشدناه من بيت الفرزدق ، فإنه تميمي ، وقد زادها بعدها . وبأن المقتضي لدخولها إنما هو النفي ولا غيره ، وبكون الخبر منصوب المحل أو مرفوعه . وإذا كانوا قد أدخلوها بعد "هل" ؛ لشبهها بحرف النفي ، فحرٍ أن تدخل بعد التميمية .

وما رواه الفراء[4] عن النجديين أنهم يجرون الخبر بالباء . فإذا أسقطوا الباء رفعوا . وهذا يقتضي أن الخبر المجرور بالباء يحتمل أن يكون محله نصباً وأن يكون محلّه رفعاً سواء كان المتكلم به حجازياً أو تميمياً ؛ إذ الحجازي قد يتكلم بلغة التميمي وغيره ، وبالعكس .

ومن دخول اللغة التميمية في الحجازية ، كسر هاء الغائب بعد كسرةٍ أو ياء ساكنة وإدغام نحو ‹ ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ ›[5] .

ورفع (الله) في قوله : ‹ ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ›[6] إذ لغة الحجازيين ضم الهاء بعد الكسرة والياء الساكنة . والفك والنصب / لأن /١٤٢أ الاستثناء منقطع . وإذا جاز للحجازي أن يتكلم بلغة التميمي ، فعكسه أولى ؛ لأن الحجازي أفصح ، ولنزول القرآن بلغته . وقد نقل سيبويه[7] والفراء[8] أنها تدخل في الخبر في لغة بني تميم .

وقد نقل عن الفارسي : إطلاق القول : بأنها تدخل في كل خبر منفي ، وادعى بعض أصحابنا[9] أنها لا تدخل في خبر "لا" العاملة عمل "ليس" . قال : والقياس على دخولها في خبر (ما) لا يتم ؛ لأن هذا ليس موضع قياس ؛ لكون

---

(١) ديوانه١/٣١٠ وانظر الكتاب١/٦٣ ، شرح أبياته المختصر/٧٩ ، الخزانة١/٣٧٥ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٣ ، المساعد١/٢٨٨ ، شفاء العليل١/٣٦ .

(٢) انظر الإيضاح/١١٠ ، الإرتشاف٢/١١٧ .

(٣) انظر المفصل/٣١٢ ، الهمع٢/١٢٦ .

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٤٢ ، ٣/١٣٩ ، الإرتشاف٢/١١٧ .

(٥) آية ٢٨٢ من البقرة .

(٦) آية ٦٥ من النمل .

(٧) انظر الكتاب١/٦٣ .

(٨) انظر معاني القرآن٢/٤٢ .

(٩) يقصد ابن هشام انظر الإرتشاف٢/١١٤ .

الزيادة مجازاً . وردّه بعضهم ؛ لأن زيادتها في خبرها مسموعٌ في قول الشاعر :

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتَيلاً عن سويد بن قاربِ(١)

"وربما زيدت في الحال المنفية"(٢) كقول الشاعر :

- فَمَا رَجَعَتْ بَخَائِبَةٍ رِكابٌ

حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها(٣)

وقوله :

- كَائِنْ دُعِيتُ إلى بأساءَ دَاهِيَةٍ

فما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤودٍ ولا وَكَلِ(٤)

"وخبر "إن"" كقول امرئ القيس :

- فإنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَةً لا تُلاقِها

فإنَّكَ ممَّا أَحْدَثْتَ بالمُجَرَّبِ(٥)

"ولكن" كقول الشاعر :

- ولَكِنَّ أَمْراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنٍ

وَهلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ في النَّاسِ والأَجْرُ(٦)

"وقد يجرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها"(٧)

ومنه قول الشاعر :

- مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً

ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها(٨)

وقول الشاعر :

---

(١) تقدم تخريجه ص٢٨٩

(٢) انظر تسهيل الفوائد/٥٨ .

(٣) للقحيف بن سليم العقيلي ، انظر معاني القرآن٢/٥٧ ، الجنى الداني/٥٥ ، الهمع٢/١٢٨ ، الخزانة.١/١٣٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٥ ، شفاء العليل ج٢٤٢

(٤) لم أعثر على قائله انظر شرح الكافية الشافية٢/٧٢٨ ، الجنى الداني/٥٦ ، المغني/١١٧ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٥ ، **وشرح شواهد المغني ١/٣٧٠ وروي « داهمة »** .

(٥) انظر ديوانه/٤٢ ، شرح التصريح٢/٢٠٢ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٥ ، **شفاء العليل ١/٣٣٧.**

(٦) لم أعثر على قائله انظر سر صناعة الإعراب١/١٤٢ ، شرح الكافية الشافية١/٤٣٨ ، الهمع٢/١٨ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٥ ، المساعد١/٢٨٩ ، **شفاء العليل ١/٣٣٧** .

(٧) انظر تسهيل الفوائد/٥٨ .

(٨) نسب للأخوص الرياحي في الكتاب١/١٦٥ - ٣/٢٨ ، الخصائص٢/٣٥٤ ، الإنصاف١/١٩٣ ، الحلل/١١١ ، شرح التسهيل ط١/٣٨٥ ، المساعد١/٢٨٩ ، شفاء العليل١/٣٣٧ .

- ما الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ
إنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بالعَقْلِ غَلاَّبا[1]

"**ويَندرُ ذلك**" أي جر المعطوف على توهم دُخول الباء على المعطوف عليه .

"**بعدَ غيرِ (ليس) و(ما)**" ومن الوارد من ذلك قول الشاعر :

- وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ
وَلاَ مُنْمِشٍ مِنْهُم مُنْمِلِ[2]

النيرب : النميمة . والمنمش: المفسد ذاتِ البين . والمنمل: الكثير النميمة .

وتقييد الخبر المعطوف عليه بالصلاحية للباء ، مخرج لما لا يصلح لذلك . فلا يجوز جر المعطوف في نحو : لَسْتَ تَفْعَلُ ، ولا مقارباً ؛ لأن المعطوف عليه غير صالح لدخولِ الباء .

"**وقد يُفعلُ ذلكَ في العطفِ على منصوبِ اسم الفاعل المتصل**"[3] .

فيجوز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل ؛ لأن المنصوب باسم الفاعل يُجُر كثيراً بالإضافة ، فكأنه حالَ النصب مجرورٌ .

ومن الوارد منه قول الشاعر :

- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[4] / ١٤٢/ب

ولا بد لجواز هذا الحكم من اتصال اسم الفاعل بالمنصوب المعطوف عليه كما في البيت .

فلو انفصل منه كما لو قيل : من بين منضج بالنَّارِ صفيف شواءٍ ، لم يجز هذا الحكم .

"**وإن وليَ العاطفَ بعدَ خبر "ليس" أو "ما" وصفٌ يتلوهُ سببي**"[5] .

نحو : "ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أبوهُ" ، وليسَ زيدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه" .

---

(١) لم أعثر على قائله انظر المغني/٥٢٩ ، الهمع٥/٢٧٩ ، تحفة الغريب السفر الثاني١/٣٦٩ ، شرح التسهيل ط١/٢٨٦ ، المساعد١/٢٨٩ ، شفاء العليل١/٣٣٧ .

(٢) لم أعثر على قائله انظر المغني/٥٢٩ ، شرح أبياته٧/٥٠ ، اللسان [نمش] الهمع٥/٢٧٩ ، شرح التسهيل ط١/٢٨٦ ، المساعد١/٢٨٩ ، شفاء العليل١/٣٣٨ .

(٣) انظر تسهيل الفوائد/٥٨ .

(٤) البيت لإمرئ القيس في ديوانه/٢٢ ، وانظر كتاب الشعر٢/٣٤٥ ، المقاصد النحوية٥/٢٧٨ ، شرح التسهيل ط١/٢٨٦ ، المساعد١/٢٩٠ ، شفاء العليل١/٣٣٨ .

(٥) انظر تسهيل الفوائد/٥٨ .

"أعطي الوصف" من الإعرابِ **"ماله مفرداً"** عن السببي ، فيجوز رفعه إن كان المعطوف عليه مرفوعاً ، ونصبه إن كان منصوباً ، ورفعه ونصبه وجرُّهُ إن كان مجروراً .

"ورُفع به السببي" على الفاعلية . **"أو جعلا"** أي : الوصف والسببيّ **"مبتدأ و خبراً"** فتقول : "ليسَ زيدٌ قائماً ولا قاعداً أخوهُ" و"ما زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ أبوهُ" . و"لا" فيهما ليست زائدة بل نافية . ورفع الوصفِ فيهما إما على الإبتداء والسببي مرفوع به ساد مسده خبره ، وإما على الخبر ويكون مقدماً من تأخير . والتقدير : "ولا أخوه قاعدٌ" ، و"لا أبوه ذاهبٌ" . فإن قلت : ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ أخوه" ، جاز لك في "قاعد" الرفع والنصب والخفض . فالرفع على الوجهين المذكورين ، و"لا" غيرُ زائدة . والخفض بالعطف على "قائم" ، وتكونَ قد أخبرت عن زيدٍ بخبرين :

أحدهما : قائمٌ .

والآخر : قاعدٌ ؛ لأن الضمير عائدٌ على زيدٍ .

والنصبُ بالعطف على قائمٍ على الموضع ؛ لأن الباء زائدة . ويكون التشريك قد وقع في "ما" . وتكون أيضاً قد أخبرت عن "زيدٍ" بخبرين ؛ لأنك تقول : "ما زيدٌ قاعداً أخوه" ؛ لأن الأخ من سببه ، والأخَ في هذين الوجهين فاعلٌ بـ قاعدٌ .

و"لا" في الوجهين زائدة لتوكيد النفي . هذا كله إذا كان التالي للوصف سببياً .

"وإنْ تلاهُ أجنبيٌ عُطف بعدَ "ليس" على اسمها ، والوصفُ على خبرها"(١) .

فتقول : "ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمروٌ" بعطف عمروٍ على زيدٍ ، وذاهب على قائم ، ورفع "ذاهب وعمرو" على الوجهين المذكورين .

"وإن جُرّ" خبر ليس **"بالباءِ جازَ على الأصحّ جرّ الوصفِ المذكور"**(١) ، وهو التاليه أجنبيٌ ، فيجوز : "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو" . ويجوز الرفع على الوجهين المذكورين ، والنصب على وجه واحدٍ وهو : أن يكون "قاعدٌ" خبراً عن "عمرو" ، وتكون قد عطفت منصوباً على منصوب ، ومرفوعاً على مرفوع .

ولا يجوز النصب على جعلِ "عمرو" فاعلاً بقاعدٍ ، وتكون قد أخبرت عن/ ١٤٣/أ "زيدٍ" بخبرين ؛ لأنك لا تقول : "ليسَ زيدٌ قاعداً عمرو" . ومنع بعضهم الخفض قال : لأنك إذا جعلت "قاعداً" مشركاً مع "قائمٍ" في الباء ، وعمراً فاعلاً لقاعدٍ ، لم يجز ؛ لأنك لا تقول : "ليس زيدٌ بقاعدٍ وعمرو" ؛ لأنه أجنبي .

---

(١) انظر تسهيل الفوائد/٥٨ .

وإن جعلتَ عمراً معطوفاً على زيدٍ، وقاعداً معطوفاً على قائمٍ، لم يجز؛ لأنك تعطف على عاملين، وهو غيرُ جائزٍ على رأي الأكثر. وسيأتي الكلام عليه في باب العطف.

وأجاز المصنف الخفض كما تقدم، وقال: وليس هذا من العطف على عاملين، وإنما هو من حذف عاملٍ؛ لدلالة مثله عليه[1].

ومن الوارد منه قول الشاعر:

- وَلَيْسَ بِمُدْنٍ حَتْفَهُ ذو تَقَدُّمٍ

لحربٍ ولا مُسْتَنْسِئٍ العُمْرِ مُحْجِمُ[2]

وقوله:

- وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا

صِحَاحاً ولا مُسْتَنْكِرٍ أَنْ تُعَقَّرا[3]

وجعل المصنف الحذف في هذا النوع كالحذف في قول الشاعر:

- أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِه

وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا[4]

وقال[5]: بقاء الجر في هذا أسهل من بقائه بمضاف محذوف؛ لأن حرف الجر في عمل الجر أمكن من الاسم.

"ويتعين رفعه"[6] أي رفع الوصف التاليه أجنبي **"بعد "ما""** المجرور خبرها بالباء فتقول: "ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو" بالرفع ليس إلاَّ. ومنه قوله:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّه

وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[7]

والرفع على الوجهين المذكورين. ولا يجوز النصب ولا الخفض؛ لأنك إن جعلت عمراً فاعلاً، ويكون قاعداً معطوفاً على قائمٍ، كنت قد أخبرت عن زيدٍ بخبرين، وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تقول: "ما زيدٌ قاعداً عمرو"؛ لأنه أجنبي.

---

(١) انظر شرح التسهيل ط١/٣٨٧.

(٢) لم أعثر على قائله انظر شرح التسهيل ط١/٣٨٧، التذييل٢/١٧٤أ، المساعد١/٢٩١.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه/٧٢، انظر الكتاب١/٦٤، المقتضب ٤/١٩٤، الأصول ٢/٧٠، شرح التسهيل ط١/٣٨٧.

(٤) نسب لمحمد بن بشير الخارجي، ولمحمد بن يسير الرياشي انظر البيان والتبين٢/٣٦٠، شرح الحماسة للتبريزي٢/٣٤، العقد الفريد١/١٦٤، شرح الكافية الشافية٢/٨٢٩، شرح التسهيل ط١/٣٧٨.

(٥) انظر شرح التسهيل ط١/٣٨٨.

(٦) انظر تسهيل الفوائد/٥٨.

(٧) للفرزدق وسبق الاستشهاد به ص٢٩١

فإن جعلت الإخبار بالقعود عن "عمرو" ، وعطفت اسماً على اسم ، وخبراً على خبر ، لم يجز أيضاً ؛ لأن "ما" لا يتقدم خبرها على اسمها .

وكذلك يتعين رفع الوصف المذكور بعد "ما" إذا تلاه أجنبي نحو : "ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو" ؛ لأن "ما" لا تعمل في الخبر وهو مقدم ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . ويجوز ذلك في "ليس" ؛ لأن خبرها يتقدم على اسمها . فإن قدمت الأجنبي على الوصف ، جاز الرفع والنصب مع "ليس" و"ما" فتقول : "ليس زيدٌ قائماً /ولا عمرو قاعداً" و"ما زيدٌ قائماً ولا عمرو ١٤٣/ب قاعداً" فتعطف عَمْراً على زيدٍ ، وقاعداً على قائمٍ . و"لا" في التركيبين زائدة ؛ لتأكيد النفي .

وكذا يجوز الرفع فتقول : "ليس زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعدٌ" و"ما زيدٌ قائماً ولا عمرو قاعدٌ" و"لا" فيهما غير زائدة .

" فصـــل "[١]

اعلم أن "ما" لفظ مشترك بين الحرفية والإسمية .

أما الحرفية : فأصناف :

أحدها : المصدرية نحو ‹ ودّوا ما عنتّم ›[٢]

الثاني : الزائدة نحو قوله تعالى : ‹ فبما رحمة من الله لنت لهم ›[٣] أي : برحمةٍ .

الثالث : الكافة نحو ‹ إنما الله إله واحد ›[٤]

الرابع : المهيئة نحو : "إنما يقومُ زيدٌ" .

الخامس : النافية : وهي التي فرغ من الكلام على أحكامها ، ولا عملَ لها في الفعل سواءً كان ماضياً كقوله تعالى: ‹ وما آمن معه إلا قليل ›[٥] .

أو مضارعاً كقوله تعالى: ‹ ما تعبدون من دونه إلا أسماءً سميتموها أنتم ›[٦] ولا دخولَ لها على فعل الأمر .

وأما الإسمية : فأصنافٌ :

الأول : الشرطية كقوله تعالى : ‹ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ›[٧] .

الثاني : الاستفهامية كقوله تعالى : ‹ماذا أراد الله بهذا مثلا ›[٨]

الثالث : الموصولة كقوله تعالى : ‹ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ›[٩]

الرابع : الصفة على رأي نحو "لأمرٍ ما جذع قصيرٌ أنْفَهُ"[١٠]

---

(١) هذا لفصل مما انفرد به المصنف .

(٢) آية ١١٨ من آل عمران .

(٣) آية ١٥٩ من آل عمران .

(٤) آية ١٧١ من سورة البقرة .

(٥) آية٤٠ من هود .

(٦) آية ٤٠ من يوسف .

(٧) آية ٢ من فاطر .

(٨) آية ٢٦ من البقرة .

(٩) آية ٢٩ من البقرة .

(١٠) انظر مجمع الأمثال للميداني٢/١٩٦ .

الخامس : النكرة غير الموصوفة : ومواضعها ثلاثة :

التعجب : كقوله تعالى : ‹ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ›[١]

الثاني : بعد نِعْمَ وبِئْسَ كقولِه تعالى : ‹ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ›[٢]

الثالث : في قولهم : إني ما أن أفعلَ ، أي : من أمرِ أن أفعلَ . ومنه قوله :

٥٦٢ - أَلاَ غَنِّيـاً بالزَّاهـرِيَّـةِ إنَّنـي
على النَّأي مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرا[٣]

السادس : النكرة الموصوفة نحو "مررت بما معجبٍ لكَ" والأصل : "مررت بمعجب لك" إلاّ أنهم كرهوا ولاية حرف الجر لمعجب ، فجاءوا بـ "ما" ، وأولوها حرف الجر ، وأجروا معجباً عليها .

فهذه أحدَ عشر موضعاً لاستعمال "ما" حرفية واسمية ، وما عداها مما لم يذكر يرجع إليها .

---

(١) آية ١٧٥ من البقرة .

(٢) آية ٢٧١ من البقرة .

(٣) لم أعثر على قائله انظر المقتضب٤/١٧٥ .

" فصل "[١]

"لا" لفظ مشترك يستعمل لمعانٍ ، وهي باعتبارها أصناف :

الأول : التي للنهي نحو ‹ ولا تقف ما ليس لك به علم ›[٢]

الثاني : الزائدة كقوله تعالى ‹ ما منعك ألا تسجد ›[٣] وأكثر زيادتها وسطاً ، وقد تزاد أولاً كقوله تعالى : ‹ لا أقسم بيوم القيامة ›[٤] ‹ ولا أقسم بهذا البلد ›[٥] على رأي .

الثالث : النافية العاطفة نحو : "جاءَ زيدٌ لا عمرو" .

الرابع/: النافية للفعل : وهو إن كان ماضياً كررت كقوله تعالى : ‹ فلا صدق ولا صلى ›[٦] . وقد لا تكرر كقوله تعالى : ‹ فلا اقتحم العقبة ›[٧] . ولا عمل لها في الفعل سواءً كان ماضياً كما تقدم أو مضارعاً كقوله تعالى : ‹ وإذ أخذ ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله ›[٨] . /١٤٤أ

الخامس : النافية للاسم وهو : إما معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة ، لم تعمل فيه على رأي الأكثرين . وإن كان نكرة فإما أن يقصد بها استغراق الجنس أولا . فإن كان الأول ، عملت فيه عمل "إنَّ" ويأتي الكلام عليها . وإن كان الثاني ، عملت عمل "ليس" وقد مضى الكلام عليها .

---

(١) هذا الفصل انفرد به المصنف .
(٢) آية ٣٦ من الاسراء .
(٣) آية ١٢ من الأعراف .
(٤) آية ١ من القيامة .
(٥) آية ١ من البلد .
(٦) آية ٣١ من القيامة .
(٧) آية ١١ من البلد .
(٨) آية ٨٣ من البقرة .

" فصـــل "[1]

"إنْ" لفظ مشترك بين النافية كقوله تعالى : ‹ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ›[2]
والزائدة نحو : "ما إنْ زيدٌ قائمٌ" . وقد مضى الكلام فيها .
والشرطية كقوله تعالى : ‹ وإن تطيعوه تهتدوا ›[3] .
والمخففة من الثقيلة كقوله تعالى : ‹ وإن كلا لما ليوفينهم ›[4] .

---

(١) هذا الفصل مما انفرد به المصنف .
(٢) آية ٥٢ من الاسراء .
(٣) آية ٥٤ من النور .
(٤) آية ١١١ من هود .